

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كُلُّ الْمَنَامِ مُصَيَّفٌ إِلَى اللَّهِ الْحَقُّ
وَالْقَلَامُ الْمَذْكُورُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ
عَلِمَ الْهَدْيَ الْمُسْتَجِيبُ
الْإِنصَابُ إِلَى اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

(Faint handwritten Arabic script at the bottom of the page)

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

الحال المشال في غاية الجبر وأما كلام ابن هزم المتقدم فهو مغلط على كل حال لأنه استثنى الكلب العلم فاحتمل الانتفاع به مع أن الانتفاع
على جواز الانتفاع بالكافر على كلب الصيد على المشال لا ينفع كلامه إلا أن يريد كونه مشالا ولو للكافر أيضا كان استثناء الزيت من باب
المشال كسائر الأدهان الخفية هذا ولكن المحاصل من شجرة الجواز بين المتأخرين بضميتها إمارات الملك في هذه الكلاب ووجوب الظن بها
حتى في غير هذه الكلاب مثل كلاب الدود والحطاب فالمسئلة لا تخ عن أشكال وأن كان الأقوى محبة لإزالة ولا يحوط في المنع فكل
فأهم الظن في الأقوى جواز الانتفاع به بعد طهارة ما يفيض لا ضالة بقاء ما تارة وعدم حرجه عنها ما بالجملة والنجاسة غايه إلا
أنه مال ميووب قابل للزوال عيبه ولذا لو غصب عسيرا فاعلاه حتى حرمه ونجس لم يكن في حكم النالف بل وجب عليه ردّه وجوب
عليه عرقه الثلاثين وأوجه العلم فيه في مذهب الثلثان كما صرح به في كثره معللا لغيره الجوه بأنه ردّه مغيثا وبحاج زوال
العيب الخسائر والعيب من فعله فكانت الخسائر عليه ضرورة في جامع المقاصد في الفرق بين هذا وبين ما لو غصبه علم فضا
حيث حكم فيه بوجوب عرقه مثل العسيرة لأن ما تارة قد قامت تحت يده فكل عليه ضمانا لما لو تلفت لكن لا يخفى الفرق الواضح بين العسيرة
وعلا وبينه إذا ضاخرها فان العسيرة بعد الغلبان مال عرقا وشرا والنجاسة انما يمنع عن المالك إذا لم يقبل الظاهر كخبره فانه لا يرول نجاسة ليرول
موضوعها بخلاف العسيرة فانه يرول نجاسة بنفسه فظهر طهارة ما التبر بالنسج وبالجمل في الجملة منه وحرمة الشرب عنه تقرر فانه حاله متوسط
بين حالته طهارة في حكمه كحكم الجنس العرضي لما بالظاهر ولا يشك قوله في ردّه تحت العقول أو شيء من جوارب الجن ولا يدخل تحت قوله إذا
حرره الله شيئا حرره عنه لأن الظاهر منها العتوانان النجسة والحرمة يقول مطلقا لانه مائة في حاله وحاله في حرجه فحال كذا ويضحي حاله
بأنه أكثر ما يظهر عند شموله بعد الجماع المذكور على فاسح من جنس الجن العسيرة لأن المالك بالعين من الحقيقة والعسيرة ليس كذلك ويمكن أن ينسب
جواز بيع العسيرة إلى كل من وثق الأعيان النجسة بغيرها بعد ما قبلها بالظهور لم يجد صرا بالتحالف عدل ما في منافع الكثرة من أن الظن المنع
لعنونا المتقدمة وحضور بعض الأخبار مثل قوله وإن غلظ لا يجل بغيره رواية في كثره في الإعتبار قبل أن يكون حراما وهو حاله فلا بد من إرسال
لحديث إذا تفرغ عن حاله فلا خير فيه يتأخر عن الخير المنع في البيع في الجمع في نظر المالك في العتوانان النجسة وأما الأدلة الخاصة في حق كذا
من بغيره بعد الغلبان فيظهر من الدين والحل من غير اعتبار أكل الكلف في الحقيقة هذا الذي كفاية عن جواز الانتفاع به بالردّه بل لا يشمل
بعضه بعد الظهور مع اعتكاف المشتري فيظهر من ملاء الجنس والجمل في قوله لا يكون الاستحسان ما تارة وجوب أسيرة كنه ولم أر على من قرره المسلم
فيما عدل جملة من المتأخرين نعم قال المحقق الثاني في حاشيته الإقرار في ذلك قوله لا بأس ببيع ما عرض له النجس مع قبولها الظاهر بطلان
وفهم عند جواب بيع الصباغ النجسة بعد قبولها الظاهر في دفع ذلك بقوله لا بعد نجاسة قال ولو نجس العسيرة فله يجوز بيعه على نجاسة أو لا
نكران الأقوى العتوانان العتوانان على الأثم والعدوان انتهى والله أنه أراد بيع العسيرة للشرب من غير التلذذ كما يظهر من ذكر الشرع والدليل
أيظهر من حكمه بغيره على ظهر السر أجرة يجوز الانتفاع به على الدهن المتنجس على المعروف من هذا لا صحتها وجعل من هذا الشرع عن بيع
أعيان النجسة مبقى على المنع من الانتفاع بالنجس كما خرج بالدليل أو على المنع من بيع النجس وإن جاز الانتفاع به دفعا مقصودا وحلوا المكان
استثناء منقطعاً من شأن المستثنى منه العسيرة منقطة محللة مقصود من النجاسة والتنجس وقد تفكر أن المنع من بيع النجس من النجس
في آخره من المنفعة المحللة المقصود فلا فرض حالها فإن مانع من البيع يظهر من الشهد الثاني في المسالك خلاف ذلك وإن جاز بيع الدهن
فصل الجواز الانتفاع به إلا لأطراف الجواز في غير الدهن أيضا وقا حقه الانتفاع بالنجس كما خرج بالدليل فيصير الكلام فيه أنه وكثيرا
نكاله جواب بيع الدهن المذكور وعن جماعة الجماع عليه الجمل والأخبار مستفيضة منها الصريح معونه بن وهب عن أبي عبد الله أنه قال قلت له
إذا من ورثت غسل قال ما التبر والعسل فوجد الجرد وما حوله والزيت يصنع فقلت في المحكي عن أبي عبد الله أنه يبيع ذلك الزيت فيدلين
سره ليس يصنع ولعل الفرق بين الزيت وأخويه من جهة كونه ما يباعا غاليا بخلاف العسل وفي رواية أنه يبيع الزيت شعابا بذلك ومعها
صحيح عن أبي عبد الله أنه يبيع عن الفان والدابة تقع في الطما والشراب فهو يذوق المكان سمها وعسل أو يذوقه فانه يذوقه
إذا كان كان الشفاء في بيع ما حوله وكذا المكان الصيغ في بيعه ليرتج ومنها ما عن أبي بصير الموقف عن الفان تقع في السم الزيت فتوق منه
أن كان جاهدا فاطمحه ما حوله وما يوقل ما يبقه وإن كان ذابا في سبج وإعلمهم إذا بعت منها رواية أبي بصير بن عبد الحاق قال سأله أحد
عمر السمان وأما حاضر السم والزيت والعسل في بيعه الفان فتوق قال أما الزيت فلا يبعه إلا أن يبين أنه ينداع للسراج ولما أكل فلا
ما التبر فإن كان ذابا فأكلك وإن كان جامدا فهو هذا ما حوله لا بأس بالعسل إن كان جامدا إذا عرفت هذا في أشكال
مع مواضع الأول أن صحت بيع هذا الدهن بشرطه بأسطرالاستحسان بغيره فحكمه فصد به ذلك ولا يشك أنه أحسن في حاله

[illegible][illegible]

[illegible]

بیابان
 و قریب
 در این
 مکه
 حجت
 و زیارت

المفروض في النزاع بجواز الاستفعا بالاصباغ مع عدم جواز بيعها الا ان يرجع الاشكال للحكم العلاقة وانه مشكل على خضار الحق المتأدلا
كله وان الحكم مشكل على من ذهب للتكم فادعهم ان ما دافع به الاشكال من جعل الاصباغ قابلة للطهارة انما ينبع في خصوص الاصباغ وانما
مثل بيع الضابون النجس فان سدد في الاشكال عندنا ذكره وقد تقدم منه سابقا جواز بيع الدهن النجس ليعمل صابونا يباع على ان ينفى قوله المحلل مع
ان ما ذكره من قبول الصبغ الظاهر بعد الجفاف محل نظر لان المقصود من قبول الطهارة هو طهارة قبل الاستفعا وهو مفقود في الاصباغ لان الاستفعا
غبار وهو الصبغ قبل الطهارة وانما ما يبيع منها ان بعد الجفاف وهو اللون في مقتضى الاستفعا لا الاستفعا مع انه لا يقبل الطهارة وانما القابل هو اللون المحلل
في حكم نجس العين من حيث اصله لا الاستفعا بغيره مما ثبت حتمه واصل العكس فاعلم ان هذا الاشكال لا ينافي الاستفعا بغير العين بل في عينه
شرح الارشاد والافاضة لاداء الاجماع على ذلك حيث استدلال على عدم جواز بيع الاعيان النجسة بانها تحتمل الاستفعا وكل ما هو كذا لا يجوز
قال اما الصبر فاجابة في ظاهره من عدمه في مسئلة الاستفعا بالدهن النجس في غير الاستفعا نسبة ذلك الى الاصباغ ويدل عليه ظاهر الكتاب
السنن مثل قوله حرمت عليكم الميتة والدم بأكمله ما ذكره الشيخ والعلماء من ايراد جميع الاستفاعات قوله تعالى الميتة والدم بأكمله ولا يضاف الى ذلك
يجب من عمل الشيطان فاجتنبوه الدال على وجوب اجتناب كل نجس هو نجس العين وقوله تعالى والجوفاء هم بآذانهم لا يحصل النجاسة
عنه مطر وعليلة غيره وانه يحذف العقول حرمه ببيع وجوه النجس بجملة الكل والشرب الاستفعا بجميع الثقلبات فيه ويدل عليه بقوله كلنا
ول من الاخبار والاجماع على عدم جواز بيع نجس العين سباعا على المنع من بيعه لا يكون الا مع حرمه الاستفعا به هذا ولكن الناموس يقتضيه بعد
جواز الاعتماد في مقابل اصله الا باحتمال على شيء مما ذكره اباي النجس والنجاسة في ظاهره في الاستفاعات المفقودة في كل نجس
وعلى مثل الميتة والكل في النجس في الميراثية وفي الامتناع والادام ما يلق محظا وانما واية تحذف العقول فالمراد بالاستفعا بالكل
فيه ما يرجع الى الكل والشرب والاصحى الاتفاق على جواز استهلاك النجس لبعض المواد وما دلت من الاجماع والاخبار على حرمه ببيع
العين فادعى اختصاصا فيها بجعل الاستفعا للمحل الصلبة او منع استهلاكه لحرمة الاستفعا بناء على ان نجاسة العين مانع مستقل عن جواز البيع
من غير حاجة الى اجاعها الا عند المفقة المحلل وانما قوله الاجماع قد وقع بظهوره كذا في غير جواز الاستفعا في الجملة قال الملبون جازي
لا يكل لحمه وعدا الانسان وضوء الكلاب لا يجوز بيعها ويجوز الاستفعا بها في الزروع والكرم واصول الشجر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
يجوز اقتناء الاعيان النجسة لفائدة ونحوها في القواعد وقوله على ذلك في جامع المفاهيم وادع عليه قوله لكن هذه لا تنفيها ما لا يثبت
بقا بل المال وقائه باب الطهارة والاشربة من المتلفات شعيرة من جواز استهلاكها مستدلا بان نجاسة لا تمنع الاستفعا به لما في النجاسة
عن ضرب عاجل والمحل وقال الشهية قواعد النجاسة لحرمة استهلاكه الصلوة والاعذية للاستفعا وللوصول بها الى الفرائض ذكر ان الميتة لا عذبة
سبان مؤكل وحكم فيه بنسبه على الاشربة كان في الصلوة ينهها على الطواف انتهى وتوكل النص في جواز الاستفعا بالنجس غير هذه الاموال الجاهل
الثاني في الرخصة عند قول الصفة عند ما لا يجوز بيعه من النجاسة والدم قال وان فرض له دفع حكمي كالصبغ او الورد وانما لا يجوز كونه
وان فرض لها دفع فان قلنا ان المراد بالبيع المفروض للدم والادبال والادوات والبيع المحلل لا لا يجوز نكته هذا الصفة فيكون هذا لا يشهدون
سواء النجاسات ولا ذكره خصوص الصبغ للدم مع ان الكل في المفقة المعافاة للمضر اليها الاطلاقة في قوله حرمت عليكم الميتة والدم بأكمله
هذا الكلام في قوله بقا ادم ما سقوا وما ذكرنا هو الحق الثاني حيث حكى عن الشهادة انه حكى عن العلامة جواز الاستفعا بالدهن الميتة
ثم قال وهو بعيد عن النهي عن الاستفعا بالميتة فان عدوله عن الثقلات بعون المنع عن الاستفعا بالنجس المذكور خصوص الميتة يدل على عدم
العموم في النجس وكيف كان فلا يفي بملاحظة ما ذكرنا ونوقر بفعل الاجماع المتقدم عن شرح الارشاد والنفق الحار واية تحذف العقول
الناهية عن جميع الثقلات في النجس مع احتمال ان يرد من جميع الثقلات جميع انواع النجاسة لا الاستفعا الا ويراد من امساكها الوجهية في حكم
للخاطة بما ذكرنا اخذ بعض الاساطين في شرحه على القواعد جواز الاستفعا بالنجس كالتجسس لكن مع تفصيل لا يرجع الى مخالفة في كلام
فق ويجوز الاستفعا بالاعيان النجسة والمنتجة في غيرها وادع النص بمعية كالميتة النجسة التي لا يجوز الاستفعا بها في اليقين استغناء عن ذلك
والاجماع كذا الاستفعا بالدهن النجس تحت الظلال ومادل على المنع عن الاستفعا بالنجس والنجس مخصوص به من الاستفعا الدال على
عدا الكرات بالدين وعكسها الا ان ما من استعمله بغيره في قول الملائكة ويتجه على حكم العمل انتهى في التقييد بالبيعية استغناء عن
كل ما له اخرج مثل لا يقاد بالميتة وسد ساقية الماء بها وطما جواز الطير واردة سلبا لسغال المضاف الى الميتة عن هذه
الاموال واستعمال كل شيء عاملا في العمل المقصود عرفا فان ابقا الساقية لا يبيح استعمالها الا لغيره لكن يشكل بان النهي عن بيعه الضوحي استغناء
بالميتة التامة لغير استعماله في المعاد في الدنيا هو قدس من الاستفعا بالبيعية استعماله يمكن ان يقال ان مثل هذه الاستفعا
لا اعتدائها بالهامة للمعلم لاذنق للميتة انما لا ينفذ برمتها فالبط لا يكون المذكورة فانه في غير الاستفعا بالميتة بالمناضج

كذلك في قوله
في جواز الاستفعا
بالاصباغ

هذا هو الكلام
المتبع

في تحريم العبيد يقول مطلق الذي هو الناطق في تحريم العبيد نعم لو وضع في خاصة مستكنة بين هكل العباد والآخرى لعل محل بحيث لا يقد منفعة
مادته فالأقوى جواز البيع بقصد تلك المنفعة المحللة كما اعترف به في المسالك هناك ذكر بعض الأساطين من انهم الإجماع والاختار
انهم لا فرق بين قصد الجهة المحللة وغيرها فلعلم محمول على الجهة المحللة التي لا تدخل الهيبة فيها او التاددة التي هي الهيبة دخل فيه نعم ذكرنا
وفاقا لظاهر غير ذلك أكثر من لا فرق بين قصد المادة والهيبة **أقول** ان اداد بقصد المادة كونه لها النباغة على هذا الما بالباء تلك الشئ وان كان
عنوان البيع المبدول بانزلة العبيد هو ذلك الشئ فما استظهر من الإجماع والاختار حسن لأن بذل المال بأزاء هذا الصلح المشكل بالشكل الخاص من حيث كونه
مالا اعرفنا بذل المال على الناطق وان اداد بقصد المادة كونه البيع هي المادة سواء تعلق البيع بها بالخصوص كان يقول عليك خذ هذا الصنم اوفه من مجموع
مركب كما لو وزن له وزنه حطب فقال عليك فظهر صنفه فيه او صليبه بالحكم سلطان البيع في الأول وفي مقدار الصنم في الثاني فمشكل يمنع مثوله
الاداة لمثل هذا الفرق لأن التيقن من الاداة المنفعة من حصة المعاوضة على هذه الامور نظير المعاوضة على غيره من الاموال العرفية وهو ما لا يقد
مطلقا ما يتقوم بهما الشئ من المادة والهيبة والوصاف والحاصل ان المحفوظ في البيع قد يكون مادة الشئ من غير مدعيه الفكل
الارضية لو باع دون ترحاس فظهر فيها السيرة مكسورة لم يكن لها خيار العيب لان البيع هي المادة ودعوى ان الما هي المادة
بشرط عدم الهيبة مدفوعة بما صرح به من ان لو تلف الغاصب هذه الامور ضمن موادها وحمل على الاثلاف تدبرها محتمل في محكي كثره
انه انما المكسور هاتية وباعها صحته لكبر كان المشتري من يوثق بدايسته فان يجوز بيعها على الاوثان في ذلك صاحب الكفاية
وصاحب الحدائق وصاحب الرضا في اعيان الترتيب لعل التفتيد في كلام العلامة يكون المشتري من يوثق بدايسته لشك في دخله باب المساعده
على الحرمان فان دفع ما يقصده منه العيصه فالبايع عدم وثوق بالمذوق اليه بقوة لوجوه وجوه المتعاين يكون باطلا كما في رواية تحف
العقول لكن فيه معناه في التامل في سلطان البيع لجزء الاعانة على الاثم انه يمكن الاستغناء عن هذا الوجوب بكبره قبل ان يقصده اياه
فان الهيبة غير محرمة في هذه الامور كما صرحوا به في باب الغصب بل قد يوجب اولا في جواز ولا يجد ان يثبت لوجوب جزم مادة الفشا
وفي جامع المقاصد بعد حكمه بالبيع عن بيع هذه الاشياء وان امكن الاستغناء على خالفها في غير المحرم منفعه لا يقد مدنها قال ولا اثر يكون
رضاها البناء بعد كثرها مما ينفع في الحل بعد ما لا لان بذل المال في مقابلها وهي على هيئتها قبل في المحرم الذي لا يعتد ما لا
عندنا نعم لو باع رضاها البناء بعد كثرها قبل ان يكبرها وكان المشتري موثوقا به وانه كبرها ما امكن القول بصحة البيع مثله في الاستغناء
المحرم كالأشياء التي هي من ايات القمار باؤا في بلاغ نظامه بل عليه جميع ما تقدم في هذا كل القمار وهو هنا يتبع جواز بيع المادة
غير الهيبة في المسالك ان لو كان مكسور هاتية وباعها صحته لكبر كان المشتري من يوثق بدايسته في جواز بيعها وجهان وقوى في التكرار
الجواز مع زوال الصفة وهو حسن أكثر من مطلق النسخ انتهى **أقول** ان اداد بال الصفة والهيبة فالبيع في الجواز ولا يفسد حمله
محل الخلاف بين العلامة ولا أكثر من ان المراد بالفار علق المراهنة بعوض فكل ما اعتد لها يجب لا يقصد منه على ما فيه من خصوصية غايتها
المعاوضة عليه اما المراهنة بعوض فهي التي لا يفسد على العلق ثم لو قلنا بجزمها الحق الآلة المعدة لها حكم الآلات الفار مثل ما يعلمون شي الكراه
بيد عندنا كذا التكرار والصحيحان ومنها ان الله على خلاف اصنافها بخلاف جميع ما تقدم في المسئلة السابقة والكلام في بيع المادة كما
تقدم وحيلان المراد بالآلات الهواما عند توقف على يقين من الهوى ووجه مطلق الهواما لان ^{المتيقن} من هوى منعا كان من حبس الزاير الى الان الاعانة
ومن حبس الطول ونجا مغنى لله وحكمه ومنها اوان الذهب العضة اذا قلنا بجزم اخذناها او قصد المعاوضة على مجموع الهيبة والمادة لا
المادة فقط ومنها الدائم كالحاجرة المعولة لاجل غش الناس اذ لم يرض على هيئتها الخاصة منفعة محطلة معتد بها مثل الزين والذخ الى
الظالم الذي يريد مقلدا من المال كالعشار ونحوه سواء على جواز ذلك وعدمه وجوا الاثلاف مثل هذه الدائم ولو كبر من باب دفع مائة
الفاد كابدل عليه قوله في رواية الجعفي مسير الى درهم كرهنا فانه لا يحل بيعه ولا انفاقه في رانية موسى بكره فظهرت ضعفين ثم
قال لقته في السالوعة خيلا لا يباع بما فيه غش وتمام الكلام في نية نابة الصرون انتم ولو وقعت المعاوضة عليها هيبلا في حال الحرام والاطلاق
وقع عنوان المعاوضة على درهم المنصرف اطلاقا الى المسكوك سكة السلطان محلل البيع ولان وقعت المعاوضة على شخصه من دون عنوان فالق
صحة البيع مع جوار العيب كانت المادة منشورة وان كان محرم تفاوتت السكة فهو خيار التدليس فتتم وهذا بخلاف ما تقدم من الآلات من
البيع الواقع عليها لا يمكن تصحيحها مضان من هبة المادة فقط واستراد ما قل الهيبة من الشئ المذوق كما لو جمع بين المحل والمحرمان كل جزء من
المحل والمحرمان لا يبان فيها بل في المعاوضة يحرم من المال فمضاد المعاملة باعتباره يوجب فساد ما يملكه من المادة والمادة والهيبة
فان الهيبة من قبيل الفيدل للمادة فهو على الاخر في فساد ما يملكه ففقد المعاملة باعثة اذ لا تادد من هبة وهذا الكلام
مطهر في كل قيد فاسد بدل الشئ الخاص لادى وجوده **القسم الثاني** ما يقصد منه المقام لان ^{المتيقن} وهو نارة في وجوب

هذا هو الكلام
المتبع

المنفعة
ما يقصد منه
على الهيبة

يصنع الضم والضمير مشغولاً على ما هو في من العقل والوجدان لا يتغير فيه الا بحول من الله تعالى والوجدان المانع على الكون ههنا ما رآه غير
واحد من الاخبار على الكراهة كالفقه بلغة واحدة ويشهد له رواية رافعة عن بيع العسير من يصنع حراً قال بغيره من يطعمه ويصنع حراً احب اليه
ولا يشبه بآسيا وغيرها او التزم بحرية بيع المخبى من يملكه او صفة تلك الامور والعقل في مسئلة بيع العبيد شبهها على الانجاء الموقوف
هذا الصحيح قول فضل لم يكن قولاً بالفصل وكيف كان فقد يستدل على حصة البيع من يعلم انه يصير من المبيع يحرم بعبودية العاود على الاثم
والعدوان وقد استشكل في مثل الاعانة بل مع حيث يقع القصد في وقوع العمل من المعان ساطعاً لا غائبة في فعل بعض فقد ما فعل البعض
حصوله لا مطعون في اول من اشار الى هذا الحق الثاني في حاشية الادب في هذه المسئلة حيث ان بعض حكماء القبول بالمع مستند الى الاختيار المانع
قال ويجوز ان يكون في الاعانة وقولاً على الاثم ويشكل لزوم عدم جواز بيع شيء مما يعلم عادة التوصل به الى محرمة ولو لم هذا الاستدلال فيمنع معاً
اكثر الناس للجواب عن هذه المانع من كون محل القراع معاً مع ان الفصل الا باخرة وانما يظلم للعاونة مع بغيره بل الثاني ووافقه في اعتبار
القصد مفهوم الاعانة جاعل من متاعه من المذاخر كمنجى المكافاة وغير هذا وادى ما زاد بعض الخاصين على اعتبار القصد اعتباراً ووقع
المعان عليه تحقيق مفهوم الاعانة في الخارج تحت اية لو فعل وفلا يقصد تحقيق الاثم الفلانة من العرف لم يتحقق منه لم يحرم من جهة صدق
الاعانة بل من جهة قصد ما بناه على ما حرمه من جهة الاستعمال بمقتضى الظاهر ويقصد بحقيقة وانه لو تحقق الفعل كان هو امان جهة القصد الى
الحرم ومن جهة الاثارة فان حقيقة الاعانة على الشيء هو الفعل بقصد حصول الشيء سواء حصل ام لا من اشتغال ببعض مقدمات
الحكم الضاد على الغير بقصد التوصل اليه وهو داخل في الاعانة على الاثم ولو تحقق الحرام لم يستل العاونة ما اكدوا في المانع من ما يظلم من
الاكثر من عدا اعتبار القصد مع المطالب الاستدلال على وجوب ذلك العلم لم يخاف ثلثة بقوله من اغان على قتل مسلم ولو سطر كانه عاونة في
مكوف باب عيسى ايس من جهة الله وقد استدل في التذكرة على حرمه بيع السلاح من اعداء الدين ان من اعانة على الظلم واستدل الحق في ذلك
على حرمه بيع العسير من يتجمل بان من اعانة على الاثم وقد استدل الحق في ذلك على حرمه بيع العاونة على ما حكى عنه من القول بالحرمة في مسئلة ان من اغان
على الاثم وقد فرق في ذلك في الحدائق فقال انه يبيح عداوة لو سلم في العداوة واجبات الحيوان في الرضا بعد ذكر الاخبار السابقة الدالة
على الجواز قال وهذا الضمير ان كثرت واشتهرت وظهرت دلائلها بل بما كان بعضها صحيحاً لكن في مقابلتها الأصول والموضوعات القصد في حصول
اسكال انتهى والظاهر مراده بالاصول قاعدة حرمه الاعانة على الاثم ومن القول حكم العمل وجوب التوصل الى دفع المنكر منها امكن و
يؤيد ما ذكره من صدق الاعانة بدون القصد لاطرافها في غير واحد من الاخبار ففي البيهقي المروني في الكافي عن ابي عبد الله ع من اكل الطيب فمات
فقد اغان على نفسه وفي العتق الوارد في الطيب المروني في الكافي عن ابي عبد الله ع من اكل الطيب فمات فمات
واحد مما ورد في عنوان الظلمة وسجادة في ان سال بعض الاكابر في قوله في رجل خياط الخياط للسكك ثياباً فمات في ذلك في عنوان الظلمة
فقال له الميعن لهم من يبيع الاجر في الجحوظ واقامته من الظلمة انهم وقال الحق الادب في امانات احكام في الكلام على اية الظان المراد
بالاعانة على الخاص مع القصد على الرعية الذي يصدق فيها اعانة مثل ان يطلب للظالم العضا من شخص ليرى مطلبه فيعطيه تارة او يوطئ القلم
لكتابة ظلم فيعطيه تارة ويخون ذلك مما يبدعونه عرفاً فلا قصد في ذلك الخارج الذي يفتقر لتفصيل عرضه مع ان للظالم العاونة في اخذ العشور ولا على
الحاج الذي يوقد منه المال فلما وعبر ذلك مما لا يخفى فلا يعلم صدقها على بيع العبيد من يبيعهم او يبيعهم من يبيعهم منها ولذا ورد في الروايات
الصحيحة جوازها وعليها اكثر من محمول مما لا يحصى انتهى كلامه في دفع مقامة لصدق النظر حيث لم يعلق صدق الاعانة على القصد ولا اطلق
القول لصدقه ببدوه بل علقه بالقصد بالصدق الغرض وان لم يكن صدقاً اقول لا شك في انه اذا لم يكن مقصوداً لفاعل من العمل حصول العجز الى
مقصود ولا المقصود من مقامة بل ان يتعدى الوصل الى دون قصد الفاعل فلا يبيح عداوة كانه تجارة الناجي بالنسبة الى اخذ العشور
الحاج بالنسبة الى اخذ المال فظلم او كذا لا شك ان اذا قصد الفاعل بفعله رد غناه اليه متول للمير لم يطلبه الخاص فانه يقال انه اعانة على ذلك
المطلب ان كان عدواً فامع علم العيين به صدق الاعانة على العدو وانما الاشكال في ان القصد الفاعل بفعله حصول العجز الى مقامة مشتركة
بين المخصية وغيرها مع العلم بصرف الغير انما الى المعصية كما اذا باع العبد فان مقصود البائع تملك المشتري له واسفاده بغيره في اغانة له بالنسبة
الى اصل تملك العبد ولذا لم يصر في رد الذي عن مقامة هذا المشتري الخاص في جميع اموره اذ في خصوص ذلك العبد حرم بيع العبد عليه في مسئلة
بيع العبد من يملكه لم يحل له ان يبيع العبد من يملكه او يبيع العبد من يملكه او يبيع العبد من يملكه او يبيع العبد من يملكه او يبيع العبد من يملكه
الغرض من بيع العبد لملكه فكل من يبيع ولا عطا بالنسبة الى اصل تملك الشخص في رد اعانة الا ان الاشكال في ان العلم بصرفه ما
حصل الاعانة البائع والمعطى في الحرام هل يجب صدق الاعانة على المخرام لا تحصل محل الكلام سواء الاعانة على شرط المخرام مع العلم بصرفه
الحرام على اعانة على المخرام ام لا فظهر الفرق بين بيع العبد وبين مخرامه وان الفرق بين اعطاء السوط للظالم وبين بيع العبد
الوجه ان اعطاء السوط اذا كان اعانة كما اعترف به في مقدمتنا لا احكام من بيع العبد كالمعترف به في سجع الارث في ما اذا بينا على ان
الحرام حرم مع فعله في الاثم المخرام كغيره من بعض دخل ما نحن فيه الاعانة على المحرم ويكون بيع العاونة على مملك العبد الحرام مع فعله في الاثم

هذا الاشكال في حرمته كونه اعادة الشاة ان يقع منه دون قصد حصول الحرام لا حصول ما هو مقدمة له مثل التجارة التاجرة بالنسبة الى
 معصية الفاسقة فان لم يقصد بها السلطان الفاسق الذي هو شرط لاخذ العشر وهذا الاشكال في حرمته الثالث ان يقع منه بقصد حصول
 ما هو من مقدمة حصول الحرام عن الغير لا حصول نفس الحرام منه وهذا قد يكون من دون قصد الغير المتوصل بذلك الى الحرام فيكون
 الحرام المقصود منه تملكه العبد الذي هو شرط لتجريمه لا نفس التجريم مع عدم قصد الغير اية التجريم هناك استثناء وهذا ايضا لا اشكال في عدم
 حرمته وقد يكون مع قصد الغير المتوصل به الى الحرام اية التجريم حال شراء العبد وهذا ايضا على وجهين احدهما ان يكون ترك هذا الفعل من
 الفاعل علة فاقعة لعدم تحقق الحرام من الغير والا فليس هنا وجوب الرد وحرمه الفعل والثاني ان لا يكون كذلك بل يعلم عادة او يظن بحصول الحرام من
 الغير من غير تأثير ترك ذلك الفعل ولا فاعل عند وجوب الرد فيجوز ما ذكرنا من اعتبار قصد الحرام في حرمته لا اعادة عليه صراحة او على ما
 اخبرنا من التفصيل ثم كل موطن حكم فيه بحرمته البيع من هذه الموارد الخمسة فاعلم عند خضاد البيع لتعلق الشيء به وهو حاج عن تعامله اية
 الاعانة على الاثم او المسامحة في الردع عنه ويجعل الفساد لا شعاعا في رواية التحفة المقدمة بعد قوله وكل بيع ملهوبه وكل موهوبه حتى عنه
 مما يقرب به لغير الله او يقرب به للكفر والشرك في جميع وجوه المعاصي ولا يوجب من يبيع الحق فهو حرام محرم سيرة وامساك الحق بشاعة ان
 التجريم موقوف لبيان الفساد في تلك الرواية كالا يخفى في الدلالة فاعلم ان مقتضى التمسك بالفساد مع قصد الشراء خاصة للحرام كان الفساد
 لا يتبعض الثالث ما يحرم لتجريم ما يقصد منه شاة بغيره ان من شاة ان يقصد منه الحرام وتجريم هذا مقصور على التصرف لا يدخل
 ذلك تحت الاعانة خصوصاً مع عدم العلم بصرف الغير في الحرام كبيع السلاح من اعداء الذين مع عدم قصد تفويتهم بل وعدم
 العلم باستعمالهم لهذا البيع الخاص في حرب المسلمين الا ان المعروف بين الاصحاب حرمته بل لا خلاف فيه والاختلاف فيها مستفيض منها رواية
 المحضر قال دخلنا على ابي عبد الله فقال له حكم السراج ما نقول يمين نجل الى الشام من السراج واربعها قال لا بأس انتم اليوم بمنزلة اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه فاذ كانت المباني حرم عليكم ان تجلو الهمم السلاح والسترج وعندها رواية هذا السراج قال قلت لابي
 جعفر اصلحك الله ان كنت اعمل السلاح الى اهل الشام فاسعيهم فلما عرفت في الله هذا الامر خضت بذلك وقلت لا اعمل الى اعداء الله
 فقال لهم وبعهم فان الله يبيعهم عدوا وعدوكم يعني فانه ان كان الحرب ديننا فمن اجل اننا سلا حائسين بعبودية علينا فهو ترك
 وصريح الرقابين احضار الحكم بصورتيه الحرب بهم وبين المسلمين بغيره وجود المباني في مقابل الهدنة وبها يقيد لمطلفات
 جوار او منعا مع امكان ودعوى ظهور بعضها في ذلك مثل مكانة الصيقل اشترى السيوف وبيعها من السلطان اجانبية فيجوز فكتب لا
 تأتوا رواية علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن رجل المسلمين في الشام قال لا بأس ان تجلو اسلحا فلا بأس ومنه ما في وصية
 لعل في اعل كره بانه العليم من هذه الاثمة عشر صنف وعددها بايع السلاح من اهل الحرب فباع عن نواحي الشهد من المقول ان بيع
 السلاح حرام مطلقا حال الحرب الصلح والهدنة لان فيه نفوثة الكافر على المسلم فلا يجوز على كل حال شراجهما في مقابل النص
 مع ضعف ليله كالا يخفى ثم ان طر الروايات سهول الحكم لما اذا لم يقصد البائع العودة والساعة اصلا بل يبيع موردا لتوالي
 روايتي الحكم والهدنة هو صورة عدم قصد ذلك فالقول باحضار البيع بصوره قصد المساعدة كما يظهر من بعض العباير ضعيف جدا
 وكان طر السهول لما اذا لم يعلم باستعمال اهل الحرب للبيع في الحرب بل يكفي مظنة ذلك بحسب غلبة ذلك مع قيام الحرب بحيث يصح
 حصول التقوى لهم بالبيع ومع فالحكم مخالف للأصول صير اليه للاخبار المذكورة وعموم رواية تحف العقول المقدمة بوقفه في
 مؤيد الدليل وهو السلاح دون ما لا يصدر عليه لك كالجمي والدفع والمغفرة وسابها لكن وفاقا للهاتين وظا الشرائع واكثر الكتب
 العلامة والشهيد والمحقق الثاني للاصل وما استدلل به في التذكرة من رواية محمد بن قيس قال سالت ابا عبد الله عن رجلين من
 اهل الباطل يطعنان اسبغهما السلاح قال لهما ما يكتفي بهما الدرع والحفيس ونحوها لكن يمكن ان يقال ان طر رواية تحف العقول فاعلم
 الحكم على نفوى الكفر وهن الحق وط قوله في رواية هندن من اجل ان عدوا سلا حائسين بعبودية علينا ان الحكم منطبق بالاستعانة
 والكل موجه فيما يمكن اية كالا يخفى مضافا الى تحوى رواية الحكم لما نفعه عن بيع السترج وعلما على السهول استبرحجة لا يناسب جسد
 الرواية مع كون الراوي سراجا واثارة محتملة في ذلك فلا دلالة لها على المطلق لان مدلولها بمقتضى ان التفضيل قاطع للشركة الجوان
 فيما بين التجريم في غير كون الفئتين من اهل الباطل فلا بد من جعلها على فريقتين محمودة الذم اذا لو كان كلاهما واحدا هما الله
 لم يكن وجه للسمع من بيع السلاح على صاحبه فالمقصود من بيع ما يمكن من الحفاظ كل منها عن صاحبه فترسده ما يمكن وهذا غير مقصود
 فيما يخفى به بل تحفظ اعداء الذين عن باس المسلمين خلاف مقصود الشارع فالعقد عن مورد الرواية الى ما يخفى به في شبه القياس مع الفارق
 ولعله لما ذكره في هذا ما حكى عن حواشيه على القواعد اطلاق العلامة جواز بيع ما يمكن بصوره للهدنة وعدم قيام الحرب ثم ان مقتضى
 الاقتضاء على مورد النص عدم التعبد بالغير اعداء الذين كقطاع النظر في الا ان المسعاه من رواية تحف العقول فاعلم الحكم بتقوى الله
 وهو الحق فلهذا قيل في ذلك وفيه تأمل ثم انتهى في هذه الاخبار لا يدل على الفساد فلا مستند له سوى ما خبر تحف العقول الواردة في

ما يخفى في
 ما يخفى في
 ما يخفى في

بجملتها
الثالث منها
ولاكتسابها
المنفعة

الفرع الثالث

بيان المكاسب الصحيحة والفاسدة والنافعة والمضرة
والحجج في هذا القسم ليس إلا من حيث فساد العاملة وعدم تمام الثمن وليس كالإكتساب بالحجر والخير الدائم على الفسادة هذه القسم على
ما صرح به في الانصاف كون كل مال باذنه اكلا بالباطل وفيه تامل لأن منافع كثير من الاشياء التي ذكرها في المقام يقابل عرفا
بمال ولو قليلا بحيث لا يكون بذل مقدار قليل للمال باذنه سفها فالعدا ما يستفاد من الفناء والخصوص من حد اعتناء الثمن
بالمنافع النادرة وكيفية نظره كالمعدومة قال في المبسوط ان الحيوان المظاهر على ضربين ضرب يتفع به والاخر لا يتفع به الى ان قال وان
كان مما لا يتفع به فلا يجوز بيعه بخلاف مثل الاسد والذئب وسائر الحشرات مثل الحيات والعقارب والفار والخنائز والحبالان و
الحمار والاربعية والشر وبعث الطير وكل الغراب انتهى وظل الغنم والاجماع بذلك ايضاً ويشعر به عبارة التذكرة حيث استدلل على ذلك بحجة
تلك الاشياء وعكس نظر الشارع في المشابهة لا يقوم ولا يثبت بدلا عليها قال لا اعتبار بما ورد في الخواص من منافعها لانها لا تعد مع
ذلك ما لا وكد عند الشافعي انتهى وظاهر ما قلنا عليه ما ذكره من عدم جواز بيع ما لا يعيد الا تمام الاشكال فيه وبما الكلام فيما
عدوه في هذا قال في محكم الاضاح النافع ونعم ما قل جرت عادة الاضاح بعنوان هذا الباب وذكر اشياء معينة على سبيل المثال فان كان
ذلك لأن عدم النفع مفروض فيها ولا نزاع وان كان لا تماثل به لا يصح بيعه لان محكوم بعدم الانقاع فالمنع متوجبه في اشياء كثيرة
انتهى وبالحجج فكون الحيوان من المبيع والاشياء او الحشرات لا دليل على كونه كالتجاسة ما نفا فالمعتق فيها اشكال منها على منفعة مقصودة
للعقل جواز البيع فكل ما ابا الوصية به لكونه مقصودا بالاشفاق للعقل فينبغي جواز بيعه الا ما دل الدليل على المنع فيه فبطلت وقد
صرح في التذكرة بجواز الوصية بمثل العبد والاسد وغيره من المبيع والموردات وان منعها من بيعها وظاهر الكلام ان النفع من
بيعها على القول به للعدالة لعدم المادية ثم ان ما تقدم منه قد ستر من انه لا اعتبار بما ورد في الخواص من منافعها لانها لا تعد ما لا
مع ذلك فيشكل بانه اذا اطلع العرض على خاصيته في احد الحشرات معلومة بالخبرة او غيرها ذاتي فرق بينها وبين نبات من الادوية
علم فيه تلك الخاصية وحيث قد جواز بيعها واخذ المالك مقابلها بملاحة تلك الخاصية فيحتاج الى دليل لا نفع ليس اكل للسان البيا
ويؤيد ذلك ما تقدم في رواية الخلف من ان كل شيء يكون لهم من الصالح من جهة من الجهات فذلك حلال بيعه والى وقد اجاز في التدقيق
حيث قال ما لا ينفع فيه مقصودا للعقل كالحشرات وصدقات الانسان وعن النفع ما لا ينفع فيه بوجوب من العوبة كالحشرات والذئب
وبما ذكرنا يظهر النظر بما ذكره في التذكرة من الاشكال في جواز بيع العلق الذي يتفع به لاقتصاص الدم واليدان القرصية صارت بها التذكرة
ثم اسفر بالمنع قال لند ولا انتفاع فيمنه ما لا منفعة في كل شيء فله نفع ما انتهى اقول لا مانع من ان يباع جواز بيع كل ما لا ينفع ما
ولو فرض الشك في ذلك المال على مثل هذه الاشياء المستلزم للشك في صدق البيع امكن الحكم بصحة المعاوضة عليها العمومات بالتحاطف و
الصالح والعقود والمهبة المعوضة وغيرها وعن المانع لا دليل الاكل بالباطل والافرض عدم تحقق هذه المسئلة الاجماع على عدم الاعتناء
بالمنافع النادرة وهو الظن الشامل في الفخار ايضاً مثل ما دل على تحريم بيع ما يجرم من منفعة الغالب مع اشتداله على منفعة نادرة محالة مثل
قوله نعم ليس الله الهودج من علم السحرة من عوها واكلوا منها بياض على ان السحرة من منفعة نادرة محالة على اليهود لان ما يحرم فيها عليهم
مخبر كمالها او سائر منافعها المتعارفة فلو لا ان التاد في نظر الشارع كالمعدوم لم يكن فيه المنع عن البيع كالم منع الشارع عن بيع ماله
محالة متناهية للحرمة في التعارف والاعتدال الا ان يقال فيها المنع بقصد التجاسة لان حيث عدم المنفعة المتعارفة فتمت وارض من ذلك قوله
في رواية تحف العقول في ضابطها بكتيب وكل شيء يكون لهم من الصالح من جهة من الجهات وذلك كله حلال بيعه وشرائه اذ لا يرد منه شيء
المنفعة والاشياء كلها وقوله نعم ما تحرم الله العداة التي تحق منها الفساد محضاً نظير كذا وكذا الا حرمنا ذكره فان كثيرا من الاشياء
المنفعة هذه لها منافع محالة فان الاشياء المحرمة كثيرا ما يتفع بها في مصلحة الدنيا بل المصلحة فيها مما يجزئ من الفساد محضاً باعتبار
عدم الاعتناء بهذه المصالح لندرها الا ان الاشكال في تعيين المنفعة النادرة فيمنهها عن غيرها فالواجب الرجوع في مقام الشك الى
ادلة التجاز ومحوها مما ذكرنا ومب يظهر ان الاقوى من اربع الباع بناء على وقوع التملك عليها لا الانتفاع اليقين بجواردها وقد خفي
الرواية على بعضها وكذا سحرها وعظامها واما الحيوان فما يصح منه التذكرة عدم الجواز معدا ببدور المنفعة المحالة المقصودة منه
كا طعام الكلاب المحرمة وجوارح الطير يظهر ايضاً جواز بيعه للفره وهو الموضوع في غير واحد من الروايات وفيه موضع من كراهة الاعتناء
بخلاف الفرد لان الصلحة المقصودة منه وهو حفظ المنافع نادر ثم اعلم ان عدم المنفعة المعند بها يستند تارة الى جهة الشيء كما ذكر
من الامثلة في عبادة الميسوط واخرى الى قلته كجزء كبير من المال لا يبدل في مقابلته كحبة خضرة والفرق ان الاول لا يملك ولا
يدخل تحت اليد كما عرفت من التذكرة بخلاف الثاني لانه يملك ولو عصبه غاصب كان عليه مثله ان كان مثله اخلافا للتذكرة فلم يوجب
شيئا كغيره في وضعه بعض بان اللازم عدم الغرامة فينا لو عصبه بستره فبما يمكن ان يلزم شيئا يلزم في غير المثل في فاهم ثم ان منع
حق الاختصاص في القسم الاول مع عموم قوله من يتولى الما يتولى اليه احد من المسلمين فهو الحق به مع عدم احده من المثل في فاهم

الرابع في كتاب الكفاية

ما يجزئ الاكتساب لكونه علاماً محمداً في نفسه وهذا النوع وان كان اوله جميع الاعمال المحترمة الفايلة لمقابل المال
هذه الاجازة والمجالة وغيرها الا انه جرت عادة الاصحاب بذلك اكثر مما في شأنه لاكتسابه من المحرمات بل في غير ذلك مما لا يتجوز
الاكتساب به كالغيب والكذب ومخونها وكيف لا يقتضي آثارهم بذلك اكثر مما في مسائل مرتبة بتبرهن جوف او ابل عنواناً لها انما
منقول المسئلة الاولى قد ليس لما شطه المرأة التي يراد تزويجها او الا من لا تراه يادبعها لحرمان بل لا خلاف في كل من الرضا
جميع الفائدة الاجماع عليه وكذلك فعل المرأة ذلك نفسها قال في المقصود وكسب المواشط حال اذا لم يشترط في يد ليس في علمه من فضيل
سعود النساء بشعور غيرهن من الناس فيمن الحدود وليتبع ما لا يجوز في شريعة الاسلام فان وصل شعرهن بشعر غيرهن
لم يكن بذلك باس انتهى ومخو بهن عبادته النهائية وقال في السرائر في عدا المحرمات وعمل المواشط بالتدليس بان يشترط
وتجربتها فيقش الا لا بد والارجل ويصل شعر النساء بشعر غيرهن وما جاز في محرم ذلك انتهى وحكي نحوه عن الدرر من حاش
الارشاد في عدوهم الحدود من حلة التدليس ما مل لان الوشم في نفسه نية وكذلك التام في الفضيل بين وصل الشعر بشعر النساء
ووصل شعر غيرهن فان ذلك لا مدخل له في التدليس وعدمه الا ان وجهه لا قول ما ينفذ يكون الغرض من الوشم ان يحذر في البدن فقط
حصر احواله بياض سائر البدن وصفاته اكثر مما كان يرى لولا هذه النقطة ويوجب الثاني بان شعر غير المرأة لا يلتصق بشعر
الاصيلة للمرأة فلا يحصل التدليس بخلاف شعر المرأة وكيف كان يظهر من بعض الاخبار المنع عن الوشم ووصل الشعر بشعر الغير
ظاهراً المنع ولو في غير مقام التدليس ففي رسالة ابن ابي عمير رجل عن ابي عبد الله ع قال دخلت ما شطه على رسول الله صلى الله
عليه واله فقال لها هل تركت عليك اواصت عليه قالت يا رسول الله انا اعمل الا ان تمناني عنه فانتهى عنه قال ما اقبلت ما شطه
فلا تجلي الوجه بالحقرة فانما تذهب بما الوجه ولا يقطعه شعر المرأة بشعر امرأته غيرها واما شعر المرأة فلا باس بان يوصل شعر المرأة
الفقيه لا باس بكسب الماشطة اذا لم تشارط وقلت ما تعطي ولا فصل شعر المرأة بشعر غيرها واما شعر المرأة فلا باس بان يوصل شعر المرأة
وعن معالي الاخبار رسد عن علي بن غراب عن جعفر بن محمد قال لعن رسول الله لنا مصدقاً للمنتهت والواشدة والموشرة والواصل
والمستوصلة والواشمة والمستوشمة قال الصدوق قال علي بن غراب لنا مصدقاً للمنتهت الشعر والمنهتة التي يفعل ذلك بها والواشدة
التي تفرسان المرأة والموشرة التي يفعل ذلك بها والواصل التي فصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها والمستوصلة التي يفعل ذلك بها
والواشمة التي تفرسان المرأة او في شيء من بدنها وهي ان تغرز بدنها او ظهر كفها بابرة تؤثر فيه ثم تحشوها بالكل او شيء من النون
فحصر المنتوشمة التي يفعل ذلك بها ولا بعض الاخبار كراهية الوصل ولو بشعر غير المرأة مثل ما عن عبد الله بن الحسن قال سالت عن
الفرامل قال وما الفرامل قلت صوف محجلة النساء في رؤسهن قال لكان صوفاً فلا باس وان كان شعراً فلا يجر فيه من الواصل والمستوصلة
وقد بعض الاخبار الجواز مطم في رواية سعد لا سكاف قال سال ابو جعفر ع عن الفرامل التي تضعها النساء في رؤسهن يصل شعورهن
قال لا باس على المرأة بما ترتب به لزوجها قلت له بلغنا ان رسول الله لعن الواصل والمستوصلة فقال ليس هناك لعن رسول الله
الواصل التي تفرسان المرأة قالت التيا الى الرجال فلما لواصل فيكون الجمع بين الاخبار بالحكم بكونها فصل مطلق الشعر
كله رواية عبد الله بن الحسن في شدة الكراهية في الوصل بشعر المرأة وعن الخلاف والمنع في الجماع على انه يكره وصل شعرها بشعر غيرها رجلاً
كان او امرأته واما ما عدل الوصل مما ذكر في رواية معالي الاخبار فيمكن حملها على الكراهية بشون الرخصة من رواية سعد مطلقاً الى
خصوصاً مع صفة الامام للنبوة الواردة في الوصل عن ظاهره والتخديساً مع سبب ما ذكر في النبوة ولعل اول من تخصص عن الوصل به
الامر مع انه لو لا الصنف لكان الواجب اما تخصيص الشعر بشعر المرأة او قصده بما اذا كان هو واحد اخوانه في مقام التدليس فلا دليل
على محرمها في غير مقام التدليس كغسل المرأة المرقبة ذلك لزوجها خصوصاً بما لا خطه شأنه في رواية عن جعفر ع اخبر عن المرأة على الشعر
عن وجهها قال لا باس وهذه ايقه قرينة على صنف اطلاق لعن التامصة في النبوة عن ظاهره باذنه التدليس والحمل على الكراهية نعم قد
ليشكل الامر في وشم الاطفال من حيث انه اذا لم يظلم بغير مصلحة منار على ان لا يصلح فيه لغير المرأة المرقبة الا التدليس بطهار شدة ضياء
البدن وصعانه على خطه الخطر الكدنة في البدن اكن الانصاف ان كون ذلك قدسياً مشكلاً ولم يثبت من بين الدواعي من
حيث خلط البياض بالخضرة وهو تربين لا موهوم لما ليس في البدن وانما من البياض بالصفاء انهم مثل احدى الايدي ولا جعل الى الله
يمكن ان يكون ذلك فيه اذ اراد بهام بياض البدن وصعانه ومثله الخطر الاسود فوق الحاحين او وصل الى البياض الى الله
وقد ساءم ان التدليس بما اكثر ما انما يحصل بحجبه غيبة اطباء والمشرقي وان علموا ان التدليس به لا يضر الله ولا يضر
بواسطة غيره الامور فلا يقال انها ليست بعبادة من بعد منة او اشرار الى الله وروح مبيح في رعدة والبدن في
التيا بالحكمة في خضر الوجبة اطهر من بياض البدن وصعانه والله العالم ان الرسالة المقدمة عن الفقيه في ذلك
شرط الاخوة للمعينة وحكي انه لا يصحها التمتع وغيره والمراد ان التدليس به لا يضر الله ولا يضر

في كتاب الكفاية

مضمون في الكلام

المسئلة الثالثة تصح كون ذات الارواح حرام اذا كانت الصفة المحبة للخلق وتكون صفات كدوامه عن التغير وفاقا لظاهر التماثيل
ومنهج الشرائع والحكم عن حوائج التمدد والميلين والانسالك والاضمار وقيل والكمالية ومجمع البرهان وغيرهم للمزايا والمنفعة ومثل
قوله تعالى ان نفخ في الصور يبعث الله الجيوش على الارواح وقوله تعالى عن زريق البوت قلت وما زريق البوت قال تصاوير التماثيل والمنفعة عن
مختار العقول وصنعة صنوف الصاوير مما لا يمكن مثال الروح له وقوله تعالى في عدة اخبار من صور صوره كلفه الله يوم القيمة ان ينفخ
فيها وليس ينفخ وقد ثبت ظهور اخضاها بالمحبة من حيث ان نفخ الروح لا يكون الا في الجسيم اولاده بحجم النفس مقدرة للنفس ثم النفخ فيه
خلالنا الطمينة ان النفخ يمكن بصورة النفس على خطه محمل بل بدونه كما في امر الامام الاسد المنقوش على البساط باخذ الشاوش فحمله
الخفيف او بلا خطه لون النفس الذي هو الحقيقة لجزء لطيفة من الصنيع والخالص ان مثل هذا لا يعد فرية عرف على تخصيص الصور
بالمحبة واطهر من الكل حقيقة من مسلمة نالت باعبد الله عن تماثيل البشر للنفس القدر قال لا بأس ما لم يكن شئ من الحيوان فان ذكر
الشمس والقمر فرية على ارادة مجرى النفس ومثل قوله من جد وجبر او مثل مثالا لا يقدح في عمن الاسلام فان المثال لا يصح مترادفان
على ما حكاه كاشف اللثام عن اهل اللغة مع ان الشايع من المصنوع والمطلوب منه في الصور المنقوشة على اشكال الرجال والنساء و
الطيور والاشياء دون الاحياء المصنوعة على ذلك الاشكال وهو يدان ان الظان الحكمة في التجريم هي حرمة التشبه بالخالق في ابداع
الحيوانات واعضاها على الاشكال المطبوعة التي يعجز البشر عن نقشها على ما هي عليه فضلا عن اختراعها ولذا منع بعض الاساطين
عن تكميل غير المكلف من ذلك ومن المعلومات المأثورة لا يدخلها في هذه الاخرات العجبة فالتشبه انما يحصل بالنفس والتشكيل
لا غير ومن هنا يمكن استظهار اختصاص الحكم بذوات الارواح فان صور غيرها كثيرا ما يحصل بفعل الانسان للذكاء الاخر غير قصد
التصوير ولا يحصل به رغبة بحضرة المبدع بقية عن التشبيه بل كل ما يصنع الانسان من الصناعات في الاحياء فيقع على شكل واحد
من مخلوقاته الله تعالى وكاشف اللثام على ما ذكره عنده في مسألة كراهة الصلوة في الثوب المشتمل على التماثيل انزل عن الكراهية
لتماثيل الارواح وغير ما ذكره في الشباب ذوات الاعلام تشبه الاعلام بالاشياء القصبية ونحوها والاشياء المشوهة تشبه
طريقها الخفية بما بل الشباب قاطبة تشبه بخلقها بالاشياء ونحوها انتهى ان كان ما ذكره لا يمنع عن نظر ما ينبغي هذا ولكن البعد
في اختصاص الحكم بذوات الارواح اضالة الا باحتمالها في المادة على الرخصة مثل محبة ان مسلم الشافعية ورواية الحنفية
المقتدرة وما ورد في تفسير قوله تعالى يعلمون له ما يشاء من محاربت تماثيل من قوله وادله مما تماثيل الرجال والنساء وكيفية
تماثيل الشجر وشبهه الظاهر هو لها القيمة غير فيها يقيد بعض ما مر من الاطلاق خلافا لظاهرها حيث انهم بين ما يجب عن تشبه
الحكم لغير ذى الروح لو لم يكن مجتمعا البعض الاطلاق لا يلزم بقيد ما تقدم مثل قوله تعالى نوح عن زريق البوت وقوله من مثل ما
انح ومن من غير التماثيل المحبة بناء على قبول التمثال لغير الحيوان كما هو كل شخص الحكم بالحجم لان البعق من المعينات للاطلاقات و
الظ من الحكم غلبة الاستعمال والوجود والنقوش لا غير من هذا الظهور ولو اعتبر لفظ الاطلاقات عن موضوعها لا يثبت من المحبة
فتعين حلها على الكراهية دون التخصيص المحبة وبالحجة التمثال في الاطلاقات المأثورة مثل قوله من مثل ما لا ان كان ظاهرة في شئ
الحكم في المحبة كان كذا في الاصل في الرخصة لما عد الحيوان كرواية شافعية العقل ومصلحة ابن مسلم وما في تفسيره لا يرد في قوله الاطلاقات
المأثورة في العصور والخصائص القليلة المعقونة بالنقوش يحكم ثم انه لو عمن الحكم بغير الحيوان مطروحا مع التخصيص فالظان المراد به ما
كان مخلوقا لله سبحانه على هيئة خاصة وموجبة للنظر على وجه يميل النفس الى مشاهد صورها المجرى عن المادة او معها فمثل تماثيل
السيف والرمح والعصود والابنية والسفن مما هو مصنوع للعباد وان كانت في هيئة حسنة معجبة خارج وكذا تماثيل مثال القصبية
والاشباب والجمال والشروط مما خلق الله لا على هيئة معجبة للنظر بحيث يميل النفس الى مشاهدتها ولو بالصورة الحاكية لها العتق
الدلالة لذلك كله هذا كله مع قصد الحكاية والتماثيل فلورعت الحاكية الى عمل شئ يكون شبهة شئ من خلق الله ولو كان جونا نارا من
غير قصد الحاكية فلا بأس قطعا ومنه يظهر النظر في الفتوى عن كاشف اللثام ثم ان الرجوع في الصورة الى العرف فلا يقع في الحرمة نقص
الاعضا والذوق في اورد من يحجان في غير الصورة وتعلق عينها او كراهتها لانه على جواز تصوير الناقص ولو صور بعض اجزاء الحيوان
ففي حرمته نظر بل منع وعليه فلو صور نصف الحيوان من راسه الى وسطه فان ذلك الباطن موجودا بان فرضه اننا نأجل الالبين ما
دون وسطه حرم وان قصد النصف لا غير لم يحرم الا مع صدق الحيوان على هذا النصف ولو بدله في اتمام حرمه لا يتمام لصدة العقول
بالكمال الصورة لا نأجل ابدالها ولو اشتغل بتصوير حيوان في مثل جوارحه او اتمامه لانه انما هو كماله في اتمام حرمه لا يتمام
مجره الا من حيث التشبيه وجها من ان لم يقع في بعض مقتضات الحرام بقصد الحقيقة ومن ان يغير حرمة الفعل عرفا ليس الا حرمه الا تمام
لصدق الصورة بالكمال لا نأجل ابدالها ولو اشتغل بتصوير حيوان فكل جوارحه ولو بدله في اتمام حرمه لا يتمام لانه حرمه انما
العمل والفرق بين فعل الواجب المتوقف استحقاق الثواب على اتمامه وبين الحرام هو قضا العرف فتوقف الكلام في جواز اقتناء ما حرم

التظيف

النجوم

النجوم

حيث كانت عين واحدة أو التي عليها ثوب جواز اتخاذها وعمومها مثل المجنة وغيرها ويؤيد الكراهة الجمع بين أقنا الصور والنايل
 في البيت فمقتضى الكليات لاء الجمع في البؤرة في الجبال كثيرة ما أدى عنهم من متضايع جبريل على نبيها والدو عليه السلام أنا لا نخل
 بيتا في صور ما نشان ولا بيتا يبا فيه ولا بيتا في كلب في بعض الاخبار فمقتضى الجمع بينا والله العالم بالحكم الخامس الطيف
 حرم ذكره في الفؤاد في المكاسب لعله سطر اذ في المراء الخاذه كسبا بان يصيب نفسه كيا لا او وزنا في طيف النبايع وكيف كان
 فلا شك في حرمته ويدل عليه لانه ان يغير ثم ان العنق العذو والذرع طين وان خرج عن موضعه ولو وازن الزوى عجبته
 في احد ما فان جرت المفاضة على الوزن المعلوم الكل في دفع الوزن على انه بذلك الوزن اشتغل في مقتضى ما نقص وان جرت على
 الموزون المعين باعقاد المشرك لانه بذلك الوزن فسد المعاوضة في الجمع للزوم الرقوا ولو جرت عليه لانه بذلك الوزن يجعل
 عنوانا للعرض فيحصل الاختلاف بين العنوان والمشار اليه بعد الصحة ويمكن اقتناء على ان لا شرط المقادير مع تخلفه مستطام من
 ام لا في الاول يصح دون الثاني السال في التخييم وهو كمال جامع المقاصد الاخبار عن احكام النجوم باعتبار الحركات الفلكية والافلاك
 الكوكبية وتوضيح المطلب يتوقف على الكلام في مقامات الاول ان الظاهر لاهجر الاخبار عن الاوضاع الفلكية المبينة على سير الكواكب
 لحروف الناشئة عن جيلولة الارض بين النيران والكسوف الناشئة عن جيلولة القمر وغيره بل يجوز الاخبار بذلك ما جاز اذا استند اليها
 بعينه ربها نا او طنا اذا استند الى الامارات وقد عرفت بذلك جملة من انكر التخييم منهم السيد المرتضى والشيخ ابو الفتح الكرخي في
 عنها حيث حكى عنها في رد الاستدلال على اصنافهم في الاحكام باصنافهم في الاوضاع ما خلاص ان الكسوف واقران الكواكب انفسا
 من باب الحساب في الكواكب لاصول صحيحة وقواعد سليمة وليس يك ما يدعون عن ثابر الكواكب في الخواص والنفق والفرد ولولم
 يكن الفرق بين الايمان والاصابة الدائمة للتصلة في الكسوف وما يجري مجرى افلاكيان تبين فيها خطأ وان الخطأ الدائم للمعهور انما
 مؤنة الاحكام الباقية حتى ان الصواب فيها غير ما يتفق فيها من الاصابة قد يتفق من الجحيم اكثر منه وحمل احد الايمان على الاخر فلهذا
 وحيا انتهى المحكم من كلام السيد وقد اشار الى جواز ذلك في مع صدق ما يورد عن كراهة الفخر والزيغ في برج العنبر لكن
 ما ذكره السيد عن الاصابة الدائمة في الاختصاص في الاوضاع محل نظر لان خطاها في محض غلبة الكثرة ولذلك لا يجوز الاعتماد في ذلك
 على علم فضلا عن قسائم لان حاسمهم مثبتة على امور نظرية مثبتة على نظريات اخر لا فيها هو كالبهي مثل اخبارهم يكون
 القمر في هذا اليوم في برج العنبر وانتقال الشمس من برج الى برج في هذا اليوم وان كان يقع الاختلاف بينهم في ارجاع اليه في وقت
 ويمكن الاعتماد في مثل ذلك على شهادة عدلين منهم اذا احتاج الحكم لقين اجل من او نحوه الثاني يجوز الاخبار بمجود الاحكام
 عن الانصاف والحركات المذكورة بان يحكم بوجود كذا في المستقبل عند الوضع المعين من القرب والبعد والمقابلة والاقرار بين
 الكوكبين اذا كان على وجه النظر المستند الى محربة محض او منقولة في وقوع تلك الحادثة ما بانه الله عند الوضع الخاص من دون عتقا
 رطب بينهما اصلا بل الطرح جوار الاخبار على وجه القطع اذا استند الى محربة قطعية اذ لا حرج على من حكم قطعا بالمطرفة هذه اليلة في
 ما جريه من نزول كلبه عن السطح الى داخل البيت مثلا كما حكي انه اتفقوا في ذلك لروج هذا العلم بل محبة بضمير الملاءم الذين حيث نزل في بعض
 اسفاره على طحان له طاحونه خارج البيت فدخل منزله سعد السطح فحاراه الهواء ففقد له صاحب المنزل المنزل ومنه البيت تحفظا
 المطر فطر المحقق الاوضاع الفلكية فلم ير شيئا فيها هو مظنة للثابت في نظر فاعل صاحب المنزل ان كلبا ينزل في كل ليلة فيحس المطر
 الى البيت فلم يقبل منه المحقق ذلك وبات فوق السطح فحاراه المطر في الليل وبغية الحق ثم ان ما سيجي في عدم جواز صدق الخبر يرد
 به غير هذا ان يضاف الى غيره لما عرفت من معنى التخييم الثالث في الاخبار عن الحوادث والحكم هاما مستندا الى ناسخ الانصاف المذكورة
 وبها بالاسقلال او بالمدخلية وهو الصطلح عليه بالتخييم فظاهر الفناء في المصنوع من حرمته وكونه فقد ارسل المحقق في اللع عن النبي انه
 من صدق بما او كاهنا فقد كفر بما انزل على محله وهو يدل على حرمته حكم التخييم بالبلغ وحده في رواية بن قايوس عن الصادق ع ان
 المسم ملعون والكاهن ملعون والشاعر ملعون في هي البلاغة انهم لما ارادوا السير في بعض اسفاره فسلوا بعض اصحابه ان سرت في
 هذا الوقت خشيت ان لا نظفر برادك من طريق النجوم فقال له انتم تعلمون ان الساعة التي من سار فيها انصرف عنه السوء وتحرف
 الساعة التي من سار فيها حاق به الضر فمن صدقك هذا القول فقد كذب القرائ واستغنى عن الاستغاثة بالله نعم في مثل الجحوم
 دفع المكر وبان قال انها الناس ياكم وعلم النجوم الا ما يهتكم به في براوجها فهاذا هو الكهان في كاهن السحر والساحر كاهن
 والكاهن في السار في وقت تبيحه ما وقع بعينه بينه وبين من اخبره عن السيرة فقال له لندك ما في بطن هذه الدابة ذكر ما اني قال
 ان حسبت علمت قال هم صدقك هذا القول فقد كذب القرائ ان الله عنده علم الساعة ونزل العيث ويعلم ما في الارحام
 الالة ما كان شجرة بل عي ما ادعيت انتم انك تعلم الساعة التي من سار فيها صوف عنه السوء والساعة التي من سار فيها حاق به الضر
 من سار في سعة فمضى عن الاستغاثة بالله في هذا الوجه واحوج الى الرغبة انك في دفع الكثرة عشرة في رواية عند الملك بن اعين

عن النبي قلت لا يدعي عبد الله من هذا بلية فإريد الحاجة فإذا نظرت إلى الطالع ورأيت الطالع الشهاب لم أذهب في ما فإريد الطالع
ذهب في الحاجة فقال لا تقصو قلت نعم قال الحق كيتك في رواية الفضيل بن عمر عن الرواية عن محمد بن الأختار في قوله نعم وإلا يستلزم
مكلمات قال وإنما المكلمات منها ما ذكرناه ومنها التي تقدم بآراء وتوضيح وتنه عن الشبهة نظر الكواكب في القمر والشمس مستدل
بأقوى كل منها على حد ذاته ويجوز على محضته ثم أعلم أن الحكم بالجحوم خطأ ثم إن مقتضى الاستفصاء في رواية عبد الملك المنقذة بين
القضاء بالجحوم بعد النظر عدمه أنه لا بأس بالنظر إذ لم يقض به بل لا يرد به بحجة النقال أن منهم المخير والتخذ بالصحة أن منهم
الشركاء يدل عليه ما عن الحسن بن أبي عمير عن عمرو بن أذينة عن عمار بن عمار أن كنت أنظر في الجحوم وأعرفها وأعرف
الطالع فيدخلني عن ذلك شيء فشكوت ذلك إلى أبي الحسن فقال لا أوافق في نفسك عن ذلك شيء فصدق على أولئك من كان
فإن الله يدفع عنك ولو حكم بالجحوم على جهة ان مقتضى الاتصال الفلاني والحركة الفلانية الحادثة الواقعة وإن كان الله
معي وما يشاء ويثبت علم يدل في الاختيار الناهية لأنها ظاهرة في الحكم على سبيل البت كما يظهر من قوله من صدقك فهذا
فقد استغنى عن الاستغناء بالله في دفع المكروه بالصحة والدعاء وغيرها من الأسباب نظراً لما يؤثره في الأليم الوارد في الوفا
وذكره في ما بالصحة إلا أن جوازها منه على جواز اعتقاد الأقضية العلويات للحوادث السفلية وبسبب انكار المشهور في
وكان يظهر لك من المحدث الكاشف ولو لم يكن لحوادث بطريق جريان الغاءه على وقوع الحادثة عند الحركة الفلانية من دون
انقضاء لها أصلاً هو سلم قال في الدروس ولو لم يكن أن الله نعم يفعل كذا عند كذا المجرم وإن كره انتهى الرابع اعتقاد ربط الحركات
الفلكية بالكائنات والربط يتصور على وجه الأول استقلاله التأثير بحيث يمنع الخلف عنها امتناع تخلف المعلول عن السبب
العقلية وقد كثر من العبادات كون هذا كذا قال السيد المرتضى فيما حكم عنه وكيف يشبهه على مسلم بطلان أحكام التيمم وقد
أجمع المستحق قد يما وحدنيا على تكذيب النجسين والشهادة بنفسا منهم وبطلان أحكامهم ومعلوم من دين الرسول ضرورة تكذيب
ما يذمهم النجسون والأنداء عليهم والتعجيلهم والروايات عنه ما لا يحصى كثر وكذا نزع علماء أهل بيته وخيار أصحابه وما شتهر
هذه الشهرة في دين الإسلام كيف يقتضيه بخلافه منسجج الملة ومصل إلى القبلة انتهى وقال العلامة في انتهى بعد ما احتج بغير التيمم
وبعلم الجحوم مع اعتقادها أنها مدخل في التأثير والمنفع قال في الجمل كل من اعتقد ربط الحركات النفسانية والطبيعية بالحركات الفلكية
والانضالات الكوكبية كافر انتهى وقال الشهيد في قواعد كل من اعتقد في الكواكب أنها مدبرة لهذا العالم وموجبة له فلا ريب
كافر وقال في جامع المقاصد وأعلم أن النجيم مع اعتقاد أن النجوم نايرة في الموجودات السفلية ولو على جهة المدخلية حرام و
كذا أقول الجحوم على هذا التحويل هذا الاعتقاد في نفسه كفر بغود بالله انتهى وقال شيخنا الهادي في ما نزع النجسون من ارتباط
بعض الحوادث السفلية بالأجرام العلوية أن زعموا أنها حادثة للوثة في تلك الحوادث بالاستقلال وأنها شريك في هذا
لا يحل للمسلم اعتقاده وعلم النجوم السبب على هذا كفر وعلى هذا حمل ما ورد في النجيم من علم الجحوم والذي عن اعتقاد صحته انتهى
وقال في الحا لاترغ بين الاتقيان من اعتقاد أن الكواكب المدبرة لهذا العالم وهي الخلق لما فيه من الحوادث والنجرات الشريفة
فإنه يكون كافراً على الإطلاق انتهى وعنه في موضع آخر أن القول بأنها علوية بالآراء والاختيار وإن توقف تأثيرها على
شرائط أخرى كإنتهى بلا الوسائط لئلا يشك في وقوعه الدين على بطلان النجيم والقول بكفر معتقده في الجميع علماءنا حيث
قال قد صرح علماءنا بنجس علم النجوم والعلم بها وكيفية من اعتقد تأثيرها أو مدخلية لها في التأثير وذكرنا أن بطلان ذلك
من ضرورات الدين انتهى بل يظهر من الحكم عن ابن أبي الحديد أن الحكم كل عند علماء الفاتحة انتهى حيث قال في شرح هبة البلا عن المعلو
ضرورة من الدين إبطال حكم النجوم ونجس الاعتقاد بها والنهاية للخبر عن صدق النجيم وهذا الصغرة قول أمير المؤمنين من صدق الله
فقد كذب بالقرآن واستغنى عن الاستغناء بالله انتهى ثم لا فرق في أكثر العبادات المذكورة بين رجوع الاعتقاد المذكور إلى الكائنات
جل ذكره كما ذهب بعض النجيين وبين عطينة بقية النجيين في الحوادث السفلية بعد خلق الأجرام العلوية على وجه يخرج عن النجوس
سواء قيل بقدرها كما هو منه بعض أحرار فيلججدها أو بقدرها في التدبير الهياكل كما هو الحكم عن الثالث ثم بين أن لا يرجع إلى شيء
ذلك بأن ينفقدان حركة الافلاك تابعة لإرادته والله في ظاهره لا إرادة الخلق نعم ويجوز له على الحركة على طبق اختيار الصانع جل ذكره
كالأدلة في زيادتها واختياره باختار هو عين اختياره نعم عما يقول الظالمون لكن ظمما تقدم في بعض الأخبار من أن النجيم بمنزلة الكائنات
التي هي بمنزلة الساح الذي هو بمنزلة الكافر من عدد الفرق الثالث الأول إذ لا ط عدم الاستكمال في كون الفرق الثالث من أكثر الكفار
لا منزلة ومنه يظهر أن ما رتبته على صدق المضم من كونه فكذلك بالقرآن وكونه موجباً للاستغناء عن الاستغناء في جلب الخير ودفع
بإرادته بطلان قوله بكونه مستلزماً لما هو في الواقع محال للفرقة من كذب القرآن والاستغناء عن الله كما هو طريقة كل مستدل من
انقضاء بطلان ذلك إلى ما هو مبدى للجلال عقلاً أو شراً أو حساً أو عاده ولا يلزم من مجرد ذلك الكفر وإنما يلزم من المفتل إلى اللذات

مؤثرة أدان
٢

[illegible]

فقد انجست اللثة
بظايرها على
التأثير الكوناني

اخرى او غاضت المعنة للثوقه مصلح اقوى واقرب وهو غايتها فلا دليل على الحره الا ان ثبت لجماع او بغير باطلاق عنوان
 في خلاف الذي لا يقتصر على الاجماع ومع فلا بد من تفهيم هذا العنوان وان المراد بالاضلال ما يكون باطلا في نفسه فالمراد بالكتب
 المشتملة على المطالبات العاطلة او ان المراد بها بل الهداية فيجعل ان يرد بكتب ما وضع لحصول الضلال ولذا رادعيا لوجب الضلال
 وان كان مطالبها حقه كعوض كسب العرف والحكم المشتملة على طوا من كتب يدعون ان المراد غير ظاهرها هذه ابيته كتب ضلالا على تقدير
 حقيقتها ثم الكتب السماوية المنسوخة الغير المحرقة لا تدخل في كتب الضلال واما الحرقه كالقورية والابجيل على ما صرح به جماعة داخله
 في كتب الضلال بالمعنى الاول بالنسبة اليها حيث لا لا توجب للمسلمين بعد بداهة نسخها اضلالا نعم بوجوب الضلال لله واليه والنصارى
 قبل نسخ دينها فالادلة المتقدمة لا تدل على حرقه حفظها قال في 2 ط 2 باب الغيبة من الجهل وان كان في المغم كتب نظرفان كانت حقا
 يجوز اقرار السيد عليها مثل كتب الطب الشعر واللغة والمكاتبات تنجيع ذلك غيبة وكل المصاحف وعلوم الشريعة الفقه والحديث
 لان هذا مال يباع ويشترى وان كانت كتبها لا يحل امساها كالكفر والزندقه وما اشبه ذلك فكل ذلك لا يجوز بيعه فافان
 يتفقد باوعيته كالحجود ونحوها فانها غيبة وان كانت مما لا يتفقد باوعيته كالكاغذ فانها ترفق وتحرق اذا ما من كاغذ الاول فمير
 وحكم القورية والابجيل هكذا كالكاغذ فانه غير ان لا كتاب مغير مبدل انتهى وكيف كان فانه يظهر من عقد في الخلاف الاخرى
 صا كان موجبا للضلال وهو الذي اعلى لادلة المتقدمة نعم ما كان من الكتب جملتها الباطل في نفسه من دون ان يترتب عليه ضلال الا
 يدخل تحت الاموال فلا يقابل بالمال لعدم المفعة المحللة المقصوده فيه مصفا الا ان يلو الحديث وقول الرور اما حرقه انكادها فلا دليل
 عليه وما ذكرنا ظاهر حكم قضائهم المتخالفين في الأصول والفرع والحديث والتفسير واصول الفقه وما رادعيا من العلوم فان المناطون
 وجوبا لا خلاف جريان الادلة المتقدمة فان الطاعن مدرجا فيها في حفظ شئ من تلك الكتب لا القليل مما ألف في خصوص اثبات الحجج
 كحوقه واثبات تفضيل الخلفاء او تضادهم شئ من ذلك وما ذكرنا ايضا يعرف وجها استثنوه في المسئلة من الحفظ للنقض والاحتجاج
 على اهلها او الاطلاع على مطالبهم ليحصل الثقة او عزه لك ولقد احسن جامع المقاصد حيث قال ان فوائد الحفظ كثيرة وما ذكرنا
 ايضا يعرف حكم ما لو كان بعض الكتاب موجبا للضلال فان الواجب دفعه ولو بموجب الكتاب لان هزام مصلحه وجوده لمفسد
 وجود الضلال ولو كان باطلا في نفسه لكان خارجا عن المالبية فلو قبل بحج من العوض المبدل بطلت المعاوضة بالنسبة اليه ثم الحفظ
 المحرم له به لاعم من الحفظ بظهر القلب النسخ والمذكره وجميع ما دخل في بقا المطالب للضلال الشا من الرشوة حرام في دفع
 صدق وان كان على محرم الجاع المسلمين ويدل عليه الكتاب السنة والسنن في كسر بالله العظيم او شرك ففي رواية الاصمعي بن
 بناته عن امير المؤمنين قال لما والى ابا الحسن بن علي بن ابي طالب الناس احتجبا الله عنه يوم الفيلة وعن حواجره وان اخذ هدية كان غلولا
 وان اخذ رشوة فهو شرك وعرضه في الصحيحين بن مروان قال كاشته غل من الامام فهو سحت والسحت انواع كثيرة منها ما
 اصبحت من اعمال الولاة الظلمة ومنها اجور القضاة واجور الفواجر ومن اجور البندل السكر والربوا عبد البنية واما الرشاش
 الاحكام باعما وهو الكفر بالله العظيم مثلها رواية سماعة عن ابي عبد الله وفي رواية يوسف بن جابر عن رسول الله
 من نظر الى فرج امراته لا يحل له ورعها اخا خاه في امراته ورعها احتاج الناس اليه لغفقه فسلم الرشوة وظاهده
 الراية سؤال الرشوة لبطل فقهه فيكون ظاهرا في حرقه اخذ الرشوة للحكم بالحق وللنظر في امر المرافعين ليحكم بعد ذلك بينها
 بالحق من غير حرج وهذا المغة هو ظنفس الرشوة في القاموس بالجعل واليه نظر المحقق الثالث حيث فسر في حاشيته لادشا
 الرشوة بما يبذل المظالم ذكر في مع صدان الجعل من المتحاكين للحاكم رشوة وهو صحيح الجعل ايقنه في مسئلة يتجرم اخذ
 الرشوة مطم واعطاها الا اذا كانت على الجراء حكم صحيح فلا تحرم على المعطى هذا ولكن عن مجمع البحرين فلما سئل عن الرشوة
 لا فيما يتوصل به الى ابطال حق او تشيئة باطل وعن الصباح في ما تعطى الشخص للحاكم او غير ليحكم له او يجعل على ما يريد وعن
 النهاية انها الوصلة الى الحاجة بالمضانعة والراشي الذي يعطى ما يعينه على الباطل والمرشئ لاخذ الرشوة والراشي هو الذي يسعي
 اليه المرشئ لهذا وينقص لهذا وما يدل على عدم عموم الرشى لطلق الجعل على الحكم ما تقدم في رواية عمار بن مروان من جعل
 في الحكم مقابل الاجور القضاة خصوصا بكتابة اما نعم لا يحقض باسبيل على خصوص الباطل بل يعم ما يبذل حصول غرضه وهو
 الحكم له حقا كان او باطلا وهو ما تقدم عن الصباح والنهاية ويكن جعل رواية يوسف بن جابر على سؤال الرشوة للحكم للرشاش حقا
 و باطلا وان يقال ان المراد الجعل فاطلق عليه الرشوة فاكيد المحرمه ومنه يظهر حرقه اخذ الحاكم الجعل من المتحاكين مع تعيين الحكومة
 عليه كما يدل عليه قوله احتاج الناس اليه لغفقه والمتنع مطم بل في مع صدق دعوى المض الا لجماع ولعل الجعل الاحتياج في
 الرواية على الاحتياج الى نوعه ولا طلاق ما تقدم في رواية عمار بن مروان من جعل اجور القضاة من السحت بناء على ان الاجور
 في العرف يشمل الجعل وان كان بينهما فرق عند الشرع عتد وربما يستدل على النع بصحة ابن سنان قال سئل ابو عبد الله عن

في
 المشتملة

واكل ما
 البيت وشبه
 سحت كذا
 في الراية

في الرشوة
 وهو الجعل

قاضي بين فريدين ياخذ على القضا الرزق من السلطان قال في ذلك السمت في ذين ظرا واذا كان القضا مضبوذا من قبل السلطان
الظبل الصريح في سلطان الجواز ما يؤخذ من العادل لا يكون محققا ولا شك ان هذا المنصوب غير قابل للقضا فما يأخذ من
من هذا الوجه ولو فرض كونه قابلا للقضا لم يكن رزقه من بيت المال ومن جازية السلطان محققا قطعيا فنجعل من اجزى العصور الا ان
يق ان المراد الرزق من غير بيت المال وجعله على القضا بمقتضى ما يترتب عليه من العوض وكيف كان فالاولى في الاستدلال على
المنع ما ذكرنا خلافا لظاهر الفتنة والمحكمة عن القاضي الجواز ولعله للاصل وظاروا في خبره بن جبران قال سمعت ابا عبد الله يقول
من استأكل جله لم يفرق قلان في شيعته فبقوا يتجولون علومهم ويبدوها في شيعتهم فلا يعقدون منهم البر والصلوة والاكثر من ذلك
ليس وانك سببا كلين انما ذاك الذي يفتي بغير علم ولا هكم من الله ليضل به الحق وطعنا في خطا الدنيا الخبر واللام في قوله ليضل به
الحقوق اما للغايب او للعائنه وعلى الاول فيدل على حقه اخذ المال في مقابل الحكم بالبطل وعلى الثاني فيدل على حقه الانتصاب للفتنة
من غير علم طعنا في الدنيا وعلى كل تقدير فظاهرها حصر الاستيكال المذموم فيما كان لاجل الحكم بالبطل او مع عدم معرفته الحق
فيجوز الاستيكال مع الحكم الحق ودعوى كون الحكم ضامنا بالنسبة الى الفر الذي ذكره السائل فلا يدل الا على عدم الذم على هذا الفر
دون كل من كان غير المحصور فيه خلاف الظاهر وفيه لفت فيجوز اخذ الجعل والاجتهاد مع حاجة القاضي وعدم يقين القضا عليه في
منع مع غناه او الغنى عنه ولعله اعتبار عدم يقين القضا لما اقرت عندهم من حقه الاجتهاد على الوحيات العينية وحاجة الاستدلال
اخذ الاجتهاد عليها او بما يجب على القاضي وغيره من وجوه حاجته من وجوه اخرى اما اعتبار الحاجة فلهذا ولحقنا من ادلة المنع بصح الاستدلال
كما يظهر بالناظر في روايتي يوسف وعمار القندمين ولا مانع من التمسك بالقضا من جهة وجوبه الكفاية كقولنا في المسئلة
الاولية في حملها الشئ واما الاثران من بيت المال فلا اشكال في جواز القضا مع حاجته بل مع عدم اذ اراد الامام للصلوة منه لما سيجي
من الاخبار الواردة في مضارفا لاداء الخراجية وبذلك عليه ما كتبه امير المؤمنين في المال لا اشتر من قوله في وانما على القاضي
بالبدل ما يبرج علته وتقل مع حاجته الى الناس لا فرق بين ان ياخذ الرزق من السلطان العادل او من الجارية لما سيجي من جلته
بيت المال اهله ولو خرج من يد الجارية واما ما تقدم في صحة نسيان من المنع من اخذ الرزق من السلطان فقد عرفت الحال فيه
واما الهدية وهي ما يبذل على وجه الهبة ليرث المودة الموجبة للحكم لحقا كان او باطلا وان لم يقصد المبدول له الحكم الا بالحق اذا
عرف ولو لم يفرق ان الاول فيصنع الحكم له على كل تقدير فيكون الفرق بينهما وبين الرشوة ان الرشوة تبذل لاجل الحكم والهدية تبذل
كإبراز الحب المحرك له على الحكم على وفق مطلبه فالظهور انها لا هاد شوق او حكمة فانه يمنع المناط وعليه يحمل ما تقدم من قول امير المؤمنين
وان اخذ بغيره الى الهدية كان غلوا وما ورد من ان هذا بالعمال غلول وفي الحق سمحت من عبود الاخبار عن مولينا الى الحسن رضي الله
عن امير المؤمنين في تفسير قوله تعالى اكلون مما تحت قال هو الرجل يقبض لاجنه حاجته ثم يقبل هديته والرواية توجبها فيكون الرواية
على بعضها محمولة على ظاهرها من الضرم وعلى بعضها محمولة على السبالة في حجاب التجنب عن قبول الهدايا من اهل الحاجة اليه لتلافيع
في الرشوة يوما وهل يحرم الرشوة في غير الحكم بناء على صدقها كما يظهر مما تقدم عن المصباح وفيه كان يبذل له ما لا يعلن يصلح
امر عند الامير فان كان امره مخفقا للحرم او مشتملا عليه وبين المحلل لكن يبذل على امره حراما او حلالا فالظهور منه لا لاجل الرشوة
لعدم الدليل عليه عند بعض الاطلاقات الضرورية في الرشوة الحكم بل لا تاكل المال بالبطل فيكون المحرم هنا لاجل الفساد فلا يحرم
القبض في نفسه وانما يحرم التصرف لانه باق على ملك الغير نعم يمكن ان يبذل على حرمته فيجوز اطلاق ما تقدم في هدية الولاء في
العمال واما بديل على وجه الهدية الموجبة لقضا الحاجة المناجاة فالظاهر فيه كما يدل عليه ما ورد في ان الرجل يبذل الرشوة ليتحرر من ربه
ليسكنه قال لا بأس بالمرئ المنزلة المشرك كالمدرسة والسجور السون ونحوها وما يدل على الفضيلة في الرشوة بين الحاجة المحرم وغيرها
رواية الصيغر قال سمعت ابا الحسن وسال بعض الاعور فقال ان عمال السلطان يشعرون منا القرب والادلاء فيكونون الوكيل
حتى يتسوفيه منا في رشوة حتى لا يظلمنا فقال لا بأس بصلح به ما لك ثم سكت عسا ثم قال اذا انت رشوة تأخذ منك اقل من الشرط قلب
نعم فلا حسدت رشوتك وما يعيد من الرشوة او يلحق بها التعامل المشتمل على الحاجات كبيعته القاضي ما يشاوي عشره دراهم بدم
فان لم يقصد التعامل الا الحاجات التي فيها او قصد التعامل لكن جعل الحاجات لاجل الحكم له بان كان الحكم له من قبل ما توأطأ عليه
من الشرط الغير الصريح فيها في العقد في الرشوة وان قصد اصل التعامل وحاجتها فيها كجلب قلب القاضي وهو كاهدية مخففة بالرشوة
في فساد التعامل المحال فيها وجب قوتى ثم ان كلنا حكم محرمه اخذ وجب على اخذ رده وروى مع الثلث اذا قصد ما يلزم بالحكم
كما جعل والاجتهاد حيث حكم بغيرها وكذا الرشوة لانها حقيقة جعل على الباطل ولذا افسر في القاموس بالجعل ولو لم يقصد بها التعامل
بل اعطى حيا ليكون داعيا على الحكم وهو السعي بالهدية فالظاهر ان حجة الامير بحجته فاسدة اذا ادعى لا يقدر عوضا وما لا
يضمن بمحضه لا يضمن بفاسد كونه من تحتها بما يدل على حقه لاخذ على الضمان وعموم على اليد مخففة غير اليد للفرقة على

في حق الامير
للقاضي في المال

على وجه الرشوة

في خلد
الدافع الفصل

سبب حر

السبب الجاهل وهذا لا يصح من جهة الفاسدة في غير هذا المقام في كلام بعض الخاصين ان احتمال عدم الضمان في الرشوة مطلق غير صحيح لان
تبسيط المال لا يلزمها بما قال ولا هما السبب لما وضعت في الامم من صحيح لا يصح بفاسده ولا يتحقق ما بين تعليلها من المال لان شهرها
بالموافقة في لزوم الضمان لان الموافقة الصحيحة بوجود ضمان كل منهما ما وصل اليه عوضه الذي يدفعه فيكون مع الفاسد مضموناً
الواقعي هو المثل والقبول لا يثبت في الموافقات ما لا يصح من العوض بصحة لا يصح بفاسده نعم قد يتحقق عدم الضمان في بعض المواضع
وضمان بالثبوت على العوض كما ان العين المستاجر غير مضمونة في هذا المساجر بالاجابة في ما يدعي لها غير مضمونة اذا قبض بالاجابة
الفاسدة ان كان هذا كلام اخر ولا كانه في ضمان العوض بالموافقة الفاسدة والتحقيق ان كونها مفاوضة وشبهة بها وجب لضمان
العوض فيها لا لعدم الضمان فروع في اختلاف الدافع والغالب لو ادعى الدافع انها هدية لمصلحة بالرشوة في الفاسد والحكمة
وادعى الغالب انها هدية صحيحة لداعي القربة او غيرها اختلف تقديم الاول لان الدافع اعترف بنيتها ولا صلة الضمان في الابدان كانت
الدعوى بعد الناف والاخرى تقديم الثاني لانه يدعي الصحة ولو ادعى الدافع انها رشوة او اجرة على المحرم وادعى الغالب انها هدية
صحيحة احتمل انه كان لان الامر يدور بين الهبة الصحيحة والاحارة الفاسدة ويحتمل العدم لان عقد مشترك هذا اختلف في صحة فيسأل
فالذافع منكر لاصل العقد الذي يدعيه الغالب لا الصحة بخلاف على عقد وقوعه ليس هذا من مورد التمسك كما لا يخفى لو ادعى الدافع
انها رشوة والغالب انها هدية فاسدة لدفع الغرم عن نفسه يتباع على ما سبق من ان الهدية المحرمة لا وجب الضمان في تقديم
الاول لاصالة الضمان في الابدان والآخر لاصالة عدم سبب الضمان وضع اصالة الضمان وجهان اقربهما الاول لان عموم خبر على
اليد يقتضي بالضمان الامع سلطان المال كما ان الاصل عدم تحققه وهذا الحكم على الصلة لعدم سبب الضمان فاهم التمسك
سبب المؤمنين في ايام الجلاء بالادلة الاربع لا نه ظلم وايداء والال في رواية في بصيرة لا يصح قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤمن ضوق وقنالك كفر واكمل حجمه معينه وحرمته ماله كحرمته دمه في رواية السكوني عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
سباب المؤمن كالشرف على الهلكة في رواية في بصيرة لا يصح قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لداوود بن قحطان فكان بينهما
اوصلوا لا يستبوا منك تسبوا العداوة في رواية ابن ابي عمير عن ابي الحسن في الرجلين يتسبان قال الباقر ع اظلم وورده على ضاحك
لم يعتد في المظلوم في مرجع الضمان اغتشاف يمكن الخطأ من الراوي والمراد والله اعلم ان مثل ذلك حجة على ايقاعه اياه في
السب من غير ان يخفف عن صاحبه شيء فاذا اعتذر في المظلوم عن نفسه وايقاعه اياه في السب من المؤمنين ثم ان ترجع السب إلى
العرف وحرمته مع صحتها باسنادها ما يقتضي بفساد اليه مثل الوضوح والتأخر في كلام بعض اخوان السب الشتم بمقتضى
في كلام ثالث ان السب لا يقتضي الشخص بما هو اذنا ونفقر فيدخل في النفس كلها ويوجب الاتي كالقذف والحكم في الوضوح والكل والكل
والمرتبة القبرية من بلاد الله تعالى كالاخذم والابصر ثم الظاهر لا يعتبر في صدق السب واجهة السبوت فيعتبر في صدق الاتهامات وليس
قال نسبة بين وبين الغيبة عموم من جهة والظاهر العقاب في مادته الاجتماع لان محذور ذكر الشخص باكره ولو سمعته لولا الفصل لاهانه
غيبته محرمه والاهانه محرمه لغيره ثم انه يستثنى من المؤمن المظاهر العنق لما يستجني الغيبة من انه لا حرمه له وهل يثبت في جوارحه كونه
من باب النهي عن التكفير بشرط بشرطه لا في النصوص الفناوى كما في الرخصة الثانية والاحوط الاول ويستثنى منه المتدعي ايضاً
لوقوله اذا رايت اهل البديع من بعدك فاطهر البلاء منهم واكثر وامرهم بتم الوقعة فيهم ويمكن ان يستثنى من ذلك ما اذا لم يتأثر السب
عرفان لا بوجوب قول هذا القائل في حقه مثلاً ولا نقضاً كقول اللؤلؤ او الولد او السيد لعبد عند مشاهدته ما كرهه بالخروج وعند
غيبته لا خبيث ومخذلك سواء لم يتأثر القول منه بذلك بان لم يكرهه اصلاً او تأثر به ببناء على ان العبرة بمحصل الذل والعقر فيهما
وبكل الثاني بعموم امره حرمه لا يذاهب نعم لو قال السيد ذلك في مقام النار جازاً لم يخفى جواز الضرب واذا اورد فيمكن استفادة
الجواز في حقه مما ورد من مثل قولهم انت وما لك لا عليك فتم مضافاً الى استمرارية السب بذلك الا ان يقول ان استمرار السب امتا
بمواع عدم تأثر السامع وانه يثبت بذلك ومن هنا هو من التمسك بالسب في جوارحه للعالم للمعلم فان السب امتا نشأت في الارض
السابقة من عدم تأثر المعلم بتم المعلم لعنه او من بعده بل ما كان يقتضي بالسب لانه على كمال الطرفة واما زماننا هذا الذي
يتأثر المعلم به من العالم ما لم يتأثر به من شركائه في البحث من القول والفعل فحل ايذاً فيحتاج الى الدليل والله الهادي الى سواء السبيل
العلم في التحريم في الجمل بالاضافة بل هو ضرورة كما يستجني الاخبار بمرستفظة منها ما تقدم من ان السامع كالكافر منها قوله
تم في علم شيطان السحر فليذكر او كثر افقد كفر كان اخره هذه به الا ان يتوب وفي رواية السكوني عن الصادق ع قال قال رسول الله
ساحر السحر يقتل وساحر الكفار لا يقتل قيل يا رسول الله لم لا يقتل ساحر الكفار قال لان الشر اكبر من الخير لان السحر لا يقتل
مفروقاً وفي بنو العرث لا يدخلون الجنة مدمرج ومن سحر وقاطع مع العزلة لك من الاخبار ان الكلام هنا يقع في مقتضى
الاولى المراد بالسحر هو لغة على ما عن بعض اهل اللغة هو ما حذو الطف مأخوذ ووق عن بعضهم انه صرف الشيء عن وجهه عن الذي

الجلية
السبح

المكاسب

٣

الخلق وعن آباءه الخراج الباطل في صورة الحق وقد اختلف عبادة الاصنام في بيان ذلك للعالم في عدة من كلامه سبحانه وتعالى
 او رفته او جعل شيئا يوثق به في السحر او قلبه وعقله من غير ما شرع وزاد في الدنيا او عقد وادنى لك او كلامه سبحانه وتعالى
 اقسام وعظام يحدث بسببها ضرر على الغير فادنى الذنوب والحق في النفس وتصفية النفس يمكن ان يدخل جميع ذلك في قوله
 في عداو ويجعل شيئا نعم ظلك ومحكمه ان المصنوع في السحر الاضرار فان اريد من الشايع في عبادة في غير المخصوص الاضرار بالسحر فهو
 والا كان اعم ثم ان الشايع في علم السحر استخدام الملائكة واستئصال الشياطين في كشف الغائبات وعلاج المصاب واستحضار قلوبهم
 سبب صبي وامرأة وكشف الغائبات على لسان والظان السحر وانكره في الملائكة والجن والشياطين والاضرار بهم يحصل بغيرهم و
 بغيرهم من الخرافة وبالحجاء الى الخدعة وقلة الايضاح انه استخدام الخوارق اما بغير التأثيرات النفسانية وهو السحر والافعال
 بالفلكيات فقط وهو نوع الكواكب او بتميز القوى المتأوية بالارض وفي الظلمة او على سبيل الاستعانة بالارواح الساتان
 وفي الغرام ويدخل فيه النيران والكل حرام في شريعة الاسلام ومستهك كما ذكرنا في تبعه على هذا التقدير يحكم النقيض وفسر
 النيران في سباطها غرائب مواضع الامور الحيات والارواح الساتان في الايضاح اما ما كان على سبيل الاستعانة بنحو من اجساد
 السفلية فهو علم الخواص والاستعانة بالاشياء الباطنة وهو علم الحيل وفجر الانفال وهذا ليس من السحر انتهى وما جعله خافا قد
 ادخله غير في بعض الروايات لانه لا عليه سبب في الحكمة والاروى ولا يخفى ان هذا التعريف اعم من الاول لعدم اعتبار مسووم فيه فضلا
 عن الاضرار ببشره او عقلة عن الفاضل المقتدان في النقيض انه على سبيل فساد منه ملكة نفسانية بغيرها على افعال غريبة باستا
 حفية وهذا يشمل على الخواص والحيل وقال في الخارج بعد ما نقل عن اهل اللغة انه في الطنف وحسن سبيله في عرف الشرع محقق لكل
 امر يحفي سببها ويحصل على غير حقيقة ومجرب في السحر والخيال انتهى هذا العام من الكلام لانه ذكر بعد ذلك ما حاصله من السحر
 على اقسام الاقسام السحر الكاذب الذين كانوا في قديم الدهر هم قوم كانوا يعبثون بالكواكب فيعرفون الخفايا في هذا العالم ومنها ما يفتقد
 الحيل والشعوذة والسعادات والنحوسات ثم ذكرهم على ثلاثة مذاهب فمنهم من يزعم انها لو اجترحت لذاتها الخرافة للعلماء ومنهم من يزعم انها
 فلي تقدم العلة المؤثرة فيها ومنها من يزعم انها حادثة مخلوقة فعلا لا تخار فوصف حالها من العالم الالهي والساحر عند هذه الفنون
 من يعرف القوى العالقة بالاشياء اطهر من كمالها ويعرف ما يليق بالعالم السخري ويعرف معدنها البعدا وعواقبها في فعلها
 بحسب الطائفة السنية فيكون مستكنا من استحداث ما يخرج من الغادة **الثالث** في اصحابها اصحاب الادهام والنفوس القوية التي
 الاستعانة بالارواح الارضية وقد انكرها بعض الفلاس وقال انها الاكابر منهم ومنى في انفسها مختلف فمنهم من يزعم ومنهم مؤمنون بالجن والشيعة
 وهم كفار الجن وشياطينهم **الرابع** النجالات والاحد بالعيون مثل ركب السفينة يحيل نفسه ساكنا والسطح معركا **الخامس** الاعمال
 العجيبة التي تظهر من كسب الالات المركبة على حسب الهند كرقاصي بعض فارتا فيقتل الان **السادس** الاستعانة بالخواص الادوية مثل ان
 محقق في الطعام بعض الادوية المسبلة او المعلقة للعقل والذهن السكروا بعض النجالات المحجولة للملح في هذا السبيل الى انكاره في النجالات
 شاهد الساتع فيعلق القلب هو ان يدعى الساحر انه يحب علم الكيمياء وعلم النجالات والاسم الاعظم حتى يميل اليه القوام وليس له
 اصل الشايع النمينه انتهى المصنف من ونا ذكره من وجوه السحر بعضها قد تقدم في الايضاح وبعضها قد ذكر في ذكره في الايضاح
 من حديث الرندي في سئل ابا عبد الله عن مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله اخبر عن السحر ما اصد وكيف يفكر الساحر على ما هو
 من عجايبه وفان قيل قال ابو عبد الله ان السحر على وجوه شتى منها ان يملأ الطيبان الاطيان وضوء الكل باء وادوا فكذلك على ما لا يخفى
 لكل صحة اذ في كل ما فيه عاقلة وكل من يخلو في غيره خنيفة وسرعة ومخاريف وخفة ونوع منه ما اخذ اوليا الشيطان
 منهم قال ابن ابي عمير الشياطين السحر قال من يشاء الله **السادس** الطبع بعضه بغيره وبعضه بغيره قال فينا قول في ذلك في هات
 وما روت وما يقول الناس انها اعيان السحر قال نعم اسو ضح ابتداء وموقف فتسبحها اليوم لو فعل الانسان كذا وكذا
 كان كذا ولو فعل كذا وكذا لكان كذا فاعلموا من هذا ما يخرج عنها فيقولان لهم انما نحن في شدة فلا نأخذ واعنا ما يصير ولا يعلم
 قال فينفذ الساحر على ان يجعل الانسان يسبح في صوته كذا وكذا في ذلك قالوا نحن من ذلك والضعف من ان يغير خلق الله ان
 من ابطال ما ركب الله نعمه وصورة عجزه فهو شر بل الله في خلقه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد السحر على ما وصفه بل دفع
 عن نفسه الهرم والافرة والامراض بخلق البياض عن راسه في الفتن من ناسه وان من السحر الشهيرة بغيرها بالجن والجنات في هذا
 للمصانير ويصنع بها الدماء ويهدم بها الدور ويكشف هذا السحر والذم شره على الارض بغيره فاقربا وبيل السحر في الصور
 انه منبذ الطبلان الساحر على ما صنع من جماعته النساء باء الا ان السحر بغير ذلك فابرة الحديث ثم لا يخفى ان الجمع بين ما
 ذكره في السحر في غاية الاشكال لكن المهم ان هذه الامور في حكم الامور المذمومة لا في حكم الامور المذمومة فتقول انما السحر
 الاربع المقدمة من الايضاح في حرمته امضا فالله اعلم بالصواب

افعال السحر

في هذا السحر
 في هذا السحر

الشرع فيها الاطلاقات فتكون المحقق في الانصاح كون من ههنا من ريات الدين وان مستحبا كافر ومكشوف الشبهة في سائر الامور
 مستحبا لغيره وهو طمس اية حكم بقول مستحبا فان اوان انما يظهر بطلان الاجابات المنقولة الا ان تكون ضرورة الدين من اهل البيت
 بالحكم وانفاق العلماء عليه في جميع الاعضاء رغم ذكر شراح النجاشي ان ما كان من الطائفة مشايخه اضرار ومقوية على المسلمين واستمات
 بشي من جومات الله كالقران وبغضه واساء الله كمنوع من حرم بل لا يبعد عن من السحر والافعال في الاغراض كمنوع
 الغائب وبقاء الهاء وفتح الحروف للمسلمين ومخو فبقية اصل جرائه ويجلي عن بعض الاصحاب ورايستندون في بعضها
 الامير المؤمنين ع والسند غير واضح والحق في الدروس مجرم على الطائفة بالسحر وجهه غير واضح انتهى ولا وجه واضح في نحو الصرون
 من غير الدين والشهد قدس سره اما غير تلك الاربع فالتكليف ما يميزه بالفضل المحرفة فلا اشكال اربعة في حرمته ويكفي في الضرر
 نفس السحر عن غير ما كان على مقتضى ارادة من المحدثات حب منطفي الشخص بعد سحره والصدور في الفهية بالاعقاب المروية
 على ان السحر من جهة السند عن التكويد عن جعفر عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله ص لا امرأة سئلته ان لي وجاوبه غلظة
 على وان صنعت شيئا لا عطفه على فقال لها رسول الله ص ان لك كدوت الخار وكيدت الطين ولغضك الملكة الاجبار
 ملكة السماء والارض قال فضاقت المرأة لها وقامت ليلها وولدت لاسوخ فبلغ ذلك النبوة فقال اني لا اقبل
 منها بناء على ان الظاهر من قولها صنعت شيئا للعاينة في غير الادعية والصلوات ومخوفا او لاداءهم الصدور منها السحر ويزك في عنوان
 سحر المرأة غير هذه الرواية ولما اما الاضر فان مصدبه رفع من السحر وغيره من الضمان الدينية او الاخرى فلا تجوز مع الشك في صحتها
 اسم السحر عليه للاصل بل مخو ما ينبغي جواز دفع الضرر باعمال كونه سحر والافلا دليل على مخو الا ان يدخل في الله والاشياء
 نعم لو صح سند رواية الاحتجاج صح الحكم بغيره من جميع ما تضمنه وكذا الوعد بشهادة من تقدم كالفاضل المقداد والحدث للحسبي
 يكون جميع ما تقدم من الاقسام داخل في التحريم الحكم بدخولها تحت اطلاقات المنع عن السحر كقولنا استناد شهادتهم لاجتهادنا
 مع معارضته ما تقدم من الفخر من اخرج على الخواص الجمل من السحر ما تقدم من تخصيص صاحبك وغيره السحر ما يحدث ضرر بل في
 تخصيص العلامة بما يؤثر في بدن السحر ولو قبله وعقله وهذه شهادة من هو لا على عدم عموم لفظ السحر لجميع ما تقدم من الاقسام
 وتقديم شهادة الاثبات لا يجرى في هذا الموضع لان الظاهر استثناء الثبوت الى الاستعمال والنافع الى الاطلاق على كون الاستعمال مجازا
 للمناسبة والاحوط الاحتياط بن جميع ما تقدم من الاقسام في الجواز بل لعل لا يجرى عن قوة لقوة الظن من جمل الاحتجاج وغيره في الكلام في
 جواز دفع ضرر السحر فيمكن ان يستدل به مضافا الى الاصل بعد دعوى اضراره لادلة اخرى فاصد به غير راجح شرعا بالاجتهاد
 ما تقدم في جمل الاحتجاج ومنها ما في عمن الفقيه عن ابيه عن شيخ من اصحابنا الكومين قال دخل عيسى بن شقيق على عبد الله ع
 قال جعلت فداك انا رجل كانت حسنتا السحر وكنت اخذت عليه الاجر وكان معاشي وقد جهت فداك من الله على بلغائك وقد نبت
 الى الله من ذلك فهل لي في شيء من ذلك يخرج فقال له ابو عبد الله ع محل ولا تقدر وكان الصدوق في العلل اشار الى هذه الرواية حيث
 قال لو ان قوت السحر ان يحمل ولا يعقد وظللقا بل بين المحل والعقد في الجواز والعدم كون كل منهما بالسحر في المحل على ما كان بغير
 السحر من الدعاء والايات ومخو كما عن بعض لا يجرى عن بعد ومنها ما عن العسك عن ابيه ع في قوله وما انزل على الماكن بيلها الله
 وما روت قال كان بعد نوح قد كثرت السحر والتموهون بعث الله ملكين الى نوح لك الرومان بذكر ما يهيء السحر وذكر ما يبط
 به سحرهم وبعث به كيدهم فبلغوا النبي ع الملكين واداه العباد الله بامر الله امرهم ان يقضوا به على السحر وان يبطلوه ففهموا ما كان
 يسحر به الناس وهذا كما يقال ان السحر ما هو وان ما يدفع به غائلة السحر ما هو فيقال المتعلم هذا السحر من ريت رسم فادفع غائلته
 وهذا لا يقتل بالتم الى ان قال وما يعلمان من احد ذلك السحر وابطال السحر يقول المتعلم انما خفيته وامتحان للعباد ليطيعوا الله
 فيا يعلمون من هذا ويبطلوا به كيد السحر ولا تفرحهم فلا تكفر بها باستعمال هذا السحر وطلب الاضرار او رعا الناس لان يعتقد
 انك تحي ويميت ويقفل ما لا يقدر عليه الا الله فان ذلك كفر الى ان قال فيتعلمون ما يصرفهم ولا يفهمهم لانهم انما يقولون ذلك السحر
 ليس بغيره بغيره وانه فقد يعلموا ما يصرفهم ولا يفهمهم الحديث في رواية محمد بن ابيهم عن مولينا الرضا ع حديث قال واما هارون
 وما روت فكانا ملكين علما الناس السحر لغيره وابع عن السحر فيطلو به كيدهم وما علمنا احد من ذلك شيئا حتى قالوا انما خفيته
 في ذلك كفر فكفر قومه باستعمالهم امره لا جعلوا في قرون بالعلمون به المرو وجهه قال الله ع وما هم بضارين به من احد الا باذن الله ع
 في بعلمه هذا كله مضافا الى ان ظاهرا للسحر ارادة من يخفي ضررهم كما اعترف به بعض الاساطين واستقرب لذلك جواز الاحتياط بعد ان
 في اكثر من اصحابنا لكن مع ذلك كله قد وضع العلامة في غير واحد من كتب الشهيد في س والفاضل في الشهيد الثاني من علم
 السحر به ولعلمهم ما دل على الجواز مع اعتبار سنده على حاله اضراره وامتناعه بالعلم به لا يجرى دفع الضرر مع امكانه بعينه
 من الادعية والفقهاء ولذا ذهب جماعة عنهم الشهيد والمسي في غيرهم الجواز بقوله ليتو به من السحر ويدفع به دعوى المتبقي في

فيما لا يجرى
 في جواز دفع
 السحر

فيما لا يجرى
 في جواز دفع
 السحر

حل اجزاء الجوز الحكيمة لقصد هاروت وماروت على جوان ذلك في الشريعة السابقة وينظر في الظاهر ان الشجرات باقياها واخرها في البحر
على جميع تعاريفه وقد عرفت ان الشهيدي مع اخذ الاعراض في تعريف الشجر كما ان استعمل الملكة والجم من الشجر ولعل وجب دخول بعض
الشجر في تعريفه وما سائر التعاريف فالظن هو انها اوطأ غابان الاضاح ايقه دخول هذه في معقد دعواه الضرر وعلى النعم لان الظاهر انها
في الاقسام والاعراض والغش في ذلك الشجر يكون من الهوام والنجس والوحوش وغير ذلك خصوصاً الانسان وعلى التنبه بما يمتنع في البحر
اسما او حكما وقد صرح بحرمته الشهيدي في من المراد به على ما يدل احدث خبرا لا لا وجود لها في البحر بعد ثبوت شيء آخر **الحال ان يفسر**
الشجرة حرام بالاختلاف وهي الحركة التبريد بحيث يوجب على المسلم ان يمشي في الشجرة الى شجرة كما في النار للشجرة على الاستدانة دائمة متصلة لعل ذلك
السكونات المتخللة بين الحركات ويدل على الحرمة بعد الاجماع مضافا الى ان من الباطل والله موجود في الشجرة في الرواية المتقدمة عن الاحتجاج للخبز
وههنا بالاجماع المحكم وفي بعض التعاريف المتقدمة للسحر ما يراها **الثانية عشر** في حرام بالاختلاف والاختصاص بمواثيق ذكر بعض ما يراها
ففي النبي باسائيد متقدمة ليس للمسلمين من غشهم في رواية العيون قال رسول الله باسائيد ليس من غش مسلم او ضرا او مكره وعقفا
الاعمال على النبي من غش مسلم في بيع او شراء فليس من غشهم مع اليهود يوم القيمة لا من غش الناس فليس يعلم ان قال من غشنا فليس
قالها لثلاث من غش اياه المسلم نزع الله مركزه في رقة وفقد عليه معدته ووجله لانفسه في مرتلة هشام عن ابي عبد الله ع انه قال اجمل بيع
الدهق بالدهق والغش فان من غش غش في مال فان لم يكن له مال غش في اهل وفي رواية سعد الاسكاف عن ابي جعفر قال من غش في سوق لم يدر
بطلان فقال لصاحبها اصب طعاما لا طبيا فاصح الله البكر يدس يد في الطعام ففعل فخرج طعاما ثانيا فقال لصاحبها اراك الا
وقد جعت خائفة وفشا للمسلمين ورواية موسى بن بكر عن ابي الحسن في اخذ دينار من الدنيا للصوبة بين يديه فقطعها نصفين ثم قال لكفة في
البالوعة حتى لا يباع شي من غش الجوز وقوله من غش حبة ابتدلت بغيره والضمير في الباع والجمع في الدنيا وفي رواية هشام بن الحكم قال كنت ابيع
الساج في الظلال فنهى ابو الحسن فقال يا هشام ان البيع في الظلال غش والغش لا يجل في رواية الجلي في سالت باعبد الله فنهى عن تجل في شجرة
طعاما فيكون احسن له وانفق ان يبذل عن ثمن يلمس في ياقه فقال لكان سبلا يصلي الا ذلك ولا ينفقه غيره من غش من ياد في رايه فلا بأس
ان كان انما يبيع من المسلمين فلا يصح ورواية اخرى قال سالت باعبد الله عن الرجل يكون عنده لوان من الطعام شعرها بشئ واحد
اجود من الاخر فيخلطها باخيرا ثم يبيعها بسعر واحد قال لا يصح لان يغش المسلمين حتى يتبينه ورواية داود بن سرجا قال كان مع جويان من
مسك احدهما اطيب والاخر ايسر فبذلت بالوطيعة ثم اخذت الياس ابعير فاننا لا اعطى الياس المسك الذي يسو كولا يريد وعلى من اطيب
فسالت باعبد الله عن ذلك فيصلي الى ان انذره قال لا الا ان تعلم قال من يدعي ثم علمته قال لا بأس ثم ان ظا الاخبار هو كون الغش لا ينجي كج
اللبن بالماء وخط الجيد بالزيت في مثل الدهن ومنه وضع الحجر في مكان نارد ليكتسب ثقالا ويحوز ذلك واقا البرج والخط لا ينجي فلا يحرم
لعله انضار الغش اليه ويدل عليه مضافا الى بعض الاخبار المتقدمة صحيحة من علم عن احمد ما ان سالت عن الطعام يخلط بعصه ببعض
وبعض اجود من بعض قال لا ذر ويا جعبا فلا بأس فام يعط الجيد الزكي مقتضى هذه الرواية بل رواية الجلي الثانية ورواية سعد الاسكاف انه
لا يشترط في حرقه الغش كونهما الا من قبل البائع صحيح لا اعلام بالعيب لا ينجي الا ان ينزل الحجر في مواريل الروايات الثلث على ان اذا
تعد الغش رجلا الناس على المشتري وعدم القطن له وان كان من شان ذلك العيب فيقطن له فلا يدل الروايات على وجوب الاعا اذا
كان العيب من شان القطن له فقصر المشتري وسأج في الما خطرت ان غش المسلم انا هو يبيع للغش عليه مع هذه الروايات بين كون الاعتقاد
بغسله لا يغيره فلو حصل اتفاقا او عرض فيجب لا اعلام بالعيب الخفي وتكون ان يمنع صك الاجبا المذكورة لا اعلام ما انقصه التلبس اما ما هو
متلبيخ نفسه فلا يجب لا اعلام عليه نعم يحرم عليه ان ياد يد على سلمته من ذلك فالعبرة في الحرمة بعصه تلبس لا من على المشتري سواء كان
البيع في ام حلتيا كما تقدم لا بكتما ان تظن او حضور الخفي وان لم يعصه التلبس في هذا منع كثر من كون بيع المعيبة مع عدم الاعلام با
غشا في القضي المذكورة في رواية الجلي شاره الا هذا الضحيت انه يجوز بل الطفا بدون ميتة لا اعلام ان لم يعصه الزيادة وان
حصلت برحمة مع قصد الغش نعم يمكن ان يقال في صورة تقييد البيع بحزب جبر عن مقتضى حلقته الاصلية بعجبي او حلقه ان الزام البائع في
عن العيب مع علمه به غش للمشتري كما اوضحه باسراط السائق فان العرض يحكيون على البائع هذا الشرط مع علمه بالعيب عاشر ثم ان الغش
يكون بلحفاء الا انه في الاعا كرج الجيد بالزيت او غير المراد في المراد كادخال الماء في اللبن وادخلها الصفة الجيدة المتفق واذا هو والله ليس
وباطنها الشئ على خلاف حبسه كبيع الموت على انه ذهب وفضه ثم ان في مع صدد ذكر الغش لا ينجي بعد تنبئه له ببيع اللبن بالماء وجب في
صحة الغامل وفسادها من حيث ان الحرم هو الغش والبائع عيب مملوكه ينفق بها ومن ان المعصية بالبائع هو اللبن والحار عليه العقد ولو شئ
ثم قال في كونه في باب الجان في ما ضلله لو فو في الاخذاء ما دام مع عيب على انه زيد فبان عمر ان في الحكم نظر او مثله لو قال بعتك هذا القش
فاذا هو في حلقه في التلبس لا شانه او الوصف ان في ما ذكره من وجه العيب والغش احرازه مطلق العيب في المقصود من الصحيح
والحار عليه العقد هو العيب جمل من باب تعرض لا شانه او الوصف صر على ارادة الصحيح عنوان البائع فيكون قوله بعتك هذا القش

جوز
الشجرة
مجانة
الغش
الان

فاذا علمته

في معنى الغناء
على ما في اللغة

كلمها والغناء من الناع كما مضى عليه الصريح وقال القبط جارية مستقرة في روضة العرش الواحدة في عهد الكناير قوله ولما مضى
مضد عن ذكر الله كالغناء وضرب الاوتار وقوله وقد سئل عن الجارية المغنية قد يكون الرجل الجارية تلهيها بها الا كمن يكتب فلهذا لا
باب في الحرفة الغناء من حيث الله والباطل فالغناء هو من قول الكيفية لا من قول الجارية امكن ان يكون الغناء الباطل كما هو لا فؤاد
يسبح في هو وان كان انهم يسمونه بغيره ما كان من هذا العنوان كما انه لو كان يخص وجب التمسك به لطلعت الصوت الخارج على وجه الله والحق
فالغناء هو ما كان من جوارح الفؤاد والمصاحبة الذي روي عن ابي بكر بن جاسق ان كان من الغناء الواسع واخصر مع ان الظاهر ليس الغناء
الا هو وان اختلفت فيه عبارات الفقهاء واللغويين فمن المصباح ان الغناء الصوت عن اجزاء من الصوت وعن غير النطق انما يحسن
الصوت وتنفقه وعلمنا ان كل من وقع صوتا والا فمضوية عند العرب غناء وكل هذه الغناهم بما يعلم عندها وعندهم صوت
الغناء عليها فكلها اشارة الى المفهوم المعين عرفوا الاكثر الكل ما تقدم من المصاحح ويقرب منه المحقق عن المصنف بين الغناء من انهم الصوت
المشتمل على التخرج المطرب المطرب على ما في المصباح خفة يعني لانسان لشدة حزن او سرور وعن الانسان للرجح خفة راحة و
هذا القيد هو المدخل للصوت في انما هو وهو الذي اراد الشاعر بقوله اطربوا واستغنى في المصباح كبر والافعال السرد والحنن لا
يبعد عن النسخ الكبير الجبل فخرج من الصوت لا يوجب كنهوا ومن كنه في التخرج كالمغنا اعداد ارباب الفقه والاطرب قال
في مع صفة التخرج ليس يخرج من الصوت محرما وان مالت اليه النفوس ما لم يذره الحد يكون مطربا بالتخرج الغناء لا يطرب انما
المراد بالمطرب ما كان مطربا في الجمل بالنسبة الى الغناء المستمع او ما كان من شأنه الاطرب مغنيسا له لولم يمنع عنه مانع من جهة الصوت
او غيره ولما اوسعنا الاطرب بغناء مخصوصا بالنسبة الى كل احد مخصوصا بمعنى الخفة لشدة الحزن ويشكل بجوارحها هو غناء
عرفنا عنه وكان هذا هو الذي يسمى الشهد الثاني الى ان نزل في الروضة ذلك بعد تعريف المصنف قوله وما نبي في العرف غناء وتبع في جميع
الفائدة وغيره ولعل هذا ايضا دعي صاحب غناح الكرام الى ان الاطرب يعرف الغناء على الاطرب في الغناء في القصيدة لشدة سرور
او حزن وان توهبه صاحب جميع البحرين وغيره من اصحابنا واستشهد على ذلك بان في القص من ان الاطرب في الصوت مدة وتحت وما
غير الصبا من ان طرب في صوت مدة ووجبة في الغناوس الغناء لكما من الصوت ما طرب به وان الاطرب لا طرب كالاطرب في الغناء قال
وه يحصل من ذلك ان المراد بالاطرب ما لا طرب به الاطرب بمعنى الخفة لشدة حزن او سرور كما توهبه صاحب جميع البحرين وغيره من اصحابنا
فكانه قال في الغناوس الغناء من الصوت ما مدح به ويرجع فاضيق على المصنف انما يرجع في غناء من حركات الصوت والغناء كان لا رما
للاطرب في الاطرب انتهى كلامه وفيه ان الاطرب اذا كان معناه كما كان تقدم من الجوهري ولا يخفى هو ما يحصل للانسان من الخفة لا يوجب
المراد بالاطرب والاطرب في هذا الحالة واللام لا شريك اللفظ مع انهم لم يذكروا الاطرب معنى اخر ليشتمل من لفظ الاطرب في الاطرب
مضافا الى ما ذكره في معنى الاطرب في القص والمصنف انما هو للفعل الغناء بك الصوت لا الاطرب الغناء بالصوت وهو ما اخذ في تعريف الغناء
عند المصنف دون فعل الشخص فيكون ان يكون معنى نظير الشخص في صوت ايجاد سبيل بطرب في الاطرب الخفة بمد الصوت وتحتيه وترجيح
ان تخرج الشخص ايجاد سبيل بطرب بفعل ما يوجب فلا ينافي ذلك ما ذكره في معنى الاطرب وكذا ما في قوله ما طرب به يعني ما وجد بطرب
مع انه لا محال لو لم يكون الاطرب بهادته يعني التحسين والتخرج ان لم يكون احد يكون الاطرب يعني التحسين او يكون الاطرب هو نفس
المدفون في هذه الاموال اسبابا للاطرب بهادته من ايجاد فعل هذه الاجابة هذا كله مضافا الى عدم امكان ابداء ما ذكره من المدح والتحسين
والترجيح من الاطرب في قول اكثر ان الغناء مد الصوت المشتمل على التخرج الاطرب كما لا يخفى مع ان مجرد المدح والتخرج التحسين لا يوجب الحرفة فظعا
لما مر في سبيل من جيب ما ذكره ان التبعين في الاطرب في تعريف اكثر الغناء على الاطرب في الخفة وتوجيه كلامهم بارادته ما يقضيه
الاطرب ويعرض له بحسب وضع نوع ذلك التخرج وان لم يطرب شخصه مانع من غلظة الصوت ومجدة الاسماع واعتدافا في المصباح حيث
فسر الغناء بالسماع وهو المعروف عند اهل العرف وقد تقدم في رواية محمد بن ابي عيسى المشتهر بالسماع وكيف كان فالغناء من الادلة الاولية
حرفة الصوت المرجح فيه على سبيل التوفيق الذي يكون بالمرء من غير صوت كصوت الاوتار ومخونه وبالصوت في الاشارة الى كماله والحق
مخونه انما يكون بالصوت الجهر وكل صوت يكون هو بكيفية ومعد من الانسان يحمل الفؤاد والمصاحبة فهو حرام وان فرضنا ان ليس
لغناء وكل ما بعد هو فليس حرام وان فرضنا ان الغناء عليه فرضا غير حق اعدم الدليل على حرفة الغناء الا من حيث كونه باطلا وهو لغوا
وزوال ثم ان الله يتحقق ما بهن احسن ما عندنا ان لم يكن لغوا والشأن في كونه باطلا في نفس عند المستمعين وان لم يقصد التلويح ثم ان الحج
في الله الى العرف والحكم بتجفة هو الوجه حيث يجد الصوت المذكور من اسباب البعض لا في الله والافق كخوض ما قيل في الفؤاد الشهوة
من كون الحرفة جارية او امر او نحو ذلك مما يتبادر الى الوجود المذكور مختلفة في الوضع والمخفاء فقد يحسن بعض المرجح من سبب الغناء وللمصنف
وظهر من ذلك ان الغناء في استعمال هذه الكيفية في كلام حق او باطل فلهذا الغناء والاشارة الى الغناء في سبيل الله في اشكال
في حرفة الغناء في الغناء في مقام الطاعة واستمطافا بالمعروف والمندوبة في ما في من اوضح فتواتر المشارة الى اهل

هذا الكيفية
في استعمال الغناء
كلام حق او باطل

ما حكى المحدث
الكشاف في الغناء

المستقر قد تدعو فيه لأجل القبح والشر والذل إلى ما يوجب نشاطه ورفع الكفاية عن الزينة الملهية فيجعل ذلك في بيت الشعر نظير
 المرثية ونحوها فيتعين به ويخبر عنه من يعقل ذلك ولا يبعد جعل الأجل اختصا بجملة الأجنان وبيتها مجلس المرثية فيحصل له بذلك ما لا
 يحصل لغيرها لا تدار من النشاط والانبساط وهو ما يبيح في ذلك للأجل المكون في قلبه الغانية عن خاطره من فقد ما يستحقه القبح
 الشهوية ويجعل ان يبيح في المرثية وفان بالمرثية العالمة وقدا شرع على الزنل إلى ذلك كانت لها ونية فلا يلحق إلا الله من شر الشيطان والفسق القاذرة
 وبما يجري على هذا عرض البيت في الأثر المتأخر في هذه المسئلة فان من حيث أصل الحكم وأخرى من حيث الموضوع الثالث من اختصاص الحكم ببيت
 الموضوع أما الأول فلان حكى عن المحدث الكاشا انه حصل لغيره من البيت على محرم من خارج مثل اللعب بالآلات للهوى ودخول الرجال و
 الكلام بالباطل ولا فهو في نفسه غير محرم والحكم من كل شيء في الرواية بعد حكايته الإخبار التي تأتي بعضها قال الذي يظهر من مجموع الأخبار
 الواردة اختصاص حرمة الغناء وما يتعلق به من الأجر والعقوبة والاستماع والبيع والشراء كلها ما كان على النحو المتعارف من الخلفاء من دخول
 الرجال عليهم وتكلمهم بالباطل ولعبهم بالملاهي من العيذان والعصبة غير ما دون ذلك من أنواعه كما يشهر بقوله ليس له ذلك
 عليها الرجال الخان قال وعلى هذا فلا بأس بالثقة بالاشغال المقتضية للذكر لجنه والنار والشوق إلى دار القرار ووصفهم ملك الجبار
 وذكر العبارات والريانات في الجارات والرهنة الغائبات كما اشر اليه حديث الغيبة بقوله ذكر تلك الجنة وذلك لان هذا كله ذكر الله وربهما
 تقسم من جلود الذين يحشون ربه ثم يلبس جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله وبجله فلا يخفى على اهل الحق بعد سماع هذه الأخبار بتميز حق الغناء
 عن باطله وان اكثر ما يتعين به الصوفية في محافاتهم من قبيل الباطل انتهى قول لولا استشهاده بقوله ليس بالتي تدخل عليها الرجال
 امكن بل تكلف تطبيق كلامه على ما ذكرنا من ان المحرم هو الصوت للهوى الذي يناسب اللعب بالمناهي والتكلم بالباطل ودخول الرجال
 على النساء حتى السمع والبصر من شهوة الزنا ودخول الصوت الحسن الذي يذكر امورا اخيرة ويخبر شهورات الدنيا الا ان استشهاده بالبرهنة
 ليس بالتي تدخل عليها الرجال في التفضيل بل في الغناء لان من حيث نفسه فان صوت الغيبة للذكر العارص على سبيل الله ولا محالة وذلك
 لو قلنا بما حجة فيما لم تكن قد خصصنا بالدليل ونسب القول المذكور الى صاحب الكفاية ايضا الموجود بها بعد ذكر الاخبار المتخالفات جوازا
 ومنعنا في القرآن وغيره ان جميع هذه الاخبار يمكن توجيهها احدى ما يخص تلك الاخبار الواردة في المناهي بما عدا القرآن وحمل ما يدل على
 دم التغنى بالقرآن على قرأته تكون على سبيل الله كما ينبغي الصفاق في غنائهم وبويده رواية عبد الله بن عباس المذكورة اقرها القرآن بالحنان
 العرب وياكم وكون اهل الفتى والكفاية في قوله جوع القرآن ترجيع الغناء وثانيه ان يقر وحاصل ما قال جل الاخبار المناهي على القول
 الشائع في ذلك الوقت الغناء على سبيل الله ولا يجوز غير من تحتها من الجوع والجوع والعلل بالمناهي والتكلم بالباطل واستماعهم الرجال
 تحمل المعنى المعروف بغير لفظ الغناء على ذلك لان الشائعة في ذلك الزمان غير بعيد ثم ذكر رواية علي بن جعفر الاية ورواية اخرى في القرآن
 المنقصة وقوله بالتي تدخل عليها الرجال مويد لهذا الحمل قال ان فيه اشعارا بان منشأ المنع في الغناء هو بعض امور المحرمات الغيبة بذكر
 لا يهاجمه غير ان قال ان في هذه الاخبار المنع عن الغناء اشعارا بكونه باطلا وصدق ذلك في القرآن والدعوات والالتكاف المرفوعة بالجنون
 الطيبة المذكورة في الشواقي العالم الاعلى محل نامل على ان السارد وقع بين اخبار الغناء والاخبار الكثيرة المتواترة الدالة على فضل قرأته امر
 والادعية والادكار مع عمومها لغيره ما وموافقتها للاصل والنسبة في الموضوعين عمومين جوبا فان لا ينبغي محرم الغناء على سبيل الله
 الاقران بالملاهي نحو ما ثم اشرت اجماع في غيره والا يفرحكم على الاباحة وطريق الاحتياط واضح انتهى اقول لا يخفى ان الغناء على ما استفاد
 من الاخبار بانها لا يصح ان يقول اهل اللغة هو الملاهي نظير ما لا ولا والفتح في القصب والتمار وقد تقدم التبرير بذلك في رواية
 الاعمش الواردة في الكفاية فلا يحتاج حرمته الى ان يقرن بالحرمان الاخر كما هو ظن بعض ما تقدم من الحديث المذكورين نعم لو فرض كون الغناء مطلقا
 لمطلق الصوت الحسن كما يظهر من بعض ما تقدم في تفسيره في ظاهره ما ذكره بل اظن اهل البيت باطلا في حرمته للصوت الحسن لا لاجتماع
 الصوت الحسن ذاته من اجل الجمال واستحباب الغناء والدعابة وانما اهل القرآن واصناف الانبياء والائمة في غاية الكثرة وقلة جملتها في الكفاية
 بعد ما ذكرنا من الاخبار يدل على جواز الغناء في القرآن بل استنباه على ذلك الروايات على استحبابه من الصوت والجمهرين و
 الترجيع به والظاهر ان شيئا منها لا يوجد في الغناء على ما استهين من كلام اهل اللغة وغيرهم على ما فضلنا في بعض مسائلنا المتويجة وقد
 صرح في شرح قوله عاقر القرآن بالحنان العربان اللحن هو الغناء وبالحجة فنسب الخلاف اليه في معنى الغناء اولى من نسبه التفضيل اليه بل ياتي
 اكثر كلمات المحدث الكاشا لا يقدح ذلك لان في مقام التبرير عن العتوت الحسن المذكور لا مورا الاخر المنة لشهورات الدنيا انهم بعض كذا انها
 في انساب اليها من الفضيل في الصوت للهوى الذي يحصل هو عند النازل بغيره بل يوافق باطلا في جواز الغناء وانه لا حرم فيه اصله وانما
 الحرام ما يقتضي من المحرمات فهو على تقدمه من حيث نسبت اليها في غاية الضعف لا شاهد له بقيد الاطلاقات الكثيرة المدعى قوامها لبعض
 الروايات التي تذكر انها مائة مائة الحريم بسند لا يثبت الكفاية في اذ بالفتح جامع عن علي بن جعفر عن اخيه عليها السلام قال سألت عن الخائفة
 العظمى والاضحى والفرح قال لا بأس ما لم يعصم والارادة فلا مرام بصير الغناء سببا للمعصية ولا مقدمة للمعصية الفائزة له في كتابه على بعض

قال الشافعي
في ذلك

الغناء في القرآن

في الدنيا من اهل عالم عظيم ثم هذا الاجناس العظمى الكبار كما ذكره جماعة من الشافعية وبعضهم من غيرهم من الاجناس الكبار والحق في
 الرضا والغيبة اليها فاي خيانة اعظم من الغفلة على غفلة وعده شعور وكيف كان فانه من بعض من عاصرنا من الواسعة في
 عدها من الكبار لانها في غير الجول بان هذا الاجناس اختصاص من الغيبة باليومين يجوز اغتياب الخالف كما يجوز لغتر قوم عموما لا يكفي
 الروايات للطلاق السلم مدفوع بما علم بصرفه والذهب من عدم اقرارهم وعدم حريان احكام الاسلام عليهم الا قليلا لما يوقف مشتقا
 نظم معاش المؤمنين عليه مثل عدم افعال ما ياب اليهم بالوطنة وحل بالخير ومن كثرهم وحرمه مناهم بحكمة دفع الفتنه وفسادهم لان
 كل قوم مكلفا ومخوفون لك مع ان التمثيل المذكور في الآية مختص بمن ثبت اخونه فلا بهم من وجوب التجري عنه وكيف كان فلا اشكال للتسليم
 بعد ملاحظة الروايات الواردة في الغيبة في حكمه لوجهها في حال غير المؤمنين في نظر الشارع ثم الظاهر دخول الصبي المميز بالغ في الغيبة ولو
 سمعها العوام بعض الروايات للمقتضى وغيرها الدلالة على حرم اغتياب الناس لكل قوم مع صدق الاخذ عليه كما ثبت به قوله تعالى
 وان تحاطبوا فاحذروا الذين مضوا الى الامكان الاستدلال بالآية وان كان الخطاب للمكلفين بناء على اعتدال طفالهم منهم تغليباً وانما
 يدعو صدق المؤمنين عليه مطاوعة الجمل والعلل المذكورة ناصحة كسفالين بعد الفرق بين الصغير والكبير فطالما هو المشمول بغية المميز بغيره ومنه
 يظهر حكم الجنون الا انه متج بعض الاماطين باستثناؤه من العقل ولا تميزه معللاً بالشك في دخوله تحت ادلة المحرمات لعله جهته
 ان الاطلاقات منصرفة الى من يتاثر لوسمعه ويستبغ ذلك زيادته على ذلك في الكلام في امور الاول الغيبة اسم مصدق لا غنياب
 مصدق لا غنياب في المصباح الغنياب ذكره ما يكثر من الصواب هو حق والاستم الغيبة وعن القاموس غايه اى غايه ذكره ما يكثر من الصواب
 وعن تزيان يذكر الانسان في غيبته فهو مما يكون فيه والظاهر الكل خصوصاً القاموس للفسر لها ادلة بالبيان المراد ذكره في معناه
 الاشخاص والمراد بالوصول هو بعض الفرض في ذلك وفيه والظاهر الكراهية في عباده المصباح كراهية وجوده ولكنه غير مقصود قطعاً والمراد
 اما كراهية ظهوره ولم يذكر وجوده كالميل في العبايج واما كراهية ذكره بذلك العيب على هذا التعريف دللت جمل من الاجناس مثل قوله
 وقد سئل ابو زر عن الغيبة انها ذكرك اخاك بما يكرهه وفي بنو الخرقالة اندرون ما الغيبة قال الله ورسوله علم قال ذكرك بالاكاذيب
 بكرهه ولذا قال في مع صمدان حقيقة الغيبة ما في الاخبار ان يقول في احب ما يكرهه مما هو فيه والمراد ما يكرهه كما تقدم في عباده
 الص ما يكره ظهوره سواء ذكره وجوده كالميل في العبايج ويحتمل ان مراد بالوصول بعض الكلام الذي يذكر الشخص
 ويكون كراهية ما لكونه اظها العيب لكونه صادراً على جهة الذم والاستخفاف والاشتمال وان لم يكن العيب لكونه اظها لكونه ظاهراً
 سفسه ولما لكونه مشعراً بالذم وان لم يقصد المتكلم الذم به كالأغاب المشعور بالذم قال في الصحاح الغيبة ان يتكلم خلف انسان مشو
 بما يغيره لوسمعه وظاهر النكاح بكلام غيره لوسمعه بل في كلام بعض من قارب عصرنا الانجاء والاجناس منطابقان في ان حقيقة الغيبة
 ان يذكر الغير بما يكره لوسمعه سواء كان يفض في نفسه او بدنه او دينه او دنياه او بما يتعلق به من الاشياء وظاهره ايقه اذ في الكل كراهية
 وقال الشهيد الثاني في كشف الغيبة ان الغيبة ذكر الانسان في غيبته بما يكره نفسه اليه بما يبعد نقضاً في العرب يقصد الاستخفاف والذم
 ويخرج عن هذا التعريف ما اذا ذكر الشخص صفات ظاهرة يكون وجودها نقضاً مع عدم قصد الاستخفاف بذلك مع انه داخل في التعريف
 عند الشهيد ايضا حيث عد من الغيبة ذكر بعض الاشخاص بالصفات المعروفة بها كالأعشى والاعمى ونحوه او كان ذكره بوجه الجارية التي
 يركب سراجها اذ لم يقصد من ذكرها الا بيان الواقع غير ذلك مما ذكره هو وغيره من المشتبهين او عد من حصول الاستخفاف بحصول تحريم بيتا
 التقاضى موجبة لاستدراك ذكره بعد قوله في ما يبعد نقضاً والاولى ملاحظة ما تقدم من الاخبار وكلمات الاصحاب ببناء على الرجاء في
 الكراهية الى الكلام المذكور به لا الوصف تقدم من ان الغيبة ان يذكر الانسان بكلام يوجب اباطاً ما عيبه المشو وان لم يقصد استخفافاً
 واما باشتغال بغيره مشو واما يقصد المتكلم والكلام بنفسه مقضاً كما اذا مضى الشخص بالالفاظ المشعرة بالذم نعم في ارجح الكراهية
 الى الوصف لئلا يستدل الى الانسان بغير اذنه كراهية ظهورها فخص القسم الاول وهو ما كان اظها الا من مشو ويؤيد هذا الاحوال
 بل يعينه الاخبار المستفيضة الدلالة على اعتبار كون القول مشو وغيره ككشف مثل قوله فينا رواه الشيخان بسند عن ابن عباس ان يقول
 في احبك ما فيه مما يفتقر الله عليه رواية داود بن سرحان الرزي في قوله قال سئل ابا عبد الله ع الغيبة قال هو ان يقول لاجل في دينه ما
 لم يفعل فيثبت عليه ثم اقر الله عليه لم يقر عليه فيه حد وثانية بان عن رجل لا يعلم الا بجمي الاذن قال قال ابو الحسن في ذكر رجل ان
 خلفه ما هو فيه من عار الناس لم يغيره من ذكره من خلفه ما هو فيه مما يغيره الناس من عار غائبه وعن بكره ما ليس فيه فقد ثبت به وحسنه عند
 الحسن بن محبوب بن هاشم قال قال سمعت ابا عبد الله ع يقول الغيبة ان تقول في احبك ما ستر الله عليه اما الاخر فمثل الجمل والبعير والاربعاء
 ان تقول فيه ما ليس فيه وهذه الاخبار كثره صريحة في اعتبار كون الشيء غير مكشوف ويؤيد ذلك ما في الصحاح من ان الغيبة ان يتكلم
 خلف انسان مشو بما يغيره لوسمعه وان كان صدقاً مستحسنة وان كان كذباً باسحقاً فان ارد من المشو من حيث ذلك المقول
 وافق الاخبار وان ارد مقال الجاهل الوافق والمخالف والمختص محجوع ما وند في المقام ان الشيء المقول ان لم يكن نقضاً فانه يمكن

فِي مَعَالِ الْعِشَةِ
مُتَّفِقًا هَذَا
وَعِبَرًا

في تظلم الظالم
ليس الغيبة المحزنة

فيكون وظلم الظالم لا يكون الا بعد الرخصة الشاذة نظام المظلوم لظلمه فاعلم بالظلم وان كان مستترا به كما اذا ضربوا لليل
 لما مضى وشدة واخذوا الجانيكم بذلك عندهم لا يعلم ذلك من الظالم وقوله ولم ينصر بعد ظلمه فاولئك عليهم ثم سبيل
 الذين يظلمون الناس في بغيهم وقوله بعد لا يجادل الله الجور بالسوء من القول الا من ظلم فمن يقبض الحق لا يجادل الجور
 الرجل بالظلم والتسوية بظلم الامر ظلم اطلاقا ان يباين بالظلم وعن يقبض العتاشه غيره من اضاف قوما فاما اضافه فهو من
 ظلم فلا جناح عليهم في اقلوا وبه وهذه الرواية وان وجب توجيهها الى الجمل الاشارة على ما ظلموا وهناك الاحكام او يغير ذلك الا انها
 على من ظلم في الآية الشريفة وان كل من ظلم فلا جناح عليه في الآية الظالم وهو له وجوه التوجيه واية اخرى في هذا الموضع حكمت
 الجمع ان الصبيغ ينزل بالرجل فلا يحسن مضافه فلا جناح عليه ان يذكر سوء ما فعله ويؤيد الحكم فيما نحن فيه ان منع المظلوم من
 هذا الذي هو موقوف من الشئ حرجا عظيم ولا ان تشرح لجواز مظنة ردع للظالم وهي مصلحة خالية عن معناه فيثبت الجواز لان
 الاحكام تابعة للمصلحة ويؤيده ما تقدم من عدم الاحكام الامام الجاني بما عدا ان عدم احكامه من جهة جوره لا من جهة مجازاته
 والام لا يترك في مقابل القاسوس للعلل بالفتوى في البتة صاحب الحق مقال والظلم جميع ما ذكره عدم يقين جواز الغيبة يكونها
 عند من يرجو الا ظلم عنه وقوله بعض السباطين فلان كما شاف الرتبة وجمع من تاخونه فقيدوا خضاراة في مخالفة او مثل
 على الحق من الآية بعد عمو في الآية وعدم فهو ما لم تقدم في تفسيرها للجهة مع ان الروية عن الشافعية في تفسيرها المحكم عن
 جميع البيان انه لا يجب الشتم في الاستعانة الا من ظلم فلا بأس ان ينصر من ظلمه الجور ولا نقض ابنه في الآية الكذبا المذكور
 نظيره وانصر من بعد ما ظلموا واصلها لا يترك الاصل للشيخ بها عن الاصل الثابت بالادلة العقلية والنقلية ومقتضاها انفسا
 علمود وجاز ان الظالم فلو لم يكن قابلا للتدارك لم يكن فائدا في هذا الظالم وكذلك يمكن ما فعله بظلمه بل كان من تركه الاولي
 وان كان يظهر من بعض الاخبار جواز الاشتكا لذلك نحن في وبب بسندهما عن جابر بن عثمان قال دخل رجل على ابي عبد الله
 وشكى رجلا من اصحابه فلم يلبث ان جاء الشكوى عليه فقال له ابو عبد الله ما قالان يشكوك فقال يشكوني في الاستقصية منه
 حتى تجلس ابو عبد الله مغضبا فقال كانك اذا استقصيت حقل لم ينهني ارباب قول الله عز وجل ومجاورون سؤل الحسب انهم
 خافوا الله عز وجل ان يجوز عليهم لا والله ما خافوا الا الاستقصا فاما الله عز وجل سؤل الحسب ان استقصى فقد اساء ومسله
 نقله بن ميمون الروية عن ع قال كان عنه يوم يجدهم وذكر رجل منهم رجلا فوقع فيه وشكا فقال له ابو عبد الله ما وافى
 باجلك الكل الى الرجل المذهب فان الظلم الجواب ان الشكوى انما كانت من تركه الاولي الذي يليق بالاخ الكمال المذهب ومع
 ذلك كله فالأحوط عد هذه الصورة من الصور العشر المقتدرة التي رخص فيها الغيبة لغرض صحيح اقوى من مصلحة احترام الغائب
 كما ان الاحوط جعل الصورة السابقة خارجة عن موضوع الغيبة بذكر التجاهر بالالكبر نسبة الجور الى الغائب الجور في ان جعلها
 تعرض لصواب الاستئذان منها فيلزم من موارد الرخصة المصلحة الغرض الهم صوته عرضوا لها ما مضى المستد في الغيبة ولجبة المستد
 فان خيانتة قد تكون اقوى معناه من الوقوع في الغتاب وكل الضمير عن غيبته شارة فان من اراد تزويج امرأة وانما يعلم
 بها ثم المالك فوجب وقوع الرجل من اجلها في الغيبة والفساد فلا ريب ان التنبيه على بعضها وان اجب الوقيعة فيها اولى من تركه
 بضع المومن مع ظهور عنه من الاجاز في وجوبه ومنها الاستفتاء بان يقول للمفتي ظلمي فلان في حقه فكيف طرحت في
 الخلاص هذا اذا كان الاستفتاء موقفا على ذكر الظالم بالخصوص والا فلا يجوز ويمكن الاستدلال عليه بحكاية هذا وجهه في
 سفيان واشتكاها الرسول الله انه رجل شحيح لا يعطينه ما يفيقه وذلك فام لم يرد عن رجل الكلام امكن الاستدلال بصحة عبد الله
 عن ابي عبد الله قال جاء رجل الى النبي فقال اني لا ادفع يد لامر فقال احبها قال قد فعلت فقال فامض مع من يدعك فامض
 ففعلت قال ففعلت هذا فانك لا تهره اشيء ان سمعها عن محارب الله عز وجل واحتمل كونهما متحاذرين مد فوج بالاصل ومهما اقتدر
 الغتاب عن المنكر الذي يفعل فانه اولى من ترك المنكر عليه فهو في الحقيقة احسانا في حقه مصافا الى عموم الاله من المنكر ومما قصد
 حسم مادة الغتاب عن الناس كالتدع الذي كان من اضلال الناس بيد عليه مصافا الى ان مصلحة دفع فتنه الناس امر اولى
 من الغتاب ما عن الكا في صحة الحديث عن ابي عبد الله قال قال رسول الله اذا رايت اهل البيت السبع من بعدك فاطمروا اليهم منهم
 واكثر واسمهم والقول فيهم والوفيقه واما متوهم كيد بطريق الفسادة الاسلام وتحدثم الناس لا يغفلون بداهم بكتب الله للبع
 الحسنات ورفعه لكم به الدجاة ومما لجر السوء فان الاجماع دل على جواز ولا مصلحة عند الحكم بشهادة الفساق اولى من الشر على
 الفاسق بل اولى بلجرح الرقاة فان مفسدة العلل واية الفاسق اعظم من مفسدة شهادته وبلجرح بذلك الشهادة بالناوغة لا فائدة
 لحدود ومما دفع الضرر عن الغتاب عليه كمال ما ورد في ذم زارة من عنه احاديث وقديين ذلك الامام به قوله في بعض احاديثه
 بن زارة بن بلانق ابيان من عن علي والدك السلام فقل له انما اعيلك فاعا من عنك فان الناس يسارعون الى كل من يهرباه وخلا

لقد
في كتابنا
الخصص

الاحتمال الذي في محبة من يذنب لمحبته لا وقبره ودينه متاويان في حال الكفر عليه فذلك يجر من كل من عتينا نحن وانما العيبك
 لانك جعل اسمك من اسمائك الدنيا وانت في ذلك مذموم غير محمود الا في قولك لنا وملك الدنيا فاحببت ان اعينك ليحذر
 امرنا في الدين بعينك وبفضلك ويكون ذلك من ادفع شرهم عنك يقول الله عز وجل واما السيف فكانت المسكين يعلمون في
 البحر فاروت ان اعينها وكان واهم ملك ياخذ كل سيفه عضبا هذا النيزك عند الله الاول الله فاعانها الا لك من ملك
 ولا تقص على يدك ولقد كانت ضاحكة ليس للعب فيها مساع والمجد لله فاهم الملك بعين الله فانك احبب لنا السيف واجمع صاحب اليك
 حيا وميتا وانك افضل سفير لك البحر القمام الزخوان ورائك الملكا ظلموا عضووا به يتبعون كل سيفه ضاحكة في موضع محبة لك
 عضبا وبعضها فاهم الله عليك حيا ورحمة الله عليك من البحر يلقي بذلك العينة للفتنة على نفس المتكلم او في الارض ضار
 عن ثالث فان الضمير قد اتي في المحظوظ او متها ذكر الشخص بعينه الذي صانته له الصفة المميزة للفتنة لا تعرف الا به كالعش في الاعرج والكرش
 والاحول ومخوها في الحديث حاثت في يد العطان لحواله انفسا رسول الله ولا يابن ذلك في الاضات الضمير في شهادته حثيف
 الشخص بها الا حيث لا يكره ذلك صاحبها وعليه يحمل فاصد عن الامام وغيره من العلماء الاعلام لكن كون هذا استثناء مني على
 كون محجوز عن العيب الظاهر دون قصد الانتقام غيبة وقد منعنا ذلك سابقا ان لا وجه لكرهه المغتاب بعد كونه اظهارا للعيب في
 والمفروض عدم قصد التعظيم اللهم الا ان يقر ان الصفات المشتمة بالذم كاللقاب المشتمة بذكره الانسان الانصاف بها ولو من
 دون قصد الذم فان شعارها بالذم كاف في الكراهة ومنها ما حكا في كشف الرتبة عن بعض من انما اذا علم ان من جعله مصبه
 شاهدا لها فبحر احد ما كره في غيبة ذلك الغاصر حاله لا يوتر عند السامع شيئا او كمالا الاولى تارة النفس والشاعر في ذلك الغير
 غرض من الخواص الصالحة خصوصا مع خالها في الخطاب لذلك وخوف اشهرها بها التي اقول اذا من عن كونه في مقام التعظيم
 والمذمة وليس هنا هتك سر ابيك فلا حجة للتحريم ولا لكونها عينة لا على بعض الخواص المتقدمة ومنها ارد من ادعى نسبها اليه بان
 مصلحي حفظ الانساب ولو في غايات حرم المغتاب ومنها القديح في مقالة الساطلة وان دل على نقصانها انما اذا توقف حفظ الحق
 واصنافه الساطلة عليه اما ما وقع من بعض العلماء بالنسبة الى من يقدم عليه منهم من الجهر بالشؤون القول فلم يعرف له وجه مع شيوعه من
 فذمهم لا بام ثم انهم كرهوا ما ورد الاستثناء في الحاجة الى ذكرها بعبارة من ان الضابط في الرخصة وجو مصلحي عالمة على معرفته انهم
 المؤمن وهذا يختلف باختلاف تلك المضامح ومزاج مصد هتك المؤمن فاهما من وجه في الحق والمصلحة من وجه في انما سدت
 في العقوبة والصنف من وجه في لا يتاوعضه شي فالواجب التحريم في الرجوع بين المصلحة والمفسد **المرجع** بحجة استماع الغيبة بالاعتدال
 فقد ورد ان السامع للغيبة احد الغتابين والاختلاف في حرمه كثير الا ان ما يدل على كونه من الكبار كالرواية المذكورة ونحوها ضيقة السند
 ثم التحريم سماع الغيبة المحرمة دون ما علم حليتها ولو كان في جهار عند المغتاب مستورا عند السامع وقلنا يجوز العينة في التكلم فالحكم
 جواز الاستماع مع احتمال كونه متجاهرا لامع العلم بعد قال في كشف الرتبة اذا سمع احد معناه بالآخر وهو لا يعلم المغتاب مستحقا للغيبة
 ولا عدمه فيل لا يجنبه القائل لا مكان الاستيقاظ فيقول فعل القائل على الصفة ما يعلم فساد له لان رده بغيره من انما الحرمة هو احد
 المحرمين ثم قال الاولى الشبهة عن ذلك حتى يتحقق الخرج منه لغو القائل وتلك الاستقصاء فيها وهو دليل الادة فهو حذر من لغو
 ما يحمل لان ذلك لو لم يتبين يعلم عند استحقاق القول عنه بالنسبة الى السامع مع احتمال تلك اطلاع القائل عليها بوجوب يتبع مقتضاها
 وهو هتك عده النبي عن الغيبة التي اقول في الحكم بقوله فيل لا دلالة له في جواز الاستماع وما يدل على عدم وجوبه الذي عنه ويمكن
 القول بخرجه من استماع هذه الغيبة مع فرض جوارها للقائل لان السامع احد الغتابين فكما ان المغتاب يحرم عليه الغيبة الا اذا علم الغاصر
 المسوع مكنت السامع يحرم عليه الاستماع الا اذا علم الغاصر انما هي القائل فيغير لا يضر مع دعوى القائل العذر المسوع بل مع احتمال الحقيقة وان
 اعتقد الناس عدم الغاصر لم يعلم عدم اعتقاد القائل بالغاصر وجب دعه هذا ولكن الاقوى جواز الاستماع اذا لعان القائل لا يقر
 غير منكر فلا يحرم الا صفا البه للاضطرار والرواية على مقتضى صحة تندر على ان السامع لغيبة كقائل تلك الغيبة فاما كان القائل عاصيا كان
 المستمع كذلك فتكون دليلا على جوارحه بحر مبرم واشتد منها ان السامع للغيبة كانه مستكلم بها فان حاز السامع التكلم بغيره جازا
 ١. بها وان حرم عليه جرم سماعها ايضا كانت الرواية على مقتضى صحة دليل التحريم فيما نحن فيه لكن خلاف الظاهر من الرواية على تقدير
 دلالة الغتابين بالثبوت وان كان هو الظاهر على تقديره في هذه الفقرة خلاف الظاهر وقد تقدم في مسئلة الشبهة ان اكله شك
 السامع في حصول شرط حرمة من القائل لم يحرم سماعه وارجع ثم انهم من الاجبا المستعصية وجوب الغيبة في حال الشك عن
 في رد رضاء الله عليه عن النبي من اغتصب اخوه المؤمن وهو يستطيع بضره كضرته في الدنيا والاخرة ومن حذله وهو يستطيع
 بضره حذله الله في الدنيا والاخرة ونحوها على الصدوق ما يستأنس الصانع بان في وصية النبي لعلم وعرف عقاب الاعمال السبعة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من احب غيبة سمعها في مجلس بالله عنه الف باب من الشر في الدنيا والاخرة فان لم يسمع عن غير كوز من غتابه

الغيبة
في حديث
عنه

في القيا
القبلا

حكم يبا للماخوذ بالمعاملات الفاسدة بحجة على الكرم بقاء ومع الشلف فالبدا لا اوقفه وما ورض في لافها البصر
 به الخاتم فلعلم الحرام ان يصير الحرام جز من ذلك لا للز على المال لكن بشكل بان ما كان ثابته كان بشكل اكل العصفور بحجة
 يتابع على عكس اقدار الحقائق الواقعية الغير المتبدلة بالعلم لا جهلا ولا عفة لان فادل على عكس الحقائق العلمية والناظر الواقعي الغير المتبدل
 وبغض الحرام بل على عكس جواز الجمل عليه ذلك اللهم الا ان يقال بان حجة القصر من الحقائق العلمية والناظر الواقعي الغير المتبدل
 ما جهل انما هو في مقامه وصيرته بل لا عما جهل في كنهه والفرض اطلاقه عليه او انما وقت تصرفه المخلول لم يستمر جهلا هذا
 كله يثبتون بطلانهم على القواعد والافان في حركاتهم من افانهم شوقا لا تعليلها غيرهم الرابعة المعالفة بغير عوض في غيرها عرض على جواز
 المسابقة فيه والاكثر على ما في الرضا على التفرع بل حجة فيها عن جواز دعوى الاجماع عليه هو الظاهر من بعض العبارات المحكية عن كثر من جزم
 منها انه لا يجوز المسابقة على الصانع بغير عوض عند علمائنا اجمع لعدم النهي في المسابقة والخوف والخافر للفضل وقدا استدلاله
 ان مستند الاجماع هو الذي هو حجة في الصانع ايضاً وعن موضع اخر لا يجوز المسابقة على محجازه بالبدن القلاع والمضيق سواء كان
 بعوض او بغير عوض عند علمائنا ويزيد لا يجوز المسابقة على المركب السفن الطيارات عند علمائنا وقال ايضاً لا يجوز المسابقة
 على مناحل الغنم ومباشرة ذلك بغير عوض بعوض قال وكذا لا يجوز المسابقة بما لا يتفق فيه الحرف بعد ما مثل به اللعب بالخيول والعبور
 ودعى التباين والجلال والوقوف على رجل واحد مغفرة فانه اليد من الزنج والفرس وسائر الملاعب كذا اللبس في المسابقة قال وجوز
 بعض الشافعية وليد بجيد انتهى ظلال دليل الجواز واستجوده في الكفاية وبغير بعض من اخر عنه الاصل وعكس ثبوت الاجماع
 عند الصنف عدما تقدم من كثر من عموم النهي وهو غير الالان السبق في الرماة فيجعل التحريك بل في ذلك امر المشقة في الرواية وعليه في الالان
 الالان عجزهم المراهنة بل في غير ظاهر في التفرع ايضاً لا خيال لانه فسادها بل هو لا يظهر لان في العوض في نفى استحسانه وادائه
 في حوار العقد عليه غاية البعد على تقدير التكون فكما يجعل في الجواز التكليف فيجعل في العوض لوروده مورداً للغالب من اقبال
 المسابقة على العوض وقد يستدل التفرع ايضاً ما في القمار بتاعله من مطلق الغالب ولو بدون العوض كما يدل عليه ما تقدم من اقبال
 يكون اللعب بالنرد والسطرنج بدون العوض قماراً ودعوى انه شرط في صدق القمار اخذ لا يجوز اما كون المعالفة بالالات المعتبرة
 للقمار وان لم يكن معوضاً اما المعالفة مع العوض وان لم يكن بالالات المعتبرة للقمار على ما شهد به اطلاقاً في رواية الرهان في الخوف
 الخاف في غاية البعد بل لا يظهر من مطلق المعالفة ويشهد ان اطلاق الالان القمار موقوف على عكس دخول الالان في مفهوم القمار كما في
 سائر الالات المضافة الى الاعمال والالان في حوزة في المفهوم وقد عرفت ان العوض ايضاً غير ما حوز فيه فنامت ويمكن ان يستدل على
 التحريم ايضاً بما تقدم من اجتناف السطرنج والنرد معلنة بكونها من الباطل واللغو ان كل ما لا يكره الله فهو للمسلمين قوله بيان حكم
 اللعب بالاربع عشرة في استحبابه من اللعب غير الرهان والرمي المراد بهان التفرع لا شك في صدق اللغو واللعب بما هو في حوزة
 ان العوض لا يدخل فيه في ذلك ويؤيد ما دل على ان كل ما هو للفرع اطلاقاً خلا لثمة وعندهما اجزاء الجمل وملاعبة الرجل امراته ولعله
 لذلك كله استدلال في الرضا بتعالقه في مسئلة تبادل على حرفة اللغو ولكن قد يشكل الاستدلال في الالان في هذه الافعال عرض صحيح
 عن صدق اللغو عن غير ما يمكن اناطه الحكم باللغو وحكم في غير ضابطة بالا باعاً الا ان يكون قوله بالفضل هو غير معلوم فيجوز بعض الحكم
 في ذلك عند الغرض حكم اللغو وموضوعات السباق عشرة القيات وهي التسعين الخمسين كجاء على الوطى المحرم وهي الكبار
 وقد تقدم بغير الوصلة والمستوفى بذلك مسئلة تدليس المسابقة في صحيفة ابن سينا انه يضر بثلاثة ارباع حد الزنا حصة وسبعين
 سوطلاً ويضرب من المص التتمة هو فيه السباق عشرة القيات حرام في الجمل نسبة في الا الاصحاب وفي الكفاية لا عرف خلافه عن
 المنتهى الاجماع والقائفة كما عن الصحاح والقاموس المصباح هو الذي يعرفه الا نازعته وهي جميع البحرين وانه ان يعرف شباه الرجل
 باجبة وابنة مع صدق ذلك كما عن ابصاح النافع والمبيلة بها كان الناس بعضهم بعضاً في قتلة في مع صدق كذا في النفيح حرمها
 باذا تهرب عليها محرم والظاهر ما الكل ولا في حصول الاعتقاد العلمي والظن بنسب شخص لا دليل على تحريمه ولذا نهى في بعض الاخبار
 عن اتيان القائف والاخذ بقوله في الحكم عن الخصال ما احب ان تلبسهم وعن جميع البحرين ان في الحديث لا اخذ بقوله قائف وقد افترى
 بعض العامة على رسول الله انه قضى بقوله لقائف وقد ذكر ذلك عليهم في الاخبار كما يشهد ما عرفت عن كثر من يحكي القصة قال
 سمعت علي بن جعفر يحدث الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين فقال والله لقد حضر الله بالحسن فقال الحسن في ذلك فقلت فذاك
 لقد بغى عليه اخوته فقال علي بن جعفر في الله ونحن عموه فيينا عليه فقال الحسن فقلت فذاك كما كان ذلك فانه في الحضر
 قال فقال له اخوته ونحن ايضاً ما كان فينا امام فظايل للون فقال لهم الرضا هو ابنه فقالوا ان رسول الله في القائف فينا
 القائف فقال لعنوا انهم اليهم ولما نالوا ولا يعلمونهم اليه فلما جاؤا ووجدناه في البيت واصطف عموه واخوته واخوه
 واخذوا الرضا والابن حجة من صوف وقلنسوة ووضعوها على عنقه متخا وقالوا له دخل البيت اكانت تغار فيه ثم خافنا انما يجعفر

في القيا
القبلا

وعن السبب المنع مع الاكراه مع انه يفتح عقلا بيقوم مع ان اجاب التورية على القادر لا يخرج عن الزام البس كالاخيه فلو قيل توسع الشارع على
 العباد بعد ترتيب الاكراه على الكذب في ان يخرج منه وان قد رتب التورية كان خضعا الا ان الاحتياط في خلافه بل هو المطابق للقواعد ولا
 استيعابا للتقيد بهذه المطلقات لان النسبة بين هذه المطلقات وبين ما دل كالرواية الاخيرة وغيرها على اختصاص الجواز بصوت
 الاضطراب المستلزم للنسبة مع عدم مقتضى عموم من وجه في جميع الاعمال وما حوز الكذب في هذا المكان منع الاستيعاب المذكور لان مورد الاجاب
 عند الالتفات الى التورية في مقام الضرورة لا الكذب اذ مع الالتفات فالغايب اختيارها الا اذا دعي الى العمل عنها لا الكذب في
 ان اكراه الاحتياط مع تقيدهم بحوار الكذب بعدم القدرة على التورية اطلقوا القول بلغوتها اكره عليه من العقود والابقاء والاقوال
 المحترمة كالسبب التبري من دون تقيد بصوت عند التمكن من التورية بلا طرح بعض هؤلاء كالثبوت في رد ذلك بالطلاق بعد اعتبارنا
 العجز عنها بل في كلام بعضنا يشعر بالانفاق عليه مع انه يمكن ان يوافق ان المكرم على البيع انما اكره على الشلف بالبيعة واقاراد العجز
 فاما لا تقبل الاكراه فاذ اراد مع القدرة على عدم ارادة فقد خلت فالاكراه على البيع الواقع بخصيص غير القادر على التورية لعدم التمكن
 لها او عند الالتفات اليها كما ان الاضطراب الى الكذب بخصيص غير القادر عليها يمكن ان يفرض بين المقامين بان الاكراه انما يتعلق
 بالبيع المحقق والطلاق الحقيقي فانه لا يرد في المكرم على التفتت عنه باسقاط الصوت من دون ارادة المعنى لكنه غير المكرم عليه
 وحيث ان الاحتياط لا ينع عن اعتبار العجز عن التفتت هذا الوجه باعتبار ذلك في حكم الاكراه وهذا بخلاف الكذب في ان يوسع في عند
 الاضطراب اليه الا اضطراب مع القدرة نعم لو كان الاكراه من افراد الاضطراب بان كان للعجز في تحقق موضوعه عرفا او لغة العجز
 عن التفتت كما اردنا بعض او قلنا باختصاص من حكم بصورته الاضطراب بان كان عدم ترتيب الاكراه على المكرم عليه من حيث اضطراب
 اليه لدفع الضرر المتوعد عليه من التفتت المأل كان ينبغي فيه اعتبار العجز عن التورية لعدم الاضطراب مع القدرة عليها كما
 ان المكرم ان اخذ التفتت التمكن من التورية صدق على ما ادفع انه مكرم عليه فيدخل في عموم دفع ما اكرهوا عليه من الاضطراب فان كان مع
 القدرة على التورية لم يصح ان مضطرا اليه فكما يدخل في عموم دفع ما اضطرا اليه هذا كله على ذلك ان المتكسر من اضطراب اليه كدب بصوت
 الاضطراب اليه حتى يترجمه العجز عن التورية واقا على ما استظهرنا من اجابا كما اعترف بجواز مع الاضطراب اليه من جهة العجز
 عن التورية فلا فرق بينه وبين الاكراه كما ان الظاهر ان رتبة الاكراه رتبة الى الاضطراب لكن من جهة التورية فالشارع رخص في ترك
 التورية في كل كلام مضطرا اليه للاكراه عليه ودفع الضرر به وهذا ولكن الاطوار التورية في البناء ثم ان الضرر المستوع للكذب هو استوع
 لتساخاها ثم يستعمل الضرر للمالي لا يحجب عليه بل في الامير المؤمنين في هي البلاغة علاقة الايمان ان توثر الصدق خبير
 على الكذب حيث ينفك ثم ان الاقوال الصادقة عن ثمة في مقام الفينة في ثمة الامكان مثل قولهم لا بأس بالصلاة في ثمة باخرو
 بخذلك وان امكن حمل على الكذب لصلح ثمة على ما استظهرنا جواز من الاجاب الا ان الاقوال ثمة على ارادة هو الحل خلاف قولهم
 من دون مضطرا لثمة بان يرد من جواز الصلاة في الثوب المذكور جوازها عند تعدد الغسل والاضطراب الى اللبس قد صرحوا بان ذلك
 البعد في بعض الموارد مثل ان ذكر ان السافرة فيضيه وفرض الخطاب ثم قال بما اردت صلاة التورية على التوبة ومن هنا يعلم انه اذا دار الامر
 في بعض المواضع بين الحمل على الحقيقة والحمل على الاستيعاب كما في الامر بالوضوء عقيب بعض ما قال العامة بكونه ثمة ثمة لان الحقيقة
 تتأثر بالارادة المجاوزة لثمة ثمة من سوغات الكذب لارادة الاصلاح وقد استفاضت الاجاب بجواز الكذب عند ارادة الاصلاح
 فيضيه ومغوتة بن ثمة الصلح ليس بكذاب ونحوها وانه مغوتة بن حكم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله في رواية عيسى بن حماد عن ابي عبد الله
 كل كذب مسئول عنه صاحب يوم الاكذابة ثمة ثمة رجل كاذب ثمة ثمة موضع عنه وجعل اصلح بين اثنين بلفظ هذا بغير ما يلقى هذا
 به يد بذلك الاصلاح وجعل عداه وهو لا يريد ان يتم لهم يضمنون هذه الرواية في استثناء هذه الثلاثة روايات ومن مثل الواسطة
 عن ابي عبد الله قال الكلام ثمة ثمة كذب اصلح بين الناس وقل جعلت ذلك وما الاصلاح بين الناس قال تمتع من الرجل كاذبا
 يبلغه فحجت بغيره فتقول سمعت فلانا قال فلان كاذب كذا وكذا خلاف ما سمعت عن الصادق في كتاب الاخوان فينبه على ان
 الحسن الرضا قال ان الرجل يصعد على اخيه فيصنعه من صدق فيكون كذبا عند الله وان الرجل يكذب على اخيه به يد بغيره فيكون
 عند الله صادقا ثم ان الاجاب المذكور عند جوب التورية ولم الرض اعتبار العجز عنها في جواز الكذب في هذا المقام وبقيت الاجاب المذكورة
 بصور العجز عنها في غاية العباد ان كان مراعاة مقتضى الاحتياط ثم انه قد ورد في اجابا كثيرة جواز الوعد للكاذب مع الرجوع به بطلان
 الاهل والله العالم ثمة ثمة الكاذب من كذب كذب ثمة ثمة انهم قال وقال كذب بالضم كذا ثمة ثمة الفتح
 ان الصادق كذا ثمة ثمة الكاذب من كذب كذب ثمة ثمة الفتح وكيف كان في النهاية ان الكاهن من
 يتعاطى الخبز من الكاهنات في من قبل الرضا وقد كان في العرب كذبة منهم من كان يرمي ان له ناسبا من كذب بل في الاله لاجبا وضيم
 من كان يرمي ان يرمي في الامور بغيرها واستبطلت بها على مواضعها من كلام من لسا او فعله او حاله وهذا يخفى ما سبب الغراف والحكي

الكذب في الاكراه

في الكهانة

فان الملائكة خرج من الموضع عند الملام في صف الى الملهمة الا لانه لا يناسب التمثيل بالعتا ونحوها في عدا الاشغال بالمال والتمتع
رواية العيون الواردة في الكباير في حصة كالحق بل يحسن ومنها ما تقدم من رواية القاص في قوله كلنا الذي عن ذكر الله فهو طاهر
ومنها قوله في جواب من خرج في السفر طيب البصير بالبراة والصقور بما خرج في هولا لا يقصر ومنها ما تقدم في رواية العتاة في حديث
الرضا في جواب من سأل عن السماع فقال ان لاهل الحجاز فيه راي اقل وهو في خبر الله وقوله في رد من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
جناح الملاك كمنافخ كذا قال الله يقول لو اردنا ان نتخذ لهما لآلئنا من الدنيا لالاغرا لا بين ومنها ما تقدم على ان الله من الباطل بضمير ما
يظهر منه حرق الباطل كما تقدم في روايات العتاة وفي بعض الروايات كل هو الوهم من الباطل ما حمل ثلثة المسابقة وملازمة الرجل
اهل البيت في رواية علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن اللعب لاربعة عشر شهرا قال لا تنسب شيئا من اللعب غير الرهان والرى الى
غير تلك مما يقف عليه المتبع ويؤيده ان حرق اللعب لا في الله تعالى انه من حيث الله لا من حيث خصوص الاله في رواية سماعة
قال ابو عبد الله لما مات ادم شتمت به ابل في قبيل فاجتمعوا الارض فجعل ابل في قبيل للعارف والملاهي ثمانية ايام على بيتنا
والد وعلي السلام فكلما كان في الارض هذا الصبر بثلثة تبتل ذبه الناس من الربى والمزمار والكواب والكبرات فان فيه اشارة
الى ان المناط هو مطلق الشاوي السلد ويؤيده ما تقدم من ان الشهوة المسابقة على ما عدا المصغر غير عوض فان الظاهر ان
له عدا لكونه هو وان لم يصح جواب ذلك عدا القليل منهم كما تقدم نعم في صحيح في التذكرة بحجزة المسابقة على جميع الملاعب كما تقدم نقل
كل في مسئلة القار هذا ولكن الاشكال في صحة البهوان ان اريد به مطلق اللعب كما يظهر من الصحاح والقاموس في لفظ القوار
شاذ مخالف للثمة والسير فان اللعب في الحركة لا لغرض عقلة في لعب لا خلاف ظاهر في عند حرمه على الاطلاق نعم لو حصل الله بمنا
اي من فهو بطر في شبهة الفرج كان الاقوى في حقه ويدخل في ذلك الوض والصيق والصبر والطشت بدل اللدف وكلها بعيد
نافذة الاله والله ولو جعل مطلق الحركة التي لا يتعلق بها عرض عقلة في جميع اسبغها من القوى الشهوية في حقه من رد واعلم ان هذا
عموا ين احرين اللعب الله وان الله قد عرفت ان طبع بعض ترادفها ولكن يقصر عنا طبعها في غير موضع من الكتاب العزيز في غير هذا
ولعلمنا من قبيل الغير المستكين ان اجتمعوا في اذ انفرقا لاجتماع اول اللعب مثل حركات الاطفال الغير السبعة عن القوى الشهوية
والله هو للتدبير النفس ينبعث عن القوى الشهوية وقد ذكر في احدنا قوله نعم انما الجحود الدنيا لعب هو نية الى اخر الاله
بيان ملاذ الدنيا على ترتيب مذهب العبر قد جعلوا لكل واحد منها ثمان سنين وكيف كان في اجماعنا في حقه اللعب على ما
عرفت من كلامه عليه السلام في الاقوى الكراهة واما اللغو فان جعل اربط الله وكما يظهر من بعض الاخبار كان في حقه في رواية
محمدا جازا في المسئلة عن ابي الحسن الرضا ان السماع في خبر الله والباطل اما سمعت قول الله واذا مروا باللغو فمرا كما مروا ونحوها ورواه
ابي ابو جيثاد باللعو الغنا مستشهد بالاية وان اريد به مطلق الحركات اللائحة فالاقوى فيها الكراهة وفي رواية في خالد
الكتاب على عن سيد الساجدين في تفسيره في قوله في تلك العصم يشرب الجحود اللعب الفار وعلق ما يفضل الناس في اللغو والمزمار ذكر
عقب الناس في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رد من ان الرجل يتكلم بالكلمة فيضل الناس فهو كما بين السوا والارض الحاي في العشر مدح
من لا يتبع الملح او يتبع الدم ذكره العلامة في الكاسب المحررة والوجه فيه واضح من جهة فحج عقلا ويدل عليه الشرع وقوله ولا
تركوا الدين ظلمي ظلمي فتمسكتم النار وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رد من ان الله في الدنيا يتخط الله عليه في رد جميع
قد ورد في الثابت لاسفل من النار وفي التبو الاخر الوارد في حديث المنا من مدح سلطانا جازا او تحفظ وتضع له طمعا
كان في رواية في النار ومقتضى هذه الاله حرة الملح طمعا الممدح وما دفع شره وهو واجب قد ورد في عدة اجناس في شر الناس
الذين يكلمون انفسهم في الثاني عشر من معونة الظالمين في ظلمهم بالادلة لا بغيره وهو من الكباير في كتاب الشيخ ودام
بن ابي فارس قال قال من شئ الى ظلم البعير وهو يعلم ان ظلمه يخرج عن الاسلام قال وقال ان كان يوم القيمة يتأكد من ادين
الظلمة ابن عوان الظلمة ابن اشبا الظلمة حرم من اهلهم فلما اولاق لهم دوا فيجتمعون في نابوت من حديد ثم يجرهم في بنوي
على سوطا بن يكر سلطانا جازا جعلها الله حرة طولها سبعون الف ذراع فيسلط الله عليه في نار حرمها لا في الحلال او اقامتهم
في غير المحرمات في كثير من الاخبار حرة ما ابي كعض ما تقدم وقوله في رواية يونس في يعقوب لا تقهرهم على بيتا السجود وقوله ما احب
انما في عقدة لهم عقدة او كذبهم وكما وان اذ ما بين لاهما ولا ملة يعلم ان عوان الظلمة يوم القيمة في سارق من نار حرة فيخرج الله
الحساب لكن الله عند الحرة حيث تبدوا المعونة الحرة بكونها في الظلم والاقوى التحريم مع عدا الشخص الى عوان فان محرمات غانهم على
سنا السجود ليست حرة الا انه اذا عد الشخص معار للظلم او ابتداء له ولو في خصوص المساجد بحيث مناهذا العمل مضبالة في بالسلم
كان محرم او يدلى على ذلك جميع ما ورد في هذه اعوان الظلمة وقوله في عبد الله في رواية الكاظم من سوا سجد ديوان ولد سابع حشر الله
يود العينة خيرة او قوله ما اقرب عبد من سلطان الا بنا عبد من الله وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ياكم وابو اس السلطان وحواشيها فان افر من

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

نتیجہ امتحان

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

وہی ہے جس نے

وعظمه لم يلد من الخطه الضيقين بل من الجوع بغيره جهان من اطلاق دله الاكراه وان الضرر لا يمنع المخطورات من ان تستقام بل الاكراه
فمنع دفع الضرر فلا يجوز دفع الضرر بالضرر بالغير ولو كان ضرر الغير بدون مضار عن ان يكون اعظم وان شئت قلت ان يحد ربح كذا
ورفع الاضرار بمسوى للمضار على حبل كذا ولا حرج الامتنان على بعضهم بغير خصة الاضمار بالغير لا على فلا توقف دفع الضرر
عن نفس المضار بالغير بمجرد جعل الضرر هذا ولكن الاقوى هو الاول وهو ان يرفع الاكراه بجميع المحرمات حتى لا تضار بالغير ما له
يبلغ الدم وعمود في الجرح فان ارام الغير تحمل الضرر وزلنا كره عليه جرح قوله عامنا جعلت النفقة لتحقق بالدم فاذا بلغ الدم كفايته
حيث انزل على ان هذا النفقة بلوغ الدم فشرع لما عداه وانما اذا ذكره فاستفاده كون دفع الاكراه لدفع الضرر فهو مسلم بمفعله دفع
توجب للضرر وحديث مقتضيه لا يمنع دفع الضرر للتوجه بعد حصول مقتضيه بئذ ان ذلك انه اذا توجه الضرر الى شخص بمفعله حصول مقتضيه
فدفعه عنه بالضرر لا يمنع بل غير جائز بل لا يجوز في الجواز اذا توجه ضرر على المكلف باجبا على ما لا يفرض ان يمتنع على الغير دفعه فلا يجوز للمضرب
مال غيره لدفع الجرح نفسه وكان اذا كره على هب مال غيره فلا يجب تحمل الضرر بترك الهب لدفع الضرر للتوجه بالغير فهو مذهب
في الثاني لكونه مكرها عليه في دفع حرمه كذا يسوغ في الاول لكونه مضطرا اليه لا يمتنع له لو توقف دفع الضرر على محرم لا يضرب
كالاظهار في شهر رمضان او ترك الصلوات وغيرها شاغ لذلك المحرم بغيره الخوف الاضمار بالغير من المحرمات فكما يرفع حرمه بالاكره
يرفع بالاضطرار لان سببه الرفع الى ما كره هو اعياها واضطرار اليه على حد سواء مدفوع بالفرق بين الثاني في الضرر بعد اشرارها في
الكبر للنفقة عن ان تضرب للتوجه الى شخص لا يجب دفعه بالضرر بالغير بل بالضرر في الاول وجعل المضار الشخص دفعه عن نفس الاضرار
بالغير غير جائز وهو دفع ما اضطر اليه لا يثبت الاضمار بالغير المضطرا اليه لانه مسئول للمضار على الاضرار فبعض بعض الاضرار بالضرر
لدفع الضرر عن نفسه في الجرح مثلا للمضار بل يشبه الجرح بالجمع ففعلوا واضطروا اليه في حد الرفع فخصم بعض الاضرار بالغير من المحرمات
واما الثاني فالضرر فيه اوله بالانتماء جرحه الى الغير محسب التزم المكرم بالكسر اذ لم يمتنع والمكرم بالفتح وان كان متبائلا لا يمتنع
لا ينسب عليه وجوب الضرر الى الغير حتى يقر انه اضرب بالغير فلا يتضرر نفسه نعم لو تحمل الضرر لم يضرب بالغير فقد مر في الضرر عن الغير لنفسه
عرفنا لكن الشارع لم يوجب هذا والا متسان هذا على بعض الامه لافح فيه كما ان اوله ثالث الاضرار بالغير لا يجب على الغير تحمل الضرر
وصرفه عنه لنفسه هذا كله مع ان الدلالة في الجرح كافية في الفرق بين المقامين فانه لا حرج في ان لا يبرح حصل الشارع دفع الضرر عن
احد بالاضرار بغيره فانما اواله الشارع الاضرار على نفسه لدفع الضرر للتوجه الى الغير فانه حرج فقلنا الثاني ان الاكره يتحقق
بالقعود بالضرر على ترك المكرم عليه من راسخا سببه وماله او عرضه او باهله ممن يكون ضرره واجبا الى الضرر وتاملنا
اذ لم يمتنع على تركه اكره عليه الا الضرر على بعض المؤمنين ممن بعد اجنبيا من المكرم بالفتح فالظاهر لا يبعد ذلك كراهها عن اوله
لجعله على فعل ما امر به اذ كرهها من اختصاص اكره بصرفه وخوف حقوق الضرر بالمكرم نفسه او بمن يحرمه كراهها كالاب والولد صرح
يقر ويقر وصته وغيرها نعم لو خاف على بعض المؤمنين خائفه بغيره من غيرهم من المحرمات الا الهبة التي اعطتها اليه من
ائمة الدين لقيام الدليل على وجوبها للمؤمنين وعدا تعرضهم للضرر مثل ما في الاحتجاج عن امير المؤمنين قال لان تبرئ مناسا
لبنائك انت والناجنا بك للفق على نفسك وهما الذين هو قوامها ومالهها الكعبة نظامها وجاهها التوسعة يستكها وضوء
من صرف بذلك من ايماننا وخوانك فان ذلك افضل من ان تعرض للهلاك وتقطع باملاك الدين وصالح اخوانك المؤمنين
واياك ثم ياك ان تترك النفقة التي اعزك بها فانك شاد يدك دم لخوانك معرض جنتك وبغتهم للزوال مذل لهم في ادبي
اعدائهم والله وقدامك باعزائهم فانك ارحمهم فصدقتي كان ضررك على اخوانك نفسك شدة ضررنا لكافرها بالحدوث
لكن لا يخفى انه لا يباح بهذا النوع من الاضرار بالغير لحد مسئول دله الاكراه لهذا الماعرف من عدم محققة مع عدم حقوق ضرر
بالمكرم ولا بمن يقلوبه وعدم جوايز دله في الحرج ان لا حرج على المأمول ان المفروض يستقيم امر بالاضرار به من غير ترك هذا الا
من حيث النسبة الى المأمول مثل الامر الشخص بهب طل مؤمن ولا يمتنع على مخالفة المأمول بالاهب مال مؤمن اخر فلا حرج في تحريم
هب مال الاول بل يتوجه لدفع الهبة عن الثاني فيجوز بالخطه ما علم من الرواية للمقدمة من العرض في النفقة خصوص ما مع كون المال
المهوب ملاذلا اعظم بمراتبه فان شئ من فخر المطر الى ان يزل بل لا بد من هذا المقام عدا جواز الاضرار بمؤمن ولو لدفع الضرر ولا اعظم من غيره
نعم لا يدفع حرم النفس وجبه من ذلك الضرر وانما نذكرنا ظاهرا ان اطلاق جاحته لتبين ما طالع الله من المحرمات بتركه ضرر مخالفة المكرم
عليه على نفس المكرم وعلى اهله وعلى الاجانب المؤمنين لا يمتنع من جاحته لان يبريد وخصوصا على نفس بعض المؤمنين فلا اشكال في تسويجه
لما عدا الدم من المحرمات اذ لا تعادل نفس المؤمن شئ فتمت قال في عدم جرم الولاية من الجاحر الامع على التمكن من اكرام المعروف الذي عن المنكر
او مع الاكرام بالخوف على النفس والمال والاهل وعلى بعض المؤمنين فيجوز لهما ما يامر الا القتل انتهى لو اراد بالخوف على بعض المؤمنين
الخوف على انفسهم واما ما هو اعم من الجاحر فانكرنا وقد تخرج العبارة بذلك بعض الاطباء فقال الامع الاكرام بالخوف على

النفس من طرف واحد في البكوال للضرر الجالح من طرف واحد جحبه العرض من جهة النفس والاهل او الخوف جبالا عند الوسيط على بعض الوضوح
 يجوز حج اعتداد ما يراه من انك وعلمه بما عند الوسيط الخوف على نفس بعض المؤمنين واهل وكيفية كان معه سوانان الاكرام ورفع الضرر
 الخوف عن نفسه وعن غيره من المؤمنين من رواد ولا اول رايح كل محرم والثاني ان كان متعلقا بالنفس جبالا كل محرم حتى لا يضره المال
 فالغير لكن القوي استغناء الضمان عليه التحقق ليعلم الاكرام للمانع الضمان واستقراره واما الاصل في العرض بان ياتى خوفه فبغيره فاما لا يبعد
 ترجيح النفس عليه ان كان متعلقا بالمال فلا يزوج معه الاضطرار بالغير صلاحيته في اليمين المال فاداة وقت دفع السبع عن نفسه بتعريض
 حماره للافس لم يجز بان كان متعلقا بالعرض ففي جواز الاضطرار بالمال مع الضمان والعرض لا يخفف من العرض المدفوع عنه ناضل
 ولما الاضطرار بالنفس والعرض الاكظم فلا يجوز بلا اشكال هذا وقد وقع في كلام بعض فقهاء الاكرام بان يعم الخوف الضرر قال في ذلك صطا
 الاكرام للسوق للولاية الخوف على النفس والمال والعرض عليه وعلى بعض المؤمنين انتهى ويمكن ان يريد بالاكرام مطلق التسوق للولاية
 لكن ضار هذا التعيين منه ومنه التخييل غير واحد ان الاكرام يجوز جميع المحرمات وهذا المعنى الثالث قد ذكر بعض شايخنا الفقهاء
 انه يظهر من الاصحاب اعتبار عدم القدر على التقضي المكرم عليه وعلمه اقوالها التفضيل بين الاكرام على نفس الولاية المحرمه
 فلا يجرى بين غيرهما المحرمات فيعتبر فيه العجز عن التفتيش والغنى يظهر من الحظ كماله في باب الاكرام عند الخلاف في اعتبار العجز
 عن التقضي ان لم يكن حرجا ولم يتوقف على ضرر كما ان الاكرام على المال من مؤمن فيظهر انه عند المال وجعله في بده المال مع عدم
 اخذه واقعا واخذ حرجا ثم رده اليه سرا كما كان يفعل ابن يقطين وكما اذا امر بحبس مؤمن فيدخله دارا ويخرج من يده ويحسب
 ضيافته ويظهر انه حبه شدة عليه كذا الاطلاق انه لا يعتبر العجز عن التقضي اذا كان فيه ضرر كثير وكان منشأ من الخلاف ما ذكره
 في ذلك في شرح عيان يبع منظره منه خلاف ما اعتد عليه قال يبع بعد تحكم بخوار الذخيرة في الولاية دفعها الاصل واليمين مع
 الاكرامه ولكن يدبرها الاكرامه الجارية على الولاية بخلاف الدخول والعمل بما يامر مع عدم القدره على التقضي من انتهى قال في ذلك ما
 ملخصه ان المصنف ذكر في هذه المسئلة شرطين للاكرام والتعجز عن التقضي فاما تعجزا وان والثاني ان كان مشروطا بمختلف فالاول
 شرط لا ضل ولا الولاية والثاني شرط العمل بما يامر ثم منع عليا ان الولاية ان اخذت محرمه عن كرم المحرم فلا يشترط في جواز الاكرام
 واما العمل بما يامر من المحرمات فشرط بالآراء خاصة ولا يشترط طهارة الجاهجه بحسب لا يقد على خلافه وقد صرح به الاصحاب في كتبهم و
 اشترط العجز عن التقضي غير واضح الا ان يريد بحد احد الاكرام ان قال ان الاكرام متوسع لامثال ما يدبره ان قدر على مخالفة مع خوف
 الضرر انتهى موضع الحاجة من كل ما يقد على المناظر التحقق في اعتبار شرط الزداع الاكرام الا ان الجارية الاكرام الجارية الى
 باعمال محرمه في ولاية كما هو الغالب فيمكن في بعضها مخالفة وادسار في الامثال طامرا كما مثلنا لك سابقا فيد امثال ما يدبر
 به بصورة العجز عن التقضي كيف كان فعبارة تقع واقعة على طلق التعاف من قولية الولاية واسم من ولايته ما دام كثير فيمكن التقضي
 عن بعضها وليس المراد بالتقضي مخالفة مع محل الضرر كما لا يخفى وما ذكرنا في ظاهره فاما ما ذكر من نسبة الخلاف لمقتضى الاضطرار في
 على القول باعتبار العجز عن التقضي لو توقف مخالفة على بدل مال كثير لوف على هذا القول ثم قال وهو الاخطا بل ابرر الرابع ان قبول الولاية
 مع الضرر المالى الذي لا يضره كالحال خصة لا عزيمة فيجوز تحمل الضرر المذكور لان الناس سلطون على اموالهم بل يبايعون تحمل ذلك
 الضرر والمراد عن تقوية شكوكم اخاص لا يباح بالاكرام قتل المؤمن ولو تعد على تركه بالقتل الجا على الظالم لصحة به في بعض الكتب وان
 كان مقتضيه عموم الاكرام والحرج الجواز الا انه قد صح من المصادر في صلوات الله عليه انه ما شرعنا لقيمة ليجوز بها الذم فاذا
 طلبت ادم فلا يقد به ومقتضى العموم ان لا فرق بين افراد المؤمنين من حيث الضرر والكبر والذكورة والاؤونة والعلم والجهل والحر واليدع
 ذلك ولو كان المؤمن مستحقا للقتل كدعى العموم وجهان من اطلاق قوله لا تقتية في الدنيا من ان المثل تمام قوله ليجوز بها الذم فاذا
 بلغه الدم فلا يقتية ان المراد الدم المحقوق دون المأمور باهراقه وظالمه المشهور الاول واما المستحق للقتل فضاضا فهو محقوق بالدم بالنسبة
 الى غيره وط الدم ومما ذكرنا في ظاهره سكوت الراسيتين عن حكم دم اهل الخلاف لان التقية لما شرعت تحقر بها الشيعة فحذرها بلوغ مدم
 لادم غيرهم وتعبان اخر من محل الولاية لرفع نفوذ العرض من شرع النقية في اهرق الدماء لانها شرعت تحتها فالشرع لا يجرها اهرقها
 ومن المعلوم انه اذا اكرام المؤمن على قتل مخالف فلا يلزم من شرعية النقية في قتله اهرق ما شرع النقية كحده هذا كله في غير الناصب اما اعتبار
 فليح حقن الدم وانما منع من حد الفقه فلا اشكال في شرعية قتله بالنقية ومما ذكرنا يعلم كدع ذلك وشرعية النقية في اهرق
 بالجاء فكل دم غير محرم بالذات عند الشارع خارج من الراسيتين في حكم اهرق حكم سائر الجرمات التي شرعت النقية بها في الذم في ان
 الدم يشمل الجرم وقطع الاعضاء ويخص بالقتل وشبهان من اطلاق وهو المحكم عن الشيخ ومن عموم النقية وفي الجرح الاكرام وظهور
 الدماء المقتضى بالحقن هو الدماء التي لا يرفع وهو المحكم عن الرخصة والمصانيع والرياض ولا يجر عن قوة حذرها مستعمرا فيما ينبغي للولاية العمل به
 نفسه في غير ركني شخصها الا شهيد المأثري في ردة وسنة الملة كما يشهد الربيع عن احكام القية باسنائه عن شيخ الطائفة عن مفيد عن ابن

مجلس العلماء

لنا الشكر والثناء
في أماننا والهداية

الكتاب

والله من الفزع الأكبر وأمن من القلب من يقضي لأجله ولو جاحقه فضله جاحقه كبره أحد الجحيم ومن كسى أخاه جنة عن عرى كس الله من سكر
وأنفقوا حرمها وأمر أن يلججوا في رضوان الله ما دام على الكسوة سالك ومن أطعم أخاه من جوع أطعم الله من طيبات الجنة ومن سقاها من ظمأ
سقا الله من الرحي الخنوم ومن أهداهم الله من الدلائل الخلد واستكنهم مع أوليائه الطامرين ومن جمل أحماء المؤمنين على أحمالهم الله
على نافر من فوق الجنة وبأهله الملكة العريين يوم القيمة ومن روج أخاه امرأة لابن لها ويشد عضده ويشير بها لها فبخر الله من الحور
العبرين ويشير بهن إحداهن الصديقين من أهل بيته وأخوانه والناسم برون أخاه المسلم على سلطان جابر عانة الله على أجانة
يوم ذلك الأقدام ومن زار أخاه المؤمن في منزله لأحاجته منه البركة من زيارته وكان حقيقا على الله أن يكبره فانه يا عبد الله حدث
إني عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله يقول لأصحابه يوم ما غاش الناس أن ليس يؤمن من آمن بلسان ولم يؤمن بقلبه فليتبعضوا
المؤمنين فانه من تبع عشرة مؤمن يتبع الله عشرة يوم القيمة وفرض في جوف بيته وحك إني عن أبيه عن علي قال أخذ الله ميثاق المؤمنين
أن لا يصد في مقالته ولا يصف من عدله وعلى أن لا يفي غيظه إلا بما يرضى نفسه لأن المؤمن ملجئ ذلك الغاية وقصير وراحت طوله
أخذ الله ميثاق المؤمنين على أسبائهم أن لا يقولوا لعبد الله شيئا من عيبه وشيطان يخون وعينه والسلطان يقفوا
ويبتع عثرته وهو كافر بالله هو مؤمن ببركته من دنياه وأباحت حريمه غنا فإبقاء المؤمن بعد هذا يا عبد الله وحك إني عن أبيه
عن النبي قال نزل جبريل فقال يا أحمد إن الله يقول لك السلام ويقول استنقت للمؤمن أسما من أسما في سميت فالمؤمن فيه وأنا
من مؤمن من أسما من يؤمن فقد استقبلني بالجنة يا عبد الله وحك إني عن أبيه عن علي عن النبي أنه قال يا علي ألا تناظر رجالا
يظنون أنهم في الجنة فأنكنت سريرة حسنة فان الله لم يكن ليحسدوا إليه أن كان سريرة ردية فقل كيف مضى فلو جهدت أن تعلم لك
تأمل من معاينة الله حج ما فذلك عليه يا عبد الله وحك إني عن أبيه عن علي عن النبي أنه قال إني أكره أن يسمع الرجل
من أخيه الكلمة فيحفظها عليه يريد أن يفضحها أولئك لا خلاف لهم يا عبد الله وحك إني عن أبيه عن علي عن النبي أنه قال من قال
في مؤمن ما رأت عيناه وسمعت أذناه باليمين ويهيم حروقه فهو من الذين قال الله عز وجل إني الذين يحبون أن يفتش الفاحشة
في الذين أصواتهم عذاب أليم يا عبد الله وحك إني عن أبيه عن علي عن النبي أنه قال يا علي أكره أن يسمع الرجل
أو تفت الله بخطيئة يوم القيمة حتى لا يخرج مما قال ولي يأت بالخروج منه أبدا ومن أدخل على أخيه المؤمن سررا فادخل على أهل
بيت بيته سررا ومن أدخل على أهل بيت بيته سررا فادخل على رسول الله سررا ومن أدخل على رسول الله سررا فقد دخل
ومن ستر الله مخفي على الله أن يدخله جنة ثم أوصيك بقول الله وليأرطعته والأعضاء الجبل فانه من أعظم محبيل الله فقد هك
الحوادث مستقيم فائق لله ولا تؤثر أحد على رضا فانه وصيه الله حج إلى خلقه لا يقبل منهم غيرهما ولا يعظم سواها وأعلم الخلق
لم يوكلو النبي أعظم من يقوى الله فانه وصيته أهل البيت فان استطعت أن لا تنال من الدنيا شيئا أسبل الله عنه عدا فافعل قال
عبد الله بن سليمان فلما وصل كتاب الصفة إلى الخليفة نظر فيه فقال صدق الله الذي لا اله الا هو مولاي فاعمل أحدكم بهذا الكتاب
الا يحفل فلم يزل عبد الله يعمل به أيام جوفه الحرج الساجد والخشوع من هجاء المؤمنين حرام بالآلة الاربع لا نهض ولم يركل اللحم
ولغيره ولذا عثره في كل ذلك كبره موقفة فبذل عليه فحوى جميع ما تقدم في الغيبة بل الهبتان اية بناء على نفي الهجاء المخرج كمن
الصالح فيعني ما من الغائب مالبس فيه كمن القاموس به والمصباح الك مع تخصيصه فيها بالشعر واما تخصيصه بذكر ما فيه
بالشعر كما هو مذهب من فلا يخرج عن ما قل ولا فانه في الموضع بين الفاسق وغيره واما الخجج صواب فونكم بذكر الفاسقين فالمراد به الخجج
عن الايمان والجاهلون بالفن والجهل بالمؤمن عن المخالف فانه ينجو هجو بعد آخره كذا يجوز هجاء الفاسق المبدع لئلا يؤخذ به
لكن بشرط الاقتصار على العايب المجرى فيه فلا يجوز هجاءه باليس في الموضع الكذب وما تقدم من هجاء الغيبة من قوله في حق المبتدعة
ما هو مذكور لكن لا يطعن في اصله كالمحمول على مقامهم وسوء الظن بهم بالهجوم مقام المؤمنين في بقوله ذلك وسارق وكذا اذا
زاده ذكره ليس فيه من باب المناقضة ويحتمل ابقاءه على ما هو عليه ويجوز الكذب عليه لاجل الصلحة فان مصلحة تفر الخلق عنهم اقوى
من مصلحة الكذب وفي رواية اية خمره عن أبي حمزة قال قلنا ان بعض اصحابنا يفترون ويفترون من الفهم فقال الكف عنهم لم يجل
ثم قال له والله يا أبا حمزة ان الناس كلهم اولاد بغايا ما اخلا شيعتنا ثم قال نحن اصحاب الحق فلو حرمناه على جميع الناس فاحلنا
في صدق هاد لا على جوار الأفرع وهو القذف على كراهته ثم اشار الى اولوية ضد الصدق بآراء الزنا من حيث استحلوا حرموا ولا منه
الثامن والعشرون من الهجاء والهم وهو الفحش من القول وما استبقه الضمير به من شئ في صحبة النبي عليه السلام من الهجاء والهم في النار
في النبوة ان الله حرم الجنة على كل فاحش بك قليل الجا لا يبالى بالآل ولا ما قبل منه وفي رواية سماعه قال ان تكون فاحشا في النبوة ان
ضرت عبيد الله من يكبره محالستة له وفي رواية من علامان سئل الشيطان الذي لا شك فيه ان يكون فاحشا لا يبالى بالآل ولا
ما قبل منه في الغيبة من لا يخاف هذا الحرف فيسخره من المكاسبة لغيره الخائض من ابيهم من الكسبة فاحش على الانسان فاحشا عينا او

هذه المراسلة
حسنة

والله اعلم
بما كنا
نعمين

أو كفاية تعبداً أو توصلاً على الله كما في ذلك بل عن جميع البرهان كان دليل الإجماع والظان نسبتاً إلى الشهادة في ذلك في مقابل قول السيد المحقق
وجوب تجهيز الميت على غير الولي في حرمة اخذ الاجرة على تقدير الوجوب عليه في مع صدق الإجماع والظان على حواض اخذ الاجرة على تعليم
صناعة النكاح والقضاء على المتعاقدين انتهى وكان مثل هذا ونحوه ذكره في الرياض ان على هذا الحكم الإجماع في جأء كلام وهو لا يخفى
واعلم ان موضوع هذه المسئلة اذا كان الواجب على العامل نفعه بقوله من يبدل بائناً للمال كما لو كان كفاية واراد سقوطه من جأء
غيره او كان عينياً على العامل ورجع نفعه من المالك كالمقتضى للملك او لوجبه عينياً بعبارة أخرى مورد الكلام ما لو فرض مستحاجاً
الاستحباب عليه لان الكلام في كون مجرى الوجوب على الشخص النافع اخذ الاجرة عليه في مثل الشخص قبل صلوة الظاهر عن نفسه لا يجوز اخذ الاجر
عليه لا لوجوبه بل لعدم وصول عوض المال الى يده فان النافذة ايضاً كذلك فمن هنا يعلم ضرورة الاستدلال على هذا المطلب بمناقاة ذلك لا سيما
في العمل لا نقفاً من طرأ وعكساً بالمذهب الوجه بالتوصل وقد مر ذلك بان نضاعف الوجوب بسبب الإجماع في ذلك لا خلاص فيه منضاً الى
افتضاء ذلك الفرق بين الاخانة والنجاة حيث ان النجاة لا توجب العمل على العامل ان اراد ان يضاعف الوجوب فيكون شرط الاخلاص
فلا يربان الوجوب بالحاصل بالاجابة فيحصل لا يشترط في حصوله ما يوجب قصد القربة مع ان غرض الاستدلال مناقاة قصد اخذ المال لتحقيق
الاخلاص في العمل لا لاعتبار في وجوبه وان اراد ان يترك تحقيق العمل فهو مخالف للواقع قطعاً انما لا يثبت عليه حرمة في يرضى اخلاصاً
يثبت عليه ذلك بحكم الرشدان هذا مع ان الوجوب الناشئ من الاجابة انما يتعلق بالوفاء بتعبداً لا اجابة ومقتضى الاخلاص المعنى في
الثواب على موافقة هذا الامر لو لم يعتبر سقوطه هو اتيان الفعل من حيث استحقاق المستاجر له باذنه فان هذا المقتضى في وجوبه يثبت
لاجل استحقاته بما ولد ولو لم يكن هذا العقد واجب الوفاء كما في الجملة يمكن قصد الاخلاص مع قصد استحقاق العوض فلا اخلاص هنا
حتى يتركه وجوب الوفاء بتعبداً لا لاجابة فالما نفع حقيقة هو عقد العتد على ان يجاد العقل الصحيح في العوض سواء كانت المعاوضة
لا رتبة ام خاتمة ولما تأنى القربة في العتادات المستاجر فلا ان العتاة انما يقع على الفعل المأتم به بقوله الى الله ياتيه عن عقل فلا ان توصية
الشخص بعمل نفسه ياتيه عن فلان في العمل متقرباً الى الله فالمنوب عنه يتقرب اليه بقوله بعل ناسبه وقربه وهذا العمل في نفسه مستحب لانه احسن
الى المنوب عنه وايضا نفع اليه وقد يستاجر الشخص عليه فصيصة والنجاة بالاجابة وجوباً بتوصيلها لا بغيره القربة فالاجابة انما تجب
لاجل استحقاق الاجرة ناسباً عن الغير في اتيان العمل الفاعل بقوله الى الله فالاجرة في مقابل النية في العمل المتقرب الى الله التي ترجع
الى المنوب عنه وهذا بخلاف ما نحن فيه لان الاجرة هنا في مقابل العمل بقوله الى الله لان العمل بهذا الوجه يرجع نفعه الى العامل لان المفروض
انه يمثل ما وجبه نفسه بل في مقابل فضل العمل فهو يستحق بنفس العمل والمفروض ان الاخلاص اتيان العمل لمحض واصل امر الله تعالى والقربة يقع
للعامل دون التخلد وقوعه للعامل يتوقف على ان لا يقصد بالعبادة سوا امتثال امر الله تعالى فان قلت يمكن للجار ان ياتى بالفعل لمحضاً
بحيث لا يكون للاجابة دخل في اتيانه فيستحق الاجرة فلا اجابة غير ما نفعه في قصد الاخلاص قلت الكلام ان مورد الاخانة لا بد ان يكون
علماً قابلاً لان يوثق به بعقد الاجابة ويوثق به لاجل استحقاق المستاجر له دفعه بسلام مال الغلابة وما كان من قبيل العتاة غير قابل
لذلك فان قلت يمكن ان يكون غاية العمل القربة والمعقم من اتيان هذا الفعل المتقرب به استحقاق الاجرة كما يوثق بالفعل فترا الى
الله ويقصد منه حصول المطالب الديني كادام الدين وسع لوزق وغيره من المحاجات الدينية قلت فرق بين العوض الديني المطلوب
من الخالق الذي يتقرب اليه بالعمل وبين العوض الحاصل غير وهو استحقاق الاجرة فان طلب الحاجته من الله تعالى ولو كانت دينوية
محبوب عبد الله فلا يفتخ في العتاة بل بما تولى لها وكيف كان ذلك الاستدلال حسن في بعض موارد المسئلة وهو الوجه القبيح في الجملة
الا ان مقتضى اخذ الاجرة في التوصيلات وعكس جواز في المصدق القبيح فليس طرأ ولا منفساً نعم فلا استدلال على المطلب بعضنا
في شرحه على عبد بوجه افواه ان الشائ في بين ضفة الوجوب والملك في ان المملوك المستحق لا يملك لا يستحق ثانياً توضيح ان الذي يقابل
المالك ثانياً يملكه المخرج حتى يملكه المستاجر في مقابل يملكه المالك ياء فاذا فرض العمل ولجأ الله ليس للمكلف تركه فيصير العمل المملوك للمخرج لا
في ذاته انما الاجرة منه لدفعه التي تخص لمخرجان بوجوه ثانياً من شخص اخر ذلك العمل وليس الا لان الفعل صام استحقاق الاول ولو كان
ولا مغلطاً يملك ثانياً الاخر مع فرض بقاءه على ملك الاول وهذا المخرج وجوباً واجباً لله تعالى خصوصاً فيما يرجع الحقوق الفرجية ان
حاصل الاجابة هنا جعل الغير مستحق ذلك العمل من هذا العامل كاحكام تجهيز الميت التي جعل الشارع التي مستحقها على الحي لا يستحقها
غير ثانياً هذا ولكن الايض ان هذا الوجه لا يمتنع عن الخدشة لا مكان منع المناقاة بين الوجوه التي هو طلب الشارع للفعل وليس مستحقاً
المستاجر وليس استحقاق الشارع للفعل وملكه المخرج من طلبه في مثل استحقاق الادوية ملكه الله تعالى تلك الغير استحقاقه ثانياً هذا
ما عرفت المستدل يخفى بالوجب الغيبة ولما الكفاية فاستدل على عكس جواز اخذ الاجر عليه بان الفعل معين له فلا يدخل في ملكه الاخر ولعل
دفع المستاجر في ملكه او يتحقق غيره لانه بمنزلة قولك استاجر منك لتمامك صنعك للملكة لك او لغيرك وفيه منع وقوع الفعل له بعد اجازة
دفعه للعمل لغيره فان اثار العمل حرج في الغير لا وجب ان يفتقر غير ثانياً كفاية اوله النجاسة عن المستاجر ولعل انما لا يفتقر ولا يرد

يبيع المشترون الاجل بالاشهر انهم يقطعون الفل عند الفتمام المستاجر ولو بالاشهر من هذا القبيل الاستبصار الجاهل مع جوب كفاية على الا
والمستاجر والمجلد اجل ليل على هذا الطل فينا جميع افراده عند الاجماع الذي لم يصح الا المحقق الثالث لكنه موهون بوجوه القول
بحال من عيان الاصحاب من القدماء والناظرين على ما يهتد به الحكاية والوجدان اما الحكاية فقد نقل المحقق والعلامة وغيره القول
بجواز اخذ الاجر على الفضل عن بعض فقهاء الشرايع اما لو اخذ الجمل للناظرين ففيه خلاف وكل العلاقة في ذلك وقد حكى بعد
الطباطبائي في مصابيح فخر الدين جماعة القضاة في العبادات وغيرها وكيفية ذلك في الحلة الا في قول الذي ذكره في باب
المناجر وانما وجدنا من ان طالق في رتبة ومحكم المقتضى جواز الاجر على الفضل وان اول بعض كلامهم بزيادة الارزاق وقد استأنا
جماعة جواز اخذ الاجر عليه ان لم يكن متعينا او بعين وكان الفاضل محتاجا وقد صرح فخر الدين في الاضاح بالفصل بين الكفاية
الموصلة وغيرها في اخذ الاجر في الاول قال في شرح عبادة والدفة في الاستبصار على علم الفقه والفظاح عند من كان واجبا
شخص معين لا يجوز له المكافاة اخذ الاجر عليه الذي وكفاية فان كان من الما ولو وقع غير متعينا لم يصح ان يمل الوجوه فلا يجوز اخذ الاجر على الا
محصة وقال الله تعالى وما امر الا بالعبادة الله تعالى من المؤمنين الذين هم عرض الامم انما هي الفل في ما يفعل بالموافاة لا يكون
كل من يجوز اخذ الاجر عليه الا ما نص الشارح على تحريمه كالدين في نفي نعمه في محكم مع صدق الفقه هذا الفصل في الاضاح بالموافاة
في حق الفقه اعرف بنقل الاصحاب من المحقق الثالث وهذا والله قد صرح في لف بجواز اخذ الاجر على الفضل ان لم يتعين في ذلك المحقق في
يج غيرة فيند صوره عند العيين بالحاجة ولا جمل ذلك اختار في الطباطبائي في مصابيح الاخبار وفخر الدين من التفصيل ومع هذا فمن
ابن الوثون على الجاهل لم يصح الا المحقق مع ما طعن به الشهيد الثالث على الجاهل في المحض في رسالت في فصول المجتهدين في التمسك بالكتاب
ان مقتضى القاعدة في كل عمل لا ينفعه محله مقصود جواز اخذ الاجر والحيل عليه ان كان داخل في العنوان الذي اوجبه الله على المكلفين ان
صلح ذلك الفعل المقابل بالاجر لا مثال الاجر بالمدكور او اسقاطه او عند سقوط الوجوه مع استحفاظ الاجر وان لم يصلح استحقاقه في
الواجب نعم لو وقع وقتة والاعوت على تركه واما ما نص في محله الوجوه من جهة المفاوضة على الفعل فلم يثبت على الاطلاق بل اللزوم التفصيل
فان كان العمل واجبا عينيا تعينيا لم يخرج اخذ الاجر لان اخذ الاجر عليه مع كونه واجبا مقهورا من قبل الشارع على فعله كل العمل بالناظر لان
على هذا لا يكون محتمرا لان استيفاء منه لا يتوقف على طيبته لا يرفع عليها مع عدم طيبته فيمنع الانتفاع وبما يشهد بما ذكرناه ان لو فرض ان
المولى امر بعض عبده بفعل لغرض وكان مما يرجع نفعه وبعض نفعه لا غير فآخذ العبد العوض من رب المالك الغير على ذلك العمل على كل ذلك
محبا بالاعوض ثم انه لا ينافي ما ذكرناه حكم الشارع بجواز اخذ الاجر في كل بعد ايقاعه كما اخذ للوجوه اخذ الاجر في المثل او مقدار الكفاية لان هذا
حكم شرعي لا من باب المفاوضة ثم لا ينافي ما ذكرناه بين التعبد من الوجوب الوصلة مضافا في التعبد الى ما تقدم من مضافا اخذ الاجر على
العمل للاخلاص كما بيناه عليه سنا ونقدم عن الفخرية وقره عليه بعض من اخر عنه من مظهر عمد جواز اخذ الاجر على المنة اذا كان
عبادة يعتبر بها القرب واما الواجب التحريمي فان كان توصليا فلا احدا مانعا من جواز اخذ الاجر على احد من مباحص من بعد فرض
كونه مثالا على دفع محلل للمستاجر والمفروض انه محرم لا يقهر المكلف عليه في اخذ الاجر بارادة فاذ اتفق في ذلك المبت على شخص
تردد الامر بين محض احد موضعين فاختار المولى احدهما بالخصوص اطلاقا في الغرض المستاجر ذلك كحرف في ذلك الموضوع بالخصوص لم يمنع
من ذلك كون مطلق كحرف واجبا عليه مقدما للدين ان كان تعبديا فان قلنا بكفاية الاخلاص بالفضل المشترك وان كان بالاجاد خصيص
بعض الافراد لدواع غير الاخلاص وهو كالتوصلة وان قلنا بان اتحاد وجوب القدر المشترك مع الخصوصية فانه عن التقييد بينهما في القصد
كان حكمه كالتعين في الكفاية فان كان توصليا امك اخذ الاجر على ما ينافي لاجل ابدل الاجر وهو العام في الحقيقة وان كان تعبد
لم يخرج الاقتبال به واخذ الاجر عليه نعم يجوز للميت ان كان مما يقبل النيابة لكنه يخرج عن محل الكلام لان محل الكلام اخذ الاجر على ما هو
على الاجر لا على النيابة وبما هو واجب على المستاجر فانهم ثم ان قد يفهم من ادلة وجوب الشيء كفاية فيكون حقا مخلوقا فيتحقق على المكلفين
فكل من اقدم عليه فقد تحقق ذلك المخلوق فلا يجوز له اخذ الاجر منه ولا من غيره من وجب عليه ايضا كفاية ولعل من هذا القبيل تجزئ لم يلبس
واذا كان الغرض بل ومغايرة الطبيب دفع الهالك ثم ان هنا اشكال اعمورا وهو ان الصناعات التي يتوقف النظام عليها يجب كفاية
لوجوب اقامة النظام بل قد يعين بعضها على بعض المكلفين عند انحصار المكلف الفاد فيه مع ان جواز اخذ الاجر عليه بما لا كلام
لهم فيه وكذا يلزم ان يحرم على الطبيب اخذ الاجر على الطبا في لوجوبها عليه كفاية او عينا كالفقاهة وقد تقيص منها بوجوه احدها
الاثرام بخروج ذلك بالاجماع والسيره القضاة في اكثر اقسام جواز اخذ الاجر على الواجب اذا لم تكن بعينته وقد حكاه في المشكاة
عن جماعة وهو ط كل من جواز اخذ الاجر على الفضل يقول مطلق في مثل صون بعينه عليه كما تقدم حكايته في بعض من
ما تقدم سابقا من ان الاقوى عدم جواز اخذ الاجر عليه الا في الشايع للمحقق الثالث من اختصاص جواز اخذ الاجر بوقا من به
الكفاية فلا يكون ح واما في ان ط العمل والفقه جواز اخذ الاجر ولو مع بقاء الوجوب الكفاية باجمع جوبه عينا لا مخصصا الرابع

في الاستبصار

في الجاهل

شرح كتاب الحاشية على
الكتاب في الطب

على
الكتاب في الطب

فما مضى من النفع مختصر الوجبات الكفاية المقصود منها كالحكام المولى وغلبه الفقهاء ورواها غيره كالصناعات وبيان هذا المختصر
 ان كان لاخصاص معادله اعلم انهم وعنوانات كلامهم بهو خلاف الموجود منها وان كان الدليل يقتضي الفرق فلا بد من بيانها انما من النفع
 عن اخذ الاجرة على الصناعات الواسعة لافاقة النظام بوجوب اختلاف النظام لوقوع اكثر الناس في المعصية تركها اتركه الشاق منها والالزام
 بالاصح فانهم لا يرغبون في الصناعات الشاقة والدولة في الاطعمة الاجرة وزيادتها على ما يبذل غيرها من الصناعات فتستوي اخذ الاجرة عنها
 لطيف التكليف بافاقة النظام وبيان المشاهدة بالوجدان ان الخلق في الناس للصناعات الشاقة ويحتملها ناش عن الدواعي الاخر غير يانه لا يفرق
 مثل عدم قابلية غير ما يتجمل له عدم ميله اليه عدم كونه شاقا عليه كونه من شأه في العمل المشقة الا انه ان اغلب الصناعات الشاقة من الكفاية
 كالغرفة والحرب والمصاويث ذلك لا يرد لغيرها على الاعمال السهلة التادس ان الوجوه في هذه الامور بالعرض مشروط قال
 بعض الاساطين بعد ذكر ما يدل على المنع عن اخذ الاجرة على الوجبات ما كان واجبا مشروطا فليس بواجب حصول الشرط فغلق
 الاجابة به بطلان ما نفع منه ولو كانت في الشرط وجوبه فكل ما وجب كفاية من عرفه صناعات لا يتجمل بالشرط العوض باجازه او
 جعله او نحوها فلا فرق بين وجوبها اليه لا لمضاهي وجوبها الكفاية لاشيخ الوجوب عنها وعندها ما كان بطلان الطعام و
 الشرب المضطر ان يفي على الكفاية او يفي في تحقق في اخذ العوض على الاصح لان وجوبه مشروط بغيره لا بوجبه بل بالاشيخ كالكفاية
 او بالعوض كالمشقة ونحوه انتهى كلامه وبيان وجوب الصناعات ليس مشروطا العوض لانه لا فاقة النظام التي هي الواجب
 المطلقة فان الطبابة والفضة كفاية وغيرهما انما يتوقف عليه بقاء الحيوة في بعض الاوقات واجبة بذلك العوض لم يبدل الشاق
 ان وجوب الصناعات المذكورة لم يثبت من حيث انها او انما ثبت من حيث الامرها بافاقة النظام وفاقاة النظام غير متوقفة على العمل بها بل
 بل يحصل به بالعمل بالاجرة والذي يجب على الطبيب لاجل الجرا الفسق افاقة النظام هو بديل نفسه للعمل بالشرط التبع به بل ان يتبع ولم
 ان يطلب الاجرة وح فان هذا المريض لاجرة وجب عليه لغيره العلاج وان لم يبدل الاجرة والفرض ان ترك العلاج الالهلال اجبرنا
 حبه على بديل الاجرة للطبيب ان كان المريض معه عليه دفع عنه ولتد والاهل للطبيب العمل بقصد الاجرة ويستحق الاجرة في ماله وان
 لم يكن له مال فمقتضى فيؤدى في حيوة او بعد ما نهى الزكوة او غيرها او بالجملة ما كان من الوجبات الكفاية ثبت من دليله وجوب
 ذلك العنوان فلا يجوز اخذ الاجرة عليه شاقا على المشقة واما ما امر من باب افاقة النظام فافاقة النظام يحصل بديل النفس للعمل في الجملة واما
 العمل بها فلا يخرج فيجوز طلب الاجرة من العمل لانه اذا كان اهلا للطلب وقصدها اذا لم يكن من يطلب منه كالفيا الذي يعمل في ذلك على اربع
 الهلال عنه كالمريض المغمى عليه في افرض وجوب اجرا النفس وجوب العلاج كالمقدم له فاخذ الاجرة عليه غير جائز فيختص
 على ما ذكرنا سابقا ان الواجب ان كان عينيا غيبيا انما يجوز اخذ الاجرة عليه لو كان من الصناعات فلا يجوز للطبيب اخذ الاجرة على بيان الدوا
 او بعد تشخيص الداء واما اخذ الوصل الاجرة على قولهم ان الطفل الموصى عليه الشامل باطلاقة لصورة وغيب العمل عليه فهو حجة للجماع
 والخصوص المتفينة على انه ان ياخذ شيئا وانما وقع الخلاف في تعيينه فذهب جماعة الى ان له اجرة للمثل جلا للاخبار على ذلك
 ولانه اذا فرض احرام علمه بالضرر والالجام من كون العوض لجره المثل بالجملة فملاحظة الضوض والفوائد في تلك المسئلة ثم تد الى
 وجوبها عما نحن فيه ولما باذل المال للمضطر هو انما يرجع بعوض البذل لا باجره البذل فلا بد من نقصان المسئلة واما رجوع الام المصنعة
 بعوض الصناعات اللبامع وجوبه عليها بناء على توقف حيوة المولد عليه فهو اقام في بديل المال المضطر واما من قيل رجوع الوضو في
 المثل من جهة عموم انه فان اضرع لكم فانوه اجروهن فافهم وان كان كفايا لاجل الاستعانة عليه فيسقط الواجب ليعمل المستاهلية
 عنه وعن غيره وان لم يحصل الامثال من هذا الباب اخذ الطبيب لاجرة على حضوره عند المريض اذا تعين عليه علاج فان العلاج ان
 كان عينيا عليه لان الجمع بينه وبين المريض مقدرة للعلاج ولجبه في بيته وبين اولياء المريض حضوره اذ الواجب الكفاية كاحضار الاولياء
 الا انه لا بأس باخذ الاجرة عليه نعم يستثنى من الواجب الكفاية ما علم من دليله صيرته ذلك العلاج حقا للغير فيجوز من الكلف كما قد تبين
 ان الظاهر ان وجوبه بغيره انما هو حقا على الاجرة في التميز فكل من فعل شيئا منه في الخارج فقد ادى حق الميت فلا يجوز اخذ الاجرة
 عليه كذا تعلم لاجل احكام عبادة الواجبة عليه وما يوجب اليه كصيفة النكاح نحوها لكن يعين هذا يحتاج الى التفتة في
 هذا تمام الكلام في اخذ الاجرة على الواجب ما احرام فقد عرفت عند جواز اخذ الاجرة عليه اما المكروه والمباح فلا إشكال في جواز
 اخذ الاجرة عليها واما التسحب في المله منه وان كان قد منع قابل لان يرجع الى المسالمة ليعتد الاجازة من هذه الجهة وهو بوضف كونه مستحبا
 على المكلف لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان الموجود من هذا الفعل في الخارج لا يصف بالاستحباب الا مع الاخلاص الذي ينافيه اتيان
 الفعل لاستحقاق التساجر اياه كما تقدم في الواجب فان كان حصول النفع المذكور منه متوقفا على نية القرية لم يجز اخذ الاجرة عليه
 كما اذا استاجر من يبيعه صلوة يذ باليقظة لانه المفروض بعد الاجازة عدم تحقق الاخلاص المفترض مع عدم تحقق الاخلاص عند
 حصوله من عائد الى التساجر وما يخرج بالاخازة عن قابلية انتفاع المساجر به لم يجز الاستعانة عليه من هذا القبيل الا في شحار على

الشيخ الفاضل

ایمانی

لا يفسد بوقت لا يبال له ورض شفاعته في أحد في المثالين التكليف من غير الجرم الواضي على اعتقاده لا خيال كون الحرم في المثالين
 من أم الولد وتوضيح المطلب في محله من الوجه بكماله من الأخذ وعن المنع الاستدلال بما احتمال الحرم ولمثل قوله دمع ما بينك
 وقولهم من ترك الشبهة استخرج الحرمات الخ ودعا بما نزل على ذلك بل أخذ المال منهم بوجوب حجبهم فان القلوب تجوز على حبس الجاهل
 وقرب علي من الفاسد ما لا ينبغي في الصلح لعدم اليقين في نياهم شيئا لا أصابوا من بينه مثله وما عن الإمام الكاظم من قوله
 ما لو لا أنه يرى من أن يجبر عزاب إلى طلبة لئلا يقطع سبله ما قبلته ثم أنهم ذكر الرفع الكراهة بامور منها احتجاب الجبر بجليل
 يقول هذه الجائز من جازته أو رضى أو نحو ذلك مما أجل للأخذ التضييق وظ الحجة على الرضا من المأخذ أن لا يرد ما لا خلاف فيه
 واعتبر ولده في المناهل ما لم يجد له مستند مع أنه يحتمل الضيق ببلد على الدين بل على العادة الطبايع لا يمكن أن يكون
 المستند ما لا على قول قول ذي اليد فعل بقوله كما لو قامت البيعة على تلك وشبهه الحرم ولأن الترفع بذل السألا أن الموجب للكراهة
 ليس مجرد الاعتقال والاعتكاف الكراهة أخذ المال من كل أحد بل الموجب لكون الظلم مظنة الظلم والغضب غير متورع عن الجرم نظير كراهته
 سورس لا يتورع الجائز وهذا الضيق يقع باجباره إلا إذا كان خيره كيد ومظنة للكذب لكونه ظالما غاصبا فيكون خيره كيد وقصر
 غير بعيد إلا لا بائنة الظاهر الغير النافية للكراهة فيخص الحكم الكراهة بالاذن ما موانع خبر وقد صرح لا بد من دليل في هذا
 القيد في الجبر وكيله وبذلك يندفع ما يقال من أن لا فرق بين يد الظالم وقصره وبين جبره في كون كل منهما مقيدا للملكية الظلمة
 غير ناف للحرم الواقعية للتضييق للاحتياط فلا وجه لوجوب الكراهة الناشئة عن حس الاحتياط مع اليد أن رفعها مع الأخبار ومنه
 ومنها الخراج المحس من حكمة عن المنع والمحقق الأردبيلي وظ الرضا هنا أيضا عند الخلاف ولعله لما ذكره المنع في وجوب احتجاب
 الخراج المحس من هذا المال من أن المحس مطهر للمال المختلط يقينا بالجرم فاحتمل الحرم أولى بالظهورية فإن نقض الظاهر بالمحس في جبر
 المال حلالا واقعا فلا يصح حكم الشبهة كمالا فيجوز في المال المختلط يقينا بعد إخراج المحس نعم يمكن الأخذ في أصل استدلال بالمحس
 إنما يظهر المختلط بالجرم حيث أن بعض حرام وبعض حلال فكان الشارع جعل المحس بدل ما من من الحرم فنفى ظهوره في تخصيصه بالخراج
 المحس ما فيه الحرم فكان المقدار الحلال طاهرا في نفسه لا اندخلت بسبب اختلاطه مع الحرم بحكم الحرم وهو وجوب الاحتساب
 فأخرج المحس مطهر عن هذه القذرة العرثية وأما المال المختل لكونه بنفسه حراما وقد زاننا فلا يغني لظهوره بالخارج منه بل
 المناسب بحكم الأصل حيث جعل المختلط قداره عرضية كون الحرم قدز العين ولا ضمان المال المختل الحرم غير قابل للتطهير فلا
 بد من الاحتساب عنه نعم يمكن أن يستدل على استحباب المحس بعد فؤى النهاية التي كثر الرواية فيها كفاية في الحكم بالاستحباب وكذا
 مؤيد السهم مع عدم العمل وبما أن لا يقطع بالموثقة المسؤول وبما عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال لا إلا أن لا يقدّر أن فعل ضا
 في بد شئ فليبحث بحسب أهله البيت فان موردها وان كان ما يقع في يده بازاء العمل إلا أن الظاهر الفرق بينه وبين ما
 يقع في اليد على وجه الجائز فيمكن أن يستدل له أيضا بما دل على وجوب المحس في الجائز مطروعي عنه اجتنابا من كونه في محلها أو حيث
 أن المش غير قابلين بوجوب المحس الجائز حملوا ذلك الاحتباب على الاستحباب ثم إن المستقام ما تقدم من اعتدال الكاظم من قول الجائز ترفيع
 عزاب الطالبين لئلا يقطع سبلهم ومن عزاب أن الكراهة ترفع بكل مصلحة فيهم في نظر الشارع من اجتناب عن الشبهة ويمكن أن
 يكون اعتداله ما أشاف إلى أنه لو لم يوافقا بصيرت من المظالم المودودة لما قبلها ما يغيب عن بائنها ثم يصيرها في مصادر الحرم
 وهذه الفروع كلها بعد الفرج من الجائز الجائز والمفق عليه من صورها صوة عدم العلم بالجرم في ماله أصلا أو العلم به بوجوب الحرم
 مع كون الشبهة غير محصورة أو محصورة ملحقة بغير المحصورة على ما عرفت وان كانت الشبهة محصورة بحيث تقتضي قاعدة الاحتياط
 لزوم الاحتساب عن الجميع لعقابلية تجر التكليف بالجرم المعلوم لهما لا فقط بجهة المصنوع في ذلك وغيره لعل وعقد حقوق حكم الشبهة
 المحصورة هنا قال في بيع جواهر السلطان الظالم أن علمت جواهرها من غير جرم ونحوه عن طهانية الأحكام ومن غير ما قال في ذلك
 بالعين شأن إلى جوار أحدها وان علم أن ماله مظالم وهو مقتضى حال الظالم ولا يكون حكمه حكم المال المختلط بالجرم في وجوب
 احتساب الجميع للنص على ذلك انتهى أقول ليس احتسابا ألبا ما يكون حاكما على قاعدة الاحتياط في الشبهة المحصورة بل مطلقا اقتضاها
 كونه من قبيل قولهم كل شئ لك حلالا وكل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال وفي نفس حكومة قاعدة الاحتياط على ذلك فلا يترج
 من حال الاحتساب على مورد لا يقتضي القاعدة لزوم الاحتساب عنه كالأجرة الغير المحصورة التي يمكن كل من محالة مورد لا يبال للمكلف على
 أن ما يصرف فيه الجاهل بالاعتباط يجوز أخذ حلال المصنوع على الجميع لأن تردد الحرم بين ما سلكه الجاهل بين جبره من قبيل التردد بين ما سلكه
 به المكلف وما ابتدئ به وهو ما لم يعرضه الجاهل له فملكه فلا يجوز قبول ما سلكه له ودان الحرم بين ما لم يعرضه له فملكه فالتكليف بالاحتساب
 عن الحرم الواقع غير مغير عليه كما أشرفا إليه سابقا ما وفر ضامورا وخائبا عن هذه الوجوه المذكورة كما إذا أراد أخذ شئ من ماله مقامة
 أو علم أن الجبر قد حان أو إذا نزل الجاهل في أخذ شئ من ماله على سبيل التجبر من المال المختلط في اعتقاده بالحرام على اليد لا يؤثر في حله

كل ظاهرا بالجناس كما لو علمنا ان الشخص غارنا احد المؤمنين المشبهين بنظرة فانه لا يحكم بظهوره فالحكم في هذه الصوفا هو ان هذا
 ذلك مع العلم بالحرام فيه وطرح قاعدة الاحتياط في الشبهة المحصورة في غاية الاشكال بل الضعف فانه ذكر الضوض الواردة في هذا المقام
 وسلك في مقدارها كذا لا يمكن بعد ذكره حتى يعلم عدم موضوعها للحكومة على القاعدة من الاخبار التي تستدل بها في هذا المقام قوله
 كل شيء في حلاله حرام فهو ذلك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدبر وقوله كل شيء لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه ولا
 ولا يخفى ان السند في المسئلة لو كان مثل هذا لكان الواجب ان الشبهة القاعدة المحصورة عند وجوب الاحتياط مطم على غير من
 من متلخرى لما خبرنا ان مورد الشبهة المحصورة من جواز الظلم خارج عن عنوان الاحتياط وعلى تقدير وقوعه على طرف النقص مما
 يقدم عن لك ومنها يصحح اليه ولا يقال قلت لا في عبادة الله تعالى في رجل على اعمال السلطان ليس له مكسب الا في اعماله وان امره
 وانزل عليه فيصنف في محسوس وفيما امره بالبدن والكسوف وقد صاعد من ذلك فقال كل مخرجه مما فلك الهى وعلى الوزن
 الخبر الاستدلال به على المنع لا يخرج عن نظره لان الاستشهاد ان كان من حيث حكمه يحل مال العامل المجزئ للسائل فلا يخفى ان الظاهر
 هذه الرواية ومن غيرهما من الروايات حرم ما باخذت اعمال السلطان بانواعها له وان العمل للسلطان من الكاسب المحرم فالحكم
 بالحل ليس الا من حيث احتمال كون ما يعطى من غير اعيان ما باخذت السلطان بل بما اقتضته واشتد في الذمة واقام حيث ان يقع
 من العامل ببدل السائل لكونه من مال السلطان حلالا من وجده فيتم الاستشهاد لكن فيه مع ان الاحتمال الاول مسقط للاستدلال
 على حل الشبهة المحصورة في نفسه القاعدة لو لم الاحتياط في لان الاعتراض على البذل كما لو فرض مثله في غير الظلم ان الحكم بالحل لهذا
 الاحتمال غير وجوبه الا على تقدير كون المال المذكور من الخراج والمقاسمة للمبايعين للشبهة اذ لو كان من صلب مال السلطان او غير
 يجب حله لغير مال الكسب بغيره لان المفروض حرمه على العامل بعد اخراجه عما وكيف كان فالرواية اقام اذ لم يحل مال السلطان
 المحول يحكم الظلم الى الخراج والمقاسمة واقام اذ لم يحل المال المخوف من السلم لاحتمال كون المعطى الكال ولا اخضا من المال
 او عماله او طلق الظالم وغيره وان هذا من المطلب الذي هو حله ما في بد الخراج مع العلم اجمالا بحرمه بعينه مقتضى مع حصر الشبهة
 للاجتناب عن جملة مما ذكرنا في ظاهر الكلام في صحة الخراج من العامل فيجوز ما بدنا من اخذها فان لم يخرجها ورواية محمد بن هشام
 امره بالعامل فيضيله الصلة اقبلها فان لم يخرجها قال في حجبها واما رواية محمد بن سالم ورواية عن ابي جعفر جواز السلطان
 ليس بها باس في غير ذلك من الاطلاقات التي لا تشمل من صوة العلم الاجمالي بوجوب الحرام الا الشبهة المحصورة وعلى تقدير وقوعها الصوفا
 العلم الاجمالي مع انحصار الشبهة فلا يحد لان الحل بها مستند الى مصرف الجارية بالادخار والتملك وهو محمول على الصحيح انه لو
 عمض النظر عن هذا اورد للمحول الاخبار لما اذا ابرار الجارية من الشبهة ما في نظره بالشبهة المحصورة ولا يجرى هنا اصالة الصحة في
 ويمكن استناد الحل بها الى ما ذكرناه من ان ترك الحرام يبرأ من الجارية وملكه وبين ما يقبض تحت يده من الاموال التي تدخل فيها
 للشخص المجاز في رد يبرأ من التلبس بالكلف المشبهين وبين ما لم يسل به ولا يجب الاجتناب عن شيء منها من غير فرق بين هذه المسئلة
 وغيرهما من موارد التشابه مع كون احد المشبهين محضتا باطلا والكلف بتركه في فرض مطلق في حل هذه الشبهة مع قطع
 النظر عن الفرق وعند الاستدلال بكل المشبهين لم يخض الحكومة على قاعدة الاحتياط في الشبهة المحصورة كما ان يخض ما تقدم من قوله
 كل شيء حل الا في محسوساتنا بظهور ان اطلاق الجملة محل ما يعطى الجارية مع عدم العلم بحرمه عينا ان كان شاملا للصوفا العلم الاجمالي
 بوجوب حرام الجارية مشروطة هلا وبين غير مع انحصار الشبهة وهو مستند الى حل من في على الصحة او الى عدم الاعتناء بالعلم الاجمالي
 لعدم ابتلاء المكلف بالجميع لا لكون هذه المسئلة خارجة بالضرر من حكم الشبهة المحصورة نعم قد يحدش في حل تصرف الظالم على الصحيح
 حيث انه مع عدم الفرق فيما في يده من المال المشتمل على الحرام على وجه عدم المبالات بالضرر في الحرام فهو كمن اذم على ما في يده
 من المال المشتمل على الحرام ولم يقل احد بطلان تصرفه على الصحيح لكن الظاهر ان هذه الحادثة غير مبرورة عند الاحتياط فانهم
 لا يعتبرون في الحل على الصحيح احتمال وقوع المصروف عن المصروف الحرام لكونه حراما بل يكفيون باحتمال صدق الصحيح ولو لدفع
 اخر واقام على الحل فيما اذا اذم المصروف على الشبهة المحصورة الواقعة تحت يده فلفظ تصريفه في حفظ الشيء فلا يحل على الصحيح الواقعة في
 فان المقام لا يخرج عن اشكال وعلى تقدير تقديره فلم يثبت من الضرر لا الفتوى مع اجتماع شرائط اعمال قاعدة الاحتياط في الشبهة المحصورة
 عند وجوب الاجتناب في المقام وايضا تلك القاعدة وأوضح ما في هذا الباب من عبارات الاحتياط ما في السطر حيث قال اذا كان يعلم
 ان فيه شيئا مضمونا الا انه غير متبرر العين بل هو محظوظ في غير من امواله او غلاته التي باخذها على حجة الخراج فلا بأس بتركه منه بقول
 صلته كما في ما صارت بمنزلة التملك لانه غير قادر على ردّها بعينها انتهى وترتيب منها ظاهر عناية به بدون ذكر التعليل ولا ريب
 ان الحكم فيه قد يجوز اخذ المال المراد الى الضرر اليه فانهم من القاعدة لا يخفى عدم تمامتها الا ان يرد به الشبهة الغير المحصورة بغيره
 الاستدلال به الصفة الثالثة ان يعلم بقصد امره ما باخذ ولا اشكال في صحة ما على ان هذا لان الكلام في حكمه اذا وقع في

وإنما هو في حجبها
 ورواية محمد بن هشام

يدونه فقول علم بصحة أو الن يكون متبل وقوته يدوانا ان يكون جديا كان قبله من اجل ان اخذت بغيره الروا الى صاحبها واخذت
اختيارا او نقيته لان اخذت بغيره النية وصرف لم يعلم مضاهياها والتقية تتاكد فبذلك ان اخذت بغيره النية كان غلبتها
منه بعلها حكمه ان اخذت بنية الروا كان محتملا وكان محتملا لانه شريفة وان كان العلم به بعد فوعى يد مكان كل ايده
ويجوز ان اخذت هذا اخذت بنية التملك لا بنية الحفظ والروا مقتضى عدم علمه بالامان وظل ذلك عند الامان لا سا
مع القرض من اجل ان لا يدرى ان في تصحيحه موافقة من العلاقة الطولية اذ في مضاهيها لكن المعروف من ذلك وعظيم
في مسئلة من لا يملك على مال الغير بان كل منهم ولو مع كمال غلبة الرجوع لاجل على العالم اذا لم يقدم على اخذ مضاهيها
عندم ظاهرها فلو استمر جعل القاصر للقبول ان تلفت يد كان للمالك الرجوع عليه ولا دفع هذا المخرج مع حصول العلم
بكونه مال الغير فيحصل الضمان لاعادة وكثرة ذلك فمن استوفى على العالم لا يصبوا ان لا يدرى اليوم مع الامكان ولو اخذت منه
مواظفة الضمان نظر المصلحة فيه فاعاد الضمان للمالك الرجوع على ما يشاء وامكان قرار الضمان على الغاصب انظر والظن
ان مورد كان اذا اخذت المال من الغاصب لا يفتقر بين له وحكم هو الذي حكم فيه هنا بعد الضمان واستمر الظالم الغير او
الف بغيره فويل على ان اخذت على الحازنة النجاسة بعد العلم بصحة ما ملكها او لم يملكها لان خلاف من يكون مضامنا ان يحفظ
با علم مضاهيه وظن اوله وجوب اداء الامانة وجوب الايمان من عند كفاية الخطية لا ان يملكها في مقام حرفة لصاحب وجوب التمكن
ان يملكها لامين بان يخاص من هناك غير واحد كما في كثره ولك مع صندان المراد بالامانة رفع يده عنها والفتنة بين وبينها
وعلى هذا فيشكل حالها لا يفتقر من ابودن في ان كان لكل ساوا بالمكانة للوجوب والحفظ في الظاهر وان نقل الامانة
الشريعة من مكان الى اخر لا يكتفي اذ من الاول في الحفظ ولو جعل صاحب الفضل مع الامكان لتوفيق الاداء الواجب عليه
التمكن وعدم المحبس على الشخص فضا الا لا يميز في الدين للجهول للمالك ثم لو ادعى ما دفعه ففاسد قول من ادعى مظهرا لانه لا يملكها
له او مع الوصف فير بلا منقلة اللفظة او غير الثبوت شرعا الا في حصوله ويجوز ان يغيره بعد عدم وجوب الفضل لظا في غير واحد
من الاحيان ان المناط عند اشتغال الجبل بالفضل في ما ذكره في غير اللفظة ولو احتاج الفضل الى بدل مال كالجو كدال
صاحب عليه فالظن عدم وجوبه على الواحد بل يؤولا له الحكم ولا يفر من صاحبه يخرج عن العون اجزاء المال ثم يصدق بالثبات ان لم يوجد
صاحبه فيجوز وجوبه عليه لتوفيق الواجب عليه ذكر ما عرفت اللفظة ان اجزائه التعريف على الواحد لكن حكمه على كثره انما ان قصد
الحفظ دائما يرجع امره الى الحكم كالبند المميز من بين المالك او يبيع بعضها ان له اصله واستوجبه لك مع
ان الفضل لا يتغير بالسنه على ما ذكره اكثر هنا بل حده الياس هو مقتضى المصلحة الا ان المقيم كان مع صدق علمه ان ادعى الغاصب
مال الغصب لم يجز الرواية بل يجب رد المال كما فان جعل من سنه ثم يصدق به مع العلم ان يدروا في بعض من غلبت لكن
مورد هاتين من ادعى رجل من القصور من ادم لومنا عا والضرر مسلم ههنا بل عليه قال لا يدرى فان يمكن ان يدرى على صاحبه فكل
الا كان في يده بمنزلة اللفظة بغيرها فاحول فان اصحاب مضاهيها ولا يصدق بها فان با مضاهيها بعد ذلك خبر بين الغرم
الاجر فان اخذت الاجر في الاجر له وان اخذت الغرم غرم له وكان الاجر له الخبر قد عكس الا صاحب من الاصل المطلق الغاصب لم يتعدوا
من الرواية الجهول ما ملكه المطلق فاصطفا الغاصب لو يعنون غير الرواية قد عكس كما يفتقر فيه فذكر في توفيقه من انه روي
ان بمنزلة اللفظة ففهم التمكن من الرواية وقد كثر في ان اجزائه حكم اللفظة في بعض غير ليس جيد كما انه عكس في روي فالحق الرواية
بمطلق جهول للمالك وان مضاهي الرواية يعمل بها في الرواية او مطلق ما اخذت من الغاصب يعنون كمنه للمالك لا مطلق ما اخذت
منه لمصلحة الاخذ فان الاقوى منه تحديد الغرم منه بالبيان الاصل بعد خصاص المخرج عنه باعد ما مضى منه مضاهي الطاوي
من الاجر المصدق بجهول للمالك مع عدم معرفته للمالك كما في الرواية الواردة في بعض عال في اميل عنهم انهم من الامر بالصدقة
بالاجرة من صاحبه مما وقع في يده من اموال الناس فيخرج ثم يحكم بالصدقة مالم يثبت من رايه جواز الظالم ونسبة تملكه في رايه
اصحابا مني من رايه فيجوز بالثبوت المحققه مؤيدة بان المصدق اقرب طريق الاضمار ما ذكره المحل من رايه فانها اطهر في يده والقرينة
المال معروض للثبوت مع انه لا يملكه في حقه حالي للمالك للقطع به في ما باثباته في الدنيا هذا والعلمه ما ارسله في رايه ما اخذت
اللفظة فانه حكمها بغير اجازة الواردة في حكم ما في بعض على نجاسة الاصل اطلاقها المخرج من جواز رايه في اميل فيقال
لانه اخرج من جميع ما اكدت في ديوانه من غير معرفته من علمه بالروا لم يقرن بصدقة وتوفيقه اميل الامر بالصدقة بما يخرج
عند المباحين من اجزاء الفدين فصار روي الامر بالصدق بالاجرة في رايه الشخص لا يبرر ساجد ومثله صححه موشى كما في رايه في رايه
مكة فان مضاهيهم مضاهيهم بغير علم وقد ذهب الغرم ولا نعرفهم ولا نعرف اوطانهم وقد يقبل المتابع عندنا ما يصنع مع قال
يجوز حق المحقق بالقرينة قل يونس قلته لست اعرفهم ولا مدعى كيف يشاء منهم قال في رايه في رايه اصحابا بان فالحق بصلته في ذلك

الامر بالصدق بالاجرة

الولاية قال نعم ثم يظهر من خبر الرضا يات ان مجهول المالك مال الامام كرواية داود بن ابي زيد انه قد اصبحت والا في قد خفت منه على
فلو اصبحت حيا لم يفتقر اليه فقلت له فقال ابو عبد الله لو اصبحت كنت قد فعلت اليه فقال ابو عبد الله فقال الله ما له حيا فغيري
قال فاستخلفنا ان يدفع اليه من امواله فقلت له فقال فاذن من اخوانك ولك الامن فقلت له فقال فقلت له فقال فقلت له فقال فقلت له فقال
في وجه الصدقة من ان له احسانا وانه اقرب طرق الاتصال وان الاذن فيه حاصل ليهذه الحال فقلت له فقال فقلت له فقال فقلت له فقال
الاستدلال منع جوان كل احسان في مال الغايب منع كونه اقرب طرق الاتصال بل الاقرب دفع الى الحاكم الذي هو في الغايب فانه ما
الحال في غير طريقه ان بعض الناس لا يرضى بالصدق لعدم راسخ في وصوله اليه خصوصا اذا كان المالك حيا فقلت له فقال فقلت له فقال
ولا يرضى بالصدق على الشيعة فقلت له فقال لو لا ما تقدم من الضر هو نوع الدفع الى الحاكم ثم الحاكم يتبع شهادته حال المالك فان
شهادته بصدق الصدقة او بالامساك على عيها والايحقر بينهما لان كلاهما تصرف لم يؤذن منه من المالك ولا بد من احكام ولا ضمان فهاهنا
تؤاخذ بعين الامساك ان الشك في جواز الصدقة يوجب بطلان الاصل الفاشل وانما بما لا يخلو من الضر والصدق فالظن عند جواز
الامساك انما لا يترتب لم يؤذن حينئذ من المالك في الشارع وفي دفع الى الحاكم والصدق وتدين ان مقتضى الجمع بينه وبين دليل
ولاية الحاكم هو التخيير بين الصدقة والدفع الى الحاكم فكل من هذا الولاية في كل واحد يظهر الضر في تعيين الصدقة ثم الدفع اليه من حيث لا يبره
على مقتضى الصدقة وكونه لا يعرف بنوايتها فيكون ان يؤمن احبا للصدق واردة في مقام اذن الامام بالصدق او بمجهول عليه يتبع
المصرف فانك اذا ما قلت كثيرا من الضر في الموقفة على اذن الحاكم وحدها واردة في الضر على طريق الحكم العام كاقامة البينة و
الاحكام والقواعد وكيف كان فالاحوط خصوصا بما لا يخلو من اذن على ان مجهول المالك مال الامام ثم مرجعه الحاكم بالدفع اليه
او استبداله وبيانه ذلك في الدين المجهول المالك اذا كان لا يتحقق للغيرم الا بقبض الحاكم الكفو له وليه وان كان ظاهرا الوارث
فيه بثبوت الولاية للمدينون ثم ان حكمه بقدر الاتصال للمالك المعلوم بقبض الحاكم جهالة المالك واردة بين غير محصور في القصد
استفلا الا اذن الحاكم كاصح جملة منهم المحقق في بيع وغيره ثم ان مقتضى هذه الصدقة هو الفقير لا ان المبادر من اطلاق الامر
بالصدق في جواز اعطائها للفاشلة فلو كان من اهلها صدقة مندوبة عن المالك وان وجب عليه من يبيد الا انما سبب الكيل والوصف
ومن اتم مال يمين صوفى بحكم الشارع لا بما للمالك حتى تكون منكوبة مع ان كونه من المالك غير معلوم فلعلمها فتمتجب عليه ثم ان
في الضمان لو ظهر للمالك ولم يرض بالصدق وعده مظا وبسطه عند ترتيب الضمان كما اذا اخذه من الغاصب بغير قصد التملك
وجوه من اصالته براءة نقد للصدق واصناف الرزم الصدقة في غير عقد انقلا بها عن الوجبة لله وقعت عليه حرم ضمان من اختلف في ائتمانه
اذن الشارع لا احتمال ان اذنت للصدق على هذا الوجه كاذن في القصد باللفظ المضمونة بالاختلاف في الاستدوع من الغاصب ليس
هنا امر مطلق بالصدق ساكت عن ذكر الضمان حتى يظهر منه عند الضمان مع السكوت عنه ولكن ينعقد هذا الوجه ان قد دليل
الا تلافى كونه اعلنا في الضمان وليس كذلك فالحق فيه واجبا للضمان مرعى بعده اجازة للمالك محتاج الى دليل اخر الا ان يقال انه
صانع بغير الصدقة ويمنع باجازه فتم هذا مع ان الظاهر في دليل التلافى اختصا بالتلافى على المالك لا التلافى له ولا احسانا
اليه والمفروض ان الصدقة انما قلنا انها كونه احسانا واقترب طريق الاتصال بعد الياس في وصول اليه اما احتمال كون الصدقة
مرعى كالفرض في غير الا شفاء انما يقبل احد رجوع المالك على الفقير مع بقاء العين وانما الثواب من شخص الى غير حكمه في
وكيف كان فلا مفتقر للضمان وان كان محرم الاذن في الصدقة غير مقتضى عدمه فلا بد من الرجوع الى الاصل لكن الرجوع الى الاصل
البرائة انما يتحقق في المتيقن بالضمان وهو ما اذا اخذ المالك من الغاصب بغير علم بكونه غاصبا وبالا وجود استعجال
الضمان في هذه الصلح لان المتيقن هو رفاع الضمان بالصدق الكافي في غير المالك بعد اطلاق لامظ فبين ان التفضيل بين
مد الضمان وغيرها اوفى بالقاعدة لكن الاوجه الضمان مظا اما تحكيك الاستصحاب حيث يعارض البرائة ولو تضمنت عقد القول ما يعمل
واما البرائة المتقدمة عن جواز اقالته فانه ذلك من خبر الرواية ان استند عن موده الى فالحق في من جعله بحكم اللفظة كالمستعجل
منه ان الصدقة بهذا الوجه حكم الياس على المالك ثم الضمان هل ثبت بحجبه بالصدق واجازة رافعة او ثبتت بالمرجعية او من حين
الصدق وجوه من دليل الا تلافى والاستصحاب ومن اذنت عند الضمان قبل الرواية في الولاية المتقدمة في اللفظة ولو مات المالك
فحقه قيام وانه مقامه اجازة الصدقة ووجه قوي لان ذلك من قبيل حقوق المتعلقة بذلك الاموال فيورث كغيره من الحقوق
ويجوز العقد لفرض لزوم الصدقة بالنسبة الى العين فلا حق لا يثبت والميت من الرجوع الى القية هو للمالك ولو مات المصدق في المالك
فالظن يخرج الغرامة من تركه لا من الحقوق المالية اللازمة عليه فيقبل هذا كله على بقاءه مباشرة المصدق ولو دفع الى الحاكم
فصدق به بعد الناس فالظن عند الضمان لبرائة دفع الشخص بالدفع الى الغايب ومصرف الولى كمصرف الولى عليه فيجوز الضمان
لان الغرامة هنا ليس لاجل ضمان المال وعند نفوذ الضر الضمان المصدق حتى يعرف بين تصرف الولى وغيره بثبوت الولاية للمصدق

جاء في نسخة أخرى: **وَالْمَدِينَةُ**

۱۰۰

منہا لا یستظلم
فی جوفہ منہا لا یظلم

v.

هذا التصرف لان ثبوت المفروض الولايه كالحاكم والمالك لا يبرهن العين من الغيبة اذ ان المالك لا يتصرف لانهم حكم شرع تعلقوا
بالمصدق كاستقاما كان فاذا كان المكلف بالصدق فهو في دفع يده لكونه هو المالك والحاكم كميل كان الغرض الموكل ولكان المكلف هو
الحاكم لوقوع المانع في يده قبل الياسر وما لكانه فهو المكلف بالتحصيل ثم التصديق كان الضمان عليه واما الصورة الرابعة وهو ما علم بها
اشتمال الجائزة على فاما ان يكون الاشتباها موجب الحصول الاشاعة والاشراك واما ان لا يكون وعلى الاول فالقول والمالك اما
معلوما وان وجهه ولا او مختلفان وعلى الاول فلا اشكال على الثاني فالغرض يخرج المحض على تفصيل مذكوره باب المحض ولو علم
القدر فقد تقدم في العلم الثالث لو علم المالك وجب التحصيل به بالمضامه وعلى الثالث فيعين المقررة او البيع والاشراك في البيع و
تفصيل ذلك في كتاب المحض اعلم ان اخذ ما في هذا الظالم انهم باعنا نفسنا لاخذ ما في الاحكام المحتملة وباعنا نفسنا للمال الى
الحرم والمكره وهو واجب المحرم ما علم كونه مال الغير مع عدم رضائنا بالاخذ والمكره المالك المشبه الواجب ما يجب استيفاءه من يده
من حقوق الناس حتى نرجع على الحاكم الشرعي استيفاء ما في ذمته من حقوق السادة والفقراء ولو بعنا ان المقاصد بل يجوز ذلك لا كما
الناس خصوصاً نفس المستحقين مع بغض واستيذان الحاكم وكيف كان فالظان ان لا اشكال في كون ما في ذمته من حقوق الناس بغير
من جلة بدون نظرها استقر في ذمته بقبول او عن مشيع او صدق او غيرها ومتقضى القاعدة كونهما كالتباعد موده فيقدم جميع ذلك على
الارث والوصية لا انه ذكر بعض الاساطين ان ما في يده من المظالم فالغالب لا يلحق حكم الديون في التقديم على الوصايا والمواثيق
انصرنا الدين اليه وان كان منه وبقا عموم الوصية والميراث على حاله والبيت الماخوذة يد ابيهم من صدق الاسلام اليه بوصاها
فعلى هذا الواو صولها التلخيص من الثالث انتهى وفيه منع الانصراف فانا لا نجد بد من ملجئة العرب فراق بين ما التلخيص
المظالم عدونا وبغير ما التلخيص فانا لا بين ما التلخيص هذا الظالم عدونا وبغير ما التلخيص فانا لا بين ما التلخيص مع انه لا اشكال في
لحكام الدين عليه في حال جبره من جواز المقاصد من ظالم كالموالمضوض تعلق المحض لا استطاعة وغير ذلك فالقول الانصراف من
امال الاحكام المخطأ بالدين وجود او عدمه من غير فرق بين حيوته وموته وما ادعاه من اليرم فهو ماش من قبله مبادات الناس
كاهود بينهم في اكثر البسبب التماسه وعليها والذلا يفرقون في ذلك في الظلمة وغيرهم من علوا باشتغال ذمته بحقوق الناس حتى ياتي
السادة والفقراء او من جهة العلم بغضا اكثر معاملاته ولا في انفاذ وصايا الظلمة وتورث وذرهم ينشعل انهم من بعض المنطقا
واورش الجنايات وبني اشتغالها بدويهم المستقر عليهم من غير معاملتهم فعلاهم الواجب عليهم ولا بين ما علم المظالم فيقتضيان
وبين ما لم يعلم فاما ان تبعت احوال الظلمة وحدها استقر في ذمهم من جهة العاوضا والمدائبا معة او من جهة خصوص اشخاص
معلومين يقتضيان او مشبهين في محض كافيته في استقران تركهم المانع من التصرف فيها بالوصية والارث وبالجملة فالتمسك
بالبيت المذكور او من من دعوى الانصراف السابقة فالخرج لها عن القواعد لمضوضه المجمع عليها غير متوجهة لثالث ما يوجب
السلطان المسخر لاخذ الخراج والمقتضى من الاراضه باسمه او من الانعام باسم الزكوة يجوز ان يقبض منه حجابا او بالحق
وان كان مقتضى القاعدة حرمته لا نه غير مستحق لاخذها فرائسته مع من عليه الحقوق المذكورة في تعيين شئ من مال الاجل فاسد
كما ان الراضه الظالم مع من اذار الغير في دفع شئ اليه عوض الجرة هذا مع التراضه واما اذا اضره على اخذ شئ هذه العنوانات
ففساد او ضمه وكيف كان فما ياخذ الجاير باو على ماله الماخوذة منه ومع ذلك يجوز قبضه عن الجاير بالاحلاف بعينه لا بالحق
وعن بعض حكايه الاجتماع عليه قال في محله النفي لان الدليل على جواز شراء الثلثة من الجاير ان لم يكن مستحقا للبض الوارده عنهم
ولا لاجماع وان لم يستند به يمكن ان يكون مستند ان ذلك حق للامنة وقدا نوا الشيعة في شراء ذلك فيكون تصرف الجاير كغير
الفضول اذا انغم اليه ان المالك انتهى اولا والاولى ان يني اذا انغم اليه من مولا الملك كما لا يخفى وفي مع صدان عليه اجماع فيها
الامامية وال اخبار المتواترة عن الامنة المداة وفي ذلك اطلاق عليه علمنا ولا لا تعلم فيه مخالفا وعن المفاتيح انه لا خلاف فيه
في الرضا ان استفاض بقتل الاجماع عليه وقد نازت دعوهه بالثمة المحققة بين الشيخ ومن تلزم عنه ويدل عليه بقتل الاجماع
مضافا الى لزوم الحجج العظم في الاحتساب عن هذه الاموال بل خلا لالنظام والى الروايات المتقدمة لاخذ الجواز من السلطان
الجواز العظام التي لا يخلل عادة ان يكون من غير الخراج وكان الامام يابى لاخذها علينا فاعلم ان فيها حقوق الامم واما
منها يصح اخذها عن الجعفر قال سألته عن الرجل ينادي بغيره من السلطان من ابل الصدقة وغنيها وهو يعلم انهم ياخذون منهم
الكر من الحق الذي يجب عليهم فقال ما ابل والغنم امثل الحظوة والشجر غير ذلك لا بأس حتى يعرف الحرام بعينه فيجوز قبضها
منه في مقصد ويجوز ان ياخذ صدقا او غنما من افعول لعناها فيجبنا اياها فانما نخرجه في شراء ذلك منه فقال ان كان قد اخذها
وعزها قيل له فاتر في الحظوة والشجر بيننا القاسم فبقين لنا حظنا وياخذ حظنا فياخذ به بكل من انخرجه في شراء ذلك منه فقال
ان كان قد قبضه بكل وانهم خصوا فلا بأس لت هذه الرواية علان شراء الصدقة من الانعام والغنم من مال السلطان كان في

الارض والحالة عليه نحو ذلك بصرح السيد العنيد فيما حكى عن شرحه على النافع حيث قال انما يحل ذلك بعد قبض السلطان في
ثابتة ولذا قال المصنف ياخذ ما انتهى لكن مبرمج جماعة عند الفرض بل بصرح المحقق الثاني بالاجماع على عكس الفرض بين القبض وعدم قبض
الرياض مبرج بعد الخلاف وهذا هو الظاهر لا سيما المتقدم الواردة في قبالة الارض وجزية الرقوس حيث دلت على انه يحل ما في ذمة
مستعمل الارض من الخراج لمن قبل الارض من السلطان والظاهر ان باب المناقاة حيث يذكر ان خراج السلطان على
مالك الاشجار الا ان يشترط خلافه اجزاء ما ياخذ الحايه من ثمر ما ياخذ العائل في ابراره ذمة مستعمل الارض الذي استقر عليه لغيره
باراد عزم بل ذكر في المزارعة ان خراج الارض كما في كلام الاكثر والارض الحراجية كما في الغيبة وشر على مالها وان كان بشكل
توجيه من جهة عد المالك للادوية الحراجية وكيف كان فالقوى ان المعاملة على الخراج حايضة ولو قبل قبضها واما تغيير الاكثر بما
ياخذ فالمراد به اما الاغم ما ينبغي على اخذه لولم ياخذ فغلا واما الملقود فغلا لكن الوجبة في تخصيص العلم ان العنوان بجعله
كالمستثنى من جواز السلطان التي حكوا بوجوبها على مالها اذا علمت حرما بغيرها فانهم وبوينا الثاني شيئا كلام بعضهم
حيث يذكر في هذه المسئلة عقيب مسئلة الجواز خصوصاً عياناً عند حيث صرح بنعيم الحكم بقوله وان عرف اربابه وبوينا الاول
ان المحكي عن الشهيد في حواشيه على عدان على قول العلامة ان الذي ياخذ الحايه الى الغر فله وان لم يقبضها الحايه انتهى الثاني هل ينص
حكم الخراج من حيث الخرج عن قاعده كونه مالاً معصوماً محرماً بمن ينقل اليه فلا استحقاق الحايه في اخذها صلاً فلم يوافق الشارع من
هذه المعاملة الاصل في ذلك المنقل اليه ويكون الشارع قد اضر سلطة الحايه عليه فيكون منعها وبكلمة المعصوم فيكون له عقد
مع جرائم ما صرح الشهيد والمحكي عن جماعة ذلك قال المحقق الكركي في رسالته ما دللنا من مع من كثير من عاصرينا من لا يثبتاً لشخص اعظم
الشيخ على نهج الامة انه لا يجوز لمن عليه الخراج سرقته ولا جحوده ولا منعه ولا شئ منه لان ذلك حق واجب عليه انتهى في المسائل
في باب الارض وذكر الاصحاب انه لا يجوز لاحد مجدها ولا منعها ولا التصرف فيها بغير اذنه بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه انتهى في
لحركاته يقيناً في الاصحاب ان الخراج والقاسمة لان الحايه حيث عطية ويتوقف على اذنه انتهى وعلى هذا يقول بعض الناس
في شرحه على القواعد حيث قال ويقوم بصرح سقر الحصة وحياتها ولا امتناع من تسليم ثمنها بعد شرائها الى الحايه وان حرقته
ودخلت ثمنها في الاعانة على الاثم بالسلبية او الا الغاية لضر الاصحاب على ذلك ويحكموا الاجماع عليه انتهى في قول ان اريد منع الحصة
فيصرف في الارض من دون اجرة فلا يجلها في اجرة تصرف في مصداقهم ان اريد منها من خصوصها كما
فلا دليل على حرمة لا اشتغال ذمة مستعمل الارض بالاجرة لا بوجوب ثمنها الى الحايه بل يمكن القول بانه لا يجوز مع التمكن لانه غير حق
حينئذ في العادل فانما له الخاص والعام ومع التقديس في صرفه في المصالح حسبته مع ان في بعض الاخبار ظهور في جواز الامتسا
مثل شخصه ذلته اشترطه من عبد المالك اذا من جبره بشاة الف فقلت له ويلك او يحل انظر الى حسن هذا المال وابعث
به اليه واحتسب اليك في اية على وادى المال مقدم هو لا فذهب من ينهيه قال فقلت ذلك لا يبعد الله فقال ببلاد اللطوب
مولد فقلت له انما اراها معض على صنفه فان اوضح محامل هذا الخبر ان يكون الاذن من القاسمة واما حمله على كونه مالاً لصاحبها
او بعض من امته فيكون عليه لا على مال الناصب بعد الخراج حسب ما استظهر في الحديث فقد ضعفه محله يمنع هذا الحكم ومختلفة بقا
اصحابنا كما تحقق في باب المحسوس ان وديع غير واحد من الاخبار واما الامر اخرج المحقق هذه الرواية فلعلمه بوجه اعتبار المال المقاسمه ليعر
من وجوه الحرام فيجب تنبيهه ومراجعة لعمال اختلافه بالحرام فيجب تنبيهه فحجب كما تقدم في جواز الظلم وما روي من ان علي بن يقطين
قال لا اقام ان كنت ولا بد فاعل فافق اموال الشيعة فانه كان يجيبها من الشيعة علانية ويرها عليهم سر قال المحقق الكركي في
فاطحة الحاج ان يمكن ان يكون المراد به ما يحل عليه من وجوه الظلم المحرمة ويمكن ان يراد به وجوه الخراج والمساكنة والركوات لانها
وان كانت حقا عليهم لانه لا يثبت حقا للحايه فلا يجوز جمعها الا جلا لا عند الضرورة وفان لنا من مع من كثير من عاصرينا من لا يثبت
شيئاً الا عظم الى انهم ما تقدم فقلنا عن مشايخنا قول ما ذكره من الجمل على وجوه الظلم المحرمة بخلاف الظالم في قول الامام في فائق
اموال الشيعة فالحال انما في اوله لكن بالنسبة الى ما عدا الركوات لانها كسائر وجوه الظلم المحرمة خصوصاً بناء على عدم الاجزاء هي
عن الركوة الواجب اموالها هو لا فاقم بمضوا اموالكم واما الركوة لاهلها وفوقه لا يقطوع شيئاً ما استطعتم فان المال لا يفتقر ان
يزك فيه من وفان ذكر المحقق من اوجه الثاني في ذلك لان قتله ليس جوب دفع الخراج والمقاسمة الى خصوص الحايه وجوان منع عنه
وان نقل بعد عن مشايخنا في كلامه لم تقدم ما عظم منته خلاف ذلك لكن يمكن بل لا يبعد ان يكون مراد مشايخنا المنع عن بيع الجوز
ناسخه عن نائب العادل لا منع عن خصوص الحايه مع دفعه الى نائب العادل وصرفه حسبته في وجوه بيت المال كما يشهد لذلك
تغليل المنع بكونه حقاً واجباً عليه فان وجوبه عليه انما يقضي حرمته من سبب اسالة عن خصوص الحايه لا نه ليجحقا وبعده ولعل ما كرنا
هو اذ المحقق حيث نقل هذا الذهب عن مشايخنا بعد ما ذكره من التواضع بالافضل من دون اشجار عينا الفقه لان الوجوه مما يند

ذلك الحق المذكور بعد ما ذكرنا هذا في حله ما يأخذ الجاهل من الخرج والمقاسمة بتأويله التصريح على الاصحاح بالحق
قاطبة قال فان قلت فلهذا يخرج من اليد التي في حال الغيبة ذلك الحق الفقيه الجامع للشرائط قلنا لا تعرف للاختصاص في ذلك
مصرح الجاهل من جوارحه لعل الفقيه يوافق استيفاء الحد وغير ذلك من قول الجاهل من غير ان يكون له في ذلك طرفة او لا يتبين
والاستحقاق لذلك موجودون في كل عصر ومن تأمل في حق الاجراء علمنا اننا لما صنفنا مثل علم الهدى وعلم الحقيقتين رضي الله عنهما
الدين وبحر العلوم بحال الدين العلاء وغيرهم نظروا مثل نصف الميثاق في انهم يسئلون هذا المسئلة وما كانوا يوافقون
في حكمهم الا ما يتفقون معه انتهى وحملنا ذكره من قول الفقيه على صورة عدم نشاط الجاهل بخلاف ما اقول وقد قيل
الحق فلو استشهد على اصل الطلب وهو حمل ما يؤخذ من السلطان من الخراج على وجه الاكتاب ومن لا يرضى على وجه الاقطاع
لا يدخله بقوله فان قلت وقلت اصلنا فان علمنا اننا المذكورين وغيرهم ليس من حيثهم الاستقلال على ارضه فخرج بقوله ان السلطان
وغيره من القول بحجج منعه الخراج عن حضور الجاهل شيئا الشبهة في حق قلنا فيمن شر ما يأخذ الجاهل بالخارج
الزكوة والمقاسمة ان لم يكن مستقلا فيهم قال ولا يجب المقاسمة فيهما على المالك ولا يغيره فيهما ولا يمنع قطعا من شراء وكذا لو
علم ان العامل في المالك ان يعلم الظلم بعينه فكم يكسر ماله الظلم ولا يجوز له ان يبيع كل شيء في حاله من حلال حتى يترجم
بعينه ولا فرق بين جبر الجاهل او وكيله وعدمه القرض فلو اصابه الجاهل في المثلثة فكله في حقها او باعها وحقه في البيع
وقد تمت جان الشاؤل ويحرم على المالك النزع وكما يجوز الشراء ويجوز بيعها وقتا والوقف والصدقة لا يحل تناولها بغير ذلك
انتهى لكن الظاهر في قوله ويحرم على المالك النزع ان عطف على قوله جان الشاؤل ان يكون من امكان الاغلاظ والالتكيا والبيع فالمرجع
للمالك الحال في الشئ حكمها وهذا انما اشكاله لان الاصل من حق من هذا الاصل ان لا يكون له في ذلك المثلثة ولا يجوز منعه من ذلك
واقولونه ولا يحل تناولها بغير النزع من الراد في مقدم في كلام مشايخ الحق في ذكره من اراد تناولها بغير اذن احد من الفقيه
النائب عن السلطان العادل وقد عرفت ان هذا مسلم فتوى خضا وان الخراج لا يقسم من شئ من ارضه المسلمين ثم ان ما ذكره
من جواز الوقف لا ينال شككم في جملة المضرات فيما يأخذ الجاهل وان اردو وقف الا من المأخوذة منه اذ انما السلطان الذي بعض
مضايح المسلمين فلا يخرج عن اشكال لما ما تقدم من المالك من نقله اتفاقا على عدم جواز النزع عن الجاهل في المثلثة ما ذكرنا
من جبر الخراج ومضرة اهل الاغنى حضور الجاهل مع تلبية الفقيه للنائب عن العادل فانه بعد ما قلنا عنه من حكاية الاتفاق
قال لا يصلح اهل ترويق الثغور في هذا القسم على ان احكام الشرع ان كان منكم من جبرها على وجهها انما يكونه نائباً عن
السلطان ومفوض اليه وهو عظيم في الالفاظ ذلك وحجج عليه من خاصها في مصالح المسلمين ومع عدم اليقين امرها
الجاهل او اما جواز الوقف فيما ذكره في كل واحد من المسلمين فينبغي حيلال الوقف على قلنا بل لان المسلمين في قولنا ولو ترويق الجاهل في وقف
الجاهل على اذنه ومن مقرر الامر الا انما منع حبيته بوجع الامر نائبه فلا ضرر في بيعه ولا دليل عليه في حق وليس عليه
من التوقف التوقف على اذن الحاكم بعد الاخذ من الجاهل ولا حضور من يتولى عند استيلاء الجاهل على الارض كما ينبغي وكيف كان فقد
تحقق بما ذكرناه ان غاية ما دلت عليه الاضطرار والفتاوى كفاية ان الجاهل في حق الخراج يكون مضطراً بالاعطاء والمعاوضة
والانقاطع غير ذلك فاما انما الغرض منه في ذلك العلم يدل على دليل لا اما دليل لو فاق في كفاية وقصر في الحيلة وعقد وقفا
على اذن الحاكم الشرعي مع اليقين ان لا يخبر الظاهر في الكفاية منصوص في الغالب عدم تبين استيلاء الاصل عما وبما يمكن
ذلك الا ان المناقشة في غير محالها الا اننا لا نعلم ان الجاهل لا يملك الا في الامور التي لا يحتاج بعدها للسلطان اذن خاص في الورود
لخاصته منهم ولا من نوابهم هذا كله مع استيلاء الجاهل على تلك الارض التي يمكن من استيلائه واما مع عدم استيلاء الجاهل على ارضه
لقصود من عدم العكس انما اهلها لا يبدوا او طغيا هم عليه بعد السلطنة عليهم فلا قوى حضورنا مع عدم الاستيلاء انما
على جواز استيلائه وعدم مضيق اذنه في ما كان مرجع به بعض الاساطين حيث قال بعد بيان الحكم مع حضور الاصل من مرجعته وطرحه
الجاهل مع اليقين واما مع عدم سلطان الجور او ضعفه عن السلطان وعدم اليقين من مرجعته فالوجوب الرجوع الى الحاكم الشرعي اذ ولاية
الجاهل انما ثبت على من دخل في حتم عينه فيكون في سلطانه ويكون مشمولاً بحفظه من الاغلاظ وخبايته من بعد عن سلطانهم او كمال
على الحد في انهم او يعطى عليهم فيخرج عن مأمورينهم فلا يجوز عليهم حكمهم اقتدارا على القطوع من لا يتجاوز كلام الاصل في قطع الحكم
بالاصول والقواعد فيخصه طول على المنع عن الركون اليهم ولا يفيهم الشاؤل ان الاصل اطلاق الاصل على جبر الخراج المقاسمة
المأخوذين من الاراض التي يتخذ الجاهل كرها في بيعه وان كانت عند المالك الا انما هو ذلك في قضية وفي الخراج نعم مقتضى بعض
اولئك وبعض كلامهم هو الاقتصار من العلاء عند استدراكه على جبر الخراج والمقاسمة بان هذا مال لا يملك الا في اربع ولا حشا
الارض بل هو من الله اخذ غير متحققة فبرئت ذمته وجاز شراؤه وهذا الدليل وان كان فيه ما لا يخفى من الخلل الا انه كما شئت

اختصاص محل الكلام بما كان من الاراضى التي على الزارع وليس لان قال ذلك كونه مباحا للشيعة نعم لو قلنا بان غيرهم يحل بيعه
الارض كما لا يجزممكن تحليلها يمكن ياخذ منه ما يحل بالكيل المذكور ولو تم ما نظير من منه الاختصاص فانتقد من الشهيد
للمحقق الثاني من جهة جواز الخراج والمقاسمة معللين ذلك بان ذلك حق علي فان لا نقول لا حق ولا اجرة في النصف وفيها وكذا
مقدم فها من المتيقن حيث ذكر بعد دعوى الاجماع على الحكم ان تصرف الجاني في الخراج والمقاسمة من قبيل تصرف الفصول اذا انجا
المالك والاضاف ان كلمات الاصحاح بعد النام في اطرافها ظاهرة في الاختصاص باراضة المسلمين خلافا لما استظهره المحقق
الكريم قدس سره من كلمات الاصحاح وطلافي الاخبار مع ان اخبار اكثرها لا عموم فيها ولا اطلاق نعم بعض الاخبار الواردة
في المقام على الاراضى الخراجية التي فيها صاحب الكفاية شاملة لمطلق الارض لصوب عليه الخراج من السلطان نعم لو فرض ان
صوب الخراج على ملك غير الامام او على ملك الامام لا بالامانة او على الاراضى التي اسلمها لها على طوعا لم يدخل في منضم الاخبار
فقط ولو اخذ الخراج من الارض المحمودة للمالك محققا لا مستحقا فانها افضى وجهان الرابع ظ الاخبار ومنصرف كلمات الاصحاح
الاختصاص بالسلطان المدعى لارياسته العامة وعمله فلا يشمل من تسلط على قرية او بلدة من وجعل على سلطان الوقت في اخذ منهم حقوق
المسلمين نعم ظ الدليل المتقدم من العلامة مؤوله كذلك عرفنا في فاصر عن افادة المدعى كما ان ظاهره عدم الفرق بين السلطان
للمخالف للمعتقد لا مستحقا واخذ الخراج والمؤمن والكافر وان اعترف بعد الاستحقاق لان ظ الاخبار الاختصاص بالمخالف
المستتب مشككة من اختصاص واردة الاخبار بالمخالف للمعتقد لا مستحقا واخذ ولا عموم فيها الغير الموردين فيقتصر في مخالفة القائل
عليه من لزوم الحجج ودعوى الاطلاق في بعض الاخبار المقدمة مثل قوله في صحته الجمل لا بأس بان يتقبل الرجل الارض
اها فها من السلطان وقوله في صحته محمد بن مسلم كل ارض فيها اليك سلطان فغلبك فيها اخرج الله منها الذي قاطعت
عليه وغير ذلك ويمكن ان يراه في الحجج بلزوم على كل تقدير لان المفروض ان السلطان المورس خصوصا في هذه الارض يتخذ
الخارج عن كل ارض ولو لم يكن خراجية وانهم ياخذون كثيرا من وجوه الظالم المحقة منضا الى الخراج وليس الخراج عندهم فمتنا
عن سابرا ياخذونه ظلما من العشو وسابرا ياظلمون الناس كما لا يخفى على من لاحظ سيره عالم فلان بما مام الحكم بجواز ذلك
كله لدفع الحجج وقام الحكم بكون ما في يد السلطان وعمل من الاموال المحمودة للمالك واما الاطلاقات فهي مضاهي
لمكان دعوى انصار افضا الى الغالب كما في لك متولي بيان حكم اخر كجواز ادخال اهل الارض الخراجية في تقبل الارض في
صحته الجمل لدفع ثمن حقه ذلك كما يظن من اخبار اخر وكجواز اخذ اكثر مما تقبل به الارض من السلطان في رواية الفير
بر الجمار وكثير تلك من احكام قبالة الارض واستجارها فيما عد لها من الرايات والحاصل ان الاستدلال بهذه الاخبار على
عدم التباس باخذ المولوم مع اعترافهم بعد الاستحقاق مشكوك وما يدل على عدم شمول كلمات الاصحاح ان عنوان المسئلة
في كلامه ما ياخذ الحاجر لشبه المقاسمة او الزكوة كما في المنقوي او باسم الخراج او المقاسمة كما في غيره وما ياخذ الحاجر للمؤمن
ليس شبه الخراج والمقاسمة لان المراد بشبهتهما شبهة استحقاقهما في الخاصة في هذه المقامات نظير شبهة تملك سافا ياخذ
بما لا يستحقون لان مذهبه الشيعة ان الولاية في الاراضى الخراجية انما هي للمقام او نائبه الخاص العام مما ياخذ الحاجر للمنفعة
لذلك انما هو في نظير ما في عقداد مغنر فبعد برائة ذمة زارع الارض من اجرها شرعا نظير ما ياخذ من الاملاك الخاصة
التي لا يخرج عليها اصلا ولو فرض حصول شبهة الاستحقاق لبعض سلاطين الشيعة من بعض الوجوه لم يدخل في ذلك عنا
الاصحاح فظنا ان مرادهم من شبهة الشيعة من حيث المذهب التي امضاها الله للشيعة لا شبهة في نظر شخص خاص لان شبهة
الخاصة ان كان من سبب صحيح كاجتهاد او تقليد فلا اشكال في حليته واستحقاقه للاخذ بالنسبة اليه الا كانت باطلا غير ان
في حق احد الحاصل ان اخذ الخراج والمقاسمة بشبه الاستحقاق في كلام الاصحاح ليس الحاجر المخالف ما يؤيده ايضا عطف الزكوة
عليها مع ان اخبار الموافقة لا يرى لنفسه لانه وجباية الصدقات وكيف كان فالذي لا يحتمل ان كلمة ان دار المنصف للمامل في كلامه
يزداد لهذا المعنى وضوحا فافا اطلبه بعض في دعوى محمودة والاضحى كلمات الاصحاح لا ينبغي ان يفتر به لاجل ما ذكرنا وغيره فتر
صلحا ايضا في النافع في كلامه المحكم الجازم في عبادة النافع من تقدم على المؤمنين واقفي اثر الثلاثة فالقول بالاختصاص
كما استظهر في لك دعوى في ايضا في النافع وحججه الاوضح الرضا لا يعم عن قوة فينبغي في الاراضى التي يحل الجاهل الموافقة في المقام
عليها او على ما يؤخذ عليها لوجه الحكم الشرعي ولو فرض ظهور سلطان مخالف لا يرى منه مستحقا لجباية تلك الوجوه
انما اخذها ياخذ نظيرها ياخذ على غير الاراضى الخراجية من الاملاك الخجائية وهو ايضا غير داخل في منضم الاخبار ولا في كلمات
الاصحاح في حكم السلطان للموافقة واما السلطان الكافر فلم يحبه الله او يعجز لم يملك باطلا ولا النصف والرضاء في الشرع مؤله
فيها لكن الاضاف انصارها الى غيره مضاهي ما افتر في السلطان الوافق من اعتبار كون الاخذ بشبه الولاية سافا

فان قيل انما هو في نظير ما في عقداد مغنر فبعد برائة ذمة زارع الارض من اجرها شرعا نظير ما ياخذ من الاملاك الخاصة التي لا يخرج عليها اصلا ولو فرض حصول شبهة الاستحقاق لبعض سلاطين الشيعة من بعض الوجوه لم يدخل في ذلك عنا

المسلمين لم هو اليوم مسلم ومن يدخل في الاسلام بعد اليوم لم يرضى له بعد ولا في الربيع الشامي لا تشر من ارض السواشيا الا في كل سنة
فاتما في المسلمين وغيرهم في هذا الجاهل واما في هذه الارض فما ذكرنا من ارضه فمما عاينوه فان اجزم عدلان يحتمل حصول العلم انما
من السماع او الظن للناظر من الشياع اخذ به على ما في الاخير كما في العدل الواحد ولا فقد عرفت الاشكال في الاعتماد على مطلق الظن
ولما العمل بقول المورخين بناء على ان قولهم في المقام نظير قول النعماني في اللغة وقول الطبيب بشيها فاذن اشارة خوط القفا و
اشكال من اشارة ذلك باستمرارية السيرة على اخذ الخراج من ارض لان ذلك اتمام حجة فاقول من كشف السيرة عن بثوت ذلك من القفا
العدل من غير تكليف اذ لو كان شيئا حاداً بالظن في كتب النواحي اعترافاً بانها بالمشيئة والحوادث وانما من حجة وجوب حمل قضاها
وهو اخذ الخراج على الصحيح ويرى على الاول مع ان عدم العرض يحتمل كونه لاجل عدم اطلاعهم لكن لا يدل على العدل ان هذا لا
مارات ليس باولى من تخصيص اهل النواحي للكون عرفت حاله وعلى الثاني انه ان اريد بفعل المسلم تصرف السلطان باخذ الخراج فلا
ربك اخذ حره وان علم كون الارض خراجية فلوها كمال لا يصح وفعله ودعوى ان اخذ الخراج من ارض الخراج اقل فساداً من اخذ
من غيرها فوهم لان مناط الحكم في المقامين واحد وهو اخذ مال الغير من غير استحقاق واشتغال فتمه الماخوذ من بل هو الارض
الخراجية وعدمه في غيرها لا هو الفاسد فيها فافرق من حيث الحكم المعلق بفعل غير السلطان وهو من قبيل في يد شئ من الخراج
بمجاوزه او تبرع في فعل في الارض الخراجية دون غيرها مع انه لا دليل على وجوب حمل الفاسد على اقل فساد اذ لم يتعد
عنوان الفساد كما لو دار الامر بين الزنا مكرها للمسلمة وبين الزنا باضامها حيث ان الظلم محرم لغير الزنا بخلاف ما نحن فيه مع
اضالة الصفة لا تثبت الموضوع وهو كون الارض خراجية الا ان بقى ان المفوض تهمة اثار الاخذ للثقة هو اقل فساداً وهو محل تناول
من الاخذ وان لم يثبت كون الارض خراجية بحيث يتبع عليه الاثار الاخرى مثل وجوب دفع جزء الارض الى حاكم الشرع ليصرفه للمصالح
فرض علم السلطان لجباير مثل حرفه التصرف فيه من دفع جزء اسللاً الى الجارية والى ما يدعى بفعل المسلم تصرف المسلمين ما ينادون به
من الجباير من جراج هذه الارض وفيما لا اعتبر بفعله اذ علمنا بانهم لا يعلمون حال هذه الارض كما هو الغالب في محل الكلام
انعلم بفساد تصرفهم من جهة عدل حرز الموضوع ولو احتل فقليدهم لمن يملك الارض الخراجية لم ينفع ولو فرض احتمال
علمهم بكونها خراجية كان اللزوم من ذلك جواز تناول ما يديهم لامن يد السلطان كما لا يخفى الشك ان يكون الفتح بارت
الامام والا كان المفتح مال الامام بناء على المنه بل عن الجميع انه لا يكون لاجل ما نسبته الى رواية اصحابنا ومضى من سلة
العباس الى وفاق وفيما انه انما في موضع غير اذن الامام وفتح ما كانت العبيد للائم قال في طوعه هذه الرواية يكون ما نسبته
الا فافترق في رواية اخرى بمرسالة الامام من اقول فبفتح حل الماخوذ منها حرجاً على ما تقدم من حل الخراج الماخوذ من الافاق
والط ان ارض العراق مفتوحة اذن ان كان كاشف عن ذلك ما دل على انها للمسلمين واما غيرهما بما فتحت في زمان خلافة الثاني
وسى اغلب ما فتحت فظاهر بعض الدوائر كون ذلك ايضا باذن مؤلفي الامير المؤمنين وامر في الخصال في ابواب السبعة في باب
ان الله سقمت يمنن اوصيا الانبياء في حوز الانبياء سبعة مواطن وبعد وفاتهم في سبعة مواطن عن ابيه وشيخه عن سبعين
عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى بن جعفر بن محمد بن النوفلي عن يعقوب بن ابيد عن ابي عبد الله ع جعفر بن احمد بن محمد بن عيسى
بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب ع يعقوب بن عبد الله الكوفي عن موسى بن عبيد عن عبيد بن ابي المقدام عن جابر
ص جعفر بن ابي جعفر انه قال في مرسلة الامير المؤمنين ع في منصرفه عن وقعته وان فسدت عن تلك المواطن وفي قوله وفاقاً
يعني من المواطن التي هي بها عبد النبي ع فان القائم بعد صاحبها ع بعد تكبيره في الدنيا ورث في فوارد الامور فيصيرها عن امر
ويلاحظ في غوامضها في حيزها اعز اي لا اعلم احد لا يعلم احد محله ولا يلاحظ في غير الخرج والظان عموم الاموال بالانتماء الى
طالاً يفتح في رياسته ما يتعلق بالسياسة ولا يخفى ان الخرج لا الكفار وعائنه الى الاسلام من اعظم تلك الامور بل اعظم منه
وفي سند الرواية جباير يخرجها عن هذا الاعتبار لان اعتماد القسيس عليها وروايتها لها مع فاع من حالهم لم يثبتها من اثم
لا يثبتون في كتبهم رواية في رواية ضعفا لا بعد حقاقتها باوجب الاعتماد عليها جازاً لضعفها في الجملة مضافاً الى ما اشهر من
حصول ابي محمد الحسن ع في بعض الغزوات ودجول بعض خواص امير المؤمنين ع من الصحابة كما في امرهم في صحيح محمد بن مسلم عن جعفر
قال سئل عن سيرة الامام ع في الارض التي تعد رسول الله ع فقال ان امير المؤمنين ع قد سئل اهل العراق بسيرة فنهى ما لم يسأل
الانصاف المحررة فان ساء الارضين المفتوحة بعد النبي ع حكمها حكم ارض العراق مضافاً الى انه يمكن الاكتفاء عن ارض
الامام ع المخصوص في مرسلة الوفاق بالعلم بشاهد الحال برضا امير المؤمنين وسائر الائمة بالمفتوحات الاسلامية الموجبة ليا
هذا الدين وقد ورد ان الله ع يؤيد هذا الدين باقوام اخلافهم منه مع انه يمكن ان يوجب الصلوات الغزاة من فتح البلاد
على وجه الصحيح هو كونها بالامام ع مع انه يمكن ان يوجب الاموال من لاجل الكثرة على نقيد الارض المعدودة من الانفال

الملك فانه ليست بين الملك المملوك ولا يحتاج الى بيع بل ملك عليه حتى يستعمل المملوك الملك والمملوك عليه فانه ما لم يتفقوا القابل للاستقال
 كحق التجرير ونحوه في وان ثبت النقل وقولنا باننا في الصلح لان في جواز وقوعها عوضا للبيع شك لا من ايجاد المانع في عوض الباعين لغيره عن
 مع نقله وكذا ان العتق عند انعقد في العوضين ولما يصح ان يكون الجوز في الاجزاء في حصر الثمن في المال ثم الظان لفظ البيع ليس خفيفة
 شريفة ولا تستشعره بل هو باق على معناها العرف كما سنوضحه ان كان الفقه قد اختلفوا في تعريفه في حكمة وغيره من هذا استقال عين
 من شخص الى غير يجوز مقلد على جهة التراض وحديث في هذا التعريف محققا في حديث عبد الحزون الى تعريفه بالانجاب القبول الدالين على
 الاستقال وحديث ان البيع من مقولة المخرجه في اللفظ محتمل او بشرط قصد الغنى لا لا يعقل انشاء باللفظ عدل مع صدق في تعريفه بنقل
 بالصفة المختصه وبشرط عليه مع ان النقل ليس بلفظ البيع والمذاخير في التذكرة بان ايجاب البيع لا يقع بلفظ نقله بل جعله الكنايات او ان
 المعاطات عنده بيع مع خلقها من الصيغة لانه لا يعقل انشاء بالصفة ولا يندفع هذا بان المراد ان البيع نفس النقل الذي هو لول
 الصيغة فحمله مدلول الصيغة اشارة الى تعيين ذلك الفرع من النقل لا انه لا يؤخذ في مفهومه حتى يكون مدلوله بعينه نقله بالصفة
 ان اريد بالصفة حصص يستلزم الدوران لمقتضى معرفة فانه بعينه وان اريد بها ما يتصل ملكه وجب له قصاصا على حصر التملك
 النقل الاول تعريفه بانه انشاء تملك عين بمالكه بل هو عليه شيء مما تفقد ثم يتبقى عليه موصفاها انه موقوف على جواز الانجاب ملكه
 والاولى يمكن مرادها وبشرط ان لا يتحقق كما يستجني منها انه لا يشمل مع الدين على هو عليه لان الانسان لا يملك ما لا على نفسه فيكون
 عوضه وسقط من نقله ما على نفسه رجوعه الى سقوطه عنه نظير ملك ما هو مسموئ في رده وسقوطه بالهاتين ان لم يعقل التملك
 لم يعقل البيع او ليس للبيع لغة وعرفا صغرى غير البارز في النقل والتمليك وما يصاب بهما من الالفاظ ولذا قال في خبر الدين ان معنى بيعه
 لغة العرب ملكه غيره فاذا لم يعقل ملكه فانه في نفسه لم يعقل شيء مما يصاب بهما فلا يعقل البيع ومنها انه لا يشمل التملك باللفظ
 مع حكم المشبه بل يدعو الاجماع على انها ليست ببيع وفيها ما يستجني كون المعاطاة بقاء وان مراد النادرين في صحة ومعه ما صدق على الشر
 فان المشتري بقبول البيع يملك ما لا يعرض المبيع في ان التملك في حقه وانما حقيقة التملك بعينه لدا لا يجوز الشر بلفظ ملكه
 تقدم على الانجاب وانما في بظهر اهل دفاع الاراد بانها ضامة بجان العين بعين حيث ان لا يستجانب يفتن تملك العين بمالكه
 ومنها انما ضطره بالصلح عن العين بالي بالهبة المعقونة وفيه ان حقيقة الصلح ولو يعلق بالعين ليس هو التملك على وجهه بل انشاء
 بالصلح هو السلام ولذا لا يتعدى نفسه الى المال نعم هو مضمون التملك ان اعلق بعينه لا اريد نفسه الذي لا على هذا ان الصلح قد
 يتعلق بالمالك عينا او صفت فيفيد التملك وقد يتعلق بالاستعانة فيفيد فائدة الغاوية وهو حجر التسلط وقد سبق في الحقوق فيفيد
 الاستعانة والاستعانة قد يتعلق بتغيره من المتصاحبين كما في قول احد الشريكين لصاحبه صاحبك بل ان يكون الرخ لك والحشرت
 عليك فيفيد حجر التغير فلو كانت حقيقة الصلح في كل من هذه الفاها استلزم كونه مشتركا لفظيا وهو واضح البطلان فلم يبق
 الا ان يكون مفهومه من غير ذلك وهو التملك في كل موضع فائدة من الفوائد المذكورة بحسب مقتضى متعلقه فالصلح على العس
 بعضه ناسا عليه هو تخمين التملك لا ان مفهوم الصلح في خصوص هذا المقام وهو حقيقة هو ان التملك ومن هنا لم يكن طلبه في
 او انما اختلف في طلب التملك واما الهبة المعقونة والمراد بها هنا ما اشترط فيها العوض فليت الشا تملك عوضا على جهة المقابل والاول
 يعقل تملك احد الاحد العوضين من دون تملك الاخر لا غرض ان ظاهرهم عند تملك العوضين بقاء الموهوب الهبة بل غاية الامر
 ان المتقبل لم يولد العوض كان للمواهب الرجوع في هبة فالظان العوض المشروط في الهبة كالعوض الغير المشروط في كونه تملك مستقلا
 يعقده به وقوة عوضا لان حقيقة المعاوضة والمقابل مضمونة في كل من العوضين كما يتضح لك بملاحظة العوض الغير المشروط في ضمن
 الهبة لا في ما ذكرنا ان قدر على الغرض من الغرض اذ ليس المقصود الاصل من المعاوضة والمقابل فانه قد تحقق مما ذكرنا ان حقيقة
 تملك العين بالعوض ليست الا البيع فلو قال ملكك كذا بكذا كان بعبارة لا يصح صلاحا ولا هبة معقونة وان صدق ان التملك على جهة
 المقابل الحقيقة ليس لها ولا هبة ولا يقبلان بغيره لو قلنا بوقوعها بغير الالفاظ الصريحة فوجه حقيقة هبة مع فقد هبة فيلزم ان
 البيع هو الاصل في تملك الاعيان والعوض هو المبيع في خبرهم فلو كان بالعوض فيقدم على الصلح والعوض محل فاعلم بالوضع لما عرفت من
 ان تملك الاعيان بالعوض هو العين السبع لا يمر نعم لانه بلفظ التملك بالعوض واحتمال اذاه غير حقيقة كان الاصل المصلحة
 على المعنى الحقيقة في البيع ان الظان الاصل هذا المعنى ليس له القائل في نقد وسيجيئ توضيحه في مسألة المعاطاة في غير البيع التي هي
 اخلا في طالح يمكن اخراجه من مفهومه ليس بغير المعاوضة بل هو تملك على وجهه ان امثل او العتق لا معاوضة للعين بها ولذا لا
 يخرج منه وبالمعاوضة ولا الغرض في نفسه ولا ذكر العوض في العلم به فاما كما ان ما ذكرنا تعريف البيع للمأخوذ في صفة بعينه وغيره
 من الشفقات ويظهر من بعض من قد عرضنا استلزام معاخر احد التملك المذكور لكن بشرط تعقب تملك المشتري الذي يظن بعضنا
 حيث اعدت للتعقب بالقبول ما خوطبه في تعريف البيع المصطلح ولعل لسداد التملك بالقبول من اللفظ بل وصحة السلب في الخبر وهذا

٢٠٠٠
بِالصِّغَرِ
٢

يقال باع فلان ماله الا بعد ان يكون قد اشتهر بغيره وفيه تقاض قول القائل بغيره لا انه يجب البيع فقط الثاني الا ان
 من الايجاب القبول وهو لا يتقال كما يظهر من قوله وفيه الثالث نفس العقد المركب من الايجاب والقبول واليه ينظر من عرف البيع بالقبول
 قال بل الظاهر انما فهم على اراثة هذا الخبر في عناوين ابواب المعاملات تحت الايجاب وشبهتها التي ليست في الاصل اما لاحد طرفي العقد
 اعول مالباع بغيره الايجاب المتعقب للقبول فالظاهر ان ليس مقادلا للقبول وانما هو من اوصاف الية للفظ في مقام قيام القرينة على اراثة
 الايجاب المثمر لا لا يثبت في الايجاب المحرم فقول الخبر بعين ما اراد الابطاح المقتد فالعقد مستفاد من الخارج لان البيع مستعمل في الايجاب
 المتعقب للقبول وكل لفظ النقل والابدال والتبليك وشبهها مع انه لا ينفصل احد بان تعقب القبول لدخول معناها في تحقق القول
 شرط لا يتقال في الخارج لا في نظر الناقل اذ لا ينفصل عن الثاني فالباع وغايبا ويؤيد من قبيل الايجاب والوجوب لا الكثرة ولا كسار
 كما تحذف بعض واصل ومنه يظهر ضعف هذا القيد المذكور في معنى البيع المصطلح فضلا عن ان يجعل احدها عينا واما البيع بغيره الاثر وهو
 الاشغال فلا يوجب في اللغة ولا في العرف وانما وقع في تعريف جامع سببا للمدح والذم بان المراد بالبيع المحدث المصداق من الية المفقودة
 البعثة وهو كلف حسن اتم البيع بغير العقد فقد مر في الشبهة الثالثة بان اطلاقه عليه مجاز لعل في السببية والاطان السبب هو
 الاثر الحاصل في نظر الشارع لانه المستبعد عن العقد لا النقل الحاصل فعل الموجب لما عرفت من انه حاصل بنفس الشارع الموجب من دون
 توقف على شئ كحصول وجوب الضرب في نظر الاجمعي العرفي لا يصير واجبا في الواجب الخارج في نظر غيره ولذا انظر جيع فاورد في
 النصوص والفتاوى من قولهم لم يبيع او وجب له البيع او اوفاه في البيع ونحو ذلك والحاصل ان البيع الذي يجب بلونه من العقود
 به النقل بغيره اسم المصداق اعتبار حقيقة في نظر الشارع المتوقف على تحقق الايجاب والقبول خاصا في العقد لا البيع هذا المعنى ليست
 بباينة ولذا يقال في العقد البيع لا يصدق البيع ثم ان الشبهة الثالثة فرض في كتاب البين من ان على ان عقد البيع غير من العقود حقيقة في
 الصحيح كونه الفاسد لوجوه خاص حقيقة والمجاز كالنادر وصحة التسليم ومن ثم جعل الاقرار به عليه حتى لو ادعى الفاسد
 لم يسمع اجماعا ولو كان مشتركين الصحيح والفاسد قبل تبيينه باحد الكفر من الالفاظ المشبهة وانتماء الى الصحيح الفاسد اعم من
 الحقيقة انتهى وقال الشهيد الاول في قواعد الماهيات الحكيمة كالصنعة والصنعة وسائر العقود لا تطلق على الفاسد لا لوجوه الحق
 وبند وظاهر اراثة الاطلاق التحقير ويذكر ما ذكره بان وضعها للضميم عيب جواز التمسك باطلاق نحو اهل الله البيع واطلاقات
 اذ لم يمتنع العرف في مقام الشك اعتبار شئ فيهما مع ان سيرة علمنا الاسلام التمسك بها في هذه المقامات نعم يمكن ان يقال ان البيع شبهه
 في العرف اذ اسعمل في الحاصل من المصداق الذي مر من قول بعينه عند انشاء لا يستعمل حقيقة الا في ما كان صحيحا مؤثرا ولو في نظرهم القائل
 ثم اذ كان مؤثرا في نظر الشارع كان بيضا عنده والا كان صوره بيع في نظر بيع الما زال عند العرف فالباع الذي يراه ما حاصه عيب قول
 القائل بعينه عند العرف والشرح حقيقة في الصحيح المبيد لا اثر ومجاز في غيره الا ان الافادة وبثوت الغائبة مختلفة في نظر العرف و
 الشرع واما وجوب تمسك العلماء باطلاق اذ لا البيع ونحوه فلا خطأ بان لما وردت على طبق العرف حمل لفظ البيع وشبهه في الخطا بالتحريم
 على ما هو الصحيح المؤثر عند العرف او على المصداق الذي ذكره من لفظ بعينه فيستدل باطلاق الحكم بحله او بوجوه اخرى على كونه مؤثرا في نظر الشارع
 اليقين واما ان الحكم بحله من الحكم في الحكم في المعاطاة اعلم ان المعاطاة على ما ذكره جماعة ان يعطى كل من اراد من عوضا ما احدث
 من الاثر وهو تصور على وجهين احدهما ان يبيع كل من احدث الاثر الضرف فيما يعطيه من دون نظر للملكية انشاء ان من اطلب على وجه التبليد
 وبما يذكره جماعة اخر ان احد ما ان يقع النقل من غير قصد البيع ولا فيصير بالاباحة المرفوعة بل يعطى شيئا ليتنازل شيئا فادفعه
 الاخر اليه والثاني ان يقصد الملك المطلق دون حصول البيع ويرد الاول باقتناع خلو الدافع عن قصد عنوان من عناوين البيع او
 الانابة او الغائبة او الود بغيره او العرف او غير ذلك من العوائف الخاصة والثالث بانقضية في تعريف البيع ان التملك العوض على وجه
 المباد له هو مفهوم البيع لا غير فيظهر من غير واحد منهم كون بعض العقود كبيع لبن الشاة منه وفي ذلك كون التملك المطلق اعم من البيع
 ثم ان المعروف بين علماءنا في حكمها انها مفيدة لا باحة الضرف وحصول الملك بملفها حكم العينين وعن البعثة بعض العادة القول
 بكونها لا باحة كالباع وعن العلامة في النهاية احتمالا كونه باجبا فاسد في عدم افاذتها لا باحة الضرف ولا من اول العين ملاحظة ان
 النزاع في المعاطاة للعضود لها الا باحة في العضود بها التملك الظاهر من الخاصة والعامة هو المخرى الثاني وحيث ان الحكم بالا باحة
 دون الملك قبل الشلف وحصوله بعد لا يجمع ظاهر اوصاف التملك من المعاطاة من زل المحقق الكسرة الا باحة في كلامه على الملك
 احكاما للزول وان يلزم بذهاب احد العينين فيقول لك في شرحه على القواعد تعليقا على الارشاد بما اراد به عليه لكن بعض المعنا
 لما استبعد هذا الوجه الجاهل جعل محل النزاع في المعاطاة المقصود بها اجمالا باحة ورجحنا الا باحة في كلامهم على ظاهرها المقال
 فملك وزل هو ردهم في هذا الاصحح بالاباحة على هذا الوجه طعن على من جعل محل النزاع في المعاطاة بعض التملك فان لا ان القول
 بالاباحة الحالية عن الملك مع قصد الملك ما لا يوجب صاحبها طلبة فضلا عن غاظم الامتياز كبرائهم والا يضاف ان ما اوتى به الخبر

من البيع بالقبول

من البيع بالقبول

من البيع بالقبول

الثالثة في وجوب الا باحة الملك للمثل في بيع الغاية عن ملكات الاصحاب مثل الشئ في طوق والحل في قروا بنزول الغنية والحل في قرو
العلاقة في كسرة وغيرها بل كلفا من بعضهم في عقد الملك كما سترنا الا ان جعل محل النزاع ما اذا فضل الا باحة دون التملك بعد منه
بل لا يكاد يوجد كلام احدهم مما قبل الجمل على هذا البع في نقل او لا كلفا من جماعة من ظفرنا على كلفا من لم يظهر منه بعد نزول الا باحة
على الملك المثل في كلفا من بعضهم في كسرة وان بعد في جعل محل الكلام في كلفا من قد ماتنا الا اعلام ما لو قصد المتعاطيان في بيع
التصريفات دون التملك فنقول قباله التوفيق قال في الخلاف اذا رفع قطعة الى البقعة والشارب فقال اعطنيها قبل او افا عطا فانه
لا يكون سيقا وكل شيئا المحقرات وانما يكون اباحة له فيصرف كل منها في اخذه من غير ما يحاطر من وان يكون ملكه وفائدة ذلك
ان البقعة اذا اراد ان يرجع البقعة او اراد صاحب البقعة ان يرجع قطعته كان له ان يملكه لان الملك لم يحصل لها وبه قال المشافعة
وقال ابو حنيفة يكون بيعا صحيحا وان لم يحصل الايجاب القبول وقال ذلك في المحقرات دون غيرها دليلنا ان العقد حكم شرعي
ولا دلالة في الشرع على وجوده هنا فوجب لا يثبت اما الا باحة فذلك فهو مبيع عليه لا يختلف العلماء فيها انتهى ولا يخفى ظهور طرحة هذا
الكلام في عدم حصول الملك في ان محل الخلاف بينه وبين ابو حنيفة مبيع ما لو قصد البيع الا باحة المحقرة كما يظهر من بعض الكتب
حيث انه بعد نفس المبيع بمبادله قال بال قال في عقد الايجاب القبول وبالقاعدة وابقه نبتك بان العقد حكم شرعي يدل على عدم
انتفاء قصد البعثة والا كان الاولى بل المبيعين التعليل بل ان مع انتفاء حقيقة البيع لغة وعرفا انتفاء التمسك بتوقفه على الاسباب
الشرعية كما لا يخفى وقال في تركه اعتبار الايجاب والقبول فانتفاء المحقرات وشيئا الاشياء المحقرة واعتبار تقدم الاول
على الثاني فالقاعدة اذا نزع قطعة الى البقعة او الى الشارب فقال اعطني فان لا يكون سيقا ولا عقدا لان الايجاب والقبول لم يحصل
وكان شيئا المحقرات وسائر الاشياء المحقرة كان او غير محقر من الشباب والحيوان او غير ذلك وانما يكون اباحة له فيصرف كل منها في اخذ
اخذ من غير ان يكون ملكه او دخل في ملكه ولكل منهما ان يرجع فيما بذله لان الملك لم يحصل لها وذلك ليس من
العقد والفاشدة لا نلو كان عقدا فاسد لم يصح التصرف فيما صار الى كل واحد منها وانما ذلك على جهة الا باحة انتهى فان تعليله
عدم الملك بعد حصول الايجاب القبول يدل على ان ليس المفروض ما لو لم يقصد التملك مع ان ذكره في جرح شرط العقد يدل
على ما ذكرناه لا ينافي في ذلك قوله وليس هذا من العقود الفاشدة كمال لا يخفى وقال في الغنية بعد ذكر الايجاب القبول في عدم شرط
صحة انتفاء البيع كالتراضية ومعلومية العوضين وبعد ذلك الاحتراز لكل من الشرط من المغاطلة لافادة له ما هذا لفظه واعتبرنا
حصول الايجاب والقبول في قولنا انتفاءه بالاستدغام في الشرعي والايجاب من البايع بان يقول بعث بالف فيقول بعثك
بالف فانه لا ينفق بذلك بل لا بد ان يقول المشتري بعد ذلك اشترت او قبلت فانه ينفق واخرنا ايضا عن القول بانتفاءه بالمغالاة
نحو ان يدفع الى البقعة قطعة ويقول اعطنيها قبل او يعطينيها ان ذلك ليس مبيع وانما هو اباحة للتصرف يدل على ما قلنا الا ان الجمل في
اليه وايضا فما اعتبرناه مجمع على صحة العقول وليس على صحة ما عداه دليل لما ذكرناه من مبيع المبادلة والملازمة وعن بيع
الخصم على الدواويل الاخر ومعنى ذلك ان يجعل المثل في البند والسبيل والقاء المحقة بيعا موجبا انتهى فان ذلك هذا الكلام على ان
المفروض قصد المتعاطيين التملك من وجوه متعدة منها ظهور ذلك في الثالثة في ذلك ومنها اخره عن المغاطلة والمغالاة بالا
ستدغام في واحد وقال في تركه كسرة في صحة البيع امور ثمانية فالقاعدة واشترط الايجاب والقبول في جرحه من ومنها عن
حكم البيع الى ان قال فان اخلل شرط من هذه لم ينعقد البيع ولم يلحق التسليم وان جاز التصرف مع اخلال بعضها للترخيص دون عدم
البيع ويصح معه الرجوع انتهى وهو في الظاهر قريب من عبارة الغنية وقال المحققة في الشرايع ولا يكفي التقابض من غير لفظ او قصد
من الامارات ما دل على ارادة البيع انتهى وذكر كلمة الوصل ليس تعميم المغاطلة لما لم يقصد به البيع بل التمسك على انه لا عبرة بقصد البيع
من الفعل وقال في كسرة في حكم الصنعة لا ينعقد ان لا يذمها فلا يكفي التعاطي في التحليل والمحقرة مثل اعطى هذا الدنانير
ثوبا يعطيه فابصره ويقول خذ هذا الثوب بيدينا فباخذ وبه قال المشافعة مطلقا لانه بقا الملك وقضى الافعال عن الدلالة
على المقاصد عن بعض الحنفية وابن شريح في التحليل وقال احمد في مقدمه ونحوه قال مالك فانه قال في بيعه يبايعه الناس سيقا
انتهى ودلالة على قصد المتعاطيين الملك لا يخفى من وجوه ادونها جعل مالك موافقا لاختلاف الفقهاء من جهة انه قال ينعقد
بما يقصد الناس في احوال الشهود في قواعد بعد قوله قد يقوم التسليم على مقام التسليم في ذلك واللفظ وانما
المغالاة في المبيعات فهي بقيد الا باحة لا الملك وان كان في المحقرة عندنا ودلالة على قصد المتعاطيين الملك مما لا يخفى
هذا كله مع ان الواقع في التماس المغاطلة بقصد التملك وبعد من الفقهاء من العامة والخاصة الكلام في غير ما هو
الشايع بين الناس مع انهم صرحوا بارادته المغاطلة المتعارفة بين الناس ثم انك قد عرفت ظهور اكثر العبارات المتقدمة في عدم حصول
الملك بل صراحة بعد ما كان خلافه وتروك كسرة وعدد مع ذلك كله فقد قل المحققة الثالثة في معصدا منهم ارادوا بالا باحة الملك المثل

فقار المهر فبين الاصحاب ان المعاطاة بيع وان لم يكن كالعقد الذي هو خلافا لظاهره المصنف لا يقول احدا بما سجد فاسد نحو المصنف
وقد جمع عنه كنهه للمساخرة وقوله نعم الا ان تكون مجازة عن ترضع الا اما اخصه الدليل وما يوجب عينا جمع من شئ
من اثاره قد اذناحه وتلوه بعد هذا العنين برين بغير عقد الزوم في اول الامر بل لا يوجب الزوم لا مشناع لاداءه الا باخه المهر من
اصل الملك اذ للمعاطيين الملك ما دام يحصل كان سيقا فاسدا ولم يجره الضرب اليه كذا الاضحاب على خلافه وايضا فان لا باخه المهر
لا نقض للملك اضلا وراسا فكيف يحقق ملك شخص بدهاب مال اخر في يده واما الافعال المالم يكن دلالها على المراد بالضرر اية
كالقول لانها تدل بالقرائن منعو من لزوم العقدها فحجور الزوم اذ اممكتا ومع نفع احد العنين يمنع الزوم فيحقق الزوم ويكفي
نفع بعض احدى العنين لا مشناع الزوم في الباطل اذ هو موجب لبعض الصفقة والضرب لنتي في نحو المحك عنه في تعليقه على قو
قوله في ان مقتضى المعاطيين اباخه مترتبة على ملك الرقبة كسائر البيع فان حصل مقتضوها شئت ما قلنا ولا لوجبه لا يحصل
الباخه بالكلية بل ينبغي الحكم بالفناء اذ المقتضى غير وقوعه في غير وقوعه بغير قصد وهو باطل وعليه فيرجع التام وجواز وط
الحاوية ومن مع فقد اعربا نتي والتمس في نفس ابقاء ظاهر كل ما اتم على ما طاهوا ولم يحكمون بالاخا المهر عن الملك في
المعاطاة مع فرض مقتضى المعاطيين التملك وان لا باخه لا يحصل بالاشاها ابتداء بل بما حصلت كما اعترف به لك من استلزام اعطا
كل منها سلطنة مسلطا عليها الاذن في الضرب فيه بوجوه الصفقات فلا يرد عليهم عدما ذكر المحقق المتقدم في عبارة المقتضى
وحاصل المقصود هو الملك فاذا لم يحصل فلا مشا لا باخه الضرب اذ لا باخه ان كانت من الملك فالمهر من ان لم يصدر منه التملك
وان كانت من الشارع فليس عليه دليل ولم يشر كلامهم بالاستثناء ايضا في ذلك مع ان الشارع لا اثر للمقتضى وترتيب غير بعيد
مع ان الشارع في كلامهم يعطى راءه الا باخه للمالكين كالشرعية ويعود اذ راءه الملك ان ظا طاهوا باخه الضرب من موطا المصنف التي
لا يضح الا من المالك كالوطى والعق والبيع لفه والشرام حصول الملك مقامنا هذه الصفقات كما اذا وقعت هذه الصفقة من
دنى الحيا ومن الواهب التكميل الرجوع بعيد بحجة ما ذكره بعض الاساطين من ان هذا القول مستلزم للناس في اعد جديد
لكن الانقضاء ان القول بالشرام لهذه الامور هو من توجيه كلامهم فان هذه الامور لا استبعادا لشرامها اذا اقتضى الاصل
الملكية ولم يبا عديله دليل معتبر اقتضى الدليل صحة الصفقات المذكورة مع ان المحك عن حواشيه التمس على القواعد المنع عتا
يتوقف على الملك كما اخبر في جنس وركونه وكوطى الجارية وصريح الشيخ في ط بان الجارية لا تملك الجارية عن الايجاب القول ولا
يحل عليها ومما يهد على نفي البعد عما ذكرنا من اذ انهم لا باخه المهر مع مقتضى المعاطيين التملك ان قد صرح الشيخ في ط والحكي في
مركز ط في عده حصول الملك با هذا الها اية بذكر الانجاب القول ولو من الرسول نعم يفيد ذلك باخه الضرب لكن الشيخ
استثنى وطى الجارية ثم ان المعروف في المتأخرين ان من قال بالابا المهر في المعاطاة قال بانها ليست بعلاقة حقيقة كما هو ظاهر بعض الكتابا
للمقدمة ومعقد الجاه الغيبة وما البعد ما بينه وبين توجيه الحق الثاني من اذ وفيه الزوم وكلنا خلافا لظ و يدفع الثاني
صريح بعضهم بان شرط لزوم البيع مخف في مقتضات الحيان فكل بيع عنده لازم من غير جهة الحيانك وصريح غير واحد بان
الايجاب والقول من شرائط صحة انعقاد البيع بالصيغة واما الاول فان قلنا بان البيع عند المشرع حقيقة في الصحيح لو باع على ما
قد ساء في آخر تعريف البيع من ان البيع في العرف اسم للموثر منه النقل فان كان في نظر الشارع والمشرع من حيث انهم متشبهه و
متشبهون بالشرع صحيحا مؤثرا في الاشكال كانه باحقيقته والا كان صورته نظير بيع الهائل في نظر العرف فيصح على ذلك نفي
البيعية على وجه الحقيقة في كلام كل من اعترض صحة الصيغة او شره بالعقد لانهم في مقام تعريف البيع بصدد بيان ماهو المؤثر
في النقل في نظر الشارع اذ عرفت ما ذكرنا في الاقوال في المعاطاة على ما نساء على ظاهر كلامهم ستة الزوم موطا كاهو لا ينفذ ويكفي
في وجوده القائل به قول العلامة في كرهه الا شمر عندنا انه لا بد من الصيغة والزوم بشرط كون الدال على التراضة والمعاملات لفظا
حكمه عن بعض غايات السبيل الثاني وبعض متأخر في المحدثين لكن في القواعد هذا من الاقوال في المعاطاة فاما لاهر والمملك الغير
اللازم به بالبيع المحقق الثاني ونسبه الى كل من قال بالا باخه صريح جميع المتأخرات في النسبة ما عرفت وعند الملك مع اباخه
جميع الصفقات حتى المتوقفة على الملك كما هو ظاهر اكثرية بل كثر لك ان كل من قال بالا باخه يسوغ جميع الصفقات وانه
مالا يتوقف على الملك وهو الاصل الكلام المتقدم عن حواشيه لتبينه في شرع وهو لما سجد كذا عن الشيخ في هذا الجارية من و
اجاب ببول والقول بدها اية في دهم نسبة ظلية لكن يستدعون في غير هذا والمتنير على اننا على سبوت الملك بالمعاطاة ان
فصل المعاطيات لا يملك بالتحقق في ضمان الحق الثاني الذي فلا يرد ولا ينفذ على ذلك حسب الاصحاب في سبوتها
طاعته حيث قال في الاقوال في المعاطاة غير كونه بل كل مما فسح للمفاوضة ما امتنع العنين اذ في تارسا نتي ولذا
نسب اليه في ذلك لكن قوله بعد ذلك ولا يحرم على كل منهما الانقضاء بما اقتضيه اجاب البنية العاقد في ان مراده هو حق الانقضاء ان

فان كان البيع
على وجه المعاطاة
فان كان البيع
على وجه المعاطاة

الملك لا يملك ما لا يملكه غيره

وإن كان ملكا فله ما لا يملكه غيره

الأصل في هذه العبادات بعد الحكم بالملك أما قوله ولا يملك غيره فهو إشارة إلى خلاف المقتضى والعامة القائلين بالرفع من إطلاق العبادات
ما عدا ما اقتضى العبادات وإطلاق الفسخ على الرهبة الاعتبارية وكذا الرفع ويؤيد ما ذكرنا بل يدل عليه أن الظاهر من عبادات التبرع
في باب الهبة نوقتها على الأبحاث القبول ثم قال وهل ينبغي من الأبحاث القبول فلهذه الطغاة الأقرب عددهم من باب النصف فشاهد
بحال انتهى وصرح بذلك أيضا في الهدية فإذا قيل في الهبة صحة المذهب كما فكيف يقول بها في البيع وهدية سبعة تبعها الحق الثاني
حصول الملك ولا يخرج عن قوة التبرع المستمرة على معاملة الماخوذ بالمعاطاة معاملة الملك في التصرف فيه بالعقود والبيع والوطع
والإيصاء ونحو ذلك من آثار الملك ويدل عليه أيضا عموم قوله ولا يملك غيره وأهل الله البيع حيث لا يدل على حليته جميع التصرفات
المنتهية على البيع فلا يقال إن الآية دالة على ما اطبق على صحة البيع لا يجوز الحكم التكليفي لكنه محل تأمل وأما منع صدق البيع
عليه في منكراته وأما دعوى الإجماع في كلام بعضهم على عدم كون المعاطاة بيعا كما بين ههنا في الغيبة فمن ادعى بالبيع المعاملة اللازمة
التي هي أحد العقود ولذا صرح الغيبة بكون الأبحاث القبول من شرائط صحة البيع ودعوى أن البيع الفاسد عندهم ليس بباطل عند
الحال فيها وتما ذكر يظهر وجوب التمسك بقوله لا يملك غيره إلا أن تكون بحجته عن تراض وأما قول الناس مسلطون على أموالهم فلا دية عليه
لأن عموم اعتبار أنواع السلطنة وهو أنما يجزئها إذا شك في أن هذا النوع من السلطنة ثابت للمالك فمأذنته شرعا فحقه أم لا
أما أن دققنا بأن سلطنته خاصة كتمليك ما لا يلغى فاختاره في حقته مأذنته شرعا لكن شك في أن هذا التملك الخاص هل يحصل
بمجرد التعاطي مع الفصد أم لا بد من القول الدال عليه فلا يجوز الاستدلال على سبب المعاطاة في الشبهة للملك بعموم تسلط الناس
على أموالهم ومنه يظهر أيضا عدم جواز التمسك بما يجزئ من شرائط الضيقة وكيفية كونه في الآيتين مع التبرع كقافية اللهم إلا أن يقال
أهلا لأن على الملك امتناعه لأن على ما خرج جميع التصرفات من الموقوف على الملك كالبيع والوطع والعقود والإيصاء وأباحه
هذه التصرفات امتناعا لزم الملك بالملازمة الشرعية الخاصة في المقامات من الإجماع وعدم القول بالفسخ كذا في المقام
الذي لا يعلم ذلك منهم حيث أطلق القائلون بعد الملك بأحقه التصرفات وصرح في ذلك بأن من أجاز للمعاطاة تسخير جميع التصرفات
غاية الأمر أنه لا بد من التزامهم بأن التصرفات الموقوفة على الملك كيف عن حق الملك عليه فاما فإن الجمع بينهما في هذه التصرفات
ويخرج منها على الملك فيلزم التزام هذا المقدار ولا يتوقف على الالتزام بالملك من أول الأمر فيقال إن مرجع هذا الإباحة في حق
التمليك وأما أثر التبرع وإشهادها على التورث فهي كسائر سبلهم الناشئة عن المحملات والمبالاة في الدين لا يتحقق عبادة
ومعاملاتهم وسياستهم كالأحجية ودعوى أنه لا يعلم من الإباحة القائلون في هذه التصرفات الموقوفة على الملك كما يظهر من حكم
عن حواشي التمهيد على القواعد من منع تراجع الماخوذ بالمعاطاة في التبرع والركوة وفي الهدية وعند وطى الحان الماخوذ وقد صرح
الشيخ رحمه الله بالخير في معاطاة الهدية لا في تبرع المستخرج بمحو الآية على جوازها فيثبت للمالك مدفوعة بانه وإن لم يثبت ذلك
الآن لم يثبت أن كل من قال بأحقه جميع هذه التصرفات قال بالملك من أول الأمر فيجوز للفقهاء التزام الإباحة لجميع التصرفات
مع التزام جميع حصول الملك عند التصرفات الموقوفة على الملك من أول الأمر فلا يخرج التمسك في المطالبين بالامتياز عن
من حل البيع صحته شرعا فلهذا مع إمكان إثبات صحة المعاطاة في الهدية والإجازة ببعض إطلاقها وتبرع في البيع بالإجماع المركب
مع أن ما ذكر من أن للفقهاء التزام حدث الملك عند التصرفات الموقوفة عليه لا يلحق بالفقهاء فضلا عن الفقيه ولذا ذكر بعض
الاساطين في شرحه على القواعد مقالا استبعا أن القول بالإباحة التجزئة مع فرض قصد المتعاطين التملك في البيع مستلزم كتاب
قواعد جديدة منها أن العقود ومقام مقامها لا تنفع القصور ومنها أن يكون إرادة التصرف من المملكان فملك الغير أو المنفعة
مأذنة التصرف بها أو بغيره وفقدوا لم يحيطوا بالملك الأول الذي في هذه التصرفات لأن قصد التملك من حين الدفع
وإنه لا سلطان له بعد ذلك بخلاف من قال اعتق عندك عن قصدك إلى عنك ومنها أن الإخماس والركوة والاستطاعة والدينار
والنفقات وحقوق القسمة والتسقة والموارث والربا والوصايا بما يتعلق في اليد مع العلم ببقاء مقابلة وجباة عند العلم فينفى
بالأصل فيكون متعلقا بغيره لا مملوك وإن صفة الغنى والفقير تترتب عليه كذا فيصير ليس من الأملاك المحكم الأملاك ومنها أن يكون
التصرف من جانب ملكا للجانب الآخر مضافا إلى غرضه سنتنا الملك إلى التصرف ومنها جعل السلف السام من جانب ملكا للجانب
الآخر والسلف من الجانبين معين للتميز الطرفين ولا رجوع إلى قيمة المثل حتى يكون الرجوع بالتقاضي مع حصوله بد القاصد
لنقد فيها فالقول بأنه المطالب لأنه ملك بالقبض في السلف في يد الغاصب غريب والقول بعدم الملك بعيد جدا مع أن في السلف
الفترة إن ملك السالف قبل السلف فوجب معيذ العكس قابلية بعد ملك معكم ومع عدم الدخول في الملك يكون ملكا من
بغير عوض وبقي الملك مخالف للقيمة وبناء المتعاطين ومنها أن التصرفات من النواقل الفترة فلا يتوقف على التينة
فهو بعيد وإن أوقفناه عليها كان الوطع الجارية عن غيرها وأطيا بالشبهة والحجج عليه السلف خاصة على طال الغير ومتفاله و

وإن كان ملكا فله ما لا يملكه غيره

منها ان النماء الحارث قبل التصرف ان جعلنا احد ثمنه ملكا لدون العبن ونعيد او معها فملك وكلنا من انظر الاكثر وشمول
الذين لم يخرجوه ومنها قصر التملك على التصرف مع الاستدانة في ان اذن المالك بينه اذن في التملك فيرجع الى كون التصرف
في تملك نفسه موجبا قابلا وذلك جاز في القبض بل هو اول منه لا فترانه بفضل التملك ونزله في المقص من ذلك كذا استبعاد هذا
القول لان الوجوه المذكورة منصوصة مقابل اصول العوامة اذ ليس فيها ناسي في اعد حديده لتخالف القواعد المتداولة بين الفقهاء
اما حكاية بتعبد العقود ومما قام مقامها المقصود وفيها اولا ان الحاشية ليست عندنا لثا بالناحية المحررة من العقود ولا من القاسم
مقامها شرعا سبغت العقد للعقد وعقد انفسا كذا عندنا هو لا جمل دليل صحة ذلك العقد بغيره لا اثر المقصود عليه فلا يفتقح
الحكم بالجمعة مع عدم نية الاثر المقصود عليها اما المعاملات الفعلية فبغيره يد لعل على صحة دليل فلا يحكم بنية الاثر المقصود عليها كما بينه
عليه الشهيدين في كلام المتقدم من ان السبب لا يقوم مقام السبب في المعاملات المتداينات نعم اذ دل الدليل على نية التملك عليه حكمه
وان لم يكن مقصودا ثانيا ان تحلف العقد عن مقصود المتابعين كثير فاهم اطبقوا على ان عقد المعاملة فتمت اذا فسدت بوثوقها من كل
من العوضين العينة لا فاداه العقد الفاسد الضمان عندهم فيما يقضي صحيح مع انه لم يقبل الا كل منها بالانفس وتقوم ان دليلهم على ذلك
فانتهى اليد مدفوع بان لم يذكر هذا الوجه لا بعضهم معطوفا على الوجه الاول وهو اقامتها على الصمان فلا حظ المسالك وكذا
الشرط الفاسد لم يقصد المعاملة الا مقرونة به غير مفسد عند اكثر الفقهاء وبيع ما يملك صحيح عند الكل وبيع الغائب لنفسه
موقع للمالك مع احابته على قول كثير ترك ذكره لاجل في العقد المقصود بالا بقطع بجعله دائما على قول سنة ذلك وكشف للشام
الحاشية في الفرق بين العقود وما نحن فيه ان تختلف عن المقصود محتاج الى الدليل الصحيح عن اذلة صحة العقود وفيما هو فيه عند الذين
مطابق للاصل واما ما ذكره من لزوم كون ارادة المصروف مملكا فلا بأس بالمراسلة اذ كان مقصودا صحيحا في كل فصل ودليله ان التصرف المطلق
والذي يوقف بعض المصروفات على الملك فيكون كصرف في التملك والواهب فيما اسفل عنها بالوطى والبيع والعنق وشبهها واما ما ذكره
من يتعلق الاخماس الزكوات الى الخمر ما ذكره وهو سبعا محض وفيها بطلانها للسير رجوع الرها مع ان يتعلق الاستطاعة الموجبة للحج
وتحقق العمل المانع عن سحقات الزكاة لا يوضحان على الملك اما كون المصروف مملكا للجانب الاخر فقد ظهر جوابه واما كون التلف
مملكا للجانبين فاشبه بالاجماع اوسيره كما هو الظاهر ان كل من المالكين ضموا باعوضه ويكون تلفه في يد كل منهما من مالهم فاعوضه
فيظهر تلف البيع فبذلك يصح بدل البائع لان هذا هو مقصود الحج في هذا الاجماع وبين عموم على اليد ان اخذت وبين اجتماعه للمالك
الا في الرمان المتيقن بوقوعه في توضح ان الاجماع لما دل على عدم صانته بمثلته فيتم حكمه بكون التلف من مال اليد بغيرها لعموم
اليد اخذت فذلك الاجماع مع العموم المذكور بمنزلة الرواية الواردة في ان تلف المسج قبل مقصده من مال اليد بغيره او اذ لا تلف من مال
البائع فلا بد من ان يقد في اخر اتمه امكان يقد في غاية الاحالة عند حدث الملكية وتلك كايقة ملكية المبيع للبائع فليس البيع
من حين التلف استصحابا لشرع العقد واما ما ذكره من ضرورة غصب المخلوخود بالمعاطاة فالظ على القول بالا باحة ان لكل منهما اللطافة
مادام باقيا واذ تلف وظ اطلاقهم التملك بالتلف تلف من مال المصروف بغيره لوقام اجاع كان تلفه من مال المالك لو لم يتلف مضمون
فتل واما ما ذكره من حكم التمسك فطالحكي عن بعض القائل بالا باحة لا يقولون انتقال التمسك بالخذ بل حكم اصد وتحتل ان يحدث
النماء في ملكه بمجرد الاذاحة ثم انك بلا حطة ما ذكرها بقدر على التخلص عن سايه فاذا ذكره مع ان ذرة لم يذكرها للاعتناء والرضا او انها
استبعادات في محلها او الخلة والخروج عن اجتماع المالك المعصدة الشهرة المحققة الى ان ما ان المحقق الثاني وبالانفاق المتكعبة
عد هنا وفي ذلك في مسئلة توفيق الحنة على الخبايا القبول مشكل ورفغ اليد عن عموم اذلة البيع والهبة ونحوه بالمعصدة بالشرع
المستمرة وبعد عكوا الانفاق المتكعبة عن المحقق الثاني ببا على اذلة الكلمات القائلين بالا باحة مشكل فالقول الثاني لا يفتح عن قوله عليه
وهل في لا يفتح ابتداء مطم كما حكمه عن في المفيدة او بشرط كون الدليل على النزاع لفظا كما حكمي عن بعض معاصره الشهيدين الثاني
فوقه جماعة من متأخر الحديثين او في غير لافته مطم فيجوز لكل منهما الرجوع في مالهما على اكثر القائلين بالملك بل كلهم عدل من غير
وجوه واقعتها بالقواعد هو الاول بناء على ان النزاع في الملك للملك في النزاع ويجوز رجوع مالكة الاصل ودعوى ان الثابت
الملك المشتركة بين المثلزل والمستقر المفروض انتفا الفرض الاول بعد الرجوع والفرد الثاني كان مشكوكا في الحديث من اول الامر
فلا يفتح الاستصحاب بل بآراء استصحابا بعباء علفه للمالك الاول مدفوعة مضنا الى امكان دعوى كفاية بتحقيق الفرض المشترك
في الاستصحابية بان انفسا الملك الى المثلزل والمستقر ليس باعينا الاختلاف في حقيقة التملك لا اختلاف حقيقة الملك فجوان
المقامات بالزوال رجوع المالك الاصل وهذا الاختلاف في حقيقة التملك لا اختلاف حقيقة الملك فجوان
الرجوع عن عدم من الاحكام الشرعية للسبب من خصوصية الماخوذة في السبب يدل عليه مع انه يكفي في الاستصحاب بالمشك في ان
الزوم من خصوصية الملك او من لوازم التملك ومع ان المحسوس بالوجدان ان اشياء الملك في الهبة لا تفرغ عنها على وجه واحد

هذا الملك

البيع مطام لا كل ما يتفق على القول بان دهما الملك القول بعينه فاما الا باخه وجوبه هذا الاول كونهما بيعا عن فاشترط في البيع ما دل على شرطه في البيع ويكفي ان محل التراضي بين العاقد والخاصة في المعاطاة هوان الصيغة معتبرة في البيع كسائر الشرائع لا كما يفتقر عنه عنوان المسئلة في كتب كثير من العامة والخاصة وما انتهى في غير الصيغة من شرط البيع خارج عن هذا المصنوع وان فرض مشاكلة في الحكم ولذا اتفق في الحديث ان المتضمنين القائلين بعد لزوم المعاطاة مع المعاطاة المذكورة اذا استكمل شرط البيع غير الصيغة الخصوصية وانما يقيد باخه بقدر فكل منهما باخا صوابا بالبيع من العوض ومقابل للمنفعة كماله قول العلامة في النهاية بقيد المعاطاة كما صرح بعد ذلك فلا يكون كلامه موهما بشي من الخلاف في اشترط صحة المعاطاة باستتباع شرط البيع وبشهادة المشتري ان البيع النض والفنوى ظاهر في حكمه بالذم وثبت له الحكم في قولهم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ومخوفا على القول بالاخيه فواضح لان المعاطاة ليست على هذا القول نبيحا في نظر الشارع والمذمومة ان لا يفرقها عند الشارع فاذا ثبت اطلاق الشارع عليه في مقام فسخه على الجري على ما هو مروج باعتبار العرف لا شتات على النكاح في نظرهم قد تقدم سابقا في مقصود عوى الاجماع على عدم كون المعاطاة بيعا بينا ذلك واما على القول بالملك فلا في النطق فيصير الى الفرض الحكم بالذم في قولهم البيعان بالخيار وقولهم ان الاصل في البيع للزوم و لحيثما ثبت للدليل وان البيع مطلق عن العقود الاخرى وقولهم البيع هو العقد الدال على كذا ويحتمل ذلك بالجملة فلا ينبغي للشك في ان اطلاق البيع في الفرض الفنوى مراد به ما لا يجوز من غير الا يبيع عقده نبيحا او يتقابل ويجعل الثالث ما تقدم للشك على القول بالاخيه من سلب البيع عنه والاول على القول بالملك من صدق البيع عليه وان لم يكن لازما ويمكن الفرق بين الشرط الذي ثبت اعتبارا في البيع من الفرض فيجوز على البيع الشرعي وان لم يفيد عند الشارع الا باخه وبين ما ثبت بالاجماع على اعتبارا في البيع على ارضها في البيع في كل ما لم يجرى الى العقد الاول لا يبيع عرفه كونهما بيعا ظاهر على القول بالملك كما عرفت من مع صدد واما على القول بالاخيه فلا يثبت الا في المعاملة الفافدة للصيغة فقط فلا يشمل الفافدة للشرط الاخر ايضا ثم انه حكى على شيئا في حواشيه على الفواقد انه بعد ما منع من اخراج الماخوذ بالمعاطاة في المحل المذكور من الهلك الا بعد تلف العين يعني الاخر بعد ذكر انه يجوز ان يكون الثمن والمثمن في المعاطاة مجعولين لانها ليست عقدا وكذا اجماله الاجل وان لم يوافق في المعاطاة لم يجز له نكاحها مطلقا تلف الثمن انتهى وحكى عنه في باب الصرف ايضا انه لا يعتبر القابض في المحل في معاطاة المقتضى اقول حكى في متنه بعد جواز لزوم الماخوذ بالمعاطاة في الصدقات الواجبة وعده جواز نكاح الماخوذ بها صريح في عدم افاذتها للملك الا ان حكاه بعد اعتبار الشرط المذكور في البيع والصرف معلل بان المعاطاة ليست عقدا فيجوز ان يكون باعتبار عدم الملك حيث ان المفيد للملك منقصة العقد وان يكون باعتبار عدم اللزوم حيث ان الشرط المذكور شرط للبيع العقدي للزوم والا فوى اعتبارها وان قلنا بالاخيه فلا ينافي بيع غيره وان لم يفيد شرعا الا باخه وصوره الا ذلك في اعتبار ذلك الشرط هو البيع الفرعي لا خصوص العقد بل يقتيد بها البيع العقد يقتيد بتغير العقد الغالب للمعرفة من ان الاصل في المعاطاة بعد القول بعدم الملك الفناء وعدم نفيه شيئا من مباح محل الخلاف بين العلما من حيث اللزوم والعقد وهو المعامل الجاهل للشرط عند الصيغة وبعبارة البناء وما ذكرنا يظهر وجهه فيجوز الربا فيه اية وان خصصنا الحكم بالبيع بل الظاهر حتى عند من لا يربطها مفيد للملك لا بها معاينة عرفية وان لم يفد للملك بل معاينة شرعية كما عرفت بها الشهادة في موضع الحواشي حيث قال ان المعاطاة معاينة مستقلة خابرة ولا نفي انتهى واما حكمه جازا لحيثا فيها وبطل اللزوم يمكن بغيره على الاشكال في اجازة عندهم فلا يفسد الحيوانا قلنا بافاذتها للملك يمكن القول بقبول الحيوانية مطلقا على صيرورتها لبيع بعد اللزوم كما ينبغي عند تعرض المرفوع بالخيار وجوده من خان المعاطاة الا ان اثره يظهر بعد اللزوم وعلى هذا فيض اسقاطه والاصل في بطل اللزوم ويجوز ان يفصل بين الخياران المقتضى للبيع فلا يقتضي اختصاصا من اهلها بما وضع على اللزوم من غير جهة الخيار وبين غيرها اختيار العن والعين لا يشبه الى الرد دون الارش فيجوز له ان يملكها واما حكمه لحيثا بعد اللزوم فيستلزم كبر المرفوع الا ان لا يثبت ان المتضمن من مود المعاطاة هو حصول المعاطاة فعلا من الطرفين فالملك او الا باخه في كل منهما بالا اعطافا وحصل الاعطاف من جانب احد لم يحصل ما يوجب باخه الاخر او ملكيته فلا يتحقق للمساومة ولا الا باخه لئلا لان كلا منهما ملك او ملكا في مقابل ملكه الاخر او باخه الا ان الظاهر في جماعه من متاجر المتأخرين بقا للشهيد اللزوم حتى يعلوه من المعاطاة ولا يثبت الا في صيد معنى المعاطاة لكن هذا لا يقدح في جريان حكمها عليه بناء على عموم الحكم لكل بيع فعمله ويكون اقباض احد العوضين من مالكم بملكه كالبعوض او مبيعا له بغيره بملكه كالبعوض او باخه باذنه فلو كان المعطوف هو الثمن كان دمه على القول بالملك والبيع اشترط واحد ببيع الثمن فيحصل الاحتياط للقول للفقهاء في فعل واحد وانما حكمه ان واحد من هذا على القول بكون المعاطاة بيعا مملكا واخره ان يبدل عليها ما دل على صحة المعاطاة من الطرفين واما على القول بالاخيه فيشكل بان بعد حصول الملك لحيثا لا دليل على نفيه في الا باخه اللهم الا ان يتجسس انما البيع عليها كقياسها على المعاطاة كصفتها وبما يتبع

المنقذ من الخطأ

وإنما العوض
بما هو عليه

العوض للمعاطاة بغير ابطال التمسك من غير ان يعطى اصداف الضمان المعاطة كما تعارفنا عندنا مع غيبة التقا ووضع الغلس
 في المكان للمعاطاة اذ عام من حال التقا اذ ان ذلك وكذا غير الماء من المحرقون كما تحبوا ونحوها ومن هذا القبيل دخول الحمام ووضع الحجر
 في كوز صناعي كالم مع غيبة الغيباء للمعاطاة وصول العوضين او احدهما مع الرضا بالقرف ويظهر ذلك من الحق الاكبر في ايضا
 في مسألة المعاطاة وسبب ان موضع ذلك في مقام لا ثم ان لو قلنا بان اللفظ الغير المختص في العقد كالفعل في المعطاة للمعاطاة لم يكن
 للمعاطاة من الاعطاء والاصطحاب اذ ان علمه من الشئ في غير ابطال لا يبعد صحة مع هذا البيع عليه بناء على الملك اذ اعطى
 القول بالا بغيره فلا شك في الشئ هذا الكذا التمسك من البائع من الشئ في المعاطاة الفعلية ومع كون احد العوضين متاعا من جنس
 متاعا لا يلزم الذي في الفلوس لا شك في ذلك فاضح فان صاحب التمسك هو المشتري فما يصح بالخلاف اذا مع كون العوضين غير متاعا
 متاعا لا يلزم مع هذا التمسك في العوضين فاذا اعطى الحظ في مقابل التمسك من هذا المقدار من الحظ فيكون دور ما هو من التمسك
 عرفا ان اشتري التمسك بالحظ وان العكس العكس فيكون للمدفع في التمسك الباطنية عن الدين والدليل هو التمسك وحيثما هو التمسك ولو لم
 يلاحظ الاكون احدهما بالآخر من غير ان يتيقن احدهما بمقام التمسك في العوضين ولو حظ في العينة كونهما بان لو حظا من المقدار التمسك
 وذلك المقدار من الحظ فيكون فمعاطاة من غير متاعا فيكون ذلك على كون احدهما بالآخر متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا
 على ان البيع كونه كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون
 وانما اشترى الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون الحظ فيكون
 تلك الاحكام الى من يخص بصفة البيع والشراء فلا يلزم من كان في معاملة واحدة مصادرة لها باعتبار ان لو كونه متاعا بالنسبة الى
 او لا الصلح للوجوب عليه بشرط بالنسبة الى الاخذ كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون
 في قول احد الشرائع يمكن لصاحبه ما عندك على ما عندك على الصلح او كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون كونه متاعا فيكون
 فانها من قوة لصديق غير هذا البائع لغيره فاعطى الدافع او لا دون الاخر وصلى التمسك على الاخذ او لا دون الاخر فمقدار الرابع او الصلح
 المعاطاة في اعطاك منها الاخر ما لا يصور بحسب قصد المعاطاة فيكون على وجه احدهما ان يقصد كل منهما بمثلها فالدفع بالآخر
 فيكون الاخر في اخله فبالا وممكنا بالاشياء فغيره فلا يكون في دفعه العوض الاشياء بمثلها في دفع لما التمسك على نفسه اذ اذ انما لم يكن
 الايجاب القبول بدفع العوض الا في دفعها فرفع العوض الثاني خارج من حقيقة المعاطاة فلو كانت الاخذ قبل دفع طاله ما بعد ما
 للمعاطاة في قبض كلا العوضين فيكون طلاق المعاطاة عليه حيث حصل للمعاملة فيه بالمعاطاة دون القول لا من حيث كونهما متاعا
 بالمعاملة من الطرفين ومثل في هذا الاطلاق لفظ المصادرة والمساواة والمزاغة والولع وغيره وهذا الاطلاق يستعمل للمعاطاة في
 الرهن والقرض والهبه ودرما يستعمل في المعاملة الخاصة بالفعل ولو يكن عطا في صحته فامل ثمانية ان يقصد كل منهما بمثلها الاخر ما لا
 اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 قبل الدفع لا يتحقق للمعاطاة وهذا الباعث عن معنى البيع وقدره في المعوضة كحل كون من الما بين خاليها عن العوض لكن اجرا حكم الهبة
 المعوضة عليه مشكل اذ لو لم يملك الثاني هذا لا يتحقق التملك من الاول لانه انما يملكه اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 ان يكون تملك الاخر لم يخلو عند تملك الاول على انما لا يسمى العوض فلا يفتح في المعاملة فلا يقال انما يملكه اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 او معاوضة مستقلة فانه انما يملكه مال العوض فيقبل الاخر باخذه اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 بقبولها التملك كما لو صرح بقبوله بحيث لا شك ان مدبره رابعها ان يقصد كل منهما الا باخذه اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 او باخذه اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 الاخير من على فرض قصد المعاطاة فيهما ومنشأ الاشكال في صحة باخذه جميع التصرفات حتى المتوفقة على ملكية المتصرف
 بان يقول لمحت لك كل تصرف من ان يملكه العوض وثانيا الاشكال في صحة باخذه بالعوض الرجعة الى عقد مركب من باخذه وتملكه فلو
 اقام باخذه جميع التصرفات حتى المتوفقة على الملك فالحال ان لا يجوز التصرف في الموقوف على الملك لا يسوغ لغيره ان يملك بغير اذن المالك فان
 ليس بشرع عاونا بما يجرى شرعا فاذا كان بيع الانسان مال غيره لنفسه بان يملك التمسك مع خروج البيع عن ملك غيره غير محقق
 كما صرح به العلامة في التواعد كقوله في المالك ان ياذن فيه فمقتضى ذلك باحد جهتين كلاهما في المقام مفقودا اذ انما لم يكن مال الدائم فيكون مملوك
 بقوله لمحت لك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك انما يبيع للمالك
 هذه الا باخذه فيكون التملك له ويكون بيع المخاطبة غير لافقوله كما صرح في التذكرة بان قول الرجل لمالك العبد اعطى عبيدا عبيدا
 استند على التملك واعطى المولى عنه جواب لذلك الاستدعاء فيحصل النقل لا انتقال بهذا الاستدعاء والجواب بقوله وقوله قبل العن
 اذ انما يكون هذا باخذه من لا يحتاج الى شرط المفترق لعقد البيع ولا شك ان المقصود بان يخرج من ليس لادن في نقل المالك الى نفسه

على انضام المعاطاة ولم يرد الرجوع انما الكلام في انضام اذا الرجوع وليس هذا من مقتضى اليد قطعاً هذا ولكن يمكن ان يقال انضاماً
 السلطنة حادثة على انضامه عند انضام المثل او البتة مع ان ضمان النالف ببدله معلوم الا ان الكلام في ان البديل هو البديل الحقيقي
 المثل او البتة او البديل الحقيقي العيني او وجوده فلا اصل لهذا فضلاً عما يدق من ان عموم الناس مسلطون على اموالهم يتدل على
 السلطنة على المال الموجود باخذ وعلى المال التالف باخذ ببدله الحقيقي وهو المثل او البتة فتدبر ولو كان احد العوضين ديناً في
 ذمة احد المتعاطين فعلى القول بالملك يملك من ثمنه فينقطع عنه والظاكمة في حكم التلف لان الشافط لا يعو ولا يحل العود وهو
 ضعيف والظاكمة الحكم كك على القول بالا باخذ من غير ولو يملك العيني او احد منهما بعد لا زم من نوك النالف على القول بالملك لا يتبع
 التره وكذا على القول بالا باخذ انما باخذ المتصرفات الناقلة ولو عادت لعين بفسخ ففسخ جواز التراد على القول بالملك لا مكان فيفسخ
 وعند لان المتيقن من التراد وهو المحقق في تاجر ورج العبر عن ذلك ما ذكره وجهاً اجماعاً انما يشهد في مقابلة اصل اللزوم
 جواز التراد بقول مطلق بل المتيقن منه غير ذلك فالوضع غير محقق في الاستصحاب كذا على القول بالا باخذ لان المتصرف الناقل
 يكتفي من سبب الملك المتصرف فيرجع بالفسخ الى ملك التالف فلا دليل على رد له بل الحكم هنا هو من على القول بالملك لعدم تحقق
 جواز التراد في السابق هنا حتى يصح بل المحقق كذا ان يقار سلطنة الملك الاول المقطوع باثباتها انهم لو قلنا بان الكاشف عن الملك
 هو العقد الناقل فلا فوضنا انقطاعه بالفسخ عاد الملك الى الملك الاول وان كان مبناً بالغرم مالم يستمر عوضه كان مقتضى فاعده
 السلطنة جواز التراد لو فرض كون الميراث لا يحل به ان يملك ما كان الاول وما كان البتة بفسخ وكذا لو قلنا بان البيع لا يتوقف على سبق
 الملك بل يكفي فيه باخذ المتصرف والا لزم ان ملك الثمن بالبيع كما تقدم استظهاره عن جماعة في كل الرابع لكن الوجهان ضعيفان
 بل لا يوجب رجوعه بالفسخ الى البايع ولو كان الناقل عقد الجايز لم يكن لملك العين الباقية الزام الناقل بالرجوع فيه ولا رجوعه بنفسه
 اليه غير فالراد غير متحقق ومقتضاه غير واجب كذا على القول بالا باخذ لو كان المعاوضة كالتسليم للمعاوضة كاشفة عن سبب الملك بغير
 كان غير معاوضة كالهبة قلنا بان المتصرف في مثل ذلك كشف عن سبب الملك لا عوض فيه حتى لا يعقل كون العوض مالا لو احدثنا فقال
 العين الى الاخر بل الهبة ناقلة للمالك عن مالك المالك الى المالك فيحقق حكم جواز الرجوع بالنسبة الى المالك لا الواهب المحب للملك جواز التراد
 مع بقاء العين الاخرى او عودها الى مالك الميراث العود العود لو عاد بوجوبه كان حكمه حكم التلف ولو باع العين على التثاقل فاجاز
 المالك الاول على القول بالملك له بغير كون اجازته رجوعاً كغيره سيأخذ من الناقلة ولو اجاز المالك الثاني فقد تغير شكله فيعكس
 الحكم شكلاً لا وضوحاً على القول بالا باخذ ولكل منهما ركن قبل اجازة الاخر ولو رجع الاول فاجاز الثاني فان جعلنا الاجازة كالشفقة
 لغى الرجوع ويجعل عدله لا رجوع قبل تصرف الاخر فيفسد ويجوز الاجازة وان جعلنا لها ناقلة لغت الاجازة فطعا ولو امرت بحت
 العينان او احداهما سقط الرجوع على القول بالملك لا امتناع التراد ويجعل الشك في موضوعه قاعاً على القول بالا باخذ فلا اصل ببقاء السلطنة
 على طالع التمتع بالغير فيصير الملك شريكاً مع مالك الممتنع بغيره لو كان التمتع ملحقة له بالان لا وحده عليه حكم التلف ولو تصرف
 في العين تصرفاً غير التصرف المحظوظ وفضل الثوب فلا روم على القول بالا باخذ وعلى القول بالملك ففي اللزوم وجهاً من حيثنا على
 جهاً ان استصحاب جواز التراد ومنشأ الاشكال ان الموضوع في الاستصحاب غير او حقيق ثم انك قد عرفت بما ذكرنا انه ليس جواز
 الرجوع في مسألة المعاطاة نظير الفسخ في العقود الثلاثة حتى يورث بالثبوت وحسب ما لا يسقط ابتداء او في ضمن المعاملة بل هو على
 القول بالملك نظير الرجوع في الهبة وعلى القول بالا باخذ نظير الرجوع في باخذ الطعام بحيث يباح الحكم فيه بالرصة الباطنة بحيث لو علم
 كراهته الباطن بالانام بجزء المتصرف فلو مات احد المالكين لم يجز لو اراد الرجوع على القول بالملك للاصل لان من له واله الرجوع
 هو المالك الاصل ولا يجزى الا بغيره ولو جاز احداهما فاطناً ولبت مقتضى الرجوع على القولين السابق ان الشبهة الثانية ذكر في
 لك وجهين في صيرته المشاهدة بتبعاً بعد التلف ومعاوضته مستقلة قال يحنل الاول لان المعاوضات محتوية وليست احدها
 وكوفاً معاوضته بلية يحتاج الى دليل ويحنل الثاني لا طناً في علمنا ليس ببيع باخال وقوعها فكيف يصير بيعاً بعد التلف نظير
 القائمة في مرتبة الاحكام المنقضة بالبيع عليها كغيرها يكون لو كان التالف الثمن او بعضه وعلى تقدير بثوته فهل الثالثة من حيثنا على
 او من حيث اللزوم كل محتمل وشكل الاول بقوله انما يستتبعها والثانية بان المتصرف ليس معاوضته بنفسها اللهم الا ان يجعل المثل
 جزء السبب للتلف فانه لا يورث حياً كحيوان هذا بناء على انما يستتبعها فانه وانما يورث على قول المعيد ومن تبعه والمعتبر
 العيب الغيب فيثبتهان على التقديرين كما ان خيار المجلس منتهى في الظاهر ان هذا لا يرجع على القول بالا باخذ في المعاطاة واما على
 القول بكونها معاينة للملك المتزائل فيبلغ الكلام في كونها معاوضة مستقلة او بيعاً متزائلاً قبل اللزوم حتى يتبعه حكمها بعد اللزوم
 ان الظاهر عند القائلين بالملك المتزائل بيع بل لا اشكال في ذلك عندهم على ما تقدم من المحقق الثاني فان لم يصاب بجألاً رافاً
 فيلحقه حكم البيع فاعداً استعبد من قبله بثوته للبيع العفك الذي منبأه على اللزوم لولا الجواز وقد تقدم ان الجواز هذا لا يرد

تفصيل في مسألة المعاطاة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

١٥
 في البيع
 والبيع
 والبيع
 والبيع

البيع او الصلح او معامله ثالثة لا ترفع عند جماعة هذا ما حصر في من كل ما تم في البيع وامتناع غيره فطلب جماعة في الفرض على اختصاص
 بلفظ خاص يجوز به بقوله بصرف فيه او اشفع به وعليك بدعوضه وهذه بمثل واسلفك وغير ذلك مما تعد وامتناع في البيع
 من الكليات مع ان الفرض من العقود الثلاثة على حساب نوع البيع والاجابة وحكمه عن جماعة في الزمان ان اجابة يؤدي بكل لفظ يدل
 عليه مثل قوله هذه وثبت عندك وعن من يجوز به بقوله هذه او لمسك ذلك وحكمه عن غير واحد من اجابا الضمان للزم من العقود
 الثلاثة بلفظ تعدت المال ونقلته وشبه ذلك ولقد ذكر المحقق وجماعة من تأخر عن جواب الاجابة بلفظ العارية معللين
 بتحقق العقد وتزيم جماعة في انعقاد الاجابة بلفظ بيع المنفعة وقد ذكر جماعة جواز الزيادة بكل لفظ يدل على تسليم الارض للمراعاة
 وعن جميع البرهان كما في غيره انه لا خلاف في جوازها بكل لفظ يدل على المطلوب مع كونه ما ضاوع عن المقهورها بلفظ انزع
 وقد جوز جماعة الوقف بلفظ حوت وصندقت مع القرينة الدالة على ارادة الوقف مثل ان لا يباع ولا يورث مع عدم الخلاف وكما
 عن غير واحد على انها من الكليات وجوز جماعة وقوع النكاح الدائم بلفظ التمتع مع انه ليس هو محابفة ومع هذه الكليات كيف
 يجوز ان تستدل بالعلماء او اكثرهم بقبول ايقاع العقد باللفظ الموضوع له وانه لا يجوز بالالفاظ المجازية خصوصاً مع تعميم الفرض
 كما تقدم عن بعض المحققين ولعله لما عرفت من ثبوت ما شتهر بينهم من عدم جواز التعبير بالالفاظ المجازية في العقود الثلاثة مع
 ما عرفت منهم من الكفاية في كثرة الالفاظ الغير الموضوع له لذلك العقد مع المحقق الثاني على ما حكى عنه في باب العلم والنكاح
 كلياتهم بحمل المجازات المنوعة على المجازات البعيدة وهو جمع حسن ولعل القول ان يراد باعتبار الحقائق في العقود باعتبار الدلالة
 اللفظية الوضعية سواء كان الدليل اللفظي على انشاء العقد موضوعاً له بغيره او مستخدماً فيه مجازاً بقرينة لفظ موضوع الغرض
 الا فاداه بالاجرة الى الوضع اذ لا يعقل الفرق في الوضع ان كان موضوعاً له بغيره او مستخدماً فيه مجازاً بقرينة لفظ موضوع الغرض
 لفظ آخر يدل بالوضع على ارادة المطلب من ذلك اللفظ وهذا بخلاف اللفظ الموضوع له بغيره او مستخدماً فيه مجازاً بقرينة لفظ موضوع الغرض
 مقال خارج عن العقد فان الاعتماد عليه في مقام المعاقبة وان كان من المجازات القريبة جداً لاجتماع غماض عليه من عدم العزم
 بغير الاقوال في انشاء المقاصد لانه يجوز والعقد بالمعاطاة ولو مع سبوتهم قالوا فاقتران حال تدل على ارادة البيع حراً وما ذكرنا
 بظلم الاشكال في انقضاء على المشتري اللفظي على القرينة الحالية العينية وكذلك المشتري المتفقون يمكن ان يطبق على ما ذكرنا الاستدلال
 للمقدم في عبارة النكاح بقوله قدس سره لان الخطاب لا يثبت في خطاب ليس المراد ان الخطاب لا يفهم منها المطلب او بالقرينة المجازية
 والمراد ان الخطاب بالكناية لم يلد على المعنى المنه من اللفظ لان اللفظ لا يعكس موال الغالب بل الظاهر في الكليات ان تدل
 على المرفوع ما لم يقصد النكاح خصوصاً في الجماع مع المرفوع الخاص بالخطبة في نفسه محتمل لا يثبت الخطاب بهم خطاباً بغير المراد
 بالقرينة المجازية الكاشفة عن قصد النكاح والمرفوع على ما عرفت في مسألة المعاطاة ان الينة بنفسها او مع انكشافها بغير القول
 لا تؤثر في النقل ولا يقال فلم يحصل هنا عقد لفظي بغير القام به لكن هذا الوجه لا يجزئ في جميع فاذكره من امثلة الكناية ثم
 انه ربما يتبادر ان العقود المؤثرة في النقل والاشغال اسباباً شرعية توفيقية كما حكى عن الرضا مع من كل عقد لازم وضع الشارع
 له صيغة مخصوصة بلا سقم فلا بد من انقضاء على المنقضي وموكل لا يحصل عند من لا حظ فناء العلم واضلا عن الروايات
 المتكثرة الالهية بعضها واعلم ان ذكر الفخر قدس سره فاعلم المراد من خصوصية المعقودة في الصيغة شرعية انما اشتملها على القبول
 المعبر عن تلك المعاملة في كلام الشارع فاذا كانت العلاقة الحادثة بين الرجل والمرأة معبراً عنها في كلام الشارع بالنكاح او الزوجية او
 المتمتع فلا بد من اشتمال عقدها على هذه العناوين ولا يجوز بلفظ القبول او البيع او الزمان او نحوه لك وهذا الكلام في العقود
 المنشئة للمقاصد الاخر كالبيع والاجارة ونحوها خصوصية اللفظ من حيث اعتبار اشتمالها على هذه العناوين الثلاثة في لسان
 الشارع او ما يراد منها لغة اذ لو وقع بانشاء غيرها فان كانت لا مع قصد تلك العناوين كما لو لم يقصد المرء الاهبة نفسها والاجارة
 نفسها مدة الاستمتاع لم يثبت عليه انما المأمورة في الشرعية على الزوجية الدائمة او المقتطعة وان كان يقصد هذه العناوين
 دخلت في الكناية التي عرفت ان يجوزها رجوع الى عند اعتبار افادة المقاصد بالاقتوال فاذا ذكره الفخرية مؤتباً لما ذكرنا واستفاد
 من كلام والده قدس سره واليه يشير ايضاً ما عرفت جامع المقاصد لان العقود متعلقة من الشئ فلا ينفق عقد بلفظ اخر ليس فيه
 وماعنى لك من انه يجب لا قضاة في العقود الثلاثة على الالفاظ المنقولة شرعاً المعنوية ومرد به بالمقولة شرعاً في المأمورة في
 كلام الشارع وعن كثر العرفان في باب النكاح انه حكم شرعي حاد فلا بد من دليل يدل على حصوله وهو العقد اللفظي التام
 من المصير ثم ذكر الاجابة بالنكاح الفاظ ثلثة وعلمنا بوجوب ذلك في القرآن ولا يخفى ان مقتضى هذا الصريح فيما ذكرناه من توقيفية
 العقود وانما متعلقاً من الشارع وجوده لا قضاة على السبق ومن هذا الضابط نقدر على منبه الصريح المنقول شرعاً المعنوية
 من الالفاظ المنقولة في ابواب العنونة المذكورة من غير وان الاجابة بلفظ العارية غير جائزة ولفظ بيع المنفعة او السكنى مثلاً

او عرفاً لا يتأبهده
 العناوينات هوارد
 الاحكام الشرعية
 التي لا يحصى وعلى
 هذا الضابط وهو
 ايقاع العقد بانشاء
 العناوين الثلاثة
 في لسان المأمور

الاجابة على ما في المتن

لا يبعد جواز ذلك اذا عرفت هذا فلنذكر الفاظ الاجاب القبول فيها لفظ بعثت الاجاب لاختلافه في نصوصها وان كان
من الاصلد بالنسبة الى البيع والشر لكن كثرة استعماله في البيع وصلت الى حد تغلبها عن العربية واما لفظ شربت فلا إشكال في
وقوع البيع به لوضعه كما يظهر من المحكي عن بعض اهل اللغة بل قبل المستعمل في القرآن الكريم الا في البيع وعن القاموس شرا وشربه
ملكه بالبيع وباعه اشرا وهذا ضد في كل من ترك شيئا او ملكه بغيره فقد اشترى وشرى بالبيع شكل فيه بطلان استعماله
عرف في البيع وكونه محتاجا الى العربية المعينة وعدم نفع الاجاب في الاحتجاج وكمال القدر والاحتجاج عن وجهه في اللفظ ملكك
بالشد يد والاكثر على وقوع البيع به بل في ذلك الارشاد لا اتفاق حيث قال انه لا يقع البيع بغير اللفظ المنفرد عليه كعبت ملكك
وبدل عليه ما سبق في تعريف البيع من ان التملك بالعوض المخل بالمال العيني بالمال هو المراد بالبيع عرفا ولغيره كاصحح في الدب
حيث قال ان معنى بعثت في لغة العرب ملكك غير شيء وما قبل من ان التملك يستعمل في الهبة بحيث لا يستلزم عند الاطلاق غيرها فلو ان
الهبة بما فيها من شيء من اللفظ عن العوض لا من مادته التملك في مشتركة مع غيره في بعض المقالات وبين المحرر عنها فان بطلان الكلام ذكر
العوض فاد المجوع المركب فيضه الوضع التلبيس البيع ان محرر عن ذكر العوض لا يقتضي محله الملكية التجارية وقد عرفت ايضا ان تعريف البيع
بذلك تعريف به هو محقق في لوازمه الهبة العوضه او ضد المصالحه في صحة العقد على صحة عقد بلفظ غير مع النية ويشهد
لما ذكرنا في غير الدب في شرح الارشاد ان معنى بعثت في لغة العرب ملكك غير شيء واما الاجاب فاشترت في مفتاح الكرامة انه قد بين
بعضه كما هو الموجود في بعض نسخ كثيرة والمنقول عنها في نسخين من تعليقات الارشاد وقد ثبت ظهور ذلك من عبارة كل من عطف
على بعث وملكك وشبههما او ما يقوم مقامهما اذا اراده حصول لفظ شربت من هذا الجدل وحمله على اراده ما يقوم مقامها في اللغة
الاخر للعاجز عن العربية بعد تعيين اراده ما يراد بها لغيره فافهم شربت واشترت لكن الاشكال المتقدم في شربت اولى
بالمحرران هذا ان شربت استعماله في القرآن الكريم في البيع بل يستعمل في غير الا في غير مختلف اشترت والاشكال في بعض المراد من العربية
تقديمه الدال على كونه اجابا اما بناء على الروم فقديم الاجاب على القبول واما الغلبة في ذلك غير صحيح لان الاعتماد على العربية الغير
اللفظية في بعض المراد من الفاظ العقود قد عرفت ما فيه الا ان يحرك ان ما ذكر سابقا من اعتبار الصراحة مختص بصراحة اللفظ من
حيث كالتة على خصوص العقد فتميز عما عده من العقود ولما تميز الاجاب عقد معين عن غيره الراجح اليه التمايز من المشرع كما يميز
فيه الصراحة بل يكفي استمارة المراد ولو في غير المقام او غلب او موهوب او دين اشكال واما القبول فلا ينبغي الا إشكال في وقوعه بلفظ
ملكك ورضيت واشتريت وشربت وابعت وملكك وملكك اما بعث فلم ينقل الامر لجامع مع ان المحكي عن جماعة من اهل اللغة
اشرك بين البيع والشر ولعل الاشكال فيه كاشكال الشربة في الاجاب اعلم ان المحكي عن جماعة من اهل الحكماء ان الفصل القبول اقل
وغيره بدل لان القبول على الحقيقة مما لا يمكن له التبدل والابتداء بخلاف اشترت وابعت يمكن وسيا اوضح ذلك في اشكاله قد بين
الاجاب ان في انعقاد القبول بلفظ المضاعف والافعال وشبهها وجهان هربح لو ادعى العقد بالالفاظ المشتركة بين
الاجاب القبول ثم اختلف في تعيين الموجب القابل لاجاز تقديم القبول واما من جهة اختلافها في المنفرد فلا يبعد الحكم
بالفعل ثم عدم ترتيب الاثار المختصة بكل من البيع والاشراء على واحد منها مسكته المحكي عن جماعة منهم السيد عميد الدين القاسم
المقداد والمحقق والشهيد الثانيان اعتبار العقد العربية للناس كانه جامع المقاصد لان عدم صحته بالترجيح الغير المانع يستلزم
عدم صحته بغير العربية بطريق اول وفي الوجهين ما لا ينبغي واصغفه منها منع صدق العقد على غير العربية مع التمكن من العربية فالافق
صحته بغير العربية وهل يعتبر عدم التحيز من حيث الماد والجهة بناء على شرط العربية لا فوي ذلك بناء على ان دليل اعتبار العربية مؤثر في
الافعال على السبق في راسيا النفل وكذا اللغز في الاعراب يحكي عن غير الدب العربي بين ما لو قال بعثت بفتح الباء وبين ما لو قال يجوز ترك بدل
وقبحك فصح الاول دون الثاني الامع اخبر عن النظم والمؤكل ولعل بعد معنى صحيح الاول الى البيع بخلاف الجوز فان لمعنى اخر
فاستعماله في البيع غير جائز ومنه يظهر ان اللغات المحرفة لا باس بها اذا لم يغيرها المعنى ثم هل يعتبر العربية في جميع اجراء الاجاب القبول
كالشراء والممن ام يكفي عربية الصيغة الدالة على الاشياء والاجاب والقبول حتى قال بعثك بن كنان ابد درهم كفي والافق لا يفتقر لان غير
العربية كالمعتمد فكانه لم يذكر في الكلام نعم لو لم يعتبر ذكر مغلطات الاجاب كاجاب العتور واكتفى بانفهامها ولو لم يغير اللفظ اوضح الوجه
الاول لكن الشهيد في غاية المرات في مسئلة تقدم القبول نص على وجوب ذكر العوضين في الاجاب ثمانية هل يعتبر كون المتكلم عالما بغيره
بغير اللفظ بان يكون فارقا بين معنى بعثت ابيع وانا بايع او يكفي مجرد علمك هذا اللفظ فيعمل في لغة العرب لاشاء البيع الظاهر هو
القول لان عربية الكلام ليست باقتضا نفس الكلام بل بقصد المتكلم منه المعنى الذي وضع له عند العرب فلا يقال انه تكلم بل في المطلوب
على طبق لسان العرب الا انما يميز بين معنى بعثت وابع وادعت البيع وغيرها بل على هذا لا يكفي معرفة ان بعثت مراد من قوله فغيره
حتى يعرف ان الهم في الفاسد تعرضا للتكلم في غير بيت بعثك وبعثت بالضم وبعثت بفتح التاء فغيره ترك الاحتياط وان كان في تعيينه

في المتن اعني العتور في العقد

الاجابة على ما قيل في

الاجابة على ما قيل في

الاجابة على ما قيل في

نظر في الموضع بغير علمه مسئلة للشيخ كما عرفت في احد الشرائط الماخوذة في كسرة الاطلاق على عقد وقوعه بلفظ استيفاء الاستيفاء
 ولعل من المنة في الاشياء المستقبلية لو عدوا الامر استدلالا بالاجاب مع ان قصد الاشياء في المستقبل خلافه المتعارف ومن الغنى
 في الكامل والمقدم على اعتبارها لعل لا طلاق البيع والقبضه وعمود العقود ومادته في بيع الايق والبيع الطرعي من الاجابة بلفظ
 المضاع وتحتوي فادل عليه النكاح ولا يخرج هذا من قوة لو فرض صراحة المضاع في الانشاء وجبلا يحتاج الى اربعة المضافات *
 مسئلة الاخر كما قيل ان قدم تقديم الاجاب على القول وبصرحة في الوسملة وذكروا كسرة المضاع ومع صدق لعل الاصل
 بعد جملة وجوب الوفاء على العقود المتعارفة كاطلاق البيع والتجارة في الكتاب والسنة وذلك بعضهم ان القبول في بيع الاجاب فلا
 يتقدم عليه لانه تابع لغيره لا يصح تقدمه عليه حكمه عن غاية المراد عن ق الاجماع عليه في وقت في هذه المسئلة الا ان السمع مع تقدم
 الاجاب منق عليه في وقتها في راجع خلافه للشيخ في طائفة باب النكاح وان وافق الخلاف في بيعه انه قد عدل عنه في باب النكاح بل في كل
 عقد الخلاف في صحة بيعه في زمانه بعد ما ذكر ان تقديم القبول بلفظ الاخر في النكاح بان يقول الزوجان زوجي فانه جاز
 بالاختلاف قال اما البيع فانه اذا قال بغيرها فقال بغيرها صح عندنا وعند قوم من المخالفين وقالوا من لا يصح حتى يسووا به
 استوي ويمكن فنبه القول الاول الى ط مسند الى كالمسئلة في باب البيع واما في باب النكاح فكل ما يورث في جواز التقديم كالمحقق
 في بيع والعلاقة في بعض في بعض كونهما وجماعتهما في اخره في المعوضة والتسوية عما يصح تخصيصه في جواز في
 النكاح الثابت بالاجاز مثل خبر بان يقول الوارد في قبضه العينة المشتملة على صحة تقديم القبول بقوله المرأة اتر فضلك متعة
 على كتاب الله وسنة رسول الله لان قال فاذا قالت نعم فبطلت اولى الناس لها وادنى سهل الساعدى في الشافى
 كتب الفريقين كما قيل المشتملة على تقديم القبول من الزوج بلفظ تزويجهما او التخيول اما ان يكون بلفظ قبلت وخصيت
 واما ان يكون بطريق الامر المستباحين فيقول المخاطبة قبلت واما ان يكون بلفظ اشتريت وملكك متعة واستعت فانكار
 بلفظ قبلت والظن على جواز تقديمه ووافقا لمن عرفت في هذا المسئلة بل المحكى عن الميمنة والاشم على الفائدة انه لا خلاف في عدم
 جواز تقديم بلفظ قبلت وهو المحكى عن نهاية الاحكام وكشف اللثام في باب النكاح وقد عرفت في غير واحد من متاخرى المناهج ان قبل
 المحكى هنا عن كسرة الاجماع عليه بدل عليه مضافا الى ما ذكره الى كونه خلاف المتعارف من العقدان القبول لك في مواضع عقد
 المتفاوضة في بيع الاجاب فلا يعقل تقدمه عليه ليس المراد من هذا القول الذي هو ذكر للعقد بحجر الرضا بالاجاب سواء يتحقق قبل
 ذلك ام لا حيث ان الرضا يشترط لا يستلزم تحقيقه المتفاوضة وتقدم فيه الانسان بالامر المستقبل بل المراد منه الرضا بالاجاب على وجه
 يتضمن انشاءا فانه في الحال الوجبة وجبة العوضه لان الشتر في كل البايع وهذا لا يتحقق الا مع تاخر الرضا عن الاجاب
 ان منع تقدمه لا يتحقق النقل في الحال فان من رضى بمفاوضة ينيها الوجبة المستقبل لا يفتل في الحال الى الوجبة كالحال من رضى
 بالمفاوضة التي انشأها الوجبة بقا فان رضى بهذا الرضا بده من ماله ونفيله الى غيره على وجه العوضه ومن هنا تنضم فسا ما حكى
 عن بعض المحققين في رد الدليل المذكور وهو كون القبول من بيع الاجاب نال بعباده وهو ان ينيها القبول للاجاب ليس بعباده للفظ
 للفظ ولا القصد المقصود حتى ينيها بعباده وانما هو على سبيل الفرز للشرط بان يجعل المقابل نفسه مشاء ولا لما يلحقه في البيع
 والوجبة وان لا كما يقول السائل في مقام الانشاء ان اراضى بعبادتي وقابلها بمتخني فتومتنا وادى قدم انشاءه واخره في هذا الصبح
 تقديم القبول ولو بلفظ قبلت وخصيت ان لم يتم اجاع على خلافه فتوى وجبة العوضه ما عرفت سابقا من ان الرضا بما يصدر عن الزوج
 في المستقبل من نقل ماله الى الرضا بغيره في انشاءا نقل من المقابل في الحال بل هو رضى من غير انشاءا في الاستقبال وليس المراد
 ان اصل الرضا يشترط تابع لتحقيقه في الخارج ولا اصل الرضا بغيره يحتاج الى توضيح بانكم من المثال بل المراد الرضا الذي يتقدم ولا
 ويمكن ان العقد ومما ذكرنا يظهر الوجبة المنع عن تقدم القبول بلفظ الامر كما لو قال بغيره هذا بدهم فقال بعد ان غاية
 الامر لا لا طلب للمفاوضة على الرضا بها لكن لم يتحقق بحجر الرضا بالمفاوضة المستقبل نقل في الحال للدهم الى البايع كما لا يخفى
 واما فان يظهر من بعض الاتفاق هنا على الصحة بغيره فهو من باب استعمر من صلبه كسرة على خلافه واما تخوي جواز في النكاح ففيها
 بعد الاغراض عن حكم الاصل بناء على منع كسرة رعايته سهل على كون نطق الامر والقول لا يحل تحقيق القبول بعد اجاب النبي
 ويؤيده انه لو لا يلزم الفضل الطويل في الاجاب القبول ومنع الغنى وقصور كسرة رعايته بان من حيث انشاءها على كفاية قول
 المرأة نعم في الاجاب ثم علم ان في صحة تقديم القبول بلفظ الامر جازلا فاكسرة ايضاً كلمات الاصحاب فقال في المسطور ان قال بغيرها
 ما لم يقل قبلت صح والافوى عندك انه لا يصح حتى يقول المشتري بعد الاشترت واخذنا ذلك في وقت فصرح بغيره العينة فقال
 واعتبرنا حصول الاجاب من القبول البايع من المشتري حدد من القول بان عقاده بالاستدعاء من المشتري وموان يقول بعبية
 بالف خفي بعبية فانه لا يصدق في قول المشتري بعد ذلك اشترت او قبلت فصرح ايضاً في الوسملة وعن جامع المقفا

ان ظاهر من هذا الحكم انقاذ وحكي الاجماع عن ذلك العينة ايضا وعبر بها عن ذلك المثل بل يتلوه هذا الحكم طكل من شرط الايجاب والقبول
ومع ذلك كله فقد صرح الشيخ في طائفة باب النكاح بجواز المقام بل بلفظ الامر بالبيع ونسبة البناء من اقرب نية السيد الى عقد النكاح فيه
بينما افقا اذا تعادلتان تقدم الايجاب على القبول فقال فيحك فقال قبلت الزوج مع وكذا انما لا يوجب على القبول
في البيع صحيح بخلافه وامان انما لا يوجب وصوب القبول فان كان في النكاح فقال فيجبها فقال وجبتموها صحيح وان لم يعلم الزوج
القبول بل بخلافه لغير الشاعك قال فيجبها يا رسول الله فقال وجبتموها بما معك من القرآن وتقدم القبول وتأخر الايجاب
ما كان هذا في البيع فقال بعينها فقال بعينها صحيح عندنا وعند قوم من المخالفين وقال قوم منهم لا يصح حتى لا يستوي الايجابين
وحكي جواز التقديم بهذا اللفظ عن القاضي في الكامل ما يمكن من هذا الحكم الكل من جواز تقديم القبول على الايجاب بقوله مطلق
ونستل من في النكاح برؤية سهل الشاعك العرف بها عن القبول بطلب الزوج الا ان الحق مع ضرورة في البيع بعد كفاية شيئا
ولا يوجب صحيح بجواز تقديم القبول على الايجاب وذكر العلامة قدس سره الاستصحاب والايجاب جعله خارجا عن قيد اعتبار الايجاب
والقبول كالمعاطاة ويخرج بعدم كفايته مع انه رزق في اعتبار تقديم القبول فكيف كان فقد عرفنا ان اقوى المنع في البيع لما
عرفت بل او قلنا كفاية التقديم بلفظ قبلت يمكن المنع هنا بناء على اعتبار الماصونية فيناد على القبول ثم ان هذا كله بناء على ان
الشخص الايجاب من عدم كفايته مطلق اللفظ في الزوم وعدم القبول بكفاية مطلق الضيقة في الملك اما على ما قوتينا
سابقا في مسألة المعاطاة من ان بيع الغرض موجب للملك ولنا الاصل في الملك الزوم فاللان حكم بالزوم في كل مورد اقيم
الجماع على عدم الزوم وهو ما اذا خلت المعاملة عن الانشاء باللفظ اذا كان اللفظ للثمن في المعاملة متاقم الجماع على عدم
اقدارها الزوم وهو ما اذا خلت المعاملة عن الانشاء واقا في غير ذلك فالاصل الزوم وقد عرفنا ان القبول على وجوب طلب البيع
قد صرح في موضع بل يظهر منه عدم الخلاف فيه مبينا وحكي عن الكامل ايقونة وان كان التقديم بلفظ اشترت او ابتعت لم تكن
او ملكك هذا بل كان اقوى جواز لا نه انشاء ملكيته للبيع بازاء ماله عوضا لحقيقة انشاء المعاملة كالبائع ان انشاء
بنشاء ملكية ماله لصاحبه بازاء ماله لصاحبه المشترى بنشاء ملكية ماله لصاحبه لفسد بازاء ماله فحق حقيقة كل منهما يخرج ماله الى
صاحبه يدخل مال صاحبه ملكه الا ان الايجاب مفهوم من كراهي عوض في القبول مفهوم من نفس الفعل والخراج بالعكس
فليس حقيقة الاشتراء من حيث هو مع القبول كنه لما كان الغالب عوضا عن عقيب الايجاب انما الانتقال مال البائع الى نفسه واقوع
نقله اليه بوجوب تحقق للطاوعة ومفهوم القبول اطلاق عليه القبول وهذا المنع موقوف في الايجاب المتأخر لان المشترى انما ينقل ماله
الى البائع بالانضمام الحاصل من جعل ماله عوضا والبائع انما ينقل الثمن اليه كك لا يمدول الضيقة وقد صرح في برة ذلك على
خالصه بان اشترت ليس بقول حقيقة وانما هو بديل وان الاصل في القبول قبلت لان القبول حقيقة لا يمكن الاستدلال به ولفظ
اشترت يجوز الاستدلال به بوجوب ما انتم بغيره لا يكون قبولا فلا ينافي ما ذكرنا من تحقق مفهوم القبول جلا واقوع عقيب تلك اليك
كما ان مضيت بالبيع بالبيع ليس فيه انشاء نقل مال البائع الى البائع الا واقوع متاخرا ولذا منعنا عن تقديمه وكل من مضيت اشترت بالنسبة
لا افادة نقل المال ومطابقة البيع عند التقدم والآخر متعاكسان فان قلت ان الاجماع على اعتبار القبول في العقد بوجوب تأجيل
اشترت حتى يقع قبولا لان انشاء ملكيته لمال الغير واقوع عقيب تلك الغير لا يتحقق فيه صحة الاشغال قبول الاشترت وتكون اشترت متا
التراما بالاشتر عقيب انشاء البائع من البائع بخلاف ما لو تقدم فان مجرد انشاء الملكية لمال لا يوجب تحقق مفهوم القبول كما لو توى
بملك المبتاعا او اللفظة فان لا قبول فيه واساقت التمسك بالاجماع ولو اعتبار القبول من المشتري بالقبول الشامل للرضا بالايجاب متا
وجوب تحقق مفهوم القبول المنصير للطاوعة وقبول الاثر فلا يفتقر من جميع ذلك ان انشاء القبول لا يدل ان يكون جامعا للقبول انشاء
النقل للرضا باذنا البائع نقله ولا يغير انشاء ما انفعال نقل البائع فقد تحصل ما ذكرناه صحة القبول اذا كان بلفظ اشترت فان
لم نعرفت بل هو اطلاق الشيخ في حيث لم يتعرض للامتنع عن الانقضاء بالايجاب قد عرفت عدم الملازمة بين المنع
عنه والمنع عن تقديم مثل اشترت وكذا السيرة العينية حيث طاق اعتبار الايجاب والقبول واخرن بذلك عن انعقاده بالمعاطاة وبالا
يتجنا والايجاب كان اظا اطلاق الحجة في الكا في حيث لم يذكر في الايجاب من شرط الانقضاء والحاصل ان المصريح بذلك فيما وجدت
من العقد والخطاين حصة من التعبد بملك حكاية الاجماع عن من على تقديم الايجاب مع انه لم يرد على الاستدلال بعدم كفاية الاستصحاب
والايجابان فاعاده مجمع على صحة دليل عمره ان مثل هذا مما يوهن الاعناد على الاجماع المفقول وقد نهنا على مثال ذلك مورد
نعم يشكل الامر بان اليهودي المتعارف من الضيقة بتقديم الايجاب لا فرق بين المتعارف ههنا وبينه في المسئلة الايته وهو الوصول لايجاب
والقبول فالحكم لا يخرج عن الاشكال ثم ان ما ذكرنا اجاز في كل قبول يورى بالبناء متفق الا انما ان التوبة في قولها بلفظ ملكك
منك منفعك او ملكك النكاح التوبة يورى قولها بلفظ ملكك تزوجت اما لا الانشاء وقبول الا مبتل ما ينضمه كل هفت

في حيزها من صريح

وجود ذلك الشيء لا في غير هذا من صريح بذلك الشيخ والحق والعلاقة وجميع من لم ينعقد كالتشديد والمحقق الثاني وغيرهم قدس الله
 ارواحهم عن غير الدين في شرح الارشاد في باب الوكالات ان معلق الوكالات على الشرط لا ينعقد عند الامامة وكذا غيره من العقود لا ينعقد
 كانت او جارية وعن من ينعقد القواعد في الإجماع عليه ذلك في مسئلة اشراط التجزئة في الوقف الاتفاق عليه الظاهر عند الخلاف
 فيه كما اعتبر غير واحد وان لم يتعرض الاكثر في هذا المقام ويدل عليه في حقناهم ومعاقد الشجاعات في اشراط التجزئة في الوكالات
 مع كونه من العقود الجارية التي يكف فيها كل ال على الاذن حتى ان العلاقة ادعى الاجماع على ما حكى عنه على صحت ان يقول الموكل ان يوكله
 في ان يتبع عيني يوم الحقة وعلى عدم صحته في ذلك وكيفية ولا يتبع عيني الا في يوم الحقة مع كون المقصود واحدا وفي بينهما اختلاف
 بعد الاعتراض بان هذا في معنى التعليق بان العقود لما كانت متعلقة من الشيء فيطابق هذه الضوابط وبطلت فيما خرج عنها وان
 ابايت فاند بها فان كان الامر كذلك عند الوكالات فكيف الحال في البيع والبيع والبيع في انقضاءه على الحكم وانما الكلام
 في وجه الاشراط فالله صريح العلاقة في كونه ان من انشأ له الجرم حال الانشاء بل جعل الشرط هو الجرم ثم منع عليه عند جواز التعليق
 قال الخامس الشرط الجرم فلو علق العقد على شرط لم يصح وان شرط الشيء للجمد بشئ من اخل العقد وبقي ما مضى وهو واحد في
 الشافعي واظهر ما عندهم الصحة لان هذه صفة يقتضيها اطلاق العقد لكونه لو انشاء لم يشتر ان يقي كلامه ويتبعه على ذلك
 الشهيد في قواعد قال لان الاشتغال بحكم الرضا لا ينافي الامع الجرم والجرم ينافي التعليق انتهى ومقتضى ذلك ان الاعتبار
 هو عند التعليق على امحصول الحصول كصريح المحقق في باب الاطلاق وذكر المحقق في الشهيد الثاني ان في الجماع لك في مسئلة
 ان كان لي فقلت بعت ان التعليق انما ينافي في الانشاء في العقود والاشياء حيث يكون المعلق عليه محمول الحصول لكون الشهيد
 في قواعد ذكر في الكلام المنفرد ان الجرم ينافي في التعليق لانه يجره عند الحصول ولو قد العلم بحصول التعليق على الوصف لان
 الاعتياد بجعل الشرط دون انواعه فاعتبر المعنى العاد ومن خصوصيات الافراد ثم قال فان قلت يطل قوله في صورة انكار الوكيل ان
 كان له فقد بعت قلنا هذا التعليق على واقع لا متوقع الحصول فهو علة للوقع او مصلية له لا معلق عليه الوقع وكذا لو قال
 في صورة انكار كالة الزويج وانكار الزوج حيث تدغم المراه ان كانت زوجي فهي طالق انتهى كلامه وعلل العلاقة
 في القواعد صحت ان كان له فقد بعت بان امر واقع يعلم ان وجوده فلا يصح جعله شرطا وكذا كل شرط علم وجوده فانه لا يوجب
 شك في الجميع ولا في موضع شيء فيقتضي الكلام ان المعلق عليه ما ان يكون معلوم التحقق واما ان يكون محتمل التحقق وعلى التوابع
 فاما ان يكون تحققه المعلوم والحتمل في الحال او المستقبل فيلحق الفناء فاما ان يكون الشرط ما يكون صحيحا للصدق كقول الشيخ
 بفتح ملكه شرعا او ما يصح اخراجه عن الملك كغيره المولود وغيره الوقوف عليه بخوفه وكون المشتري من يبيع ملكه شرعا كان لا
 يكون عبدا ومن يجوز العقد معلقا يكون ماله او ما ان لا يكون كذلك ثم التعليق انما يصح في اموالهم من الكلام كقوله ملكك هذا
 هذا يوم الحقة وقوله في العرض المنة خذ هذا بعوضه او خذ بلا عوض يوم الحقة فان المملك معلق على تحقق الحقة في الحال او في
 المستقبل ولهذا احتمل العلاقة في بة وولده في الايضاح بطلان بيع الوارث لمال ورثه نظر مونه معللا بان العقد وان كان
 منجزا في الصورة الا انه معلق والقبول بان مات مورثه وقد بعتك فاما ان كان منها معلوم الحصول حين العقد فالظاهر انه يردح
 واما قال عرفت كلامه كالمحقق والعلاقة والتشديد والمحقق الثاني والصبر وهكذا ايضا عن ط والاضاح في مسئلة ما لو قال ان كان
 لي فقد بعت بل لم يوجب ذلك خلاف صريح هذا الذي في باب الوكالات في باب الوقف عدم الخلاف فيه صرحا او كان معلقا الحصول
 في المستقبل وهو المعبر عنه بالصدق فالظاهر داخل في معقود انقضاءه على عدم الجواز وان كان تعليقه في البيع بالشرط الجرم لا يوجب فيه
 به الشهيد الثاني في ما حكى عنه بل يظهر من عبارة في باب الوقف كونه من الاشياء الجارية في البيع بالشرط الجرم لا يوجب فيه
 راس الشهر وقد وقفت في بيع الوقف بالاشارة لا في مثل البيع والمبنة وعندنا مثل العتق ايضا انتهى فان يله يدل على انماثلة
 الوقف للبيع والمبنة غير محض الامامة نعم بان انما للعقود محضهم وما كان منها مشكوكا الحصول وليس صحة العقد معلقة
 عليه كالاشارة للمنفعة فقط اطلاق كلامهم لشملة الا ان الشيخ في ط حكي في مسئلة ان كان له فقد بعت فولا من بعض الناس بالصحته
 وان الشرط لا ينعقد مستدلا بانه لو شرط انما يقتضي اطلاق العقد لانه انما يصح البيع لهذه الجارية من الموكل اذا كان ان له في
 الشراء فاذا انقضت الاطلاق لم يضر فلما هو بشرطه كما لو شرط في البيع تسليم الثمن او تسليم الثمن او ما اشبه ذلك انتهى في هذا الكلام
 وان حكاه عن بعض الناس الا ان الظاهر في انشاءه وحاصله كما لا يضر اشراط بعض لو انم العقد للمرتبة عليه كما لا يضر
 تعليق العقد به وهو معلق عليه في الواقع فتعليقه ببعض معذاته كما لو ام بعض غاياته كما لا يضر الا لزم بان يقتضيه العقل انه
 كان التعليق باكان الاطلاق معلقا عليه ومقيدا به وهذا الوجه ان مقتضى دفع محذور التعليق في انشاء العقد لان المعلق
 على ذلك الشرط في الواقع هو بطلان الشرع على العقد وفي انشاء مداول الكلام الله هو وظيفة للتكلم فالمعلق في كلام

كتاب البيع

١٠١

البيع والشرط

في البيع والشرط

في البيع والشرط

المكالم غيرهما معلق في الواقع على شيء والمعلق على شيء ليس معلقا في كلام المتكلم على شيء بل لا يفتقر إلى شيء خارج عن مدلول الكلام إلا
أن ظهوره يقتضي الشيخ له كاف في عدم الظن بتحقيق الإجماع عليه مع أن ظاهره الوجوب بعد فتح التعليق يدل على أن محل الكلام في البيع يعلم
وجود المعلق عليه وعدمه فلا وجه ليقوم له نصيبا من العالم ويؤيد ذلك في الشبهة قوله جعل الإصحح صحة تعليق البيع على ظاهره
شرطه فيقول للبايع بعينك إن قلت يظهر من كلامه في أو غيرهما عدم ذلك فلهذا فيفتن أن العدة في المسئلة هو الإجماع ودرجاته
أن الوجبة باعتبار التجزئة هو عدم قابلية الأقسام التعليق بطلانها لا بالبناء إذا كان هو مدلول الكلام فالعقل غير متصور
فيه إلا أن الكلام ليس فيه وإن كان الكلام في البيع يصح إنشاء الملكية المتحققة على كل بقية من البيع إنشاء الملكية المتحققة على كل بقية
دون آخر كقول هذا لأن ما زيد عند هذا المال فحقنا أو غيرنا إذا اخذنا من فلان ونحو ذلك فلا ريب أن ما هو متصور واقع في
العرف والشرع كثيرا في الأوامر والمعاملات من العقود والقبضات ويتلو هذا الوجه الضعيف ما قيل من أن ظاهره على سببته
العقدية من مستبد عليه حال وقوعه فتعلقوا به بشرط من المتعاقدين مخالف لذلك وفيه بعد الغرض عن اختصاص أدلة العرف و
الزوم في مثل قوله نعم أو فوا بالعقد لأن دليل حلية البيع وسلطان الناس على أموالهم كانت في إثبات ذلك أن العقد سبب لوقوع
مدلوله فيجب الوفاء به على طبق مدلوله فلا يرد ما إذا فوا بالعقد أو فوا بالعقد في أن العقد كالمعتمد واقع على وجه التعليق
فترتب تحقق المعلق عليه في تحقق المعلق لا يوجب عدم الوفاء بالعقد ولما حصل أن ما زيد بالبيع مدلول العقد بعد تخلفه عن إنشاء
العقد من البهيميات لا لا يعقل خلافها وإن أريد به الأثر الشرعي وهو بثبوت الملكية فيبيع كون أثر مطلق البيع الملكية النجزة بل هو
مطلق الملك فأن كان البيع غير معلق كان أثره الشرعي الملك الغير المعلق وأن كان معلوما أنه الملكية للعقد مع أن تخلف ذلك عن
العقدية كما يجمع أن ما ذكره لا يوجب في مثل قوله بعينك إن قلت وانفتحت فقال بطلت فإنه لا يلزم هنا تخلف أثر العقد عنده مع
أن هذا لا يوجب بطلان الشرط المشكوك في تحققه في الحال فإن العقد قد يكون مراعى للموقوف مع أن ما ذكره لا يوجب فيمنع من العقود التي قد
يتأخر مقتضاها عنها إلا لا يوجب في البيع في الكلام في خصوص البيع وليس على هذا الشرط في كل عقد دليل على جوده ثم لا ينعقد من الوجه
للتقدم المبني في ذلك بتوقيفية الاستدلال الشرعي للوجبة لوجوب الإفضاء فيها على المتيقن ليس لا العقد العادى عن التعليق في
أن إطلاق الأدلة مثل حلية البيع وسلطان الناس على أموالهم وحل التجار عن مراض وجوب الوفاء بالعقد وأدلة العرف وكما
في التوقيف والبيان في إثبات هذا الشرط في العقود مع عموم أدلة ما ووقع كثير منها في العرف على وجه التعليق بغير الإجماع محققا
أو منقولا مشكلا في ثم القامح هو تعليق الأثناء وأما إذا انشأ من غير تعليق صح العقد أن كان الشيء مترددا في ثبوتها أو غير
سرها أو عرفا كمن ينشئ البيع وهو لا يعلم أن المال له وإن البيع مما يؤول وإن المشتري في الضحى لا يوجب أم لا أو غير ذلك مما يفتن
صحة العقد عليه عرفا أو شرعا بل الظاهر لا يقدح لعقد عدم ترتب الأثر عليه في تحقق العقد التام للمالك العزم وقد صرح بالركن
بعض المحققين حيث قال لا يصلح أن ينعقد العقد العاملة ما لم يكن سببا لإلحاق العقد بعدم تباين كل الأثر في العقد المقومة كعقد الزرع
والملك فيها إنشاء الطلاق فإنه لا يتحقق العقد لا ينجز من وفي العلم بالزوجية وكذا الرقبة في العرق وح فإذا كانت الحجة في الشيء
من ذلك للأجتناد قلنا بعد جواز تعليق الأثناء على ظاهره شرط فيه فلا بد من إرادة حصول النجزة وإن كان في الواقع معلقا أو لو كان
الحاجل للحال إبقاءه لا يقدح فيه تعليق الوكالة أو إقاعه كون الموكل مالكا للفاعل لأن حساد الوكالة بال تعليق لا يوجب نفع
الذن إلا أن ظاهره في العقد العود النجزة بالبطلان فيما لو زوج امرأة نكحت في أنها حرة على فظهم حلتها وعلل ذلك بعد النجزة
حال العقد قال وكذا الإقاعات كما لو خالع امرأة أو طلقها وهو ساكن في نكحها أو على نكاحها فإمام عمه فاضيا لا يعلم أهلية
وإن ظهر أنها لم تقبل ويخرج من هذا بيع مال مورثة لظنه حيوتة فإن ميتا لا ينجز هذا الأصل لكن خصوصية البايع غير معلومة
وإن قيل بالبطلان أمكن بعد العقد نقل ملكه وكذا الزوج أمه أبيه فظهم ميتا أمه والفظ الفرق بين مثال الطلاق وطريقه
بإمكان النجزة في ما دون مثال الطلاق فافهم وقال في موضع آخر ولو طلق بخصو خديش فظهم رجلين أمكن الصلة وكذا النجزة من
ظن فاسقا فظهم عدلا وليشكل أن في العالم بالحكم بعد صفة الأطلاق فيجعل متى في جملة شروط العقد المتطابقين لا يوجب
والفيلو في خلافه المصنوع وإن أوجب البايع البيع على وجه خاص من حيث خصوص المشتري والمثل والشئ أو أنواع العقد في الشرط
فقبل المشتري على وجه آخر لم ينعقد وهذا الشرط واضح وهو ما خور من عبثا القبول وهو الرضا بالاختيار في لوقا بعينه
موكلات بكذا فقال المشتري لم ينعقد ولو قال بعينك هذا من موكلات فقال الموكل لغير المحاطب قبلت صح ولذا لو قال
بعينك فإمر المحاطب كليل بالقبول فقبل ولو قال بعينك العبد بكذا فقال المشتري بمصفه بتمام الشئ أو مصفله لم ينعقد وكذا
لو قال بعينك العبد بآية درهم فقال المشتري بعينه دينار ولو قال لأثنين بعينك العبد بالف فقال أحدهما اشتري بمصفه
مصفه الشئ لم يقع ولو قال كل منهما ذلك لا يبعد الجواز ونحو لوقا للبايع بعينك العبد فإنه فقال المشتري اشتري كل نصف

صحيح في هذا شكال ومن جملة الشرائط في العقدان يقع كل من ايجابا يقول في حال الجواز لكل واحد منهما الا انما لو كان الشتر في حال ايجاب
البائع غير قابل للقبول ويخرج البائع حال القبول عن قبليته الايجاب لم ينعقد ان عدم قابليتها ان كان لغير كونها قابلية للتخاطب
كالمرت والجنون والافحام بل النور فوضعا لا اعتبارا عند تحقق معنى المعاوضة والمعاوضة هي وانما صحة القبول من الوضوء بعد مو
الموصي في وسط حقيقته لا كمن فان حقيقة الوضوء الايض وكذا الوضوء قبل القبول قام وانه مقامه لو كان في حال القبول بعد
ذلك وان كان لعدم الاعتناء بوضاها فليس هو جارية عن فهو الغايد والقائد ان المعبر فيه عرفا بضاكل منها لما ينشأ الا
حين انشأه كمن يعرض له الجحيم فيسافر او يروى او مرض او مرض موت والاصل في جميع ذلك ان الموجب لوجوب القبول العين
الايجاب السابق وكذا لو كان الشتر في زمان الايجاب غير باض او كان من لا يعتبر بضاكال الصغير فصح كل من الايجاب القبول يكون
معناه قائما في نفس المتكامل من اول العقد ان يتحقق فلم يتبين معنى المعاوضة فاذا لم يكن هذا المعنى قائما في نفس صديها او قام
ولم يكن فيها معنى لم يتحقق معنى المعاوضة ثم انهم صرحوا بجواز كون الرضا للبيع المبرك ومنهضا عند رضا العاين ومن احدهما
حين العقد بل يكفي حصوله بعد رضا عن حصوله بعد الايجاب القبول اللهم الا ان يلزمه يكون الحكم في المكر على خلاف القاعدة
لاجل الاجماع وشرح لاختلاف المعاوضة ان اجها ان الوضوء في شرط الصيغة هل يجوز ان يكفي كل منها بان يرضيه هيلام لا وجوه
فالمعاشر عدم كون العقد المركب فيها مالا قائل بكونه سببا للقبول في الوضوء ان لا قائل بجواز تقديم القبول على الايجاب جواز
العقد بالفارصة ان رزها الخبرها والاولان مستتبنا على ان الاحكام الظاهري والمجهديها منبرلة الواقعية ان صططرية فلا يوجب
بالفارسين من المجهديها لفاصل بصحة عند من يراه باطلا منبرلة انشأه الاخر من ايجاب العاين عن العرب وكصلوة التيمم بالنسبة
واجب الماء ام هي احكام معدنية لا بعدد وفيها الامم اجتهاد وقد فيها والسئلة محرفة في الاصول هناك ان كان بطلان العقد عند
كل من المتخالفين مستند الى فعل الاخر في الصراحة والعربية والمنازونية والترتيب كالأولات والتخير وبقا للمعاذير على صفا صحة
الا نشأه الى الغن المقدف الا ان خلاها بوجيها المجموع لان الاخلال بالموالاة والتخير او البتاع على صفات صحة الانشاء عند
عنايته من تراها شوطا فان الموجب على مثل او لم يبق على صفة صحة الانشاء الى ان كان القبول في زمان باعقاده مشرعية فلا يلزم
من القائل بطلان هذا العقيد هذا الايجاب القبول وكذا القابل الذي يقبل الا بعد فوات الموالاة بزم صحة ذلك فانه يجب على الوجوب
اعادته لاجب اذ اعتقد اعتبار الموالاة في مسألة الوضوء البتاع على العقد الفاسد لم يملكه وكان مضموفا على اقراره المالك فلا يلة
مقتضى فزع الفساو اما الضمان بغيره كونه عليه هو حادامو المنفعة على القبض بالعقد العاسد فهو المعروف ولا على الشيخ
انما بالبرهان في موضع من البيع الاجماع عليه صرحوا بغيره في ذلك فغيره عصوة في شرح الفوعة في زمان البيع الفاسد صحيح عند
المستلحق بغيره الغضبة الضمان في موضع اخر نسبت الى اصحابنا ويدل على النبوي للشرع على البتاع اخذت في نوري الحديث في
دلالة بيان كلمة على ظاهره في الحكم التكاليف فلا يدل على الضمان ضعيفة جدا فان هذا الظاهر انما هو الاستدلال لظرف الى فعل من
انعال راقية للكلفين لا في مال من الاموال كما يبق عليه من فان لفظة على حجة الاستقراء في العهدة عينها كان او دينا ومن هناك كان
للمتج صحة الاستدلال به على ضمان الصغير بل الجنون اذا لم يكن يديها ضعيفة لعدم الشؤ وبديل على الحكم المذكور اذ يقول في
في الاخرة للبيعة اذا وجدت مشرقة بعد ان اولدها المشتري ان يخذ الجاني به ضا حها وياخذ الرجل ولده بالبيعة فان ضمان الولد
مع كونه نارا لم ينفى في المشتري بضمير ضمان الاصل بطريق اوطى وليس سببا لادها من قبل المالك لانه لم يثبت احد انهما انما
غير قابل للمالك فهو كالمالك لا كالمالك فانهم ان هذه السئلة من جريئات المعاوضة للمعرفة كل عقد بضمير يصحح بضمير يفاصد
ولا يضر بضمير يفاصد وهذه القاعدة اصلها وعكسا وان لم يجد لها هذه العبا في كلام من تقدم على العلامة الا انها
يظهر من كلمات الشيخ في ذلك فان على الضمان في غير واحد من العقود الفاسدة ان يدخل على ان يكون المال مضموفا عليه واصله ان
قبض المال مقدما على ضمانه ان يعرض واقعا ويحكي بوجوب الضمان وهذا لا يثبت بضمير يفاصد بالعقد الفاسد التي تضمن بضمير يفاصد في
مسئلة الضمان في الوضوء الفاسد صحيح لا يوجب الضمان فكيف بضمير يفاصد وهذا يدل على العكس المذكور ولم اجد من اعمل فيها عدا
الشتر في ذلك في الوضوء عقد السبق من السبق السابق لوجوه المثل ان لا وكيف كان فالهم بيان معنى القاعدة اصلا وعكسا ثم بيان المذكر
فيها فقول ومن انما الاستقراء ان المراد بالعقد ان من الجاني واللازم بل ما كان فيه شائبة الربيع او كان امره بالدي في مثل الجبال و
الخام المراد بالضمان والمطلوع والبرهان في الجلبين يكون در المنضم عليه فيكون خسانه ودره في ماله الاصل فاذا تلف في
نفسا فيه لوجوب تدار كمنه واما فيكون تلفه في ملكه بحيث يتلف مملوكا كانيوم فلا يضر في دفعه الاصل فلا يلق ان لا يلق
ضامن لا ماله ثم تدار كمن ماله فانه يكون باءا عوضه ليعمل على التمسك ارضي هو والمالك على كونه عوضا او امضا الشارع على كونه المضمون
بالعقد الصحيح والمضمو باءا عوضه الواقع ومثل المثل والقيمة وان لم يرضها عليه فانه باءا اقل الامرين من اللغو في الواقع والمطلوع

فيمن يجهل بضمير يفاصد في ضمانه

كما ذكره بعض الحكماء مثل تالف الوتر بسبب التعويض قبل دفع العوض فاذا ثبت هذا فالمراد بالضمان بقوله طلقوا
بذلك بعض الوتر فخلان هذا هو التالف حقيقة ولذا لو شرط ضمان العارية لزوم عرقها او قتلها ولم يرد في ضمان المضمون من
القبض وغيرهما عند لفظ الضمان بقوله طلقوا فاما ان كان ذلك كغيره فان كان من طريق آخر مثل توافها عليه بصدق صحيح بمضمون
الشائع فاحتمال ان يكون المراد بالضمان في قولهم بضمن بفاسد هو وجوب اداء العوض التام نظير الضمان في العقد الصحيح ضعيف
في الغاية لا لا ينافي بالمتبع يخرج من فرض التالف في حق من يوفى الضمان على كل من العوضين على ملكه وان كان عند
تلف احد ما يتعين الاخر لا عوضية نظير العاطاة على القول بالا بانه بل لاجل ما عرفت من معنى الضمان وان التالف في المتبع
لا مضى الشارع ما توافها عليه عوضه لا لان معنى الضمان في الصحيح مغاير لمعناه في الفاسد بحيث يوجب لك تعديكا كما في العارية فانهم
ثم العوض والعقد ليس باعتبار خصوص النوع ليكون افرده مثل البيع والصلح والاداء نحوها يجوز ان يكون نوع لا يقتضيه نحو الضمان
واما الفضي له بعض اضافة فالمراد بالفاسد من ذلك الصنف بضمن دون الفرض الفاسد غير ذلك الصنف مثلا الصلح بنفسه
لا يوجب الضمان لانه قد لا يفيد الا فائدة التبع الغير العوضه والضمان الاجزاء فالوجوب للضمان هو التمسك على المعاضد فالمراد بالتلف
من هذا القسم موجب للضمان ايضا ولا ينافي لان النوع الصحيح الصلح من حيث هو يوجب ضمانا فالا بضمن بفاسد كذا الكلام في التبع
المعوضه وكذا غايه الذهب الفضه نعم ذكره في وجهه عند ضمان اصيل التماسه الحرام صحيح العارية لا يوجب الضمان فينتج
ان لا بضمن بفاسد ما لعل المراد بما غير الذهب الفضه وغيره المشروط ضمانها ثم السداد ومن ان الصحيح فضا للضمان اقتضاه
نفسه فلو اقتضا الشرط التحقيق في ضمن العقد الصحيح وفي الضمان بالفاسد هذا الفرق المشروط في الضمان بتسكا هذه الفاعلة
اشكال كالواستحسان فان سادوا شرطه ما ضمان العين بغير هذا الشرط فهل بضمن هذا الفاسد لا يصح بضمنه ولو لاجل الشرط
ام لا وكذا الكلام في الفرق الفاسد من العارية للمضمو ويظهر من الرضا اختيار الضمان بفاسد ما مطبقا لظلاله فيمكن جعل
لضمنه الموقوت من هذا القبيل بناء على انها هبة مشروطة لا معاوضة وربما يحمل في العتبات ان يكون معناه ان كل شخص من العقود بضمن به
لو كان صحيحا بضمن به مع الفاسد ويرت عليه عدم الضمان فيما لو استاجر شرط ان لا يجر كما اخذوا السهيد او باع بالمشي كما واحد
وجهي العلاقة في الفواعل ضعيف بان الموضوع هو العقد الكلي وحده بالفعل صحيح فاسد او فاسد فاسد او فاسد فاسد او فاسد فاسد
بمقتضى هذه الفاعلة الضمان في مسئلة البيع لان البيع الصحيح بضمن به نعم فانكم بعضهم من التعليل لهذه الفاعلة بان اقدم على العين
مضمونة عليه لا يخرج من هذا الفرع لكن الكلام في معنى الفاعلة لانه من كذا ثم ان لفظة البناء بصحيحة بفاسد اما بضمنه بان يراى
كلما تحقق الضمان في صحيح يتحقق في فاسد واما لمطلق التبعيلة لتامل المناقضة لا العلة الثانية فان العقد الصحيح لا يوجب الضمان
لا في بعد القبض كما في السلم والقرض بل يطلو التبع حيث ان البيع قبل القبض مضمون على البائع بضمنه ان يملكه عليه وتبدل في العين
منه وكذا الاجارة والتكاح والخلع فان المال في ذلك كله مضمون على من استقل عنه لان يتسلمه من استقل اليه انما العقد الفاسد فان يكون
للمال ان يملكه بل يفقر في ثبوت الضمان الى القبض وقبله الضمان فبطل الفاسد سببا اما ان التمسك للقبض على وجه الضمان الذي هو سبب
ضمان واما لانه سبب الحكم بالضمان بسبب القبض ولذا علل الضمان بالشئ وغيره بدخوله على العين مضمونة ولا يوجب دخول على
ضمانا ما يوجب الضمان العقد الفاسد فهو سبب ضمان ما يقصر والغرض من ذلك كله دفع ما يتوهم ان سبب الضمان في الفاسد
والقبض لا العقد الفاسد فكيف يقاس الفاسد على الصحيح سبب الضمان ويقال كذا بضمن بصحيحة بضمن بفاسد وقد ظهر من
ذلك انهم قد اتفقوا ان طالع الفاعلة عدم توقف الضمان في الفاسد الى القبض فلا بد من تخصيص الفاعلة باجماع وكونه ثم ان المالك
لذلك الكلية على فائده في ذلك في مسئلة الوهر المشروط كون المروم سبعا بعد انقضاء الاجل ما اقدم الاخذ على الضمان ثم اضاف الى
ذلك قوله على التبدل ما اخذت حتى توفى الظاهر ان بيع في استدلاله بالاقدم الشئ في طرحت علل الضمان في موارد كثيرة من البيع و
اجازة الفاسد بدخوله على ان يكون المال مضمونا عليه بالمتبع فانما السبب الى المتبع الى المثل والفتنة وهذا الوجه لا يخرج عن اهل
هذا المذهب اذ ما فترضا وباطنا بالعقد الفاسد على اتمامه لا الضمان بالمثل والفتنة والمفروض عدم مضى الشارع لذلالة الضمان
خاص مطلق الضمان التبع بعد انقضاء خصوصية حتى يقوم بخصوصية اخرى فالضمان بالمتبع والمثل او الفضة ان ثبت تخلف شرط
على المثل وليس من اقدم عليه للمعاذ ان هذا كله مع ان مورد هذا التعليل اعم من وجهه المطلوب قد يكون الاقدم موجودا ولا
ان كما قبل القبض وقد يكون اقدم في العقد الفاسد مع تحقق الضمان كما اذا شرط في عقد البيع ضمان المبيع على البايع فان تلف
المثل لم يملكه المالك انما كان ضمانا لا اجماعا بل لا يجره نعم قوى الشهيد في الاجرة الضمان واستشكل العلاقة في مثال البيع في
السلم وباطن اذ لا يملك الاقدم مع انه مطلقا يحتاج الى دليل لم يخصصه منقوض طرفا وعكسا ولم يخصصه منقوض طرفا وان كانت طائفة
من مذهب الاخر مورد ومخصص الاية فلا يثبت للمنافس الاية المنعوية في الاجارة الفاسد اللهم الا ان ثبت على الضمان منها

بسم الله الرحمن الرحيم

بادل على اقراره قال المسلم وان لا يحمل الا على طبعه وان حرره قاله كحرمة ماله لا يصح ان يبيعها حتى يحد ضمانا فالاولى في الضرر
 عمل وضع من عامل لا حد يثبت دفع باره ومقتضى الضمان فلا بد من اداء عوضه لعلنا عند اقراره ونفي الضرر وان لم لا يبعد ان يكون
 من البيع ومن يبيع من الاستدلال على الضمان بالاقدام والدخول عليه ببيان العين والمقتضى للذين يسلطها الشخص لم يسلطها الا
 لم يسلطها بحاجتها وانما لا يفيض حرامها استنادا لها بالعوض في العمل المتبرع به والعمل والمدة موعنة بحاجتها او امانة فلا بد من دليل لا يقدح
 ولا يلا من قبل بل وبيان لعدم النافع عن مقتضى اليد في الاموال وانما لا يفيض الا في العمل في ذلك ذكر كلام في الاقدام والبدن لئلا
 مستقلا لا يفيض عليه وانما يفيض من النقص والاعراض في بعض الكلام في بعض الاعمال المضمونة التي لا يرجع نفعها الى الضمان
 ولم يقع امره كالسبق في المسابقة الفاسدة حيث حكم البيع بالمعقود وغيره بالبعد استحقاق السابق اجرة المثل خلا فالأخرى وجهه
 ان عمل العامل المضمون في الضرر لم يقع باره ايقه فانما الاموال التي منها الاعمال لا يفيض بها الضمان الشخص له وجوب نحو عليه
 لانه ليس كما المستثنى له ولذا كان شرعية على خلاف القاعدة حيث لا بد من مال في مقابل عمل لا يفيض النازل وبتمام الكلام فانه
 ثم انما لا يفيض فيما ذكرنا من الضمان في الفاسد بين جهل الدافع بالفاسد بين علمه مع جهل القابض ونوم ان الدافع في هذه الصلوة هو ان
 سلطه عليه والمفروض ان القابض جاهل مدفع باطلا في العتق والضمان لئلا يجهل مدفعه والانه قد اقرض على الضمان فاصدا
 السلط الدافع العالم لا يجهلها امانة مالكية لانه قد دفع على ان يملك المدفع اليه لانه امانة عنده او غاربه ولذا لا يجوز له الضمان
 فيه والانتفاع به وسببه في ذلك في مسئلة بيع الغاصب مع علم المشتري بهذا كونه اصل الكليته المذكورة واما عكسها او ان
 ما لا يفيض بغيره لا يفيض بها سدا فمقتضى ان كل عقد لا يفيض ضمانا مودعه ففاسد لا يفيض ضمانا فاما في عقد الرهن والوكالة
 والمضاربة والغاربه الغير المضمون بل المضمون متبعا ان المراد بافاده الصحيح الضمان اذ لا بد من نفعه لا ما يخرج عنه كالمسألة الواقعة في
 متنه وغير ذلك من العقود الدافعة والجائزة ثم ان مقتضى ذلك عند ضمان العين المستلجرة فاسد الا ان الصحيح لاحكامه غير مقتضى
 الضمان كما لا يخفى في عقد رهن وجهه عن كونه واطلاق البناء الا ان صريح الضمان لم يرض الحكم بالضمان وجهه في بعض نسبتها
 المفهوم من كلمات الاصحاب الظان الحكمي هو المحقق لا يدل على مجموع الفائدة وما العبد ما بينه وبين ما مع صحت ضمانه
 في باب الغصب المذكور بل هو من كلامهم بوعده ضمان العين المستلجرة فاسدا باستيفاء النفقة والذي يضاف اليه النظر هو الضمان
 لان الضمان فيه جراه لانه غصب ضمانه ثم قال الا ان كون الامانة الفاسدة لا يفيض بها كما لا يفيض بغيرها متنازلا فيقال انه
 دخل على ضمان هذا الاستدلال وان لم يكن مضمنا والاصل امانة الضمان فلا يكون العين بذلك مضمونة ولو لا
 ذلك لكان الرهن ضمانا مع فساد الرهن لان ائتمنته بغير حق وهو باطل انتهى ولعل الحكم بالضمان في المسئلة انما يخرجها
 عن قاعدة ما لا يفيض لان المراد بالمضمون مورد العقد ومورد العقدة الاجارة والمنفعة فالعين يرجع في حكمها الى الموعود
 حيث كانت في صحيح الامانة امانة ما دونها وما شاعرا من طرف المالك لم يكن فيه ضمان واما في فاسدها فدفع للوجه العين
 انما هو للبيضاء على استحقاق المستأجر لها الحق الانتفاع فيه والمفروض عند الاستحقاق في يد عليه يد عدوان وجبة الضمان
 واما قاعدة ما لا يفيض معارضته هنا بقا عده البدن الا في عدم الضمان فالقاعدة المذكورة غير صحيحة بالعين المستلجرة ولا
 متحصنة ثم انه في كل اطراف القاعدة في مورد منها الصيد للثمن استعانة الحرم من المحل ببيعها الغاربه فانهم حكموا بضمان
 الحرم له بالقيمة مع ان جميع الغاربه لا يفيض به ولذا ناقش الشهيد الثاني في الضمان على تعديده الصحة والفساد الا ان يقر ان وجهه
 ضمانه بعد البناء على انه يجب على الحرم ان يرد اذ اذنت له في بيعه وهو امانة الغاربه في الغاربه لا العين في وجوده في الضمان ثابت
 قبل الشك بسبب محو ملكه للزك الذي هو سبب ضمان ملكه في غير كل عقد لا بسبب التلف وفي كل اطراف القاعدة
 امانة في البيع فاسدا بالنسبة الى المتنافع التي لا يفيض بها فان هذه المنافع غير مضمونة في العقد الصحيح مع انها مضمونة في العقد
 الفاسد الا ان يقال ان ضمان الدافع يمتنع ضمان المتنافع في العقد الصحيح الفاسد في نظر ان نفع المنفعة غير مضمونة بل في
 في العقد الصحيح لان العن انما هو بانه يفيض دون المنافع ويمكن نقض القاعدة اذ لا يفيض البيع فاسدا على ما صرح به في كل موضع
 كرهه وبذلك خلا للشهيد والمحقق الثاني وبعض اخر قبل الاملة في عدم مع ان الحكم غير مضمون في البيع الصحيح بقاء على انه للبايع
 وعن من يوصيه كلام العلامة بان الشرط الدخول في البيع وح لا يفيض على القاعدة ويمكن النقض ايضا بالشركة الفاسدة بقاء على انه
 لا يجوز الضرر بها فخذنا الى الشرط عده واما موجب الضمان ان يبيد هذه القضية السالفة على ما تقدم من كلام الشيخ في ط
 في الايونية واما ان الرهن لا يفيض بغيره فكيف يفسد وتوضيح ان الصحيح العقدان لا يفيض الضمان مع امضاء الشارع له
 فالفاسد المذكور في قوله انه يفيض في الضمان لان اثر الضمان ما من الاقدام على الضمان والمفروض عدمه والاضمان يصحح اتمام حكم
 الشارع بالان ان يواسد هذه المعاملة الفاسدة والمفروض انها لا تؤثر شيئا وجبة ولو ان الصحيح كان معينا للضمان ان كان

قال في حقه
 ضامن

يقال ان الضمان من مقتضى الصحيح فلا يجزئ في الفاسد لكونه لغو غير مؤثر على ما سبق تقريره من ان اقدم على ضمان خاص الشارع
بمضنه فيرفع اصل الضمان لكن يجزئ ما انه يجوز ان يكون محله الوهن الضمان المستلزم لسلطه الوهن والتماسه على العين في غير ذلك
في دفع الضمان بخلاف الفاسد لانه لا يوجب قتلها لانه على العين فلا اولوية فان قلت ان الفاسد ان لم يكن له دخل في الضمان لان
مقتضى عموم على اليد هو الضمان خرج منه المقبوض بصلاح العقود التي يكون مواردها غير مضمونة على القابض وبقي الباقي قلت
ما خرج به المقبوض بصلاح تلك العقود يخرج المقبوض بفاسدها وهي عموم مال على ان من يرضى من المالك سوا ملكه
اياها بغير عوض السلطه على الانتفاع واستامنه عليه لحفظه او دفعه اليه لاستيفه حقه والعماله بالاجرة او معها او غير ذلك
وهو غير ضامن امانه غير التملك بلا عوض اعني الهبة فالدليل المختص بقا الضمان عموم مال على ان من استامن المالك على
ملكه غير ضامن باليسر لان تملكه امانه الهبة الفاسده فيمكن الاستدلال على وجها من عموم اليد بغير مال على خروج موج
الاستيان فان استيان المالك لغيره على ملكه اذا اقتضى عدم ضمانه لوقوعه في تسلط المطلق عليه بما عدا ضمانه بطريق ولو في القيد
بالخاتبة لم يخرج تسلط المطلق بالعوض على المعاوضة فانه عين القيد من محاصل المنة عند ضمان المستامن من ان يرفع المالك اليه
ملكه على وجه لا يضمنه بعض دفعه اعني المثل او القيد ولا يجعله فليس عليه ضمان المنة من المنة والفرقة على عدم ملكه المقبوض
بالبيع الفاسد وجوبه وهو ان المالك والظاهر انما لا خلاف فيه على تقدير عدم جواز الضرر في كل ما يلوح من جميع الفاسد
بل صرح كونه كغيره من جميع المقاصد من مونة الرد على المشتري او جوبه ما لا يرد الا بالبر والاطلاق بشئ ما لو كان في مونة موصوفة
مونة كثيرة لا ان يقيدها بغيرها بانه ينفى الضرر ويدل عليه ان المنة امانا نص في مال الغير بغير اذنه فلا يجوز لقوله عمل الله
فجره لا يجوز لاحد ان يضره في مال غيره الا ما ذكره ولو فوض في كون المنة امانا نص في عموم قوله لا يحمل مال امرئ مسلم الا اخيه الا
عن طيب نفسه حيث يدل على تحريم جميع الافعال المتعلقة به التي منها كون في يده وامانة من ان هذا بان حيث انه دفعه لغيره
فقد دفع بانه تمام ملكه اياه عوضا فاذا انتفت صفة العوضين باعدهما عند سلافة العوضين شرعا والمفروض ان كونه على
وجه الملكية المجانية مما ابدتها المالك كونه للمالك امانا للمالك في يده ايضا مما يؤيد فيه ولو ان له وهو استلزام
حليد كما ان لو ملكه مجانا كانا شبهة حليد وهذا ولكن لا يظن من ط عدم الامن في قبضة يانف مالكة وقد تقدم ايضا من
بهر الضرر يحل الامن في امساكها وكذا السلف ناسبا الى الاصطلاح وهو ضعيف النسبة غير ثابت ولا يبعد اذنه صوابا لانه لا
لغات الثالث انه لو كان للغير لباعة منقولة فها يضمنه قبل الرد كان عليه في عوضها على المنة بل ظاهرا فقد من
من كونه بمنزلة المقبوض لا ينفذ على الحكم ويدل عليه عموم قوله لا يحمل ما من امر مسلم الا عن طيب نفسه بناء على صمد المال على المنفعة
ولما لا يجعل في البيع مضافا في النكاح خلافا للوسيلة ففيه الضمان محتاجا بان يخرج بالضمان كما في النوى المتشبه بغيره
ان من ضمن شيئا وقبضه بغيره فخره فالبال للبيعة او المقابلة فالمشتري لما قدم على ضمان المبيع قبله على نفسه بتقبل
البائع وبضمينه اياه على ان يكون اخراج له بما امانا باللام من ذلك التاجر له على تقدير الضمان عليه على هذا التقدير
ايضا والحاصل ان ضمان العين لا يجمع مع ضمان الخراج ومجمعه الى ان الغنمة والضمانه بازاء الغنمة وهذا المنة مستند انما
كثيره مفرقة مثل قوله في مقابلة الاستئجار على كون منة البيع في ضمان الحيثية للشرع الا ان في الواحوت كانت من مال المشتري بخلافه
في جوهه الرهن غير في ضمانه الضمان ليس هو ما اقدم عليه المنة اياها فيكون الخراج بازاله وانما هو حقه به حكمه في الشارع كذا
حكمه ان المقبوض بالتمتع والمقبوض بالامانة بالصفة المذكورة بازاله الخراج التزم الشيء على نفسه بتقبله مع امضا الشارع له ولو كان نفس
ما ذكرناه في سيرة الرواية بالعارية لمضمون حيث انه اقدم على ضمانه مع ان حله ليس له بعد ملكه المنفعة وانما المنة لا ينفذ
التي عينه للمالك فتم والحاصل ان لا لالة الرد لا ينفذها عن سندها الوهن فلا يبرئ لاحتها فانما عند ضمان مال المسلم وخبره
وعند حله لا عن طيب نفس رتبنا به هذا القول كما ورد في سيرة الخارنية المستفاد من ضمان قيمة الولد عوضا عن كل عوض كذا ان نفعه ودينه
ان الكلام في البيع الفاسد الحاصل من العوض من جهة ان مال العين جعل خراجا لبارا ضمانها بالشرع كما كان
فساده من جهة الضرر في مال الغير اضعف من ذلك وانه يصحح في ولا المنة لضمنا مسفعة للمقبوض المستوفى ردا على البيعة
القائل بانه اذا تحقق ضمان العين ولو بالغصب فقط كما اها كما يظهر من تلك المصحة نعم لو كان القول المذكور موافقا لقوله الى حقة في
اطراف القول بان الخراج بالضمان انقضت الصحيح وما قبلها ردا على هذا كذا في المنفعة المستوفى واما المسفعة الفاسدة بغير استيفاء
فالمشقة فيها ايضا وقد عرفت عينا من المنفعة ولعل كون المنافع اموالا في يد من يبيع العين في موصوفة في بلد لا يجرى
على المنفعة حكم القنوس اذا قبض العين فدخل المنفعة في ضمان المستاجر ويختص بقبض النش في السلم بقبض الخارنية المحمول عند ضمانها
بمنا وكذا الدالمحمول سكاها مضافا لانه مقتضى احترام مال المسلم ان كونه في يد غير مالكة مدة طويلة من غير اخذ مضافا للاخرا

مطلوبه
قبضه

في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها

في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها

في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها

في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها
في حقها

لكن يشكل الحكم بعد ذلك كون المنافع اموالا حقيقة بان يتجوز ذلك لا يكفي في تحقق الصفا الا ان يتجوز في عمومها المبدأ المتخذ ولا يشك
في عمومها المبدأ المتخذ في حصولها في اليد قبض العين لا يوجد صدق الاخذ وهو كناية عن مطلق الاستيلاء والحق
في المنافع ليقض الا ان يتجوز في حصولها في اليد قبض العين لا يوجد صدق الاخذ وهو كناية عن مطلق الاستيلاء والحق
في الاستيلاء فالحكم بعد اتمامها من العلوة ان جميع البيع لا يوجد صدق الاخذ وهو كناية عن مطلق الاستيلاء والحق
في المنافع المستوفاة من الجارية المرفقة المبيعة الساكنة من ضمان غير هاته مقابلة البتة وكذا يصحح محمد بن قيس الوارد في غير باع ليد
ابيه بغيره فقال الحكم ان باخذ الوليد ولها ما وسكت عن المنافع الفائتة فان عقد الصفا في هذه الموارد مع كونه العين غير البايع
يوجب عقد الصفا بطريق اولي والا فلو كان للتوقف في المسئلة كما في ذلك تبع الدروس والنفقة محال ولا يظهر من عقد
باب الفسخ عند الغرض احكام البيع لفاسد حصص الاشكال والتوقف بغير علم البايع على ما استظهره السيد العبد الحق في البيع
من عباد الكفاية عن الفسخ في الاستيلاء على مطلق متجوز عن الاستيلاء فيحصل ذلك كلان الا فلو ان ضمان المنافع
الغير المستوفاة عند الاول الصفا وكان لاكثر الثاني عقد الصفا كما عن الايضاح الثالث الصفا الامع علم البايع كمن بعض من
كتب على الشايخ الرابع التوقف في هذه الموارد كما استظهره مع صدق السيد العبد من عباد عند الحاشي التوقف مطلقا من
س والنفقة ولك ومحمد في عقد كبا يظهر من فخر الدين وقد عرفنا ان التوقف اخر من الاضمان الا ان المحكم من كونه ما لفظ
ان منافع الاموال من العبد الشايخ والعقار وغيرها مضمونة بالتقويت والقوات تحت اليد الثانية فلو غصب عينا او جارية او عقارا
او حيوانا مملوكا ضمن منافعها سواء تلفها بان استعملها او فاقته تحت يده ما بنقبت مدة في يده لا يستعملها عند علمنا
اجمع ولا يبعد ان يراد باليد القانونية مقابل اليد الحقيقية في البيع فبا انخر في خصوصيات مع غلبته يتامع جعل البيع
مدواظمه مع ما في حقه اخر باب الحاشي من الاتفاق اقبضه على ضمان منافع المعضوب الفاسد مع قبوله في باب البيع ان
البيع الفاسد عند اصحابنا بمنزلة الشيء المعضوب الا ان ارتفاع الثمن عن اسكاته في وعلى هذا فالقول بالصفا لا يخرج عن قوة
ان كان المتراخي من طه حقه الى ولا لخص الصفا في المعضوب بالمنافع المستوفاة من البعل المتجاوز الى غير محل الرخصة الا ان
لم نجد بذلك عاملا في المعضوب الذي هو مورد هذا الرابع اذا تلف البيع فان كان مثليا وجب مثله بلا خلاف الا ما يحكم من
قد الاسكان وقد اختلفت كلمات اصحابنا في تعريف المثلي فالشيخ وابن زهره وابن ابي ريس المحقق في المبدأ والعلامة وغيره
قدس الله ارحامهم بل المثل على ما حكى انه ما يتاوى اجزاء من حيث القيمة والمعاد باجرائه ما يصيد عليه الحقيقة والمر
يتاوى فيها من حيث القيمة وشاوبها بالنسبة بغيره كونه كل بعض بالنسبة الى قيمة البعض الاخر كنسبة بعض البعوض
من حيث المقدار ولذا قيل في توضيح المقدار منه ان كان لسيوى قيمة فخصه لسيوى نصف تلك القيمة ومن
من هنا حجج المسند الثالث كون المصنوع من الفخيز قيمته في الاصل فخصه لسيوى قيمته فقلت وهذا يوجب ان لا يكون
الدم الواحد مثليا اذ لو انكسرت من نصفين فخصه فخصه من قيمته المجموع الا ان لقول ان الدم مثلي بالنسبة الى نوعه
هو الصحيح لذا لا يبعد الجرح مثالا للخطأ ولا الدقة مثلا للدروس من هنا يظهر ان كل نوع من انواع الحبس الواحد بل كل
صنف من اصناف نوع واحد بل كل صنف من اصناف نوع واحد مثلي بالنسبة الى افراد ذلك النوع او الصنف فلا يرد ما قيل
من انه ان اراد بالتاوى بالكلية فالقاعدة صدق على شئ من المقرب اذا من مثلي الا لاجرائه مختلفة في القيمة كالخطأ فان
فقرنا من خطئة تاوى عشره ومن اخره تساوى غير وان اراد التساوى في الجملة فهو في القيمة مع جرح الثوب الارض انتهى وقد
لوح هذا المورد في اخر كلامه الى دفع ابراهه بما ذكرنا من ان كونه الخطأ مثلية معناه ان كل صنف منه متاثل للاجزاء ومثليا
في القيمة لا بمعنى ان جميع انصاف هذا النوع متساوية في القيمة فان كان الصنفون بعضا من صنف فالواجب في مسأله هذا
الصنف في القيمة فلا بعض من صنف اخر لكن الاضمان ان هذا خلاف ذلك كما ناهتم فانهم يطلقون المثلي على جنس الخطأ
الشجر بخلاف ما مع صدق التعريف عليه اطلاق المثلي على الحبس باعتبار مثلية انواعه واصنافه وان لم يكن بعيدا الا ان
هنا بعض اصناف الاضمان وجب ان يادة القيمة ويقضها كما التزم بعضهم غاية الامر وجوب غاية الخصوصية عند اداء
المثل عوضا عن الناقص والقرض وهذا بعد هذا مضنا الى انه ليشكل اطراد التعريف بانه ان اراد بالتاوى
من صنف واحد من حيث القيمة تساوى حقيقة فقل ما يفتون ذلك في الصنف الواحد من النوع لان الصنف من ذلك الصنف
تساوى في القيمة بغيرها في الخصوصية الموجبة لزيادة الرغبة ويقضها كما لا يخفى وان اراد بتاوى اجزاء
ذلك الصنف من حيث القيمة وان لم يتساوى حقيقة لمحقق ذلك في اكثر القيميات فان لنوع الجارية اصنافا متساوية في

كتاب البيع

١٥٧

الصفات الموجبة لتساوق القيمة هذا الاعتبار يقع التسليم فيها ولذا انما العادة في ما بالقرض من كره على صاحبه عنان ما يصح منه التسليم من
القيمة بما مضى من القرض بمثل وقد غلب الشيخ في طرطيق الفوائد من القيمة بما مضى ان كل نوع منها مشتمل على اصناف متعارفة في القيمة بل هي متساوية
عزائم لو فرض ان الصفات متساوية في القيمة غير الموجبة لاجل الانواع المثلثة لم يوجب ذلك اصلاح طرطيق التعريف نعم يوجب ذلك الفرق
بين الموصوفين في حكم الحكم بضمان المثلث والمثلث والقيمة بالقيمة ثم ان قد عرفت ان المثلث يتجافى اخره من التعريف المتقدم او اخضره من ان
انه تمام المثلث اجزاء وتقاربت صفاته وعن تنوع صفاته المتساوية او المقتضية للتقارب بالصفات وعن كونها في الكفاية اذ افرج
العرفيات المتساوية وعن غير المراد فافان اوى اجزاء في الحقيقة النوعية وعن بعض العامة انه فاعذر بالكيل والوزن وعن اخرهم
زيادته جواز بيعه سلا وعن الثالث منهم ما يراه جواز بيع بعضه ببعض الا غير ذلك مما حكا في كراهة عن العامة ثم لا يخفى انه ليس اللفظ الظاهر
حقيقته شرعية ولا متشعبة وليس المراد منها اللغوي اذ المراد بالمثل لغة المناظر فان اراد من جميع الجهات فغير متعكس وان اراد من بعضها
فغير معلوم وليس في النصوص حكم يقتضي هذا العنوان حتى يثبت عنه نعم ونفع هذا العنوان في معقد اجماعهم على ان المثل يضمن بالمثل وغيره
والقيمة ومن المعلوم انه لا يجوز الا ان كان في تعيين معقد الاجماع على قول بعض المجتهدين مع مخالفة الباقيين ومع منبغي ان يقال انما
كان مثلياً بائناً بائناً لا يوافق الجميع فلا استكان في ضارده بالمثل للاجماع ونقي ما كان مختلفاً فيه بينهم كالذهب الفضة الغير المسكوكين فان يبيع
الشيخ في طرطيق ما من القيمة بما مضى وغيره كذا مثلياً كذا الحديد والنحاس والرخا من ان ظواهرها متساوية والقيمة وتبر كوطا في غيرهما
ثم صرح في كون اصولها مثلية وان كان المصوغ منها يباع في طرطيق الشيخ في طرطيق الرطب العنب قينا والتمر والزبيب مثلياً وقال
في تحكي لفت ان في الفرق اشكالاً بل صرح بعض من قار بعصا بكون الرطب والعنب مثليين وقد حكى عن موضع من جامع المقاصد
ان الثوب مثلي والمثلث خلافه وقد مثلوا للمثل بالخط والشيء لم يعلم ان المراد بوعدها او كل صنف وما المعينة في الصنف
وكذا التمر والحاصل او موارد غير محقق الاجماع على المثلية فيها كغيره فلا بد من ملاحظة اصل الذي يرجع منه عند الشك هو
الضمان بالمثل او بالقيمة او تخير المالك والضامن بين المثل والقيمة ولا يبعد ان يقال ان اصل هو تخير الضامن لاصاله برأيه ومنه
عمارة على ما يجتاز فان فرض اجماع على خلافه اصل تخير المالك لاصاله عدم برأيه بوضع ما لم يرض به المالك مضاعفاً
الى صوره على اليد ما اخذت حتى تؤدى فان مضاعفة عدم ارتفاع الضامن بغيره والعين خرج ما ارضى المالك بشئ اخر والفقير
تخير المالك من اول الامر لاصالة الاشغال والتسلط باصالة البرائة لا يخرج من منع نعم يمكن ان يقال بعد ذلك الدليل المرجح احد القولين
والاجماع على عدم تخير المالك للتخير الا اذا من جهة دوران الامر بين المحدثين اعني تعيين المثل لا يكون للمالك مطالبة
القيمة ولا للضامن الامتناع وبين تعيين القيمة كل خلاف يفتقر في الشيء ولا يمكن البرائة البقية عند التسامح فهو من باب تخير المالك
في الصوغ في هذا ولكن يمكن ان يقال ان القاعدة المستفادة من ملاحظة الضمان في المعصوبات الامانات للمفطرة فيها وغير ذلك هو
الضمان بالمثل لانه اوفر على المالك من حيث المالبية ونصت ثم بعد قيمة السالف من المقتدين في شبهة ما لا تفرق من حيث المالبية
لان ما عداها لا يلاحظ مثالة لتناقصها بعد اجماع عليها ولا لاجل ان ذلك على هذا الظاهر لا تكرار نظره على مورد واحد من هذه
الوارد على اكثرها قد مضى المشقة في ذلك المضمون بل كلها الاماخذ وقد اطلق فيها الضمان فلو لا الاعتماد على ما
هو المتعارف لم يحسن الشك في موارد البينة وقد استدل في طرطيق الضمان المثلث والمثلث والقيمة بقوله نعم في
اعندى عليكم فاعندوا عليكم بمثل ما اعتدكم عليكم بغيره انما اقل اعتدكم بولت في المثلث والقيمة في غير اختصاص
بالحكم بالمتلف عداً لا لا يقدح بعد عدم القبول بالعقل في ما يباين في الاية بان مدلولها اعتبار المالبية في مقدار الاعتداء
لا الاعتدال به فيه نظر نعم الاضاف عداً ولاء الاية كالدليل السابق عليه بالقول المثل لان مقتضاها وجوب المالبية العرفية في
الحقيقة والمالبية وهذا يقتضي اعتبار المثل حتى في القيمة بما مضى او جازاً لمثلها ام لا اجماع وجود المثل فيهما كما لو تلفت لساناً من
كرها بس طول عشرة دن ذراعاً متساوية من جميع الجهات فان مقتضى العرف في الاية الزام الضامن بتجديد راع اخر من ذلك ولو باضعافه
ودفعه الى مال ذلك الذراع المثلث مع ان العاقل بقيمة الثوب لا يقول به وكذا لو تلف عليه عبداً في ذمة المالك بسبب القرض
او التسليم عداً موصوف بصفات النالفة فانهم لا يحكمون بالهامة الفقيرة كما يهد به ملاحظة كل ما يتم في بيع عبد من عبيد
نعم ذهب عندهم الشهيد في مسلك ذلك جواز رد العين المقرضة اذا كانت قيمية لكن لعل من جهة صدق اداء القرض باء العين
لا من جهة كونه بالمثل ولذا انفقوا على عداً وجوب قبول غيرها وان كان مما تالها من جميع الجهات وامام عداً وجود المثل
للقيمة السالف فمقتضى الدليلين عداً سقوط المثل من الذمة بالاعتدال كما لو تلف المثل في المثل في قيمة يقيته يوم الدفع كما للمثل
ولا يقولون به ايضاً فلو فرض نقصاً المثل عن النالفة من حيث القيمة ونقصاً ما فاحشاً فمقتضى ذلك عداً وجوب الزام المالك
بالمثل لاقتضاها اعتبار المالبية في الحقيقة والمالبية مع ان المثل كما ينظم من بعض الزامه بئان قوى خلافه بعض بل بما العمل

في المثل والمثلث والقيمة

في المثل والمثلث والقيمة

تدبر وجوب التمسك بالقيمة في المثل

في المثل

في المثل في القيمة

دفع المثل ولو سقطت القيمة بالكلية وان كان الحق خلافه في عينه بالنسبة بين مذهب المثل ومقتضى العرف والادعية عموم من جملته
بعض المثل بمقتضى الدليلين ولا يضمن عند المثل كما في المثالين المتقدمين وقد يعكس الحكم كما في المثال الثالث وقد يتبعها
في المضمون بكمالاته كالمثالين ثم ان الاجماع على ضمان القيمة على قدر تحقيقه لا يتبع بالنسبة الى المثل كما هو عليه في قولنا
ففي موارد الشك بجوب الرجوع الى المثل بمقتضى الدليل السابق وعمود الادعية بناء على ما هو الحق المحقق من ان العام المختص
بالجمل مفهوم المثل يدين الاقل والاكثر لا يخرج عن النجاسة بالنسبة الى موارد المثل كما حصل الكلام ان ما اجمع على كونه مثليا يضمن
بالمثل مع مراعاة الصفة التي يتخلف بها الزعميات وان فرض نقصا قيمته في زمان الدفع او كان عن غيره من الناس بناء على تحقق الاجماع
على احوال هذا القنات مضافا الى ان المثل في ان الشاكلة في ذاته من اقرب درام واسقطها السلطان ودرج غيرها الى الاموال
وما اجمع على كونه قيمتها يضمن بالقيمة بناء على ما يوجب من الاتفاق على ذلك وان وجد مثل او كان مثله في ذمة الضامن فما شاك
في كونه قيمتها او مثليا يلقى بالمثل مع عدم اختلاف قيمته المدفوع والثالث ومع اختلاف الحق بالقيمة في الحكمين كونه في القواعد
ان لا يكون المثل الا باكثر من ثلث المثل ففي وجوب الشراء ثم رانتي اقول كثره المثل ان كان له زيادة القيمة السوقية للمثل باكثر
قيمة اضعاف قيمة الثاليف يوم قلته لظانه لا اشكال في وجوب الشراء ولا خلاف كما صرح في حيث قال القاضي في المثل
المحسوب والادهان فغلبه مثل ما يلقى يده يشترط ان يكون كان بالاجل وانتهى وجهه عموم الفرض القوي بوجوب المثل في
المثل ويؤيده معنى حكمهم بان تمل القيمة المثل حين الدفع عن حق التلغف لا يوجب الانتقال الى القيمة بل بما احتمل بعضهم ذلك مع
سقوط المثل في ضمان الدفع عن المانية كالماء على - نظير الشاكلة لثاء واما ان كان لاجل بعد المثل وعدم وجدانه الا
عند من يعطيه بان يدبر عينه الناس مع وصفه لا عنوان بحيث يعتد به ما يملكه باذنه ضررا عرفا والظاهر ان هذا هو
المراد بعبارته عند الاثر الثاني في الصورة الاولى ليس بان يدبر من ثلث المثل بل هو من ثلث المثل واما ان ادعى من الثاليف يوم التلغف
وحكم فيكون الزد في الصورة الثانية كما قيل من ان الموجود باكثر من ثلث المثل كالمعدوم كالروبة في الكفارة والهدك وان لم يكن
البائع وطالب اضعاف القيمة وهو ضرر ولكن لا قوى مع ذلك وجوب الشراء وفاقا للغير كما عرفت ايضا وس مع صدق
ما لا خلاف السراير وفي خلاف المقتدر عن الخلاف لعين ما ذكرته في الصورة الاولى ثم انه لا فرق في جواز مطالبة المالك بالمثل
بين كونه في مكان التلغف او غيره ولا بين كون قيمته الاصل في مكان المطالبة او يدين قيمته في مكان التلغف ام لا وفاقا لظاهر الحكمين
بمركزة والادعية كما وس مع صدق في زمانه الذي يقتضيه عدل الاسلام والادلة واصول المذهب هو كمال عموم الناس مسلطون
على اموالهم هذا مع جوب المثل في بلد المطالبة واما مع تعدد في مكانها حكمه في المسئلة السادسة السادسة لو تعدد المثل في المثل
فمقتضى القواعد وجوب دفع القيمة مع مطالبة المالك لان منع المالك ظلم والزام الضمان بالمثل منعه بالتعد فوجب القيمة
حكما بين الحقيقتين مصانفا الى قوله بعه فاعتدوا عليه بما اعتد عليكم فان الضمان الزم بالقيمة مع تعدد المثل لم يعتد عليه
ان يدبر ما اعتدى واما مع عدم مطالبة المالك فلا دليل على الزام قبول القيمة لان المتيقن ان دفع القيمة علاج لمطالبة المالك
وجمع بين حق المالك بتسليطه على المطالبة وحق الضامن لعدم تكليفه بالمعدود والمعدودا مع عدم المطالبة فلا دليل
على سقوط حقه عن المثل وما ذكرنا يظهر من المحكي عن كثره والادعية حيث ذكرنا في بعض الاحكام ان القيمة في حكم تعدد
المثل ما لفظه ان المثل لا يسقط بالاعوان الا من ان المصنوع منه لو صبر الزمان وحدث المثل ملك المطالبة به واما المصنوع
القيمة وقت لغزها اسانتي لكن اطلق كثير منهم الحكم بالقيمة عند تعدد المثل ولعلمهم به يدور صورة المطالبة ولا فلا دليل
على الاطلاق ويؤيده ما ذكرنا ان المحكي عن الاكثر في باب القرض ان المعبر في المثل المتعدد فيتم يوم المطالبة نعم عبر بعضهم
بيوم الدفع فليتأمل وكيف كان فلنرجع الى حكم المسئلة فنقول ان المشا ان العبرة في قيمة المثل المتعدد بقيمته يوم الدفع
لان المثل ثابت في الذمة الى ذلك الزمان ولا دليل على سقوطه بتعدده كما لا يسقط الدين بتعدده ولا في وقت صرح بانكرنا
المحقق الثاني وقد عرفت من كثره والادعية ما يدل عليه ويحمل اعتبار وقت تعدد المثل وهو المحل في البيع الفاسد
والغيره في باب القرض ومحكي عن لك لانه وقت الانتقال الى القيمة وضعفناه ان اريد بالاستقبال انقلاب حكم الذمة
الى القيمة في ذلك الوقت فلا دليل عليه ان اريد عدم وجوب اسقاط ما في الذمة الا بالقيمة فوجب الاسقاط بها وان
حدث يوم التعدد مع المطالبة الا انه لو اصر الاسقاط في المثل في الذمة لم يحقق الاسقاط واسقاطه في كل زمانا
قيمة في ذلك الزمان وليس الزمان الثامن مطلقا بما صدق عليه الاستطاعة الزمان الاول هذا ولكن لو استندنا في
لزم القيمة في المسئلة الى ما تقدم بشأنه لا يه من المتبادر من اطلاق الضمان هو وجوب الرجوع الى اقربه المول
الى التلغف بعد تعدد المثل وجوب القول بصحة الثاليف قيمتها بحد بعد المثل اذ لا فرق في تعدد المثل بين تحقيقه ابتداء

[illegible]

الشيخ الفاضل
عبد الله بن عبد الرحمن

الاستعانة لا تستعمل في البيع الا بالاعلى وقد يجب بان الأصل في المقام المبرر حيث ان الشك في التكليف لا يرد به
 لا باس بالذات بان صاحب الضمان المستفاد من جهته لا يرد به عن الميعود والقاضى المحل لا اعتبار يوم البيع فبان ان فساد مخرجه
 بقوض حكم الشك لم يعلم له وجه ولعلمهم بريدون بيوم القبض لعلته انما هو ان البيع والقبض فمهم ثم انه لا يعتبر بزيادة القيمة بعد
 التلف على جميع الاحوال الا انه قد يفتقر في بيع وعلل كما قيل من جهة احوال كون القيمة مضمونا بمثل ووضوح القيمة انما هو لا سقاط لمثل
 وقد تقدم انه مخالف لاطلاق النصوص في الفنا وهي ثم انما ذكرنا من احوال انما هو في ارتفاع القيمة بمسبب لا رغبة وانما اذا كان بسبب
 الامكان كما اذا كان في محل الضمان بعينه وفي مكان التلف بعينه وفي مكان المطالبة بثلثين فالظاهر اعتبار محل التلف لان اية
 الشيء يختلف بمحلها ما كثر وتدل عليه بحجج كثيرة ثم ان جميع ما ذكرنا من احوال انما هو في ارتفاع القيمة التسوية الناشئة من تفاوت
 رغبة الناس في ما اذا كان خاصا من زيادة في العين فالظاهر ان كل واحد من هذه احوال في صفة القيمة وفي الحقيقة ليس في المثلات المختلفة و
 امتدادها في بعضها في بعض وفان الضمان لاجل الزيادة العينية للعلل في الزيادة في الجزء الفائت نعم يحجب محل التلف المتفكر في قيمته
 الزيادة الفائتة وان العبرة بيوم فواتها او يوم فواتها او على القيمة ثم ان في حكم تلف العين في جميع ما ذكرنا من ضمان المثل والقيمة حكم تارة
 الوصول اليه ان اهلك كل الوتر او غرق او ضاع او ابق لماد على الضمان هذه الامور في باب الامانات المضمون وهل يفتقر ذلك
 بما اذا حصل الياس من الوصول اليه او بعد رجوعه او بعد ان يسل ما لو علم وجب له في مدة طويلة يتصور للمالك من انظارها ولو كانت
 قصيرة وجوه فاذلة ما ذكرنا من الاموال الاختصاص باحد الا وبقين كذا في اطلاق الفنا والآخر كما يظهر من اطلاقهم ان اللوح المضمون
 في التفتة اذا خيف من غرق مال الغير فانما ينقل اليه قيمته الى ان يبلغ الساحل ويؤيده ان جند جبابين الجف من بعد فخر من جوع
 القيمة الى ملك الضمان عند التمكن من التفتة العين فان تسلط الناس على مالهم الذي يعضون كونه في عهدهم فيفرضه جواز المطالبة
 لغيره عن عهده عند تعدد نفسه نظير ما تقدم تسلط على مطالبته القيمة للمثل المتعدد في المثل ان لم يكن في ضمان التلف فبما اذا
 بحيث لا يحصل ضلوع عنوان الفقرة والتدراك على اداء القيمة اشكل الحكم ثم الظاهر عند اعتبار التقدرا المسقط للتكليف بل لو كان ممكنا بحيث
 على التفتة في مقدمته لم يسطر القيمة فان التفتة لكن ظاهر كلنا بعضهم القبر بالنقد وهو الا وفوق اصله عند تسلط المالك على
 ان يرد من الوارثة العين وتم ولعل المراد به التفتة في الحال وان كان لوقفه على مقدرة زمانية يتأخر لاجلها في التفتة ثم ان
 القيمة مع تعدد العين ليس كتبها مع تلفها في كون دفعها حق الضمان فلا يجوز للمالك الاستناع بل ان يمنع من احوالها ويصير
 الى زوال العذر كما صرح به الشيخ في طو ويدل عليه عذ تسلط الناس على اموالهم وكما ان تعدد العين في حكم التلف كذا في خروج
 عن القبول ثم ان المال المبذول ملكه المالك بالاختلاف كما في طو و الفينة و مروطا ومن ارادة في اختلاف بين المسلمين لعل الوجه
 في ان التدارك لا يتحقق الا بذلك ولولا ظهور الاجتماع وادلة الغرامة في الملكية لاحتلنا ان يكون مباحا حاله باخرة مطلفة و
 ان لم يدخل في ملكه نظير الا باخرة مطلقة في المعاطاة على العقل بها فيها ويكون دخوله في ملكه مشروطا بتلف العين في حكم الجرم
 هذا الاحتمال عن المحقق القمي في جوبه مسائله وعلى اى حال فلا ينقل العين الى الضمان هي غرامة لا لازم فيها من خروج المثل
 عن ملكه ودخول العين في ملكه وليست معاوضة ليلزم الجمع بين العوض والعوض فالمبذول هنا كالمبذول مع تلف العين في
 عدم البديل وقد استشكل في ذلك المحقق والتهيدان الثانيان قال الاول في محله جامعة ان هذا اشكال اذ لا كيف يجب القيمة
 وممكن الاخذ بغير العين على ملكه وحملها في مقابلته الحيوان لا يكره يتضح معناه انتهى وقال الثاني ان هذا لا يمتحان في
 اجتماع العوض والمعوض على ملك المالك من دون دليل واضح ولو قيل بحصول الملك لكل منهما من غير ان يوقف تلك المعصوم
 للبذل على الياس من العين ولو جاز له الضرف كان وجهه في المسئلة انتهى واستحسنه محله الكفاية اقول الله في بينه ان يقال هنا ان
 ضمان العين ذهبا من مال الضمان لازم ذلك اقامة مقابل من مال مقابلة في ذهابه من كسبه ثم ان الذهاب بان كان على وجه
 الحقيقة او الغرض المخرج للعين عن بليت الملكية عرفا وجب قيام مقابلة من مال المقابلة الملكية وان كان الذهاب بمغرة فقلنا لمغنة
 عنه وفوات الانقاع به في الوجوه التي فيها اموال الملكية وجب قيام مقابلة في الساطنة لانه الملكية ليكون مقابلا وتداركا
 للسلطنة الفائتة فالمدارك لا يقتضي ملكية للتدارك في هذه الصورة نعم ان كانت السلطنة المطلقة المتدركة للسلطنة الفائتة
 ستوقفة على الملك لوقوف بعض الصفات عليها وجب ملكيته للبذل تحقيقا لمغنة التدارك والخروج عن العهدة وعلى التفتة فلا
 ينبغي الاشكال في بقاء العين المضمون على ملكها انما الكلام في البذل المبذول والكلام في وجوب الحكم بالا باخرة والسلطنة
 المطلقة عليها وبعد ذلك فيرجع محصل الكلام الى ان اباخرة جميع الصفات حتى المتوقفة على الملك هل يستلزم الملك من
 حين الا باخرة وكيف فيه حصوله من حين الضرف وقد تقدم في المعاطاة بيان ذلك ثم انه قد حصل ما ذكرنا ان قيمة ملكية
 البذل والسلطنة المطلقة عليه مع بقاء العين على ملكها انما هو مع فوات معظم الانقاعات بمرجئ حيث لا يبدل البذل

في دفع ضمان الغيب

غرامة وقدر كما أمروا بفتح لا يعرضون البيع فقام الملكة فانتدرا لا يقض ملكه ولا السلطنة المطلقة على البدل ولو فرض
حكم الشارع بوجوب غرامته فبفتح لم بعد انكشاف ذلك عن انتقال العين الى الغارم ولذا استظهر غير واحد ان الغارم لغيره
الحق وان الغرامة ملكه لانه وان وجب بالوطى فينبغي عن البلد وسبعة 2 بل داخل لكن هذا لا يعتدوا لما به قوام المالكية بل
كل مخرج انقطاع السلطنة عن العين مع بقا ثمنها على مقدار ملكيتها السابقة اما لو خرج عن الموقوف مع بقا ثمنها على صفة الملكة *
فتقتصر قاعدة الضمان وجوب كمال القيمة مع بقا العين على ملك المالك بل لان القيمة عوض الاوصاف والاجزاء التي خرجت
لغيره بقاها عن الموقوف لا عوض العين بنفسها كما في الرطوبة الباقية بعد الوضوء بالماء المغصوفان بقاها على ملك مالكها
ان يملكه غيره الغرامة لقوان معظم الانقضاءات ببقاها عن عدم جواز المسح بها الا باذن المالك ولو بدل القيمة قال في القواعد ما لو
خاطب ثوب بغيره مضمون ولو طرد المالك لثمنها وان افضى الى التلف وجب ثم يضمن الغاصب المقتضى ولو لم يبق لها قيمة غير مجموع
القيمة انتهى وعطف على ذلك في محله مع صدق قوله ولا يوجب لك حرصا عن ملك المالك كما سبق من ان جناية الغاصب يجب
اكثر الامرين ولو استوعب القيمة اخذها ولم تدفع العين انتهى في ذلك في هذه المسئلة انه ان لم يبق له قيمة من جميع القيمة ولا يخرج
بذلك عن ملك مالكه كما سبق فخرج من العين والقيمة لكن عن جميع البرهان 2 هذه المسئلة اختيار على وجوب المخرج بل قال بان
ان لا يجوز ويتعين القيمة لكونه بمنزلة التلف خرج يمكن جواز الصلوة 2 هذا الثوب المخاطب لا يغضب يجب له كما قيل يجوز المسح
بالرطوبة الباقية من الماء المغصوب للمحصل العلم به بعد اكمال الغسل وقبل المالح انتهى واستجوده بعض الغاصرين بترجيحها
لا مضافا لملك المالك للقيمة مخرج المضمون عن ملكه لصيرورته عوضا عنه واو فيه انه لا منشأ لهذا الا مضافا واذلة الضمان قد
عرفت ان حصلها يرجع الى وجوب تدبيرها من المالك وان كان ذلك السلطنة عليها التي بها قوام ماله التي اخرجت
المال وكان الذاهب الاجزاء او الاوصاف فيخرج بثمنها عن العين عن الموقوف مع بقا ملكية ولا يخفى ان العين على التبدل الاول
خارج عن الملكية عرفا وعلى الثاني السلطنة المطلقة على البدل بدل عن السلطنة المنقطة عن العين وهذا مخرج بدل الحيوان على
الثالث فالمبدول عوض عما خرج المال بثمنها عن الموقوف لا عن بغير العين فالضمانة في الحقيقة هي تلك الاوصاف التي تقابل
الجميع القيمة لانفس العين الباقية كيف لم يتلف هي وليس لها على تقدير التلف قيمة ماله بل الامر بها يخرج بتكليف
لا يقابل المالك بل لو استلزمه ضررا ماليا على الغاصب امس سقوطه فامل ولعل ما عن لك من ان ظاهرا من عدم وجوب ارجاع
المخطئ المقتضى عن الثوب بعد مخرج القيمة بالارجاع فيعين القيمة فيقتضى حصوله ولو تضرر المالك بنفسه الثوب المحيط
او البناء المستدخل فيه الحشرة كالانباة عنه عنوان المسئلة فلا حظ مخرج فلا تناقض ما تقدم سابقا من بقا الخطأ على ملك مالكه
وان وجب للبدل فبفتح ان هنا افتتان العا وهو ما اخرج المضمون عن الملكة مع بقا حق الاولوية في كمال اوصاف الحق للغصون
فان شكك في عدم وجوب ردها مع القيمة ولعل من استعجزا وجوب ردها ومن ان الموضوع في المستصحب ملك المالك ان يجب
الرد له ولم يكن للمالك الا الاول الا ان يوافق الموضوع في الاستعانة به ولذا كان الوجوب مدها بجائز عنها ثم الشاهد من الحق
الثاني وبوجه انه لو غادر ذلك الى المالك الماخلاف ظم ان مقتضى هذا الغرامة على المدافع مخرج الغارم عن عهده العين
وضمانها فلا يضر من ارتفاع قيمة العين بعد الدفع سواء كان السوق والزيادة المتقابلة بالفضل كما هو في بعض مضافات القواعد
الغارم بالمسئلة بعد ذلك وعن كرمه وبعض اخر ضمان للمنافع وقواه 2 ط بعد ان جعل الاقوى خلافا في موضع من مع صدق
منه موضع توقف وفي موضع اخر مخرج الوجوب ثمان ط عطف المتعلق على التلف في كل بعضهم عند التعرض لضمان المضمون
بالمثل اما القيمة فيقضي عدمه بان ارتفاع القيمة الحقة الحاصل بعد الدفع وقبل الدفع كالحاصل بعد التلف لكن مقتضى
القاعدة ضمانه لان مع التلف يتعين الرد ولا ليل الامتناع من اخذها بخلاف تقدير العين فان القيمة غير متعينة
فلو صلب المالك حصة يتبين من انه ان كان يبيع العين بعهد الضمان في هذه المدة فلو تلفت كان له قيمة ما صحت الشاف
اولا على القيمة البلية يوم الغصب على حدة الرد والاعمال ان يتبادر اليه القيمة يكون العين الموجودة في عهد الضمان فلا عبرة بيوم
التقدير والحكم يكون يوم التعرض بمنزلة يوم التام مع العلم بضمان الاجرة والنار الى دفع البدل وان تخرج عن المثل مما لا
يتمتع بظاهره فيقتضي القاعدة ضمان الارتفاع الى يوم دفع البدل فيظهر دفع القيمة عن المثل المتعينة في المثل ثم انرا اشكال في
انه اذا ارتفع اقتضى العين وضمانها اوجب رده على مالكه كما صرح به في مع صدق قوله وان كان في احضاره مؤنة كما كان
التقدير لمعنى على اليد ما اخذت حتى تؤد رده دفع البدل لاجل الحيولة انما افاض مخرج الغاصب عن الضمان بمقتضى انه لو تلف
لم يكن عليه قيمة بعد ملك واستلزمه ذلك على ما اخذناه من عدم ضمان المنافع والتمتع بالفضل والمقتضى بعد دفع الغرامة
وسقوط وجوب الرد حين التمدد للتعد العطف فلا يجوز استصحابه بقتضيه الاستصحاب وهو الضمان المدلول عليه بقوله

في الرجوع
في دفع
المدة
في دفع
المدة
في دفع

كما يكون جناب سبب الوجود يستلزم بعد البلوغ وحرمة تمكين من تن المحقق ثالثا لو سلمنا اختصاص الحكم حتى الوضعية بالبناء فيكون
الفاعل كسائر غير البناء فيكون الحكم خارجا عن ذلك الحكم في وقت
البلوغ وبالحكمة فالتمسك بالرقابة بناء ما شتم بينهم من شرعية عبادة الصبي وما شتم بينهم من عدم اختصاصه لاحكام الوضعية بالبناء
فالعبادة في سلب عبادة الصبي هو الاجماع المحكي للعضد بالشتم العظيمة والافاسلة محل اشكال ولذا ترد المحقق في الشرائع في اخاذه
المميز باذن الولي بعد ما جرى به الصفة في العارية واستشكل فيها في عدو وجر وقال في عدو في صحة بيع المميز باذن الولي فظهر بل عن الغنى
في شره ان الاقوى الصحة مستلزام بان العقد اذا وقع باذن الولي كان كما لو صدق عنه ولكن لم احده فيه وقوة المحقق الادب في علمه
حكمه عنه ويظهر من كثرة عدم ثبوت الاجماع عند حديث قال وهل يصح بيع المميز وشرائه الوجه عندك انه لا يصح واخاذه في بيعه
الصبي في مقام اختيار رده وذكر المحقق الثاني انه لا يعبد سببا المسئلة على ان افعال الصبي في الوضعية والعبادة شرعية ام لا ثم حكم بانها غير شرعية
وان لا يصح بطلان العقد عن لقائه حكمه في باب المرازعة عن الفاضل كلا ما يدل على صحة بيع الصبي وبالحكمة فالمسئلة لا تنحصر في اشكال
واطلب بعض المحامير في توضيح صحة الحق بالبداهيات في ظلاله فالانضمام ان التحريم في المسئلة في الشتم المحقق والاجماع المحكي
عن كثرة بناء على ان الاستثناء الاحكام لا يجوز الا باذن الولي شاهد على ان ملاده بالحق ما يشمل سلب لعبادة لانفي الاستقلال
في التصرف وكذا الباع الغنية يتأعلى ان استدلاله بعد الاجماع بمحدث رفع القلم دليل على ثبوت العقد للبيع باذن الولي وليس
المراد نفي صحة البيع المتعقب بالاجازة حتى يقال ان الاجازة عند السيد غير محدثة في تصحيح مطلق العقد المضاف من غير المستقل
ولو كان غير مسلوب العارية كالبائع الفضل ويؤيد الاجماع عن كثرة العرفان نعم لفاطر ان يقول ان ماعرفت
من المحقق والعامة وعلمه والقاضي والمحقق الثاني الذي في المسئلة على شرعية افعال الصبي يدل على عدم تحقق الاجماع
وكيف كان فالعمل على المثل ويمكن ان يستدل به بما ورد في الامتياز المستفيضة من ان عمل الصبي خطأ واحد كما في صحيحه ان مسلم
وعينها والاصحاب وان ذكروها في باب الجنابات الا انه لا اشعاعه نفس الصحيح بل وعينها بالاختصاص بالجنابات ولذا
تمسك الشيخ في طو الحل في مرق على ان اخلال الصبي المحرم بمحظورات الاحرام التي تخص حرمة الكفارة فيها محال لعدم لا يوجب على
الصبي ولا على الولي لان عدم خطا وجه فكل حكم شرعي يخلق بالافعال التي يعتبر في ترتيب الحكم الشرعي عليها العقد بحيث لا يفرقها
اذا وقعت بغير العقد فليست منها عن الصبي وضد ما يرد من الصادق وغيره فلا يصح دفع الصبي ويقاع مع العقد كعقد الهزل و
الغالط والمخاطي ويقاعا بهم بل يمكن بملاحظة بعض ما ورد من هذه الاجازة في قتل المجنون والصبي استظهار ان المطلب من حديث رفع
القلم وهو ما عن قرب الاسناد بسند عن ابن الجهم عن جعفر عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة ان كان يقول المجنون والعمدة لا ينفق والصبي
الشرع لا يبلغ عدلهما خطأ بحيلة العاقلة وقد رفع عنها القلم اه فان ذكر رفع القلم في الدليل ليس له وجه ارتباطا بالا بان تكون علة اصل
الحكم وهو ثبوت الدية على العاقلة او بان تكون معلولة لقوله عدلهما خطأ يغتفر لما كان قصدهما بمنزلة العدة في نظر الشارع في الواقع
رفع القلم عنها ولا يخفى ان ارتباطها بالكلام على وجه العلية او المعلولية الحكم المذكور في الرواية اعني عدم مواخذة الصبي والمجنون بمقتضى
جنابة العمد وهو القضاء لا بمقتضى شبه العمد وهو الدية في ما لها الا بسبب ان اذن بان يرفع القلم لدفع المواخذة عنها سترقا
من حيث العقوبة الاخرية والدينية المتعلقة بالنفس كالقصاص والمال كعقوبة الدية وعقد ترتب ذلك على افعالها المقتضية العهد
اليها بالوفع من غير تمام العقد والتعبد لترتب عليه عترة اخرى تروى في رواية وفي هذا فاذا الشتر على نفسه ما لا يفرق بينه وبين
ولو باذن الولي فلا امرها في الراس بالمال مواخذته به ولو بعد البلوغ فاذا لم يلزم ثبوت بالشرائط ولو كانت باذن الولي فليدرك
الاول ابي قتادة وعده العترة بالثبوت ان ذلك لا جل عند استقلاله وحججه عن الا لزامات على نفسه لم يكن عند المواقفة
شاملا لاصو اذن الولي وقد فرضنا الحكم مطلقا فيدل بالالزام على كون مقتضى انشاءاته ولجنازته مسلوب لا ثم ان مقتضى
شموه هذه العقوبة بناء على كونها علة للحكم عند مواخذتها بالانكشاف الحاصل منها كما هو ظاهر المحكي عن بعض الا ان يلزم خروج ذلك
عن عموم رفع القلم ولا يخرج من بعد لكن هذا غير وارد على الاستدلال لانه ليس مبتدئا على كون رفع القلم علة للحكم لما عرفت من احتمال
كونه معلولا لسلب اعتبار قضاء الصبي والمجنون فيقتضى رفع قلم المواخذة بالا وفعال التي يعتبر في المواخذة عليها قضاء الفاعل فيخرج
مثل الانكشاف فافهم واعلم ثم ان القلم المرفوع هو مقام المواخذة الموضوع على البناء في فلا يتأبوت بعض العقوبات بالصبي
كالعقوبة والحاصل ان مقتضى ما تقدم من الاجماع المحكي في البيع وغيره من العقود والاحكام المقتضية بعد انضمام بعضها الى بعض
عدم الاعتبار بما يصدر عن الصبي من الافعال المعتبر فيها الفصل في مقتضاها كانشاء العترة والعتق والامتناع
وكل للثام على نفسه من جنان او افتراء او نذر او ايجار قال في كثرة وكما لا يصح دفعه فانه للفظية لكن لا يصح دفعه ولا ينفذ حصول
الملك في الحقيقة واراهت له الولي ولا يغزو وان اذن الموهوب له بالقبض ولو قال مستحق الدين المديون سلم حقلي الصبي وسلم

هذا هو الوجه في
رفع القلم عن المجنون
والصبي

فيلزم
ضمها
اذن كذا

مقدار حقه لغيره من الدين من قبض العتوض على ملكه ولا ضمان الصبي لان المالك خبير حيث دفعه اليه وبقى الدين لا ذمة له ولا يتعين الا قبض صحيح كما قال ادم خفي البر في مقلد حقه بخلاف ما لو قال المستودع سلم ما لي الصبي والفتنة البهر لا نه
امثل امره في حقه المعبر ولو كانت الورقة للصبي فسلها اليه فمضى ان كان باذن الولي وقال المقلد عرض الصبي دينارا على الناقذ
لنقله او متاعا له فقوم ليقيم فله حقه لم يجز له رد الصبي بل لا ولي له كان فلو امر الولي بالدفع اليه فدفعه اليه من غير ان
كان المال للولي وان كان للصبي فلا كما لو امره بالقاء مال الصبي في البحر فانه يلزمه بذاته وان تابعت الصبي وان تابعا وان تابعا
منها ما دفعه فان جازم باذن الولي فان كان عليه مال الصبي فله ان يبيعه بل على الصبي ان ياتي به باب البحر تمام الكلام ولو فتح الصبي
الباب واذن في الدخول على اهل الدار واوصل الهدية الى الانسان اذن المهدى لا يترتب له اعتبار لتسليمه اليه انتهى كلامه في دفعه
ثم انظر ما ذكرناه في مقلد الصبي ان يكون في الاشياء البسيطة او الخطيرة لما عرفت من عموم الضم القوي حتى ان العتلا
في كرمه لما ذكره كاتبه ان بالذمة ما شتره عصفور بل من صبي فان سكره ردها بعد البوث وعند الحجة وتوجيهه بان يخرج عن محل الكلام
ويظهر ضعف ما عرفت من الحدوث الكاسف من ان الاظهر جوابه بغيره وشراؤه فيلزم العتلة به من الاشياء البسيطة ودفعها للصبي فانه
فان الحجج ثم سوا اذ ان الحجج بارض من غيرهم عن المعاملة في المحقرات والزام مباشرة البائعين لشرائها ام اراد ان يرد في الغيب
عن معاملتهم بعد بيعها الناس على ضرب الصبي البيع والشراء في الاشياء البسيطة ثم ان اراد استقلا في البيع والشراء لمقتضى
من دون اذن الولي ليكون حاصلا من غير محجوب عليه الاشياء البسيطة فالظاهر انه مخالف للاجماع واما ما ورد في رواية السكوني عن ابي عبد
الله ثم قال ونحو النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب العلام الصغير الختم لا يحسن مثله عبيد مملوكا باذن المولى فمحل على عوض كسبه من المظا
او اجرة على اذنه او عتقا الولي او الصبي غير اذن الولي او عن عمل المهر من دون اذنه فاعطى المستاجر والامر اجري للثلث فان هذه
كأها تمام ملك الصبي لكن يجب للولي وغيره اعتبارها اذ لم يعلم صدق دعوى الصبي في الاحتال كونها من الوجوه المحترمة نظير رجاء الصبي
عن اموال غيره من الابل في المحقرات وكيف يمكن فالقول المذكور في غاية الضعف فمضى بما صح من هذا المظان اذ كان
الصبي بملة الا ان يملك الهينة الضعيف من جهة استقرا التبر واستمرارها على ذلك فيرسله من جهة قوة احتمال كون التبر ناشئة عن
المبالاة في الدين كما في كثير من سبهم الفاسدة ويؤيد ذلك ما روي من استمرارهم على عقد الفري بين المميزين وغيرهم ولا بينهم وبين
المجانين ولا بين معاملتهم لانهم بالاستقلال يجب كعمل الولي فضلا ومعاملتهم لا وليا لهم على سبيل الاية مع ان هذا
مما لا ينبغي الشك في فساده خصوصا الاخير مع ان الاحالة على ما جرت العادة به كالاحالة على التبر في المجهول فان الذي
جرت عليه التبر هو الوكول الى كل صبي ما هو وطنه من غير بحث لا يغلب في التمسك عليه ويكون لمن بلغ ستين شهرا باقرا قبل او بيع بغيره يحتاج
لفلس الى من بلغ ثمانية سنين اشترى اللحم والخبز ونحوه الى من بلغ اربعة عشر شهرا اشترى بالثياب ليحويان بل يكون اليه امور النجا
في الاوقاف والبلدان ولا يفرقون بين من احمل حنة عشر شهرا ولا يكون اليه شراء مثل القرى والبساتين وبيعها الا بعد ان
يحصل له النجا لا اقل ان الغافل بالصبي يلهي العمل بالشيء على هذا التفضيل وكيف كان فلظان هذا القول ايضا مخالف لما يظهرون
وقد عرفت حكم العلامة في كسبه بعد جواز رد المال الى الصبي اذ دفعه الى الناقذ ليعقد او المناع الذي دفعه الى المقوم لم يقر مع كون
غالبا في هذه المقامات بملة الا لولي كذا حكمه بالبيع من رد مال المقلد اليه باذن الولي مع انه بمنزلة الا لولي في ذلك غالبا وقال
كاشف الغطاء تعبد للبع عن حقه عقد الصبي فضلا ووكالة فالقطة مع ثبت الا باخرة في معاملة التميزين اذ احلوا مقام اوليائهم
او ظاهري ولا على رسل الاشهاد حتى يظن ان ذلك من اذن الاولياء خصوصا في المعقرات ثم قال ولو ثبت ملك الاخذ منهم لولا
ما دونية في جميع الضرورات فيكون موجبا فاما لم يكن تعبلا انتهى اما الضرف والمعاملة باذن الاولياء سواء كان على وجه البيع
المغاظة فهو الذي قد عرفت انه خلاف المشهور المعروف فمضى لو قلنا بعد ما شرط البيع في المغاظة لا يماضف لا بحالة وان
لم يكن بيا ولا معاوضة وان اراد بذلك ان اذن الولي ودفعه المنكف بمعاملة الصبي هو المقيد للا باخرة لغير المعاملة كما ذكره
في اذن الولي في اعانة الصبي فهو صحيح ما ذكره بعض المحققين من تلامذته وهو انه لما كان بيا المغاظة على حصول الرضا كيف اتفق
وكانت مفيدة لا باخرة الضرف خاصة كما هو المشهور جرت عادة الناس في التسامح في الاشياء البسيطة والرضا باعتماد غيرهم في التضرر
فيها على الامانة المفيدة للظن بالرضا في المعافاة وكان الغالب في الاشياء البسيطة يرضونها على قول للصبي بعين القيمة او خلا
التمسك بتسامح في العادة فلا جدل لك فتح القول بالاعتبار على ما يستند من الصبي من صورة البيع والشراء مع الشرط المذكور كما يعتمد
عليه الاذن في دخول الدار وفي اشياء الهدية اذا ظهرت امارات الصبي بل ما ذكرناه في الجواز من الهدية من وجود فلا سند فيه
في كسبه التسامح السلف والحمد في الاعانة في الحقيقة على الاذن المستفاد من حال المالك في الاخذ والاعطاء مع التسامح اذ هو العا
من كونه صحيح الضرف لا على قول ان من سأل من حيث انه كل كثير اما جهل الناس على الاذن المستفاد من غير وجود ردي يد

فان قيل
معاملة
الاولياء

في البيع
المتعارفين
من المالكين
فصل في
الاعتناء

اصل مع شهادة الحال بذلك كما في دخول الحمام ووضع الاجرة عوضا لما التالف في الصندوق وكما في اخذ الخضرة للوضوء للبيع شرطا
ما التفتابين ووضع القيمة المتعارفة في الوضع للمعد لها او غير ذلك من الامور التي جرت العادة بها كما يعتمد على مثل ذلك في
غير المعاولات من انواع التصرفات فالتحقيق ان هذا ليس شئ من كلام الاصحاب كما في اية ولا يعتمد على ذلك ان يفتى
مقام التمسك ولا في ابطال الجألك بحقه واطهر عند الرضا انتهى وما حصل ان مناط الاخرة ومدارها في المعاطاة ليس على وجود
لعاطاة بل بتخصيص او بتخصيص من غير ذلك بتخصيص بل على تحقق الرضا من كل منهما بتصرف صالح في ما لخصه لو فرضنا انه حصل ما
كل منهما عند صاحبه بانفاق كاطارة الريح ونحوها فانه انما على التصرف باخباره وبيعه من الامارات كالكتابة ونحوها كان
هذه معاطاة اية ولا يكون وصول الهدية الى المهدى اليه على يد الطفل الكاشف ايضا عن رضا المهدى بالتصرف بل التملك كما فينا
في اباية الهدية بل في تملكها او في ان ذلك حسن الا انه موقوف او لا على ثبوت حكم المعاطاة من دون انشاء اباية وتعليك يمكنه
فيها بجملة الرضا ودعوى حصول الانشاء بدفع الولي للمال الى الصبي مدفوعة بآية انشاء اباية لتخصيص غيره مملوك ومثل غيره مملوك
الدخول في حكم المعاطاة مع العلم بغيره عن موضوعها وبغيره بين ما نحن فيه ومسئلة انصال الهدية بيد الطفل فانه يمكن فيه
دعوى كون دفعه اليه اصيل اباية وتلك كما ذكرنا ان ذلك الولي المصير الاعان اذن في انتفاع المستعير ما ادخل الحمام وشبهه
المسا ووضع الاجرة والقيمة فلو حكم بتمتعها بآية ان ذلك من حصول المعاطاة بجملة الرضا لكانت عن الانشاء المحصور وطنا
الصبي فيها ليكتفي به في حصول العوضين دون ما لا يكتفي به والحاصل ان دفع الصبي وقضيه بحكم العقد فكذلك يكتفي به في حصول
كل من العوضين الى صاحب الاخرى في جلة نفق فلا يصير مباشرة الصبي لمقتدات الوصول ثم ان ما ذكره مختص اذا علم اذن شخص
بالغ غافل للصبي ولما كان ام غيره ولما ما ذكره كاشف الغطاء اخبر من صيرة الشخص موجبا وقابلا وقفا او لا ان تولي طيفه
الغائب هو من اذن للغير ان كان باذن منه فالمفروض انتفاء وان كان بجملة الغلام خائفا لا كفاية في التخرج عن موضوع الفضولي
مشكل بل ثم وثابنا ان المحسوس بالوجدان عند قصد ان يعامل مع الاطفال النياية عن اذن للصبي ثم ان لا وجه لخصاص ذلك
من الالنية للصبي لا بالاشياء الحقة بل هو جاني المجنون والسكران بل اليها ثم في الامور الخطيرة اذا المعاملة اذا كانت في الحقيقة بين
الكبار وكان الصبي في الاقل فلا فرق في الالنية بين غيرهم نعم من تملك ذلك بالسيتم من غير ان يتجشم ادخال ذلك تحت القاعدة فلا يتخصص
بالطابعية لا في المقتضى من ووردها كما ان ذلك يخص بالمحقرات مسئلة ومن جملة شرائط المتعارفين قصد المدلول للعقد المذكور *
يتلفظان به واشتراط القصد بهذا المعنى في صحة العقد بل في تحققه فهو مما اختلف فيه ولا اشكال فلا يقع من دون قصد الى
اللفظ كما في الغالط الى المعنى لا يغيره عما استعمل اللفظ فيه بل يغيره عما يتعلق ارادته وان اوجده مدلوله بالانشاء كما في الامور المتوكة
فهو شبيه بالكتابة في الاخبار كما في الفاظ او قصد بغيره بخلاف مدلول العقد بان قصد الاحياء او الاستفهام او النشاء في غير البيع
محال او غلط فلا يقع البيع لعقد القصد اليه ولا المقصد اذا شرط فيه عبارة خاصة ثم اندر بما يقال بعد تحقق القصد في عقد
المكسر كما صرح به في ذلك حيث قال انهما فاصلان الى اللفظ دون مدلوله وفيه لا دليل على اشتراط ان يرد من القصد المتحقق في صدق
مفهوم العقد مضانا الى ما يجب في ازالة الغش والاعتناء في ذلك في ان اشتراط الاعتناء واعلم ان ذلك من بعض المحققين من غاصروا
كلما في هذه المقامات ان هذا يعتبر بعين المالكين الذين يتحقق النقل والانتقال بالنسبة اليها ام لا وذكرنا في المسئلة واجها اولا
ولن المسئلة في غاية الاشكال ولنا قد اضطرت بها كتمان الاجتهاد من التردد واحتمل في رضا عن ايجاب الفهم قال في تحقيق المسئلة
ان ان توقف تعين المالك على التعيين حال العقد المتعد وجهه وقوعه الممكن شرعا غير تعينه في النية او مع اللفظ بل في كفاية الوكيل
والولى العاقل عن اثنين في بيع واحد الوكيل فيها والولى عليها في البيع المتعد فحين ان يعين من يقع له البيع او الشراء من نفسه
او غيره وان يميز البايع من المشتري اذا امكن الوصفان في كل منهما فاذا عين جهة خاصة تعينت وان اطلق فان كان هناك جهة
يصير في اليها الاطلاق كان كاليعين كالودار الا بغيره في نفسه غيره اذا لم يفضله لاهلها واليعين بعد العقد والواقع لا يعتنا وهذا
جائز في سائر العقود من التكاليف وغيره والدليل على اشتراط التعيين ولزم متابعته في هذا القسم انه لو لا ذلك لزم بقا المالك بلا
مالك في نفس الامر ان لا يحصل النجم بشئ من العقود التي يتبع فيها العوض ولا يثبت من الاحكام والاثار المترتبة على ذلك فشا
ذلك ولا دليل على تأثير التعيين المستقبلا على صحة العقد المبرم لانصرف الادلة الى الشايع المعهود وعلى هذا فالو شته العقوق
لغيره في الذمة فان عين ذلك الغير تعين ووقف على عبارة سواء اللفظ بذلك ام نواه وان بهم مع قصد الغير بطل ولا يوقف الى ان
يوجد له مجمل الى ان قال ان لم يوقف تعين المالك على التعيين حال العقد بان يكون العوضان متعينين ولا يقع العقد فيهما
على وجه يصح المالكهما ففي وجوب التعيين او الاطلاق المصروف اليه وعدم مطلقا او القضيئل من التصريح بالاختلاف فينبطل و
عدمه فيصح وجهه فيها الاخير واسطها الوسيط واسمها الاصول الاول في حكم التعيين ما اذا عين المالك يكون في ذمة زيد مثلا و

على الاوسط لو باع مال نفسه عن الغير وقع عنه ولو قصد كونه عن الغير ولو باع مال يدين عن غيره فان كان كذا عن يدين عنه ولو وقع
على ايجازه ولو اشترى لنفسه مال في ذمة يدين فان لم يكن كذا عن يدين عنه وعقل المال بدينه لا عن يدين عنه على ايجازه وان
كان وكذا في القرض كل من العقد شفعه لا موجود والجميع بينهما في القرض الواحد والمال يتعين احتمال الطلاق للنداء وصحة عريفه
لعل الوكالة بمثل هذا الشراء وترجيح جانبها لا يضر الموكل بقرين العوض في ذمة الموكل في قصد كونه الشراء لنفسه ولو كان
في المعين ولو اشترى عن يدين في ذمة فوضو لا ولم يخرج جاز عن يدين في ذمة فوضو على ما ذكره حال ما جاز في هذا الباب لا فرق
على الاوسط في الاحكام المذكورة بين النية المخالفة والسمية وفيه بين ما على الاخير ويبطل الجميع على الاول انه في كلامه احوط
ومقتضى المعاوضة والمباداة دخول كل من العوضين في ملك مالك الاخر والا لم يكن كل منهما عوضا وبطلان هذا في قصد الوضو
وتعيينه يعني عن يدين للمالك الا ان ملكية العوض ترتب ثار الملك عليه قد توقف على تعيينه للمالك فان لم يعرض له لم يكن
مستحقا منه في الخارج كالاعتيان ومنها ما لا يتخصص لا باضافته الى مالك كما في الذم وان ملكته الكل لا يكون الا مضافا الى
واجراء احكام الملك على ما في ذمة الواحد المراد بين شخصين فضا على غيره وهو فقيح الشخص في الكل انما يحتاج اليه للوقوف اعتبارا
ملكته في الذم على تعيينه جبا الذمة فوضو على ما ذكرنا ان تعيين للمالك مطلقا غير منبسط في العوض المعين او كذا وان اعتبا العوض
فيما ذكره من الامثلة في ثبوت الاول من تفضيله انما هو لضعف ملكية العوض بتعيين من يضاف للمالك اليه لا لوقوف المعاملة على
تعيين ذلك الشخص بعد فرض كونه مالكا فان اشترى لغيره في الذمة انما يعين الغير له يكن الشيء ملكا لان ما في الذمة مالم يضاف
الى شخص معين لم يرتب عليه احكام المال من جعله ثامنا او مضمنا وكذا الوكيل او الوطى العاقد من اشياء فلو جعل العوضين في الذمة لكان
قال لعبت عبدا بالقبض قال قبلت فلا يصح له الجهد فابا للبيع ولا الا لفا ببالا للشراء به جسد كذا في ما الى معين او الى نفسه موجب
انه نائب عن ذلك المعين فيقول لعبت عبدا من مال فلان بالقبض من مال فلان فحيث ان البايع عن المشتري واقعا ما ذكره من الوجوه
الثلاثة في اذ كان العوضان معينين فانما يقصود اذ كان في المعاوضة الحقيقية التي قد عرفنا ان لو اذنها العقلية دخول العوض
في ملك ما لا يعرض تحقيقا المقصود العوضيه والبدلية فلا حاجة الى تعيين من ينقل عنه او اليه العوضا وانما يقصد المعاوضة الحقيقية
فالبيع غير معتقد فان جعل العوض من عين مال غير الخاطبة للملك المعوض فقال ملكك فمضى هذا الجواز في قول الخاطبة بطلت
لم يقع البيع لخصم الخاطبة لعدم مقصود المعاوضة مع وقوعه في ذمة الشراء فوضولنا العوض كذا في ما ذكره من مثال من باع مال
نفسه عن غيره فلا اشكال في عدم وقوعه عن غيره والظن وقوعه عن البايع لغويرة قصد عن الغير لا ندر غير معقول لا يتحقق المقصود اليه
حقيقة وهو مقصود لغويرة ولذا لو باع مال غيره من نفسه وقع للغير مع ايجازه كما ينبغي ولا يقع عن نفسه بل انتم لو ملكه فاجاز قبل
بوقوعه لكونه من حيث ايقاعه ولا لنفسه فان القائل لا يقع في حيزه من بيعه عن نفسه او عن ملكه قصد وقوعه عن نفسه لغويرة او وقوعه
كعدمه الا ان يقال ان وقوع بيع مال نفسه لغيره اعتنا لا يسقط اذا فرض قصد المعاوضة الحقيقية لم لا يجعل هذا قرينة على
عدم ارادته من البيع المباداة الحقيقية او على تنزيل الغير من نفسه في ملكية المبيع كما سياتي ان المعاوضة الحقيقية في بيع الغائب
لنفسه لا ينص الا على هذا الوجه وحكم بطلان المعاملة لعدم قصد المعاوضة الحقيقية مع المالك الحقيقي ومن هذا ذكر القائل
وعينه في عكس المثال المذكور انه لو قال للمالك المجهول بعد نفسك بطل وكذا لو دفع مالا الى من يطلبه الطفا وقال اشتريه لنفسك
طفا ما هذا ولكن الاقوى صحة المعاملة المذكورة ولغويرة المقصود المذكور لا ندر ارجاع الى ارادة ايجاع فائدة البيع الى الغير لعله
احد كفي للمعاوضة واما حكمهم بطلان البيع في مثال الوجه في شراء الطفا فمضى عن وقوعه للخاطبة لان الخاطبة اذا قال جئت
او اشتريته لنفسه لم يقع ما ذكره اذا ايجاعه وبطلان حكمهم بقصد بيع الفضو وشراءه لنفسه ووقوعه للمالك يدل على عدم تأثير قصد
وقوع البيع لغير المالك ثم ان ما ذكرنا كذا حكم وجوب تعيين كل من البايع والمشتري من يبيع له ويشري له واما تعيين الموجب
لخصوص المشتري والغالب لخصوص البايع فيجمل اعتباره الا في اعم من الخارج على ارادة خصوص الخاطبة لكل من الخاطبتين كما
في غالب البيوع والاعاريات فتح يراهم ضمير الخاطبة في قوله لك كذا او صفته في الخاطبة لا اعتبارا لعم من كونه من الكاشف
او جعلي كما اشترى الغائب من هو بمنزلة المالك باذن او ولاية ويجمل اعتباره الا في اعم من الخارج ارادة خصوص الطرفين كما في النكاح
والوقف الخاص والحبس والوكالة والوصية الاقوى هو الاول على اطلاق الكلام الدال على قصد الخصم وتعيينه العقول المقصود وعلى
فرض القول الثاني فلو صرح باردة خصوص الخاطبة انبع وقصد فلا يجوز للمقابل ان يبتدل غيره قال في كذا لو باع الفضو واشترى
مع جعل الاخر في شك ان يشترى من الاخر انما قصد تملك الغاقد وهذا الاشكال ان كان ضيفا مخالفا لاجماع والسير الا انه
منه على ما ذكرنا من مراعاة ظاهر الكلام وقد يقال في الفرق بين البيع وبين النكاح كالعوضين في سائر العقود ويجعل العوض
باختلافهما فلا يدرى البعير وتوارد لا يجاب القبول على واحد لان معنى قوله بعيتك كذا ان يرضاه بكونه مشريا للمالك

وإذا كان البيع
على وجه
الوكالة
فلا يدرى
البيع

ان الزم في النكاح

البيع

المبايعات
والأختيارات

المبيع والمشتري يطلق على المالك ووكيله وقصده هو إرفاقه بغيره فبذلك يفسر ضاهاً يكون زوجاً والزوج لا يطلق على الوكيل انتهى ويرد
على الوجه الأول من وجهي الأول لفرق أن كون الزوجين كالعوضين إنما يقع لأجل وجوب البعثة في النكاح لا لعدم وجوبه في البيع مع
الظأن ما ذكرنا من الوقف وأخونه كالنكاح عند جواز قصد القابل للقبول فيها على وجه النيابة أو الفسخ فلا بد من وجه مطر
في الكل وعلى الوجه الثاني أن قصد بعتك في لغة العرب كما نص عليه في الحقيقة هو غير ملكك بعوض ومغشاً جعل المخاطب ما كما
ومن المعلوم أن المالك لا يصيد على الولي والوكيل والفقهاء لا يرون في الفرق ما ذكرنا من أن الغالب في البيع والاختار هو قصد
المخاطب لمن حيث هو بل بالاعتبار لا من كونه أصالة أو غيره لا ينافي ذلك عند سماع قول المشتري دعوى كونه غير أصيل فتجوز
النكاح وما أشبهه من الغالب في قصد المتكلم للمخاطب من حيث أنه ركن للعقد بل بما يستشكل في صحة إرادته من القرينة المخاطب من حيث
دينام مقام الأصل لو قال زوجتك بهذا الاعتبار يكون وكيله عن الزوج وكذا قوله وقتك عليك وأوصيتك ذلك وكذلك
ولعل الوجه عند تعارض هذه العنوانات على الوكيل فيها فلا يقال للوكيل الزوج ولا الموقوف عليه لا الوكيل ولا الوكيل
مخالف الأبايع والمساخر فتحت لا يتوهم رجوعه لما ذكرنا سابقاً واعتضاداً عليه مستثلاً من شرط المعاوضة الاختيار المأثور
به القصد إلى وقوعه فهو العقد عن طيب نفس في مقابل الكراهة وعند طيب النفس الاختيار في مقابل الجبر بل عليه وبطل الإجماع
قوله نعم الذي تكون تجارة عن رخص وهو لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه وقوله في الجمل المتفق عليه بين المسلمين رفع أو وضع
عن إني سعة شيئاً أو شدة وفيها ما أكره هو عليه ظاهره وإن كان رفع المواخاة الآن استشهاده لا إماماً بغير رفع بعض حكم
الوضعية يثبت له للمعاوضة المواخاة فيه بل يطلق الإلزام عليه في حق صحة الزبط عن إني أحسن الرجل يستكرم على اليمين فيخلف
بالطلاق والعتاق وصحة ما يملكنا يلزمه لك فقول لا إني سعة الله وضع عن إني ما أكره هو عليه ما لم يطبقوا وما أخطوا وكلف
ما لا خلاف والعقوبات لم يكن صحيحاً عندنا من ورن الأكره أياً كان حججه استشهاده لا إماماً عن عدم وقوع آثاره ما حلف بوضع
ما أكره هو عليه يدل على أن المراد بالنبوي ليس خصوص المواخاة والعقوبات التي في هذا كله مضافاً إلى الاختيار الواردة في طلاق
المكرم بضمه على الفرض ثم أنه يظهر من جملة هذه الشهادة أن المكرم قاصد إلى اللفظ غير قصد إلى مدلوله بل يظهر لك من بعض كلمات
العلاقة وليس رادهم أنه لا قصد إلى الجهر بالنكاح كيف ولهذا لا يثبت له في المقصد قصد المعنى قصد الصوت والحقالي عن المقصد
لأن جهر النكاح هو من يتكلم بقليل أو بقليل كما أن الطفل الجاهل بالباطن قاصد إلى المقصد المكرم عند العقد في الخارج أن لا يملك
له إلى الانشاء ليس وقوعه مضمون في الخارج لأن كماله الانشاء محجبه عن المدلول كيف وهو معلول أن لا يملك كمال الانشاء إذا كان
مستعلاً غير هذا التذكير بالانكاح يخفى على من لا يدركه في معناه الأكره لغة وعرفاً وانما يتبع فيما ذكره الأصحاب في الجهر
التي لا تنضم مع ما توهمه من خلق المكرم عن قصد مفهوم اللفظ وجعله مقابلاً للقصد وحكمهم به بعد وجوب التورية في القصد عن الأكره
وصحة بعده بعد الرضا واستدلالهم بالانكاح الواردة في طلاق المكرم وأنه لا طلاق إلا مع إرادة الطلاق حيث إن اللفظ في الطلاق
لا يتحقق مفهومه لغة وعرفاً وفيه من يطلق مدارة باهلاً إلى غير ذلك في أن مخالفه يعقل العامة في وقوع الطلاق كرهاً لا يبيح
أن يحمل على الكلام المحجبه عن قصد المعنى لا يبيح إلا الانشاء وغير ذلك مما يوجب القطع بأن المراد بالقصد اللفظ في المكرم هو
الوقوع أثر العقد ومضمون في الوقوع وعند طيب النفس لا مع إرادة المعنى من الكلام ويكتفي في ذلك ما ذكره الشهيد الثاني من أن
المكرم والفقهاء قاصدان إلى اللفظ دون مدلوله نعم ذكره في جهر النكاح في وقوع المسئلة ما يوسم ذلك قال في جهر لو أكره على الطلاق
وظلق نأويًا فلا فرق وقوع الطلاق في الأكره على القصد لا في بعض المعاصير في هذا الفرع على تفسير القصد بأكثر من متوهم كلامه
وفرض عليهم بعبارة الية وعدم وقوع الطلاق في الفرض لا يوجب لكن المقصود بعد إرادتهم لذلك ونسجاً ما يمكن توجيه الفرع المرئى
به ثم إن حقيقة الأكره لغة وعرفاً حمل الية على ما يكرهه ويعتبر في وقوع الفعل من ذلك الحمل إقراراً بغير عيدين وظنون الترتيب على
من لم يزل في الفعل مضموناً لفاعل ومنعاً نفساً أو عرضاً أو ما لا يظن من ذلك أن يحجز الفعل لرفع الضرر والترتب على تركه لا
يدخل في المكرم عليه كيف والأفعال الصادرة من العقل أكانها أو جعلها ناشئة عن دفع الضرر وليس دفع مطلق الضرر والحاصل
من إيجاب شخص بوجوب قصد المكرم عليه فإن من أكره على دفع مال وتوقف على بيع بعض أمواله فالبيع الواقع منه لبعض أمواله وإن كان
لرفع الضرر المنوع عنه على عدم دفع ذلك المال لئلا يقع التحريم عنه لو فرض حرمته عليه لحلفا وبشهادته لا أنه ليس مكرهاً فالحال
في وقوع الفعل مكرهاً عليه هو موطئ الفاعل من إعمال الأكره للقرن بإيقاع الضرر عن الاستقلال في التصرف بحيث لا يطيب بنفسه بما قصد
منه ولا يعتد بالغير فيه وإن كان يخافه الاستقلال العقل بوجوب اختياره دفعاً للضرر وإيقاعاً للضرر من أن هذا العقل
لا يوجب طيب نفسه فإن النفس مجبولة على إعمالها بما يحل غير عليه مع الإيعاد عليه بالإتيان بخلافه والحاصل أن الفاعل قد يفعل
لرفع الضرر كونه مستقلاً في فعله وتحت وطبعه فيه بحيث يطيب نفسه بفعله وإن كان من باب علاج الضرر وقد يفعل لرفع ضرر

كذا لو اكره على طلاق احدكم زوجته فقد انتكح غيره ولو اكره ان ما ينفذ من الخصوصتين بطريقه غيره على الاخرى بل عليه التفاسير
 الخاصة عن الاكره مكره عليه باعتبار جنسها لا بل اقل في عتد وقوع الطلاق وعدمه الاكره وان جمل بعضهم على ان اذ اقرع المكره بطلاق
 احدية ما يملكه المسئلة عند عدم غيرها فانه عن الاستكال من جهة مدخلية طلبة النفس اخيرا المحصول وان كان الاقوى وفاقا لكل من يرضى
 المسئلة بتحقيق الاكره لغزوه فاعلم انه لو لم يكن هذا مكرها عليه لم يتحقق الاكره اصلا او الموجود في الخارج دائما اذ خصوصية المكره
 عليه ان لا يكاد يتحقق الاكره بحجة حقيقي من جميع الجهات فانه هذا الفرع مختار فيه من حيث الخصوصية وان كان مكرها عليه من حيث القدر
 بمقتضى وجود الخارج فانه ناس عن اكره واختياره ولذلك لا ينعقد المدعى والذم باعتبار اصل الفعل ويستحق باعتبار خصوصية ونظيره
 المسمى في الوترين بانه على خصوصية العامة الموجودة فانه لا يقع الاكره على القدر المشترك مثلا لو اكره على شرب الماء او شرب الخمر
 لم يقع محرم الخمر لانه مختار فيه وان كان مكرها على اصل الشرب كذا لو اكره على بيع صحيح او فسد فانه لا يقع اثر البيع لانه مختار فيه وان كان
 مكرها على حبس البيع لكنه لا يترتب على الحبس اثر لا يقع بالاذم ومن هذا يعلم انه لو اكره على بيع مال او ايقاض مال مستحق لو كان اكرها
 لان القدر المشترك بين الحق وغيره اذا اكره عليه لم يقع باطلا ولا الوقوع الايقاض باطلا فاذا اخذنا البيع الصحيح فتح لان خصوصية
 مكره عليها والمكره عليه هو القدر المشترك غير وقوع الاثر ولو اكره على بيع مال او ادا مال غير مستحق كان اكرها لانه لا يفعل البيع
 الاخر اقل من بدله او عده المضرين كما لو اكره على بيع داره او شرب الخمر فان ارتكاب البيع للمضرب عن الضرر لا يوجب سببا او الضرر
 الديني بوعده ثم ان اكره احد الشخصين على فعل واحد بغض الزامه عليها كفاية وايضا ما على تركه كاكراه شخص واحد على الفلانة
 فيكون كل من مكرها واعلم ان الاكره قد يتعلق بالمالك والمعاقد كما تقدم وقد يتعلق بالمالك دون العاقد كما لو اكره على التوكيل
 في بيع ما لغيره فان العاقد فاصد مختار والمالك مجبور وهو داخل في العقد الفعلي بعد ملاحظة عدم تحقق التوكيل مع الاكره وقد
 يتحقق كالقول ببيع مالي طلاق زوجتي والافضل ان لا يفتقر الى الاقوى هذا الصفة لان العقد هنا من حيث انه عقد لا ينعقد فيه سكو العقد
 الموجود في المال المكره ان كان عاقدا والرضا يعتبر للمالك وجوب بالعرض هذا اقل من المالك للمكره على العقد اذ ارضى لاحقا
 واحتل في ذلك على الصفة فظهر ان الاكره لا يقطع حكم اللفظ كما لو امر المجنون بالطلاق فطلقها ثم قل والفرق بينهما ان عبارة المجنون
 مسلوته بخلاف المكره فان عبارته مسلوته لغاوض تخلف القصد فاذا كان الامر صادما بقدح اكره المامور ان يقر وهو حسن
 وقال ايضا لو اكره الوكيل على الطلاق دون اوكله ففي محتمة وجهان ايضا من تحقق الاختيار في الموكل للمالك ومن سلب عبارة الكفاية
 انتهى من ان يستدل على فساد العقد في هذه الفرع بما دل على رفع حكم الاكره فيه فاسيجي من ان انما يرفع حكما قابلا على المكره ولو
 الاكره ولا اثر للعقد هنا بالنسبة الى التكميل بل لو لا الاكره وما هو قيد ما ذكرنا حكم المصحة ببيع المكره بعد كون الرضا من المعلوم
 انه انما يتعلق بخاصل العقد وهو منسحق وهو الفعل ولا انفعال واما التلخيص بالكلية فانه صد مكرها فلا يفسد الرضا
 به لان ما مضى انقطع لا يتغير عما وقع عليه لا يفتقد نعم ربما يستشكل هذا في الحكم المذكور بان العقد لا يفسد ولو على وجه الاكره
 شرط في الاعناء بعبارة العقد ولا يعرف الا من قبل المعاهد فاذا كان مختارا امكرا به باصالة القصد في افعال العقدة لا اختيارا
 دون المكره عليها اللهم الا ان يقال ان الكلام بعد احوال القصد عند ملك العاقد لا عينا او مورا ولو كان مكرها مع انه يمكن له ان
 اصالة القصد هنا الصفة فشرع ولو اكره على بيع واحد غير معين من عتد فباعها او باع نصفها ففكره اشكال اقول
 اتابع العتد فان كان تدبيرا فلفظ وقوع الاول مكرها دون الثاني مع احتمال الرجوع اليه الثمين سواء في العكس ام لا ولو
 باعها دفعة واحدة احتمل صحة الجميع لان خلاف المكره عليه الظاهر يقع منه ما عكره وطلان الجميع لو وقع احدها مكرها عليه كما خرج
 والاول اقوى لو اكره على بيع معين فبعض البعير وباعها دفعة واحدة فاقوى الصفة في غير المكره عليه اما مسألة الضيف فان باع
 النصف بعد الاكره على الكل بقصد الضيف اختلفت الا للمكره بئنا على شمول الاكره ببيع المجموع وبعين فلا اشكال في وقوعه
 مكرها عليه ان كان له ان يبيع المكره بالنصف كان اكرها لكان في سماعه ويحكم الجميع الباع ذلك مع عدم الامارات بغير
 يعني الكلام فبما ذكره المرفوع المذكور في ما قال في بتر لو اكره على الطلاق فطلق باوفا لا قرب وقوع الطلاق انتهى ونحو ذلك
 بزيادة احتمال عدم الوقوع لان الاكره اسقط اثر اللفظ ومجرب البينة لاحكم لها وحكي عن شيخنا في المرام ان نقله قوة واستدل عليه
 بجمودا من المضى الاجماع على طلاق عقد المكره والاكره يتحقق هذا ان المرفوض انه لو لم يفسد ثم قال في المسئلة محل اشكال
 انتهى عن بعض الاجلة انه لو علم انه لا يلزمه لا اللفظ ولا بخره من القصد فلا يشترط في عدم الاكره وانما يجمل الاكره مع عدم
 العلم بذلك سواء ظن برفق القصد وان لم يره المكره ام لا انتهى ثم ان بعض المعاصرين ذكر الفرع عن ذلك وبناء على ان المكره
 لا قصد له صلا فانه بثبوت القصد المكره وجرم وقوع الطلاق المكره مكرها عليه في غير ما عرفت سابقا من انه لا يقبل
 حد يخلو المكره عن قصد معنى اللفظ وليس هذا من اهل فوطهم ان المكره غير قصد الى مدلول اللفظ ولذا اشرك الشهيد الثاني

في البيع
 من غير عتد

بين المكره والفضولي في ذلك كما عرفت سابقا فثبت هذا الحكم في هذا الفرع على ما ذكره ضعيف جدا وكذا ما تقدم عن بعض الاجل من
 انهم ان علم بكفاية اللفظ المحرم عن الميتة فتوى اختيارا صحيح لان مرجع ذلك الى وجوب البلوغية على العارف بها المقتضى لها التكليف
 بين التخصيص بالبلوغية وبين محرمها اللفظ عن قصد المعنى بحيث يتكلم به لا عن قصد عرفت ان ظاهرا والامثلة الواردة في طلاق المكره
 وعقده عند اعتبار المحرم من الوترية ويوضح لاحقا المنصوطة في الفرع المذكور ان الاكرام الملتزم بوقوع الطلاق فضلا عن اعتبارها
 سواء ان لا يكون له دخل في الفعل اصلا بان يوقع الطلاق فضلا عن طيب النفس بحيث لا يكون الداعي اليه هو الاكرام بل انما عليه
 محمل الضرر المتوعد به لا يخفى بداهة وقوع الطلاق بهذه الحالة وانما حصل الفرع المذكور عليه فلا معنى لمجمله في تركه في ذكره
 عند الوقوع في ذلك وجعله في كونه نهاية المرام واستشكاله فيه لغو الضيق والاجماع وكذا لا ينبغي التامل في وقوع الطلاق ولو لم يكن
 الاكرام مستقلا في داغ الوقوع بل هو بضميمة شيء اختيارا للفاعل ان كان الداعي هو الاكرام فاما ان يكون الفعل لامر من غير التخصيص
 عن الضرر المتوعد به بل من جهة دفع الضرر واللامر بالمكره بالكسر كمن قال له ولده طلق ففجرك والافنك او قلت انفسه فطلق
 او المذموم فامس فقل الولد انفسه او قل الغير اذا تعرض لفنل والده او كان الداعي على الفعل شفقة دينية على المكره بالكسر او
 على المطلقة او على غيرها ممن يربطه نكاح الزوجة لئلا يقع الناسخ في محرم والحكم في الصورتين لا يخرج عن اشكال وان كان الفعل
 لداعي التخصيص من الضرر فقد يكون قصد الفعل لاجل اعتقاد المكره ان الحد لا يتحقق الا بايقاع الطلاق حقيقة لغفلته عن
 ان التخصيص هو توقفه على قصد المولى وقوع اثر الطلاق وحصول البينة فينصرف عن دفع الداعي عن الزوجة والاعراض
 عنها فيوقع الطلاق فاصلا وهذا كثيرا ما يقع للعوام وقد يكون هذا التوطيل والاعراض من جهة جهل بالحكم الشرعي او
 كونه دعى مذهب بعض العامة فيهم ان الطلاق يقع مع الاكرام فاذا اكرام على الطلاق فاصلا فيوقعه لان الفصل لا ينافي
 المكره عليه بعد اعتقاد كونه سببا مستقلا في وقوع البينة يستلزم الفصل في وقوعها فخره بنفسها بذلك ويوطئها عليه
 وهذا الوجه كثيرا ما يقع للعوام والحكم فيهما بين صورتين لا يخرج عن اشكال الا ان تحقق الاكرام او ثبت ان الشابين المتأخرين
 انه لو رضخ المكره بما افعله صح العقد بل على باض نكاحا لحدائق ان عليه تقاضاهم لانه عقد حقيقي فيؤثر اثره مع اجتماعه في شرط
 البيع وهو طيب النفس دعوى اعتبارا بمكانة طيب النفس للعقد خالصة عن الشاهد مدفوعة بالاطلاقات واضعف من ادعوى
 اعتبارها في مفهوم العقد اللازم منه عدم كون عقدا فضولي عقدا حقيقيا واضعفا لكل دعوى اعتبار طيب النفس العاقد في
 قائم عقدا لللازم منه عدم صحة بيع المكره بحق وكون اكرامه على العقد بعد انشاء الشريعة ويؤيد مخوى صحة عقد الفضولي حيث
 ان المالك طيب النفس يوقع اثر العقد وغيره من شئ النقل بجملة امضاء انشاء الغير ليس الاطبيب النفس بمجهوز ولا ينافي انشاء
 مع انه لو كان فهو موجود هنا فلم يصح من المالك هناك الاطبيب النفس بانشاءه متاخرا عن انشاء العقد وهذا موجود في امر فيه
 مع نفيه وهو انشاء النقل المدلول اليه بلفظ العقد لما عرفت من ان عقده انشاء حقيقي ونوعه ان عقد الفضولي واجلها هو مفقود
 هنا وهو طيب النفس العاقد بان يثبته مدفوع بالقطع بان طيب النفس لا اثر له الا في العقد ان يكتفي فيه بحجبه قصد الانشاء المدلول
 عليه باللفظ المستعمل في الاقل والاقبال لعدم مدخلية غير المالك فيه نعم لو صح ما ذكره سابقا من نفيه ان المكره لا فضله الى
 مدلول اللفظ اصلا وان قصد نفس اللفظ الذي هو معنى الضو كصاحب بعض صح ان لا يحجب تعقب الرضا اذا لعقد صح لكن عرفت
 سابقا ان هذا المقتضى من المقتضى من الفناء فخرج فظهر ما ذكرنا من ضعف وجه التامل في المسئلة كما عرفت الكفاية وجمع العامة
 سجا للمحقق الثاني في جوامع المقاصد وان شغل طبع بعض من تأخر عنهم بقوله نعم الا ان يكون بخاره عن ترار الدال على اعتبار كونه العقد
 عن التراضي مضاهي للنوى المشا لذلك على رفع حكم الاكرام مؤثرا بالقبض بالخازن مع انه لم يقلوا ابصحة بعد محو الرضا والكل كما
 نسيه لان كذا لا ينافي اعتبار وقوع العقد عن التراضي اما بمفهوم المحصر واما بمفهوم الوصف ولا يحصر كما لا يخفى لان الاستثناء
 منقطع هو غير مفرغ ومفهوم الوصف على القول به مقيد بعد ورود الوصف واما لعلنا لكانه بانكم الدلالة في جوهكم ودعوى
 وقوعه هنا مقام الاختراصة وسيجيئ بيانه فوضيحه لعدم دلالة الآية على اعتبار استواء التراضي في بيع الفضولي وقاعدته في بيعه
 ان المرفوع فيه هو المواخذة والحكام للتضمنة كواحدة المكره والزامه بشئ الحكم بوقوف عقده على رضاه راجع الى ان كان
 يرضه بذلك وهذا هو قوله لا عليه نعم فدل على ان الطرفين الاخر بعد الفسخ خير من حكمه او يفسخ وهذا الزام لغيره والحدوث لا
 يرفع المواخذة والالزام عن غير المكره كما تقدم واما الزامه بعد طول المدة باختيار البيع او فسخه فهو من قواعد الحق الثابت لا الاكرام
 لامر احكام الفعل المتحقق على وجه الاكرام ان ملاكها واضمح على القول بكون الرضا نافذا وكونه على القول بان كسب العقد
 التامل واثباته يدل على ان الحكم الثابت للفعل المكره عليه لولا الاكرام يرفع عنه اذا وقع مكدها عليه كما هو مذهب
 الخطا والنسب ابقه وهذا المعنى موجود فيما نحن فيه لان اثر العقد الصادر من المالك مع قطع النظر عن اعتبار عقد الاكرام

والمكره
 بالبيع
 والارضا
 بالبيع
 والارضا
 بالبيع

[illegible]

انسانوں کے لئے ہے

في البيع والقبول

في البيع والقبول

في البيع والقبول

المنع من بيع الباكره بغير ذلك ولها وجه فيشمل بيع الرهن المسفينة ومخوها وبيع سبيلك من السيد كفيكان فالقسط
لما اذا تحقق رضى المالك للقبول باطنا وعلانياً بنفسه بالعقد من دون حصول اذن من صاحبه او مخوى لان العاقل لا يصير كذا
للمنصف ومسلطاً عليه بحجبه علمه بضم المالك وتوقيره اشتراطهم في لونه العقد كون العاقل مالكا او قادراً او ولياً او فرعاً
عليه بيع الفضل وتوقيره ايضاً استدلالهم على صحة الفضل بمحدث عرفه البات مع ان الظاهر عليه رضى النبي بما يفعل وان كان
الذي يقوى في النفس لولا اخر وجه من الاصل عدم توقفه على الاجابة اللاحقة بل يكفي فيه رضى المالك المقرون بالعقد سواء
علم به العاقل وانكشف بعد العقد حصوله حينه او لم ينكشف اصله فيجب على المالك فيما بين وبين الله تعاملاً ما رضى به من
الاثران عليه لغو وجوب نوافه بالعقد وقوله نعم الا ان تكون تجارة عن تراض ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه وما دلك
على ان علم المولى بملك العبد وسكونه اقرار منه وادعاء له الباز في اذنيه حيثما ترضى المبيع وقضى الدنيا لعله برضى النبي وكذا
فصولاً موقفاً على الاجابة لم يحجز المصنف في المعوض والعوض القبض والقبض لا ينافي في نفسه بل على ما فعل ليل على جوان
هذا مع ان كل من الاصل في بعض المقامات يظهر منها وجه هذا الفرض عن الفضل وعدم وقوفه على الاجابة مثل قوله في
الاستدلال على الصحة ان الشرأف كملها حاصله الارضا المالك وقوله ان الاجابة لا يكفي فيها السكوت لان اعم من الرضا ومخو
ذلك ثم لو سلم كونه فضولاً لكن ليس فضولاً يتوقف فضوله رفقاً على الاجابة لانه لا دليل على وقوفه على الاجابة اللاحقة
طاهر احد الامتيازات فمن باع ملك غيره ثم ملكه مع انه يمكن الاكتفاء في الاجابة بالرضا الحاصل بعد البيع المذكور انما انقضى
رضاه لا ينفك عن ذلك مع ان له ان لو اشكل في عقود غير المالك فلا يفي في الاشكال في عقود غير المالك في عقد العبد
وكذا لو بيع مع العلم رضى السيد ولم ياذن له بعد تحقق المعصية التي هو مطلق المنع في الاجابة وعده منافاة له كما استدل في العبد
ثم علم ان الفضل قد يبيع للمالك وقد يبيع لنفسه وعلى الامور فقد لا يبيع من المالك وقد يبيع المنع فيها مسائل ثلاث الاولى
ان يبيع للمالك مع عدم سبب من المالك وهذا هو المتيقن من عقد الفضل والمثله الصفة بان في الذكر نسباً لعلنا شأنه ان يصرح
اخر ظاهره بقوله عندنا الا انه ذكره صفة لك ان لنا فيه قولاً بالجلال في غاية المروحة الصفة عن العاقل والمعتد المرفوض الشيخ
في النهاية وسلا والجلال القاضى ابن حزم وجهه عن السكاف واستقر عليه اي تأخر عدا فخر الدين وبعض متأخرى لما خبر في الذكر
والسيد الدائم وبعض متأخرى المحدثين يعود له البيع والعقد لان خاؤه عن اذن المالك لا يوجب له العقد البيع عنه ولا يشرط
رتبة كاش بالرضا وتوقفه عليه لا يحل لانكاره فلم يبق الكلام الا في اشتراط سبق الاذن وحيث لا دليل عليه فمقتضى الدلائل
عده ووجه ذلك كله الى حصول البيع وجوب الوفاء بالعقد يخرج منه العاقل عن الاذن والاجابة معا ولم يعلم خرج ما قلناه من
ولحق الاجابة والمناظرنا يرجع استدلالهم بانه عقد صحت عن اهله في محل فناد كره في غاية المرام من من باب المصداق المتحقق
وهو ان يكون العاقل اهلاً للعقد من حيث انه بالغ عاقل اكلام فيه وكذا كون المبيع قابلاً للبيع فليس محل الكلام الا في العقد
عن مقدار اذن المالك وهو موقوف بالاصل ولعلم ان الشهود الكلام في اهلية العاقل ويكتفي في ابطالها القبول المتقد وقد
اشتهر الاستدلال عليه بقبضته عرفه الباز في حيث دفع اليه النبي كدينار او قال له اشتر لنا به شاة للاضيحة فاشترى به شاة من ثم
باع احدنا في الطريق بدنياً في النبي بالشاة والدينار فاق له رسول الله صلى الله عليه وآله في صفة مبيعك فان بيعه وقع فضولاً
وان ذهبنا شاة على وجه يخرج عن الفضل هذا ولكن لا يخفى ان الاستدلال بما يتوقف على التعاملاً دخول المقرنة برضا المالك
في بيع الفضل وتوقف ذلك ان الظاهر عرفه برضى النبي بما يفعل وقد اقبض المبيع وقضى النكاح ولا ريب ان الاقباض القبض في
بيع الفضل وحده لا يكون موقفاً في مال الغير فلا بد اتمام المرام ان عرفه فعل الحرام في القبض الاقباض وهو موقوف في نفسه واما
من لقول بان البيع الذي يعلم بقبضته للاجابة يجوز المصنف فيه قبل الاجابة بناء على كون الاجابة كاشفة وبسبب ضعفه
الاجابة ثالث وهو وجه هذا المصنف من بيع وهو المقرن برضا المالك خارجاً عن الفضل كما قلناه وراجع وهو علم عرفه برضى
النبي بما يفعل فانه المستمسك حتى يدرك علم المستمسك يكون البيع فضولاً حتى يكون دفعه للمشتري بدلاً لما بيع على كماله و
الا فافضولى ليس بالكاو ولا يفي في حق المالك فلا يكون المشتري عالماً فلا بد ان يسامنه على النكاح حتى يتكشف الحال
تخالف ما لو كان جاهلاً ولكن الظاهر اول الوجهين كما لا يخفى خصوصاً بما لاحظنا ان الظاهر في ذلك المعاملة على وجه العاقل
وقد تقدم ان المناط فيه المراضا وصور كل من العوضين الى صاحبه الاخر وحصوله عند اقباض المالك وغيره ولو كان
صديقاً او جواً او اذ احسب القابض من العوضين او الفضول وغيره مقرراً برضا المالكين ثم دخل كل من العوضين الى
صاحبه الاخر وعلمه بضا صاحبه كفى في صحة القبض وليس هذا من معاملة الفضل لان الفضل موصوفاً في الرضا والغير برضى
المالك المقرن به واستدل له ايضا شيخنا الشهابي في صحيحه فيمنع من بيعه بغير الباز في قال قضى به المومنين في قوله

باعها ابن سيدتها وابوه غائب فسئلوا عنها لئلا يشتريها فولدت منه ثوبا سيدتها فحاشا سيدتها الا ان قال باعها ولم يكن له غير
 ان في فقال الحكم ان باخذ وليته وابنه فاشترىها فقال له خذ ابنك الذي باعك الوليدة حتى ينفذ البيع لك فلما راها ابو
 قال له اسئل ابني لا والله لا اسئل ابنك حتى يرسل ابني فلما راها منك سئل الوليدة اجاز بيع ابني الحديث قال في رواية لا لالة
 على صحة الفصول وان الاجازة كاشفة ولا يراد عليها شيء مما هو في الاستدلال بها فضلا عن ان يبقطه وجميع ما ذكره بهما من بطلان
 موهوبية لا يفتقر الرواية في نفي الاجازة المنبثق بالرد من جهة ظهور الاختصاص في ذلك اطلاق حكم الامام بمقتضى اخذ الجارية
 وانها من تلك التي لا ينعقد له ولو لم ير البيع وجب بقيد الاختصاص في اختيار الرد ومنها شدة المشتبه في الامام من جهة الحاجة اليه في
 علاج فكذلك ولده وهو له حتى يرسل ابني الظاهر انه حبر الوارد ولو على فتيته يوم الولادة وحمل امكنا الوليد على حبسها لعل تبنيها
 تحبس لها على القيمة بينا في قوله فلما راها في ذلك سيد الوليد لاجاز بيع الوليد والحاصل ان ظهور الرواية في رد البيع او لا
 بما لا ينكر المصنف لان الاضافات ان ظهور الرواية في ان اصل الاخبار في محبة في الفصول مع قطع النظر عن الاجازة الشخصية
 في مورد الرواية غير قابل لانكار فلا بد من تأويل ذلك لفظ لقيام القرينة وحسب الجماع على اشتراط الاجازة بعد تبين الرد
 والحاصل ان مناط الاستدلال لو كان نفس القضية الشخصية من جهة اشتراطها على بيع الفصول بالاجازة بناء على عدة اشراك
 جميع الاعضاء بالمتحدة بوعلى الحكم الشرعي كان ظهورها في كون الاجازة الشخصية في تلك القضية مسبقة بالرد فانما غرض الاستدلال
 بها موجبا للاقتضاء على موردها الوجه على الامام ثم مشدكون ما لك الوليدة كاذبا في دعوى عند الاذن للولد فاحال حيلة جعل
 بها الحق لصاحبه ما لو كان مناط الاستدلال ظهور شيئا كلام الميراث في قوله خذ ابنك حتى ينفذ لك البيع وقول الشافعي في مقام
 الحكاية فلما راها في ذلك سيد الوليد لاجاز بيع ابني في ان للمالك ان يجبر العقد الواقع على ملكه وينفذه لم يفتخ ذلك ظهور
 الرواية الشخصية في وقوعها بعد الرد فيقول ما يظن من الرد بارادته عند الجزم بالاجازة والرد يكون حبس الوليدة على الثمن
 او بخلاف ذلك ومكانه قد اشتبه مناط الاستدلال على ما لم يستدل بها في مسألة الفصول فيكون الوجه في الايمان من جهة ضعف
 الدلالة المذكورة فانها لا تزيل على الاستدلال لما يذكرها في مسألة الفصول بل ذكرها في موضع اخر لكن القضية في غرضه بعد
 العموم والمقتضية ووجه الاستدلال في صحة عقد النكاح من الفصول في تحريم العبد الثابتة بالقبض والاجازات المحكية بان
 تمليك الصبي الغير الذي بالاجازة كان يملك ماله او لم يملك ماله فاعلم من شدة الاهتمام في عقد النكاح لانه يكون
 منه الولد كما في بعض الاخبار وهذا اشار الى هذه الفصول في غاية المراء واستدل بها في الروايات واشتدلك قال انه لو كانها بكل
 الحكم من جهة الاجازات المحكية على المنع وهو حسن لانها رعايا ابوهم بانفس الوارد في الرد على العامة الفاروقين بين فروع او مثل
 في مقام رد عم واستنابهم في وجه الفرق سبحانه الله ما هو هذا الحكم واسنده من النكاح او في احكام ان جباط في كذا الفرج منه يكون
 الولد المحرم فاحتمل ان مقتضى الاحتياط كون النكاح الواقع اولى بالصحة من البيع من حيث الاحتياط للمساك في النكاح دون غيره فثبت على
 ان صحة البيع تسلم وصحة النكاح بطريق واحد جلا في اللغات حيث عكسوا وحكموا بصحة البيع دون النكاح فحققت صحة الامام من ان صحة
 المعاملة المادية اوقفت في كل مقام تسلم صحة النكاح الواقع بطريق اوضح ولا يجوز ان تعكس من صحة النكاح في مسألة الفصول في
 صحة البيع لان الحكم في الفرج لا يسلطه الحكم في اصل باب الاولوية والام يتحقق الاولوية كما لا يخفى فلا يستدل بصحة النكاح على صحة
 البيع مطابق الحكم النافذ كون النكاح اولى بالاطلاق من جهة ان الصبي غير قابل للتدريك بالعوض بقى الكلام في وجب جعل الامام
 ان احتياط في النكاح هو ابقاؤه دون ابطاله مستلزما بان يكون منه الولد مع ان الامر في الفرج كالا موال ثم من محددين ولا احتياط
 في البين ويمكن ان يكون الوجه في ذلك ان ابطال النكاح في مقام الاشكال والاستنباط لا يثبت من بين الروايات على تقدير الفتح فاما
 فيه روي المرأة وبحصل الزنا بذات العجل فافادته فان على نقا بطلان النكاح لا يلو منه الا وطل المرأة الحالية عن المانع وهذا
 هو من مطلق الغل والمراد بالاحتياط هو الاستدحاطا وكيفية مكانه فيقتضيه هذه القضية انه اذا حكم بصحة النكاح الواقع من الفصول بوجوب
 ذلك التعكس الى الحكم بصحة بيع الفصول نعم ولو لم يكن الحكم بصحة النكاح لان النكاح اولى بعد الاطلاق كما هو في الرواية ثانيا
 الرواية وان لم يكن لها دخل بمسألة الفصول لان المتعارفينها قد عرفت كناية عن ان امضا العقود المادية تسلم امضا النكاح من دون
 العكس الذي هو من الاستدلال في مسألة الفصول وهذا ثم ان رد ما يورد صحة الفصول بالاستدلال عليها روايات شتى وردت في مقامات
 حاصلة مثل موثقة جميل عن ابن عبد الله في رجل دفع الى رجل مالا ليشترى به صرا من المانع مضانة فاشترى غير المانع قال هو
 ماس من الربح يبى ما على ناشطه ويحسبها غير الوارثة في هذا الباب فانها انما استيت على ظاهرها من نكاح توفى ثوابه ولو على الاضاحا
 كتاب الى غلا الاصطلاح عند هذا خاجا عن بيع الفصول ايضا فلهذا كان وعبره كان فيها استنباط الحكم المسئلة من حيث عدا استبان للمالك

البيع
في
الفسخ
لنفسه

ان كان مولا مع فهو للبع فيها ولو بشاهد الحال بين المولاي العبد مع ان تدابة الاجازة مخرج في عقد فح معضنة التبدل مع جوانب
المقتدرة لمن يبيع مال اليتيم والمغصوب ومخالفة العامل لما اشترط عليه ب المال الصريح في منه عا عا داء واما ما ذكر من لانع الكيا
بعيد العقد ولو انما قام بديل ليل على كونه فحقا لا ينع بعد الاجازة وما ذكر في حلف الموكل غير مسموع ولو كان من جهة ظهور العقد
على الحلف علمنا ان كونه في البيع وعقد سلبه وما ذكرنا انهم في حقه عقد الكرم بعد الرضا وان كره هذا المالك حال العقد
وبعد العقد لا ينع في حقه ان الحق الاجازة المستلزاما لثالثين ببيع الفضل لنفسه وهذا غالبا يكون في بيع الغاصب
وقد يقرض غيره ببيع ملكه المبيع كما في مورد صحة الجلي المقتدرة في الغالة بوضيعة والافق في القصة وقال الله للعتوت المقتدرة
بالقصة المقتدرة وفحوى القصة في الكاخر اكثر ما تقدم من الموقدات مع ظهور صحة بغير المقتدرة ولا وجه للمفروق بينه وبين ما تقدم
من بيع الفضل للمالك لا وجوه يظهر من كلمات جماعة بعضها مختص ببيع الغاصب بعضها مشترك بين جميع صور المسئلة منها *
اطلاق ما تقدم من التبيين لا ينع فالبيع عندك ولا ينع الا في ملك بناء على انضاض مورد الجميع ببيع الفضل لنفسه والحق
عنها بغير ما تقدم من ان مضمونها عقد وقوع بغير بيع المالك لبناء الغير للمالك بلا اعتراض فلو وقع عدمه بالبيعة للمالك
ان الاجازة ومنها بناء المسئلة على ما سبق من اعتبار عقد سبوق منع المالك وهذا غالبا مفقود في المغصوب وقد تقدم عن المحقق الكرم
ان الغصب يترتب عدم الرضا وفيه اولا ان الكلام في الاغم من بيع الغاصب ثانيا ان الغصب اذ عدم الرضا بالبيع للغاصب لم يفسد
يرضه المالك ببيع الغاصب لوقوع الاجازة وتلك الثمن فلهذا الغصب لا ينع على عدم الرضا باجل البيع بل الغاصب يغير من هذه الجهة
سواء ثلثا قدره فان سبوق منع المالك غير مؤثر ومنها ان الفضل اذ افضله ببيع مال الغير لنفسه فلم يفسد حقيقة المعاوضة
ان لا يعقل دخول احد العوضين في ملك من لا يخرج عن ملكه الا في المعاوضة الحقيقية غير متصورة فحقيقته يرجع الى اعطاء المبيع و
اخذ الثمن لنفسه وهذا ليس بيقا والجواب عن ذلك مع اختصاص ببيع الغاصب فسد المعاوضة الحقيقية منه على حبل الغاصب
ما لا حقيقة وان كان هذا التحيل لا حقيقة له لكن المعاوضة المبينة على هذا الامر العبر الحقيقية حقيقة نظير المجاز الادعاء في الاصل
نعم لو باع لنفسه من دون بناء على ملكية الثمن ولا اعتقاد له كانت المعاملة غير باعته ولا للمالك لم يتحقق مغنى المعاوضة لئلا
ذكر وان لا يشر به بالغير شيئا بطل لم يقع له ولا غير والمرا ما لو فسد تلك الغير للبيع بازا مال نفسه وقد تحيل بعض المحققين
ان البطلان هنا استلزام البطلان للمقام وهو ما لو باع ما لا يغيره بنفسه لانه عكسه وقد عرفت ان عكسه هو ما اذا فسد تلك
الثمن من دون بناء ولا اعتقاد له تلك الثمن لان الفرق في الكلام في وقوع المعاملة للمالك اذا اجاز ومما ان الفضل اذ افضله
البيع لنفسه فان تعلقت اجازة للمالك بهذا العقد فسد البائع كان منافي الضم العقلة لان معناها هو صيرورة الثمن للمالك
للمن باجازه وان تعلقت بغير الفضل كانت بعد متنافا لامتضا النقل الفضل ويكون النقل من الثمن غير مجاز والمجاز غير متشبه
وقد اجاب عن هذا المحقق القمي في بعض اجوبة مسائلة بان الاجازة في هذه الصورة مصححة للبيع لا يفسد كونه الاجازة لنفس
العقد كما في الفضل المعهول بغيره بديل وضو الغاصب بغيره لنفسه بغيره للمالك ووقوع البيع عنه وقال نظير لك فيما لو باع شيئا
ثم ملكه وقد عرج في موضع اخر بان حاصل الاجازة يرجع الى ان العقد المفسد كونه في كونه وانما على المال المعين لنفسه البائع *
الغاصب المشتري العالم قد بدلت على كونه على هذا المالك بعينه لنفسه فيكون عقدا جديدا كما هو احد الاقوال في الاجازة وفيه
ان الاجازة على هذا يصير كما اعترف معاوضة جديدة من طرف المجهول للمشتري لان المفروض عدم رضا المشتري ثانيا بالتبديل
المذكور لان حصل البائع البيع لنفسه اذ فرضنا ثمة في معاينة العقد الواقع للعقد المجاز فاشترى بما رضى بذلك الايجاب
المعاينة في الاجازة فاذا التزم يكون مرجع الاجازة الى تبديل العقد بعقد وبعد الحاجة الى قول المشتري ثانيا خفا فامتن الاجازة
من المالك مقام المجازة وقبول المشتري وهذا خلاف الاجماع والعقل واما القول بكون الاجازة عقدا متنافا فلم يعمله احد
من العلماء وغيرهم واما حكمه كاشف لقصور عن غيره في شخصان الاجازة من مال المبيع ببيع مستقل فهو بغير لفظ البيع قائم مقام
الاجاب البائع وبضمة اليه يقول المقدم من المشتري وهذا لا يجرى به وبما نحن فيه لانه اذا فسد البائع البيع لنفسه فقد فسد للمشتري
بملك الثمن للبائع وملك المبيع منه فاذا بقي على كون وقوع البيع للمالك مغاير لما وقع فلما ابدل من قولنا لا كفا عنه
مخبر اجازة البائع الراعي الى تبديل البيع للغاصب بالبيع لنفسه التزم بكفاية رضا البائع واكتفاء عن رضو المشتري واذا شأنا
هذا لما ذكرنا ان خلاف الاجماع والعقل فالاولى في الجواب منع مغايرة ما وقع لما اخبره وتوضيح ان البائع الفضل انما قصد تملكه
للمن للمشتري ما شاء الثمن واما كون الثمن بالاله لا غير فاجاب ببيع ساكت عنه فيرجع فيه الى ما يقتضيه مفهوم المعاوضة من
دخول العوض في ملك مالك المعوض تحقيقا لمعنى المعاوضة والمبادلة وحيث ان البائع يملك الثمن بائنا على تملكه له واستلظه
عليه عدونا وانما اعتقاد الرق من ذلك بناء على ملك الثمن والسيطرة عليه وهذا معنى فسد بغيره لنفسه وحيث ان للمشتري ما لا يملكه

ولمّا كان هذا هو الغرض من إبطال عوضه لم يعلم من ذلك أن قصد البائع البيع لنفسه غير ما حوز في مفهومه الإيجاب حتى تروا العوض بهذا
انقسام بين الخلق بين المذكورين بل مفهوم الإيجاب هو تملك المثل بغير عوض من وف تقرر من من يرجع إليه العوض إلا باقتضاء العوض
لذلك ولكن في كل واحد من هذه الفصول مشية النفس بما لا يخبر فقال البائع الإصيلة تملك منك أو ملكك هذا الثوب بهذه الدرام
فإن مفهوم هذا الإثبات هو تملك الفضولي بالثوب فلا يجوز ولا جازية ما لك الدرام على وجهه نقل الثوب إليه فلا بد من التزام
كون الإجازة نقلًا متناهيًا غير أن الشاكلة الفضولي الغاصب بالجملة فنسبته للمكمل الفضولي بتمام المثل إلى نفسه بقوله ملكك أو
تملكت كإيقاع المكمل الإصيلة التملك على الخطاب الفضولي بقوله ملكك هذا الثوب بهذه الدرام مع علمه بكون الدرام لا غير أو
جهل بذلك وهذا الاستشكال العلاقة في ذلك كثر حيث قال لو باع الفضولي مع جهل الآخر فاشكال من أن الآخر إنما قصد تملك
العاقب ولا ينفق بالوجه بل الآخر وكذا العاقب أو لا يترجأ أنما يقصد به الخطاب بعونه لا من كونه أصليًا أو نائبًا أو لا يجوز
مخاطبته واستناد الملك إليه مع علمه بكونه نائبًا وليس له بمخاطبة الخطاب اعتبار كونه نائبًا فأصح اعتباره نائبًا صريحًا اعتباره
على الوجه الآخر من كونه نائبًا أو أصليًا أما الفضولي فهو أجنبي عن المال لا يمكن فيه تلك الاعتبار وقد تقرر بعض المعاصرين
هذا الاستشكال في بعض كلماته فالتردد بطلان شراء الغاصب لنفسه مع أنه لا يخفى مخالفة للغة وكثير النصوص المتقدمة في
المسئلة كما عرفت به لغيره وأخرى بأن الإجازة إنما تتعلق ببعض مبادي العوضين وإن كانت خصوصية ملك المشتري الغاصب
للمثل ما حوز فيها وفيه إن حقيقة العقد في العيانة التي ذكرناها في الإشكال أعني قول المشتري الغاصب تملكك أو ملكك هذا
منك بهذه الدرام ليس إلا إنشاء تملكه للبيع فإجازة هذا الإنشاء لا يحصل بها تملك للمالك الإصيلة بل يوقف على نقل مستقلاً
فإن نسبة القضي أن يقر أن نسبة المالك للمالك إلى الفضولي العاقب لنفسه في قوله تملكك منك أو قول غيره تملكك ليس مرجحاً
هو بل من حيث جعل نفسه فالكالم المثل باعتقاد الوعد وإنه لو عقد لنفسه من دون البائع على ما أكتسب للمثل الرضا بلعونه ضرورة
عند تحقق مفهوم المبادي لا يملك شخص المال بأداء عمل غيره فالمبادي الحقيقية من العاقب لنفسه لا يكون إلا إذا كان فالكلمة حقيقة
أو ادعائها لو لم يكن أحدهما عقداً لنفسه لم يتحقق المعاوضة والمبادي حقيقة فإذا قال الفضولي الغاصب المشتري لنفسه تملكك
تملكك منك كذلك فالبائع المثل إنما هو المكمل لأن من حيث هو بل من حيث عقد نفسه فالكلمة استقلاً أو عدواً أو حيث أن
الثابت للشخص حيثية تقييدية ثابتة للملك لنفسه تلك حيثية فالمسئلة التي تملك حقيقة هو المالك للمثل إلا أن الفضولي لما
بنى على أنه المالك المسلط على المثل استند ملك المثل الذي هو بدل المثل إلى نفسه فإجازة الحاصلة من المالك متعلقة بإنشاء
الفضولي وهو المالك المستند إلى المثل وهو حقيقة نفس المجهز بل من ذلك انتقال المثل إليه هذا مع أنه ربما يلو وتحت
يكون الإجازة عقد الفضولي وجوباً بصيرته العوض ملكاً للفضولي ذكره شيخنا في شرحه على القواعد تبعه غير واحد من أهل
العلم في ذلك وجهين أحدهما أن قصته بيع مال الغير لنفسه والشراء بالغير لنفسه جعل للمالك الأصل في هذا حتى
أنه على فرض صحة ذلك البيع والشراء تملكه قبل أن انتقاله إلى غيره وليكون انتقاله إليه عن كونه نظيره أن قال أعتق عبدك غيرة
قال بيع مالي عنك واشتراك بملكك فهو تملكك ضمنى حاصل بعبارة الشراء وقوائمه للقيام أيقن أن الإجازة للمالك صحيح البيع والشراء
وصحة ثمة فمن انتقال البيع إلى البيع أو الشراء فكما أن الإجازة المذكورة في البيع أو الشراء كل نقضه بحصول الانتقال لا يوجب
بضمه البيع الصير في تلك الإجازة لا حقيقة قائمة تمامه إلا أن الشك في صحة تملكه البيع يقع البيع في مقدمه لا ما يقع منه إنشاء
أنه لا دليل على اشتراط كون أحد العوضين ملكاً للآخر في انتقاله إليه بل يكفي أن يكون ما ذواته سبعة غنسه والشراء بغيره
فإن بيع هذا لنفسك واشتراك بملكك بغيره في الصورة الأولى إنما يقع في البيع من كونه مالاً من غير قصد في حصة
ويقر على أنه لو اتفق بعد ذلك فسخ المفاوضة رجع الملك إلى مالكه دون الغاصب وإن كان يوجب في نظرنا المبادي أو لا فإنه
الأذن في بيع المال لنفسه أو الشراء لنفسه كما تقدم في بعض فروع المعاطاة مع أن ذلك جازية على الأذن في تاسر مع الغايات
لأن الأذن في البيع يجرى فيه أن يوجب من باب لا يقتضيه تقدير الملك فاما قبل البيع فإجازة الإجازة إنما هي مطلقاً لا بناءً على قصد
المفترض أنه لم يقع الإجازة في غير مال آخر نعم ما بيني هو على ما كتبه ذلك المال عدواً أو اعتقاداً بالمعاوضة رجع إلى
إليه فالإجازة من المالك إن رجعت في نفس المبادي لا في ذات دخول البديل في ملك المجهز وإن رجعت إلى المبادي لا في ذات
على تملك المال وفيه إن أذنت دخول البديل في ملك العاقب إلا أن مرجع هذا الإجازة ما بيني تملكه العاقب في التملك وإنه
له ادعاء ضاهي بيع البيع في ملك العاقب في ملك البديل لأن من المعلوم عند الدليل على تأثير الإجازة في تأثير ذلك الدليل فيكون
متعلقة شراً على الدليل على عدمه لأن هذا إنما لا يؤثر فيه الأذن لأن الأذن في التملك لا يؤثر في التملك فكيف إجازة وإمساك
الثالث فلما عرفت من منافاة حقيقة البيع التي هي المبادي لا في أصح العلاقة في غير موضع من كتبه فإنه بانه لا يصح وأصح

بأنه لا يعقل أن يشتري الإنسان لنفسه ماله غيره شيئاً إلا أن يبيع من نفسه شيئاً فمستلزمه فبيع البيع بعد الخلاف في بطلان قول مالك المثلث
 اشترى لنفسه طعاماً وادخله في البيع والمحقق وغيره من شيا في مسئلة يجوز تتبع العقود للمالك مع علم المشتري بالغصب ظ
 جماعة كقطب الدين الشهيد وغيرهما أن الغاصب يسلط على المثلث وإن لم يملكه فإذا اشترى به شيئاً ملكه وظاهر هذا إمكان أن لا يملك المثلث
 ويملك المثلث المشتري إلا أن يجعل ذلك منهم على الزام تملك البايع الغاصب للمثلث ومطابقاً لنسب الغصب في الاضطراب وإنما قبل
 أن يشترى به شيئاً صحته للشراء وكيف كان فلا بد في الفقه من الإشكال المذكور في البيع لنفسه فاذكرنا ثم إننا ذكرنا من ث
 نسبة ملك العوض حقيقة إنما هو للمالك للعوض لكنه يجب بنا بالطرفين على ما أكتبنا الغاصب للعوض منسوب إليه يظهر له ذراع
 إشكال آخر في صحة البيع لنفسه محض بصون علم المشتري وهو أن المشتري لا يملك المثلث إذا كان غاصباً يكون البايع لنفسه غاصباً فقد حكم
 الاضحاب على ما حكاه عنهم بأن المالك لو رد فليس المشتري بالرجوع على البايع بالمثل وهذا كاشف عن عدم تحقق المعاوضة الحقيقية
 والالكان بردها موحياً للرجوع كل عوض إلى ما ذكره في هذا الخبر المالك لم يملك المثلث ليس له خصائص الغاصب فيكون البيع بلا
 من ولعل هذا هو الوجه في إشكال العلل في ذلك المذكور حيث قال بعد الإشكال في صحة بيع الفضة مع جعل المشتري أن الغاصب في
 الغاصب مع علم المشتري إشكال انتهى أقول هذا الإشكال بناء على تسليم ما نقل عن الأصحاب من أنه ليس المشتري بشيء إذا اشترى من غاصب
 وبعد تسليم أن الوجه في حكمه في ذلك هو مطلق التسليم على فقه المرد والاحكام لأن التسليم المردع بعد البيع إنما يوجب على
 القول بالنقل حيثان تسلط المشتري للبايع على المثلث قبل انتقاله إلى المالك البايع بالأمانة فلا يتصور رد المثلث إذا كان له وأما على القول
 بالكشف فلا يوجب إشكال أصلاً لأن الرد كاشف عن كون تسلط المشتري في تسلطه على ماله بنفسه والأمانة كاشفة عن كون تسلطها
 له على ما يملكه غيره بالعقد السابق على التسليم الخاصين لا يباح في ذلك ولو لم يفسد حتى اجاز للمالك لو رد لم يكن للغاصب شيء من يد
 المشتري أو المالك ومثلما في مسئلة يجوز تتبع العقود للمالك لأنه لذلك فأنظر ثم اعلم أن الكلام في صحة بيع الفضة لنفسه غاصباً
 كان أو غيره إنما هو في وقوعه للمالك إذا اجاز ومولاه لم يعرف المشتري بينه وبين الفضة البايع للمالك لأنفسه وأما الكلام في صحة
 بيع الفضة ووقوعه لنفسه أصلاً ما لا للبيع واجاز سواء باع لنفسه والمالك فلا دخل له بما نحن فيه لأن الكلام هنا في وقوع بيع
 للمالك هنا في وقوعه للعقد إذا ملك من هنا يعلم أن ما ذكره في الرياض من أن بيع الفضة لنفسه باطل ونسب في ذلك أنه في
 الخلاف في غير محل لا أن يرد ما ذكرناه وهو خلاف ظاهر كل أمر في هذا الأمر الأول أنه لا فرق في القول بصحة بيع الفضة
 بين كون مال الغير عيناً أو في ذمة الغير منه جعل العوض شيئاً أو مئناً في ذمة الغير ثم إن تخيير كون ما في ذمة المشتري يعقل على الفضة
 أصلاً إضافة الذمة إلى الغير بأن يقول بعت كراماً من طعام في ذمة فلان بكذا أو بعت هذا بكذا في ذمة فلان وحكم أن لو اجاز فلان
 ببيع العقد وإن رد بطل لا بأس وأما بقاء العقد فإنه إذا فسخ العقد في العقد عين كون صاحبه الذمة لم يعرف من استحالة الإدخال
 أحد العوضين في ملك غيره من خرج عنه الآخر إلا على احتمال ضعيف يقدم عن بعض فكلما ان بعين العوض في الخارج يغني عن قصد
 وقوع له العقد فكذلك قصد من وقع له العقد يغني عن بعين المثلث الكلي إضافة الذمة لشخص خاص صحيح فإن اجاز من قصد ملكية
 وقوع العقد وإن رد فمقتضى القاعدة بطلان العقد وإعلان مقتضى العقد بقاء كل عوض على ملك صاحبه إذا مال مررد
 في باب الفضة ينفك الكلي الأصل ومن وقع له العقد فلا يغيره من جهة عن ملك ما ذكره وترد بين الفضة ومن وقع له العقد لا يوضح
 وقوعه للفضة ومن وقع له العقد لم ينجح إلى اجازة ووقع له إلا أن الطرف الآخر لو لم يفسد على هذا العقد وحلف على نفي العارية حكم
 له على الفضة لوقوع العقد ظاهر كما عن المحقق وفي الأصول والمحقق الكركي والتبوك والشهيد الثاني وقد يظهر من إطلاق
 بعض الكلمات كالقواعد ووقوع العقد وإفادته في جماعة في بعض فروع المضاربة حيث عرفت أن لازم قصد البيع
 للغير وإضافة الذمة للفظ بوجوب صرف الكلي إلى ذمة ذلك الغير فإن إضافة الكلي إلى صرف البيع أو الشراء لا يفيده بل يفسده
 البعير إن لم يقصد بطلان فخر في ذلك الثاني في بيع إضافة الذمة إلى الغير أو قصد من إضافة الذمة إلى غيره إضافة البيع للغير
 وإضافة الكلي إلى غيره فلو جمع بين المشتريين بأن قال اشتريت هذا فلان بدينه في ذمة أو اشتريت هذا لنفسه بدينه في ذمة فلان
 ففي الأول بطلان العقد لأنه حكم شرعي للغير بعين ماله ويجعل الغاء أحد القيد في بيع المعاملة لنفسه والغير في الثاني حكم
 كونه من قبل شره لنفسه بعين ماله الغير فيقع للغير بعد اجازة لكن بعد يصح المعاوضة بالبناء على الثالث في ذمة الغير عقد أو
 يجعل الصفه بالغاء في ذمة الغير لأن بقيد الشراء لا يكون لنفسه وجوب الغاء وإنما ينافي من إضافة الذمة إلى الغير والمسئلة يحتاج إلى
 تأمل ثم إن قال في كونه لو اشترى من فضوليتا فإن كان بعين ماله الغير لمخالف في البطلان والوقوف على الاجازة إلا أن باقية فاذ
 المشتري بطل حال وإن كان في الذمة لغيره وأطلق اللفظ قال علمائنا فيقت على الاجازة فإن اجاز صحيح ولم يردوا في المثلث وإن
 رد بعد عن البايع شيئاً من الشافعي في القديم وأما يصح الشراء لغيره في ذمة ماله غير وإنما وقف على الاجازة

وحيث للمالك من وسم الا ان الاجازة لا يعلم تمام ذلك السبب كالايتين كونه تاما اذا اجازة لا تكشف عن مقادير الرضا غاية بل
ان لا رضى عنه عقد الفسخ كونه فاقامة مقام الرضا المقادير يكون له دخل في تامينه السبب كما ان المقادير فلا رضى له لا
مبطل ومنه يظهر ان رضى المالك بان العقد الواقع باقيا لجميع الشروط وكلها خاصة لا رضى المالك فالحصل الاجازة على السبب
على ما اذا اعترف ان رضى المالك من جهة الشرط فكيف يكون كاشفا عن وجود الشرط فبطل وادعى ان الشرط لا يفسد غيره
ليس كالعقوبة بل كالحجبة فيضيه جعل الشارع فقد يجبا الشارع ما ليس به تقديم السبب على السبب كمثل الحجبة ووجهه ان
القطر قبل وقت الرضا عن تقديم الشرط على الشرط كمثل الفجر قبل الفجر المستحاضة الصائفة وكمثل العشاءين لصوم اليوم لما مضى
على القول به مدفوعه بان لا فرق فيما فرض شرط او سببا بين الشرع وغيره وكثيرا امثلة لا يوجب وقوع الحال العقلي ففى كونه
ان السبب لخص الشرع بين السببين لا يمنع عن اجتماعها لان التقيض الشرعي غير العقلي فجميع ما ذكره مما يبين ذلك لا يبين التزام ان
المساخر ليس سببا او شرط بل السبب والشرط الامتناع من ذلك لكن ذلك لا يمكن فيما نحن فيه بان يقال ان الشرط لعقب
الاجازة ويجوزها بالعقد وهذا امر مقادير للعقد على تقديم الاجازة كالحالفة الا ذلك اللهم الا ان يكون مراده بالخط ما يقوت
فالسبب المنفرد في زمانه على محو وهذا مع انه لا يتحقق اطراف الشرط عليه غير ضارون على الرضا لان المستفاد من العقل
انما يتل اعتبار رضى المالك في انتقال ضاله وان لا يجل لغيره بدو شرط بنفسه وان لا يمنع محو في حال تصرف الغير انقطاع
سواء لم يملك او لم يملك كما يظهر ضعف احتماله في المقام بعض الاعلام بل التفرقة غير واحد من المعاصرين من ان معنى شرطية الاجازة
مع كونها كاشفة شرطية الوصف لا تنزع منها وهو كونها لاحقة للعقد في المستقبل فالعلة الثانية للعقد المحقق بالاجازة وهذه
صفة مقادير للعقد وان كان نفس الاجازة مناصرة عنه وقد التزم بعضهم بما يفرع على هذا من انه اذا علم المشتري ان المالك المبيع
سبب العقد حل له الضروف فيه يجبر العقد وينعنا لا يخفى من مخالفة الدلالة ورجع على الوجه الثاني اولان الاجازة وان كانت رضى
بمبطل العقد لان رضى المالك للعقد ليس العقل من جهة حتى يتعلق الاجازة والرضا بذلك العقل المقتدر بكونه في ذلك الحال بل هو
نفس العقل مجرد عن تلك الحظوظ ووقعه في زمان وانما الرضا من جهة رضى انشاء فان قول العاقل بعقل ليس بغيره من هذا الوجه
وان كان المشتري ووافق ذلك الحق فلم يرضه فان ظهر للعقل لا يفتد فكما ان انشاء مجبر العقل الذي هو مقادير العقد في زمان يوجب
وقوعه من المشتري في ذلك الزمان فكذلك اجازة ذلك العقل في زمان يوجب وقوعه من المجبر في زمان الاجازة وكما ان الشارع افاض
بغير العقد وقع العقل في زمانه فكذلك اذا مضى اجازة المالك وقع العقل في زمان الاجازة ولا اجل ما ذكرناه ان يمكن مقتضى القول وقوع
المالك في زمان الاجازة مع انه ليس الا رضى مضمون الاجازة فلو كان مضمون الاجازة لا يجاب للعقل من جهة وكان القول رضى بذلك
كان مقتضى الشارع للعقد الحكم به في الاثر من حين الاجازة لان الموجب قبل من جهة والقابل قبل ذلك ويرضيه ودعى
ان العقد سبب للمالك فلا يفتد عليه مدفوعه بان سببته للمالك ليس له ان يفتد عليه في الشارع لمقتضا فاذ فرض مقتضا فكم
من عقل في زمان ورضى بذلك العقل كان مقتضى العقد للمالك بعد الاجازة والاجل لا يفتد الا بكونه من مقتضى العقد لا بكونه
من زمانه لان زمان العقد المقتضى في الاجازة والرضا لا يتعلق الا بمقتضى العقد وهو العقل من جهة رضى المالك وانما وقع
العقل ما خول في العقد على وجهه بغيره لكان رضى وحله موجبه الحكم به لا فاما من حين العقد والشرع يجمع ذلك ما ذكرناه
من عدم كون رضى العقل الاثر في جميع ما يتعلق بالعقد من المضام والرضا والفتح انما يتعلق به من المضمون دور المقتدر
الرضا والحاصل انه لا اشكال في حصول الاجازة بقول المالك رضى يكون ما له ان يرضى بالرضا او يرضى بالرضا
الرضا وغيره من ذلك من الاثر الذي لا يرضى فيها لانشاء الفسخ فضلا عن ما ذكرناه كيف وقد جعلوا يمكن الرضا به رجوعه على
منها ويخولك ومن المعلوم ان الرضا يتعلق بنفس نية العقل من غير الحظوظ فان نقل الفسخ وتبطله احران الاجازة
من المالك فاقامة مقام رضى المالك من المقتدر بانشاء الفسخ او مقام نفس انشاء فلا يفتد للمالك بغيره العاقل الا بعد الاجازة في
اما شرط او من سبب للمالك وعبارة اخرى مؤثر هو العقد المرفوع به والمقتدر من حيث انه مقتدر لا يوجب الا بعد الفسخ ولا كيف
في الثانية وجود ان المقتدر المحرر عن الفسخ واما ثانيا فلا ناو سببا عاده كون الاجازة شرطا اصلها لا يوجب تقديمه على
الشرط ولا من سببا تامي من المالك محدثة للثانية في العقد السابق وجبا على سببا تاما كما كان وقع مؤثر افرغ عليه
ان المالك ينتج العقد عنه محض الملكية من غير الثبات الى وقوع عقد سابق ليست باجازة لان مقتضى اجازة العقد جعل اجازة
الرضا انما خيالك ان يقول له بدل دليل على امضاء الشارع لاجازة المالك على هذا الوجه لان وجوب الوفاء بالعقد تكليفه وجوبه الى
الناقد بوجوب الوفاء بالعقد والتدوير المعلوم ان المالك لا يصير عاقل او غير لثة لا بعد الاجازة فلا يجب الوفاء لا بعد
ومن المعلوم ان المالك الشرعي يتبع الحكم الشرعي فاما اجماع الوفاء فلا ملك ومما ذكرناه يعلم على صحة الاستدلال للكشف بذلك

الوفاء بالعقد والوفاء بالعقد والعمل بمقتضى ما لا يلزم بالنقل من حين العقد ومن على ذلك فالملك كان لملك
 وهو اصل البيع فان الملك لم يرد لم يملكه المصروف فقبل الاجابة لا يحل المصروف خصوصاً اذا علم عند خصال الملك
 باطناً او ترويه في الفسخ والامضاء والتاسيس ان لا الدليل على امضاء الشارع لا اجابة للمالك على طبق مفهومها القوي
 والعرض جعل العقد السابق جازاً انما يصح بغيره بان يقر ان معنى الوفاء بالعقد العمل بمقتضى ما لا يلزم بالنقل من حين العقد
 بالاجابة ما يصحها كما هو مجمع مؤثر ما يصحها كان مقتضى العقد الحازر عن فائزها لا تار من حينه فيجب شرعاً العالج به على هذا الوجه
 لكن يقول بعد الاغراض عن ان يحجز كون الاجابة بغير جعل العقد السابق جازاً نافذاً لا يوجب كون مقتضى العقد مؤثراً
 العرض مرتباً لا ثمر من حين العقد كما ان كون المصروف مفهوم رضى مفهوم الايجاب وامضاء له لا يوجب لك حتى يكون مقتضى
 الوفاء بالعقد مرتباً لا تار من حين الايجاب فتم اذهاب المصلحة على حقيقة غير معقولة لان العقد الموجود على صفة التاثير
 يستحيل بحقوق صفة التاثير له الاستحالة خروج الشيء عما وقع عليه فاذا دل الدليل الشرعي على امضاء الاجابة على هذا الوجه
 الغير المعقول فلا بد من جبره بذلك الاقضاء الى ارضاءه معاملة العقد بعد الاجابة معاملة العقد الواقع مؤثراً من حيث ترتب
 الاثار الممكنة فاذا اجاز للمالك حكماً بالنقل انما البيع بعد العقد الى المشتري وان كان اصل الملك قبل الاجابة للمالك
 ووقع الثمن ملكه والحاصل انه يعامل بعد الاجابة معاملة العقد الواقع مؤثراً من حينه بالنسبة الى ما امكن من الاثار وهذا نقل
 حقيقي في حكم الكشف من بعض الجهابد وسبب التمرقيد بين الكشف الحقيقي ولم اعرف من قال بهذا الوجه من الكشف الا الاستسنا
 اشرف العالما فيما عرفت عليه من بعض تحقيقاته ولا فظاً هو كلام القائلين بالكشف ان الانتقال في زمان العقد ولذا عنون
 العلامة في القواعد مسئلة الكشف والنقل بقوله في زمان الانتقال اشكال فحجز النزاع في هذه المسئلة من احوال زمان
 الانتقال وقد تحصل مما ذكرنا ان كاشفة الاجابة على وجوده ثلثة قال بكل منها قائل احدها وهو المكشوف الحقيقي و
 التزام كون الاجابة فيها شرطاً متأخراً ولذا اعترضهم جال المحققين في حاشيته على الرخصة بان الشرط لا ينافي والتاخر
 الكشف الحقيقي والتزام كون الشرط عقبة لعقد الاجابة لا نفس الاجابة فزارع لزوم تاخر الشرط عن الشرط والتميم بعضهم
 يجوز المصروف قبل الاجابة او علم تحققها فيما بعد الثالث الكشف الحكمي وهو اجر احكام الكشف بقدر الامكان مع عدم
 تحقق الملك في الواقع الا بعد الاجابة وقد بينت من مضاعيف كل ما انان الانسب بالقواعد والعمومات هو النقل ثم بعد الكشف
 الحكمي واما الكشف الحقيقي مع كون نفس الاجابة من الشرط فتما بالوقوع في غايه الاشكال ولذا استشكل في العلمانية في عقد
 وليرجى المحقق الثاني في حاشية كاشفة بل عن الاصطلاح اختيار خلافه سبب الحكمي عن كاشفة المصور وفؤاد في مجمع البرهان فيهم
 كاشف للثام في النكاح هذا بحسب القواعد والعمومات واما الاجابة فالظن صحيحه محمد بن فيمن الكشف كما صرح به في سبب
 الاخبار التي بعد هذا لكن لا ظهور فيها للكشف بالمعنى المستعمل في الكشف الحكمي نعم صحيحه في عبيدة الواردة في تزويج الضعيف فقول
 الامرة بغزل الميراث من الزوج المدة التي اجازت ذلك للزوج العبد المدة حتى تدركه ويخلف في قول الكشف اذ لو كان مال
 الميت قبل اجابة الزوج باقية على ملك سيما الورثة كان الغزل مخالفاً للقاعدة فسلط الناس على اموالهم فاطلاق الحكم بالغزل
 منضم الى عموم الناس مسلطون على اموالهم فيفيد ان الغزل لاحتمال كون الزوج العبد المدة وارثة في الواقع فكانه احتياطاً في الاموال
 وقد غلبت الشارع على صالته عند الاجابة كغزل وضيق الحبل وجعله اكثر ما يحتمل بقي الكلام في بيان التمرقيد بين الكشف باحوال الدور
 النقل فقوله ان التمرقيد على الكشف الحقيقي من كون نفس الاجابة شرطاً وكون الشرط عقبة للعقد او كونهما له فقد ظم في جوان
 مضروف كل منهما فيما انتقل اليه باننا الفصول الى اننا علم اجابة للمالك فيما بعد واما التمرقيد بين الكشف الحقيقي والحكمي مع كون
 نفس الاجابة شرطاً فيظن في مثل ما اذا وطى المشتري الجارية قبل اجابة مالكها فاجاز ان الوطى على الكشف الحقيقي حرام ظاهراً
 لاصالة عدم الاجابة حالاً واقعاً الكشف الاجابة عن وقوعه في ملكه ولو اولدها صار ذم ام ولد على الكشف الحقيقي والحكمي
 لان مقتضى جعل العقد الواقع ما يصحاً ترتب حكم وقوع الوطى في الملك ويحتمل عدم تحقق الاستنباط على الحكمي لعدم تحقق حدث
 الولد في الملك وان حكم بمالكه للمشتري بعد ذلك ولو نقل للمالك ام الولد عن ملكه قبل الاجابة فاجاز فطل الزنى على
 الكشف الحقيقي لا تكشاف وقوعه في ملك الغير مع احتمال كون النقل بمنزلة الرد وبقي صحيحاً على الكشف الحكمي وعلى المخبر وتمينه
 لانه مقتضى الجحيز جعل العقد ما يصحاً من حين وقوعه ومقتضى صحة النقل الواقع قبل حكم الشارع لهذا الجحيز كما في الفسخ الجحيز
 مع انه "تمتة" ونقل لازم وضابط الكشف الحكمي بعد الاجابة بغير تار ملكية المشتري من حين العقد فان ترتب كونه
 من اثار ملكية الملك قبل اجابة كذا في التام ونقله ولم يناف الاجابة جميعه بغيره ومن مقتضى الاجابة بالرجوع الى التام
 وسيجيئ ثم انهم ذكره للتمرية بين الكشف والنقل واضع منها التام فانه على الكشف بمقتضى مطلق النقل اليه ليس على النقل

في كل عقد
 يجب ان يكون
 له اثر في
 الواقع

في كل عقد
 يجب ان يكون
 له اثر في
 الواقع

وانما الاجابة كذا في العبد والعبد

الاجابة على ما ذكره

الاجابة على ما ذكره

لما انفصل عنه والشئ الثاني في الروضة عينا فوجب ان يكونا كائنا ما كانا فاما ان كانا منفصلين فمفصلين
 الاصيل لا يشترط قبل اجازة الاخر مطلقا على القول بالنقل دون الكشف بخلافه لو جعلناهما نائفا كان فسخ الاصيل
 كفسخ الواجب قبل قول القائل فكونه مائليا لا يشترط السابق بخلافه ما لو جعلت كاشفة فان العقد من شرطه الاصيل
 غاية الامر ان شرط الاخر على فسخه وهذا فيه علم ما استلوا عليه من جواز ابطال احد المتعاقدين لا يشترط قبل انشاؤه
 بل قبل تحقق شرط صحة العقد كالعقد في الهبة والوقف والصحة فلا بد مما اعترض به بعض من وضع جواز ابطال القول
 بالنقل معلل بان زينة لا اثر على سبب بل لضمها للجزء الاخر من احكام الوضع لا مدخل لاحيد من المستتر فيه وفيه ان
 الكمال في ان عدم تحلل الفسخ بين جزئي السبب شرط فاضها للجزء الاخر من دون تحقق الشرط غير محذور في وجود المستبعد لا يكون
 في سنده المنع وضعه لاعتقال شرطه عند تحلل الفسخ باطلا وان صحة العقود ولو زعمها ولا ينجح عن اشكال ومنه ما جواز فسخ
 الاصيل فيما انفصل عنه ثانيا على النقل وان قلنا بان فسخه غير مطلق لا يشترط فلو باع خادما من مملوك خادما له وجعلها من استولها
 صارت ام ولد لا يملكه وكذا الزوجت نفسها من فسخها التزويج من الغير ولو حصل الانحلال في المثلين لفسخ العقد
 بقا المحل قابلا وانما حصل ان الفسخ العقول وان قلنا انه غير مطلق لا يشترط الا ان لا يفعل ما ينافي في انتقال المالك عنه
 على وجه يفوت محل الاجازة فيفسخ العقد بنفسه بذلك واما ان جعل جواز الفسخ على هذا القول ايقه ولعله بجريان
 عموم وجوب الوفاء بالعقد في حق الاصيل وانما يجب في الطرف الاخر وهو الذي يظهر من الحق الثاني في مسئلة شراء العصابة
 بعين المال المستوصو حيث قال لا يجوز للبائع ولا للغاصب التصرف في العين لا مكان الاجازة بل على الكشف القول لا يوجب
 وفيه ان الاجازة على القول بالنقل لا مدخل في العقد شرط او شرط فاما تحقيق الشرط او الجرح لم يجز الوفاء على احد المتعاقدين
 لان المأمور بالوفاء به هو العقد للعقد لا يوجب له ابقاء العقد وهذا كله على النقل واما على الكشف القول فلا يجوز التصرف
 فيه على ما ثبتنا من كليات حياته كالعلاقة والسيد العبيد والمحقق الثاني وظاهرهم ودرنا اعترض عليه بعدد المانع من
 التصرف لان جرح احتمال انتقال المالك عنه في الواقع لا يفيج في السلطة الثابتة ولذا اصرح بعض الغاصب من جواز التصرف
 مع عدم انحصار الاجازة كسكت عن بطلان كل تصرف منافي لانتقال المالك الى الجرح فاحذر المالك مع بقائه وبطلان مع تلفه
 قال نعم لو علم ما اجازة المالك لم يجز التصرف لانه انتهى اقول مقتضى وجوب الوفاء وجوبه على الاصيل ولو فسخ العقد من
 نفسه جاز ان يوفى عليه ليس مراعى اجازة المالك بل مقتضى العموم وجوبه حتى مع العلم بعد اجازة المالك من غير ان
 انه لا فائدة في اصاله عند الاجازة لكن ما ذكره البعض الغاصب صحيح على ما ذهب اليه الكشف من كون العقد شرط سابقا للاجازة
 لعدم احراز الشرط مع الشك فلا يجب الوفاء به على احد المتعاقدين واما على المثل في مقتضى الكشف من كون فسخ الاجازة
 المانع شرط الكون العقد السابق بنفسه مؤثرا اما في ذلك يجب الوفاء به هو فسخ العقد من غير يقيده وقد تحقق فيجب على
 الاصيل الا ان لم يبره وعقد نفسه الى ان يفتض فان رد المالك فسخ العقد من شرط الاصيل كما ان اجازة ارضا على
 من شرط الفسخ والحاصل انه اذا تحقق العقد فمقتضى الوفاء على القول بالكشف المبني على كون ما يجب الوفاء به هو
 العقد من دون ختمه شيء شرط او شرط اخره ففسخه على الاصيل وطه فكل تصرف بعد فسخ العقد للمبادلة بمقتضى
 عند اجتماع حصة العقد وهو غير جائز ومن هنا بين مناد قوم ان العمل بمقتضى العقد كما هو جرحه تصرفه لا اصيل
 فيما انفصل عنه كان يوجب جواز تصرفه فيما انفصل اليه لان مقتضى العقد مبادلة المالكين فخره التصرف في مال مع حصة
 للتصرف في عوضه شيئا مقتضى العقد اعني المبادلة بوضع الفسخ ان الثابت من وجوب وفاء العاقد بالائتمار على نفسه من
 المبادلة حرة بنفسه والتخلي عنه وهذا لا يدل الا على حرة التصرف في ما له حيا التزويج وجهه عن ملكه ولو بالبدل واقفا
 دخول البدل في ملكه فليس مما التزمه على نفسه بل ما جعله لنفسه مقتضى الوفاء بالعقد حرة رفع اليد عما التزمه على نفسه
 واما ما يكونه ازا مال وهو خارج عن الالتزام على نفسه وان كان داخل في مفهومه الجاهل اقله لم يصرف في مال
 صاحبه بل يمكن ذلك بفسخ المبادلة فالمرجع في هذا التصرف فعلا وتركه الى ما يقتضيه الاصل في اصاله عند الانتقال
 ودعوى ان المالك وانما هو عاقد الاجازة ودخول البدل في ملكه فالالتزام معلق على تقدير العلم بتحقيقه وهو
 كالتدبير المعلق على شرط حيث حكم اجازة الجواز التصرف في المال المنذور قبل تحقق الشرط انما يعلم بتحقيقه فكما ان التصرف
 لا يبعد خشا فكذا التصرف فيما نحن فيه قبل العلم بتحقيق الاجازة لا يبعد بفسخ المالك التزمه انما يبره في الحقيقة لا عقلا
 مدفوعه بعد تسليم جواز التصرف في مسئلة التمسك بالاشكال ان الفرق بينهما ان الالتزام هنا غير معلق على الاجازة
 واما التزمه بالمبادلة متوقفا على الاجازة فيجب عليه الوفاء به ويحرم عليه بفسخه الى ان يحصل ما يتوقف من الاجازة او ينفق

المراتب والمالك ولا جمل ما ذكرنا من انضمام من الغرض بما بعد من المصروفات منا في الما الترتيب الاصيل على نفسه
 عنها فان في عقد في باب الكساح ولو في العقد واحد في العقد ثبت في قولنا انما يشترط في المصاهرة فان كان زوجا ومعه عليه
 الحاشية والاخت والام والبن لا اذا اختلف على اشكال في الام والطلاق ونظر لغيره على عقد كان فلا يقع المصاهرة وان
 كانت زوجة لم يحل لها انكاح غيره الا اذا اختلف والطلاق معتبر في عرف الكساح في الاشكال وقد صرح ابيهم بما عده بالوكساح
 المذكور من ان الاصيل وفرضه وعليه يجرى المصاهرة وانما مثل النظر الى الزوج وفرضه الى امها مثلا وغيره مما لا يفتقر الى دفعنا
 لما ذكره العائد على نفسه وهو باق تحت الاصول لان ذلك من لوازم علاقة الزوجية الغير الشائبة بالانفصال فغيره بقض العائد
 لما عقد على نفسه لا يوقف على ثبوت نتيجة العقد اعني على الملك او الزوجية بل يثبت بالبيع يابى لثبوت حرمه النفس من الطهر
 ثم ان بعض تاجري المناقشة في كساح في غير ذلك لا بأس بذلك الثانية في ما ذكرنا من ان يوق عليها ما لها والاشكال في بلية الملك
 عن احد المتابعين بموته قبل الاجابة الاخر او بعرض كساح في غير ذلك مع كون البيع عبدا مسلما او مصحفا فيصح
 على الكساح دون النقل وكذا لو انكحت قابلية المقول سلفا او عرض بخلته له مع ميثاقه غير ذلك في مقابل ما لو عجزت
 القابلية قبل الاجابة بعد انضمامها حال العقد كما لو عجزت في التزويج وبالصداق بعد العقد قبل الاجابة وفيما كان العقد
 ففقد الشرط لم تحصلت في العكس وبما تعرض على الاول بامكان فيكون ظهور الدلالة على اعتبار استمرارية القابلية الحيوانية
 على الكساح فيكشف الاجابة عن دعوى الملك من حين العقد من استمرارية الحيوانية والاجابة وفيه لا وجه لا اعتبار استمرارية القابلية
 ولا استمرارية الملك المكشوف عنه بالاجابة اليه كما لو وقع بيع وعقدت على ما ذكرنا من صرحوا بان اجابة الاول وتجب
 جميع مع عدم بقائها الكمية الاول ستمرا وكما يشهد بعض اجابة المسئلة المتقدمة حيث ان طاعتها وصريح الاخر على اعتبار حيوة
 المتعاقد في حال الاجابة مضاعفا الى نحو جبره ويصح الصغير في الكساح لما ذكرنا في التمرة الثانية اعرض حرج المقول عن قابلية
 انكاح انشاء عقد او اجابة به سلفا في نفسه فان موت احد الزوجين كسلفا احد الزوجين في فوات احد الزوجين العقد مضاعفا الى
 اطلاق رواية عرفة حيث استفضل المتقدمة عن موت الشاة او في مجرة وانما لا نرى نعم ما ذكرنا من جبر القابلية بعد العقد حال
 الاجابة لا يصلح ثمة للسئلة لطلان العقد ظاهر على الفل في ذلك كما لو قدر العقد فقد شرط بالجلد في باب المناقشة و
 ان كان واستغنى الا ان الدخول في النظر ما ذكرناه وربما يوق ظهور التمرة في علق الجواز وجوب الشفعة واحتساب مبدء
 الاختيارات وصغر مجلس الصوف والسلم والامان والندوة والمتعلقة بمال المتابع او الشفعة في النظر ايقظ في العقود المتبرئة
 على الثمن والشرع وسبب الله وينبغي التنبيه على امور الاول ان الخلاف في كون الاجابة كاشفة او نافذة ليس في مفهومها اللغو
 ومعنى الاجابة وضعا او اضرا فابل في حكمها الشرعي حسب ما اظهره اعتبار رضى المالك وادلة وجوب الوفاء بالعقود وعجزها
 من ادلة المناقشة ولو قصد المحرر المضاف من الاجابة على القول بالكشف او الامضا من حين العقد على القول بالنقل في جميعها
 وجهان الشائكة انما يشترط في الاجابة ان يكون باللفظ الدال عليه على وجه الصراحة العرفية كقوله مضيت وبعثت وانفدت و
 رضىت وشئت لك وفارادة البان في وقوعها بالكناية وليس جبره اذ ان كل عليه فافا والظان الفعل الكاشف عرفا من
 الرضا بالعقد كاف كالصوف في الثمن ومنه اجابة البيع الواقع عليه كما ينبغي ولا يمكن ان زوجة من الدخول بها اذ ان زوجة
 كما صرح به العلامة وربما يحكى عن بعض اعتبار اللفظ بل بسبب صريح جماعة وظاهر من في السئلة فظهر واستدل عليه بعض
 من انه كالبيع مستقر الملك وهو يشبه المصادرة ويمكن ان يوجب بان الاستفراغ في النوافل الاختيارية للارضا كالمبيع في نفسه
 يقضي اعتبار اللفظ ومن المعلوم ان النقل الحقيقي في العرف من المالك يحصل بتأثير الاجابة وفيه نظر بل لو شبهه الاجماع على
 من علق جماعة من المعاصرين بغير كفاية نفس الرضا اذ علم حصوله من اى طريق كما ثبت ظهر من كثير من الفتاوى والنصوص
 فقد علق جماعة عدم كفاية السكوت في الاجابة بكونه اعم من الرضا فلا يدل عليه اعتدال عن الغلب لعدد اللفظ الوعد والظلال
 كالصريح فيما ذكرنا وحكى عن آخرين ان اذا انكر الموكل اذ في اوفعه الوكيل من المعاملة تخلف انفتحت لان الخلاف يدل على انها
 وذكر بعض انه يكفي في اجابة البكر العقد الواقع عليها فاضولا سكوتها ومن المعلوم ان ليس المراد من ذلك انه لا يحتاج الى اجابة
 بل المراد كفاية السكوت في الرضا وان لم يقد العطف دفعا للصحح عليها وعليها ثم ان الظان كل من قال بكفاية الفعل الكاشف
 عن الرضا كالمالك والشرع فيكون الوجه اكثر من جهة الرضا المدلول عليه لاسيما جهة سببية الفعل بعينها وقد صرح غير واحد
 لورضى المالك بما فعله صحح ولم يعبه بالاجابة وقد ورد في وجوب نفقة خال السكرانها اذا اقامت معه بعد ما افاق وقت ذلك
 رضى منها وعرفت اية استدلالهم على كون الاجابة كاشفة بان العقد مستلزم للشرائط عدا رضى المالك فلا يحصل عمل التبرام
 على وجه الجمل فلا يعم الاجماع في المسئلة ومنها حظ القادوح فالعموما المتصل بها الصفة الفضل السالبة عن ودرخصه

في كل عقد فاقول
 في كل عقد فاقول
 في كل عقد فاقول

بالحق
في البيع
والايجان

عليها عند ادائها على اعتبار ضيق المال في حله والاشغال التي تقع في سلطنة غيره في حجة في المقام فصار المأثور في عدة
 اجزاء من ان يكون المولى بعد بيعه ويبيع عبد القاهر منه له عليه ما دل على ان قول المولى لعبد القاهر ببيع غير ان يذلل بديل
 على الرضا بالنكاح فيصير اجانة وعلى المانع من افرح نكاح العبد بدون اذن موليه معصية للمولى التي يقع بالرضا
 وما دل على ان التصرف من ذي الاجارة منه وغير ذلك بقوله المقام انه اذا قلنا ان العقد اعتبارا لاشاء الاجانة باللفظ وكذا
 مطلق الرضا او الفعل الدال عليه فيبغى ان يبق بكفاية وقوع مثل ذلك مع ان العقد او سابقا فاذ اقرضنا انه علم رضى المالك
 بقول او فعل بديل على رضاه ببيع ماله كفى في الزوم لان ما يوثق بغيره بطريق اولي الظان الاصح لا يلتزمون بذلك
 فيقتضي ذلك ان لا يصح الاجانة الا بما لو وقع قبل العقد كان اذنا محررا للبيع عن بيع الفضة ويؤيد ذلك انه لو كان حجر الرضا
 ملوا كان حجر الكراهة فصارا فيلزم عقد وقوع بيع الفضة مع المالك لان الكراهة لخاصة حسنة ويجدولوا فاما تكلف
 في الفسخ بل يلزم عقد وقوع المكرم اصل الا ان يلزم بعد كون حجر الكراهة فصارا وان كان حجر الرضا اجانة الثالث من شرط
 ان لا يبقها الراد مع الزوم فيفسخ الزوم عقد فلا يبق في الحقيقة الاجانة والدليل على ذلك ظهور الاجماع بالبيع من بنه كلام
 بعض مشايخنا ان الاجانة انما تحصل بمجرد العقد لا اياكم مكلفا بالوفاء بالعقد ما عرفت من ان وجوب الوفاء انما
 هو في حق الطالبين او من قام مقامهما وقد عرفت ان من شرط الصيغة ان لا يحصل بين طرفي العقد ما يفسد فاعترض
 العقد الذي هو في معنى المعاهدة ههنا مع ان مقتضى سلطنة الناس على اهلهم تأثير الرضى في قطع علاقة الطرفين الاخر عن ملكه
 فلا يبق في الحقيقة الاجانة فتم نعم الصيغة الواردة في بيع الولي ظاهرة في صحة الاجانة بعد الراد اللهم الا ان يثبت ان الراد الفعلي
 كالحكم المنع مثلا غير كاف بل لا بد من اثناء الفسخ ودعوى ان الفسخ ههنا ليس اولى من الفسخ في العقود اللزومة وقد صرحوا
 بمحسوس العمل برفعها ان الفعل الذي هو محقق الفسخ هو بيع المالك المبيع كالوطى والقبول ويحتمل الامتثال لبيع المالك
 فالظاهر ان جميع الاثر انما هو عند الاعتبار بالاجارة الواقعة عقب الفسخ فان سلم ظهور الرواية في خلافه فيطرح او يقول ان بيع
 الاجانة اشر من اثار سلطنة المالك على ماله فهو صوغها للمالك حقوقا له ان يبيع مثل قولنا ان يبيع والكل يرجع الى ان
 لان يتصرف فلو ما المالك لم يورث الاجانة وانما يورث المال الذي عقد عليه الفسخ فلا اجانة ببناء على ما سيجي من جواب
 مغاير الجبر والمالك حال العقد بين باع ماله بغيره فان ميتا والفرق بين اثار الاجانة وادراك المال يظهر بالماثل كما مر
 اجارة البيع ليست اجانة لقبض المهر ولا لامتياز البيع ولو اجازت باعها او فخر اجازت بها من اجارة البيع مضت لاجانة
 لان جميع اجارة القبض الى اسقاطها ان الشئ عن عبادة المشرية وجميع اجارة الامتياز الى حصول المبيع في المشرية
 البايع فيتمت عليه جميع الاثار المشرية على قبض المبيع كما ذكرنا انما يفسخ قبض الشئ المبيع واما قبض الكل فيفسخه فوقع
 من الفسخ على وجه صحيح الاجارة يحتاج الى دليل مع عدم عقد الفسخ لمثل القبض والامتياز واما الدليل على ذلك لا يفتي
 عن صعوبة وعن الخلف انه حكم عن الشئ انه لو اجاز المالك بيع الغاصب لم يخطا المشرية بالشئ ثم ضعف بعد التزم لاجارة العقد
 لاجانة القبض وعلى اى حال فلو كان اجارة العقد دون القبض لكان في الضرر والتسام بعد قبض الفسخ والضرر كان
 اجارة العقد اجارة القبض صونا للاجارة عن العونية ولو قال اجرت العقد دون القبض وههنا السادس من الاجارة ليست
 على الفور المعهودة واصحح محجة بين اكثر الوتدان المذكورة بعدها ولوم بحر المالك ولم يرد حجة لوم قصر الاصيل بعد تصرف
 فيما انتقل عنه والبيع على القول بالكشف فالقوة تدركه الجبا واجبا للمالك على احد الامرين السابغ هل يعتبر في صحة الاجارة
 مطلقة في العقد الواقع صوغا او خصوصا انما وجهان لا قوة في التفصيل فلو وقع العقد على صفة فاجا المالك بيع
 بعضها فالقوة الجوار كما لو كانت الصفة فيها لكن اجاز احد ما وضرر البعض على المشرية بغير الجبا ولو وقع العقد على
 شرط فاجارة المالك مجرد عن الشرط لا قوة في الجوار ميتا على عقد قابلية العقد للتعويض من حيث الشرط وان كان قابلا
 للتعويض من حيث الجوز ولذا لا يثبت بطلان الجوز بخلاف بطلان الشرط ولو انعكس ان عقد الفسخ في اجاز المالك شرط فافترس
 صحة الاجارة مع الشرط اذا رضى به الاصيل فيكون نظير الشرط الواقع ضمن القبول اذ رضى به الموجب لو كان الشرط بعد رجوع
 الوفاء بالشرط الا اذا وقع في غير العقد فلا يجزى وقوة في حيز قبول الا اذا تقدم على الايجاب ليرد الايجاب على الجبا او بطلانها
 لا نداد في الشرط لغير المشرط لكون المهر الثامنا واحدا وجوه اقربا الا فيه واما القول في الجبا فاستقصا بين بين المهر
 المشرط في الجبا ان يكون بين الاجارة بين المشرط بالبيع والعقد والارشاد ولو اجاز المريض بغيره فها على الفور فغير
 المريض ولا فرق في ان سأل المهر بالكشف والنقل المالك في شرط في صحة عقد الفسخ وجود حجر من العقد فلا يجوز بيع
 مال المريض بغيره صراحة ولا يثبت اجارة اذا بلغ الاجارة ولما احدث المصلحة بعد البيع اذ لا شرط في ان اولىها العلامة في شرط

عن مالك البايع قبل دخوله وفيه منع كون الاجابة كاشفة مطع عن روج المالك عن ملك الجبر من حين العقد فلو كان الجبر غير مالك حين العقد فان مقدار كشف الاجابة تابع لصحة البيع فاذا ثبتت فغنضى العمومات ان العقد لا يثبت البايع لنفسه عقد ثم من اهل العقد في المحل القابل للعقد عليه ولا مانع من وقوعه الا عند رضى ملاك فلو كان ملاك الاول ان رضى ببيع البايع لم يكن ملاك الثاني اذ رضى ببيع البايع له ولا دليل على اعتبار كون الرضا المتأخر من هو مالك حال العقد وحيث فان ثبتت صحة البيع فلا يحصى القول بان الاجابة كاشفة عن روج المال عن ملك الجبر في اول ان منتهى طليته لا يمكن الكشف فيه على وجه اخر فلا يلزم من التزام هذا المعنى على الكشف حال عقده ولا شرع في رفع اليد من اجله عن العمومات المستقيمة للصحة فاستكان لا بد من الكلام في معنى في المقتضى للصحة في القول بان الراجح في الكشف عقدا او شرعا ان يكون عن روج المال عن ملك الجبر وقت العقد وقد عرفنا ان الكلام في مقتضى الصحة ولذا لم يثبت من استدل على الطلوع وان لا مانع عقدا ولا شرعا من كون الاجابة كاشفة من زمان قابلية تأثيرها ولا يتوهم ان هذا نظيرها لو خصص للمالك الاجابة متأخر عن العقد فخصيص انما يقدح مع القابلية كما ان صحة الاجابة لما قبل ملك الجبر بناء على ما سبق في دليل الكشف من ان معنى الاجابة امضا للعقد حين الوقوع او امضا للعقد كالمقتضى النقل من حين الوقوع غير قاص مع عكس قابلية تأثيرها الا من زمان ملك الجبر البايع الرابع ان العقد الاول انما صح وترتب عليه باحراز الفضيحة في وقت توفيقه على صحة العقد الثاني المتوقفة على بقاء المالك ملك على ما لا يملك الاصل ويكون صحة الاول مستلزما لكون المال المعين ملكا للمالك وملك للمشتري متعارفان واحده هو صح لتمامهما فوجود الثاني يقتضي عكس الاول وهو موجب لعدم الثاني ايضا ويلزم وجوده وعدمه ان واحد وهو محال فان قلت مثل هذا لازم في كل عقد فوضيحي لان صحته موقوفة على الاجابة المتأخر المتوقفة على بقاء ملك المالك ومستلزم ملك المالك لمشتري كان فيلزم كونه بعد العقد ملك للمالك والمشتري متعارفان واحده ويلزم ما طرأ لان عقد الفضيحة مطع او بطلان القول بالكشف فلا اختصاص هذا الايراد بما نحن فيه قلنا كيف في الاجابة ملك المالك ظاهرا وبالحاصل استصحاب ملكه السابق لا ينافي الحقيقة ورفع اليد وسقاط الفضيحة ولا يكفي للمالك التصريح في العقد الثاني اقول وقد عرفنا ان القائل بالصحة ما فيه يكون الاثر له في العقد الاول بعد اجازة العاقل له هو ملك المشتري له من حين ملك العاقل لا من حين العقد وحيث فتوقف اجابة العقد الاول على صحة العقد الثاني مسلم وتوقف صحة العقد الثاني على بقاء المالك على ملك ما لا يملك الاصل الى زمان العقد مسلم ايضا فقول صحة الاول مستلزم كون المال ملكا للمالك والمشتري في زمان ممنوعه بل صحة يستلزم روج العين عن ملكية المالك الاصل في زمان ما يلزم من اذكريه من المحال اذا اتى وجوب كون الاجابة كاشفة عن ملك حين العقد ولكن هذا امر تقدم دعواه في وجوب الثالث وقد تقدم منعها لوجه اخر كما لا يخفى نعم يعني في المقام الاشكال الوارد في مطلق الفضيحة على القول بالكشف وهو كون الملك حال الاجابة للجبر والمشتري معا هذا اشكال اخر متعرض لا ندفعه جبرا غير الاشكال الذي استنبه من المقتضى المذكورة وهو لزوم كون الملك للمالك الاصل والمشتري نعم يلزم من جنم هذا اشكال العام الذي يلزم في المسئلة على الكشف في القول من حين العقد ابتداء ملك ثلثة على ملك واحد قبل العقد الثاني لوجوب التزام مالكه مالك الاصل حتى يصح العقد الثاني وملكته المشتري له لان الاجابة تكشف عن ملك وملكته العاقل له لان ملك المشتري لا بد ان يكون عن ملكه والام ينفع اخباره في ملكه من حين العقد لان اجابة غير المالك لا يجزئ ملك الغير في غير ثم ان ما جاء به عن الاشكال الوارد في مطلق الفضيحة لا يفيده لان الاجابة اذا وقعت فان كشفت عن ملك المشتري قبلها كشفت عما يطلعا لان الاجابة لا تكون الا من المالك الواقعي والمالك الظاهري بما يجزئ اجازة اذا لم يتكشف كون غير مالك حين الاجابة ولذا لو ثبت في مقام اخر كون الجبر غير المالك لم ينفع اجازة لان المالك من الشارطة الوافية دون العلم به ثم ان ما ذكره في الفرق بين الاجابة والمقد الثاني من اجابة كفاية للملك الظاهري في الاول دون نشأته بحكمه وخصوصا مع تغليه بان الاجابة رفع اليد استقامت فليت شعرا ان استقامت فيجب وينفع مع عكس الحق واقام مع ان الاجابة رفع اليد للمالك ايضا بالبديهة والتحقيق ان الاشكال انما نشأ من الاشكال المذكور وكثرناه سابقا في كاشفة الاجابة على الوجه المتصور من كونها شرطام اخر او جيب حد وثرة تأثير الجبر في عدم من زمانه انما من ان الاجابة متناحرة لما كشفت عن صحة العقد الاول وعن كون المال ملكا للمشتري الاول فقد وقع العقد الثاني على ما لا بد من اجازة ثم البيع المبيع من شخص اخر فاجازة المالك البيع الاول فلا بد من اجابة المشتري في البيع الثاني حتى يصح ويلزم على هذا يلزم توقف اجابة كل من الشخصين على اجابة الاخر وتوقف صحة كل من العقد الاجابة على اجابة المشتري الغير الفضيحة وهو من لا عالج في الاستحصال لاستلزامه ذلك عند ممتلك المالك الاصيل شيئا من العن والممن وبذلك المشتري الاول المبيع بلا عوض ارجح الممان ودون

تماما من زاد الاول ومع نيانه ان نقص لا مكشاف وقوة فالنهي وقد كان المبيع له ايضا بما بذله من الثمن ويوقف والجواب عن ذلك كما
 تقدم في سابقه من ابدئنا على وجود كون الاجارة كاشفة عن الملك من غير العقد وهو من كاشف ان منشاء الوجود
 الثلاثة لا يخرج شيئا واحدا للحال على تقدير مسلمة تفرق بين مختلفي قدرته عليه الا فيما ومع صدق التاكيد ان من المعلوم انه
 يكفي في اقامة المالك ونحوه فلهذا هو من لوازمها ولو باع المالك ما له من الفضول بالعقد الثاني فقد بطل المالك عن
 وملك الثمن وهو لا يجامع صحة العقد الاول فانها تقتضي ملك المالك للثمن الاول وحيث وقع الثاني يكون منقضا له وان لم
 يعلم بوقوع فلا يحد الاجارة النافذة وبالحكم عقد الفضول الاجارة كسابر العقود الجارية بل اولي منها فكان ان
 الضرون المنة مبطلة لكانت عقد الفضول والجواب ان منقح عقد الفضول هو الشارده واما الفعل الثاني لمضيه
 كتر فيج المعقوة وضول انفسها من اخذ بيع المالك للمبيع وضول من اخذ فلا يفسخ في حق الخصم صامع عقد الثاني الى وبيع
 عقد الفضول غاية ما في الباب ان الفعل الثاني لمضى العقد معقون محل الاجارة فاذا فرض وقوعه صحيحا فان محل الاجارة
 ويخرج العقد عن قابلية الاجارة اما مظهر كما في مثال التزويج او بالنسبة لم يفسخ محل الاجارة بالنسبة اليه كما في مثال البيع فان
 محل الاجارة انما فاق بالنسبة الى الاول فللمالك الثاني ان يخرجه بغيره لو غلب المالك الاول بفسخ العقد بل انفسه بطل العقد
 حينه لاجاؤه بموئسطة الناس على المولم بقطع علاقة الغير عنها فالحاصل ان ان اريد من كون التبيع الثاني منقحا انه ابطال لا يفسخ
 العقد في المحل وهو مسلم ولا يمنع ذلك من بقاء العقد من غير الاجارة لان الاجارة وان اريد ابطال
 العقد لا يفسخه وان لم يكن له دليل على كونه كذلك وتبينه مثل ذلك الفعل في بعض الاحيان من حيث انه مسقط للعقد عن التاثير
 بالنسبة لان عليه يجب ان يكون الاجارة منه بعد انعقاد المولم ولو فرضنا فعقد المالك من ذلك الفعل فسخ العقد بحيث بعد فسخه فعلا لا يفسخ
 كونه كالتاثير بالقول لكن الاثرام بذلك لا يقدح في المطالبين المفسدان بغير بيع المالك لا يوجب بطلان العقد ولو فرضنا ان
 فسخ هذا البيع يفسخ العقد على الحاضر قابلية لحوق الاجارة واما الاثرام في مثل هذه البيع في زمان الخيار فانفسا العقد من
 ذي الخيار بغير الفعل المتكفلان صحة النظر المتكفلان يوقف على فسخ العقد والواقع في ملك الغير بخلاف ما نحن فيه فان فسخ
 المالك فان فسخه لملكه في البيع وضول صحيح في نفسه لو وقع في ملكه ولا يوقف على فسخه غاية الامر ان اذ انصرف فان
 محل الاجارة ومن ذلك يظهر مما هو في اجاره وبالحكم عقد الفضول حكم سائر العقود الجارية بل اولي فان في سائر عقود المثل
 من حيث الحدوث على المثل بل من حيث اليقافيناس مع الفارق وضول ان في قول اوله ويجوز في هذا بيان ذلك في بيان
 ما يتحقق به الرد السابق لاجابة المستفظة الحاكينة لذي البيع عن بيع ما ليس عندك فان الذي فيها اما لفسخ البيع المالك
 بالنسبة الى المخاطب الى المالك فيكون له ليدل على فساد العقد الفضول واما الثاني فسادا بالنسبة الى المخاطب خاصة كما استظهر في
 سابقا فيكون دالا على عكس وقوع بيع مال الغير لبايعه مظهر ولو ملكه فاجاز بل اذ اراده حكم خصوص من ملكه لبايع
 والافعه وقوة له قبل ملكه مما لا يحتاج الى البيان وخصوص وان يوجب في الحاجة المصححة اليقال سالتا باع عبد الله ثم عن
 الرجل يقول لي اشتره هذا الثوب هذا الدابة وبيعها ارجح كذا وكذا لا بأس بذلك اشترها ولا توجبها قبل ان تشتري
 او تشتري او دابة خالدة ليجاج قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يجيبني ويقول اشتره هذا الثوب ارجح كذا وكذا قال ليس
 شيئا اخذ وان شئت قلت بل لا بأس انما يحلل الكلام ويحرم الكلام بناء على ان المراد بالكلام عقد البيع فيحل بغيره
 اشبا انما فهم في الواقي او يحلل اذا وقع بعد الاشراء ويحرم اذا وقع قبله وان الكلام الواقع قبل الاشراء يفسخ اذا كان يفسخ
 العقد المولم ويحل اذا كان على وجه المساومة والمضاهة وصححه بغيره قال سالت عن رجل تاه رجل فقال له اتبعه متاعا
 على اشيئ منك بنقد او شئ فابا على الرجل من اجله قال ليس بل انما يفسخ منه بعد ما يملكه وصححه منصوص في جواز عا
 عبد الله ع رجل امر رجلا ليشترى له متاعا فيشترى منه قال لا بأس بذلك انما البيع بعد ما يفسخه وصححه معونه بن عمار قال
 سالت ابا عبد الله ع الرجل يطلب بيع الحبر وليس عنده شيء فيقال لاني عليه اذ اوله في المبيع والاجابة حتى يجمع على
 شئ ثم انه لا يشترى الحبر فادعوه اليه فقال رايت ان وجد هو مبيع الجلبه ما عندك ان تستطيع بغيره فليس ذلك
 او وجدت انت ذلك تستطيع بغيره عنده فادعوه اليه فقلت نعم قال لا بأس بغيره من الروايات ولا يفسخ في هذه الاحيان من
 حيث لم يرد في بعضها ومن حيث التسليل في بعضها الاخر في عقد صحة البيع قبل الاشراء وان فسخه في البيع الثاني يملك البيع
 واستفاد له فيه ولا يكون قد سبق عنه ومن المشرع الزام والمزام سابقا بذلك المال والجواب عن العموم انما انما يدل على
 عدم ترتب الاثر المقصود وهو النقل والافتقال للغير على بيع ما ليس عنده فلا يجوز فيه الاثر على هذا البيع لا يفسخ بغيره

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النهاية والامتناع الا انه ما قصد نقل المال عن اليمين ولا من كان منجزا في الصورة الا انه معلق والتمسك ان ما هو مفقود
يعتلك ولا من كالعائث عند مناشرة العقد لا عقار ان المبيع لغيره انتهى اقول كما قصد نقل الملك عن الاب فلا يقدح
في وقوعه لانه انما قصد نقل الملك عن الاب من حيث انه مالك باعقاده وفي الحقيقة انما قصد النقل عن الملك لكن الخطأ
في اعتقاده ان الملك ابوه وقد نقلت نصيحتك لك في عكس السلة ايضا الوبايع ملك غيره باعقاده ان ملكه نعم من ابطال
عقد الفسخ لاجل اعتبار مقارنته طيب نفس الملك للعقد فوالله الطمان عند هذا العقد طيب نفس الملك يخرج
ما لك عن ملكه ولذا اقول نحن كما ينبغي باسقاط الايجاب لاجل اعتبار العقد بعد حصول طيب نفس حال العقد ولما
طان كسر من ان في العائث مفسدة فيه مع مخالفة مقتضى الدليل الاول كما لا يخفى منع كونه في مفسدة العائث لانه اذا فرض ان يبيع
قال المبرر لغيره كما هو ظاهر الدليل وهو انما يبيع مع وضع كونه لا يبيعه كونه عليه فغيره كبيع العاصب عليه دعوى المظنة
والاستفلال على المال لا على تعليق النقل بكونه موقفا اليه بالارث فمن مورثه لان ذلك لا يتجامع مع ظن الجوهرة
اللام الا ان يراد ان العقد الحقيقي الى النقل معلق على تلك الناقلة وبدونه فالعقد صحيح على ما تقدم من المسالك
من ان الفسخ والمكروه فاصدا الى اللفظ دون مدلوله لكن فيخرج ان هذا المقصد الصحيح كان ولذا قلنا انما يفسد العقد
ومن ذلك نظمه من عقدا ذكر اجراء من كونه كالعائث عند مناشرة العقد معللا لعله يكون المبيع لغيره لغيره وكما كان
فلا ينبغي الاشكال في صحة العقد الا ان ظاهرا الحكم من غير واحد من العقد وعقد الحاجة الى اجازة مناشرة لان الملك هو المالك
للعقد ولا وجه لاجازة نقل نفسه لان قصد نقله مال نفسه ان حصلنا هنا بمجرد قصد نقل المال المعين الذي هو
الواقع ملك نفسه وان لم يشعر به فهو وادى من الادب في ذلك فضلا عن اجازته والا توجه عدم وقوع العقد له لكن فيكون
وفاقا للتحقق الشهيد الثانيين وقوعه على الاجازة لا ماد كونه في جامع المقاصد لانه لم يقصد الى البيع الناقلة للمالك
الا بل مع اجازة للمالك لا بد فاسد بما ذكره بقوله لا ان يبيع ان قصد الى اصل البيع كان وتوضيحه ان انتقال البيع شرعا يجرى
العقد بعد اجازة المالك ليس من ما تولى فط العقد حتى يغيره ففسد او يقدح قصد خلافه وانما هو من الاحكام الشرعية
العارضة للفقد لا من اجلها في الوقف على الامور المناقضة وعدمه مع ان عقد الفسخ المذكور لا يقدح بطلان العقد
باي قصد نقل بعد الاجازة مما لا يخفى قد حذرنا الدليل على اشتراطه في اجازة في اللزوم هو عموم ذلك على الناس على اموالهم
حلتها لغيرهم لا يظلمون فيهم وحرمه اكل المال لا بالقبض عن تراض بل بالحكم فاكتر ادلة اشتراط الاجازة في الفسخ وجازة هنا
ولما ذكرنا من ان قصد نقل ملك نفسه يحصل اغنية عن الاجازة والا فسد العقد فيكونه يكفي في تحقق صورة العقد
القابلة للزوم القصد لنقل المال المعين قصد كونه من اموال غيره مع خطئه وقصد اوصوله في نفسه الواقع لا
يقدح ولا يفسد ولذا ينبغي ان يحل صحة العقد بقصد ما لنفسه مع كونه ما لا يغيره واما ادلة اعتبار الزم في طيب النفس
فهو الذي على اعتبار صحة الملك بنقل خصوص ما له بغير ان مال له لا يفتقر الى ما له عين يتفق كونه ملكا له في الواقع فان حكم
طيب النفس والرضا لا يثبت على ذلك فلا وزن في التصريح في مال عقد لغيره ولما دون يعلم انما يجرى العقد بغيره بذلك
الا فسد ولو فرضنا انه اعتق عبدا عن غيره فبان انه لم ينعق وكذا لو طلق امرأة وكالذعن غيره فبان ان روجه لان العقد
المقارن الى طلاق روجه وعق مملوكه معتبره فيها فلا ينفع الاجازة ولو غرم العاصب وقال هذا عبدا عاقبتك
فأعف عن نفسه فبان كونه له فالقوى ايضا عند النفوذ وفاقا للحكم على الصحة وحواشي الشهيد ومع صدق حكمه بفسد
البيع هنا ووقوعه على الاجازة لان العنق لا يقبل الوقوف فاذا لم يحصل القصد فك ما له مقدارنا للصيغة ووقوع
باطلة بخلاف البيع فلا تناقض بين حكمه سلطان العقد وصحة البيع مع الاجازة كما يتوهم نعم ينبغي ان يراد التناقض على من
حكم هناك بعد النفوذ وحكمه في البيع بالزوم وعقد الحاجة الى الاجازة فان القصد الى الشئ يتعلق بمجهن هو ما لا يشترط
في الواقع غير علمه بان كان يكفي في طيب النفس والرضا المعتبر في جميع اشياء الناس المتعلقة باموالهم وجبا الحكم بوقوع
وان اعتبر في طيب النفس المعلق باخراج الاموال عن الملك العلم بكونه ما لا له ولم يكف مجرد مصداقه الواقع وجبا الحكم
بعد الزوم الباعث ان القصد الى الاشياء المعلق بما له عين مع صحة العقد بمعنى قابليته للثابت ولا يحتاج الى العلم بكونه ما
له لكن لا يكفي ذلك في تحقق الخروج عن ماله فيجوز الاشياء ان كان ذلك لا نشأ ما يقبل اللزوم بل يجوز ان نشأ
كما في العقود والا وقع الاشياء باطلا كما في الايقاعات ثم انظر لما ذكرناه في وجب الوقوف على الاجازة ان هذا الحق
للمالك من ابد الاجازة لا من ابد خيار الفسخ فمقتضى لزوم من حيث الحديث لا التيقا كما قوام بعض من قارب عصرنا ونجد
بعض من غاصرنا مع الايقاعات في الضرر الذي يترتب من الانقضاء وقد تقدم في طيب النفس وان ذكرناه

من الصغر والمهر بغير مهر ولا مهر لغيره لا يبرأ من البيع إلى العوض والمعوض إنما هو لا انتقال الملك عن مالكه من دون علمه ورضاه ولا يبرأ
 الجمل من انتقال مال بين يدين الجمل أصل الانتقال كما يتفق في الفضل أو يعطى ويجهل بعقله بما لا بد من المعكوان هذا الضرر
 المثلث إذا فتر في الجمل بالثقل لا يوقف عقد الفضل على الإجازة إذ لا يعلم بلزم من إرضاءه بدونهما سوى هذا الضرر
 ثم إن الحكم بالصح في هذه الصورتين غير متوقف على القول بصحة عقد الفضل بل يجوز على القول بالطلال أن لا يثبت
 في بطلانه بما تقدم من وجع المصروف في مال الغير فيجوز عند ح الطالان ثم يغير المثلث وإن كان جاهلاً بالاعتبار أن يدعى لنفسه
 باعتقاده أنه لغيره فأنكشف أنه لا أقوى هنا بقية الفقه ولو على القول بطلال الفضل والوقوف على الإجازة بمثل ما تم
 في الثالث وثق بالوقوف هنا وجه لا يجزى في الثالث ولو لا أقوى لزوم هذا البعض من قال بالجواز في الثالث وأما
 القول في الجواز فاسفة فليكون بطلان أمور الأول بشرط فيه كونه جامعا لجميع الشروط المعبرة في إثباته علارضة المالك
 يكفي إضافة المتعاقدين بصحة البناء ولا يجوز سائر الشروط بالنسبة إلى الأصل فقط على الكشف للزوم عليه بكل
 مطلق متوقف تاتيهما الثابت ولو على القول بالنقل عليها وذلك لأن العقد أتمام السبب فيه وعلى حاله جبرتها
 الشرط عند هذا لا يجوز الإيجاب في حال جمل الفاعل بالعوضين بل لو قلنا بجواز ذلك لم يلزم من الجواز ذلك
 الإجازة على القول بالنقل شبهة بالشرط ولو سلم كونه جاز وهو جزء للمؤثر لا للعقد فيكون جميع ما دل من المضاهجة
 على اعتبار الشرط في البيع ظاهرة في اعتبارها في إنشاء النقل والانتقال بالنقل نعم لو دل دليل على اعتبار شرط في ثبوت
 الأثر الشرعي على العقد من غير ظهور في إثباته في أصل الإثبات أمكن القول بكفايته وجوده حين الإجازة ولعل من هذا
 القليل القدر على التسليم واستلام مشيئة المصنف المسلم ثم هل بشرط بقا الشرط المتعبر حين العقد إلى زمان الإجازة
 أم لا لا ينبغي الإشكال في عدمه بقا شرط المتعاقدين على شرطها حتى على القول بالنقل نعم على القول بكونها ميتة
 وهو في الشرط ولما شرط العوض في لفظ اعتبارها ابتداء على النقل وأما ابتداء على الكشف فوجهان اعتبارها عليه بقية
 بعيد الثالث هل بشرط في الجواز كونه معلوما للبيح بالقضيل من بين العوضين يعني نوع العقد من كونه بيعا أو صلحا
 فضلا عن جهته من كونه مكاخا تجاريا أو بيعا لها أم يكفي العلم بالإجمالية بوقوع عقد قابل للإجازة وجهان من كون
 الإجازة كأذن السابق فيجوز نقله بغير المعين إلا أن يبلغ هذا الجواز معه التوكيل ومن أن الإجازة يجب بقية أحد
 ركني العقد لأن المعاهدة الحقيقية إنما يحيط بها المالكين بعد الإجازة فيثبت القول مع عدم تعيين الإيجاب عند القابل ومن
 هنا يظهر قوة احتمال اعتبار القول لعلم بوقوع العقد ولا يكفي مجرد احتمال فخره على قدر وقوعه لا الكشف ووقوعه لأن
 الإجازة وإن أتت من العقوض في ثبوتها معاقدا لجماعهم على عدم حوازل التعليق في إثباتها معناه ولذا يخاطب البيح بعدهما
 بالوفاء بالعقد السابق مع أن الوفاء بالعقد السابق لا يكون إلا في حق المتعاقدين الثالث المجازا ما العقد الواقع على بعض
 مال الغير أما العقد الواقع على عوضه وعلى كل منهما إتماما أن يكون المجازا أول عقد وقع على المال أو عوضا أو آخره أو عقدا
 بين سابقين ولا حق واقعين على مورد أو بدله أو بالاختلاف ويجمع الكل فيما إذا باع عبدا ملك بغيره ثم باع العبد لغيره
 ثم باع الثالث بدينار وباع البايع الفرس بدينار وباع الثالث الدينار بجارية وباع البايع الفرس بغيره ثم بيع الدينار
 بجارية وبيع الفرس بغيره بعبد أما إجازة العقد الواقع على مال الملك أعني العبد بالكتاب فهي لازمة ولو لم ينعقد ما وقع
 على مورد أعني العبد بالدينار ابتداء على الكشف وأما ابتداء على النقل فينبى على ما تقدم من اعتبار ملك المبيح حين العقد عند
 وهي من حيث النسبة إلى ما قبله مما ورد على مورد أعني بيع العبد بغيره بالنسبة إلى المبيح أما بالنسبة إلى من ملك بالإجازة
 وهو المشتري بالكتاب ففقال يثبت للإجازة صبيته على مسألة الشرط ملك المبيح حين العقد هذا حال العقود السابقة
 واللاحقة على مورد أعني مال المبيح وأما العقود الواقعة على عوض مال المبيح فالسابقة على هذا العقد هو بيع الفرس
 مالكه متوقف وزمنا على الإجازة للمالك الأصل للعوض وهو الفرس واللاحقة له بيع الدينار بجارية متوقف بل يثبت
 هذا العقد وأما إجازة العقد الواقع على المعوض أعني بيع الدينار بغيره وهو الفرس واللاحقة له بيع الدينار بجارية متوقف بل يثبت
 على نفس مال الملك أعني بيع العبد بالفرس أو على عوضه وهو بيع الفرس بالدينار وللعقد السابقة لزمانه وقعت على
 المعوض وهو بيع الدينار بالكتاب أما الواقعة على هذا البديل المجازا أعني بيع الرعية . الأصل لحكمهم العقود الواقعة
 على المعوض ابتداء ولم يثبت ما ذكرنا أنه لو تيقن عقوده عدة مترتبة على المبيح من وقت وقوعه . فيستحق منه عدة . وكان
 إجازة منها فالحال ما قبله وإجازة لما بعده على الكشف وإن وقعت من شخص واحد أو من عدة أشخاص أو من عدة أشخاص
 عن الإجازة ما يحسن في حكمه بنية العقوض . أنه إذا إجازة عقدا على المبيع صح منه عدة في الثمن يبيع . فإن أجاز في المشرط

هذا هو الوجه في صحة العقد السابق على العقد اللاحق

البيع لا يكون الا من شخص متعده ولما العقود المترتبة على الشئ فليس لها ان يعقد على الشئ الشخصي بل ان حكم ذلك
 حكم العقود المترتبة على البيع على ما سمعت سابقا من ان قولنا اما الواقعة على هذا البديل المحاذ الى اخره بل ان ما زاد
 الايمان في العقود المتعده كما خرج بذلك المحقق والشهيد الثانيان وقد علم من ذلك ان ما ذكرناه في القسم على عقد
 المحاذ على ما قال الغير ليس العوض الشخصي الاول له بل العوض ولو واسطة ثم ان هذا اشكال في سؤال الحكم لجواز تنبع العقود
 لصورة علم المشترى بالعصبلة اشار اليه العلامة في عدة مواضع وقطع الدين الشهيد في الحواشي المنسوبة اليه في الاول
 فيما حكم عنه ان وجوب الاشكال ان المشترى مع العلم يكون مسلطا للبايع الغاصب على الشئ ولذا لو تلف لم يكن له الرجوع
 ولو بغير حقيقه الوجهان فلا يقد منه اجارة الغير بعد تلفه بفعل المسلط بدفعه ثمنه عن مبيع اشتراه ومن ان الشئ عوض عن
 العين المملوكة ولم يمنع من نفوذ المالك فيه الا عند صدده عن المالك فاذا اجاز جريه حجب بالصادر عنه انتهى قال في
 محله الحواشي ان المشترى مع علمه بالعصب يكون مسلطا على البايع الغاصب للمؤمن فلا بد من ملكه وبالعين فيجوز ان اذا اشترى به
 البايع متاعا فقد اشترى به نفسه وانما هو عند الدفع الى البايع فيحقق ملكيته للبيع فلا يتصور نفوذ الاجارة وبها يصير
 ملكا للبايع ان امكن اجارة المبيع مع احتمال عقد نفوذها ايضا لان ما دفعه الى الغاصب كما اذن له في التلاف فلا يكون شرا
 فلا نفوذ الاجارة في حقه بل ثبوتها في حق الاشكال في صحة البيع في التبع ثم قال انه يلزم من القول ببطلان اجارة البيع في
 المبيع لا سيما كون المبيع بلا ثمن فاذا قيل ان الاشكال في صحة العقد كان صحيحا ايضا انتهى واقتضى مع صدق على ما
 ذكره الشهيد اجارة في وجه سريته هذا الاشكال في صحة عقد الفصول مع علم المشترى بالعصب المحكي على ايضا ابتداء به
 بطلان جواز تنبع العقود للمالك مع علمه المشترى على كون الاجارة نافذة فيكون منشا الاشكال في الجواز والعقد
 الاشكال في الكشف والنقل قال في صحة الارضاح اذا كان المشترى جاهلا فلا يملك تنبع العقود ورعاية مصلحة
 والرجوع في سلسلتي الشئ والشئ ولما اذا كان عالما بالعصب فيقول للاصحاب من ان المشترى اذا رجع عليه بلسانه لا
 يرجع على الغاصب بالشئ مع وجود عينه ويكون قد ملك الغاصب مما يالا لا تسليم الى الغاصب ليس للمشترى استرداد
 من الغاصب بغير الاصحاب للمالك قبل الاجارة لم يملك الشئ لان الحق الاجارة شرط اسبب فلو لم يكن للغاصب
 فيكون للمالك بغيره مالك وهو محال فيكون قد سبق ملك الغاصب للشئ على ملك المالك له اي الاجارة فاذا نقل
 الغاصب الشئ عن ملكه لم يكن للمالك ابطاله فيكون ما يشري الغاصب بالشئ ويحمله وليس للمالك اخذه لان ملك
 الغاصب على القول بان المالك كاشفة فاذا اجاز العقد كان له ويحتمل ان يكون للمالك العين حق يتعلق بالشئ فان لم يكن
 اجارة البيع واخذ الشئ في حقه مقدم على حق الغاصب لان الغاصب يؤخذ باختاره وملكه ما خوذ الاحوال
 ثم قال والاصح عندك مع وجود عين الشئ للمشترى العلم اخذه ومع التلف ليس له الرجوع به انتهى كلامه في وط كرامة
 لا وقع للاشكال على تقدير الكشف وهذا هو المحذور في يد دفع ما استشكل القطب والشهيد بان تسلط المشترى
 للبايع على الشئ على تقدير الكشف تسلط على مالكه لغير العقد السابق على التسلط الحاصل بالايجاب فانما انكشف ذلك
 بالايجارة على مقتضاها اذا تحقق الرد انكشف كون ذلك تسلطا من المشترى على ماله فليس ان يثبته بناء على ما نقل
 من الاصحاب انهم على القول بالنقل يقع الاشكال في جواز اجارة العقد الواقع على الشئ لان اجارة المالك للمبيع موقوفة
 على ملكه للشئ لا يثبته اخصيه عند المفروض ان ملكه الشئ موقوف على الاجارة على القول بالنقل وكذا الاشكال
 في اجارة العقد الواقع على البيع بعد قبض البايع الشئ او بعد انقضاءه اياه على الخلاف في اختصاص عقد رجوع المشترى
 على الشئ بصحة التلف وعدمه لان تسلط المشترى للبايع على الشئ قبل انتقاله على مالك المبيع بالاجارة فلا يتصور
 للاجارة وما ذكره في الارضاح من احتمال تقديم حق الجبر لا انه سبق وانتهى الى من الغاصب الماخوذ باسحق الاحوال فلم يعلم
 وجه بناء على النقل لان العقد جزئى مسبب لملك الجبر والسلط المناخر عنه علة ثامة لملك الغاصب فكيف يكون
 حق الجبر سبق نعم ان يؤمن ان حكم الاصحاب بعد استرداد الشئ لعله لاجل السلط المراد بعد الاجارة مالا للمبيع
 لا لان نفس السلط علة ثامة لاستحقاق الغاصب على نقد الرد والاجارة وحيث ان حكمهم هذا مخالف للقواعد الدالة
 على عدم حصول الانتقال بمجرد التسلط المفرغ على عقد فاسد وجب الاقتصار فيه على المتيقن وهو التسلط على نقد به
 عند الاجارة فانهم مسكت له في احكام الرد لا يتحقق الرد فولا الا بقوله في حق وردت وشبهه لك مما هو مرجع
 في الرد لاصالة البقاء الزوم من طرف الاصيل وقابلية من طرف الجبر وكذا يحصل بكل فعل يخرج عن ملكه بالنقل
 بالانلاف وشبهها كالعقود والبيع والهبة والزوم ويخون ذلك والوجه في ذلك ان نصرة بعد فرض صحة مفوت

وفي
 محله
 الحواشي
 ان المشترى
 مع علمه
 بالعصب
 يكون
 مسلطا
 على
 البايع
 الغاصب

الحال الاجازة لغيره من غيره من ملكه ولما نص العاقل المخرج عن الملك كاستيلا بجارية واجازة الذاتية ونزويج الامة
وان لم يخرج الملك عن قابلية وقوع الاجازة عليه الا انه يخرج له عن قابلية وقوع الاجازة من زمان العقد لان صحة الاجازة
على هذا النحو فوجب وقوعها باطلا وان فرض وقوعها بصحة نعت عن وقوع الاجازة والحاصل ان وقوع هذه الامور
مناقضة لوقوع الاجازة الاصل العقد فاذا وقع احد المتنازعين صححنا فلا بد من امتناع وقوع الاخر او ابطال اصله بقية
على غير وجه وحيث لا سبيل الى الاخير بغير الاول وبالجمله كما يكون باطلا على تقدير كونه الاجازة الموثق من حين العقد
فوقه صححنا مانع من محوق الاجازة لا امتناع اجتماع المتنازعين لغيره وانقضى للمالك بطلان الاجازة بالتسليم والملك كان
عليه الحق للثالث اذا اجازته ومنه يعلم انه لا فرق بين وقوعه مع الاطلاع على وقوع العقد ووقوعه بدون ذلك لان
التأجيلها واقع ودعوى ان لا دليل على اشتراط قابلية التاخير من حين العقد والاجازة ولذا صحح جماعة كالتقدم اجازة
للمالك المحذير فيمن باع شيئا ثم ملكه مدونة باجماع اهل الكشف على كون اجازة المالك حين العقد مؤثرة من حينه
لو قلنا بان الاجازة كاشفة بالكشف بحقيقة الرابع الا ان الموثق النام هو العقد للمحوق بالاجازة كانت المضرة ثابتة
على الظاهر بالاجازة يتكشف عند مضاهاتها للمالك فيبطل في وجه الاجازة بقية الكلام في المضرة فان الغرض من ملك
المشتري من حين العقد كغرض البيع ليسع الفاسد هذا الوجه على فحين لان امان يقع حال اللغات للمالك الى وقوع العقد
من المضرة على ما له ولما ان يقع في حال عدم اللغات اما الاول فهو رد فعلى العقد والدليل على كونه بالرد الفولي
مضافا الى صدق الرد عليه فغير ما دل على ان للمالك الرد مثل ما وقع في كساح العبد ولا في غير ذلك مولا وما وضمن
من جهة امة وهو غائب عن قوله ان شاعرا وان شأنه الا ان بين ان الاطلاع مسوق لبیان ان له الزك فلا تعرض
فيه لكيفية ان المانع من صحة الاجازة لعبد الرد القولي موجود في رد الفعل وهو خروج المحذير بعد الرد عن كونه بمنزلة احد أطراف
العقد مضافا الى نحو صحة الاجماع المدعى على حصوله في رد الفعل كالموطى في البيع والغلق فان الوجه في حصول الفسخ
ولا لها على قصد فسخ البيع والافواه فيهما على الملك لا يوجب حصول الفسخ بها بل يوجب بطلان العقد حصول الملك المتوقف
على الفسخ وبطلانها صحة مضاد للملك وكيف كان فاذا حصل الفسخ الفعلي ارفع اثر العقد الثابت الموثق فعلا ارفع اثر
العقد المتناول من حيث الحدوث القابل للتاثير بطريق اولي واما الثاني فهو ما يقع في حال عدم اللغات فالظاهر عدم تحقق
الفسخ به لعدم دلالة على نشاء الرد المفروض عدم منها فانه اية للاجزة اللاحقة ولا يكفي مجرد دفع اليد عن الفعل لانها
ضد مع عدم صدق عنوان الرد الموقوف على قصد اللغات الى وقوع الرد ونظير انكار الطلاق الذي جعلوه رجوعا و
لومع عدم اللغات الى وقوع الطلاق على ما يقتضيه اطلاق كلامهم لغيره لو ثبت كفاية تلك في العقد لجازة كفي هذا بطل
اولى كما عرفت لكن لم يثبت ذلك هناك فالمسئلة محل اشكال بل الاشكال في كفاية سابقة اية فان بعض المخاضين يظهر
منهم دعوى الاثبات على اعتبار اللفظ في الفسخ كالاجارة ولذا استشكل في عدم بطلان الوكالة باقيا العقد الفاسد على
مخالفها جازا لا يثبتها وفيه في الاضمار مع صدق الاشكال والحاصل ان المتيقن من الرد هو لفسخ القولي وفي حكمه يقو
محال الاجازة بحيث لا يصح وقوعها على وجه يؤثر من حين العقد واما الرد الفعلي وهو الفعل المنشأ فهو الرد فقد عرفت
العبد عن حصول الفسخ به واما مجرد ايقاعه اياها فهو موهوم وقد بقاء العقد من غير تحققه فهو الرد لعدم اللغات
الى وقوع العقد فالألفاظ مخالفة للاصل وفي حكم ما ذكرنا الوكالة والوضا ولكن الاكتفاء فيها بالرد الفعلي اوضح واما
الفسخ في العقود لجازة بالذات او كجازه فهو مخصص باللفظ والرد الفعلي واقعا في ما لا يتجامل مع صحة العقد كالموطى والغلق
والظاهر ان الفسخ بها من باب تحقق القصد وبطلانها لا المناقاة بقاء العقد لان مقتضى المناقاة بطلانها لا انفسا العقد
عكس ما نحن فيه وتمام الكلام في محله ثم ان الرد انما يثبت في عدم صحة الاجازة بعده واما انشراح المال من الشترها وافص
الفسخ فلا يتوقف على الرد بل يكفي فيه عدم الاجازة والظاهر ان الانشراح بنفسه ومع القرائن الدالة على ارادته منه مطلق
الاخذ لا نراهم ولذا ذكره لان الرجوع في الهبة لا يتحقق به مستلزم ثم ان بطلان الملك فان كان البيع في يده فهو الاقل
انزاعه من وحده في يده مع بقاءه ويرجع منها غير المستوفاة وغيرها على الخلاف المتقدم في البيع الفاسد مع التلف يرجع
الى من تلف عند بقیته يوم التلف او با على القيم من زمان وقوعه في يده ولو كان قبل ذلك في زمان اخر ورضي زياده
القيمة عنده ثم نقصت عند الاخير لخفض السابق بالرجوع بالزيادة عليه كما صرح جماعة في الايك المتعاقبة هذا كله
حكم المالك مع المشتري واما حكم المشتري مع الفضولي فيقع في كلامه فينه تارضا في الشتر واخرى في باع منه للمالك وانما
على الثمن فيها مستلزمان الاول ان يرجع عليه بالثمن ان كان جاهلا بكونه فضوليا سواء كان بائنا او فاعا ولا يفتج

فان قيل ان الفسخ
للمالك المستحق

فان قيل ان الفسخ
للمالك المستحق

في ذلك

في ذلك اعتراف بكون البايع مالكا لان اعترافه منبسط على ظاهره نعم لو اعترف به على وجه يعلم عدل استثناء اليد كان يكون
اعترافه بذلك بعد قيام البينة لم يرجع بشيء ولو لم يعلم استثناء الاعتراف اليد او الى غيره ففي الاخذ بظاهر الحال من
استناده الى اليد وبطلان لفظ الاقرار من ذلك لانه على الواقع وجهان وان كان عالما بالفضولته فان كان الثمن بائنا
استمره وفاقا للعلاوة وولده والشهيد في المحقق الثاني انه اذا لم يحصل منه ما يوجب ايقاله عنه شرعا ومجربا لتسلطه عليه
لو كان موجبا لاستقاله لزم الاستقال في البيع الفاسد لتسلط كل من المبتاعين صاحبه على ماله ولان الحكم بفتح البيع
لو اجاز للمالك كما هو المشتهر لم يملك المالك للثمن فان يملك البايع قبل بلوغه فوات محل الاجابة لان الثمن انما يملكه
الغير فينتج تحقق الاجابة فتم وهل يجوز للبايع التصرف فيه وجهان بل لو كان اقوالها العدة لانه كل مال بالباطل هذا
كله اذا كان بائنا واما لو كان نالفا فالعرف عند رجوع المشتري بل المحكم عن مقرر وولده والمحقق والشهيد للثانين و
غيرهم من الاتفاق عليه وجهه كاصح ببعضهم كالحل والعلاوة وغيرها ويظهر من اخرين انه سلطه على ماله بلا
عوض فوضعه ذلك ان الضمان اما العموم على اليد ما اخذت واما القاعدة الاقدام على الضمان للثمن استدل به
الشيخ وغيره على الضمان في فاسد ما يضمن بغير وجه الا ان محض نفي ما دل على عقد ضمان من استثناء المالك دفعه اليه
لحقه فله كما في الوديعه والاستفاد به كما في العارية واستيفاء المفعلة فيه كما في العين المتنازع فان الدفع على هذا الوجه
اذا لم يوجب الضمان فالسلطه على التصرف فيه وانما ذلك لم يوجب له بل لا يوجب لك وطريقا في دعوى انه سلطه في مقابل
العوض لا يحتاج فيه الى شبه الفاسد الذي تقدمت على الضمان فيها من دفعته بانها سلطه في مقابل ملك غيره فلم
يضمنه في الحقيقة شيئا من كسبه وشبه الهبة الفاسد والبيع بلا ثمن والاجارة بلا اجره التي قد حكم الشهيد وغيره في احد
بعد الضمان فيها ومن ذلك يعلم عند جريان الوجه الثاني للضمان وهو الاقدام على الضمان هذا لان البايع لم يقدر على
ضمان الثمن الا باعلم المشتري انه ليس ملكا له فان قلنا تسلطه على الثمن بازاء مال الغير لبنائه ولو عدنا ناعلى كونه ملكا
له ولو لا هذا البناء لم يتحقق مفهوم المعاوضة كما تقدمت في تصحيح بيع الغاصب لنفسه فهو انما سلطه على وجه يضمنه
بالا ان كذا الضمان لما قطع النظر عن حكم الشارع بعد ملكه البايع للثمن ولما قد اذعن من عرف لك كما هو الشأن
في المعاوضة الواردة على اموال الناس بين التراف والظلمة بل يثبت المشتري على كون الثمن ملكا للبايع فالسلطه ليس
مجانبا ويضمن البايع بمقابل الثمن من ماله حقيقة الا ان كون الثمن مالا لا دعاء فهو كالوظهر للمشتري المعين ملكا للغير
فان المشتري يرجع الى البايع بالثمن مع التلف اتفاقا مع انه انما ضمنه الثمن بازاء هذا الشيء الذي هو مال الغير فكما ان الثمن
هنا حقيقي وكون الثمن مالا لا اعتقادي لا يقدح بخلافه في الضمان فكل سبب المشتري فيما نحن فيه على ملك الثمن عدو مالا
يقدر في الضمان بحقيقة ماله قلنا الضمان كون الشيء في هذه الضمان في خسارة عليه واذا كان المضمون به ملكا للغير الضمان
واقعا فلا يتحقق الضمان بحقيقة مع علمها بذلك وما ذكر من سبب المتعاقدين في هذا العقد على كون الثمن ملكا للبايع لفتا
مع كونه مال الغير وهو انما يصح وقوع عقد التمليك والتملك منها ادعاء مع عدم كون البايع اهلا لذلك في الواقع والا
فاصل المعاوضة حقيقة بين المالكين والضا والقبض بحقيقة بالنسبة اليها ولذا ينقل الثمن الى المالك المبيع ويدخل في ضمانه
بجبر الاجابة والخاص ان لا يضمن حقيقة في تسلط المشتري البايع على الثمن واما رجوع المشتري مع اعتقاد المبتاعين المملوكة
البايع للثمن عند انكشاف الخطأ مع انه انما ضمنه بالغير فلعلمه بطبقت نفسه على تصرف البايع فيه ومن ضمان وان كان
ما ضمنه به غيره ملك له ولا يتحقق به الضمان لانه انما طاب نفسه بتصرف البايع لا اعتقاد كون الثمن ملكا له وصيرته مباحة
تسلطه عليه وهذا مفقود فيما نحن فيه لان طبقت الضمان بالتصرف والا فلا فرق بين ضمان له بالخاصة مما ذكرنا
بظهوره فساد نقض ما ذكرنا بالبيع مع علم المشتري بالفاسد حيث ان تصرف البايع باعلم ان لا يضمن الثمن به وكذا البايع
مع علمه بالفاسد ضمن المشتري باعلم ان المشتري لا يضمن فكان لم يضمنه شيئا وجه الفساد ان الضمان بحقيقة حاصل هنا
لان المضمون به مال الضامن غاية الامر ان فساد العقد مانع عن ضمان هذا الضمان والضمان في نظر الشارع لان الفاسد
فساده فاذ لم يضر الشارع الضمان الخاص فساد اصل اقدام الشخص على الضمان بحقيقة اوقا على ايثان اليد على ما لم
دون تسلطه على ايثان عن فساد الكهوجيا الضمان على الخلاف في ملك الضمان في فاسد ما يضمن بغير وجه منه غير موجود
فيما نحن فيه كما اوضحنا بما لا مزيد عليه حاصله في دفع المال الى الغاصب لا كدفعه الى ثالث يعلم عدم كونه مالكا للبيع
وتسلطه على ثلثه في ان يد المالك لا يوجب الرجوع الى هذا الثالث نعم لو كان فساد العقد لعدم قبول الغرض للمالك
كالخمر والخنزير والحق في طراد ما ذكرنا فيه من عدم ضمان عوضه المملوك مع علم المالك بالحال كما صرح به شيخنا

في شرحه على هذا ولكن اطلاق قوله ان كل عقد صحيح يضمن بفاسد يقضي الضمان فيما نحن فيه وثمة نظر الى ان البيع الصحيح يقضي الضمان ففاسد كذلك ان يقضي الضمان سابقا من ان كل عقد يضمن على فرض صحة العقد على من فساد له ولا يبين العقد فيما نحن فيه وفي مثل البيع بل في الاجابة بلا اجرة اذا فرض صحها لا يكون فيها ضمان فكل مع الحكم بالفساد لكنت عرفت ضعف هذا المعنى فيما ذكرناه سابقا في توضيح هذه القضية فان معناه ان كل عقد يحقق الضمان في الفرض الصحيح يثبت الضمان في الفرض الفاسد فيختص مودها بما اذا كان للعقد ضمان فليتان لا الفرض الواحد المفروض تارة صحها او اخرى فاسدا نعم يمكن تطبيق معنى النسخ فيما نحن فيه وشبهه بان لا يكون المراد من العقد موضوع القضية خصوص النوع المتعارف من انواع العقود كالباع والاصلح بل هو مطلق للعاملة المالمالية التي هي لها فريان صحيح وفاسد في ان ما نحن فيه البيع بلا اثر ولا اجرة بملك بلا عوض من مال الاخر والفرض الصحيح في هذه المعاملة وبى اهية الغير المعوضة لا ضمان فيها ففاسد هاكل فتد وبالحيلة ففسد المشتري في مسئلتنا لا يتج من موضوع كذا لم يصح احدهما الضمان في بعتك بلا اثر مع انقضاءه عليه صرح بعضهم بضمان المشتري مع تلف المرسوة التي هي من قبيل ما نحن فيه نعم نعم ذكر الشهيد وغيره عن الضمان في الاجابة بلا اجرة ويؤيد ما ذكرنا من الاخبار ما دل على كون اثر الباع في ضمانه وان امكن المذهب عنه بان المراد بالتبعية الضمان فلا يثبت فيه الضمان مع التلف كاصل التحق ثم ان مقتضى ما ذكرناه في عدم الرجوع بالثمن بثبوت الرجوع اذا باع البائع الفضل غير رابع لنفسه بل باع عن المالك ودفع المشتري الثمن اليه لكونه سطر في ايضا له المالك فلتلف في يده اذا لم يسلط عليه الا اذن له في التصرف فيه فضا من ثلاثة ولعل كلنا منهم ومخاف ان انقضاءه من تخلف الغاص البائع لنفسه ان كان قد بعث بعضهم بثبوت الحكم في مطلق الفضل مع علم المشتري بالفضولية وكذا في الرجوع لو اخذ البائع الثمن من دون ان يثبت المشتري بل اخذ بناء على العقد الواقع بينه فاقترع بحجبه ههنا المشتري في نطق الا بالعقد والتسلط العقد مع فساد غير مؤثر في دفع الضمان وكشف عن ذلك بتصريح غير واحد منهم باجته تصرف البائع فيه مع انقضاءه ظاهر على عدم تأثر العقد الفا سدا لا باحة وكذا يفتقر الضمان على البائع الرجوع بالثمن لو اخذ العين صاحبها ولو كان الثمن كليا فادفع اليه المشتري بعض افراده فالظن عدم الرجوع لانه كالتسليم العين في تسلطه عليه حقا في المسئلة الثانية ان المشتري اذا اغرم للمالك غير الثمن فاما ان يكون من مقابل العين كزيادة القيمة على الثمن اذا رجع المالك بها على المشتري كان ان القيمة الماخوذة منه عشر من الثمن عشرة واما ان يكون في مقابلها استوفاء المشتري كسكنى الدار ووطى الحاربية واللبس الصوف والتمر واما ان يكون غرامته لم يحجب له في مقابلها نفع كالنقد وما صور في الغنائه وما تلف منه واضاع من الثمن في الحفر او عطائه قيمة للولد المفقود او بخود ذلك او نقص من الضمان الا ثم المشتري ان كان عالما فلا رجوع في شيء من هذه الواو دلت الدليل عليه ان كان جاهلا فاما الثالث فالمعروف من ههنا اصحاب كماله في عن الكفاية رجوع المشتري الجاهل بها على البائع بل في كلام بعضهم في التحكي عن فخر الاسئلة في شرح الارشاد دعوى الاجتماع على الرجوع ما لم يحصل في مقابل نفع في غير ثمن يرجع فؤلا واحدا في كلام المحقق والشهيد الثاني في كتاب الضمان في الاشكال عن ضمان البائع للمشتري اذا تلف المالك وبالحيلة فالظن عدم الخلاف في المسئلة للغير فان البائع مغرم للمشتري وموقع اياه في خطر ان الضمان متلف عليه في غير ههنا كذا ههنا في رد المبيع يرجع الى الرجوع من ضمانه ولقاعدة في الضمان مضافا الى رواية جليل او نحوها عن الرجل يشتري الجاهل من السوفى ولد هاهنا ينجى مستحق الحاربية قال ياخذ الحاربية المتحق ويدفع اليه المبتاع قيمة الولد ويرجع على من باعه من الحاربية وقيمة الولد التي اخذت منه فان حرة ولد المشتري ما ان يعدد فعاغا يدا اليه ولا على التقدير يثبت المطلوب مع ان في توصيف قيمة الولد بانها اخذت نوع اشعا عليه الحكم فيظن في سياتنا اخذت واما السكون عن رجوع المشتري الى البائع في بعض الاختلافات فهو معد كونه موقا لذكروا في نزاهة في رجل اشترى من مؤن المسلمين حاربية فخرج بها الى ارضه فولدت منه اولاد ثم اناها من غيرهم اهل الدوام على ذلك البينة قال يقتض ولد ويدفع اليه الحاربية ويعوضه من قيمته ما اصاب من لبنها وخدمتها ورواية رزق قال كنت عند عبد الله يوم اذ دخل بلبه جلال فقال احدهما ان كان على رجل من بني عمار ولد ذكرا حرة وشهود فاخذ المالك ولم اشجع عنه الذكر باجتي ولا كتبت عليه كذا با ولا اخذت منه برائة بذلك وذلك لانه وثقت به وقلت لخرجي الذكر الحق الذي عندك فنام وهما ون بذلك ولم يميزه وعقب هذا طاب النبي المالك وولده وهاك في وخرجوا بذلك ذكر الحق اقاموا العدل فشهدوا عند الحكم فاخذت المالك وكان ائمال كذا في رواية عن الحكم فباع على فاضل الكوفة معيشة في وقبض القوم المالك هذا رجلا من حواريه ابتلاه بمرارة حبيته في القاضية ان ورثة الميت اقر وان اباها من قبض المالك وقد سألوه ان يرد على

معيشتهم وعطيلتهم في الثمن في النجم معلومة فقال تلحبان اسئل باعبد الله عن هذا فقال الرجل يعني اني كيف جعلت
فذلك قال يصنع ان يرجع اليك على الورثة واما المعيشة الى صاحبها ومخرج يدك عنها قال فاذا فعلت ذلك له ان يطالبني
بغير هذا قال نعم له ان ياخذ منك ما اخذت من الغلة من الثمن وكل ما كان من ماله في المعيشة يوم اشترى بها بجيلان
من ذلك الا ما كان من ماله في مزرعة زرعته انت فان المزارع اصابته الزرع واما ان يصبر عليك وقت حصاد الزرع فان لم
يعمل ذلك كان ذلك لورده عليك القيمة وكان الزرع له قلت جعلت فداك فان كان هذا قد احدث فيها بنا او
غيرنا قال له قيمة ذلك او يكون ذلك الحدث بعينه ويقبله ويأخذة قلت وانما كان بها غرض او بناء فقلع الغرض هذا
البناء فقال ورد ذلك الى ما كان او بغير القيمة لصاحب الارض فالرجوع مع ما اخذ من غلاتها على صاحبها ورد البناء والقيمة
وكل محدث الا ما كان او رد القيمة كل شيء على صاحب الارض كذا يخرج منه في اصلاح المعيشة من قيمة غرض او بناء
او نفقة في مصلحة المعيشة ورفض الثواب لكل ذلك ثم رد اليه اياه وفيه مع انا منع ووردها الا في مقام حكم القسمة
مع المالك ان التكون في مقام البناء لا يخاص بالليل مع ان رواية زكاة ظاهرها عند التمكن من الرجوع الى
البائع مع ان البائع في قضية زريق هو الفاضل فان كان قضاءه صحيحا لم يتوجه اليه عزم لان الحاكم من قبل الشارع
ليس غارما من جهة حكمه على طبق البينة المأمور بالعللها وان كان قضاء باطلا كما هو الظاهر في علم المشتري بطلان قضائه
الخالف ويصرف في امور المسلمين وهو عالم بقضا البيع فلا رجوع له واما الثاني فهو ما غرمه في مقابل النفع الواصل اليه
من النافع والتمس في الرجوع بها خلاف اخوها الرجوع وفاقا للحكم عزله والمحقق والعلامة في النجاشي والشهيد والمحقق
الثاني وغيرهم وعرف النفع ان على المقتول لقاعدة الغرر المنقولة عليها ظاهر في من قدم مال الغير في غيره الجاهل فكله ويؤثر
قاعدة في الضرر فان العزم من اقدم على ثلاث شي من دون عوض مغرور من غير ان له ذلك بحاجته من دون الحكم برجوعه
الى من عزم في ذلك ضرر وعظيم ومجرد رجوع عوضه اليه لا يدفع الضرر وكيف كان فصد الضرر واضرار الغارم بها في
حضورها في بعض الموارد وفي الرضا من انه لا دليل على قاعدة الغرر اما ان لا ينطبق مع قاعدة في الضرر والمفوق في القفا
لوصول العوض الى المشتري لا يمنع شي من مضافا الى ما قيل عليه من منع مدخلية الضرر في قاعدة الغرر بل هي مبنية على
قوة السبب على المباشرة لكنه لا يمنع من نظرا لانه انما يدعى اخضا صا ليدل الغرر من البضو الخاصة والاجماع بضو الضرر واما
قوة السبب على المباشرة ليست فيها دلالة على رجوع المغرور الا اذا كان السبب بحيث يستند التلف عرفا اليه كما في المكسرة
وكما في الرمي الغاصف الموجب للاضرار والشمس الموجهة لاذابة الدهن واراؤها والنجاسة مثل ذلك عند الرجوع الى المشتري
اصلا كما نسب الى الظاهر الا صوابه في المكسرة لكون المباشرة تارة الا اذا ما في غير ذلك فالصا او قرار الضمان فيه يحتاج الى دليل
فلا بد من الرجوع بالاجراء الى فاعل الضرر او الاجماع المتضمن الايضاح على تقديم السبب كان اقوى وبالاخبار الواردة في
الموارد المتفرقة او كون الغارم شبيها بغيره المغرور فكان كشافا له في ضمان فابوخذلما تارة ولا ريب في ثبوت هذا الوجوه
فيما نحن فيه اما الاخير فواضح واما الاول فقد عرفته واما الاجماع والاخبار فها وان لم يرد في خصوص المسئلة الا ان يتحقق
في نظائر المسئلة كاف فان رجوع اكل طعام الغير الى من عزم بدعي ملكه واما حله لمورد الاجماع ظاهر في رجوع المحكوم عليه
الى شائه في المورد الاخبار ولا يوجد فرق بينهما وبين ما نحن فيه اصلا وقد ظهر مما ذكرنا فاستمع ان غرر في ما نحن فيه
كله في كلام بعض حديث عدل في مستند المشيئة في الرضا من منع الكبر في منع الصغر فان الاضاف ان مفهوم الغرر في الوجوه
الرجوع في باب لا ثلاث وان كان غير منفي الا ان المتيقن منه ما كان ثلاث المغرور لما لا غير اثبات يد عليه بعنوان
انه مال الغير بل قصد الى الثلاث ما لنفسه او مال من باح لا ثلاث فيكون غير فاصلا ثلاث مال الغير فيشبه المكسرة
في عدم القصد هذا كله مضافا الى ما قد بوق من كذا له رواية جليل لمقتضى بناء على ان حرة الولد منفعة راجعة الى المشتري
وهو الله ذكره المحقق احتمل لا يقع في باب الغصب على تقييدك وفيه تأمل ثم ان مما ذكرنا في حكم هذا القسم يظهر حكم
ما يغرمه في مقابل العين من زيادة القيمة على الثمن الخاصلة وقت العقد كالوابع مائة وعشرين بعشرة فذلك خلاصة ذلك
بعشرين فانه لا يرجع بعشره الثمن والا لزم تلف من كسب البائع من بعد ان يغرمه في ذلك لانه لو فرض صدق البائع في
دعوى الملكية لم يزل غرامة البائع الثمن باء المبيع بالتلف وهذه الغرامة للثمن لم تنشأ عن كسب البائع ولما العشرة الزائدة
فانما غارمها من كسب البائع في دعواه فحصل الغرر فيجب الرجوع واما ذكرنا في دفع ما ذكرنا وجه عدم
الرجوع من ان المشتري انما اقدم على ضمان العين وكون تلفه كما هو شأن فاسد كل عقد بغير وجه مع الاقدام لا غرر
ولنا في بطلان في العشرة المقابلة للثمن في وجه الاندفاع ان الاقدام انما كان على ما نرى بالثمن الا ان الشارع جعل القبض على

ولا يرد في
الرجوع

ما فيه من البيع
التي لا تقبل في البيع

هذا النوع من الأقدار مع فساد العقد عند فساد الشارع له سبب الضمان المبيع بقيمة الواقع في المانع من صحة العقد وهو
الأقدام التي لا يمكن إلا في مقابل الثمن والضم المسمى هذا الأقدام لما كان لأجل فساد العقد المستبعد عن بيعه المانع كان المانع
عليه من ضمان الزيادة مستهرا على العار فخرته العشرة الزائدة وان كانت مستترة عن الأقدام إلا أنها ليست مقدما عليها
هذا كله مع ان التحقيق على ما تقدم سابقا ان سبب الضمان في العقد الفاسد هو القبض الواقع لا على وجه الإتيان وان
ليس بالأقدام على الضمان على الرغم من عدم فساد الشارع لذلك الضمان وان استدل به الشيخ وأكثر من آخره وقد ذكرنا في محله
موتجبه لك بما يرجع إلى الاستدلال باليد فراجع وكيف كان فخران قاعدة الفرد فيها نحن فيه أولى منه فيما حصل من قبله
بضع هذا إذا كانت الزيادة موجودة وقت العقد ولو تجددت بعده فالحكم بالرجوع فيه إلى هذا كله فيما يميز المشتري إذا
نفس العين الثالثة وأما ما يميزه بالجزء الثالث فالظاهر ان حكمه حكم المجموع في انه يرجع في الزيادة على ما يقابل ذلك الجزء لا فيما
يقابل على ما اخترناه ويحجب على القول الآخر عند الرجوع تمام ما يميزه وأما ما يميزه إذا ما أوصافه فان كان مما لا يتسقط عليه الثمن
كما عدل وصفه من الأوصاف التي يتفاوت بها القيمة كما لو كان عبدا كائنا كانت له عند المشتري فراجع المالك على ما نقل
والظاهر رجوع المشتري على البايع لا يميز على ضمان ضمان ذلك ثم ان ما ذكرنا كله من رجوع المشتري على البايع ما يميزه انما هو اذا
كان البيع المذكور صحيحا من جهة كون البايع غير المالك لو كان فاسدا من جهة ان رجوع المشتري على البايع لان الغرامة لم تجز
من بيعه البايع في دستور الملكية وانما هي جهة خاتمة فساد البيع فلو فرضنا البايع مضافا في دعواه لم تزل الغرامة غاية الامر
كون المذموم له هو البايع على تقدير الصدق والمالك على تقدير الكذب فحكم حكم نفس الثمن في التزام المشتري به على نفسه عند
البايع كذا نرى ثم انه قد ظهر مما ذكرنا ان كل ما يرجع المشتري به على البايع اذا رجع اليه فلا يرجع البايع به على المشتري اذا رجع
عليه لان المفروض من ان الضمان على البايع ولما لا يرجع المشتري به على البايع كما لو الثمن من القيمة فراجع البايع به على المشتري
اذا عزم المالك والوجه في ذلك حصول التللف في يد فان قلنا ان كل من البايع والمشتري بينهما وان في حصول العين في
يديه الغاربية التي سبب للضمان وحصول التللف في يد المشتري لا وجه له ولا دليل على كونه سببا لرجوع البايع عليه نعم
لوا تعلق بفعله رجوع كونه سببا للضمان على السابق قلنا توضيح لك يحتاج الى الكشف عن كيفية اشتغال ذمة كل
البيع ببدل التللف في جهة في هذه كل منهما مع ان الشيء الواحد لا يعقل الاستقرار الا في ذمة واحدة وان الوصول
في قوله على اليد اخذت شيئا وطبقا كيف يكون على كل واحد من الأيدي المتعددة فنقول مغنى كون العين المأخوذة على
اليدين عند تملكها بعد التللف عليها فافرض ان تعدد يكون العين الواحد في عند كل من الأيدي لكن بثوث
الشيء الواحد العهد المتعددة معناه الزم خروج كل منهما عن العهد عن نفسه وحيدان الواجب هو تدارك التللف الذي
حصل ببدل واحد لا يريد ان يكون مغنا تسلط المالك على سبب كل منهما خروج عن العهد عند تلفه فهو يملك في مائة
كل منهما على البديل فغنى اذا استوفى احدنا سقطا البايع يخرج البايع عن كونه تداركا لان التدارك لا يتدارك والوجه في
سقوطه حقيقة بدفع بعض البايع ان مطالبته بتمام لم يصل اليه المبدل ولا بدله فابها حصل في يده لم يبق له استحقاق
بدله فلو بقي شيء في ذمة واحد لم يكن بعنوان البدلية والمفروض عدم بثوثه بعنوان آخر ويتحقق مما ذكرنا ان
المالك انما يملك البديل على سبيل البدلية اذ يستحيل انضاف شيء منها بالبدلية بعد صيرورة احدها بدلا عن التللف
واصل الى المالك ويمكن ان يكون نظير ذلك ضمان المال على طريقة الجوه حيث انضم ذمة الى ذمة اخرى ضمان عين
العوضين لكل من البايع والمشتري عندنا كما في الانصاح وضمان الاعيان المضمومة على ما استقر به في كثره وقواء في الاصل
وضمان الاثنين لو احدثا ابن حمزة وقد حكى في الدين والشهيد عن العلامة في درسه انه نفى المنع من ضمان
الاثنين على وجه الاستقلال قال ونظيرة العبادات الواجب لكفائة وفي الأموال الغاصبة من الغاصب هذا حال
المالك بالنسبة الى غيره لا يملك واحدا حال بعضهم بالنسبة الى بعض فلا ينبغي ان لا يفرق على البايع رجوع المشتري
ما لم يكن السابق موجبا لابقاء في خطر الضمان لا ينبغي ان السابق اذا رجع عليه كان غارا لاحقة لم يرجع اليه الا في
لرجوعه عليه بما لو دفعه الاخر منه فالحق بالكل ما اذا لم يكن غارا له فقول ان الوجه في رجوعه هو ان
اشتغلت ذمة البديل قبل الاخر فاذا حصل المانع في الاخر فقد ضمن شيئا له بدل هذا الضمان يرجع الى ضمان احد
من البديل والمبديل على سبيل البديل ولا يعقل ضمان المبدل مع ضمان البديل والاخر ارجح بدله عن كونه بدلا منها
لديعة الثاني فانما هو تدارك التللف استقرت اذ في ذمة الاول بخلاف ما يدفعه الاول فانه تدارك نفس العين معنا
اذا لم يحدث له تدارك اخر بعد فان اداه الى المالك سقط تدارك الاول ولا يجوز دفعه الى الاول قبل دفع الاول

في نفي الضمان
في عينه

المالك لا يخرج من باب الغرض والنداء فلا اشتغال للمالك قبل فوات المدة ولا يمتنع من قبل الغرض في وقت الاول
 فقال الاول مع الثالث كمال الصالح مع المضمون عنه فانه لا يمتنع الدفع اليه لا بعد الاداء والحاصل ان من تلف
 المالك في يد ضامن لا يحد الشخص على البديل للمالك ومن سبقت في اليد يشتغل بتمتع امتداد العين واما ابتداء
 ما تداركها وهذا اشتغال الشخص واحد يشتمل على الشخص على البديل كما كان في اليد المتعاقبة اشتغال ذمة الشخص على
 البديل الشيء واحد شخص واحد وبما يقال في وجوب غير من تلف المالك في يد المالك لو رجع عليه في وقت من تلفه
 مشغولة للمالك البديل وان كان الزام غير باعتبار الغرض وانما اشتغل بتمتع بتمتع ح من ادى باذنه للمالك في ذمة
 بالمعاوضة الشرعية القهرية قال وبذلك انقض الفرض بين من تلف المالك في يد غيره الذي خطابه بالاداء شرعي لا ذني الا
 على شغل ذمة متعاقبة بمال واحد فيرجع عليه ولا يرجع هو انتهى وانما خبر بانه لا وجه للفرض بين خطاب من تلفه ببدل وخطا
 غيره بان خطابه ذمي خطاب غير شرعي مع كون الاداء على اليد ما اخذت بالتبديل اليها على السواء والمفروض انه لا خطاب بالمسئولية
 غيره مع انه لا يكاد يفرق الفرق بين ما ذكره من الخطا بالاداء والخطا باليد مع انه لا يكاد يفرق خلاف من احدثه كون كل من يبيع
 الايدي مشغول الذمة بالمال فغلاما لا يبقظ اداء احد من ابناء المالك لا يظفر لا اشتغال بغيره من الدين في اجبانه على الدفع والذم
 عنده من الاله وقدمه على الوضايح والضرب فيه مع الغرض ومما تلحقه المالك عنه مع اخراجه عنك من احكام ما في الذمة
 مع ان يملك عن من تلف المالك ببدله لانه من تلف المالك ببدله لا يعلم له سبب اختياره ولا فخره ببدل
 المتبخر على ما ذكرنا سقوط حق للمالك عن تلفه ببدله بغيره لعدم تحقق موضوع التدارك بعد تحقق التدارك مع ان
 اللزوم مما ذكره ان لا يرجع الغرض في حق البديل العادية الامن تلف في يد مع ان الظاهر خلافه فانه يجوز له ان يرجع الى كل
 واحد من بعدهم لو كان غير من تلف ببدله فهو يرجع الى احد ولو احدثه ان يستقر على من تلف في يد هذا كله اذا تلف الباع
 في يد المشتري وقد عرفت الحكم ايضا في حصوله والعين وانما يرجع المالك بها على من في يد او من حوت بده عليها فان
 يمكن ان تراعى من يوجه يده عن المالك بدل المحبولة والمالك لا يشترط له ببدل المحبولة ولا يرفع سلطة المالك على مطلقا
 الاول بغيره يمكنه من الاستدراك من الثاني لان عهده على الاول فيجب عليها مضمونها وان بدل ما بديل لم ليس للمالك اخذ
 مؤنة الاستدراك ليدلها بنفسه ولو لم يقبل على استردادها الا المالك وطلب من الاول عوضا على الاستدراك بغيره عليه بدل
 العوض او ينزل منزلة التعذر في بطلان المحبولة او يفرق بين الامور المتعارفة للاستدراك وبين الزايد عليها ما بعد احوالها
 على الاول الغائب جوه هذا كله مع عدم تغير العين ولما اذا تغيرت في حق كثيرة لا يناسب للمقام العرض لها وان كان كثير
 مما ذكرنا ايضا مما لا ينبغي ذكره الا في باب الغرض لان الاهتمام بجوارحه الى ذكرها في هذا المقام باذنه مناسبة غثا
 للفتنة وفقا الله لما يرضه عنان العلم والعمل ان غفارا للزلل مستعمله لوانواع الفضل ما لا غير مع ما ان نفسه في القول
 بطلان الفضل فان كان حكمه حكم ما يقبل للملك مع ما لا يقبل والحكم في الفضل لظهور الاجماع بل دعواه عن غير واحد من
 الاجتهاد الصفا المقدمة في بطلان الفضل من قوله لا يجوز بيع ما لا يملك وقد وجب له شراءها بملك ولما ذكرنا قال
 بطلان الفضل كالبشرع وابن زهره والحلي وغيرهم نعم لو اضر الاضجاع امكن الخدش فيه بما ينبغي في بيع ما يملك
 ما لا يملك واما على القول بغير الفضل فلا ينبغي الربط الصحة مع الاجابة بل وكذا مع الربط فانها لو تبين بعض البيع غير
 مملوك غايته الامور الجارية للشرع مع جعله بالحال عند علمنا اننا كنا عن كره وسيجي في اقسام الخدش بل عن الشرع في تقوية
 بطلان الخدش للبايع لكن عن الغنية الجهر بعدد وبؤنة صحة الصفا وادعاهما كلام الشيخ على ما اذا ادعى البايع الجهل بالذم
 وكلام الغنية على العالم ثم ان صحة البيع فيما يملكه مع الرديف في بعض الكلمات باذنه الموقوف من عدم الاجابة ما شرعي كل من
 رباو بيع ابق من دون صميمه وسيجي الكلام في محالها ثم ان البيع المذكور صحيح بالنسبة للمملوك بغيره من المثل وموقوف في غير
 بغيره بطريق معرفة حصة كل منها منفرا فيؤخذ لكل واحد من المثل من المثل كنسبة فيتم الى مجموع القيمتين مثلا كذا عن
 ثم ما اذا كان بينهما ثلث فانيه فيقول ان قيمة المملوك في المثل وقيمة غيره في المثل فارجع المثل في ثلثي المثل وما ذكرنا من الطرفين
 هو لم يصح في الارشاد حيث قال ويقط السقي على القيمتين ولعله ايضا يرجع ما في بيع وعدد والله من انما يقولها جميعا ثم
 يقوم احدهما ولهذا فسر هذه العبارة المحقق الثاني عبارة الارشاد حيث قال طريق تقسيط على القيمتين الخ لكن الاضطرار
 ان هذه العبارة الموجودة في هذه الكتب لا تنطبق بظاهرها على عبارة الارشاد التي اخبرناها في طريق التقسيط نظرا
 من ثم اذا لو كان المراد من تقويمها ما تقويم كل منها لا تقويم المجموع لم يتجلى الى قولهم ثم يقوم احدهما ثم تنفصته اذ ليس هنا الا
 امران تقويم كل منهما ونسبة قيمته الى مجموع القيمتين فالظاهر اذانه قيمتهما مجتمعتين تقويم احدهما بنفسه ثم ملاخطة نسبة قيمته

من المثل ان
 يقوم كل منهما

من المثل ان
 يقوم كل منهما

احدة القيمة المجموع ومن هذا انكر عليهم جماعة تبعاً لجامع المقاصد لظن القول بذلك ولا يستقيم ذلك فيها اذا كان لا يثبت
المالكين بخل في زيادة القيمة كما في مصوغ باب وفتح خفت اذا فرض يقوم المجموع بغيره ويقوم احدهما بغيره وكان الثمن
حسنة فانه اذا رجع المشتري بغيره من الثمن بنسبة النكسبة الاثنى عشر الى العشرة استحق من البايع واحداً من الخمسة فيبقى للبائع اربعة
في مقابل المصوغ الواحد مع انه يستحق من الثمن الا مقدار من الثمن مساوياً لما يقابل المصراع الاخر اربعة دراهم ونصف او
الحاصل ان البيع انما يبطل في ملك الغير بغيره من الثمن يستحقها الغير مع الاجارة ويصير في نصيبه ما لا يملك بغيره كان باخذها مع
اجارة مالك البعير الاخر هذا ولكن الظاهر ان كلام الجماعة اما محمول على الغالب من عدم زيادة القيمة ولا نقصانها بالبيع
او مرادهم من يقوم بها يقوم كل منها منفرداً من يقوم احدهما ثانياً ملاحظاً بغيره مع مجموع القيمتين في الافتقار الضابط المذكور في
كلامهم لا يحتاج الى النقص بصوره مدخلية لاجتماع في الزيادة التي يمكن القول فيها وان كان ضعيفاً باخذ النسبة المشتري بين قيمة
احدهما المنفرد وبين قيمة المجموع بل ينقص بصوره مدخلية لاجتماع في نقصان القيمة بحيث يكون قيمة احدهما منفرداً مثل قيمة المجموع
او ان يدان هذا فرض يمكن كالحصن في دهر جامع المقاصد غير ان الاشهاد هنا بالنسبة المذكورة بوجوب جميع بين الثمن والمشتري كما
يوضح جارية مع امهاتية ما يجتمع بين عشرة وفيه كل واحد منها منفرد عشرة بنائية فان نسبتها احدهما لغيره في المجموع
القيمتين بنسبة الشيء الى ما لذلك فخرج بكل العشرة وكان من اورد عليهم ذلك عطف على هذا وان كان عنده غير يمكن فالعقود في جميع
الموارد ما ذكرنا من ملاحظة قيمة كل منها منفرداً ونسبة قيمة احدهما الى مجموع القيمتين فان قلت ان المشتري انما يملك الثمن في مقابل
كل منهما مقبلاً باجماعه مع الاخر وهذا الوصف لم يبق له مع ذلك ما لا يبيع انما يستحق من الثمن ما يوزن على ما
منفرداً فله من الثمن جزء بنسبة اليه كنسبة الدرهم الى العشرة وهو درهم واحد فالزيادة ظلم المشتري وان كان ما اوهم عبادة الشارع
وشبهها من اخذ البايع اربعة والمشتري واحداً استدلوا بما كاسبه عليه بعض حواشي الروضة فاللزام ان يقتطع الثمن على قيمة
كل من المالكين منفرداً وعلى هيكلة الاجماعية ويحيط البايع من الثمن بنسبة قيمة كل منهما منفرداً وبقي ثلث بنسبة قيمة ملك الاخر
منفرداً وفيه هيكلة الاجماعية قلت فوات وصفه لانضمام كسائر الاوصاف الوجبة لزيادة القيمة في حصونه في باب
الماوضات وان كان مضموناً في باب العدول غاية الامر يشترط ان يجتمع مع اشتراط تلك الصفقة ولا فرق فيما ذكرنا من كون
مالك البايع وملك غيره متعددين في الوجوب كجارية او مخدوم كعبد لثلاثة البايع وثلاثة لغيره فانه لا يوزن الثمن على
قيمة الثمن المجموع اثنان الا ان الثلث لا يباع بصف ما يباع به الثلث ان يكون اقل رغبة منه بل يلاحظ قيمة الثلث قيمة اثنين
و في هذا النسبة منها يؤخذ من الثمن بتلك النسبة هذا كله في القيمة اما المبيع المثل فان كانت حصته مشاعة فسط الثمن على نفس
المبيع فيقابل كل من حصتي البايع والاخر بما يخصه ان كانت حصته كل منها معينة كان الحكم كما في القسمة من ملاحظة هيكلة
القيمتين ويقتطع الثمن على المجموع فانهم مستكملون باي من نصف الدار ونصف ملك الدار فان علم انه اراد نصف
الدار نصف الغير علم به والا فان علم انه لم يقصد بقوله تعبك نصف الدار الا مفهوم هذا اللفظ ففعل كما ان جملة على نصف
المملوك له وجملة على النصف المشاع بين وبين الاخر ومنشأ الاحتمالين اما تعادى في النصف اعني حصته المشاعة في
المجموع المضافين مع ظهور انصاف في مثل المقام من مقامات القسمة الى نصفه المختص ان لم يكن له هذا الظهور في غير المقام ولا يحل
لا يفرق على الاشاعة كما ينبغي او مع ظهور انشاء البيع في البيع لنفسه لان بيع مال الغير بغيره اقام من ثمة الغير واعتقاً كون المال لنفسه
واما من بناء على ملكه للمال عدلاً فاكاد في بيع العاصب لكل خلاف المفروض هنا وما ذكرنا يظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين
قول البايع بعت خاتماً مع كون الاسم مشترياً بين عبده وعبده جثاً دعي فخر الدين الاجماع على انصافه الى عبده ففاس عليه ما
نحن فيه اذ ليس للفظ البيع هنا ظهور في عبده الغير ففي ظهور البيع في وقوعه لنفس البايع وانصرف لفظ المبيع في مقابل المصروف الى
مال المصروف سليم عن المعارض ففيه باجمال لفظ المبيع ثم انه لو كان البايع وكيلاً في بيع النصف وليتاعى بالكله فهل هو كما
الاجنبى وجملاً مبتدئاً على المعارض ظهور النصف في المشاع هو انصرف لفظ المبيع الى مال البايع في مقام المصروف او ظهور
التمليك في الاشاعة الاولى لان ظهور التمليك في الاشاعة من باب الاطلاق فظهور النصف في المشاع وان كان كذلك
ايضاً الا ان ظهور المقتد وارد على ظهور المطلق وما ذكره الشهيد الثاني من عدم فصله لفظي الى مدلول اللفظ وان كان
مرجعاً الى ظهوره وارد على ظهور المقتد الا انه مختص بالفتولان الفصل الحقيقي موجود في الوكيل والولي فالأقوى في هذا الاشكال
في المبيع يحكي لفظ النصف الا ان ينع ظهور النصف في الاشاعة المجموع واما ملاحظة حقيقة المالكين واداءه الاشاعة
في الكل من حيث انه مجموعها فغير معلومة بل معلومة بالعدم بالفرض من المعلوم ان النصف المشاع بالمعنى المذكور يصلح على نصف
المختص وقد ملك كلياً بملك مصدره هو كمال الوانح كلياتها مع كونها ما ذواتنا في بيع ذلك عن غيره ايضاً لكن لم يقصد الا

في بيع ما لا يملك
وما لا يقبل التملك
وما لا يقبل البيع

عليه الرضا فحقها وان كان ان واحد الورثة باع لآخر يرد ذلك في حصته وبالاشارة قال تطل على من اقر لا خيرة فهو ملك
في المال ولا يثبت نسبة فان اقر اثنان فكان لا ان يكونا عديرا فيثبت نسبهم في الميراث معهم من قريب الاستاذ واليه يرجع
عن الاستاذ بن محمد وبنام الكلام في محله من كتاب لا اقرار والميراث التي مسئلة لو باع ما يقبل التملك ومالا يقبل التملك
الغير صفة بشي واحد صحيح في المملوك عندنا كما في مع صد واجامنا كما في الغيبة وبطلان اطلاق مكانة الصنف المفقود
وعو كضمانه الى صورته كون بعض القيمة المذكورة بها مال الغير موقوف لا مانع من جريان قاعدة الموقوف بل لا ريب في ان
حله ما يقال من ان الرضا والغافل انما وقع على المجموع التام فبعض الشارع وقطعا فالحكم بالامتناع في البعض مع عدم كونه
مقصود الا في ضمن المركب بمجاليح الى دليل اخر غير ما دل على حكم العقود والشرط والبطان عن تراخي للاحكام وبنيان
العقد بغير شرطه وعلته عليه مع صدق في باب فساد الشرط وذكر ان في الفرق بين فساد الشرط وبطلان شرطه تمام الكلام
في باب الشرط وكيف هذا الفرق بالنقص والاجماع نعم بما يبعد الحكم بفساد الشرط لما ذكره في ذلك وفاقا للحكم في المذكرة
عن الشافعي من جهة افضال الاجماعات بين المبيع قال في المذكرة بعد ذلك فليس عندك بعد من الصواب الحكم بالبطالان فيما اذا
علم المشتري حرية الاخر او كونه مملوكا فيقال اليك ان لا يمكن فيه بان لا ادرم هو العلم بين المجموع الذي قصد في نقله عن قاضي
علم الناقل بعد ارضاء الشارع له فان هذا العلم غير مناف لقصد النقل حقيقة فيبيع الغير المغلوب لئلا يضره وحكمه
عليه بالفساد وما كان غرضه في نفسه مع قطع النظر عما يحكم عليه من الشارع مع انه لو لم يذكر لا فقه صرف مجموع الثمن
الى المملوك لا البطلان لان المشتري يتعاقد على ضمان المجموع بالثمن مع علمه بعد سلافة البعض له فادم بغير ضمان
المملوك وحده بالثمن كما صرح به الشهيد في محله المحوالة المسبوبة اليه حيث قال ان هذا الحكم مفيد لجعل البيع المسمى بيمين
المبيع وحكمه والى ذلك ان البذل باراء المملوك ضروره ان الفضل الممنوع كالا فضل لا يلى لكن فاذا ذكره في محالف لفظ
المتم حيث حكموا بالفساد وان كان مناسبا لما ذكره في بيع مال الغير من العالم من عكس وجهه بالثمن الى البايع لانه ساطع عليه
مخا نفا ومقتضى ذلك عند رجوع المشتري بغير طخير المملوك اما لوقوع المجموع في مقابل المملوك كما عرفت من نحو اشره واما البطلان
فذلك القطع له بما لا يوافق مع صدق ذلك الا انك قد عرفت ان الحكم هناك لا يكاد ينطبق على القواعد ثم ان طرقت
بغير طشر على المملوك وغيره من غير ما تقدم في بيع مال من مال الغير من ان الغيبة يتقوم كل منهما منفردا ونسبة قيمة المملوك
الى المجموع القيمة من الكلام هنا في طرقت مع فقه قيمة غير المملوك وقد ذكرنا ان المحر يفرض عندا بصنعانه ويقيم والمحرو
الغيبه يتقومان بقيمة ما عنده من اياها مالا ويعرف تلك القيمة فيهما في عديله مطلقين على ذلك لكونهما مبنيين بالغير
الوجوه لوليك الكفاية ويشكل يقوم المحر بغير قيمتها اذا باع المحر بعنوان انها شاة والغير بعنوان انها خيل وبان الاختلاف
بل جزم بعض هذا بوجوب يقومها بقيمة الخيل والشاة كالحكم مسئلة في يجوز للاب والجد ان يتصرفا في مال الطفل المبيع
والشرط وبديل عليه قبل الاجماع الاخبار المستفيضة المصروفة في موارد كثيرة ونحو ساطعة على بضع البنت في باب
النكاح والمتم عدم اعتبار العدلة للاصل والاطلاقات ونحو الاجماع المحكي عن كراهة حيلة ولاية القاسق في التزويج
حالا فالله حكى عن الوصلة والايضا فاعتبرها فيهما مسئلة في الاخير بانها لا تير على من لا يدفع عن نفسه ولا يصرف عن
ماله ولا يستعمل من حكمة الصانع ان يجعل القاسق امينا يقبل اقراره عن غيره واخباره عن غيره مع نص القرآن على
حالة انقضى ولعل ادراد بنص القرآن انه الركون الى الظالم الله اشارة اليها في مع صدق في دلائل الاية نظرا وضعفها ما
ذكر في الايضاح من الاستحالة اذ المحذور يندفع كانه مع صدق ان الحكم في ظاهر عندنا في الاحوال اختلاف في حال
الطفل غله ومنعه من التصرف في ماله واشتات اليد عليه وان يظهر خلافه فولا يثبت ثابته وان يعلم استعمال حاله با
الاختفاء وينتفع سلوكه وسوا هذا هو الذي انتهى في هل يشترط في مصروفة المصلحة وكيف في عدم الاستدانة لا يعتبر بشي وجوه
يشهد للاخبار اطلاق ما دل على ان مال الولد والوالد كما في رواية سعد بن ابي وا انه وماله لا يبيعه كما في النبوي الشريف وصححه ابن
مسلم ان الوالد ياخذ من مال ولده ما يشاء وما في علي محمد بن عيسى عن الرضا ع من ان حله تحليل مال الولد والوالدان الولد
موجب للوالد في قوله لا يبيعه شيانا انا ولا يبيعه شياء الذكور ويؤتيه اجارا جواز يقوم جارية الابن على نفسها لكن
الظن منها يقيد بها بصوره حاجه الاب كاشهد له قوله ع في رواية الحسين بن ابي العلاء قلت لابي عبد الله ع ما يحل
للرجل من مال ولده قال فقهه ع اذا اضطر اليه قال فقلت لول رسول الله ع للرجل الذي تاه فقدم اياه فقلت لنت
وما لك لا تبني فقال يا ابا عبد الله ع فقال يا رسول الله هذا لابي ظلمي ميراثي من ابي فاحببه الابن قد نفعه عليه

من انفسهم ما كان لو من لا مؤمنة اذ قضى الله ورسوله ان يكون لهم الخيرة من امرهم فليحكم الذين يخالفون عن امر من
نصيبهم فنته او يصيبهم عذاب اليم واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وامنوا بآيات الله ورسوله لا ينال
عزني الله وقال النبي صلى الله عليه وآله واثرة اوب بر عطية انا اولى بكل موضع من نفسي قال في يوم غد بهم ثم التفت الى من انفسكم
قالوا بل من كنت مولا فلهذا علي مولا والاخبار في اراض طاعتهم في كون معصيتهم كمعصيته لله كثيرة يكفى في ذلك
مذهبهم مقبوله عن غير مظهره وشهوره الى خديجة والتوفيق الذي حيث علم فيها حكمة الفقيه وسلطه على الناس في قد
حصلت كلك وانه حجتى عليكم واما الاجماع فغير خفى واما العقل القطع فالتسفل منه حكمه بوجوب شكر المنعم بعد معرفته
انهم اوليا المنعم والغير المستقل حكمه بان الاقوة اذ اقتصت وجوب طاعة الاب على الابن في الجملة كانت الامانة مقتضية
لوجوب طاعة الامام على الرعية بطريق اولي لان الحق هذا العظيم بربيت فتم والمقام من جميع ذلك دفع ما يتوهم من ارجح
طاعة الامام بمقتضى الامر الشرعي وانه لا دليل على وجوب طاعة في امة العرفية او سلطه على الاموال والا نفس
وبالجملة فالتسفل فاقص الا دولة الاربعه بعد التتبع والتامل ان الامام سلطه مطلقه على الرعية من قبل الله تعالى وان قصر
نافذ على الرعية ما مضى من هذا كله ولا يتهم بالحق الاول واما بالمعنى الثاني اعني اشرطه وقصره الغير بانهم وهو وان كان
مخالفا للاصل الا انه قد ورد اخبار خاصة بوجوب الرجوع اليهم عدم جواز الاستقلال بغيرهم بالنسبة الى المصالح المطلوبة
لشارع الغير لا خوة على شخص معين من الرعية كالحدد والغيريات والنصرون في اموال القاصرين في الرافضيين بالخروج
عن الحقوق ومخولك وكيف في ذلك ما دل على انهم اولوا الامر والولاية فان الظاهر في هذا القول عنوان عرفا من يجب الرجوع اليه
في الامور العامة التي لا يتجزأ في الشرع على شخص فكذا ما دل على وجوب الرجوع في الوقائع الخاصة الى رواة الحديث طلال بانهم حجتى
عليكم وانا حجة الله فان دل على ان الامام هو المرجع الاصل وطاعين العلم بسند والفضل يشان ان عن مولا نال بحسب الرضا
تتم في علم حاجة الناس الى الامام حيث قال بعد ذكر جملة من العلماء قال لا تجد فرق بين الفرق ولا مله من الملل فاشوا ويقوا الاقيم
ورئيس لما لا يلهم من امر الدين والدنيا فلهما حكمة الحكيم ان يترك الخلق بمنايعهم وهو انه لا بد لهم لا فوام لهم الا به هذا مصفا
المعاور في حضوره وحده والخير والحق والامام المسلمين في الصلوة على الحسين من ان سلطان الله حول بها
من كل احد وغير ذلك مما يات عليه المستمع وكيف كان فلا شك ان عدم جواز النص في كثير من الامور العامة بدون اذ انهم
رعناهم كن لا عمو يقتضيه ائتنا توقف كل مصروف على الاذن نعم الامور التي يرجع فيها كل فرد الى رئيسهم لا بعد الاطراف فيها يقتضيه
كونهم اولى الامر ولا رجع الاصل في حوادث الواقعة والمرجع غير ذلك من موارد الشك الى اطلاقات تادلة تلك الضرورات
ان وجدت على الجواز او المنع والا فالى الاصول العلمية لكن حيث كان الكلام في اعتبار اذن الامام او نائبه الخاص مع التمكن منه
المبجول بالاصول لانها لا تنفع مع التمكن من الرجوع الى الحق واما شفع ذلك مع عدم التمكن من الرجوع اليها العجز العوارض
وبالجملة فلا يمتنع من ذلك انما المصلحة العامة من حكم ولاية الفقيه باحلال الهيئتين المتقدمتين فتقول اما الولاية على الوجه
الاول اعني استقلاله لم يثبت بعموم عدله او بما يتجمل من اجازة واردة في شأن العلما مثل ان العلما ورثة الانبياء
وانا الانبياء بوروا دينار ولا درهم ولكن وروا احاديث من احاديثهم من اخذ بشئ منها اخذ بخطا وروا ان العلما امنا الرسول
وهو له حجازي الامور بيد العلما بالله الامنا على حلاله وحرامه قوله علماء امتي كانبيا بني اسرائيل وفي الرسالة المرتبة في
الفقه الرضوي ان منزلة الفقيه في هذا الوقت كمنزلة الانبياء في بني اسرائيل وقوله في نهج البلاغة اولى الناس بالانبياء اعلمهم بما
جاءوا به ان اولى الناس باليهيم للذين يتبعوا الاية وقوله ثلث الله ارحم خلقا قبل ومن خلفا وارك يار رسول الله قال
الذين ياتون بعدي ويردون حديثي وسنتي وقولته في مقبولة ابن حنبل قد جعلت عليكم حاكما وفي مشهوره في الحديث
جعلت عليكم قاضيا وقوله عمل الله فخرهم حجتى عليكم وانا حجة الله الى غير ذلك مما يظفر به المستمع لكن الانصاف بعد ملاحظ
سياقها او صحتها او دليلها يقتضى انهم بابها في مقام نبيا وظيفتهم من حيث الاحكام الشرعية لا كونهم كالنبي والائمة
صلوات الله عليهم كونهم اولى الناس في اموالهم فلو طالت الفقيه الزكاة والمحسن من الكلفة فلا دليل على وجوب الدفع عليه
شرعا نعم لو ثبت شرعا اشرط صحه ادائها يدفع الى الفقيه وطه او بعد المطالبة وافنى بذلك الفقيه وجبا بئاعه ان
كان من يتعين تقليده ابتداء او بعد الاختيار فيخرج عن محل الكلام هذا مع انه لو فرض العلما العمه فيما ذكر من الاحتياج
حما على ارادة العام من جهة المعهودة المتعارفة من وظيفة من حيث كونهم رسولا مبلغا والا لزم تخصيص كل امر من العامة
لعدم سلطنة الفقيه على اموال الناس انفسهم الا في موارد قليلة بالنسبة الى موارد عدم سلطنة والجملة فاقامة الدليل
على وجوب طاعة الفقيه كالامام الفاضل بالخارج بالدليل ونحوه القناد في الكلام في ولايته على الوصية الثانية اعني

فيما ذكره في
الاصول من وجوب
الرجوع اليهم في
الامور العامة
والخاصة

في الفقه
الشافعي

صنف الفقه على ائمة فاما كان متوقفا على ائمة الامام وحيث انوار التوفيق على ائمة الامام غير متوقفا لئذ لم يكن فاما يكون
كالضابط لها فتقول كل معرف من الشارع اذ له وجود في الخارج ان علم كونه وظيفة شخص خاص كنظر الاب في مال له
الصغير او صنف خاص كالافتاء والقضا او كل من يفيد على القيام به كالامر بالمعروف فلا اشكال في شئ من ذلك وان العلم
ذلك واحتمل كونه مشروطا بوجوده او وجوده بنظر الفقيه وجوب الرجوع فيه لغيره ان علم الفقيه من الامور التي لا يجوز ان يفتقر
اناطة بنظر خصوص الامام او نائبه الخاص في لاه مباشرة او استنباط فيه والاعطال ان كونه معروفا لا ينافي في اناطة بنظر
الامام ولا يحتمل ان عند فقهه كسائر البركان التي من مناها بفتنه على فخره ورجوع هذا الى الشك في كون المطلق
مطلق وجوده او وجوده من موجد خاص اما وجوب الرجوع الى الفقيه في الامور المذكورة فيدل عليه نصا في الغاية فاما
من جعله حاكما كما في مقولة ابن خنظلة الفقيه كونه كليا احكام المنصوص في زمان النبوة والصحابة في الزام الناس بالرجوع الى
المذكورة اليه ولا نهائية في النظر بالمستأدع من فضيل السلطان حاكما وجوب الرجوع في الامور العامة المطلوبة للاستقامة
اليه الى ما تقدم من قوله في حجاج الامور بيد العلماء بالله الامانة على حلاله وحرامه والتوقيع المروي في اكمال الدين وكتاب الغيبة
واحجاج الطبرسي الوارد في جواب مسائل استحقاق يعقوب في ذكره في سالت العريضة ان يوصل الى الصاحب عجل الله فجه
كثا بآية تلك المسائل التي قد اشكلت على فقه الجواب بحجة عليه الاف الصلوة والسلام في اجوبتها وفيها واما الحوادث الوا
فارجعوا فيها الى رواية حديثنا فانهم حجة عليكم وانا حجة الله فان الحوادث المراد ظاهر مطلق الامور التي لا بد من الرجوع
اليها عرفا او عقلا او شرعا الى الرئيس مثل النظر في اموال القاصرين لغيره او موت او صغر او سفه واما تخصيصها بنصوص
المسائل الشرعية فيعقد من جوب منها ان الظن وكولي نفس الحادثة اليه ليسا شرهما مباشرين واستنباط الرجوع حكمها
اليه منها التعليل بكونهم حجة عليكم وانا حجة الله فانه انما يناسب الامور التي يكون المرجع فيها هو الراي والنظر فكان هذا نصب
ولا الامام من قبل نفسه لا انه واجب من قبل الله سبحانه على الفقيه بعد غيبة الامام والا كان المناسبات يقول انهم حجة الله
عليكم كل صنفهم في مقام اخر بانهم امناء لله على الحلال والحرام ومنها ان وجوب الرجوع في المسائل الشرعية الى العلماء الذي هو
من بداهيات الاسلام من السلف الخلف مما لم يكن يخفى مثل استحقاق يعقوب حتى يكتب في عدة مسائل اشكلت عليه بخلاف
وجوب الرجوع في المصالح العامة الى راي احد وظهر فانه يحتمل ان يكون الامام قد وكله في غيبة الى شخص او اشخاص
من ثقته في ذلك الزمان والحاصل ان الظاهر ان لفظ الحوادث ليس خاصا بما استند به حكمه ولا بالمنازعات ثم ان النسبة بين
مثل هذا التوقيع وبين العموم الظاهر في اذن الشارع في كل معرف لكل احد من قوله عور الضعيف من افضل الصدقة
والعشائر لك وان كانت عموما من جهة الا ان الظاهر من هذا التوقيع عليها وكونها منزلة المفسر الدال على وجوب الرجوع الى
الامام او نائبه في الامور العامة التي يفهم عرفا دخولها تحت الحوادث الواقعة تحت عنوان الامر في قوله اول الامر وعلى تسليم
النسبة عن ذلك فالمرجع بعد تعارض العموم في الصلة عند مشروعية ذلك المعروف مع عدم وقوعه في الامر هذا لكن
المسئلة لا تخرج عن اشكال وان كان الحكم به مشهورا وعلى اي تقدير فظهر ما ذكرنا ان ما دل عليه هذه الادلة هو ثبوت
الولاية في الفقيه في الامور التي يكون مشروعية ايجادها في الخارج مفروغا عنها بحيث لو فرض عدم الفقيه كان على الناس القسمة
بها كفاية واما ما يشك في مشروعية كالحج والغير العام وترويج الصغير لغيره لا بحد ولا في المعاملة على مال الغائب
بالعقد عليه وفتح العقد بخلافه وغير ذلك فلا يثبت من تلك الادلة مشروعية الفقيه في استنباط مشروعيةها من دليل شرعي
نعم ولا يثبت على هذه وغيرها ثابته للامام بالادلة المتقدمة المختصة به مثل آية اولى بالناس من بعدهم وقد تقدم ان اشياء
عموم يناسب للفقيه عنه في هذا النوع من الولاية على الناس ليقض في الخروج عنه على ما خرج بالدليل ومنه حظ الفتا
بالجدة فيهما مقامان احدهما وجوب بكمال المعروف والمادون فيه اليه ليقع خصوصيا عن نظره ورايه كجهنم الميت الذي
لا ولي له فانه يجب ان يقع خصوصيا من تعيين الغاسل والمخسل بعين شئ من تركته للكهف وتعيين المدفن على راي
الفقيه الثالث مشروعية وقض خاض في نفس او مال او عرض والمثبت بالتوقيع وشبهه هو الاول ومن الثاني وان كان
الاقتناء في المقام الثاني بالمشروعية وعدمها ايضا من وظيفة الامام لان المقصود من ذلك الادلة السابقة على المشروعية نعم
لو ثبت ادلة السابقة عمومات ما ذكرنا ثم انه قد اشتملت على الاسبق تدليل في بعض الكتب روايات ان سلطان سوري في وقت وهذا
ايضا بعد الاجابة سندا او مضمونا يحتاج الى التعمق السابقة وقد عرفت ما يصلح ان يكون دليل عليه انه لا يخرج عن هه
في ذلك مع قطع النظر عن السند كما عرفت به حال المحققين في باب احسن الاجراءات بان المعروف من الاصحاب يكون الفقيه
نواب الامام ويظهر من المحقق الثاني ايضا في رسالته الموسومة بباطع الحاج في مسئلة جواز اخذ الفقيه اجرة اراضى

في الفقه الشافعي

من المتألفين كما يكون ذلك للأمام إذا ظهر للشك في صحة البيع أو هو في محله ثم إن قوله لا ولي له في الرسالة المذكورة ليس
مطلق بل لا ولي له بل المراد عدم الملك بغيره ولو كان له ولي لم يجز له بيعه أو صنفه أو فوعه أو صنفه في مثل الصغير
الذي يحتاج إليه والمجنون بعد البلوغ والغائب المتع والمريض المعسر عليه الميت المثل لا ولي له وقاطبة المسلمين إذا كان
لهم ملك كالفتوح عنوة والوقوف عليهم في الأوقات العامة ونحو ذلك لكن يستقامه ما لم يكن فيه فساد من التوزيع
المذكور وهو الأذن في فعل كل مصلحة فثبت به شرعية ما لم يثبت شرعية بالتوزيع المتقادم فيجوز له القيام بجميع
الطوائف المذكورة بنعم ليس له فعل شيء لا يعود لمصلحته أو كان له كان له الولي يوم ذلك ليعلم ما ذكرنا من أن المراد
بمن لا ولي له من يشاء أن يكون له ولي أو يكون له من يشاء أن يكون له من يقوم بمصالحه لا بمعنى أنه ينبغي أن يكون له ولي
عليه ولا يترتب الجباية بحيث يكون تصرفه ماضيا عليه والحاصل أن الولي للنفي هو الولي للشخص لا عليه فيكون المراد بالولي
المشت ذلك لا يثبت فيحصله الله جعل الولي الذي يحتاج إليه الشخص فيجب أن يكون له هو السلطان فافهم **مسألة** لا
عدم الولي **مسألة** ما كان من قبيل ما ذكرنا فيه ولا يترتب الفسخ وهو ما كان تصرفه مطلوب الوجود للشارع إذا
كان الفسخ متعلقا بالوصول لظهور أن تولية لأحد المؤمنين لأن المفروض كونه مطلوب للشارع غير مضاف إلى شخص
واعتبار نظارة الفقيه فيه فإشاله بفرض التعذر وكونه شرطاً مطلقاً لا بشرط اختيارياً مخالفاً لفرض العلم بكونه
مطلوب الوجود مع تعذر الشرط لكونه من المعروف الذي امر بأقامته الشرعية رغم احتمال كون مطلوبه مخصصة بالفقيه
أو الإمام مع الرجوع في أصله عند المشرقة كعوض ملتبس لنهي خي من المنكر أن إطلاقاً لا يعم إذا بلغ حد يخرج قال الشبهة
في موقعا لا يجوز للأمام مع تعذر أحكام تولية أحد الضرورات المحكية على الأصح كدفع ضرورة اليتيم لعموم وتعاون
على البر والقوى وقوله لا والله نعم في عوز العبد ما كان العبد عوزاً للعتبة وقوله كل معروف صدقة وهل يجوز أخذ
الزكوات والخمس من المشرك وقدره في إربابها وكذا بقية وظائف أحكام غير متعلق بالدعاء فيه وجهان وجهان
ما ذكرناه ولا يروى من ذلك لفاتت محاصرو تلك الأموال ومطلوبه لله نعم وقال بعض متأخري العامة لا شك أن
القيام بهذه المصالح أم من يترك تلك الأموال تأييد الطلعة بالكلية بما فيه جرمها ويصرفونها إلى غير متحمها فان توقع أمام يقين
ذلك في وجه حفظ الممكّن تلك الأموال إلى حين تمكن من صرفها إليه وإن يفسد من ذلك كما في هذا الزمان يقين جرمه على
الفوز في مصالمة إبقائه من الغنى وتحرره من سجنه من تجمل أخذه مع مسكبه حاجته إليه ولو ظفر بأموال مضمونة حفظها لا
رباها حتى يصل إليه ومع اليأس بقصد بهما عنهم وعند العامة تصرف في مصارف العامة انتهى الظاهر قوله فان توقع
إلى آخر من كلام الشهيد ولقد جاء فيهما إقراراً لا أنه يمين وجهه عدم الجواز لعدم جملته من جرمه كون هذه الأمور المعروضة
الملك في اشتراطها بوجوب الإمام ونائبه كما في قطع الدعاء وإقامة الحدود كما في النجاة بمال الصغير الذي له مال وجده فان كان
من المعروف لا ينافي وكوله إلى شخص خاص نعم كوفرض المعروف على وجه يشغل العقل بحسنة مائة مئة لحفظ اليتيم من الهلاك
الذي يعام بهجانه على مقتضى الضرورة في مال الصغير غير أنه من حق المباشرة بمقدار يدفع به الضرورة أو فرض على وجهه
من دليله جواز تضيق لكل أحد إلا أن يخرج بما لو يمكن من الحكم حيث لست الأدلة على وجوبه بل جمل الأمور إلى هذه الجمل
الميت والأصح أن تكون الضرورة معروفة لا يخفى في فقهاء ما دل على عدم ولا يترتب أحد على مال أحد أو نفسه ولهذا لا يلزم عقد
الفضو على المعقود له بتجريم كونه معروفاً ومصلحة ولا يفهم من أدلة المعروف ولا يترتب الفضو على المعقود عليه لأن المعروف هو
الضروري في المال والفض على الوجه المأذون فيه من المال والعقل أو الشارع من غير جهة نفس أدلة المعروف في الجملة تصرف
غير المحاكم يحتاج إلى قصد عقلي أو عمي أو شعري أو خصوص في مورد جزم في فافهم يعني الكلام في اشتراط العدل في الموصن
الذي يتولى المصلحة عند فساد الحاكم كما هو ظاهر الفناء وجبته بكونه بعد الموصن وهو مقتضى لأصل ويمكن أن
يستدل عليه ببعض الأخبار وفي صحيحه محمد بن أبي سعيد عن رجل من أصحابنا بغير وصية فرفع أمره إلى قاضي الكوفة
فصير عبد الحميد القيم بماله وكان الرجل خلف ورثة صنفاً ومثاعاً وجواز كجنا عبد الحميد المانع فلما أراد بيع
الجواز ضعف قلبه عن بيعه إذ لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها بامر القاضية لأن مروج من أرى في ذلك قال
إذا كان القيم مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس بالخبر بناء على أن المراد من المائنة أم المائنة في الشئع وفي الوثائق ومما
مصلحة اليتيم وإن لم يكن شقيقاً أو في الفقهاء بأن يكون من نواب الإمام عموماً في القضاء بين المسلمين وفي العدل والاحتساب
الثالث صنف لاطلاق المفهوم اللطال على ثبوت الباس مع عدم الفقيه ولو مع تعدد وهذا بخلاف الأحكام الأخر
فإن الناس ثابت للفاستق أو الحاشن أو المخالف وان تعدد غيرهم ففهم أحدها الدار بينهما فيجب أخذ في مخالفة الأصل

في البيع

في البيع

بالخص

بالإخص منها وهو العدل لكن الظن ببعض الرقايات كفاية الأمانة وملا حظ مصلحة اليتيم فيكون مفسر للاختلاف الثاني في وجه المصلحة المذكورة في الصحيح في صحة على بن باب جملها من وبني مينة فترية وزكوة أو لا واصفاد أو بما يليك جوارك ولم يوصفنا ترى
 فمن يشترى منهم بجارية ومجدها ام ولد وما ترى منهم قال كان لهم ولي يقوم بأمرهم باع عليهم نظره وكان ما جوارك فقلت
 فنان فيهم يشترى منهم بجارية ومجدها ام ولد فقال لا بأس بذلك إذا باع عليهم القيم بأمرهم الناظر فيما يصلحهم ليس لهم أن
 يرجعوا فيما فعله القيم بأمرهم الناظر فيما يصلحهم الخبر وموثقة زعرة عن سماعة بن جهمان ولد بنون وبنات صفار و
 كذا من غير وصية وله خدم وهذا يدل كيف يصنع الورثة بقسمته ذلك قال ان قام رجل بثقة فاسهم به ذلك كله فلا بأس بذلك
 على ان المراد من وثوق به وبطريقه بفعله عرف وان لم يكن ملكه العدل لكن في صحة ما يعتدل سعدا فيدل على شرط تحقق
 عنوان العدل قال سالت الرضا عن رجل يوثق بغير وصية وله ولد صفار وكبارا يحمل شراي من خيبر ومناعه
 من غير ان يتولى القاضيه ببيع ذلك فان تولا قاض قد تراضوا به ولم يتخلفه لخليفة ايطيب الشراء منام قال اذا كان لا كابر
 من ولده معز في البيع فلا بأس اذا رضى الورثة بالبيع وقام عدل في ذلك هذا والله ينبغي ان يوثق انك قد عرفت ان ولاية
 غير الحاكم لا تثبت الا في مقام يكون عموم عقل او نقل يدل على رجحان التصديق لذلك المعروف وان يكون هناك دليل
 خاص يدل عليه فنانا ورواية رض خاص على الولاية تتبع ذلك النص عموما او خصوصا فقد يثبت القاسم وقد لا يثبت
 واما كونه العموم فالكلام فيه قد يقع في جواز مباشرة القاسم وتكليفه بالنسبة الى نفسه وان هل يكون ما دفنا من
 الشرح في المباشرة ام لا وقد يكون بالنسبة الى ما يتعلق من فعله بفعل غيره اذا لم يعلم وقوعه على وجه المصلحة كالشراء منه
 اما الاول فالجواب والثاني العدالة ليست معتبرة في من المباشرة للعموم اذ في ذلك المعروف ولو مثل قوله نحو الضعيف من
 افضل الصنف وعموم قوله نعم ولا نفروا مال اليتيم لا بالتي احسن بخودك وصححه محمد بن اسمعيل السابقة قد عرفت انها موهولة
 على صحته على بن باب المقتد به بل وموثقة زعرة وغير ذلك مما استجواب لو نزلت حكم الغير على الفعل الصحيح منه كما اذا صلب فاسق
 على ميت لا ولي له فالقاسم سقوطها عن غيره اذا علم صدق الفعل منه وشك في صحته ولو شك في حدث الفعل منه واخبر به
 ففيه بقوله اشكال واما الثاني فالقاسم في العدالة فيه فلا يجوز الشراء منه وان ادعى كونه البيع مصلحه بل يجب اخذ المال من يده
 وبديل عليه بعد صحته اسمعتل سعدا المقتد به بل وموثقة زعرة بناء على ارادة العدالة من الوثاق ان عموما اذ القائل
 بذلك المعروف لا يرضع اليد عنها بمجرد تصرف القاسم فان وجوب اصلاح مال اليتيم ومراعات عبطه لا ترفع عن الغير
 بمجرد تصرف القاسم ولا يجب هنا حمل فعل المسلم على الصحيح كما في مثال الصلوة المتفق لان الواجب هناك هو صلوة صحته
 وقد علم صدق اصل الصلوة من القاسم واذا شك في صدقها الحزرت باضالة الصلوة واما الحكم فيما نحن فيه فلم يحمل على التصرف
 الصحيح انما يحمل على موضوع هو اصلاح المال ومراعات الحال والشك في اصل تحقق ذلك فهو كما لو اخبر فاسق باصل
 الصلوة مع الشك فيها وان شئت قل شئت شراء مال اليتيم لا بد ان يكون مصلحه ولا يجوز ذلك باضالة الصحة البيع من
 البايع كما لو شك المشتري في بلوغ البايع من نعمه لو وجد في يد الفاسق من مال الصغير لم يلزم الفسخ مع المشتري واخذ
 النش من الفاسق لان مال اليتيم الذي يجب اصلاحه حفظه من التلف لا يعلم انه النش او الماش واصل الصحة للمطالع من الطراز
 بحكم الاول فتدبر ثم انه ثبت جواز تصرف المومنين فالظاهر انه على وجه التكليف الوجوب او الندب لا على وجه النيابة من
 حاكم الشرع فضلا عن كونه على وجه النصيب لان امام مخير وضع العدل به عن مال اليتيم لا بوجوب منع الاخر ومناهضة
 بالبيع ونحوه ولو ثبت بيعه جاز من وجد الاخر المصلحة في استراجه جاز الفسخ اذا كان الحيات ثابتا باصل الشرع او بجلبها
 مع جعله للقيمة او للتخيير فطلق ولية من غير تخصيص بالعاقدة او بالواو او بالبيعة من شخصه عنه لذلك جاز الغير ببيعة
 من اخر مع المصلحة وان كان في يد الاول وبالحكمة فالظاهر ان حكم العدل والمومنين لا يزد عن حكم الاب والجد من حيث جوار
 التصرف لكل منهما ما لم يتصرفوا الاخر واما احكام الشرع فهل هم كك فلو عين وفية من يصلي على الميت الذي لا ولي له
 او من يلى امواله او وضع اليد على مال اليتيم فهل يجوز للاخر من احكامه لا الذي ينبغي ان يوثق انه اذا استند ولاية الفقيه
 في مثل التوقيع المتقدم خاز المراجعة قبل وقوع التصرف اللازم لان المخاطب بوجوب ارجاع الامور الى احكامهم
 الغوام فالهوى عن المراجعة يتخصص بهم واما احكامهم فكل من محبهم لانام فلا يجب على واحد منهم ارجاع الامر لحادث الى
 الاخر فيجوز له مباشرة وان كان الاخر دخل فيه ووضع يده عليه فحال كل منهم حال كل من الاب والجد في ان النافذ
 يتصرف السابق ولا عزم فيجوز للاخر في مقتدات ذلك وبناء على ما يغاير تصرف الاخر كما يجوز لاحد الخاكين تصديق
 ابيه قبل حكم الاخر وان حضر المرافعان عند لحظة الشهود وبني على الحكم واما الاستدانة ذلك على عموما

التي تبادر وان فعل القريب حصل الامام ونظر كغيره في الامور التي لا يجوز الحكم عند الامم حيث شئت شئت على الاخص والاموال التي
مخالفة كل تقدم علم شئت عموما يدل على التباين في ذلك بل مرجع وجوبها بطوع العبد والامانة التي لا تتغير في كل
الرجوع فيها الى الفقه يكون حجة منه على الناس فالظن عدم جواز ما حرم الفقه الذي يدخل في امره ووضع له عليه وحيث
فيه يجب نظره على نصرة وان لم يفعل نفس ذلك النصرة لان دخوله في ذلك لا يحل الا ان يدخل في الثاني فيه ويتأثر
على نصرة اخرى من اجله فهو كراحم الامام فانه التباين عن الامام لا يحل ما كان فيه من احم الامام فقد ظهر من
ذكرنا الفرق بين الحكماء وبين الابرار والجدل لاجل الفرق بين كون كل واحد منهم حجة وبين كون كل واحد منهم ثابتا
بقوله كونهم جميعا كالوكلاء البعد عن ان يتأوا احد منهم على امر ما دون غيره لا يمنع الاخر من نصرة مقامه ما يقع عليه
الاول وينبغي ان الوكلاء اذا فرغوا وكلاهما في نفس النصرة لا في مقداره فاما تحقيق النصرة من احدهم كان الاخر لا يخل
في نصرة مقامه وان بنى عليه الاول ودخل فيه انا اذا فرغوا وكلاهما عن النصرة الواحد بحيث يكون الزامهم كلاهما ودخول
في الامر كدخوله في نصرة ابائهم عدم ذلك لدليل وكالهم على الان في مخالفة نفس الوكيل والتعبد في نصرة من اشر
لو استنادا كان حكمه حكم ما نحن فيه من غير زيادة ولا نقصان واولهم تماثرا من ملاحظة الوكيل ان المتعارفة للوكلاء والفقهاء
المتعلقة بنفس في المقدار فمما ذكره هذا في لزوم اختلال نظام الصالح للنوطة الى الحكم شيئا في مثل هذا الزمان الذي
مشاع فيه القيام بوظائف الحكم من يدعي الحكومة وكيف كان فمما ذكرنا عدم جواز من اصره فقيه بل في كل الزمان
قولنا وصل بحسب الرجوع فيه الى الاما كما اذا اقتضى مال اليهم من شخص او عين شخص القضاة وجعلنا ناطرا عليه فظهر نصرة
من الحكم مخالفة نظره لان نظره كظن الامام واما جواز نصرة غيره فمما ذكرنا عدم جواز من اصره فقيه بل في كل الزمان
عنهم بل بنى على الحكم فيها فلان وجوب الحكم فرع سؤال من الحكم ثم انه هل يشترط في ولايته غير الابرار والجدل ملاحظة القضاة
لليتهم الام لا ذكر الشك في قواعده ان فيه وجهين ولكن ظهر من كلنا انهم لا يجمع الا مع الصلح بل في مفاتيح الكفر من اجله
وان الفاضل من النكاح في باب النكاح كونه اقل من السلمين وعن شخص وشرح القواعد انظر للاختصاص وقد عرفت نصيب من الشك
والحلي بذلك حتى في الابرار والجدل يدل على بقائه ما عرف من اصله عدم الولاة لا احد على احد عموما قوله ولا نصرة بامان
اليهم الا بالتي هي احسن وحيث ان توضيح معنى الابرار على ما ينبغي اجده في كلام احد من المفسرين لبيان ان الحكماء فلا باس
بلوضيح ذلك في هذا المقام فنقول ان القرب في الابرار في الابرار الاول مطلق القلب والتحراب حتى من مكان اخر فلا يخل من
ابقائه على حال او عند احد الثاني وضع اليد عليه بعد ان كان يبعد عنه ويحببنا فانه يحببنا عموما ولا نقرب الا اذا كان القرب
احسن فلا يخل حكم ما بعد الوضع الثالث ما بعد تصرفه في الاقرار والبيع والاحارة وما اشبه ذلك فلا يدل على تحريم
ابقائه على حاله اذا كان النصرة فيه احسن منه الا يقتضي المناط الرابع مطلق الامر للاختصاص بالمتعلق بمال اليهم نعم من الفصل
والثاني والتميز لا يتناول مال اليهم فلا او تركا الا ما كان احسن من غيره فبذلك على حرة الابقاء في القرب من المذكور ولا
ابقائه قريبا بمال اليهم احسن واما لفظ الاحسن في الابرار فيمكن ان يراد به ظاهره من التفضيل ويحتمل ان يراد به الحسن وعلى الاحتمال
فيحتمل النصرة الاحسن من تركه كما يظهر من بعض ويحتمل ان يراد به ظاهره وهو الاحسن مطلقا من تركه ومن غيره من النصرة
وعلى الثاني فيمكن ان يراد به مصلحه ويحتمل ان يراد به مالا مفسدة فيه على ما قبل من ان احد معاني الحسن ما لا يهيج به
هذه ثم ان الظن من احتمالان القرب هو الثالث ومن احتمالان الاحسن هو الاحتمال الثاني يعني التفضيل المطلق وحيث قد افترضنا
ان المصلحة اقتضت بيع مال اليهم فبما بعثه دذاهم ثم فرضنا ان لا يفتاوا لليتهم ابقاء الذاهم او جعلها دينارا او فاد
الولي جعلها دينارا فلا يجوز لان هذا النصرة ليس اصله من تركه وان كان يجوز لنا من اقل الامر بيع المال بالدينار والفرق
عدم الفتاوى بين الذاهم والدينار بعد معلق المصلحة في حال فقد اما جعلنا الحسن بمعنى مالا مفسدة فيه فيجوز وكذا لو
جعلنا القرب بالمعنى الرابع لا اذا فرضنا ان القرب ببقاء مال اليهم على حاله هو الاحتمال الرابع فيجوز النصرة المذكورة بعد
كون الاحسن هو جعل مال اليهم فقد افترضنا ان يرد بين جعل ذاهم او دينارا لان القدر المشترك احسن من غيره واحد
الفرد من غير ان يرد في الاخر فيجوز فكان بعد جعل ذاهم اذا كان كل من ابقاء الذاهم على حاله او جعلها دينارا فربما
والقدر المشترك احسن من غيره فاحد الفرد من الاخر فيجوز بينهما والاصل انه كلما نفر من الخير بين نصرة فرد في الاخر
لكون القدر المشترك بينهما احسن وعدم مرتبة لاحد الفرد من تحقيق التفضيل لاجل ذلك استلزامه في العدل من احدهما
بعدم نظره الى الاخر اذا كان العدل مساويا للبقاء بالتسوية الى حال اليهم وان كان فيه نفع يعود الى النصرة لكون
الانصاف ان المعنى الرابع القرب من جرح في نظر العرف بالتسوية الى المعنى الثالث وان كان الله في تفضيله الذاهم في عرض الشارع

في كل الزمان
في كل الزمان
في كل الزمان

مقتضى من مثل هذا الكلام ان لا يتصور ان لا يكون له اليد لان ما كان احسن من غيره من بعض الوجوه اياتان مناط حق
القبض وهو الضم لا ان ملك الجواز هو المنع فهو اية حمله الكاهل قال لا في عند الله تعالى انما لدخل على اخ لنا في بيت
ايتام ومعه خادم لم يقتعد على لياطهم شرب من ثأهم ويحذر من اناخا وحدهم وباطنا من الطمان عند صاحبنا ومن جملنا هم منا
لمنح ذلك قال لكان دخولكم عليهم منقذهم فلا ما بين ان كان فيه ضرر فلا بناء على ان المراد من منقذ الدخول ما يوازي عرض
ما يضر فون من مال اليتيم عند خوفه فيكون المراد بالضرر في الدليل ان لا يحصل الايتام فابوا ذلك فلا تناقض بين الصدر
والدليل على ما ذكره بعض المعاصرين من ان الصدق على اناطة الجواز بالمنع والدليل على اناطة الضرر فيقارن صدق
مورد يكون الضرر غير نافع ولا مضر وهذا منه على ان المراد بمنقذ الدخول المنع المطلق بعد وصول ما بارا مال
اليتيم اليه بحيث يكون المنفعة في معاضة ما يضر من مال اليتيم بما يتوصل اليهم من ماله كان شرب ماء فيعطى فلما بارا له و
هكذا ولست خبير بانه لا ظهور للرواية في حصيل الشك وفي رواية ابن المغيرة قلت لا في عند الله تعالى ان لا ايتام اخ ينفذ في باب الهدي
لها الشيء فاكل منه ثم اطعمها العبد ذلك الشيء من ثأهم فاقول يا رب هذا هذا قال لا بأس فان ترك الاستفصال من مساواة العوض فليس
يدل على عدم اعتبار الزيادة الا ان يحمل على الغالب من كون الضرر في الطعام المهلك اليها واعطاء العوض بعد ذلك اصلح ان الظاهر
الطعام المهلك اليها هو المصلحة فيه وهل يجب اتمام الاصلح ام لا وجهان قال الشافعي في القواعد هل يجب على الولي امر بالمصلحة
في مال للولي عليه وكيف نفقه المصلحة في الاول لا تنصبوها ولا اضرارها للملك على حاله ولا ان النقل والانتقال لا بد
لها من غاية والعدمية لا كما يقع غاية وعلى هذا هل يجوز الاصلح ام يكفي بمطلق المصلحة فيه وجهان نعم لمثل ما قلنا الا ان
ذلك لا يثبت على كل تقدير لو ظهر في الحال الاصلح والمصلحة في المصلحة لا يجرى العدل عن الاصلح ويترتب على ذلك اخذ الولي بالشفعة للولي
عليه مصلحة ولا مصلحة مفترقة وتزوج المحزون حيث لا مفسدة وغير ذلك انتهى الظاهر ان فعل الاصلح في مقابل ترك الضرر
واشاعير لان بعد الدليل عليه فلو كان مال اليتيم موضوعا عند وكان لا يجازي اصلح منه يجزي ان اقلنا بالمعنى الرابع من
مخالفته لانه بان لا يختار وان مال اليتيم اسر من الاغفال والضرر لا ان يكون حسن من غيره وقد عرفت الاشكال
في استفادة هذا المعنى بل الظاهر ان الضرر في الوجودية في الشيء عن جميعها الا ما كان احسن من غيره ومن المراك فلا دليل فاذا كان
فعل الحسن من المراك نعم يثبت دليل خارج حرمته الزيادة اذ كان فيه مفسدة اما اذا كان في المراك مفسدة وادار الامر بين فعل
بعضها اصلح من بعضه فلا ية عدم جواز العدول عنه بل ربما بعد العدول في بعض المقامات فشا كما اذا اشترى في موضع
بغيره في موضع اخر فترتب منه بعض من فان بعد بيعه في الاول فشا للمال لو ارتكب عاقل عدس فيها اليس فيه ملكه ملكه
المال وهذا هو الذي اراده الشهيد بقوله ولو ظهر في الحال آه نعم قد لا يعاد العدول من التفاهة كما لو كان ببيع مصلحة
او كان بغيره بلذا اخر مع اعطاء الاجرة من ان يفتك اليه العلم بعد الحاشا فانه قد لا يعد ذلك سفاهة لكن ظاهره وجوب
مسكنا لا يشترط فيه ينقل اليه العدول المسكنا او ممتثلا ان يكون مصلحا فلا يصح نقله الى الكافر عند اكثر علمائنا
كما في التذكرة بل عن ائمة عليه السلام خلاف ذلك في المذكرة عن بعض علمائنا وشيئا عبادته الاسكان في المصنف
استدل المشافان بان الكافر يمنع من استلامه لانه لو ملكه فتم بارا واشتد ملكه بيع عليه فبيع من استلامه كالكافر
واخره بان الاشراف سبيل على المؤمن فينفي له قوله تعالى ولا يجع الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وبالنسبة الى
في كتبنا المتبعين عليهم واستدلالهم عليه موار ومعتدة حتى في عدم جواز علو سبنا الكافر على سبنا المسلم بل عد جواز
مساوارة وهو قوله لا سلام يعلوا ولا يعلى عليه من المعلوم ان ما نحن فيه اولى بالاستدلال عليه بل ان الاستدلال لا يضر
النظر عن عقول الاجماع المعتض بالشبهة واشتهار بالملك بالاية حتى استند كثير العرفان الى الفقه ما في غير الاصحائنا
ايكون ما ذكره من ادلة خالية عن استكمال الدلالة اما احكامه فينا لا يثبت على الاستدلال فغايرة وجهان المستفاد
من منع الشارع عن استلامه عند رضا اصل وجوده حدة او بقاء من غير مدخلية بخصوص المقاء كما لو امر الولي بالخروج
احد من الدار او بارا الى النجاة عن المسجد فانه من مرج لك عند جواز الادخال لكن به عليه ان هذا اتما لبعضه فيكون
الرضا بالحدث على نفي عند الرضا بالبقاء من المعلوم ان عند رضا بالبقاء يحجز بكليف بعد ابقائه وياخر اجبه من ملكه
وليس معناه عند اهضا الشارع بقاءه حتى يكون العبد المسلم خارجا بنفسه شرعا عن ملك الكافر فيكون عند رضا
بالادخال على هذا الوجه فلا يدل على علمضانه لا دخوله في ملكه ليشهد بذلك الفناء والحاصل ان ولا لا الهوى في الادخال
في الملك تابع للدلالة الهوى عن الابقاء في الدلالة على اهضا الشارع لا فان الهوى عنه وعلى المفسر ان يفتا الدلالة
في المتبوع بما ذكرنا في هذا وفي العتاة بالمطلب بالنص الوارد في عبد الله فاسلم فقال امير المؤمنين ان يملوا بغيره واستلوا

في غير
الكتاب
الكافر

او فلو ثبت ان صاحبه لا يفرقه عند بيعه على ان يخصصه بغيره مما ليس في بيعه بالبيع والاحتراز يدل على المنع من بيعه في الكافر
 فيفسد ويوضح الاندفاع ان التخصيص بالمسلمين بما هو من جهة ان البيع على الامر بالبيع ان الله ملك الكافر والحق عن
 ابقائه عنده وهي لا يحصل بنقله الى كافر اخر فليس يخصص للمامور به لا مخصصا مورا والصحة بل لان الغرض من الامر
 لا يحصل فافهم واما الالية ونبأ بالحدث فيها واسع فانه من جهة ذلك انها في نفسها ولو بقرينة سيادتها الا ان
 التخصيص فلا بد من حمله على ما لا يتحقق فيه تخصيصا وبقريته ما قبلها الدالة على اراده ان يخصص في الاخر وقوله
 من حيث يغيرها في بعض الاخبار يعني الحقبة لذلك لاختلاف الكفار على المؤمنين في هومات في العيون عن ان يخصص في الاعمال من ثم
 ان المراد بها في نقدته الله سبحانه مقتضى الاشياء الغريبة وسلط الكفار على المؤمنين حتى انكروا هذا المقتضى الفاسد
 الذي لا يوقرهم وفسدته ان يخصص على ما لم يقبل بل شبه لهم ورفعه كعيسى عليه السلام وبقية الحقبة على
 لئلا الملكة وتعيه الجبل على وجهه لئلا الاحتجاج والاستيلاء لا يخرج عن تكلفه وثالثه من حيث تعارضه مع الاثر مع
 عموم ما دل على صحة البيع وجوب الوفاء بالعقد وحل اكل المال بالاجارة ولسلط الناس على الموالم وحكومة الالية
 عليها غير مغلوطة واما سبيل الالية عن التخصيص مع وجوب الالتزام بقرينة الاستدلال في كثير من الغرض في الاستدلال بقرب
 نقى السبيل بالتمثيل الملكية بان يراه من السبيل السلطنة يحكم بتحقق الملك وعده بتحقق السلطنة بل يكون محجولا عليه
 على سببه وهذا وان اقتضت الفقه في اطلاق ما دل على استقلال الناس في اموالهم وعندهم بها الكثرة مع ما لفظه وفتح
 مثله كثر في موارد البيع على المال الكاهن من ان يخصص في الالية المستوفية لبيان ان لم يكن وليا يكون وان يخصص
 لمجمل ما شرع من اجراء المؤمنين في الله لا يفتد بخال دون حال هذا مضافا لان استحباب الصحة في بعض المقامات يقتضيه الصحة
 كما اذا كان الكافر سبوقا بالاسناد بناء على حصول الحكم لم يفر عن الاستدلال وكان العبد سبوقا بالكفر فيثبت في غيره بعد اتمام
 ولا يفاضل في الفساق في هذه الموارد لان استحباب الصحة مقدم عليها فانه ان الظاهر لا فرق بين البيع انواع
 التملكيات كالهبة والوصية واما تملك المنافع في الجوان مطا كما يظهر من كونه ومغربا الهيات بل في المحكم عن الخلاف
 او مع وقوع الاجارة عن الذمة كما عرفت في وجه صدق ذلك او مع كون المسلم الاجير كالمعظم من او المنع مطا كما هو
 عند وجه الايضاح اقول لظهور الثاني فان كمال الدين ليس بك سبيل فيجوز ولا فرق بين الحر والعبد كما هو ظاهر اطلاق كثير
 كالتذكرة وجواشئ الشهيد ومع صدق هذا الحكم في الخلاف في خلافه وفيه حيث قال في رد الاستحباب كافر مسلم الجبل الذمة
 صح بالخلاف واذا استاجر مائة من الرمان شهر او سنة ليعمل على ارضه عندنا انتهى والتمس في الايضاح ان لم ينفذ
 من الاثر فرق بين الدين وبين الثالث في الذمة بالاستحباب خلافا للقواعد وظل الايضاح المنع مطا لكونه سبيل فيظن
 تفصيل بين العبد الحر فيجوز في الثاني دون الاول حيث ذكر بعد ان منع اجارة العبد المسلم الكافر مطا قال وجوزها الفقهاء
 والظاهر ان اجارة الحر المسلم انتهى وفيه نظر لان ظاهر الفاضل في كراهة اجارة العبد المسلم مطا ولو كان على العين
 نعم يمكن توجيهه لفرق بان يدا المستاجر على الملك الذي ملك منفعته بخلاف الحر فانه لا يثبت للشاحر بده عليه ولا على
 منفعته خصوصا لو قلنا بان اجارة الحر تملك لا انتفاع لا المنفعة واما الاول فانه عند الكافر فيجوز ان مطا كما
 عرفت في الاحكام والامتنع كانه عدو لا يخصص او الفضيل بين ما لم يكن تحت يد الكافر كما اذا وضعنا عند مسلم كاعرف
 ط والقواعد عند الايضاح في كتاب الوهن من وجامع المقاصد والمسالك والشرذم كما في كونه وجوه اقول في الثالث لان
 استحسان الكافر لكون المسلم بده سبيل بخلاف استحقاقه لا خد حقه من ثمنه واما اثاره من كافر فلا يبعد المنع وفاقا لنا
 عند وقوع صدق ذلك بل عن جواشئ الشهيد ان الاغارة والايدي اقول من معاملا لانه ان وهو حسن العارية لانهما
 تسلط على الانتفاع فيكون سبيل او علو محل نظره في الوديع لان التسلط على الحفظ وجعل نظره اليه مشتركا بين الوهن
 والوديع مع زيادته في الرهن التي قبل من اجلها بالمنع وهي التسلط على منع المالك عن التصرف الا باذنه وسلطه على الرهن
 المالك ببيعته وقد صرح في كونه بل يجوز في كونه ومما ذكرنا في نظره عند صحة وقف الكافر بده المسلم على اهل ثمنه ثم ان الظاهر
 الكافر كل من حكم بجماسه ولو انتقل الاسلام كالتواصية الفلانة والمرد غاية الامر عند وجود هذا الاقرار في زمان نزول كونه
 ولذا استدلل الحنفية على ما حكمه عنهم بمجسول ليعتونه بان تداد الزوج وهل يلحق بذلك اطفال الكفار في شكل بيعهم بسلام
 المخالف لانهم مسلم فيخلوا ولا يعلو عليهم المؤمن في زمان نزول كونه في التسلط لغيره به الا للمقر بالشهادتين في نفسه عن
 الامر بالدين قالوا ائنا ولما يدخل الايمان في قلوبهم انما كان بعد اعتقادهم بما افترقا المراه بالاسلام هذا ان يسلط
 نفسه لله ورسوله في الظاهر لا الباطن بل قوله لغيره ولما يدخل الايمان في قلوبهم دل على ان اجره على السنتهم من الاقرار

في البيع على المسلم
 في البيع على الكافر
 في البيع على الكافر
 في البيع على الكافر

من المالك الى غيره
في البيع والشراء

بالتيهات كان ايمانا في خارج القلب والحاصل ان لا يسلوا الايمان من زمان الالية كما ينبغي واحكاما مادل على كفر المخالف
بواسطة انكار الولاية وهو لا يقيم بغيره ولا يسلوا الايمان من زمان الالية كما ينبغي واحكاما مادل على كفر المخالف
وعصية الاموال وان لا يسلوا الايمان من زمان الالية كما ينبغي واحكاما مادل على كفر المخالف
واقضية الى الله بغيره وصلة المالك بالظاهرة لله والسياسة لملك الله واهل بيته وسلم فاضل وهو الذي عليه نجاية الدنيا
من الفرق كلها وبجفت الدنيا وعليه جرت المزايا وبجفت النكاح ولجفت على الصلوة والزكوة والعمران فخرجوا
نبدل من الكفر واصنعوا الى الايمان الى ان قال فاضل للمؤمن فاضل على المسألة في شيء من الفضائل والحكام والحكماء وحسن ذلك
قال لا بل لا يجرى بان في ذلك محرم واحد ولكن للمؤمن فضل على المسلم في اعمالها وما يتقربان به الى الله تعالى ومن جميع ما ذكرنا
ظهر انه لا بأس ببيع المسلم من المخالف ولو كان جارية الا اذا قلنا بغيره من بيع المؤمن من المخالف كما اشارت على ذلك فان
نحو ما يدل على المنع من بيع الجارية المؤمنة لكل الاقوى عند التحريم ثم انه قد استثنى من ذلك ان يملك الكافر للعلل المسلم
مواضع منها ما اذا كان الشراء مستعجلا لا ينافي بان يكون من ايتقن على الكافر فمروا وعاكالا الاقارب وظاهر يمكن
اكثر من غير مسلم ثم اشترى او بان يقول الكافر للمسلم اعنق عبدك عندي بكذا فاعنقه ذكر ذلك العلامة في كثره وسبعة جمع
والله والوجه الاول واضح وفاقا للمحك عن الفقهية وروى مدعيها عليه الاجماع والمليين كانه فان بغير الملكية اليه
الشفرة لا يقد سبلا بل لا يغير الملكية الا مقدمة للافتان خلاف المحك عن موالى القاضى فمما لان الكافر لا يملك حتى
ينفق لان الملك بغيره وسبيل والسيادة علو الا ان الانصاف ان السلطنة غير متحققة في الخارج فبغير الاقدام على الشراء
ليتقن منه من الكافر على المسلم كغيره من غيره واما الثالث فيشكل بالعلم بفساد البيع على تقدير ابطاله والكذب لبثوث
فكل امانة البيع كونه من او للمشي كونه كافر فلا يتصور صورة صحيحة الشراء من اقر باعناؤه الا ان يمنع اعتبار مثل هذا
العلم الفجالي فتم واما الثالث فالمحك عن طووت الضريح بالمنع لما ذكر في الاول ومنها ما لو اشترط البائع عتقه فان كان
هنا محك عن من رضى عنه فغيره فان ملكية قبل الاعناق وسبيل وعلو بل التحقيق انه لا فرق بين هذا وبين اجاره على بغيره عتقا
السبيل بغيره لان والحاصل ان السبيل ثلثة احتمالات كما عن حواشي الشهيد بغيره الملك ويترتب عليه عدة اشتنا ما عدا
صورة الامتنان بغيره الملك المستفاد ولو بالقابلية كشرط العتق ويترتب عليه اشتنا ما عدا صورة اشتراط العتق المستفاد
فعلا ويترتب عليه اشتنا بغيره خيرا لا مورا وسطها ثم ان ما ذكرنا كله حكم ابتداء ملك الكافر للمسلم اختيارا واما ان الملك
الغيره فيكون ابتداء كماله وورثه الكافر او من كافر لغيره على البيع منات قبله فانه لا يتقن عليه ولا على الكافر البتة لاصالة البتة
رفقه بعد تقاضى دليل نفي السبيل وعمود الارث لكن لا يثبت به لاصل ملك الكافر فيجوز ان ينقل الى الامام
بل هو مقتضى صحيح بغير الارث ضرورة انه اذا نفى ارث الكافر في نفي السبيل كان الميت بالنسبة الى هذا المال من كراواته
في غير الامام وبهذا التقرير يندفع ما يقال ان ارث الامام منافع لعمود الارث ترتب طبقات الارث توصفح لا ندفع
انما اذا كان مقتضى نفي السبيل على ارث الكافر يتحقق في الوارث الله هو مورد ارث الامام فان الامنوع من الارث
كغير الوارث فالعقد في المسئلة ظهور لا نقاش المدعى صريح في مقتضى ارث كل ملك فغيره او لا يلحق او
يفرق بين ما كان سبلا اختياريا او غيره وجوه غيرها اوسطها ثم اخبرها ثم انه لا اشكال ولا خلاف في انه لا يقر المسلم
ملك الكافر بل يجب بيعه عليه لقوله في عبدك كافر اسلم اذ هو او يبيح من المسلمين اذ هو اليه ثم لا نفقه عند ومنه
يعلم انه لو لم يبعه باع الحاكم ويحتمل ان يكون ولاية البيع للحاكم لم يكون المالك غير قابل للسلطنة على هذا المال غاية
الامر ان دل النص والقوى على ملكه له ولذا ذكر انه يباع عليه بل صرح في الدين رقة في الايجاب والملك السيد عنه
ويتقن له حق استيفاء الثمن منه وهو مخالف لفظ النص والقوى كما عرفت وكيف كان فاذا نقول المالك بنفسه فالظن
انه لا خيار له ولا عليه وفاقا للمحك عن الحواشي في خيار والشروط لانه احدا ملك فينتهي لعموم نفي السبيل لغيره على
ادله الخيار كما تقدم على ادله البيع ويمكن ان يبيح على ان الزايل العايد كاللذ لم يزل وكالذ لم يعد فان قلنا بالاول
ثبت الخيار كان فسخ العقد يجعل الملكية السابقة كان لم يزل فمضاهها الشارع وامر بالانحلال فان كان الملكية
فحاصلة غير الشافعية فان الشافعية لم يبيحها لكن هذا المبني لغيره في وجوب الاقتصار في تخصيص نفي السبيل على المتيقن ثم يحكم
بالارث لو كان العبد وثمنه عبدا وبشكل في الحوادث الناشئة عن الضرر من جهة قوة ادلة نفي الضرر فلا يعبد بحكم ثبوت
الخيار للمسلم المضور من لزوم البيع بخلاف ما لو تضرع الكافر فان هذا الضرر لا يتحصل من كفره الموجب لعدم قابلية ملك
المسلم الا فيما خرج بالنص ومظهره ما ذكرنا حكم الرجوع في العقد الجائز كالهبة فخالفا ذلك كله مع صدق ثبوت الخيار

الفضل الماشي فيها وسالته عن رجل اشترى من رجل من اهل اليمن ارضاً من اهل الدمشق فلوها لكانت بائنة بينهم
 البيوت اذا اوجرتهم قال يا ابا عبد الله لو كان هذا في خبر الربيع لا تشترى من السواد شيئا الا من كانت ذمته
 فائما في المسلمين في غير ذلك وفيما كان من عهده جواز بيعها حتى قبل الا ان الملك لو كان فيها على ان تكون جزء منها من البيع فيدخل في ملك المشتري
 نعم يكون للشرع على وجه كان للبايع اخذ بطلان كونه وعده جواز من اجتهاد اذ كان التصرف واحداً في ذلك الا ان الامام او باجازه
 ولو لمعول الشيعة كما اذا كان التصرف بتقبل السلطان الجاهل او باذن الحاكم الشرعي بناء على عتوه ولا ينفذ لعموم المسلمين وبنائهم على الامام
 لكن في عتوه طائفة من المنع عن التصرف فيها قال لا يجوز التصرف فيها ببيع ولا شراء ولا هبة ولا معاوضة ولا يقرع ان يبيد ورواها عن ابي
 مساجد سقايين وغيرهم لكن من انواع التصرف التي يتبع الملك ومنه فعل شيئا من ذلك كان التصرف باطلا وهو على حكم الاصل ويمكن
 حمل كلامه على ضرورة الاذن من الامام بحال حضوره ويجوز اذنه التصرف بالبناء على وجه الجواز والملك وقال في من لا يجوز التصرف
 في المقتضية عتوه الا باذن الامام سواء كان بالبيع او الوقف او غيرهما نعم في حال الغيبة يتفقد ذلك واحاط في طائفة التصرف فيها لا
 يتفقد قال ابن ابي عمير انما يتبع الوقف بغير اذن من يملكه الا انفس الارض انتهى وقد ينسب الى القاضي ابن مائة الغيبة
 فيقول التصرف في البيع والوقف لا ينافي الا باذن الامام وكذا الامع صدق في النسبة نظر في الظاهر وموافقة الفقهاء من
 جواز التصرف فيه في زمان الغيبة باحداث الاثار وجواز نقل الارض بغير الاذن المعنى انها مملوكة مادام الاثر موجوده قال في
 ذلك في شرح قول المحقق لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا وقفها آه ان المراد لا يفتح لك في رقبته الارض مستقلة اما قبل ذلك لها بقا
 لا اثار التصرف من بناء وعرض وزرع ونحوها فجاز على الاقوي قال فاذا باعها تابع مع شئ من هذه الاثار دخل في البيع على سبيل
 التبع وكذا الوقف وغيره وليست كل ما دام شيئا من الاثار باقية فاذا نهضت اجمع انقطع حق الشئ والموقوف عليه في غير هاتين
 هاتين اذ كسرت جمع وعليه العمل انتهى نعم ربما يظهر من عتوانه الشئ في التمدد بجوار البيع الشئ في نفس الرقبة حيث قال ان
 قال فان كان ما ذكره هو انما دل على انا التصرف في هذه الارضين ولا يدل على صحة ملكها بالبيع والبيع ومع عدم صحة
 لا يصح ما تفرع عليها قلنا انا قد قلنا الارضين على ثلثة اشياء اقل سلم اهلها عليها فبقي ملك لهم بقى من وقتها وارض
 فوخذ عتوه او يصالح اهلها عليها فقد اجماعا شراؤها وسببها لان لنا في ذلك حكما لانها ارضه المسلمين وهذا الصواب يصح
 الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفصال وما يجري مجرى مجزئها فلا يصح ملكها بالبيع وانما ابيع التصرف فيها على سبيل
 على ارضه الخارج رواية له في السابقة الدالة على جواز بيع اثار التصرف دون رقبته ودليله قرينة على توجيه كلامه فيكم
 فلو ذكره من حصول الملك بغير الاثار مما لا دليل عليه من اثار الانتقال نعم المتيقن هو ثبوت حق الاختصاص بالتصرف مادام
 شئ من الاثار موجودا فالذي ينبغي ان يصرف الكلام اليه هو ثبوت الجواز في التصرف مع حقه يثبت حق الاختصاص بقول
 اما في زمان الحضور والتمكن من الاستيلاء فلا ينبغي الاشكال في التصرف توقف على اذن الامام لا ندري المسلمين فلا يفلها عتوه
 ومن الظاهر ان كلام الشئ المطلق في المنع عن التصرف محمول على حضوره عند اذن الامام مع حضوره ولما في زمان الغيبة ففيه عتوه
 التصرف لا ينافي اعطاء السلطان الحق في قبول الخراج المقاسم منه وجوانه مطبق على عموم ما دل على تحليل مطلق الارض للشيعة
 لا خصوص الموات التي هي مال الامام عور بما يؤيده جواز الخراج الذي هو كجزء الارض فيجوز التصرف فيها كما هو عند جواز
 الا باذن الحاكم الذي تأييد الامام والفضل بيزيد فيحق ارض هذه الارض فيجوز التصرف فيها لما ينظم من قوله في الخطاب في
 بعض اجبا على الخراج وان لك نصيبا ببيت المال وبين غير الله يجب عليهم حق الارض ولذا لا يفتي في بيعها على ما حكى في لا يجوز حبس
 الخراج وسره على السلطان الجاهل ولا امتناع عنه واستثنى بعضهم ما اذا فعلوا سببا لا امام او بين طاعرض له الموت من الارض
 المحيطة حال الفتنه وبين الباقية على غارتها من حين الفتنه فيجوز احيانا الاول لعموم ادلة الاحياء وخصوص رواية سليمان بن خالد
 ونحوها وجوه او فقها بالحق على احتمال الثالث ثم الرابع ثم الخامس كما ذكرنا في حال ما تفصل للمقوق عتوه كما ورواها في الاستحباب
 واثارها واخبارها بالبنية والنسوة الواقعة والطين المخوذ من سطح الارض والحجبان ونحو ذلك فان مقتضى القاعدة
 كون ما يجزى بعد الفتنه من اموال المقتولين ملكا للمسلمين لذا صرح جماعة كالعلاء والشهداء بالحق في ثلثة وعشرين على ما حكى عنهم
 فيقتل جواز رهن بئس الارض المقتوة عتوه با ان المالك الا ان من تزلزل الارض نعم الموجوده فيها حال الفتنه للمقاتلين لانه مما يملك
 وح فيقتضيه القاعدة عده صحتها اخذها الامام السلطان الجاهل وحق طاعة الشرع مع امكان ان يبق لا مدخل لسلطان الجور لان
 لفتن لما اذن في قتاله منه منفعه الاخرى لا اجرائها الا ان يكون الاخذ على وجه الانتفاع لا التملك فيجوز ويحتمل كون ذلك
 يحكم المشاهير عموم من سبب الامام ليقبوا اليه وسلم هو الحق في يده بل دليل عليه استمرار البتة حلفا عن سلف على سبب الامور المعهولة
 من تزلزل الارض من الجور والاوراق في تعامل من التزبذ بحسبته ويقوى هذا الاتصال بعد انضاض هذه الاجزاء من

وقيل ان الملك لا يبيع الا ارضه

فان كان ملكا لم يملكه الا ارضه

الارض علم انه فكر القاضيا وجميع من اخرجها في شرط العوضين بطلانها وشرها وعلية على جواز بيع الوقف
 في الاستثنى ولا الوهر الا بان لم يشر او اجازة ولا ام الولد الا في المواضع المشتبه والمال بالطلاق تمام السلطة على الملك
 بحيث يكون للمالك ان يفعل بملكه ما يشاء ويكون مطلق العنان في ذلك لكن هذا الغرض في الحقيقة راجع الى كون الملك مطلقا
 المالك بطله ويكون غلبه ما ضايفه لعل يعلق حق به مانع عن فعله بدون ان يلقى الحق لمجرد ان من شرط البيع ان يكون
 متعلقه بما يقع للمالك بغير استقلال وهذا لا يحصل له فان كان هذا العنوان ليس في نفسه شرط التفرع عليه عدم جواز بيع
 الوقت والموتون والم ولد بل الشرط في الحقيقة ان يعلق كل من ملك الحقوق الخاصة وغيرها بما ثبت من تصرفات الملك كذا
 واختار ويحتمل وهذا العنوان فتنزع من ان تمام تلك الحقوق في حق المالك مطلق العنان في فعله غير محسوس
 عليه لاحد الحقوق التي ثبتت معها للمالك عن التصرف في ملكه فالعيب بهذا المذهب والتمسك به من يدعي ان الحقوق المانعة عن التصرف
 لا تأسس على شرط يكون مانعاً من جازل الا في الفرع غير الاصل بالعكس ثم ان اكثر من تعرض لهذا الشرط لم يذكروا حقوق
 الا الثلاثة المذكورة ثم يفترون ان حق المالك في تصرفه في ملكه يحكم بغيره وان الحقوق المانعة اكثر من هذه الثلاثة او الدفعة وقد
 انها بعض من خاصية الى ان يرد من غير ذلك بعد الادعاء ان يكون في عتاته الاكثر النذر المتعلق بالعين قبل البيع اختار
 المعلق به لان تدارك الخلاف على عدم بيعه وتعيين المالك للزوج واشتراط عتق العبد في عقد له من كتابته المشروطة والمطالبة
 في تمام مخرجه حيث لا يرد على التصرف باخر اجماع على ذلك قبل الاداء والتدبير المتعلق على صوت غير المولى بطلان جواز ذلك فاذا
 مات المولى ولم يمت من عتقه العتق كان مملوكا للورثة ممنوعا من التصرف فيه وعلق حق الموصي به بعد موت الموصي
 قبل بطله بطلان على منع الوارث من التصرف فيه وعلق حق الشفعة بالمال فانه مانع من رفع التصرفات الواقعة من المالك
 فلا يصح بعد الاخذ بالشفقة ابطالها وتغذية الولد المملوك بشفقة سيده فيما اشترى من حبل موطئها فانت بالولد بناء على
 جواز سيدها وكونه مملوكا ولو من غير ذلك حال الوطى في مملوك له لكن ليس له التصرف فيه الا بقوله اختلفت في دعائه
 التبعيلات والمزول للمالك كالوفاة من جاز اياه والغلبة قبل الغلبة بناء على حصول الملك بحرية الاستيلاء دون العتمة لا سخط
 رضاء المالك بالانابة تلك وغيرها مما سيق عليه المتبع كنافقصر عليه فاقصر عليه لا خطاب من ذكر الوقف ثم ام الولد ثم الرهن
 ثم الجباية ثم حصة المالك لا يجوز بيع الوقف اجماعا حقا في الجاهل وحكما وهو قوله في الوقف على حساب وقفها غلبا اهلها
 ودوايته على بن شد قال سالت بالحق قلت جعلت فداك اني اشتريت ارضا اجنبية فقلت ايتها اخي جيعت فلما عجزت عنها جازتها وفتن فقال
 لا يجوز بيع الوقف ولا تدخل الغلبة في ملك ادفعها الى ما اوقفت عليه قلت لا اعرف لها بابا قال صدق بغاها وداور من
 حكايه وقفا ام المؤمنين وغيرهم من الامه صلوات الله عليهم اجمعين مثل ما عني يحيى بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في صدقة ففاهيه
 المؤمنين حكيم الله اجمع انهم هذا ما صدق به على من طاعتهم هو حق صدق بداره الله في بقى رزق صدقة لا يتناع
 ولا توجب خيرة من الله له ثمة قالون ولا أرض واسكن فلانها هذه الصدقة ما عاش و عاش عفته فاذا انقضت امواله في
 الحاجة من المسكين الخمران الناصر البصير كما هي صدقة النوع الضيق لا الشخصها وبعد كذا شرط احراجا عن النوع ما حو اليه الشخص
 مع ان شيئا الا شرط بغيره في الموضع كذا في الاما على الوقوف عليهم خصوصاً مع كونها اطلاقاً عليهم مع انهم انما يبيعون بعض
 الاحيان كان اشتراط صدقة على الاطلاق او بالناسد ان يفسد ما اقلت الموضع من جاز ان يبيعه بغيره في الموضع كذا في الوقف
 عليهم او دفعه وطرقه انما هي في نفسها لا تقع باصل الا ان يقر ان هذا الوطى في ذوق الاطلاق لا في المقتدر في روايته ان لا شد
 فاقصر او الى البيع لا يملكه من هذا القيد انما يملكه على تقدير كونه في الموضع او شرطاً خارجياً مع خيال علم الامام
 بعد طر هذه الامور لا يبيعه ويبيع ان يبيع في الموضع او في الموضع على تقدير كونه في الموضع او شرطاً خارجياً مع خيال علم الامام
 فالنوع فان العلم بعد طر من موقوفات البيع في الموضع او في الموضع على تقدير كونه في الموضع او شرطاً خارجياً مع خيال علم الامام
 البيع على كون الوصف في اصل الوقف كما استدعي في الموضع او في الموضع على تقدير كونه في الموضع او شرطاً خارجياً مع خيال علم الامام
 في كونه الوصف في النوع واما في الموضع او في الموضع على تقدير كونه في الموضع او شرطاً خارجياً مع خيال علم الامام
 ينتفع بها وحق بطون المسافر عن جاز النافع السابق في العبد الشرعي المكسوف عنه بالولايات فان الوقف متعلق بحق العبد
 بغيره في القرب ويكون له في نفسه على جاز عتقه وقد يرفع بعض هذه الاربع في بيعه اليه في وقفه في كل ما ويسمى المفضل ثم
 ان جواز البيع لا ينافي بقاء الوقف في ان يباع فالوقف بطلان بعض البيع لا يجوز ان يبيع العين في وقفه جواز ابطال
 وقفها الى بدل ولا اليد فان ما يولد في بيعه الوقف وان اختلف في الاداء والبيع في الموضع على تقدير كونه في الموضع او شرطاً خارجياً مع خيال علم الامام
 هذا لاننا انما نعلم ان

الوقف وجاز
 يتعلق به

صلى ساطنة عنده الا انه فكر بعض هذا المقام ان الله تعالى في النظر في الامور فانما هو في حقها لا يجوز بيعها بل جواز بيعها مع كونه
وقام التضاد نعم اذا بطل الوقت انجرح جوابه ثم ذكر بعض المطالقات الوقت الموعودة لبيعته قد قبل في ذلك بعض الحكماء
في شرحه على عدلها استدلال على المنع عن بيع الوقت بعد المضي والاجماع بل الضرورة بل البيع واكثره في حقيقة الوقت
لاخذ الدوام فيه وان لم ينعى العاوضات ما خذ منه ابتداء وفيه ان لا يملك بطلان انتفاع بعض آثاره وهو جواز البيع المسبب عن
سقوط الموقوف عليهم عن شخص العين ومنها وعن بدلهما حيث قلنا يكون الموقوف عليه في بيع هذا لا يحصل له فضلا عن
ان يحتاج الى نظر فضلا عن امتناع وان ذلك انتفاع اصل الوقت كما هو في كل ما جعل من البيع من موقوفات موقوفين
فيمنع مع كونه خلافا لاجماع اذ لم يقل احد من اجاب بيع الوقت في بعض الموارد بطلان الوقت وخروج الموقوف عن
ملك الموقوف عليه الى ملك المواقف ان المنع عن البيع ليس اخوفا في مفهومه بل هو في غير المساجد شبهها من التملك
ولذا يطلق عليه الصفة ويجوز ايجابه بلفظ صدقت الا ان المالك لا يكون متاخفا فاذا اجاز بيعه مع الابدال
كان البايع وليا عن جميع المالك في ابدال ما لهم بالآخر فاذا اجاز لا ماله كما ان بيع لصورته البطن الموجود على القول
يجوز في جعل الشارع لهم حق ابطال الوقت ببيعهم فانما لم يعلو لبطلان الوقت في دفع الضرورة بعد احكام
بجواز البيع ولم يتفق البيع كان الوقت على حاله ولا يصح مع صدق جواز زهر الوقت وان بلغ هذا يجوز بيعه مع ابدال
باحتمال طرأ الدنيا للموقوف عليهم عند اذنه ببيعة من الرهن اذا عرفت ان مقتضى العموم ان الوقت هو ان يملك البيع فاعلم
ان لا يمتنع بانه يخرج عن عموم المنع في الجملة اقول لا احده اعلم بالخروج عنه فضلا وهو الظاهر كلام الحق حيث قال في ثم يندفع
كل المصنف قدس سره والله يقتضي فيه ههنا ان يندفع وفيه لا يجوز الرجوع فيه ولا يغيره عن وجهه وسبيله لا سعة
سواء كان بيعا او ابراءهم لا يوافق ولا يوجب من اعيد بجان من سلطان غير او يحصل بحيث لا يتجدد بغيره
قال الشهيد بعد نقل اقول الموقوفين وليس هذا الباب هو ناد مع قوله قد ادعى في ثم يندفع في الموقف ان الحاد
الذي حكاه من اصحابنا انما هو اذا كان الوقت على قوم مخصوصين ليس في شرط يقتضي رجوعه الى غيرهم وانما اذا كان الوقت على
قوم ومن بعدهم على غيرهم وكان الوقت قد شرط رجوعه الى غيرهم الى ان يرث الله الارض لم يجز بيعه على وجه خلافه من اصحابنا
انتهى وفيه نظر بطريقين ما يشك من ظهور اقول اكثر من الجوز في الموقف وحكي المنع مطر عن المالك في فخر الاسلاف ايضا في الان
الوقوف واجزائه التي انحصر طريق الانتفاع بها في البيع قال لا سكا في فاعلم ان الوقوف عليه فحقا او غير ذلك
حاله الى ان قال فاسبغ منفعته فلا بأس ببيعها وبطلان مكانه فثبت ان امكن او صرف فيها كان مضرة اليه منفعته وروى عنه
على منافع فاقى من اصل ما حبس مع اذ كان في ذلك صلا انتهى وقال فخر الدين في الايضاح في شرح قول والده قدس
سرتا ولو خلق حصيرة المسجد وخرج عن الانتفاع به وانكسر كجذع تحت لا ينتفع به غير الاخر او فلا يبر جواز بيعه بل بعد اتمام
المنع فهو الضمن في المنع والاصح عندك جواز بيعه صرف منه في المائل ان امكن والافق عنه انتهى ولنبته المنع اليها على
الاطلاق لا بد من علة على وجه مثل هذا عن عمل الخلاف وسيظهر هذا من عبارة الحاشية الكائنة ايضا فلنلاحظ التآخي خروج
عن عموم المنع في الانتفاع في الجملة خاصة وقت الموقف وهو الحكم عن القاضيه حيث قال في محكي الموقف ان كان الشيء وقفا على قوم ومن
بعدهم الى غيرهم وكان الوقت قد شرط رجوعه الى غيرهم الى ان يرث الله الارض ومن عاينها لم يجز بيعه على وجه رجوعه
فان كان وقفا على قوم مخصوصين ولا يبر في شرط يقتضي رجوعه الى غيرهم حسبنا قدنا وحصل الخوف من هذا ان يفسد
او كان بابا يربها غيره عموما فيكون بغير اصل لهم من بقائها عليهم او يضاف من يوقع خلف بينهم فيؤدي الى فساده فاصح
يجوز بيعه وحرف منه في معناه لهم على حسب حكمائهم فان لم يحصل شيء من ذلك لم يجز بيعه على وجه من الوجوه والجمهور
هبة الوقت ولا الصلابة بغير وجه عن ائمة وجماعة فثبت في الجملة ان الجواز المحكي عنه في كل ما فيه لا تشا عده بل لا يشترط
منه المنع على الاطلاق فراجع وحكي الفضيل المذكور عن الصدوق والحكم عن الفقيه انه قال بعد وليته عليه فخر يار
الايتام هذا وقف كان عليهم دون من بعدهم ولو كان عليهم وعلى اولادهم فانما سلوا من بعد على فقراء المسلمين
الى ان يرث الله الارض ومن عليها لم يجز بيعها بائنا ان جواز بيعه فاعلم الحقيقة الأخيرة في القاطع لا يظهر من كلام المصنف
والفاحص كما ينبغي ثم ان هؤلاء ان كانوا من يقول بوجوب الوقف انقطع الى حصة الموقوف عليه فلا يقول بجواز بيعه وجبا
اذا كان بينهم من يقول بوجوبه بعد انقراض الموقوف الى اهل الوقف او ورثته ولا وجه للحكم بجواز بيعه في وقت الموقوف
عليه من مصلحتهم وقد حكى القول فينا في غير الفاحص ان لا يجوز بيعه بانه لا يقول ببقائه على اهل الوقف حين الوقف
حسبنا كبر حجة الموقف في وقت بقاء الموقف في غيرهم مدة وجودهم ووجه بيعهم لم يغيره مع ان الوقف هو الوقت في نظر البيع

[illegible]

المالك الفعلي لا الشاعه وهو ان المالك لا يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا
 يخرج العين الموقوفة للمالك الغير جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا
 الموجود واليه اشارة الشهيد فليس من شرط البيع ان يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا بل يشاء ان يبيع شيئا محققا جردا
 ان يملك كالا على حدة مثلا فالظاهر ان الباعين المتقذين والعاين المحققين يبيعون في دينه العبد الموقوف المقبول وليس له ان يبيع من الوقف
 ملك للبطن الموقر غاية الاستقلال الحق للبطن لا للاختصاص به فاذا فرض جردا بغيره انتقل اليه من هو مالك له ولا ولا
 يلزم من يعلق الحق بعين المبيع بغيره بالثبوت ولا يلزم عليه وبجهد البذل لا يوجب ثبوت جميع اللوان ان لا يعمول على تقييد
 البدلية والتميز بل هو بدل في الملكية وما يثبتها من حيث هو ملك وفلان النفل لا يملكه ان كان هو لا اختصاص
 الوقت الثابت للبطن الموقر ولو منتهى جردا يبيع بغيره البطل السابق الى البطل الاخر فلا يملكه الاخرى ملكا متبردا
 ان كان هو مطلق الاختصاص المستقر لا يبروز الا بالنقل وهو لا يكون الا بثبوت جميع الاختصاصات الخاصة للبطن له
 فالقول لم يعمول على المثل ومما ذكرنا تفرد ان اشارة البطلون في العن او من اشارة لهم في دينه العبد المقبول حيث ان يبدل
 شرعي يكون الحكم به متاخرا عن تلك الوقف فبازعنا منع سائر حق البطلون للاختصاص اليه بخلاف العن فانه يملكه من يملكه
 من غير جردا الوقف عن ملكهم على وجه المعاوضة الحقيقية فلا يعقل اختصاص العوض من لم يخصه بالمعوض ومن هنا اتفق
 ابيهم ان هذا اولى بالحكم من بدل الرهن الذي حكموا بكونه رهن لان حق الرهن متعلق بالعين من حيث انه ملك لما ذكره
 الاول فجاز ان يرتفع الا لا يبدل بانقضاء ملكية المالك الاول بخلاف الاختصاص الثابت للبطن الموقوف فانه ليس
 قائما بالعين من حيث انه ملك للبطن الموقر بل اختصاص وقت نظير اختصاص البطن الوجود من حيث ان اشارة وقار له بغيره
 متاخرا عنه في الوجود وقد تبين مما ذكرنا ان العن حكمه حكم الوقت في كونه ملكا لجميع البطون على ترتيبهم فان كان من
 يمكن ان يبيع وينتفع به البطون على نحو البذل وكانت مصلحة البطون في بقائه ابقى والا ابدل مكانه فانه هو اصله ومن
 هنا ظهر عدم الحاجة لضعفة الوقف في البذل بل نفس البدلية بغيره كونه كالبذل ولذا علل الشهيد في غاية الجهد *
 بقوله لا يرد صا مما لو كان على حد الملك الاول الذي لا يملكه ان يملكه لا على حدة ثم ان هذا العين حيث صار ملكا للبطون
 فلم اوليهم ان يظهر فيه ويصرف فيه بمصلحة جميع البطون ولو بالابدان بعين اخر ما ضلح لهم بل قد يجب ان كان تركه
 بعد ضيقا للموقوف وليس مثل الاصل ممنوعا عن بيعه لا بعد ذلك ان ذلك كان حكما من احكام الوقف لا ابتداء
 وبدل الوقف انما هو بدل لانه كونه ملكا للبطون فلا يثبت عليه جميع احكام الوقف ابتداء ومما ذكرنا ايضا
 يظهر عدم وجوب سائر المناظر للوقف كما هو ظاهر وقدم مع صدور الشفيع والمقتض ومجمع الفتاوى بل قد لا يجوز
 اذا كان غيره اصله لان العن اذا صار ملكا للموقوف عليهم الوجود بين والمعدومين فاللازم ملاحظة مصلحة جميع
 للعامة وولده والقبيل كما عرفت فوجوب المناظر مع الامكان لكون المثل اقرب الى مقتضى الواقع ومنع عدا انضباط
 عرض الواقع اذا يتعلق عرضه بكون الموقوف عينا خاصة وقد يتعلق بكون ضعفه الوقف مقدار معين من دون
 يتعلق عرض العين وقد يكون الغرض خصوص الاشباع بغيره كما لو وقف لبنانا لبيت فقوا بغيره فبيع فدار الامر
 بين ان يشترى بغيره لبنانا في موضع لا يصل اليهم الا قيمة الثمن وبين ان يشترى ملكا اخر يصل اليهم لجزء من ضعفه فان
 الاول وان كان مماثل الا انه ليس اقرب الى عرض الواقع الا ليدل على وجوب ملاحظة الاقرب الى مقتضى الامر
 ملاحظة مدلول كل اثر انشاء الوقف ليجري الموقوف على ما وقفها اهلها فالاصل ان الوقف ادام موجودا لشخصه لا يخصصه ولا
 مدلول كلام الواقع والذابيع انتقل العن الى الموقوف عليهم بلا عطف لانه لا مصلحة في هذا الفلانة في محله كل مور وجوز ان يبيع الوقف
 فانه يباع ويصرف العن الى جهة الواقع فان امكن شراء مثل ذلك العين مما ينفع به كان او لا حاشا لشراء كل ما يصح قعه والاصرف
 العن الى الموقوف عليه على ما شاء لان فيه جمعا بين التوصل الى عرض الواقع من بفع الموقوف عليه الدوام وبين الضر الدال على
 عدم جواز مخالفة الواقع حيث شرط التاميد فاما ان يكن التاميد بحسب الشخص امكن بحسب النوع وجب له من الوقف واقف ودخل
 بمثل الاول المذكور وقع العقد عليه مراعاة الخصوصية الكلية بغيره الى فوان العرض اجمعة لان فضل العن على البايعين بغيره جردا
 عن الاستحقاق بغيره مع انهم يستحقون الوقف كالبطلان الاول وتعدد وجودهم حال الوقف وقال بعض علماء اشارة الشافعية ان
 من الوقف كقيمة الموقوف اذا تلف فصرف العن على الموقوف عليهم على ما يشاء في بيعه على ما يقع عليه الواقع والقبول في كل سنة ثم ان المتولي
 للبيع هو البطن الوجود بغيره الحكم القيمي قبلنا ليربطون ويحتمل ان يكون هذا الناظر ان كان لا يمتنع لغير الامور التي ارجع
 الوقف الا ان يبق بعد مضان وظيفة المعقولة من قبل الواقع الى الموقوفين في نظر العين والظن سقوط نظرنا عن بدل الوقف في محتمل

بقاؤه لعلوا حقه بالعين الموقوفة فيعلق به بطلان ثم انه لو لم يكن شره ببله ولم يكن الشئ مما ينتفع به مع بقا عينه كالغدير فلا يجوز
دفعه الى البطلان الموجب لما عرفت من كونها لم يبيع مشركا بين جميع البطون ومع فوضع عندا من حيث يمكن من شراء ما ينتفع به ولو مع
احتيا الى مدة ولو طلبت لك البطلان الموقوف فلا يبعد وجوب جابته ولا يعطل الشئ حتى يؤخذ ما يشترحه من جهة جابته ثم لو
رضي الموقوف بالايجار به وكانت المصلحة في التجار جاز مع المصلحة الى ان يوجد البطلان والبيع تابع للاصل ولا يملك الموقوف
لا جزء من البيع وليس كذلك المقتضى ثم لا فرق في جميع ما ذكرنا من جواز البيع مع خراب الوقف بين عرض الخراب لكله وبعضه
فيلزم البعض الخراب ويجعل بطله ما يكون وفقا ولو كان صرف منه في بانيه بحيث يوجب ياداه منفعة جاز مع رضوا الكل
لما عرفت من كون الشئ ملكا للبطون فلا يلزم لصرفه فيه على من المصلحة ومنه يعلم جواز صرفه في وقف اخر عليهم على نحو
هذا الوقف فهو صرف في ملك محروقة في وقف اخر عليهم ولو خرب بعض الوقف وخرج عن الاستفاد وبقي بعضه محتاجا الى
عناية لا يمكن بدونهما استفاد البطون الا حقه فلهذا يصرف من الخراب الى عمارة البناية وان لم يرض البطلان الموقوف وجب
ايتان فيما اذا احتاج اصلاح الوقف بحيث لا يخرج عن قابلية استفاد البطون الا حقه الى صرف منفعة خاصة التي يستحقها البطلان
الموجود اذا اشترط الواقف اخراج مؤنة الوقف عن منفعة قبل تسميته في الموقوف عليهم وهذا من وجوه اخرى يخرجها الماهر بعد التامل
الضيق الشايد ان يخرج بحيث يقطع عن استفاد المعتد به بحيث يصرف عرفا انه لا منفعة فيه كذا اذ اهدمت فضاء عرضة فوضي
للاستفاد منها باجره لا يباع شيئا معتد به فان كان منه على تقدير البيع لا يعطيه الا ما كان منفعة كمنفعة العرضة فلا ينبغي الاشكال
في عدم الجواز وان كان يعطى بمثله ما يكون منفعة اكثر من منفعة العرضة بل يناوئ منفعة الموقوف جواز البيع وبها من عدم دليل
على الجواز مع قيام المقضي للمنع وهو المقتضى في ذل الخراب المستوع للبيع بكونه بحيث لا يجزئ نفقا وقد تقدم الضريح من العلل في
بنايه لو اهدمت الدار لم يخرج العرضة من الوقف ولم يخرج بها اللهم الا ان يجعل النفع الموقوف في كلام المثل على النفع المعتد به بحسب حال العين
فان تمام التمسك بجزء كل سنة ما في دار اذا صار عرضة بوجوه كل سنة خست بدوام عشرة لغرض جزئي كجمع الدبال ونحوه فيستد عليه
انه لا يجزئ دفعا وكذا العرضة الموقوفة فان خرابها بغورها هاهنا هاهنا ولا تكون تستلب منافع ارضها اساسا ويشهد
لهذا ما تقدم عن من جعل عرضة الدار للمهذبة مواثا لا يقع بها بالكلية مع انها كثيرا ما تنساجر للاغراض التجارية فالظن خول
الصوت المذكور في اطلاق كلام كل من موع البيع عند خرابه بحيث لا يجزئ دفعا ويشهد له الاجماع المدعى في الاستفاد والغنية لكن الخروج
مذلك عن عموم الدار وجوب العلم بقتضه وقف الواقف الذي هو جبال العين وعمق قوله لا يجوز شراء الوقف مشكلا ويؤيد المنع حكم اكثر من
اخر عن البيع بالمنع عن بيع التخلية المتعلقة ببناء على جواز الاستفاد بها في وجوه اخرى كالسقيفة جعلها حبرا ونحو ذلك بل ان الف حيث
جعل النزاع بين الشئ والحل في لفظه حيث لا يجوز البيع على صورة عدم امكان الاستفاد منه منفعة اخرى لا نفقا على المنع الفصل
فيه استفاد ولو قليلا كما يظهر من القيل بجله حيث انهم لو كان قليلا في الغاية بحيث يلحق بالمقدم امكن الحكم بالجواز لا يضرب قوله
لا يجوز شراء الوقف في غير هذه الحالة وكذا احد العين وتبديل المنفعة بما يجيب الوفاء به مادام المنفعة المعتد بها موجودة والا فخر بحسب
العين امساك ولو من دون منفعة لوجوب الوفاء به بالمنع عن البيع الصوت الا في ان الحكم المذكور بما اذا اذ اصدارت منفعة الوقف
قليلة لعارض اخر غير الخراب بخراين ما ذكرنا فيه ثم انك قد عرفت فيما سبق انه في بعض ان جواز بيع الوقف لا يكون الا مع بطلان
الوقف وعرفت وجبال النظر فيه ثم وجب بطلان الوقف في الصورة الاولى بفساد شرط الوقف المسمى في البطلان والاستفاد وهو
كون العين مما ينتفع بها مع بقا عينها وفيه طاعة في سابقا من ان بطلان الوقف بعد انتفاؤه جميعا او جزءا في الوقف المذكور
مع انه لا دليل عليه وصفا الا انه لا دليل على اشتراط الشرط المذكور في الاستفاد فان الشرط في العقود النافذة يكفي وجوبها لغير البطلان
فانه قد يخرج البيع عن المالبته ولا يخرج بذلك عن ملك المشتري مع ان جواز بيعه لا يوجب الحكم بالبطلان بل يوجب جزي الوقف عن
اللزوم الى الجواز كما تقدم ثم ذكر انه قد ينفى البطلان ايضا بانعدام عنوان الوقف فيما اذا وقف حبسا فامثلا مالا خطا في عنوانه في
البتانية فخرت حتى خرجت عن قابلية ذلك فانه وان استطل منفعتها اصلا لا منفعا لعمكا بها او امثلا لكون ليس بعنوان الوقف
واحتال فيما العرضة على الوقف باعتبار انها جزء من الوقف ومن بابته وخرابها او فخر بطلان لا يقتضي بطلانها فيها يدفع ان
العرضة كانت جزء من الموقوف من حيث كونه شيئا نالا مطلقا في جز عنوان الوقف الذي هو خرابه لو فرض ارضه وقفها ليكون
سببا ناو عجزه ولكن اشكال في بقاها عند هاب عنوان الوقف وبما يوجب ذلك في الجملة ما ذكره في باب الوصية مما لا يوافق
بل ان فاهدت قبل موت الموصي بطلان الوصية لا انتفاء موضوعها نعم لم يكن الدار والبتانية ونحو ذلك مثلا عنوانا
لوقف وان قارنت وقفه بل كان المراد به لا انتفاء في كماله بل على ما قبله لم يبطل الوقف بتغيره نحو انه ثم ذكر ان شرط الوقف
الملك الموقوف او ارضه بعد البطلان او الموقوف عليه وجهه ان لم يرد على ما قد يوجب بعد الاجماع على ان انعدام عنوانه لا يوجب

الاعتقاد في نظر الان في خاصة مقام حكمه لا يدل على اختصاصه او بغيره ان يكون في الوقف المؤبد او وقف على الاطلاق ولا وجه في الامام
ان يبعض ان كان بين المؤبد وغيره فرق في الحكم فافهم وكيف كان في الاستدلال بالرواية ومع ما فيها من الاشكال على جواز البيع بمجوز
الانفة اشكال مع عدم الظن بالقيام به بعد ما توهمه عندنا ان الفيدل المتقدمة وما ذكرنا فيهم الجواب عن رواية بعضهم ثم قولنا
هذه الصوة ما يجوز ان كان المثل للبطن الاول البايغ يتصرف فيه على ما شاء ومنه يظهر وجه آخر لمخالفة الرواية بين القواعد ومنه يظهر كون
المعين مشتركة بين البطون كون بطله كك كما تقدم من استعماله كون بطله ملكا يخصه البايغ فيكون يجوز البيع هذه الصوة والظن
في الشئ يختص بالبايع في استحقاقه لا للاحقين انما اقبل البيع نظرا للرجوع للهيئة المتحقق ببيع الوهاب لذلك يقع البيع على المال
المشترى فيحصل كون بطله مختصا بالصورة الخاصة بالحق الوقوف عليهم ضرورة شديده وقد تقدم عن جماعة يجوز البيع بهذه
الصورة بل عن الانتفاء والهيئة الاجماع عليه وبطله عليه رواية جعفر المتقدمة وبطله ان ظاهر الرواية انه يكفي في البيع عدم كفاية غلة الارض
لمؤنة سنة الوقوف عليهم كما لا يخفى وهذا اقل مراتب الفقر الشرعي والمأخوذ من عباير من تقدم من الجوزين اعتبار الضرورة والحاجة
الشديده وبدها بين مطلق الفقير وهو من جملته لا يكون خيرا ولا يفيق له حاجة شديده بل مطلق الحاجة بل من مال الفقير ما
الوسعته عليه وقد يقع الحاجة والضرورة الشديده في بعض الاوقات من يفتقر على مؤنة سنة فالرواية يظهرها غيرهم وولها مع انفة
يقول ان ظاهر الجواز ان البيع بمجوز الكل وكون البيع انفع ولو لم يكن حاجة وكيف كان فلا يثبت الجواز عند الضرورة الغلة الا الا
جاءنا المفضل انفسنا جماعة في الخروج بها عن قاعدة جواز البيع وعن قاعدة وجوب كون الشئ على قدر البيع غير مختص بالبطن المؤبد
منع من مجزئ بور المأخوذ من جماعة من العلماء في الخلاف بل خاصة بالاجماع المتكفي في الشرع اشكال الصوة كالتسليم ان شرط
الواقف بغير عند الحاجة ولو كان من مصلحة البطن الموجود او جميع البطون او عند مصلحته خاصة على حساب ما يشاء فقد اختلف
كلامنا العلماء ومن وافق عن ذلك في الارث ولو شرط بيع الوقف عند حصول ضرر كالحراج المأخوذ من قبل الظالم وشرع غيره
بأنه فالوجه الجواز انتهى في القواعد ولو شرط بغير عند الضرر كزيادة حراج شبهة شرعية غير ثابتة عند خوارق عظام المنة او خروج
عن حد لا شفاع او قل نفقة في صحة الشرط اشكال ومع البطلان في ابطال الوقف نظر انتهى في ذكره الايضاح في جوارق واية جعفر
من جنان المتقدمة قال فان كان بغير شرط منع الشرط او شرطه جازح ولو شرطه وجب المنع ان الوقف للنايب بالبيع فيقال لا وجه له
لا يجوز بيع الوقف بخالائه انتهى قال الشافعي لو شرط الواقف بغير عند حاجتهم او وقوع الغنة بينهم فلو كان الجواز انتهى ويظهر من ذلك
الشرط تأثيرا وانما يثبت المنع من دون الشرط والعقود معة عن التحقيق الكرك انه قال التحقيق ان كل موضع قلنا يجوز البيع لوقف يجوز البيع
في الوقف اذا لم يقع تلك الحالة لانه شرط مؤبد وليس بميثاق للنايب بل بغير الوقف لانه مقتدره اذ عاجده حصول الحدس بالبيع فلا
للتناهي فلا يصحح حينها لان شرطه مشروط بغيره يكون وقفا متنا ذلك لا يقتضيه الخروج عن المالك فلا يكون وقفا ولا حبا
اشترى لغيره ويمكن ان يقع بعد المتنا في الجواز وهو الوقوف على حساب ما يوقفها للمؤمنون عند شرطهم بعد بثوب كون جواز البيع
عينا مقتضى الوقف فلهذا منافاة لطلاقه ولذا يجمع الوقف مع جواز البيع عند شرطه ومسوغاته فان التحقيق كما عرفت سابقا ان جواز
البيع لا يبطل الوقف بل هو وقف يجوز بيعه خارج عن كون وقفا ثم ان لو سلم المتنا فانما هو بغير البطن للوجود اكل منه واما
متدبر الوقف اخر فلا تنافي بين مفهوم الوقف فيكون كونه مجزئ ساما ان يصرف منه بعض طبقات المالك على نحو الملك
المطلق واما ما يحسن الوقف وهو كونه اطلاقا ومخرجه عن مسوغات الا بطلان شرعية كانت كخوف الخراب او يجعل الواقف كالشرط
في من العقد فتم ثم انه قد صحح في الكافة ما ذكره امير المؤمنين من كيفية وقف العينة في بيع فانه انما يبيع الحسن ان يبيع بغيره
خصيبا المالك يقضي الذي في قبل ان شاء اخرج عليه وان شاعله للملك وان لد على مواليهم المالكين على وان كان
وار الحسن على غير الصفة فبذلك ان يبيعها فليجها ان شاء اخرج عليه وفيه فان باع فانه يبيع منها ثلثه اثلث فيجعل ثلثا سبيل
ويجعل ثلثا في يده هاشم ويطلب ثلثا في الالبطال ان يبعده فيهم حيث يراه الله ثم قال وان حدة الحسن او الحسن حدث
فان الاخر منها ينظر في نفعه ان قال فانه يجعله في رجله من يبعها ثم انه يشترط على الله يجعله ليلان لانه هذا المال على اصوله
وسبقوا لغيره من سبيل الله ووجه ذوى الرحم من يبعها في وجب المطلب القربى العبد لا يباع منه ولا يوهب ولا يورث
الرواية وظاهرها جواز شرط البيع الوقف لمقتضى البطن الموجود فضلا عن البيع بجميع البطون وصرف منه فيما يتفقون وللسند
صحيح النازل مشكل والعمل اشكل الصوة السبيل ان يودي بقائه الى خرابه علنا او ظنا وهو لغيره عن خوف الخراب كغيره
من العباير المتقدمة والاداء الى الخراب قد يكون الخلف بين نايب وقد يكون لاله والخراب المعلوم قد يكون على حد قوله
من الانتفاع نفعاً معشداً قد يكون على وجه نقص النفعه واما اذا فرض جواز الانتفاع به بعد الخراب بوجه اخر كما نفاه
السائق وان يبدل الجوز سبيل على طاعتهم وبغير من تقدم كلامه سبيل ان يغير عنوان الوقف ليؤخر بيعه فذكره في ضعفه

يشمل الخراب الذي لا يقدر على التلف معناه لا يوجب بطلان على التعليل لا نقضاً على خوف غراب خصوصاً أوقف بل كمالاً خيف تلفه بالبيع
 الوقف مما تقتضيه الاستحالة بما يكاتبه على جواز البيع في الصورة الثامنة وهي موت موقوف الاختلاف المذكور بما يوجب تلف الأموال والنفس
 وهو أن الحكم بالجواز معلق على الاختلاف لا أن قوله ثانوية التمسك بالاختلاف الخاص هو الذي لا يؤمن بجبهه من التلف لأن التلف لا يقدر
 المعلوم كما في قولك لا تأكل الرمان لأنه طعمه فيلزم اللزوم على التمسك بجواز كل مؤثر لا يؤمن بجبهه من تلف الأموال والنفس وإن لم
 يكن من جهة اختلاف الوقف عليهم يجوز بيع الوقف لأصله كل سنة ولكن لا يمكن له أن يدخل في الوقف اللهم لأن يتكسبوا والعلية من التمسك
 لا التعليل المحض حتى يتأكد الجميع موارد لكن نصيب الاختلاف يكون بما لا يؤمن به وهو أن فيه التمسك في حقه كما في كلامه
 لكن الحكم على هذا الوجه مخالف للتمسك فلا يبيح ويؤثر بالرواية بحيث يرفع اليد بها عن الموقوفات والعواهد مع ما ينشأ من ضعف الدلالة
 كما ينبغي إليه الإشارة وما ذكرنا يظهر بقرينة الاستدلال على الصورة الثامنة رد واما تقرير الاستدلال على الصور العاشرة فهو أن
 حتم تلف النفس في تلف الأموال مع أن خوف تلف النفس بجبر خوف تلف المال غالباً يدل على اعتبار ما يوجب التلف في السنة الحاشية
 بحيث منه تلف النفس ولا يكفي بلوغه إلى ما ذكرنا ذلك بحيث يتناول من تلف المال فقط ويترك اللزوم على هذا عند اختصاص جبر النفس ببيع
 السنة من الوقف عليهم بل يجوز بيع الوقف في كل سنة مع أن ظاهر الرواية كفاية كون الاختلاف بجبهه من التلف لا الأموال والنفس
 والقصد كما يظهر من عبارة الجاهل المقتدر هو اعتبار السنة التي يتسلب بها النفس والحاصل أن جميع أوقات السنة في جواز بيع الوقف
 الراجع إلى اعتبار أوقات السنة علمنا أوطنا واحتمالاً إلى مطلق النفس أوقات وأحوال اعتبار الاختلاف مع اختلاف أوقات السنة
 إلى ما ذكرنا من بابها من الكاتبة المذكورة ولا يظهر من مدلولها وما ناطه الجواز بالاختلاف المذكور بما يوجب تلف الأموال والنفس بل هو
 الاختلاف لأن الدلالة عليه لا خصوص الوقف علمنا أوطنا لأن وادى استعمال لفظه بما لا يتم في ذلك ولا مطلقاً بل هو في الاختلاف المذكور
 لعدم ظهور الدلالة على التعليل بحيث يتأكد من مورد النص وإن كان فيه شأن التعليل على ما ذكرنا فالتكاتب غير مقتضى اعتبار ذلك
 لأن الظاهر أن العلم والاطمئنان بما يقابل الخراب الغير الملائم للسنة الموجبة لا يستلزم أن يكون الوقف فيكون النسبة من الوقف
 ومقتضى الرواية عمومها من حيث كون الاختلاف هذا لا يمنع من جبره ضعف كالأرواية وقصور مقارنتها للموقفات المانعة بالتمسك
 اختلاف خلافه في التمسك من حيث الاختلاف في هذه المناط التي انبسط الجواز من قوله فإن كان قد علم الاختلاف المضمّن القول بأنه
 وبما جاز الاختلاف ولم تكن له المكاتبه على كون مؤثر السؤال والوقف المؤبد للنام في على نقد بقصورها من جهة التمسك فيمنع بها ما يملك
 من قسود لا لها من جهة مثل عقد ظهورها المؤبد لعدم ذكر البطلان في الظاهر هناك عند إباحة الوقف عليهم عند تمام الوقف
 كما عن إباحة أوطنا لفاضل المحدث المحل في جبر التمسك بالتمسك في الأرواية الأولى في بعض حواشيه على بعض كتب الأحناف
 محظور بالبال أنه يمكن جعل الخبر على ما إذا لم يقضهم الضيقة الوقفية عليهم لم يدفعها إليهم خاضعاً لسؤال أن الواقف يعلم أنه إذا دفعها
 إليهم يحصل بينهم الاختلاف ويشهد له الاختلاف منهم قبل الدفع إليهم تلك الضيقة في الماضي فلهذا ما موقوفه ويضعها إليهم أو
 يرجع عن الوقف لعدم وقوعه في دفع إليهم ثمها إباحة أفضل انتهى موضع الحاجة والاختلاف لا يوجب من لكن ليس السؤال بل هو موقوفون
 في ذلك فلا يجوز دفع البدع من غير دفعه إلى الاستفسار في الجواز كما أن عند ذكر البطلان في الأرواية الأولى في بعض حواشيه على بعض كتب الأحناف
 أو كذا في بعض مقام حكمية وقف مؤبد على ذكر بعض البطلان في الاستفسار عن ذلك يوجب إثبات الحكم للنسبة الحاصلة في
 المحتاج إلى الإجابة بالتمسك بثبوت حكم الرواية للوقف للنام المؤبد لا يعتبر ما انبسط الجواز من كونه حجره السنة إليه وغير ذلك في نقد
 من الاحتمالات في الفقرتين المذكورتين فيتم محال إلى الاعتناء بالتمسك من جهة أخرى وحول مقتضى القاعدة كما عرفت لزوم كون
 بدل الوقف كونه مشتركاً بين جميع البطلان وقفاً الرواية بغيره للسائل في قيمته من الوقف على الموجودين أمّا ما لا بد من دفع البدع
 مقتضى المعاوضة لا يتكلف سقوطها من البطلان عن الوقف أما ما قبل البيع لنفع المعاوضة في ما لهم وأما جعل السؤال على
 الوقف المقطوع عنه حسب الاستحالة في دفعه على ملك الواقف وعلى الوقف الغير للنام لعدم القبض أو لعدم تحقق ضيقة الوقف
 وإن تحقق التوطن عليه ولتمت وقفاً هذا الاعتبار يؤيد نصك الواقف بغير البيع إلا أن يحمل على كونه ناظر أو يقال أنه
 اجنبية استلزامه في بيعه عليهم حسب ما يمكن أن يكون قد فهم العام من جعل السائل في السنة الشئ بين التوطنين ومقتضى ما
 مع أن المذكور في هذا الشأن أشرك جميع البطلان في الوقف وبذلك لا يعود السؤال هو الوقف الباقي على ملك الواقف لا فقط
 أو كذا مما هو مؤيد بأن مقتضى التمسك يجعل المحض الوقف للنام وهو هذا هو الواقع إلا أن يصلح هذا الخطأ وأما ما لا بد من
 الاحتياط لوقف المؤبد للنام ويقا أنه لا بأس بجعل الحجر المعتمد بالتمسك بمقتضى القاعدة لنفع من يرجع الوقف وموجباً للتكلف
 اللزوم لسقوط حق الدافعين عن الوقف عند إرادته البيع أو منع بغيره لا مالم في السائل في سنة التمسك من التوطنين في بيعه الكرام
 في تعيين الحملات في مناط جواز البيع وقد عرفت أن ظاهره أنها الكون في النفس من إجماع بطلان وقفاً مقتضى على الميسر من البيع
 وهو الاختلاف المذكور علمنا أوطنا لا تلف خصوصاً الوقف ونفس الوقف عليهم كان له والفرق بين هذا والعلم الأول من

الصلو الشفعة للرجل يجوز فاعيل البيع انما في المناط في ذلك العلم العلم او الظن ببقاء الوقف لاسا والمناط هنا اخر الى الوقف الذي يفتقون
فلما لم يكن ان لم يبق الوقف فان الزاوية المقابلة اليه مال فذلك يفتقون الى ارضه من المثل في الزاوية بقاء الوقف لاسا يفتقون مع ذلك
العلم المقدر ان لا يباينها ما هو لغيره فاعيل البيع فاعيل الشفعة التي هي مورد الزاوية فان تلفها فاعيل الشفعة هو طها من الشفعة المظلمة بها
شاهدا ثم ان الظاهر من بعض العلماء المتقدمين في الحكم عن الاكثر ان الثمن في هذا البيع للبطل الموجود الا ان ظكلام جماعة يصح بعضهم كما
المقاصد هو انه يشترط بثمنه فليكون وقفا على وجهه يدفع به بخلاف مخضيا المظلمة الواقعة بمكانه كان وهذا منه ومن سيرة
منه على منعه من الوقف في ثمنه الشاغل في ثمنه الشغل على الموجودين او على منعه العمل بهذا الثمن في مقتضى مخالفة عقد المعاوضة
من اشترى البيع المظلم في البطل كما يبدل لكن الوجه الثالث في ثمنه باختصاص الموجودين بثمن فبايع الحاجة الشفعة بتكليفه
جفت في عين الاول وهو منعه من الثمن لكنه خلاف مقتضى الناموس في الرواية واما الوقف المقطع وهو ما اذا وقف على من يضره
على صحة كما هو المعروف فاما ان يقول ببقاءه على ملك الوقف واما ان يقول بانقله الى الوقف عليهم على الثاني فاما ان
يملكوه ملكا متصرفا بحيث ينفصل عنهم الى ارضهم عند انقضاءهم واما ان يقول بعوده الى ملك الوقف واما ان يقول بغيره في سبيل
في الاول كما يجوز له الوقف عليهم البيع لعقد الملك في جوان الوقف مع هذا المدة استحقاق الوقف عليهم شكل من حيث
لزم الغرض في زمانه وقت استحقاق التسليم الثام على وجهه يدفع به ولذا منع الاصحاب كما في الاصل على ما حكاه عنهم بيع مسكن المظلمة
المعقود بالا فاعيل الشفعة من هذا العقد عند كثره الفقاؤه الحكم عن جماعة كالحق والشفعة في ذلك وتر غيرهم صحة البيع في السكن المظلمة
نعم جده ابل بما ينظم من حكم الشفعة الجاع عليه لعقد المانع الغرض واما الفرض فاعيل الشفعة في الصلح او المحرم عن العاين
غيره قال سالت ابا الحسن عن رجل جعل داره سكن لرجل فان حياته ولعبه من بعد كما شرط قل فان احتاج الى بيعها قال نعم قلت فيفتقن
السكنه قال لا يفتقن البيع السكنه كل منعه فيقول قال ابو جعفر لا يفتقن البيع الا بخلافه ولا السكنه ولكن يبيع على ان لا يبيع بغيره لا
يملك ما اشترى حتى يفتقن السكنه على ما شرطه بغيره مع ذلك فقد توقف في المسئلة العلاء وولد له الحق الثالث ولو باعته الوقف
على المحض بشفعة الوقف الظاهر ان عقد الغرض ويجعل العقد لان معرفة المجموع المكي من ملك البائع هو المشتري كما هو جزم في البيع
وكذا لو باع من انقل البائع الى الوقف عليه نعم لو انقل الى الوقف ثم باع صح جزم واما ما جزم في الوقف عليهم فلا يجوز البيع
من الاجنب لان الشفعة مال لم فلا يفتقن الى المشتري بلا عوض اللهم الا ان يكون على وجه لا سقاطا لوصفها منهم ويكون المعاملة
مركبة من نقل العين من طرف الوقف ونقل الشفعة من قبل الموقوف عليهم فيكون العوض موزعا عليها ولا يفتقن بذلك على
وجه الصلح لان غيره لا يضمن نقل العين الشفعة كلية خاصا مع هذا لا الشفعة ومما ذكرنا في اظهر وجه الناموس فيها حكمه في الشفعة
من انه لو انقل الوقف والموقوف عليه على المبيع المقطع جاسوا اراد مع الوقف او مع الموقوف عليه كما يبدل كلامه على الحكم عنه
في مسئلة السكنه حيث اخبرنا استقلال مالك الكعين بالبيع ولو من دون رضوخا ذلك الشفعة او الشفعة فيهم لو كان الموقوف عليه
حق الانتفاع من دون ملك الشفعة كما في السكنه على قول جميع ما ذكرنا لان مكان سقوط الحق السقاط بخلاف المال فتقوى تمام الكلام
في هذه المسئلة في باب السكنه والمحتمل في وعلا الثالث فلا يجوز البيع للواقف لعقد الملك ولا للموقوف عليه لا عينا الواقف بعثا
في يده الى انقله منهم وعلى الثالث فلا يجوز البيع للموقوف عليه وان اخبرنا الواقف لما فانه لا اعتبار الواقف ببقاء العين كما لا يجوز
انقل الواقف الغير الى ملك فعلا وان اخبرنا الموقوف عليه لا يجوزنا بيع ملك الغير مع عدم اعتبارنا بغيره في الحال ببقاء الواقف
عليه ذلك هو للمالك فاعيل البيع الا بخلافه لعله يتلوه على النقل فان انقضى الموقوف عليه ملكه الواقف انزل البيع ثم انقله الى
على الفاضل قدس سره حيث يجوز للموقوف عليه بيع الوقف المقطع مع قوله ببقاء الوقف المقطع على ملك الوقف ويمكن دفع
الثالث بكونه قائما بالوصية الثالث من الوجوه المتقدمة وهو ما لا للموقوف عليهم ثم عوده الى الواقف الا ان الكلام في ثبوت
هذا القول بين من خلاف في مال الموقوف عليه في الوقف المقطع وتبضح لنا في راجحة المسئلة في كتاب الوقف وعلى الرابع
فالظن حكمه الوقف انما يباينها من المصالح المحقق الثالث في احواله عنه لا نه شفعة وتنف ووجد كما لو صرح بكونه في سبيل الله
سببا في انقضاء الوقف في عينه انما انما ذكرنا في حكم الوقف في المظلمة فاما انما انما يباينها من المصالح المحقق الثالث في احواله عنه لا نه شفعة وتنف ووجد كما لو صرح بكونه في سبيل الله
الواقف واما حكمه بيع بعض المظلم مع وجود من يملكه فان قلنا ان يملكه المظلم فهو المقطع وهو المقدم واما على تقدير القول بملكهم
فيحكم بيع غير المظلم من المظلم حكم بيع بعض المظلم في الوقف الموقد فيشترط معه المنع في الصورة التي منعنا في الجواز في
الصورة التي جازنا بالاشترار دليل المنع وبشأن كان في حكم الثمن بعد البيع مسئلة في سببها خرج الملك عن كونه
حالة اسيرة له المملوك ام ولد السيدها فان ذلك يوجب منع المالك عن بيعها باخلاص من المظلمين على الظاهر المحكي عن جميع القائلين
في راجحة في حكاية ذلك لانه لو كان من المالك كثر في صدق الاموال مثل ان يكون في قول الميراث في بيعه ارضه فله ان يخل

قال ابو الحسن في البيع

بيدها وقل من يشترى ثم ولدت في حكم البيع كل تصرف نافذ للمالك الغير المستعبد بالعتق أو عتقوا للنفل كالرهن كما يظهر من قضايتهم
كلما لم يشترى من الوارد منها جعل أولاد ملكا غير طلق كالوقوف والرهن وقد عرفت ان المراد من الطلق ما يملك الملك الاستقلال في التصرف
فلو جاز الصلح معها وهبتها لم يخرج كونهما طلقا يخرج عن جواز انقضاء عقد البيع عليه كما ان المجتهول للثبوت يعطى الصلح وهبتها الا ان
ولا يجوز بيعه لا يخرج عن كونه طلقا ومنها كل ما لم يشترى من الوارد فلا يملكها ولا يملكها في استيلا للشيء في زمان خيار البيع لا يملكها
في كمال الشبهة في خيار الغير ان البايع لو منع بيعه الى القيمة لا يمنع انتقال المولد كذلك في كمال العلاقة وولد وجامع المقادير
في ذلك ايضا في زمان طلق الخيار ومنها كل ما لم يشترى من متنتها بايع ام الولد رد او قبول فانها كالصريح في زمان المنوع مطلق نظائرها
لا خصوص البيع بالجلد فلا ينعى للمعامل شك في ثبوت حكم البيع كغيره من الوافل ومع ذلك كله فقد جزم بعض شاشا بخلافه بجلد غيره
البيع من الوافل الاصول وخلق كلام المعظم عن حكم غير البيع وقد عرفت ظهوره من قضايتهم فكلما كان المعظم في الوارد المخالفة ومع
ذلك فهو الظاهر في ترجيح قال اذا مات ولدها خالها بغيرها وهبتها والنسب في زمانها ليس بالزوج المصروف وفي الاصل والقدار في
الاجماع صريح على المنع عن كل نافذ وارسل بعضهم كصاحب البراض جماعة رسال المسالك بل عبارة بعضهم ظاهرة في دعوى
الاتفاق حيث قال ان الاستبدال مانع من صحة المقرات الشافعية من ملك المولى الى ملك غيره او العرض لها للدخول في ملك غيره كالرهن
على خلاف ذلك ان عموم المنع لكل نافذ عند الخصم بالبيع قول جميع المسلمين والوجه فيه ظهور ذلك المنع المعنوية بالبيع في
ارادته مطلق النفل فان مثل قول ميل المؤمنين في الرقابة السابقة خديدها وقل من يشترى ثم ولدت يدك على كون مطلق
نقل المولد الى الغير كان من المنكرات وهو مقتضى الباطل فيما ينبغي من خيار بيع ام الولد في ثمن قبته او عتقه وانما سوزن ذلك هذا
مضافا الى ما اشتهر وان يحدضا عليه من الوجه المنع من ابقائها رجلا لانها قد انقضت لدها بعد موت سيدتها والخاصة لا
اشكال في عموم المنع لجميع الوافل ثم ان البيع محقق بملك المولد فلو هلك جازا اتفاقا فنوى نصا ولو مات المولد وخلفه ولد افعى
لغيره حكم المولد عليه لا ضلابة المنع ولصدا لا فيسجد في طلاق الدالة وتقليب الله والعدا كون حقيقة في ولد الصلب و
طهور ارادته من جلد من اجبار واطلاق فادل من خصوص الاجماع على الجواز بعد موت ولدها او النقص في كونه وارثا لعدا ولد
الصلب الموقوف بعد صلته او ان الاول مع ولد الصلب لجهة المقتضية للنع وجرحه او لها عن الاضاح قالها عن المذهب البارع و
هناية المرام وعن عدوس وفيها التردد في الحكم فمعلم المولد فان ظلاله في اعتبار انفسا الحكم لا لا بصدد المولد لا بالولادة لكن
المراد هنا محاذاه لدها الله شاذة ويحتمل ان يراد لو كان من الولد دون الوالد وكيف كان فلا اشكال بل لا خلاف في تحقق الموضوع
بجرح الحكم ويدل عليه الصحيح محمد بن ابي عيسى عبد الله بن جابر في وجع الحاربه بلبه من داء ثم يشترى لها فبذلك عند ما شاء الله لم يلد
منه شيء انه ما ملكها ثم يولد له في بيعها قال ابو منان شاع باع ما لم يحدث عند حمل ان شاعق وفي رواية السكوني عن جعفر بن
محمد قال قال علي بن الحسين صلوات الله عليه لم يجز في كائنه بطاها مولاها او وضعته معتقة منقوصة بل ملك عتقها فقال كائنه وشبهه
بشبه من حمل ثم او لم يتم فحمل فقال لم عليها من مثلها وتعتق في زمانها ان عجزت فهي من زمانها ان لا ولد لكن في دلالها على قبول الحكم بغير
الحمل نظر لان زمان الحكم لم يتحقق السعي في العتق قبل ولع الغالب لوجع الروح لم الحمل بصلح المصنف اتفاقا على ما صرح في الرأى
استظهره بعض من رجاء عن جماعة في باب العتق عند الحمل في صحة الحج قال سالك بالمشروع ليجلي بطلانها وجهها ثم
يقنع سقطها ثم او لم يتم او وضعت معتقة منقوصة في زمانها فقال كائنه وشبهه بلبه من داء ثم يشترى لها فبذلك عند ما شاء الله لم يلد
منه شيء انه ما ملكها ثم يولد له في بيعها قال ابو منان شاع باع ما لم يحدث عند حمل ان شاعق وفي رواية السكوني عن جعفر بن
محمد قال قال علي بن الحسين صلوات الله عليه لم يجز في كائنه بطاها مولاها او وضعته معتقة منقوصة بل ملك عتقها فقال كائنه وشبهه
بشبه من حمل ثم او لم يتم فحمل فقال لم عليها من مثلها وتعتق في زمانها ان عجزت فهي من زمانها ان لا ولد لكن في دلالها على قبول الحكم بغير
الحمل نظر لان زمان الحكم لم يتحقق السعي في العتق قبل ولع الغالب لوجع الروح لم الحمل بصلح المصنف اتفاقا على ما صرح في الرأى
استظهره بعض من رجاء عن جماعة في باب العتق عند الحمل في صحة الحج قال سالك بالمشروع ليجلي بطلانها وجهها ثم
يقنع سقطها ثم او لم يتم او وضعت معتقة منقوصة في زمانها فقال كائنه وشبهه بلبه من داء ثم يشترى لها فبذلك عند ما شاء الله لم يلد
منه شيء انه ما ملكها ثم يولد له في بيعها قال ابو منان شاع باع ما لم يحدث عند حمل ان شاعق وفي رواية السكوني عن جعفر بن
محمد قال قال علي بن الحسين صلوات الله عليه لم يجز في كائنه بطاها مولاها او وضعته معتقة منقوصة بل ملك عتقها فقال كائنه وشبهه
بشبه من حمل ثم او لم يتم فحمل فقال لم عليها من مثلها وتعتق في زمانها ان عجزت فهي من زمانها ان لا ولد لكن في دلالها على قبول الحكم بغير
الحمل نظر لان زمان الحكم لم يتحقق السعي في العتق قبل ولع الغالب لوجع الروح لم الحمل بصلح المصنف اتفاقا على ما صرح في الرأى

فيكون ممن
الزينة

اشكال ثم على المشهور يجوز ان يفتقر عند ما يفتقر اليه في الوفاء كذا هو في اطلاق كثير او متاعها كما عن جاعة الوفاء هو المثال
سبعون يكون لك من اطلاق لان يجوز الحكم في هذه الصفة والنقل القوي من اطلاق المانع عن بيعها حتى لا يستلزم ذلك ملكا
طلعا كما لا ملل الذي يوجب للمالك بيعها من بيع المشتبها في اطلاق السؤال في رواية عن ابن زيد انه هل يتبع لم الولد الذي على
حدهما الا ان المال الذي يتبعه المالك في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
متاخر في الظاهر لو كان يفتقر الى المولد كما في اطلاق المولد في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
اليها وما ذكرنا في الظاهر الوجه استثنى الكفن وموتة العتق فماذا كان الميت كفن وام ولد ميت الذي في الكفن ان يفتقر الى الميت كذا في البيع
عنه الذي عدلها لان الكفن لا يفتقر عند الميت في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
ثم استدل ما اراد به الباع فليس في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
المن او يذاتها عليه نعم لو امكن الوفاء ببيع بعضها او فخر عليه كمن غايه المرد الصريح في لو كان الشئ موحلا لم يجر الوفاء بها فحل
الاجل وان كان ما هو سائر الا اذا عدلها في اشتراط مطالبة البائع في الاكفاة باستحقاقه ولو امكن عن السليم او الفري بين ضمانا بالاشارة
لحق الحلول وان لم يفتقر بذلك وبين حكم المطالبة في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
منع بالاداء فان سلم الى البائع بثمنه المشتري ولا يجوز بيعها وان سلم الى المولى او الورثة ففي حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
باعتها في الاداء ولو ادله لغيره من بيعها من يفتقر عليه وبشرط العتق وبيعها من غير حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
من يفتقر عليه في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
مولى ذلك على الورثة ونظر في اطلاق في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
مطم او مع انك احكام وجودها في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
نظر المراءى منها ما جعل عوضا لها في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
على البائع هذه معينة اشكال وعلى العتق او فخر البائع فان قلنا بعتقها في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
الطائفة ولو قلنا بجواز بيعها في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
لم ينع عن دهم الى البائع كما لو بيعت على البائع في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
اجماعا على الظاهر في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
عنه من ذلك في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
مفتوق عنه بغيره ام ولد ليس لها ولد فان ولد لها ما من عليها صاحبها ولم يفتقرها هل يجوز لاحد من بيعها قال لا يحل لاحد من بيعها
الا بعتق من الورثة وان كان لها ولد وليس على الميت من حق الولد ولا املاكها الولد عتقت ملكا لها اهلها وان كانت بين شركا فقد عتقت
من نصيبه ليعتق في نفسه خلافا للحكم على حجة الجواز في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
نقصيل الشيخ ان الورثة لا يفتقرون مع الاستغناء فلا سبيل الى الغناق ام الولد لانك هو الغرض من المانع عن بيعها وعن نكاحك انك
الا فمقتضى انتقال المركة الى الوارث مطم وان منع من الصرف بها على فخر الاستغناء الذي يفتقر نصيبا لولد منها كما لو لم يكن بين
لزمها في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
لذلك النصيب غير ان يفتقر اصله عليه وانما الكلام في انك لا تفتقر الى حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
منه اذا عتقتها او ثابها بان النصيب في الوارث فلا يرد من الا ما يفضل من المركة بعد ادائها الذي سائر ما يخرج من الاصل المقتضى
من النصيب في المركة لا النصيب في المركة قبل الوارث لا نصيبا من اذوم بقاء الملك بل ملكا والمالك والمالك ما اذوم بقاء ملكا
على الولد بمثل هذا الملك مما ينص عليه الا صاحب ولا دل عليه لعل معتبر ما هو له لا خيار وكلام الاصطحاب من اطلاق الملك
فالظن ان المراد به غير هذا القسم ولذا لا يحكم بالغناق العتق الموقوف على من يفتقر عليه في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
الى الموقوف عليه وراعيه ان يفتقر على كل ما يفتقر منه كان نصيبا لولد المركة ببيعها ما لا يساوي حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
هناك من متغريه ام لا وسوا كان نصيبا لثابت في اليان بعد الديون ويحويها لثابت في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
من الاصل بصفها او ثابها او غير ذلك فانه يقوم نصيبه عليه كما سائر ما كان ويقتضيه نصيبه لثابت في اليان بقاء ملكا
يطلب اليان وهذا مما لا يقول احد الاصحاب في يفتقر القطع بطلانه ويمكن نزع الاول بالمرتب فانه في الاصل الغناق منها من
نصيب له حقه مع الذي المستغنى فالذي غير مانع من الغناق على الولد لكن ذلك لا ينافي اشتقاقه من الولد في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال
وجوب بيعها في حقه من ذلك في خصوص من الرقة بالنسبة الى الم ولد كما لا يردون بالنسبة الى سائر الاموال

في ان البيع
يكون باطلا

غيره من هذا النوع عند قوريش الولد من غير واحد من ابناءه ولعلك بثوت ان ثبت طرف الام او الاب او فاعا العجز او نظاما باعظاف
ثم انما تذكره في كل مورد الاستغناء الا في الامور التي فيها يتجمل كل كذا في طلب قبض كل واحد من مقتضاها مستقلة ومن سبب اخرج الملك
عن كونه طاعا كونه هو فان الظاهر بالقطع في الاتفاق على عدم استقلال المالك في بيع ملكه الموهون حكمه عن قبا اجماع الفقيه والحنابلة
على ذلك فحكمه الاجماع عن غير ابيه وعن الخلفاء في باب من يبيع الام الموهونة انه لا يسكن النبي ان الراهن في الموهون ممنوعان من المضرة
وايضا الكلام ان بيع الراهن هل يقع باطلا من صلا ويقع موقوفا على الاجازة او سقوط حقه باسقاط او بالفك فظننا بجماعة
من الفقهاء وغيرهم الاول ان يصرح الشيخ في النهاية وان حجة في الوسيلة وبوجهها لما اخبرنا عن اشد اذ منهم هو كونه موقوفا وهؤلاء قولي
للعقود السليمة عن المحض لان معقد الاسلام والاخبار الظاهرة في المنع عن المضرة هو الاستقلال كما يشهد عطف الراهن على الراهن
مع ما ثبت في محل من نوع مضرة الموهون موقوفا لا باطلا وعلى سبيل التوضيح في ذلك ان المضرة في ساقى موهونة بمجهول لما سخر من
على خلاف هذا كله فضلا عما ثبت في كتاب العبد الاجازة معللا بانها بعض الله وانما يعطى سيد اذا المتفق ان كل عقد
كان الذي عنه يحوى الى محض رفع المنع يحصل بالنسبة الى رفع المنع حصولا وليس لك كمصيبة الله فضلا انه ايقاع العقد الذي لا يمكن
لغيره اوصاف الله تعالى هذا كله فضلا عما ثبت في قوله لا يبيع الا في ملك لا يملك الا بملك الا بملك الا بملك الا بملك الا بملك الا بملك
من استقل البطلان في الفسخ الى مثل قوله لا يبيع الا في ملك لا يملك الا بملك الا بملك الا بملك الا بملك الا بملك الا بملك
هذا العقدان قلنا يبطلان الفسخ وقد ظهر من ذلك ضعف اقوال بعض علماء فاس القول بالبطلان مما استكنا بظن الاجماع ان اجازة
الحكمة على المنع والذي قال وهو موجب للبطلان وان كان محققا لغيره البقرة بالني عن العقد لا يخرج خارج منه هو كانه في قضاء الفسقة
كما اقتضاه بيع الوقف ام الولد وغيره او غيرهم مع استوائها كون الشيء هو الغير ثم اورد على نفسه بقوله فان قلت فاعلم هذا يبطل
عقد الفسخ وعقد الموهون مع ان كثيرا من اصحابنا واولي الراهن والموهون في المنع كما دل عليه الرواية في بطلان عقد المبيع
صحة فالقول بحكم قلنا ان المضرة التي عنده ان كان متقاعا بما لا يغير فهو محرم ولا يحل له الاجازة المتعقبة وان كان عقدا او ايضا
فان وقع بطريق الاستقلال لا عن وجه النيابة عن المالك فالظاهر ان كان كسب في الفسخ والا فلا يعيد مضرة فارتفع به الذي في العقد لصادق
عن الفسخ فلا يكون محمها وقد لا يكون كذلك الصار عن الموهون وقع بطريق الاستقلال المستل للبناء على ظلم الراهن وعصيته او
الذي من الساطع عليه بحجبه الا ان كان من جهة اعذار كان بقصد النيابة عن الراهن في مجر اجراء الصيغة فلا يرد عن عقد الفسخ ولا يتعلق
به شيء اصل او ام المالك فلما اخرج على ما هو عليه كان عقده لا يقع الاستقلال ملكه وانحصار المالك في نفسه ولا يقع لفسخ النيابة من
منه عن كونه مضرا فامطاعا ومنافيا للجماع الثابت عليه فيخصص الموهون بما ذكره من المملك لا يقضي بالفسخ والظاهر بتعقضي المامل ان
المالك الموعود البيع هو ملك الاصل مع ملك المضرة فيه ولهذا يصح البيع وله اذ يصح له البيع وحدها المملك وكان باقضا المنع عن المضرة قال
وبالحكمة في ذلك يظهر بالبيع الا في ملك ان الفسخ ما ثبت في المالك فيكون وقوعها موقوفة على اجازة واما اذا نهض الى ان المالك او
اجازته او صدقت منه وكان مضرة على وجه الاصل فلا يقع على وجهين بل يكون فاشا وصح في نفسه ان كان ضلع العقول على المروءة والمالك
المستفاد من الرتبة المروءة في النكاح فلو لم يعط الله وانما عصى الله وهو جانيه لم يكن له قال كان العبد اميلك من نفسه اما المالك
المجهر عليه فهو غاصر لله بغيره ولا يوق انه على الموهون لكونه ماله وانما منع الله من بقوته حقه بالضرر وما ذكرناه من كل ذلك ان
منول لا يفسد اذا جهر في الدعا في كل فلس في غير حكمه بغير الجموع بما يتجوزها اذا كان الغرض من الحجر وصلة كالشفقة فالقول بالبطلان
فتشاك الخنا اساطير الفقهاء هو لا فوسا في كلامه في موضع مقامه وبه عليه بعد منع الفرق في الحكم بين بيع ملك الغير على وجه الاستقلال
بيد على وجه النيابة ومنع اقتضا مطلق الذي لا يخرج ارجح للمساو لان نظير ذلك يقتضي بيع الراهن فانه قد يبيع رجلا اخا فاما
ولا يبيح الاستقلال وقد يبيع استقلا اجاها لا بالرهن او بحكمة او ناميا ولا حرة في شيء من ذلك وثانيا ان الميقن في الاجماع والاجابة
على ما مع الراهن كونه على موهون على ما يقتضيه عنان معقد الاجماع والاجابة عنقه في الموهون الموهون ممنوعان ومعلوم ان
المنع عن الموهون انما هو على وجه النيابة وقوعه موقوفا وخاصة جميع المنع العقد على الموهون والوفاء بمقتضا على سبيل شقة لا
وعند مراجع حجتنا في ذلك اثبات المنع انما يرد في ذلك يحتاج الى دليل ومع ذلك جميع الدعوى واما ما ذكره من منع جريان القليل
في روايات العبد في ما نحن فيه مستثناة الفرق بينهما فام تحقق الفرق بينهما بل الظاهر ان الذي في كل منهما محققا فان منع الله جلد ذكره من
بقوت حوال الغير ثابت في كل ما كان الذي هو الغير عن غير من بين بيع الفسخ ونكاح العبد مع الراهن اما ما ذكره من المسائل في غير
بيع الراهن في بيع الوقف وام الولد فيمنع الحكم فيها العبد والابن الا في الاذن السابق في صحة البيع فقياس الراهن عليه في غير محله وبالحكمة
فانما مقام طريقه الاصحاب بل الاجابة ان المنع من الموهون اذا كان محققا في غير الموهون بل في اذن السابق لا يقتضي الابطال ما سئل انما
بعضي الفتاوى في عقد زيل الاشر عليه متفاد من مراجعته في الحق ويشدح ذلك الفسخ وعقد الراهن المفسد الموهون عقد

كتاب البيع
في الفقه
الحنفلي

الرجح لهذا الخبر وجده واخبره بالامانة على الخمر وغير ذلك فان المخرج في جميع ذلك انما يقضي في الفسخ على ان لا يملكه العقد عرقا وهو من
سببا مستقلا لا تارة من دون مدخلية رضى غير المتعاقدين قد يتجمل وجب ان لا يطل ان البيع هنا بناء على ما ينبغي ان طاهر من كون الاجابة
كاشفة حيث انه يلزم منه كون مال غير الراهن هو المبيع وهذا للبايع بعبارة لغوي الرهن البيع من ايمان فلا يحكم بنجفة بل في زنا واحد
اعتقاق قبل الاجابة وهذا نظير ما قلناه في مسألة من باع شيئا ثم ملكه من اذنه على يده صحة البيع يلزم كون الملك لشخص في الواقع يذوق العتق
يلزم وكشف الاجابة عن عقد الرهن في الواقع واللايجري في ذلك عقد الفسخ ايضا لان فرض كون المبيع من الكا المبيع نافذ الاجابة بوجوب ملك
ما لا يكون بملك واحد قبل الاجابة وما لا يلزم في مسألة من باع شيئا ثم ملكه فلا يلزم في مسألة الاجابة الرهن نعم يلزم في مسألة افتكاك الرهن
وسيجي التنبيه على انه ان الكلام في كون الاجابة من الرهن كاشفة او نافذ هو الكلام في مسألة الفسخ ومحل الفسخ الفاعل قبل
الا ان الظاهر من بعض الاخبار هو الكشف والقول بالكشف هذا لا يستلزم هنا ما لا يجوز لان اجابة المالك اشبه بنجفة الفسخ رضى
هنا من قبل رفع المانع ومن اجل ذلك جرت واعتق الراهن هذا منعت عقبا اجابة الرهن مع ان الايقاعات عندهم لا ترفع مراعاة ولا اعتد
عن ذلك بينا العتق على التعليل بطله المحقق الثالث في كتاب الرهن في مسألة عقول الراهن عن جناية الجاني على العبد المروم من انفسهم
في العتق بوجوب العتق مع ان العلاقة قد في تلك المسئلة قد جرت العقول على عقول الرهن هذا اذا رضى الراهن بالبيع اجابة اما اذا
استقطخ الرهن فيكون الاسقاط كاشفا او نافذا كلامنا في افتكاك الرهن او ابراء الدهر ثم انه لا اشكال انه لا يرفع الرهن بعد اجابة
وهو واضح وهل يجوز نفع الاجابة بعد الرهن في الرهن في معنى عقد رضى اليد عن حقه فلا سقاط بعد ذلك ولا يشر في كسر
بيع الفسخ لان المجره هنا في معنى أحد المتعاقدين وقد قرأنا في أحد العاقدين مطلب لا نشاء العاقد الاخر بخلافه هنا فان الرهن
اجب له حصة العين ومن ان لا يجاب الموتر انما يتحقق بغير ملك المالك والرهن فيضا كل من اجزء مقوم للالتزام بالوتر وكان ذلك
في الفسخ بطل العقد بالتقريب المقدمه كذلك رد الرهن وهذا هو ظاهر من عدمه ثم ان الظاهر ان الرهن بعد البيع بمنزلة الاجابة
لنقوط حق الراهن بذلك كما صرح به كثر وحكي عن فخر الاسلام والشهدى كحاشية وهو الظاهر المحقق والشهدى الثابته ويجعل عقد
لرؤم العقد بطلان كما احتمل في القواعد بل مطلق السقوط بالحاصل بالاسقاط او الالزام او بغيره فانظر الى ان الراهن يرضى بما فيه
حق الرهن في سقوطه بطلان لا يؤثر في صحة الرهن بين الاجابة والفتك ان مقتضى ثبوت الحق له هو صحة مضا البيع الواقع في زمانه وفي
لزم من الاجابة سقوط حقه في سقوط حقه لزم البيع وبالحجة فالاجابة تصرف في الرهن حال وجود حقه لئلا حال العقد يتلو
سقوط حقه نظرا لانه المالك بخلاف الاسقاط والسقوط بالالزام او الالزام فانه لا يفي به ولا لعل حقه العقد حال وقوعه وهو ما شهد
شئ ببيع الفسخ او الغاصب فيها ثم ملكها وقد تقدم الاشكال فيه عن جباة مضا الى استحسان عدم اللزوم الحكم على عتق او قوا
بالعقد بناء على ان هذا العقد غير لازم قبل السقوط فيصير حكم الخاص ليس لك محل التمسك بالعام ان ليس في اللفظ عتق ماذ حقه
يقال ان المتيقن جزم هو العقد قبل السقوط فيبقى بالعقد السقوط داخل في العام ويؤيد ما ذكرناه ببلد عليه ما يظهر من بعض
الروايات من عدم صحة مكاح العبد بدون اذن سيده بجزم عتقه ما يتحقق الاجابة ولو بالرضا المستكشف من كونه التمسك علمه
هنا ولكن لا تخفى ضعف الاحتمال المذكور ههنا ان عدم تأثير بيع المالك في زمان الرهن ليس الامر حقه الرهن المقدم على حق المالك
مستلزم المالك فعقد الاثر ليس له في مقتضى ايمانه من جهة المانع فاذا زال اثر الفسخ مرجع ما ذكرناه الا ان اذنه بتبينة البيع اتفاقا
من نحو او فوا بالعقد والناس سلطان على ما لهم ويخول ذلك عاترة وخرجه ما ان الرهن يعلم انه حجة مزاجه حق الراهن الذي هو ساقا
زال المزاج وجبنا في السبب كحال الاستصحاء عند نايه البيع للعلم بطا المستطاب فباعه بالمقام طاب وجوب العمل بالعام لامن مقاسمها
حكم الخاص فانهم واما ان باس ما تخفى على تكاليف العبد بدون اذن سيده وهو يتناس مع الفارق لان المانع عن تبينة تكاليف العبد بدون
اذن سيده فصرفه عن الاستقلال في النافذ الامر حقه السيل في العقد النكاح اذ لا منافاة بين كونه عتقا وحرًا ولا اجل ما ذكرناه
لو صرف العبد لغير السيد ببيع او غير ثم انفق العبد بغيره في بفضه ذلك المصير هذا ولكن مقتضى ما ذكرنا كون سقوط حق الوهانة بالعك
او الاستقلال والابراء او غير ذلك نافذ وصورة امينة لا كاشفا عن تأثير العقد حين وقوعه خصوصاً بناء على الاستدلال على الكشف ما ذكرناه
مترقا رخصنا ان مقتضى مفهوم الاجابة امضا العقد خرية فان هذا غير متحقق في افتكاك الراهن وهو نظير بيع الفسخ ثم ملكه البيع حيث
لا يبيع القائل بصفحة الزام تأثير العقد حين انقضاء ملك المالك الاول لا من حين العقد الاول في المقام كون ملك الغير هذا العبر
فالكد كما كان يرف في تلك المسئلة كون المبيع لا يكون في زمان واحد ولو قلنا بالكشف الاجابة لتسايم حين العقد هذا ولكن كل من قال
بلزوم العقد هو القول بالكشف وقد تقدم عن القواعد مسألة عقول الراهن عن الجاني على الرهن والعك كاشفة عن صحة ويدل على
الكشف ايضا ما استدلالنا به على الكشف الفسخ من ان العقد سبب تمام الاخر ما ذكرناه في ضده ومع صدق ان لازم الكشف كما عرفت في مسألة
الفصول لزوم العقد قبل اجابة الراهن من طرف الراهن المشرى فلا يجوز اخذ بل لا اطلاقه بالاذن للمشرى في البيع نعم يمكن ان يوجب

بغير
شروط

فكذلك من مال آخر لا يملكه الوفاء بالعقد الثاني لا يملكه الوفاء بالعقد الأول فلو كان الوفاء بالعقد الأول
مغيبا عما جاز نفسه وأما وضع حقوق الغير فسلطته فلا يجب له إلا ما يجب على غيره من مال الغير فلو كان الوفاء بالعقد الأول
لزم العقد بذلك كغيره فلا موضع فيه لبيع عليه نحو الرهن لا يقتضيه الوفاء لك وإن لم يرد لك المطالب مع الرهن لم يمتد حق الرهن
أو يجرى كما لو كان الرهن على مال من مال الغير فلو كان الرهن على مال الغير لم يمتد حق الرهن على مال الغير فلا إشكال في
تقديم حق الرهن مسئلة إذا جاز العبد بأعدا بوجبه فله أو استوفى كذا وبعضه فلا يمتد حق الرهن على ما لا يمتد عليه من مال الغير
وعنه بل بشرط شرط العبد لا يملكه لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
يسمى بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
لا يقطع اعتبارا ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
أصله لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
مع الجهل كالبيع الأول إذا عني المرعي إذا مات به بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
حق الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
بأطلا وبذلك يظهر الفرق بين ما عني وبين ما عني من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
بموجب في المتأخرين لا يوجب بفضا ما في سلطنة المالك ما عني بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
منه بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
على أنه لا يملكها ووضعها بالمال أو التملك في هذا لا يقتضي وقوع العقد لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
المانع من وقوعه الغير حق الممتنع عليه المانع فعلا غاية الأمر أنه واقع شأنه وكيف كان فقد حكم عن الشيخ في الخلاف أن الظاهر أنه قال
فيما حكم عنه إذا كان لرجل عبد يبيع عليه فباعه مولا بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
الأشهر إذا التزم مولا أو غيره ثم استدلى بأنه إذا وجب عليه القود فلا يصح بيعه لغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
وجب عليه لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
الظاهر القيد بعد بقاء مال المولى على حياته عند حياته فإنه لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
ذلك واستدل بأجماع الفرق أنه لا خلاف بينهم أنه إذا كانت جناية عمدا يقتل ملكه إلى الممتنع عليه وإن كان خطا فإنه لا جناح عليه مولا
استثنى عنه ما يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
أو استحقاق الرقبة بجناية غيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
علافا عتقه مولا صح ولو يقطع القود ولو قبل لا يصح له أن يطل على المولى لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
أو يكون مراده الضمة وقوعه لا غير من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
الاسترقاق وكيف كان فالظاهر أنه لا خلاف في الاستثناء عند الصلح عدم الملك وهو ثم لا صلة بقا ملكه وظهور لفظ الاسترقاق في بعض
الروايات في بقاء الملك نعم في بعض الروايات ما يدل على الخلاف ويمكن أن يكون مراد الشيخ بالملك السلطنة عليه فإنه لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
جواز بيعه المولى صبيته على المانع من بيعه الفصول المستندة للمنع عن بيعه كل ما يتعلق بحق الغير في السلطنة المطلقة في الشيء عليه
في الرهن مسئلة إذا جاز العبد بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
عنه ويظهر من المولى أن لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
الصلح مع الجاهل لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
والخلاف أنه لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
ويعلق حق الغير لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
لعلنا على خلافه من حيث على أنه لا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
على بطلان البيع بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
البيع بطلان أنه إذا جاز العبد بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
فيما نحن فيه وبطلان أنه إذا جاز العبد بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير
وعلى هذا فلا يكون البيع موقفا للضمان البائع حتى يبيعه عليه قال في كتاب الرهن من القواعد ولا يجرى السيد على فداء الجاهل وإن
بغيره من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير فلا يمتد على ما لا يمتد عليه من مال الغير

[illegible]

السليم العين قد تقدم بعض الكمال فيه بغير الوفاق للقطع من الشرط في العدة والمعاودة للبائع لان الغرض لا يندفع بمجرد العقد الواقعي
ولو نفع ما يقدر المكن فبين عجزه عن ان البيع يتجدد ما بعد ذلك حتى ولو لم يتجدد بطل والمعتبر هو الوفاق فلو كان في مطلق الظن ولا يعتبر العجز
ثم لا اشكال في اعتبار العدة في العاقلة اذا كان ما اكالا ما اذا كان وكما في عجز العقد فانه لا يبره بغيره كالعقد بغيره او ما لو كان وكذا البيع
ولو ان عجزه بعد الموكل اجنبيا عن هذه العامة فلا اشكال في كفاية قدرته وهل يكفي قدرته للموكل النظر مع علم المشتري بالثبوت اعلم
المعاقد فان عجزه قد تم لم يشترط عليه بذلك واما بعد الحكم بالكفاية في انما في المشتري بغيره للموكل ورضى المالك بوجوب المشتري عليه نفع
على ذلك وجبان الحكم بالتطاول في الفصول لان التسليم للمعير العاقد غير ممكن وبطل الايجان وقدره المالك بتأثير الوفاق والعقد عليها و
حصل المصلحة بها حال البيع لان بيع المادون لا يكون فيه قدره الاذن مقبل بل مع الشرط المذكور وهو غير متحقق في الفصول والاشاط
العدة الواقعة باطل لان شرط في العدة والمعاودة دون الواقعية لان قال والحاصل ان العقد قبل الاجاز لم يتجدد بعد ان يرضى
لم تنفع ثم قال ايوان قد يحصل الوفاق في الفصول وارضى المالك انه لا يخرج عن ان يتحقق له بذلك العدة على التسليم حال العقد لان
هذا الفرض يخرج الفصول عن كونها فصولا لمصاحبة الاذن للبيع غاية الاحرج ولما بالحق وشاها الحال ونما في اذاع الاذن فلا تكون
مضوليا ولا يتوقف صحة على الاجاز ولو سلمنا بقائه على الضمة فعلم ان الغالبين بغيره الفصول لا يقعون الحكم على هذا الفرض
وفيما ذكره من جهة مسئلة الفصول ثم تفريع الفصول ثم في الاعراض المذكورة ثم في الجواب عن اولها ثانيا انا لم يظفر بتدبيره
لا يخرج مع الاقوى من غير ما على المشتري علمنا ما كان في كثر بل اجازا كما عرفنا والمعتبر والرياض والاختلاف كما عرفت الوفاق لا يبره كليا
عن الظاهر من هذا النافي مع خالفه بيع غير منفي اجازا انما في فصولنا خلافا لما حكاه في كثره عن بعض علمائنا وعلما الاسكان في حبان
الحكم عنه لا يجوز ان يشترط الاقوى وحد الا اذا كان بحيث يقدر عليه المشتري في البيع حتى وقد تقدم عن المفاضل القطيعة في انقياح
النفع من شرط العدة على التسليم فانه في حقه فكل من يمكن ان يوق بالصفة مخصوص الاقوى حصول الاشفاق في تحقق خصوص ما يقدر الاسكان
صوبه ضمان البائع فانه يندفع به الغرض في الكثرة اما فيه والعدة الاشفاق بغيره وحده ولا المض الاقوى والاجازات المتقدمة ملق قبله
المبيع بعض الاشفاقات لا يخرج عن الغرض وكما يكون جعله مثالا لا يجوز جعله مثالا الاقوى لا سيما في كثره في الدقة فكل من يقدر
لصحة بيع جعله مثالا في فروع المانع صغرا والوجه الاستدلال في بيعه عن جعله مثالا المض الاجاز الممكن في اختصاصها بالبيع وورثته
الغرض الممكن من غير الاشفاق في العتق ويؤيده حكمه في اربع الضال المحجوز مع خفاء الفرق بينه وبين الاقوى في عدا القدر على التسليم وظاهر ذلك
فانه كثره في حبان ولا الاجاز على شرط العدة على التسليم في البيع عن كثره عن غيرهم قال والمشتري علمنا المانع مع الاقوى من غير
لان قال وقال بعض علمائنا بل يجوز وحكا عن بعض العامة ايضا ثم ذكر الضال والمجوز فيه الاجاز في البيع صغرا وشرط الضميمة
فان الثاني بين هذه الفقرات الثالث والوجه في حبان في ما قبله فيمكن ان يوق بالصفة في البيع الصلح عاقد عليه في غير الفقرة
على التسليم في حبان بل قولان في صحة الصلح واعلم التوسع فيه كجها الى المصالح عنه اذا عدا او قصر معرفته بامط واخصاص
الغرض في البيع وان الدائم على السند لا صاحب في الغرض عن اختصاصه بالبيع فيهم يستدلون بغيره في غير المعادونات كالوكالات فضلا
عن المعادونات كالاجاز والمزارعة والمساواة والحالة بل قد قيل في كل ما من عن النبي انه من عن الغرض وقد رجع بعض الاساطين بربا
الشرط فاما بين على المسامحة الصلح وظل في مسئلة رهن لا يقدر على تسليمه على القول بعد شرط البعض في الرهن هو ان الصلح
عليه واما الضال والمجوز والمعتصم ونحوها مما لا يقدر على تسليمه فالاقوى فيهما على الجور وفيما كانا في الغرض في المصلحة في الاجاز
المستد على شرط العدة على التسليم لان ان يبره عدم عديم كالعلامة في كثره في صحة بيع الضال منفردا ومنع الغرض خصوص ما فيها
براد عتقه يكون المبيع قبل القبض مضمونا على البائع واما فوات صفته مدة رجاء الطهيرة فهو حرجي وقد اذنت عليه في هذا الغرض من غير
مع امكان العلم بتلك المدة كضمانه يعلم انها لم توجد بعد ثلثة ايام لم توجد بعد ذلك وكذا في المعصوم والمهر في كل ما استدل به
عزير في العدة فرض كون النيا من عتقه في حكم السلف المقتضى لا نقض البيع من اصله فرض عدم تسلط البائع على طائفة البائع
لعدم تسليم المهر فانه لا يخلو في البيع خصوص ما مع العلم بمدة الرجاء التي يفوت الاشفاق بالمبيع فيها هذا ولكن يندفع في بيعها
ذكر ان المني في حديث الغرض كما تقدم هو فان عجزه عن دفعه فاصح قطع النظر عن الاحكام الشرعية الناشئة للبيع لما قد بينا في حلف
جوان في الغرض في المشتري فانه شرعا بالسليم من اذ ان يبيع الضال وشبهه لا يحكموا عليه في العرف بكونه في ضمان البائع بل
يحكمون بعد الاخطا اذ لم المشتري على شراره بكونه ضال فانه لا يفسد في البيع كغيره من المصالح كغيره من المصالح كغيره من المصالح كغيره من المصالح
عرفا في اذكر بطلانه لا يخلو في دفع الغرض في البيع من اذ ان يبيع الضال وشبهه لا يحكموا عليه في العرف بكونه في ضمان البائع بل
والامضاء كما استقر في المدة فان يوق في حبان كغيره من المصالح كغيره من المصالح كغيره من المصالح كغيره من المصالح كغيره من المصالح
عرفا في البيع بطلان كثره في حبان فانه في ذلك يبيع اطلاق في الغرض على مثل هذا ما لا اعلم على الحكم الشرعي الذي في البيع من ضمانه

منه في البيع
منه في البيع
منه في البيع

[illegible]

في المجموع نظير تردد الفرض المنتشر بين الافراد وهذا يوضح صانع الصيغ المتفرقة ولا اشكال في إطلاق ذلك مع اختلاف الصيغ في القيمة كالمسكن
 المختلفين لانه غير لان اشترط لا يعلم بالمتشدد في منها فاما مع اتفاقها في القيمة كما في الصيغ المتفرقة فاشترط لكل واحد من الصيغ في الرضا
 نسبة الى الخطاب عن الحق لا بد من ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد من غير ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد من غير ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد
 بعضهم بالحق التي بطل معها البيع جاعا واخر ان الالبام في البيع مسطلة لان من حيث الجاهل الذي يريده انه حكم في التذكرة مع منع من بيع احد البعدين
 المشاهدة بالمتشدد بين ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد من غير ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد من غير ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد
 وجوده يحتاج الى محل يقوم به كسائر الصيغ الموجودة في الخارج احداهما على سبيل البدل غير قابل القياس به لانه لا يترتب له من امر معين فيضعف الاول
 منع المقدمين لان الواحد على سبيل البدل غير محمول ولا يقين في الاول ان بيع محمول للبيع عن بيع الجاهل ولو لم يلزم غير مسلم فهو وقع في مقعد بعض ما
 ما يظهر من صدقنا المقدمين في الترتيب بعد نقل الرواية التي رواها في الخلاف على ما يبيع عبد الله قال انما اشتملت عليه لزيادة مخالفة لما
 عليه لانه ما يشرها من اصول مذهب اصحابنا وفتاوىهم وقضاياهم لان البيع اذا كان محمولا كان البيع باطلا لا يغير خلاف انتهى وعن غير ذلك في كتاب
 السلم انه لو قال اشترى منك احد هذين العبد او هو لا العبد لم يطل لانه لم يسلما ان يبيع محمول فيجب ان يوضح لانه لا يبيع غير اختلاف في قيمة العبد ولا
 لا دليل على صحة ذلك الشرح قد ذكرنا هذه المسئلة في البيع قلنا ان اصحابنا ولو جاور ذلك العبد فان قلنا بذلك بقينا الرواية ولم يفرغنا
 عليها انتهى عن عبارة المحكي في باب البيع في كتابنا انما اذا اشترى عبد من عبد على ان المشتري ان يختار بينهما شاء انه جازي ولم يرو في
 التوثيق شيئا فان لم يسلما الجماع الفرقة وقوله المؤمنون عند شرط طم شيء في كتابنا في كل من فخر الدين ان عند تقييد البيع من الفرقة التي
 انتهى عن العلماء واجماعنا هذه الكلمات الجاهل لا يكون مثلها فادع القفا مع فرض عدم نص بل قد عرفت في المحل للفرق والجور بخالفه
 لا جماع الا في وجهنا ذكرنا من منع كبر الوجه في كل من يظهر حال الوجه كذا من وجوه المنع عن كون الالبام مسطلة او اما الوجه لثلاثة فيمنع
 لزوم الفرقة مع فرض اتفاق الافراد في الصيغ المتفرقة لا خلاف في القيمة ولا يجوز الاسلاف في كل من لا يفرق مع ان الاتفاق في السلم لا يوجب فقد
 بيع الصاع الكل من الصيغ والفرق بينهما من حيث الفرقة فاعلموا ان ذلك الحكم الصاع من الصيغ على الكل بوجوه على عدم يقين من البيع الموجب
 للفرق الموجب لمعنا اجماعا واما الرابع فيمنع جماع صنف الملك الموقوف وان كان على البيع سلبا او حالا لملك المشتري ولا يجوز لغيره منه في البيع
 صنف يكون مملوكا للمشتري في الوجه الملك الموقوف بعقود البيع او احداهما في موارد وليس صفة وجودية مناصلة كما يجوزت في اولها
 صر حواصط الوصية باحد الشبهين بل احد الشخصين في محوها فالاضاف كما اعترف به جماعنا واطم العقوق لا بد من دليل على صحة المنع
 فان في شرحه لا يشار على ما حكى عنه بعد ذلك حكم عن اصحاب المنع عن بيع ذراع من كذا من شاهد من غير ان يكون له نصيب من بيع من كذا من شاهد
 دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فانما اذا انزلنا على ذراع من هذا الكبراس الى طرف اراد المشتري او من انما كان من الارض في المانع بعد العلم
 بذلك انتهى قال دليل هو اجماع لو ثبت وقد عرفت من غير واحد من الاحكام ان بعض الاصل في شرحه على الفواحد بعد حكم المصنف بوجوه الدواعي مع من الله
 والارض المبيع الى بيع كسر المشاع قال وان ضدا معنا او كليا لا يصح ولا مشاعة بطلان خصوص الفرقة بالانها في الاول وكونه بيع معدوم وما جازلان
 الاغراض في الثلاثة غالباً فيلحق به ان لا يخلو من الموقوفين لان قال والظاهر بعد النظر في نهاية البيع ان الفرقة لا يسلو الفرقة والفرق
 وان دفع الجاهل في الخصومة قد لا يشرع مع خصوصها في اصل الماهية ولعل الدائمة في الشرع اوضح وان كان بين الصطلحين عموم خصوص وجهين وفيهم
 الاصحاب لا يفرق بين هذا الشارع انتهى ولقد احدثنا في هذا الموضع في البيع على ما في الفواحد معناه في المانع من المنع لو انفق على انما انما في البيع
 لم يصح البيع لا تقاها على طلاقه ولو اختلفا فادع المشتري لاشاعة في البيع وقال النابغ اردت معناه في التذكرة لا يرب ببول قول المشتري عملا
 ما صلا الصيغ والصانع السبعين انتهى وهذا هو الجواب في المسئلة صيغة ظاهر في احد المعنيين انا معناه في المانع هو الظاهر والصيغ لا يفرق الظاهر
 واما الصانع السبعين فلم يتحققها في ذلك بعض من قارب عن ان لا يفرق الكلام طهر في عدم الاشاعة كان حمل الفعل على الاشاعة الصيغة فيمنع
 ومنه نظر الثالث من وجوه بيع البعض من الكل ان يكون البيع طبيعة كلية مختصة للصان في الامر والمنصوص في ذلك الجمله والمراد بين هذا الوجه
 الثالث كماله في جامع عند التمثيل للثالث بما اذا فرغ الصيغ او ابعث احد هذا البيع هذا واحد الصيغ المبنية على التخصيص غير تعيين
 تكون بيعه مشتملا على الفرقة في هذا الوجه في غير شخص لا يتميز بغيره فيقوم بكل واحد من الصيغ العبرية ويوجد ومشلة الوفاء في الارباع
 في بيع واحد منها من غير تعيين ولو اوعى في جافتا الى صحة من رطل واحد منها ما عدا ان كان على فاقطت المبيع الاول ايها امك فلنا ليس
 ذلك بل هو واحد من الصيغ المتشعبة من مجموع العباد في كل واحد من الواقع من غير معين ولا معلوم والمقتضى لهذا المذهب هو
 سفر الصيغ وجعل كل واحد منها مفسدا اطلاقا لانه لا يملك على شخص غير معلوم فضا يبيع احد الشياء واحد البعدين لانه قال بعتك عتلا
 من هذه شيئا يعل جملته الحكم بالبيعة انتهى فاحتمل المبيع مع المريدة في تحقيقه في بيان عن البيع الكلي الصافي على الافراد المتشعبة في الجاهل وفي
 الايضاح ان الفرقة في موال القدر الكلي من المقتضى الواحد وبين الفرقة المنتشرة في الظاهر مع الكلي هذا المنع اعني كما صرح جماعة من المشايخ
 والحق في الشارح وغيرهم بل افاد عند الخلاف فيه وان اختلفوا في نهي الصانع الصيغ على الكلي او الاشاعة لكن يظهر من انفسنا ان جواز الخلاف في

[illegible]

حتى يقع عند الشك بالاصل بل المراد به ايقاع العقد على العين المملوكة من متصف فلهذا الوصف ليس هنا عقد على العين الشراء بكونه
متصفا بذلك الوصف فهو منوط في العقود على غير العين لا شرط فلو كان العقد في جميع النزاع الى وقوع العقد على ما ينطبق على
الشئ الموجو حتى يلزم الوفاء والاكتفى عدمه دعوى معارضة باصل العقد ووقع العقد على العين المقيمة بالوصف المفقود لثبت الجواز
بان عدم وقوع العقد على العين المقيمة لا يثبت جواز العقد الواقع الا بعد البثان ووقع العقد على العين المقيمة باصل العقد ووقع
العقد على المقيمة وهو غير جائز كما حقق في الأصول وصلى الثاني بجمع النزاع الى وقوع العقد والمراضة على الشئ المطلق بحيث لا يثبت الجواز
ههنا الوصف للوجود وعدمه والاصل مع المشتري وعموم معارضة باصل العقد ووقع العقد على الشئ الموصوف بالصفة المفقودة
مدفوعة بان لا يلزم من عقد تعلقه بذلك تعلقه بهما حتى يلزم على المشتري الوفاء بالام للمشتري بالوفاء بالعقد موقوف على ثبوت
العقد بهما وهو غير ثابت والاصل عدمه وقد نفى الاحتوان في احد الضدين بالاصل لا يثبت الضد الاخر ليرتب عليه حكم وبما ذكرنا
فيهم فساد التمسك باصل الدوم حيث ان البيع ملك المشتري والشئ ملك البايع اتفاقا وانما الخلاف في ان سلطان المشتري على الفسخ
فيبقى بانه من قبلة الدوم وتوجب الفسار ان التمسك في الدوم وعدمه من حيث الشك في متعلق العقد فانقول للاصل عدمه وتعلق
العقد بهذا الوجود حتى يثبت الدوم وهو واراد على اصله الدوم والحاصل ان هذا امر واحد ما عده فبيد متعلق العقد بذلك
الوصف المفقود واحدة فيه وهذا الاصل ينبغي في عدم الجواز لكن غير جار لغيره الحالة السابقة والثاني عدم وقوع العقد على
الموصوف بذلك الوصف المفقود وهذا خارج عن نزع نظير الشك في كون الشئ المملوكة بصفة كسر اصله فان اصله عدمه كونه باقية
غير جارية واصل عدمه وجود الكسر جارية غير باقية في ترتيب آثار القلة على الماء المذكور فيهم واغنى وبما ذكرنا فيهم حال التمسك
بالعموم في القضية للدوم العقد كما ذكر على الأصول العلمية المقدمة مثل ما دل على حرمة اكل المال الا ان تكون مجازة عن تراض وعموم
ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبته وعموم الناس مسيطون على أموالهم بها على ان لا يملك على عدمه سلطان المشتري على الشئ والممن من
البايع لان المفروض ميرته ملكا لا لا يخفى عليك ان هذه العمومات مخصصة فخرج عنها حكم ادلة الجواز للمال الذي يذبح
عوضا للثمة ووقع المعاوضة عليه المشتري فاذا شك في ذلك فالاصل عدمه دفع العوض وهذا هو الذي تقدم من اصل العقد وصحوق
المشتري اليه فان عدم وصول حقة اليه يثبت موضوعا تخلف الوصف فان قلت لا دليل على كون الشئ - من عموم المذكورة معنويا
بالعنوان المذكور بل يقول قد خرج من تلك العمومات المال المذكور ووقع المعاوضة بينه وبينه فاما ينطبق على المدفوع فاذا شك في ذلك
فالاصل عدمه وقوع المعاوضة المذكورة قلت لا يثبت الجواز وسلطنة المشتري على فسخ العقد وعدمه وجوب الوفاء به عليه هو كونه
العين الخارجية منطبقا على ما وقع العقد عليه بعين اخر هو عقد ووفاء البايع بالعقد يدفع العنوان المذكور دفع العقد سليما لا يشتري لا دفع
العقد على ما يجازي ثواب العقد المعين الخارجية كما ان الشئ في دوم العقد يتحقق فخصا من ان يقال العين بالصفات التي في العقد عليها الى
ملك المالك المستقر والاصل موقوف الاول ومخالف الثاني مثلا اذ اوقع العقد على العين على انها مقيمة فثبت ميرته لان اوجب الجواز
هو ان ينفصل الشيء في الخارج فلعقد عليه وهو المميز لا وقوع العقد على المميز فان ذلك لا يقضي الجواز وانما المقضي الجواز عند انقضاء
العين الخارجية على متعلق العقد ومن المعلوم ان عقد الاطلاق هو ملطابق للاصل عند الشك فقد تحقق مما ذكرنا صراحة فقام من اصلنا
عدم وصول حق المشتري اليه كذا صح ما ذكره من اصل هذا التزام المشتري بذلك هذا الموجو حتى يجب الوفاء بهما الدوم فانه في روى
اصنافا على المشتري على التمسك بالاصل لا يثبت الجواز عند الشك في لزوم العقد كما انما مر في باب ان سؤا فيا في روى
بمحقق الحال في باب الجواز وما دعوى ووافاقا لا تعد تغير المبيع على الأصول المذكورة لان الشك فيهما يجب الشك في ذمة البايع في ذمة
مضافا للمنع فان بما اذا علم تلبس قبل الشاهد فمختلف في زمان الشاهدة كما اذا علم بكونها مقيمة وانما عارض بها في العلم انما
في زمان الشاهدة كانت اذ في العلم لا في مقتضى الاصل الاخر المميز على الشاهدة ولا على الاخر المميز لا على الموجه له في زمان
مراجعة اصله عدمه تغير المبيع الى عدمه كونهما حين الشاهدة سميت ومن المعلوم ان هذا يجب لا يجب ان يقع العقد في زمان
على المميز نعم لو ثبت بذلك الاصل هذا عند الشاهدة ووقع العقد بالميزان ثبت لزوم العقد ولكن لا اصول في التمسك بها
لا يثبت جواز ذلك بها هذا كله مع دعوى المشتري الفصل في الجواز ولو ادعى البايع الزيادة المعهبة للجواز بايع مقيمة فاذكر
ملزم المشتري بغيره قول البايع لان الاصل عدمه وقوع العقد على هذا الموجو حتى يجب الوفاء بهما الدوم فانه في روى
هنا ولم يعلم وجهه الثاني ان لو اتفقا على التمسك بالشاهدة ووقع العقد على الوصف الشاهد واختلفا في تقديم القيمة بالمبيع في
الجواز واختلفا عن جواز الجواز في تناقض كما من اصل عدمه فقدم المبيع والتغير على صاحب جواز جواز الجواز في تناقض
وقوع البيع حال الامن مثلا واصل ابقاء الممن عند وجود الجواز حال البيع والظان ان لا يثبت عليه في هذا الجواز في روى لا يثبت
من احكام وصوله ما عدا عليه وانقال الى المشتري واصل ابقاء الممن لا يثبت وصوله الممن كان اصله عدمه وقوع البيع حال الممن لا يثبت

فلا حظا للكل كما لا يخفى اعتبار الاختيار في الاستيفاء كما تقدم من الجلي فلا يخفى ذكر الأوصاف اختلافا لا استغناء عنها ما أصالة السلام عليه
 ان هو لا يشترط وان كان اعتبارهم المتفق على شرط الوصف والاختيار وان فهم المتخالف خلاف ذلك لكن قد بينا
 ما فيه من غيبيات يكون كل واحد من الأوصاف التي لا تنطبق خصوصية عليها وان كانا بالوصف الظاهر في ذلك في خبر لا وصفا للشيء بل
 السلام من البيع كما انخصصهم بحكم بالاختيار كما لا يخفى على ان المبدأ بالوصف والاختيار لا ينفك عن اعتبارهما معا
 كما ان مقابلة وهو ما ينفك عن الاختيار كالبيض والبطيخ كذا في غالب ما يورد حكم الفاضل بخيار الشرع وكيف كان فان كان هذا
 يعين الاختيار في الاختصاص بالوصف فلا خلاف معهم منا ولا من اصحابنا وان كان مذهبهم موافقا للمصلحة في بيعه اذ لا وصفا
 التي هي اقوام السلام من البيع فقد عرفت ضعيفا للغاية وان كان مذهبهم عدم كفاية البناء على أصالة السلام من الاختيار والوصف
 وان كان ذكر الوصف كافي عن الاختيار فقد عرفت ان الظاهر من خالهم وحال غيرهم عدم التزام ذكر الوصف في الرجوع الى السلام من البيع
 في بيع الاعيان الشخصية ويمكن ان يوجب عدم جريان أصالة السلام في الاعيان لعدم الدليل عليها من نية العقد والافان
 كان الشك في طهر المنة من ان الكلام في كفاية أصالة السلام من كسر الوصفا انهم ولا من الشرع لعدم الدليل عليه في السلام
 من البيع الخاص ما كانت مقصودة على جهة التميز للمال كالحالة في الدين والراثة في التجار والمجوس في المحل وغير ذلك مما يذهب عليه
 معظم النامية فلا بد في دفع الغرض من ان لا ينفك عن هذا البيع في عدم هذه الصفات بحيث فرض عدم اعتبار أصالة السلام فلا بد من كفاية
 الوصف في الاعتقاد بوجودها الا ان عريضة معينة عن الاختيار والوصف في ما كانت مقصودة لاعتبار هذا الوجه لم يجز لانها انما كانت
 الاطلاق منصرفا الى الصريح في التجار عند تبين العيب لم يجز من جهة الاضرار في نظر اضرار اطلاق المنة وانصرف اطلاق الملك
 في البيع الى غير مصلوب المتفق مدة بعدتها لا من جهة الاختيار في اضرار الصحة والبناء على أصالة السلام ويعين ان في الشك في بعض
 العيوب فلا ينافي العز ككون الجارية من لا يفيض في سبب بعض مثل هذا لا يعتبر ان السلام من عدمه ولا ينافي ككون الجارية ختنى
 كون المذابة لا ينفك عن الماشي والركوب والمحل عليه وهذه مما يوجب لزوم السلام فيها حيث فرض عدم لزومها بالاصل فلا بد من كفاية
 او الوصف هذا في ثبوت ما ذكرنا من التفضيل بعضهم كالحق في النافع والعلاقة في عدمه في المسئلة بان كان المراد طهر او وجه هذا ولكن انما
 ان يطلق العيب في المنة في الشك فيه فلا بد في دفع الغرض من ان لا ينفك عن هذا السلام من اطلاق الوصف اما بالوصف اما بالاطلاق اذ فرض في
 مقام الوصف ما لا اجل الاضرار واما الاصل في السلام من غير فرق بين العيوب لصلها فلا بد اما من كفاية الاطلاق في الكل بل الفصل في الاختيار
 واما من عدم كفاية في الكل نظر الى انه لا ينفك عن الغرض الا ان حصل الوثوق خطره لو شك في ان هذا العيب صحيح وانما لعين لم يجز البناء على
 أصالة السلام انما يفيد الوثوق من كفاية الاختيار او وصفه في غير الجاهل وهذا لا يمكن لانج من وجه الا انه مخالف لما ليس فيه من كفاية
 في غير موضع من عدم وجوب اختيار غيرها او طهر او يوجب من حيث سلامة من العيوب عنها ما يستلزم يجوز ان يبيع ما ينفك عن اختيار
 من دور اختيار الجاهل على الظاهر الا في عدم اعتبار شرط الصحة في العقد كفاية الاعتماد على أصالة السلام كفاية لا ينفك عن الاختيار خلا
 لظاهرة تقدم ذكرهم من اعتبار شرط الصحة والبرائة من العيوب وخصوصا هذا وقد عرفت ما قبل العلاقة في التحليل في المتفق ودية
 الظاهر من ذلك وارجاعها الى ما اراد من قوله في العوا عدا جانا بعد شرط الصحة من ان مع الصحة يفيض البيع ولا معها يتجه للشرع
 ان هذا السائل لم يخالف لظاهر من قوله في عدم اعتبار شرط الصحة ولذا قال في مع صدقها يجوز بيعه بشرط الصحة يجوز بيعه وطه
 وكيف كان فانما يتبين فساد البيع فان كان قبل الضرر في الكسر مخو فان كان فسادا في بعض النخامة ويجوز بيعه بين الرد والارشاد
 لو فرض بلوغ الفساد الى حيث لا يعد الفساد من اذ ذلك الجبس من كذا يجوز الاجوف للثبوت لا يفسد الا لاخر ان يفسد فورا باطلاق البطلان في البيع
 يكن فاسدا في تبين بطلان البيع لوقوعه على ما ليس به قول وان كان بين الفساد بعد الكسر الاول بين الارشاد خاصة كان الضرر يظهر
 من قول ما انه لو كان تصرفه على فساد لم يستعلم به فساد البيع لم يقط الراد بالارشاد في ما بين صحيحه فسادا غير المكسور لان الكسر
 نفس حصل بالشرع ومنه يعلم بثبوت الارشاد في بيعه ولو لم يكن مكسورا في العز في النول بالفساد غير المكسور ولا عبرة بخبر وجه الكسر عن
 النول وبطلان البيع في الثالثة عن هذا المكن فسادا في وفاء المبطو والشرع ظاهر من اخرها واطاها من بطلان البيع من راس كل صرح
 الشئ والمحل والعلامة في التذكر مستلزمين بوقوعه على ما لا ينفك عن كذا كذا هو صريح جملة من اخر عنهم وظاهر من عدل الشئ من
 فان ظاهره انما البيع حيث تبين الفساد لا من اجله وحصل في لعمالة لا ينفك عن الجاهل ولم يعلم وجه ما اختاره ولذا في الرونة
 خلاف الى الوجوه وهو ان كان الفساد لواقع ان لم يكن من الاموال الواقعية كان العقد عليه فاسدا لان شرط قبول العوضين واقعه
 لا علمي ان كان من الاموال الواقعية فان لم يكن بين وبين الصحيح تفاوت في القيمة لم يكن هذا ان لا رد بل كان البيع لا رقاقا وقد يفسد البيع
 بعد قبضه وان كان بين وبين الصحيح الواقعي تفاوت فاللزم هو استرجاع فسته فقاما بين الصحيح الفاسد من الفاسد لا يفسد الا ان يفسد
 انه مال واقعه الى جبر الفاسد ان فاذا سقط عن المالك لا يفسد على العقد وهو فاسد واقعا كان في ضمان البائع فيفسد البيع بطلان

في البيع المختار

[illegible]

البيع لم يجز بول واستثنى الجوز لم يطل البيع الا هذه الصورة فانه لا يطل باجماعنا متى الظان اطل ان الاستثناء باعتبار خبره من البيع
 ولو لم يطل الا بول الاستثناء الخفي من البيع يرجع الى هذا ايضا ثم ان الاقوال في تفصيل المسئلة ستة الاول كس جواز الانذار بغير بول
 المندم عقلا لا زاد عند الخبر وعدم العلم بزيادة ما يندو وهو المنة والوبسلة ومن غيرها الثاني عطف الفقيصة على الزيادة
 في اعتبار عدم العلم بها وهو الخبر الثالث اعتبار الغاء مطلقا وعلوم الزيادة او الفقيصة ومع عدم الغاء وما يجملها وهو ان لا يقع
 ومن يجهل فقهه الرابع التفصيل بين ما يجمل الزيادة والتفصيل فيجوز مطلقا وما طار الزيادة فليجوز في غير الرضا للخاص عطف العلم
 بالفقيصة على الزيادة وهو المحقق الثالث ناسبا لكل من لم يذكر الفقيصة السادس اقامة الحكم بالقرن ثم ان صورة المسئلة ان يوزن
 مظهر من مظهره يعلم ان عشرة اطل فاد السدس مع المظروف فقط كما هو المفروض قلنا بكتابة العلم بوزن المجمع ومعدتها
 العلم بوزن البيع من غير اطل فاد السدس مع عقد الاجماع للمقدم فانه يباع المظروف لذلك كوزن جله بكذا وح فلا يحتاج الى
 الانذار لان الثمن والمثل معلومان بالقرن والقرن يبيح على وجه الاستعارة يقول بعينه كل مطل بدينهم في مسألة الانذار للخاص
 اليقين بما يستحقه البايع الذي لم يمكن ان يجرى المسئلة على وجه الخبر وهو انه يعلم علمه وزن الظرف والمظروف قلنا بعينه
 لزوم العلم بوزن المظروف من غير اطل فاد اي مقدار الظرف يجعل وزن المظروف في حكم المعلوم وهل منوط بالمعيارين الجاهل
 او الرضا وبغير ذلك فالكلام في تعيين المقدار المذكور لاجل احوال شرط صحة بيع المظروف بعد قيام الاجماع على عدم لزوم العلم
 بوزن البقية او بخلافه البايع والمثل هذا الوجه يظهر بعض الاساطين حيثنا ط المقدر المندم بالاحصاء غرضه عرض علمه في عقد
 وصلها من اعتبار الرضا في جواز انذارها يعلم ان الزيادة بان الرضا لا يدفع غرضا ولا يصح عقلا متعنة ذلك ليعضل ببايعه ويمكن
 ان يظلم هذا الوجه من غير ان الفخر المقتضى حيث فرغ استثناء الجوز من البيع على جواز الانذار على الوجه الذي لا يكون الاستثناء
 المحمول من غير علمه جواز بيع المظروف بدون الظرف المحمول لا على جواز انذار مقدار معين اذا انذاره لعينين الثمن وقت وكيف
 كان فهذا الوجه مخالف لما ثابا بين فان جماعته من كاعتز من الفاضلين غير ملخصوا اعتبار الرضا بصوت العلم
 بالخاصة فلو كان الانذار لاحراز وزن البيع ويتصلح العقد كان معتبرا مطلقا في بيع العقد على وزن مخصوص بشرط
 من دون ان يصرح المحقق والشهيد لثانيان في وجوب اعتبار الرضا مع العلم بالزيادة والفقيصة بان الانذار من وجه الرضا
 ضبيع لمال احدهما ولا يحفظه لو كان اعتبار الانذار من العقد ليجوز تحقيق تصديق المال لان الثمن يقع في العقد في مقابل
 المظروف سواء فرض انذارا فاضا هذا مع انه اذا فرض كون استنفاذ الغاء على انذار مقدار معين يجمل الزيادة والفقيصة فالرضا
 طار انذاره على الفاضل عن بيعها لا يوجب غرضا بل يكون كاشرا لزيادة مقدار المقدار المعلوم غير خارج في صحة البيع مثلا لو كان الجوز
 شرا او طار وكان اعتبار السقاط للظرف فاد الرضا على ان يطل المظروف طار كان شرط المشتري ان لا يبيع عليه طار ولو
 ايضا على انذاره نصف طار هذا شرط المشتري حجب لثمة اطل و نصف ثلث السبعة فلا معنى لاعتراض علمه قال علينا باعتبار
 الرضا في انذار ما علم بزيادة وتفتيشه بان الرضا لا يدفع غرضا لا يصح عقدا وكيف كان فظاهر هو الوجه الاول فيكون في هذه
 مسألة في فرع مسألة تعيين العوضين من حيث يجوز بيع المظروف بدون ظرف المحمول كما عتقون المسئلة بذلك في المتعدي نسبة في
 العلم لان جواز انذار مقدار معين للظرف المحمول وللعقد والواظ على ايقاع العقد على النافذ بعينه لا انذار وذكر الحق لا يبيح في
 فاعتز ان المسئلة ان المراد ان يجوز بيع الموزن بان يوزن مع ظرفه ثم يقطع المجمع مقدار الظرف فحينما بحث محتمل لونه مقدار
 ظرفه لا ان يندو لا انقص بل ان نقاوت لا يكون لثمة بيهتها هل غاده ثم دفع من البلاء مع الظرف الى البايع متى فظاهره
 جبالا لا يكثر بحيث جواز البيع بمجرد وزن المظروف مع الظرف وجعل انذار لاجل بعينين البلاء الذي يبيع عليه دفع منه في
 دقائق في مقام الرد على من الحق الفقيصة بالزيادة في اعتبار عدم العلم بها قال ان الانذار حق للمشتري مثلا ما من الثمن في هذه
 ظرفه فالواجب فيه الملاءة المذكورة والاسقاطا بقابل المظروف من هذا الوزن متى وهذا الكلام وان كان هو نيلنا المستقر
 في غير المسئلة الا ان يجمل الانذار حق للمشتري والتمثيل بالذكرة لا يوجب عن ظرف ان المشتري لم يشترها من من العلم في هذه الظروف
 ان العجز بلامع علم بعد كون ما في هذه الظروف ما من اعويل البيع لتحقيقه ما في هذه الظروف التي هي مع المظروف ما من فان
 يبين معنى فلا حاجة الى الانذار ولا حق للمشتري وان اشترى على وجه التصريح بقوله كل من بكذا فالانذار انما يحتاج اليه اليقين بما يبيع
 بايع على الشئ من الثمن فكيف يكون الواجب فيه الملاءة كما ذكره المحدث قد علم ما ذكرنا ان الانذار هو عبادة عن تجهيز المظروف
 لبيع بوزن ما هو بعينه حق البايع وليس حق المشتري ولما اختلفا فيهما موافقة حنان قال سمعت عمر بن الخطاب قال لا ي
 بد الله ما ناسخ من الرب في زكاة حبيبة النقص المكان الزاقي فضا المان كان يزيد وينقص فلا بأس ان كان بهد ولا
 ضر فلا تفرق بين وطاهم عند اعتبار الرضا في المظروف في السؤال هو الرضا لان الحاسب هو البايع وليد وما اخذ او

[illegible]

عزیز و محترم

مكتبة
الشيخ
الشيخ

من الحقائق ان
... ..

بما يحتاجه المؤمن من حلال لا يحفظه بالفرق بين البائع والشاع في حكمه بعد هيك ايا فكل من غاف في غير هاتين وجهته الجاهلة قال سألني عن حكم
الطعام ومنه من يهل بيلدك قال ان كان الطعام كثير البيع الناس فلا بأس به ان كان الطعام قليلا لا يباع الناس في ذلك مكانه شيئا من ذلك الناس
لهم طعام فان الكرامة في ذلك ان كان في شدة المكدمة والحاجة لا يخرج فقيرا ما يتوعد باذن غيره مع نادى على كرامته الاحتكاك عظم فربما
على اذنه التحريم وحله على اكد الكرامة اية مخالفا لظاهر كبره كما لا يخفى وارشيت قلت ان المراد بالسبب الشرطي لا ولا المحرم لان الكرامة
ثابتة في هذه الصورة اية فالشرطية الثانية كما في قوله ابو يونس النخعي ما عن النجاشي عنه عن ابي جهم الانصاري عن جهم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الشرع طعاما ما فيه يعين صبا خاير به بالغنا للمسلمين ثم باعه ويصدق بمنه لم يكره ان يباعه لما صنع في السند
بعضه في فضل الطائفة الى رواية واخوذه من كتبهم التي قال العسكري عنه عند سؤاله عنها اخذوا ثوبا ووافوا واما رواية ليل على ما
ما في كتب من غني ذلك عن ملاحظة من قبلهم الشدة في ذلك ان هذا الحديث اوله بالدلالة على عدم وجوب الغنى بما يتأخرون من الطعام
الذي اراد الكثرة على ما يتبعه من حاجة ويؤيد اية ما عن الشيخ الجليل الشيخ ودام من انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عرجا بيلد قال انا استعمل
الناس في زيارتي فنهت ما في ذلك من هذا قال لثلاثة الحكماء والمؤمنين من الخير والقويين وما يؤيد التحريم ما دل على وجوب
البيع عليهم ان الزام بذلك في كون المحرم ان الزام على ذلك المكدمة خلاف لظاهر ما في القاعدة سلطة الناس على مواظهم
ان كسفت الامانة عن طرفة المسئلة ثم بيان امور الدلالة في مورد الاحتكاك فان ظا القسمة لم تقدم عن اهل اللغة وبعض الاخبار المتقدمة
اختصاصها بالطعام في رواية عن ابن ابي عمير في الحديث في الحظ والشجرة والتمر والزبيب عن الفقيه في هذه الزيت وقد تقدم بعض الاحكام
المتقدمة اية دخول الزيت اية في المحكم عن قولنا لا يشترط رواية في الغرض عن علمه قال ليس الحكم في الاية الحظ والشجرة والتمر والزبيب
والتمين عن الحظ في رواية التكون عن جهم عن ابي عن ائمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة فام الحظ والشجرة والتمر والزبيب و
التمين ثم ان شؤنة في العلاقة الذي يزداد التميز لا خلاف في ظاهره من كثرة الامور وظاهر التميز في دعوى الاتفاق عليه وعن جميع
الفائدة في الخلاف في رواية التكون في غير واحد الاخبار ولذا اخذ الصدوق والعلاقة في التميز حيث ذكر ان برزوا
حسنة والشهد والحق الثاني وعن ايضا النافع ان علي بن النعمان واما المالك فقد حقه بها في طو الوسيطة والذكر وهما في الاحكام
والدروس في السالك ولعله في الفحو الغليل الوارد في بعض الاخبار من حاجة الناس لثلاثة روى السكوني عن ابي عبد الله في الحكم
في الحظ بعون ومما في الغلاء والسنة ثلثة ايام فزاد على الاربعة يوما في الحظ صاحب ملعون وما في العشرة على ثلثة ايام فاعون
ويؤيد هذا رواية النجاشي المتقدمة وحكم عن الشيخ وبجدة الفاضل والوسيلة الغلها عن الدروس ان الاظهر تحريمه مع حاجة الناس
وظاهر ان الزيادة على ثلثة ايام في الغلاء وادبعت في الرخص المروية انما يتحد بدو بحاجة الناس فهو حسن كما هو المقتضى وعندها
يظهر الاحتكاك المتقدم واما ما ذكره من حل رواية التكون على بيان منسنة الحاجة فهو جيد من ظاهره عدم دلالة على التحديد بالعدد
مقتضى الثالث مقتضى ما صححه الجليل المتقدم في باري النظر على الاحتكاك في شرائط الطعام بقرينة تعبر قوله فان كان في المصطلح لم يتوعد
ذلك مانع من بقاء الاحتكاك في كلام اهل اللغة مطلق جميع الطعام وحسب ما كان بالاشترار او بالزرع والحظ والافراد لان الزيادة
حسنة ملكه ويؤيد التحريم بغير دليل الحكم في بعض اخبارنا بان يترك الناس لهم معا وعليه فلا فرق بين ان يكون ذلك من زرعه او من ارثه او يكون
موهبا له او كان قد اشترى الحاجة ففقت الحاجة ويحظر الطعام لا يحتاج اليها لما لا يخفى من جهة الغلاء التي تبيع اقسام حبل الطعام كثيرة
لان الشخص ان يكون قد حصل الطعام كحسبه او غرض اخر او حصل له من من يحصله والحاصل ان امره من نفس الغليل طعاما اخر او
بالناس انفسهم ويؤيد الغلاء وهو انما هو من حصة المال او من ثمة عند الاحتكاك من اس ماله وان حصل ذلك لغلاء عاصوا لا ينصرف اهل البلد
كما يتفق وروى عنكم زوار في البلاد ونوقضهم يومين او ثلاثة فيحدث للطعام علة لا يجرى اكثر اهل البلد وقد يد بالحق فغرض اخر
المسلم للغلاء غرض اخر هذا كله مع حصول الغلاء بحسب قد يحسب انظار الايام الغلاء من حصول الغلاء بحسب بل الغلاء الطعام
اخر السنة او لور ودعسكروا في هذا الغذاء ثم حسبه لا ينظر ايام الغلاء قد يكون للبيع بازيد من قيمة الحال وقد يكون بحسب حاجة
ولو بالبيع عليهم والافاق بهم ثم حاجة الناس قد يكون لا كلهم وقد يكون للبند او علف الدواب او الاشراج بالتمين وعليل في استخراج
اصحاب هذه الاقسام وتبين البائع والمكدمة والمتعبين الحكم الخامس انظر في خلاف كما يتد في اخبار الحكماء على البيع على القول
والكرامة بلغة المندبا البائع الاجماع عليه وعن الشيخ كما في الحذف عدم الخلاف في هذا الدليل الخرج حقا عنه عند الاخبار لغير الواجب
لذا ذكرنا انما ادلة الاخبار بيلد على التحريم لان الزام من الدائم خلاف العادة مع لا يبيع عليه اجاعا كما هو السائر وتلد وجود الاخبار
الموازية وعرض المطوعة خلاف فيمكن من القناعة بغير عليه باير الحاكم وعن جماعة منهم العلاقة وولده والشهادة في بيع عليه ان
الحجف بالتمين لغير الضرر عن المحرم وعن الياسة والشهادة لثلاثة انه يؤمر بالزول من دون تسعير جعاب الهوى عن التسعير في الخبر في بعض
خاتمته ومن ادم الجارة الاجمال في الطلب لاقتضاها في مرسلة ابن فضال عن جهم عن ابي عبد الله فيمكن طلبها للعبثية

مباحث

مباحث

مباحث

مع ان لا يتاسس في القواعد المذكورة ولا يخرج من الاصل الا من ثبوت الجوار وطوعه عيب الثالث في الفاعل المستفاد من العوضا التمتع بالرجوع
 اليها عند الشك في بعض الافراد وبعض الأحوال وهذا حسن لكن لا يتاسس في ذكره في المذكرة في توجيه الاصل الثالث الاستصحاب
 مرجعية الاصل عند ارتفاع اثر العقد بمجرد فتح احدهما وهذا حسن الرابع في المفعول المقتضى وضع المبيع بناء على ما شرع على المثل
 وصيرته لما لا شك الاول كالايجاف وانما جعل الجوار في خفاها بجبالا حدها اولها ما يقطعا بالاسقاط ويعبره وليس المبيع كالمبيع التمتع
 الشارع فيها يجوز وجوع الواهب بمعنى كونه حكما شعريا الاصل والذات بحيث لا يقبل الاسقاط ومن هنا ظهر ان ثبوت جوار الجالس
 في اول الفضاة افضا البعير لا يتاسس كونه في حد ذاته متبينا على الزم لان الجوار حق جاري قابل للارتكاز نعم لو كان في اول الفضاة محكوما
 شرعا يجوز الرجوع بحيث يكون حكما لاحقا محكوما قابلا للسقوط كان منافيا لثبوت جوار الزم في الاصل هنا كما قبل في نظر فظهر ان
 الاصل في الحكم سندا فانه لا يتاسس كونه اكثر الاجسام على غير الاستلان لاجل الفاسد الجوارحي مما ذكرنا ظاهره في النظر في كلام صاحب
 الوافية حيثما ذكر هذا الاصل لاجل جوار الجالس ان يرد بان الاصل بعد ثبوت جوار الجالس بقا حده الزم وحيثما ما بين بقي الحكم
 في مفعول العادة في القواعد المذكورة ان لا يخرج من هذا الاصل الا ما بين ثبوت جوار وطوعه عيب ان ظاهره ان ظهوره ان ظهوره عيب
 لثبوت المبيع في مقابل الجوار مع ان من اسباب الجوار وتوجيهه بعطف الخاص على العام كما في جامع المقاصد غير ان ظاهره ان ظهوره عيب
 اسباب الجوار بل عطف على نفسه وهو ميان له لا اعم ثم قد رتبنا عليه في المذكرة من قوله وانما يخرج عن الاصل ما بين احدهما ثبوت
 الجوار لهما او احدهما من غير نفرض احد العوضين بل للثبوتى خاصة والثالث ظهوره في احد العوضين انتهى وحاصل التوجيه في هذا
 ان يخرج عن الزم لا يكون الا بغير الاصل لاجل الجوار والمزاد الجوار في العطف عليه فاننا باصل الشرع او يجعل العاقبة
 لا لا فضاة في احد العوضين ويظهر العيب ان كان الجوار لفض احد العوضين كمنع عدها في كف في عبارة القواعد مع انه في
 المذكرة ذكر في الامر الاول ان لا يكون الجوار فصولا يستبعد اسباب الجوار وجعل النابع منها جوار العيب تكلم فيه كثيرا في مفعول التوجيه
 سيكلم في الامر الاول فيما عدا جوار العيب يمكن توجيه ذلك باز العيب يستعمل لثبوت العقد في مقابل الجوار فان ثبوت نفس الارش
 بمقتضى العيب لم يثبت جوار العيب فيجب ان يستلزم من العيب فاعقد بالنسبة الى جوار من العيب من قبله قابل لبقاء ذلك النابع و
 ارجاعه عنه وكفى في ثبوت العقد ملك ارجاعه من مما ملكه النابع بالعقد عن ملكه وادشيت فالتان مرجع ذلك الى ملك العقد
 النابع الواقع على مجموع العوضين من حيث المجموع ونقص مقتضا من ملك ملك كل مجموع العوضين في مقابل الاخر كمنع عدها على
 كون الارش في حقيقة من العوضين كمنع بعض العاقبة ليققق انفساخ العقد بالنسبة اليه عدا شراره وقد صحح العلامة في كنه ما
 لا يعتبر في الارش كونه جزء من العوض بل له ابداله لان العراض غرامة خرج ثبوت الارش لا يوجب ثبوت العقد ثم ان الاصل في المذكرة الرابع انما
 ينفع مع الشك في ثبوت جوار في حضور المبيع لان الجوار حق جاري يحتاج ثبوت الدليل ما لو شك في عقد اخر من حيث الزم
 والجوار في قبضه ذلك الاصل لزم من لان مرجع الشك الى الشك في حكم الشرع واما الاصل بالمغة الاول فقد عرفنا عدها ما
 مجنى الاستصحاب في المذكرة انما اذا شك في ثبوت جواره واما في مغة القاعدة فيجوز في المبيع وغيره لان اكثر العوضات الذال على
 هذا المطلب المبيع غير المبيع قد اشتر في مسئلة المعاوضة اليها فذكرها هنا استهلالا على الطالب فيهما قوله نعم او فوا بالعقد بدل على
 وجوب الوفاء بكل عقد والمراد بالعقد مطلقا العبد كمنع عدها في صحة انفسان المروية في تفسيره على ان ابراهيم او فوا في عقد العدة و
 المراد بوجوب الوفاء العمل بما افترض العقد في نفسه بحسب الدلالة اللفظية نظير الوفاء بالنسبة ذاد العقد مثلا على ملكك العاقبة
 ماله من غيره وحاصل العمل بما يقتضيه المليك من ثبوت ملكية ذلك الغير فاحذر من بدو بغير ضار والضرب فيه كل يقتضيه ذلك
 العهد فهو جاره واذ لم يطل في اية جميع ما يكون نقصا المصهور العقد ومنها النظر في الواقعة بعد فتح المصهور من دون
 رضى صاحب كان هذا الاقامسا في الزم العقد وعده انفسا حده بمجرد فتح احدهما فيستدل بالحكم التكميلي على الحكم الوضعي
 اعني في ان الفسخ من احد ما من غير رضى الاخر وهو عين الزم بل قد حقق في الاصول ان لا يغير الحكم الوضعي الا ما انزع من الحكم التكميلي
 وبما ذكرنا ظاهره فاصحف قبل ان يغير وجوب الوفاء بالعقد العمل بما يقتضيه من وجوه فلا يتم الاستدلال به على الزم
 توضيح الضم في الزم والجوار من احكام الشرعية للعقد وليس مقتضيان العقد في نفسه مع قطع النظر عن حكم الشارع في
 هذا المغة وجوب الوفاء بما يقتضيه العقد في نفسه يصير بدلة الاية حكما شرعيا للعقد مسايا للزم واضعف في ذلك
 فضاء من عقد القفل اوجه لانه لا يعلل على الزم مع الاثران باصل الدلالة للمتابعة المشرو هو ان المفهوم من الاية عرفا حكما
 روضعي وقد عرفنا ان دليل الشفاء منها الاحكام واحدا كالمفهوم فيلزم حكما وضعيا ومن ذلك يظهر ان الحكم الوضعي لا يورثه احد الله
 المبيع في الزم فان حاله ابلغ الى ان لا يرد منها الاحكام الضمنية المترتبة عليها التي منها ما يقع بعد ضمني احد المتبايعين بغير رضى الاخر
 مستلزم لعده تاتر في ذلك الفسخ وكونه لغوا غير موثور ومنه يظهر وجه الاستدلال على الزم باطلاق حلية اكل المال بالجوار عن زوا

فانه يدعي ان الجواز بحسب النظر يقول مطلقا حتى يتبين من احد ما من ومن جهة اخرى فلا الا ان الثالث على ضالة اللزوم
على وجه واحد ان يمكن ان يكون ان كان المفروض الشك في ما فيه الفسخ في دفع الثابت باطلاق الدين الاجتهاد فيمكن
الشك في دفعه لا بالاستصحاب لا يقع الاطلاق ومنها قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان يلحق كل واحد بكل واحد
ليتم باطلاقه وموارد تخرج الشارع ليس الباطل فان كل المار من ثمة الشجار التي تخرجها باطل لولا ان الشارع الكاشف
عن عدمه وبطلان ذلك لاخذ الثقة والحيار فان رخصته الشارع في الاخذ بها يكشف عن ثبوت حق له في الحيار والثقة و
ما يحض من هذا الغيبيل فان اخذ مال الغير وتملكه من ومن ان صاحبه باطل عن راعه لودل الشارع على جوار كل في العقود
الجارية والذات او بالفرض كشف ذلك عن حق للمفاسخ متعلق بالعين ومنها ذكرنا في نظره وجه الاستدلال بقوله لا يلحق مال
امره مسلم الا على نفسه ومنها قوله الناس ملطون على اموالهم فان مقتضى التسامح في امضاها الشارع ان لا يجوز اخذ
من يديه وتملكه على من رخصه وذلك الاستدلال المحقق في الشارع على جوار وجوع المقرض فيما افترضه بان فائدة الملك
النشاط ونحو العلاقة في بعض كونه والحاصل ان جوار العقد الرابع في النشاط الفاسخ على ملك ما انتقل عنه وهو ما لا
لغير واحد منه غير ضاه مناف لهذا العموم ومنها قوله لا تؤمنون عند شرطهم وقد استدلى به على اللزوم غير احكام
المحقق لا ينبغي فليس سريه بناء على ان الشرط مطلق الا ان الزام لا يرد ولو لم يرد من غير بعضا بعد اخذ فان العقد على هذا
شرط فيجوز الوقوف عند وجهه والتحريم التمسك عنه فيدل على اللزوم بالفتوى المتقدم في او فوا بالعقد ولكن لا يبعد منع صدق
الشرط في الزامات الابدانية بل الشارع هو الا لزام الشارع كاي شيء من موارد استعمال هذا اللفظ في مثل قوله
في دعاء المؤثر ولك انك شري على الاعود في مكرهك وعهدك ان احجم جميع مناصيك وقوله في اول دعاء الذمة بعد ان شرط عليه
الزهد في ديار هذه الدنيا كما لا يخفى على من اتمها مع ان كلام بعض اهل المعرة يساعد على ما ادعينا من اختصاص في القاموس
الشرط الزام الشيء الزام في البيع ونحوه ومنها الاجابة المستقيمة في ان البيع بالحيار مالم يفرق وانما في البيع وجب البيع وانما في
لما بعد الرضا فلهذا جملة من العمومات الدالة على لزوم البيع عموما او خصوصيا وقد عرفت ان ذلك متفق لا يتحقق في انقطاع علاقة الملك
عن العين فان النظر كلنا في عدم انقطاع علاقة الملك عن العين الظاهر فيها الرجوع وهذا الاستصحابا كما علم الاستصحاب المتقدم المقصود
للزوم وربما بان ان ريد بقا علاقة الملك او علاقة تفرغ على الملك ولا يثبت ردا لها بل الملك وان رادها سلطة احادة العين
في ملكه فلهذا علاقة تفرغ ليعمل ليعملها مع الملك وانما يتحدث بعد ذلك الملك لولا دليل فاذا قلنا الدليل فالاصل عدمها وانما في
هذا العلاقة التي كانت في مجلس البيع فانها لا تتغير عند الشك فيبطل اصله في البيع بقا الجواز كما يقول الصل في الهبة بقا جوارها بعد
الظفر في مقابل ما جعلها الا ان في الظفر فيصير على جوارها في الجوار فينتهي على الجوار بل ما على ان الواجب هنا الرجوع في زمان
الشك لا عموم او فوا بالعقد لا الاستصحاب لانه لا يتجوز بعد ان اثر الاجابة باقطاع الجوار مع كونه في ذلك الاستصحابا
عن الجواز فتم ان يظهر للجمهور في مسألة ان المسابقة لا تفرق او جاز ان الاصل عند اللزوم ولم يره من احكامه الا عموم قوله
نعم او فوا بالعقد ولم يكن وجهه جميع لغزوه هذا الاصل نعم هو شرط خصوص المسابقة وشبهتها لا يقتضي ملكا او شيئا بل هو
بقا ذلك لا يرد عنه زواله بدون رضو الطرفين ثم ان ما ذكرنا من العمومات الدالة على لزوم انما هو في الشك في حكم الشارع اللزوم
وجهه يقتضي ان الشك في عقد جاز ان من مضادين العقد اللزوم او الجواز بناء على ان الجميع في الدرر يدين بمولية العلم والمقتضى
للعقود واما بناء على خلاف ذلك فالوجه الرجوع عند الشك في اللزوم الا الاصل يقتضي استحباب الاثر وعدم رد اليمين في حق المقتضى
الا ان يكون هنا اطلاق موضوعي في العقد الجاز كما ان الشك في ان الواقع هبة او صدقة الا الاصل عند فضل الغيرة فيحكم بالهبة الجازية
لكن الاستصحاب المذكور انما ينفذ في ثبات صفة اللزوم واما تعيين العقد اللزوم حتى يثبت عليه سائر آثار العقد اللزوم كما ان اريد
بغير البيع عند الشك في ردة الهبة فلا يفرق في كل عقد ما يقتضي الاصل بالنسبة للغير فاشتت اشغال الذمة بالعوض حكم بالبرية في
بعض اثار الهبة واذ استل الضمان مع فساد العقد حكم بالضمان عموم على البدان كان هو المستند الضمان بالعقود الفاسدة وان كان
المستند في ضمان العين او قلنا بان جميع الهتم من ذلك العموم فان الرجوع اليه في احتمال كونه مضادا لها كان الاصل المبررة
ايضا القول في فساد الجواز وهو كذا لان اكثرها منقضية والمجتمع في كل كتاب سبعة وقد بانها بعضها في الاندلس وذلك
في المدونة في المقدم مجتمعا اربعة عشر مع عدم ذكر بعضها في بعض النسخة في التمسك على التمسك في العلاقة قدس سريه ان
ما عدلها لا يتحقق عنوان استغناء لانيلا احكامه فيقال ان الرجوع في الجواز فيقول وبالله التوفيق الا ان في شجاعتها الجاهل في
المجلس مطلقا كان السابغين حين البيع واما غيرهم في العالم فخرافة الجواز لا يثبت فيهم وارتقاء عدم انقضاء العقد فيكون
والا خلاف بين الامامية في ثبوت هذا الجواز والصحيح مستقيمة والموتى في حاله انما على انما في بعض النسخة في البيع وقد

او من الجواز

وجب طر ح او مؤلف لا فرق بين اقسام البيع انواع كسجل في ثبوتها بعض اشخاص المبيع كل من غلب على الشئ من متغير حسب هذا الجواز
محصول ربه من ثل حكمته لا اشكال في ثبوتها للبائعين اذا كانا بائعين ولا يثبت للوكيلين في الجواز وهل يثبت لها مدة
خلافه فان شكك في الوكيل او باع او ساقط الوكيلان يتعلق الجواز بالوكيلين مع حضورهما في المحل والى الاموال والوكيلين فلو
مات الوكيل في المحل والوكيل بائعاً تنقل الجواز اليه لان ملكه اقوى من ملك الوارث والشافعية يقولان احدهما انه يتعلق بالوكيل
والاخر انه يتعلق بالوكيل انتهى اقول لا ولا خلاف ان الوكيل ان كان في حجر الجار العقد فاعطاه بثبوت الجواز طر ح
لجماعة منهم الحق والسيد الشافعي لان المبادر من المضرع بها وان غلبت بعض افراد الوكيل ولم ينقل بائعاً لجامع المقاسم
باب طر ح بحكم الغلبة المخصوص لما قاله ان مصادره الجواز بائع حق وسلطته كل من المتعاقدين على ما نقل
الى الفرع بعد الفراغ عن سلطته على ما نقل اليه فلا يثبت لها هذا السلط ولو لم يكن مضرعاً اليه عند الحاجة لا يثبت له لو شك في الشئ
في كون البيع من يفتق عليه القرابة او يجب منه لفظة او اعطاه فلهذا فلا يمكن الحكم بغيره وجوبه لا دلالة الجواز بغيره لثباتها للجما
السلطه يجوز له على البايع عند وجوب مقتضى هذا مضافاً الى ما قلناه بعض افراد هذا الجواز لا فرق بينه وبين جوارحه يكون
الملك لا يرضى الصفة بالثبوت للوكيل في اجراء الصيغة فان المقام وان لم يكن من قباض المطلق والمقتضى ان سبب البيع يثبت الجواز
المردم لفظ المباشعين مع ان ما قلناه حكمه الجواز بعد ثبوت الوكيل المذكور مضافاً الى ما قلناه لثباتها الجواز فان القول بثبوتها
لوضع الصيغة لا ينعني من الصيغة لفظاً عنه ودخوله في اطلاق العبارة المقتضى عن كونه ان الظاهر قوله ان البيع للوكيل او باع مضرعاً للوكيل
بالباع والشرط لا يجرى باقيا الصيغة ومن جميع ذلك يظهر ضعف القول بثبوت الوكيلين المذكورين كما هو ظاهر الحدائق والضعف منه
عدم الحكم بصحة منع الوكيل بغيره ان الجواز حق ثبت للعاقدين بمجرد اتمام العقد فلا يبطئ بيع الوكيل على الجواز فيثبت للوكيل فيه
اشكال من ان الظاهر البيع بين في الفعل المعاندين فلا يعلم الوكيلين وذكرنا انه لو خلف على احد الباع لم يثبت بيع وكيله ومن ان الوكيلين
فيما نحن فيه كالذلة للمالكين وبسبب الفعل اليها شايقة ولذا لا يتبادر من قوله باع ملكه الكداه كونه مباشراً للصيغة وعدمه لا يثبت
الوكيل في اجراء الصيغة ثم لا فرق في ثبوتها ولو كان مع ظهور ثبوتها محلي العقد المراسم محليها المتنازع في الى العقد فلو حلي هذا
في مكان وذلك في مكان اخر فاعطاه على عقد الوكيلين فغير ذلك لا يوجب الجواز لها الا اذا صدق كون مكانها محلياً لذلك العقد
بحيث يكون الوكيلان كل واحد من الوكيلين والقبول باقران الوكيلين عن هذا المحل لا بالوكيلين هذا كله ان كان وكيله في حجر بايع العقد
واشكال وكيله في الضرف المدة كآثر الوكيل فان كان مبيعاً في الضرف في مال الموكل بحيث يملك من المعايضة ومضى بعد تحضفها بغير
العاملة في الفراض والبناء الفاضلها فالظهور الجواز له وهو المضرع وعقوباته والمالكية منه خصوصاً اذا استندت الى الغلبة فان
مخالفة الوكيل والاولا لا يضره وهل يثبت للوكيلين اية مع خصوصاً كما تقدم من المذكور اشكال في ثبوت الجواز للمعاقدين من المضرع
وقد تقدم عدمه خت الخالف على نكاح البيع وكيلا ومن ان المستفاد من ذلك ان سبب الجواز ان غلب الجواز والمقرون بهذا الجواز
في بعض المصوص كون الجواز حقا لصاحب المال شرعا انما قاله وان يثبت للوكيل كونه تابعا عنه في ثبوت وثبوت المضرع عنه لان
يدعي له خلية المباشرة للعقد فلا يثبت لغير المباشرة لكن الوجه لا يخبرنا عن قوة روح فقد يتحقق في عقد واحد الجواز لا يخبرنا
كثيره من طرف واحد ومن الظاهر ان كل من يتولى هذه الطرفين الواحد الى الغاية فقد سقط الجواز الباقي بل رد العقد او بغيرها
فان تلك المسئلة فيا اذا ثبت للجمايعين وهذا فرض من جانب واحد دليل المقام من بقاء المقاسم على الجبرم على الجواز من ثبوت الوكيلين
فهل العبرة بغيره من جملته احوال العقود او بغيره من المتعاقدين او بغيره من الكل فيكتفى بقاء اصيل مع وكيل اخر
في مجلس العقد وجوه افوها الاجزاء ان لم يكن مستغلاً في الضرف في مال الموكل قبل العقد بعد بل كان وكيله في الضرف على وجه
الغاووضه كما اذا قال له شئ عندنا والظاهر عدم الجواز للوكيل الا بضررنا الاطلاق لا يغير ذلك بل لما ذكرناه في القسم الاول من ان
اطلاقه اذ لا الجواز مشكوك فيه سلطته كل من المتعاقدين على ما نقل عنه بعد الفراغ عن تمكنه من رد ما استقل اليه فلا يفتقر لاثبات
هذا التمكن عند الشافعية ولا تخصيص ما دل على سلطته للوكيل كما انقل اليه المسائل فلو جاز في حق الوكيل في غير ذلك الا ما ذكره
الاصل في ثبوت الوكيلين فان تقدم والا فمحصار الافراد عن مجلس العقد كما عرفت في سابقه ثم هل للموكل بناء على ثبوت
الجواز له تفويض السلطة للوكيل بحيث يصير باعاً جازماً في الفوى العقد لان الميقن من الدليل في ثبوت الجواز للمعاقدين في ضوء القول
به عند العقد لا يحوق له بعد نعم يمكن توكيله في الفسخ او في مطلق المضرع ختفا او التزما وما ذكرناه ان الضرف عند ثبوت الجواز
للمفوضين بل جعلنا الاجازة كاشفة لا عاصدة المباشعين لان البيع المقتضى لا ينقل هذا كما قبلنا في الفسخ فاعيد بان البيع
القول العرفي وهو موجود هنا نعم بما كان في الاخبار حصول الملك شرعا بالبيع وهذا المقتضى في الفسخ في الاجازة ويبدو
ايضا بان مقتضى ذلك عدم الجواز في الضرف والسلم قبل القبض مع ان هذا المقتضى لا يصرح على ذهب الشيخ الفاضل بوقف الملك

هذا هو الحق في البيع والقبول

هذا هو الحق في البيع والقبول

على انقضاء الخيار في عقد ثبوت المصنوعين في حق ما تقدم من جهة ثبوت الوكيلين الغير المستقلين نعم ثبوتها لكن بعد الاجازة
مع حضورها في جعل العقد بغير اختيار محلي الاجازة على القول بالنقل له ويجوز خصوصاً على القول بان الاجازة عقد متانف
على انقضاء توقيعه في مسئلة عقد القسط ويجوز انشاؤها من احداهما والاجازة من الاخر اذا جمعتهما محلياً نعم محلياً قبل
المسئلة ان يكون الاجازة من الغير الزاماً بالعقد فلا خيار بعدها خصوصاً اذا كانت بالفظ الشرف فتمت ولا فرق في العضولين
بين الفاضل وغيره فلو تباعى فاضل ثم نقض استقام بزل العقد عن ثبوت الحق في الاجازة بخلاف ما لو كان الموردين معاً وقبل قبل
الاخر لا خلل في صورة المعاقبة والاعطاف امسك لو كان العاقد واحداً لنفسه وعينه عن نفسه وعينه ولا يرد ولا يرد على وجهه
للاختيار مع العقد بان كان ولياً او وكلاً امسك في الضمن فالحق في الخلاف والفاضل في المحقق والعلامة والشهد في المحقق
الثالث في المحقق للسبب والصحة وغيرهم ثبوت هذا الخيار له على الاثنان لانه بايع ومشتريه فله ما لكل منها اكلها احكامها الثابتة لهما
من حيث كونها بايعين ولعل ان يكون الخيار لكل واحد منهما بشرط ان يرضيه بالثالث فلا يثبت مع قيام العنوانين الشخصي واحد من دفع
باستقرار من اكلها احكامها المتبايعين وجعل الغاية الفرق المستلزم للتعدد منه على الغالب خلافاً للحق في هذا من القول بالعقد و
استقر في حق الدين وقال اليه المحقق لا رد بطل الفاضل المخرشا والمحدث الجواز واستظهر بعض الافاضل من غرض ما هم
ولا يخرج عن قوة النظر في هذا الموضوع منه وهو التعدد والغاية فيه الاقرار بالمستلزم للتعدد ولو لاها لا يمكن استظهارها
كونا التعدد في الموضوع لبيان احكام كل من البايع والمشتري احكامها اذ لا يفرق العرف بين قوله المتبايعان كذا وقوله لكل
من البايع والمشتري الا ان الغيب يقول حتى يفترقا في اقله اختصاص حكم بصورته امكان فرض الغاية ولا يمكن فرض الفرق في
التعدد فيظهر سقوط القول بان كلمة حتى تدخل على الممكن والمحمول لان يدعي ان الفرق غاية مخصصة بصورته التعدد لا مخصصة
للممكن بها وبجمله فحكم المشأ بالنظر في هذا اللفظ مشكل نعم لا يبعد بعد تجميع المناط لكن الاشكال فيه والاولى الموقف سبعا للفرق
ومع عدم ثبوتها لو قلنا بالخيار فالظن بانها لا انقضاء بعد التقاطع الفرق مسئلة قد يفتي بعض اشخاص البيع عن عموم ثبوت
هذا الخيار منها من يفتي على احد المتبايعين والمشتري قبل عقد الخيار على بل غرض لثالثه محل وفان وحصل في ثبوت الخيار للبايع
والكلام فيه مبني على قول المشأ عدم توقف الملك على انقضاء الخيار ولا فلا اشكال في ثبوت الخيار والظن ان لا اشكال في عدم
ثبوت الخيار بالنسبة لنفس العين لان مقتضى ادلة الاثباتان بغير الملك والبيع بالخيار من حينه لا من اصله ولا دليل على رواله
بالبيع مع قيام الدليل على عدم روال الخيرة بعد تحققها الا على الحال ضعيفة في الخبر فيها اظهر من يفتي عليه معبأ به على نزل الفرق
واما الخيار بالنسبة لغيره فيفتي بعدم ثبوتها لانه مقتضى الجمع بين ادلة الخيار ودليل عدم روال الخيرة الوفاة فيفتي بالمنع كالسالف
فان قيل البذل يدفع الغيبة ويسير في الشئ ومائة كرم من انه وعلى نفسه على العين المملو والمقصود بالخيار ان يظهر فيه ربحه لرفع العين
عن نفسه ثم لان البذل على شرائه غالما بانقضاء عليه ليس قوطينا على العين من حيث المعاملة وكذا لما نقل عنه ان يدفع الثمن
ويأخذ البذلة فيلجأ الى العنق بما يتجمل ما نافع من دفع العين لكن الانصاف ان لا وجه للخيار لمن نقل اليه لان شرائه لا يلازم
في الحقيقة ولنخرج له عن الماينة ويجوز سقوط الخيار بالا للاف بل ما يرد في نفس عقد ثبوتية اولى منه فظهر عدم ثبوت الخيار لمن
انقل عنه لان بيعه من يفتي على لولم على ان لا يرد في الخبر الماينة والحاصل ان اذا قلنا ان الملك من يفتي عليه
فلا يجرى لا يفتي فالمعاملة عليه من المتبايعين مواطاة على اخر ايجز الماينة وسلكه في ذلك فالا فهو لا يجرى مع علمها فتمت وقد
يقال ان ثبوت الخيار لمن انقل عنه يفتي على ان الخيار والاثباتان هل يحصلان بغير البيع وبعد ثبوت الملك انا ما والاول
بالاول والثاني والثالث او العكس ففي الاولين والاخير يعقوى القول بالعقد لا مضيت اختيار العنق وكون القيمة بدل
العين فيمنع استحقاقها من دون البذل ولستو تخلقه على الاخر ويجعل في ثبوتها الشوت جمعا بين الحقتن ورفعا للمنافاة من البيني
وعلا بالنصين والاشجاع على عقد امكان ذوال بيد البايع عن العوضين وتيزن لا للمضغ منزلة الارش مع ظهور غيبا احدهما
وللعنق بمنزلة ثلثا العين ولا هم حكوا بحوار الضم والرجوع الى العينة فيما اذا باع كشرط العنق فظهر كونه من يفتي على المشأ
او تعين كما يوجب لك والفقهاء عدم الضمن بينه وبين المقام وعلى الثالث يحجة الثالث لما سئل في ثبوت حق الخيار وعرض
العنق ثم قال وجب كان المختار في الخيار انه يجرى العقد في العنق انه بعد الملك ودل في الاجازة وكلامه ان صاحب على ان
احكام العقود والاشجاعات شتبهما بجمي حصولها اذا لم يمنع عنها مانع من غير فرق في الخيار وغيره بل قد مر جوابا ان الخيار
يثبت بعد العقد وانه حلة والمعلول لا يتخلف عن حلة كما ان الاثبات لا يتخلف عن الملك فلا فرق هو الاخر كما هو في
المختلف في مال اليه السديدان لم يثبت الاجماع على خلافه ويؤيده اطلاق الاكثر ودعوا ان يهرم الاجماع على ثبوت خيار
المحلي في ضرورة جميع البيوع من غير استثناء انتهى كلامه في موضع مقام اقول ان قلنا انه يجرى في فتح العقد بالخيار او التنبأ

خروج الملك عن ملك من انتقل اليه لا ملك من انتقل عنه فظهر ان خروج احد العوضين عن ملك احد ما يستلزم دخول الاخر
فيه ولو بقيت الامكنة وجب للمشتري ان يتحقق فيه ولو قلنا ان خيار البيع لا يكون انما يتحقق العقد والانتفاء على الملك تاما اذ يرفع العقد لا يقبل الا على
لان يخرج من ملك المشتري الى ملك البايع ولو بقيت اذ ملكية المشتري لم يتحقق عليه ليس على وجهه من غير ان يتحقق العقد والانتفاء ولا يجوز
بقائه بعد الفسخ قبل الانتفاء خارجا عن ملك المشتري الى ملك البايع ثم انتفاء مضمون ما على المشتري كما لو فسخ بيع المشتري للبايع
في نفس الخيار ثم فسخ البايع والحاصل ان الفاسخ يتحقق الملك من الفسخ عليه وهذا غير حاصل فيما نحن فيه وان قلنا ان الفسخ لا يقضي
ان يرد من ردا العين ان كان موجودا وبذلك ان كان الفاسخ كالنكاح لا يعتبر في صورة التلف ما كان تقديره في الفاسخ الملك من
الفسخ عليه ومملكته منه بل يكفي ان يكون العين المضمونة قبل الفسخ بينهما مضمونة بعد الفسخ بغيرها مع التلف كما ان ملك الحكم يجوز
الفسخ والرجوع الى القيمة فيما تقدم في مسألة البيع بشرط العتق ثم ظهور البايع منعقا على المشتري وحكمهم يرجع الفاسخ الى القيمة لو
وجد العين منتفلة بعقد اذ لم مع عدم امكن تقديره عود الملك قبل الانتقال الذي هو بمنزلة التلف الى الفاسخ كان لا وفوق
بعودات الخيار القول به هنا والرجوع الى القيمة لا مع اقدم البايين على المعاملة مع العلم بكونه من يتحقق عليه فلا قوة للعقد لا هنا
قلنا اطلاقا على الوجه الذي هو بمنزلة التلافة والجملة ان الخيار حق في العين وانما يتحقق بالبطل بعد عقده لا ابتداء اذا
كان نقل العين اطلاقا للمالكية ونقوتها محل الخيار وكان كقوتها نفس الخيار باسقاط سقوطه لم يحدث حق في العين حتى يتحقق
سبيله وقصص بعضهم بان فسخ خيار البايع بائنا للبيع وبطلان من يتحقق عليه كالانكاح لا يرد من حيث المالكية ففسخ الخيار به ولو
واهون من رفعه ومنها العبد المسلم المشتري من الكافر بنا على عدم ملك الكافر المسلم اختيارا فان رد الدين كعدم ثبوت الخيار له
اما بالنسبة الى العين فلهذا عرض عند جواز ملك الكافر المسلم ومملكته اياه واما بالنسبة الى القيمة فلما تقدم من ان الفسخ يتوقف على رجوع
العين الى مالكة الاصل ولو بقيت المكون مضمونة له بقبضته على من انتقل اليه ورجوع المسلم الى الكافر غير جائز وهذا هو المحكي عن جواز
الشبهة جنة لبايع ولا يثبت لخيار المجلس لا الشرط يمكن ان يرد بذلك عدم ثبوت الخيار للكافر فقط وان ثبت للمشتري
جواز فسخه فكل كلام فخر الدين في الايضاح من ان البيع بالنسبة الى الكافر استيفاء وبالنسبة الى المشتري كالباعين بنيانه على عدم ملك السيد
الكافر لان الملك بسبيل واما له حق استيفاء منه لغيره لكن الاضافه انه على هذا التقدير لا دليل على ثبوت الخيار للمشتري اي ان
الظاهر قوله البيضا بالخيار اختصاصه بخيار مضمونه يتحقق البيع بالطرفين مع انه لا يمتنع لتحقيق العبد الباعين من طرف واحد فان شرط البيع
ان كانت موجودة تتحقق من الطرفين والام يتحقق اصلا كما اعترف به بعضهم في مسألة بيع الكافر بحره من يتحقق عليه ارجو ان يتبين
وفاق لظا اكثر وصريح كثير ثبوت الخيار في المقام وان ترد في المقام عديم اسرار العين والقيمة وما ذكرنا من ان الرجوع الى القيمة
منه على امكن تقدير الملك في ملك الاصل لو اخصنا من نعه كما تقدم في المسئلة السابقة غير فادح لان تقدير المسلم
في ملك الكافر تقديره عليه بله ليس في الكافر على المسلم ولا يجوزنا له شر من يتحقق عليه وقد مر بعض الكلام في ذلك
في شرط المعاقدية ومنها شرط العبد نفسه يتأصل جواره فان الظاهر لخياره ولو بالنسبة الى القيمة لعدم ثبوت اذ الخيار له
ولخياره في كثر وفيما القيمة انه لو اشترى عبدا في سنة اخرى في الخيار اشكال ولعل من جهة احوال اعتبارا فليت العين للبقاء بعد العقد
لغيرها الخيار فلا يندفع الاشكال به في جامع المقاصد لان الخيار لا يقطع بالتلف لانه لا يقطع اذا ثبت قبله فتم مسئلة
لا يثبت خيار المجلس في شرط العقود سكو الباع عند علمنا اننا كما ذكرنا وعن تعليق الاشارة وغيرها وعن القيمة لا يجمع عليه
صح الشيخ في غير موضع من المطبوع بذلك ان يقطع بل من الخلاف لا يجمع على عدم دحولة الوكالة والغارية والعراض والحالة و
الوديعه الا انه في بعض كراهية من العقود التي يدخلها الخيار لا يدخلها قال واما الوكالة والوديعه والغارية والعراض
والحالة فلا يمنع من دخول الخيارين فيها فانع ما في ورام وخيار المجلس الشرط وحكمه مخو عن الفاضل ولم يعلم من خياره في هذه
العقود بل جاز في كثر ما به لا يمنع الخيار فيها لان الخيار فيها كذا ابدأ والحمل في سر وان يرد بذلك عند جواز الصرف قبل انقضاء
الخيار ولعل من ربه الصرف المرحض فيه شرعا للفاصل في هذه العقود لا الموجبة لا يمنع لو وقف جواز صرف المال في هذه العقود
على انقضاء الخيار لان اثر هذه العقود يمكن غير المال من الصرف فهو لا يمكن توفيقه على انقضاء الخيار لان كجمل الشيخ قد مر
اثر البيع متوقفا على كون الانتفاء ان تتبع كلام الشيخ في ط في هذا المقام فيتم له بعد اداؤه هذا المعنى فان صح في مواضع قبل
هذا الكلام وبعد اختصاص خيار المجلس بالبيع والذي يجب ان يقال ان مراد دخول الخيارين في هذه العقود اذا وقعت في ضمن
عقد البيع ففسخ بغيره في المجلس هذا المعنى وان كان بعيدا في نفسه لان ما يلاحظه كلام الشيخ في المقام يقرر الا لدهن وقد ذكر
نظيره في جريان الخيارين في الضمان والرهن موضح في مراد دخول الخيارين في هذه الامور الجارية بخلاف الفسخ في كل وقت و
هو محتمل كلام الشيخ ومنه وكيف كان فلا اشكال في اصل هذه المسئلة مستقلة بمبدأ هذا الخيار من جهة العقد لان ظاهر كون

الخيار لا يثبت في عقد البيع
الا في مورد البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا يفسد
ولا يتغير قيمته

الخيار لا يثبت في عقد البيع
الا في مورد البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا يفسد
ولا يتغير قيمته

البيع

لم يبق شرط مخالف للكتاب والسنن بل في مقتضى العقد وحال ذلك وان كان في باب الشرط الى جعل القول في دفع ذلك في بعض
 اناجيت حاشا ما لم يصر الاجماع ان الخيار حق ماله قابل للاسقاط والارث لم يكن سقوطه من باب الشرط فلو لم يكن شرطه اشترط الكتاب
 كما لو اشترط في هذا العقد سقوط الخيار في حق عقد آخر ولما اظهرنا ان الشرط في ان المبادىء من النص للثبوت لم يصبوا لخلو
 من لا شرط ولقد ادم المباحين على حكم الخيار ففائدة الشرط ابطال مقتضى اثبات المانع ويمكن ان يشترط دفع الاشكال
 من هذا الوجه الثالث ومن سادته يصحح ذلك بعبارة المفقة ثم ان هذا الشرط يتصور على وجه واحد ان يشترط عدم الخيار
 وهذا هو المراد المشترط من شرط السقوط فيقول لعبت بشرط ان لا يثبت خيار الخلع كما مثله في خلاف وطوال الغيبة والمذكور
 لان المراد بالسقوط هنا عدم الثبوت لا ارتفاع الشان ان يشترط عدم الفسخ فيقول لعبت بشرط ان لا افسخ في الخلع كج
 الشاهتر بحقه فلو خالف الشرط وفسخ ويحتمل فورا عدم نفوذ الفسخ لان وجوب الوفاء بالشرط سائر وجوب جبره عليه
 وعدم سلطته على تركه كالواجب منذ العقد على ما ذهب اليه غير واحد من الفقهاء الشرط وهو الفسخ غير نافذ في حق
 يحتمل القول به هو دليل الخيار والالزام بترك الفسخ لا يوجب فساد الفسخ على ما قاله بعضهم من ان بيع منذ العقد فسد وجب
 للكهنة كما فسح فلا فائدة في هذا غير الاثم على مخالفة اذا ما ثبت على مخالفة الشرط في غير هذا المقام من شرط السقوط على
 الفسخ لو خالف الشرط غير مرتب وهذا الاحتمال الاول او في بصوره وجوب الوفاء بالشرط الدال على وجوب ترتب آثار الشرط
 عدم الفسخ في جميع الاحوال حتى بعد الفسخ فثبت ان ذلك كون الفسخ الواقع لغوا كما تقدم نظيره في الاستدلال بشروط
 الوفاء بالعقد على كون فسخ احداهما من شرط الوفاء بالشرط ان شرط اسقاط الخيار ومقتضى ظاهر وجوب
 الاسقاط بعد العقد ولو اخل به فسخ العقد في تأثير الفسخ الوجهان المتقدمان والاقوى عدم التأثير وهل بشرط الفسخ
 بمجرد عدم اسقاط الشرط الخيار بعد العقد وان لم يبيع ويجوز ان عدم حصول الشرط ومن ان المضمون بقاء العقد لا يحتمل خلاف
 الا اذا فسخ والا فانه يتلوه الاول القول بعدم تأثير الفسخ هو عدم الخيار لعدم مخالفة الشرط وعلى القول سائر ثبوت الخيار لا فائدة في كون
 الغرض من الشرط عدم ترك العقد ويكون بقاء الشرط على السلطنة الفسخ مخالفا لصلح الشرط له وقد يموت في الخيار وينقل الى
 وارثه يعني الكلام في ان الشرط ان تأثير الشرط انما هو مع ذكره من من العقد فلو ذكره قبله في عدم الدليل على وجوب الوفاء
 برصد الشرط على غير المذكور في العقد غير ثابت لان المبادىء عرفا هو الالزام والالزام لا يوجب بطلان الشرط وقد تقدم عن المقام
 انه لا لزوم والا لثامه في البيع نحوه وعرض البيع والعقاضة تأثير الشرط المتقد قال في محله خلاف لو شرط اداء العقدان لا يثبت
 خيار بعد العقد صحيح الشرط ولو كان العقد بنفس الخيار في القول ثم نقل الخلاف عن بعض اصحاب الشافعي ثم قال دليلنا انه لا مانع
 من هذا الشرط والاصل جواز وعمو الاجازة في جواز الشرط يثبت هذا الوضع انتهى وهو الحق عن جوابه الفاضل وقال في الحق على
 ما حكى عنه بعد ذلك وعلمت ذلك نظرا في الشرط انما يعتبر حكمه لو وقع في متن العقد نعم لو شرط اقبل العقد وبما ينعقد ذلك
 الشرط صحيح فاشترط ان ياتي اقول البايح على ذلك الشرط ان كان بالاشان اليه في العقد ان يقول مثلا بعته على ما ذكر فهو
 المذكور في متن العقد وان كان بالفسد اليه والبايع عليه عند الاذنه فهذا هو ط كالم البيع نعم يحتمل ان يراد بقصوده الاول وادان
 بقوله قبل العقد قبل ثامه وهذا هو المناسب للاستدلال بعدم المانع من هذا الشرط ووجوده ايضا بل يبين ان بعض اصحاب الشافعي
 انما اختلف في صحة هذا الشرط في متن العقد وقد صرح في كراهه بذكر خلاف بعض الشافعية في اشترط عدم الخيار في متن العقد
 واستدلوا به بان الخيار بعد تمام العقد فلا يصح اسقاطه قبل ثامه ولما حصل ان ملازمة عنوان المسئلة في خلافه وذكره
 استدلال الشيخ على الجواز وبعض الشافعية على المنع كما يريه القطع بعد اذ لا يخفى صوره ترك الشرط في متن العقد وكيف كان لا يخفى
 ان الشرط الغير المذكور في متن العقد غير مؤثر لانه لا يرفع من شرطه السابق لان الحق في السابق اما وعدا بالثام او لزم لم يترجم
 لا يجب الوفاء به والعقد لا يحق وان وقع مينا عليه لا يلزم لانه شرط الزام مستعمل لا يترتب بالزام العقد لا يجعل للثام والال
 فهو سفيه ليس من مقتضات الكلام المتكامل مثل العوضين ومودته احسن فقد كنوا ما يكون كالمخدرات والنحو بعد مضى الفرسه
 فان من باع دابة في حال ثباته في الواقع على عدم الخيار لم يحصل له فسخ من بيعه لانه لم ينعقد خيار ولم ينعقد لانه لم ينعقد
 بقاء على ان خيار الفسخ موداه بعثك ملزمها على نفسه وايضا على ان لا خيار في فان اثنائه للبيع قد اعيه عقد ان اثنائه الزام
 عام الخيار فحاصل الشرط الزام في الزام مع اعتبار بقيد الثاني بالاول وتمام الكلام في باب الشرط انش فرغ ذكر العلامة في
 كثره مورد العقد جواز اشترط في خيار الخلع وعينه في متن العقد وهو ما اذا ثبت المولى ان يتنوع عند اذناه بان قال لله على ان يملك
 اذا بعته قال وانما بشرط ان الخيار لم يصب البيع صحة الشرط فيجوز الوفاء به ولا يرفع خياره على قول بعض علمائنا من صحة البيع
 بطلان الشرط لم يوافق الشرط ويصح الشرط انتهى اقول هذا ايضا على ان لا ينعقد لعلم بالبيعين بغير علم ساط الاذنه على الضرمان

هو ان يوافق الشرط
 هو ان يوافق الشرط

هو ان يوافق الشرط
 هو ان يوافق الشرط

قوله في المصنف

المناقبة له وقد مر ان الاقضية في الشرطية كونه كل مسألة ومن المسقط استقاط هذا الخيار بعد العقد بل هذا هو المسقط المحض ولا
خالف ظاهره في سقوط الاستقاط ويدل عليه بعد الاجتماع فهو ما ينبغي من الغرض الذي لا ينفك عن سقوط الخيار بالقرن معللا بأنه رضى باجماع
مضاف الى القاعدة المستقلة لكان في حق استقاط هذه المسألة على ما سيجي في شأنه من اولى بالسلطة على حقوقهم المتبقية
بالاموال ولا يفيدهم لسلطتهم على مثل هذه الحقوق الغير القابلة للفعل الا نفوذ تصرفهم فيها بالمثل الاستقاط ويمكن ان يستدل له بدليل
الشرط لو فرض ثبوت له لا اثر له الا ابتداء ثم ان المسقط الخيار بكل لفظ يدل عليه ما جرت الدلالة من العربية للفقهاء المتقدمة في حق
مادل على كفاية بعض الاقضية في اخارة عقد الفسخ وصديق الاستقاط الثاني قد يقضى ما تقدم من السلطة على اسقاط الحقوق
وعلى هذا ما لو قال احدهما اسقط الخيار من الطرفين فحسم الاخر سقط خيار الرضا ايضا تكون رضاه باسقاط الغير خيار اسقط ايضا
مسألة لو قال احدهما الصاحب خيار فان اخاره المأمور الفسخ فلا اشكال في انقضاء العقد وان اخاره الا مضاه في سقوط خيار الا
ايقه مطع كاجاز في الاكثر بل ان الخيار لا يجماع عليه بشرط ارادة من يملك الخيار لصاحبه لا فهو باو على الاطلاق مطع كاهو لا المذكور
او مع خيار له الا استكشاف دون التفويض ويكون حكم التفويض كالتبليغ افعال ولو سك خيار السكت بان اجماعا وهو اوضح
واما خيار الرضا ففيه بقائه مطع او بشرط عدم ارادة تملك الخيار كناهو مطع او سقوط خياره مطع كاهو الشيخ افعال والاولى ان يقي
ان كلمة اخير يجب وضعه لطلب الخيار المصاحب احد طرفي العقد من الفسخ والامضاء وليس فيه دلاله على ما ذكره من تملك الخيار
او تفويض الامر واستكشاف كمال نعم الظاهر من من خال الامر ان داعية استكشاف حال المخاطب كانه في العرض السابق كان ظاهرا
في تملك المخاطب في الشيء كما يظهر من باب اللطاف فان لم يلائج على اسقاط الخيار بذلك والا فلا من قبل خياره وتحويل عليه على تقدير
القبض فانه في دليل بعض خياره في المجلس هنا بالخيار ما ينبغي ان يقول احدهما الصاحب خياره ان لا اشكال في ان اسقاط احدهما خياره لا يكون
سقوط خيار الاخر ومنه يظهر ان خيار احدهما فسخ الاخر فيفسخ العقد لا يفتضي ثبوت الخيار فكان العقد بطلان خيار احدهما خيار من طرف
الفاسخ دون الحجر كما لو قبل الخيار من اول الامر لاحدهما وهذا لا يغير لرضا بين الاختارة والعرض وترجيح العلم ما تقدم لو فرض في الاختارة لزوم
العقد من الطرفين كما لو فرض ثبوت الخيار من طرف واحد المتعاقد الا من طرفه المتعدي كالاصول والوكيل باخبار احدهما وفسخ الاخر فغيره
واحد او فرض ثبوت الخيار من العوضين فغيره واحد كما لو باع عبدا بخياره ثم اعتقه جميعا جثا ان اعان العبد فسخ واعتاق الجارية لهما
او اختلفت الوثقة في الفسخ والاختارة فتحقق المتعاض في الاعلان في جميع هذه الصور فغيره الفسخ وله يظهر وجه تام يوجب كاشارة الى ذلك في
موضع مسألة من جعله مسقطا لهما اقرارا او التبايعين ولا اشكال في سقوط الخيار به ولا في عدم اعتبار طهره في رضائهما بالسج
ان كان طهر بعض الاخبار ذلك مثل قوله فاذا اقر في فلا خيار له لما بعد الرضا ومضاه في المسقط مع كونهما متفرقين حين العقد
انتم اقرهما بالنسبة الى الهيئة الاتباعية الكاملة لهما حين العقد فاذا حصل الاقرار في الاقرار او لو تبينا اقراره في غير الخطوة ولا حكمه
عن جماعة القضاة في الانقضاء الظاهر ذكره في بعض العبارات لبيان ان لا امر له خصوصاً مثل قول الشيخ في التحلل اسقط ما يقع فيه
الحل خطوة مبني على الغالب في الخارج في التمثيل لافل الاقرار في فلو تبينا في فسخين متلاصقين كفي حجر اقرارهما وظهر من بعض
اعتبار الخطوة ما غير التمثيل كثير الاصطفا. بصرح في غير النامق في كفاية الخطوة لا فسخ الاطلاق لا الزيد منه فيصح خياره ويؤيد قوله
في بعض الروايات ولما استوحشها من شئت خطا ليجب خياره حين اقراره فيه مع الاقرار ودلالة الرواية ثم اعلم ان الاقرار على ما
عمت من معناه يحصل بحركة واحدة او بقاء الاخر في مكانه فلا يعبر بحركة من الطرفين في صدق اقرارهما والحكم من احدهما لا يقي اقرارا
حتى يحصل عدم المضاحجة من الاقرار ان الاقرار من المخرى وانضافها كونهما اقرارا من الساكن ولو حرك كل منهما كان حركتهما
اقرارا مما لا خلاف عند مضاحك فخر وسكان فلا يعبر في الاقرار المسقط حركتهما الا غير جانب الاخر كما يدل عليه الروايات كالحاكم في شراء
الاقدام بامضاء وانتم قال فلما استوحشها من شئت خطا ليجب البيع حين اقرارنا فثبت ان الاقرارين بمشقة فقط مسألة
المعروف لا لاعتقنا بالافتراف عن كراهة اذ منع من الخيار ايضا وبلغ حد سلب الاخبار ام لا احصا لا بقا الخيار بعد اقرار الاختصاص
الفعل المسد الى الفاعل الخيار مضاهي الحديث دفع ما استكره هو عليه قد تقدم في مسألة شرط الاختصاص في المبايعين ما يظهر
منه هو الرفع الحكم الوضعي المحمول على المكلف فلا يخصص رفع التكليف هذا ولكن يمكن منع البادرفان المساد هو الاختصاص في مقابل
الاصطفا في اللزوم لا بعد فسخا في ما سفس الفاعل بل يكون صورة فعل قام به بمحبة المضطر لا في مقابل المكره الفاعل الاختصاص
لدفع الضرر المتوعد على تركه ما لا يبادر في اذنا داخل الاختصاص المكره عليه حل الاصطفا في بعد القول بالفصل مع ان المعروف بين
الاصحاب ان الاقرار ولو اضطررا مسقط الغنى اذا كان الشخص متكاملا في الفسخ والامضاء متساويين عليه يحصل الفرق للفقهاء
فان في دليل الحكم المذكور لا اثر له في ان كان متكاملا في الفسخ فلم يفعل حتى وقع الفرق كان ذلك دليل على الرضا والامضاء
وتم مع صدق دليل الحكم المذكور بقوله الحق الاقرار مع التكميل في الاختصاص انه في من يظهر له لا وجه للاستدلال بحديث رفع الحكم عن

لهما في التفرقة وكذا الوفاة واحدهما في حال الوفاة وعقابه عن مفارقة صاحبه نأيد ذلك بفعل الاجماع على ان يولد الدين
 وظالم المفقود على ان يرضى له على خلافه في عمدة اعيان الرضا والطلب في ائمة الخلاف في اربعة اختيارات مفارقة اختيارية
 ام لا بل في الوفاة يختار سقوط خيار المكرم متفرع على سقوط خيار المالك من غير اشتراط وجوب خلافه في هذا التفرع هو
 الذي ينبغي لان الغاية ارجح من مقتضى الجار ان والايقاف في وعيدان خلاف للعدالة وان كانت ظاهرا في التقيد بين
 المتابعين في اختيار الا ائمة ليست تلك الظاهر لاحتمال اذاه سقوط خيار الممكن من الخيار من حيث يمكنه مع قطع النظر عن حال
 الاخر فلا ينافي سقوط خيار الاخر لاجل الثالث بين الخيارين من حيث اتحادها في الغاية مع ان يكون عيانا في بعض اقصور
 التمسك لا يضر بطاين الخيار بالمكن مما لا بد منه كالا يخفى على المتأمل فصارها على ما ذكرنا من ارادته للممكن لا يشترط اذ ارادة
 خصوصه فقط او من يخصصها ببعض الصور ولعل نظر الشيخ والفاضل الى ان الاقراء والسند الى اختيارها ما جعل غاية لسقوط اختيارها
 كل منهما فاستند الى اختيار احدهما سقط خيارها فصارها على ما ذكرنا من ارادته للممكن لا يشترط اذ ارادة
 حكم عكس المسئلة وهي ما اذا اكرم احدهما على التمسك بموعود عاين الخيار وفاروا الاخر اختيارا فان مقتضى فاعله من الارادة
 الخلاف على الخلاف في سقوط خيارين هذا ايضا وكيف كان فالحكم بثبوت الخيار عليها هذا هو كالا يخفى مسئلة لو قال كذا
 فالحكم بالشيخ وخاتمة امتداد خيارا بامتداد مجلس الزوال ولعله لان الجوان الفراق الحاصل بينهما حال الاكره كالمعذور فكأنهما
 في بعضهما في حله العقد فاختار بان وبينه الهيبة الاختصاصية الحاصلة حين العقد فلا تغتصب احدا في امره عند ارتفاع حكمها
 وهو خيار لا يكره ولا يجعل مجلسه ولا الاكره بمنزلة مجلس العقد والحاصل ان الباقي يحكم الشرع في خياره لا مجلس العقد
 ساكت عن غاية هذا الخيار فلا بد تمام القول بالموافاة عن شدة ولعله ان المقدار الثاني في الاستدلال في حق المتابعين واما
 من القول بالبرائة ان يحصل للقطاعات لا تتجسم الخواص جاز بان في كل خيار لم يظهر من ذلك دلالة مستند ومقتضا
 في هذا التمسك على وجهه بان في خيار الجوان والشرط في التمسك في المنطق وخيار المجلس العرفي والعلامة في التمسك وبسبب الجمع
 من اعمر عن بيان التمسك في طائفة ائمة عليه وحكمه من الخلاف والخواص والكان في الشرط ولعله لدلالة التقليل في بعض الجوان
 وهو الوجه في ان اقامته على سقوط خيار الشرط والا فله من بعض الخصوص بل سقوط خيار التمسك بتصرفه من مقامه في تلك الرواية
 المعللة حيث قال فان مدت المشرية في المشرية حدثا قبل الثلاثة ايام فذلك رضى منه فلا شرط فان المشرية بشرط الحل واليكون فيقول
 المشرية المستطرفة حتى ان التمسك خيار الجوان الاحلاف بين الامامية في ثبوت خيار الجوان للمشرية رضى المشرية الذي هو ممكن
 في حيوة في مثل الجوان والتمسك المعلق وروايتهم لا بعد في اختصاصه بين المفسرين في حيوة في جملة مثل التمسك المخرج
 من الماء والجوان المحرقة في انا وثبت ذلك خارجا لا لا ينافي من حيث ان يكون بل من حيث انها لم يثبت في ما صاكن لغرض كالا يصدق
 المشرية على اوت باء انه السهم او يحجج الكتاب المزمع على كل حال فلا يغيره فان روضة تلتزمه اياها في قبض ارض فان الخيار
 في مقتضى خياره مع ثباته في الثلاثة وجوه ثم انه هل يخص هذا الجوان بالمبيع المعين كما هو المتعارف في النظر في اطلاقه في مقتضى
 بعض معاندا لا ينافي في المذكورة في التمسك الجوانية في الكل في التمسك في الامامة او يتم الكل كما هو المشرية من المشرية والقوى لم يجد حرجا
 الا فيهم بطريق من غير المفاضلة الاول وله في الاقواس وكيف كان فالعلم في غير هذا الخيار في مدة من حيث السند والتمسك في مقتضاته
 بينهم مسائل مستقلة انما اختصاص هذا الخيار بالمشرية يحكمه عن المشيئة والعقد بين والاسكان وابتعده عن التمسك بين التمسك بين
 التمسك ومعظم المتأخرين عن الغية وطا الدوس والاجماع عليه هو قوله اذا اشترى من رجل مائة من التمسك وبقي البايع بل هو او فوافوا بالعقد
 بالنسبة الى المبيع خيار التمسك بالاصل او بالاشترائه وثبت الباقي بعد القول بالفضل وبديل عليه في غير وجهه لا خيار منها جهة
 الفصل في اعم عليه في ما قلنا ما الشرط في الجوان قال ثلثة ايام للمشرية قلت وما الشرط في خيار الجوان قال لا ينافي بالتمسك بالتمسك
 فاذا افراق خياره في الرضا او طهره في اختصاصه الجوان المشرية واطلاقه في خياره لهما في بيع غير الجوان بعد الاقراء في مثل ما اذا كان
 جونا او تلوها في الطهر ورواية على من طاعا في المحل في رضاء قال الجوان ثلثة ايام للمشرية فان ذكر الفقيه مع اطلاق الحكم فيج
 الا لئلا يكتسب عليه وتغيرها في حجة الجوان في الفقيه في عبد الله قال في الجوان كل شرط ثلثة ايام للمشرية وصححه ابن بابويه في عبد الله قال
 الشرط في الجوان ثلثة ايام للمشرية واذا اشترى من رجل مائة من التمسك في باب المحك عن قرب لا سناد قال سئل ما عبد الله عن رجل اشترى من رجل مائة
 الجوان للمشرية او للبايع او لهما كليهما قال الجوان لمن اشترى في طهره ثلثة ايام فاذا مضت ثلثة ايام وقد وجب الشرع وعين هذا المصنف
 فليس به وابتعده عن طاهر بثبوت للبايع الغية وحكمه عن الاستصناع دعوى الفقه عليه لاضا الجوان العقد في الطرفين بعد ثبوت خيار المجلس
 حقيقة محمد بن مسلم المتابعان بالخيار ثلثة ايام في الجوان وفيما سجد ذلك من بيع حتى يفرقا منها يخصصه في الرضا او بعد الاقراء
 وهو ارجح من الجوان في باب المحك عن قرب لا سناد ورواية محمد بن مسلم ورواية محمد بن مسلم ورواية محمد بن مسلم ورواية محمد بن مسلم

في خيار الجوان

في خيار الجوان

في خيار الجوان

مضافا الى ورودها في الكتب الاربعية في مثل قريبا الاستقام الى كتب العلم بلغها اليها اكثر احيانا من غيرها من غيرها
 طاعة الصحاح الاخرى كما في نسخة الشيخين من مسلم فلا تضاد ان لا لها بالمعنى ولا يسلخ التلميح برة منطوق العتيق من جملتها على بيان القدر
 الشبه بالخاصة لان الغالب في المعاملات خصوصاً ما في الحيوان كون ارادة الفصح فيطرد المشي لا الا على بالحيوان ولا ريب ان
 الاكل من ثمة الدلالة متقدمة في باب الترجيح على الاكثرية ولما زاد كثر في اورد في نسخة من ان خيار الحيوان للمشي على البايغ كان
 بين المجموع في غيابة الشك واما الشبهة المحققة فلا تصحح على السيد بل على العلم بمبدأ المشي وعكس احوال وجود مرجح لم يذكر في
 ولباع الغينة لو سلم جوع على اختصاص خيار بالمشي لا مجرد بثبوت له معارض باجماع الانصاف الصريح في ثبوت البايغ ولعلنا في
 المسالك فيقول السيد مع قطع النظر عن الشبهة بل لا نقول على اعادة وتبع على ذلك في المعانيخ وموقف في غايه المراد وحواشي غدره
 في المقصود هذا ولكن انضاف ان اخبار المشي حيث المجموع لا يقصر ظهورها على الصيغ مع شهادتها من الروايات محمد بن مسلم الروا
 للصيغ مع ان الترجيح بعد التكاثر عموماً لانه لم يعقد بالافراق والميقن خروج المشي فلا ريب في ضعف هذا القول بل في هذا قول
 ثالث له اقوى منه وهو ثبوت خيار على ان نقل للحيوان ثمة او ثمة انبئ الجماعه من النسخ من منهم السيد المسالك وهو صحيح
 محله في سلم المباني ان خيار ما لا يفرق في صاحب الحيوان بخيار ثلثة ايام ولا ينافيه بقبول الحيوان بالمشي في مؤخره من فضائل احوال
 ورود الغينة مورد الغالب لان الغالب كون صاحب الحيوان مشياً ولا ينافيه هذه الدعوى المتك باطلاق في صحة محمد بن مسلم لان الغلبة قد
 يكون بحيث يوجب زهلا لا طلاق ولا ينافيه ايقاعه ما دل على اختصاص خيار بالمشي لورودها مورد الغالب من كون المشي غير حيوان
 ولا يصحح خيار في سلم المشي للمباني البين كما كان يقينها وان بعد ما اذا كان العوضا حيوانين لكن الاشكال في اطلاق العوضه
 الا لم يجرى في قوة انظر الى المشي فلا يخص بقبول المشي لعموماً لزوم مطاوعه او بعد الحارس فلا يخص عن المشي
 الا انه وعندها في خيار في الغينة كما على الجليل من خيار الا انه من استبرها بل في الاول دعوى لا جاع ورتباً في المشي
 والنهاية والمراسم في حكمه ببيان البايغ لها من الاستبراء ولم اقف لهم على دليل مسكت في مبدأ هذا الجواب من بين العقد فلم يثبت
 ثلثة ايام انفسه خيار الحيوان وبقي خيار الجليل قوله ان الشرط في الحيوان ثلثة ايام وفي غيره حتى يتفرقا خلاف الحكم عن ابن
 زهره فجله من بين الفرق وكذا الشيخ والحجة في خيار الشرط المتحد مع هذا الخيار في هذا الجواب الحكم من جهة الدليل المذكور قال في
 ط الاول ان ابن ابي عمير خيار الشرط يثبت من حين القبول ان الخيار يدخل اذا ثبت خيار العقد والعقد المقدم يثبت قبل الفرق ان ابن
 وبخو الحكم عن الشرط وهذه الدعوى تعرفها انهم رتباً يثبت على احواله عند ارتفاعه بانفساً ثلثة من حين العقد باصالة عدم حدث
 قبل انفساً الحارس للزوم اجتماع السببين على ما وجد وما دل على ان تلف الحيوان في الثلثة من البايغ مع ان التلف في خيار الشرط
 من المشي وبالدليل على الدليل مع انه بالنظر في ثلثة مشيت اذ لا التلف من البايغ محمول على الغالب من كونه بعد الحارس وبالدليل
 بان الخيارين اختلفا في الماهية فلا بأس بالتقدم وان اختلفا في المكان لان الاستبا معترف واما انهما على وثبات يتوقف
 استقلال كل واحد منهما التاثير على عدم طارئة الاخر او سبقه في على اتمه الا في هذه الجهة وهو المراد مما في المذكور في الجواب من ان
 الخيارين مثلك فلا يوجبها من ان خيار واحد يوجب متعددة ثم ان المراد من ان العقد هل زمان مجرى الصيغة كعقد الفسخ على القول
 يكون الاجابة نافية او زمان الملك عبرة ذلك للعلية الظاهريه كما استظهر بعض المعايير في قوله هذا لو اسام حيواناً في طعام
 وقتنا بثبوت خيار لصاحب الحيوان وان كان بايعاً كان مبدئاً بعد القبض في مثل ما ذكره في على الخصا الخيار المعين بالحيوان المعين
 وقد تقدم التردد في ذلك ثم ان ما ذكره في خيار الحارس حرابة في الصريح ولو قبل القبض يدل على انه لا يعبر في خيار الملك لكن
 لا بد له من اثر في نقد الاشكال في ثبوت في الصريح قبل الفصل لولم نقل بوجوب التقاض مسكت لا اشكال في دخول اليليين
 المنوسطين في الثلثة ايام لا لدخول الليل في مفهوم اليوم بل لا من ان المسافر من الخارج ولا في دخول الليالي الثالث عند التلحق
 مع الاكثار ولو عرفت الليل فالظن ان خيار الاخر اليوم الثالث ويحمل القبض عن اليوم الثالث بقدر ما يقضي ليله العقد لكن
 فيه انه يثبت في اقل من ثلثة ايام والاطلاق على المقدار المذكور للهار ولو من الليل خلافاً لظاهر والمراد بالايام الثلثة ما كانت
 من الليالي الثالث لدخول اليليين اضافة لدخول الثلثة والاختلف في مفرط الخيار في استعمال واحد انتهى فان اراد الليالي السابعة
 على الايام فهو حسن الا انه لا يعمل بما ذكره وان اراد الليالي الاخير فلا يلزم من خرجها من مفرط الجمع في استعمال واحد لا يقول بما
 اليومين الاولين في اليوم الليالي واستعمال اليوم الثالث في خصوص النهار بل يقول ان اليوم متعلق في خصوص النهار والليل او
 مقداره ما ولا في نهاره ولو لم يفسد من الليل والمراد من الثلثة ايام هي بليتها ايامه ببناء مجموعها اكل واحدها فالا الم لم يرد
 من اللفظ نفساً واما ان يريد مرجحاً في الاجتماع وظهور اللفظ الحاك في المقام باسمه الخيار وكانه قال الخيار فيمضي في ثلثة ايام
 ساعة النهار مسكت في هذا الخيار بامور احدها اشتراط سقوط بعضه في بعض بعد الصبح بعجزه بالصح ولا من والثالث استعلاء

في خيار الجليل
 في خيار الجليل
 في خيار الجليل
 في خيار الجليل

في خيار الجليل
 في خيار الجليل
 في خيار الجليل
 في خيار الجليل

في خيار الجليل
 في خيار الجليل
 في خيار الجليل
 في خيار الجليل

مثلا للفتح والاجازة الفعليين فاذفع ما بقى في نصيب كون النص من مطلق الالالة على الرضا بان الرضا ابيد في مقابل الالالة
خارجا واما الفسخ الرابع فهو وان كان اظهر الاحتمالات من حيث المطلق جزمه في شئ وبقي ما تقدم من ولية عند الله بن يد الحاكم للقبول
الدلائل كما في شئ ايقظ على الاستنباط من الرضا واطع بعض كلامهم الالالة الا ان المستفاد من تتبع الفتاوى والاجماع على عمدا ناطة الحكم بالرضا
الفعله بل في العقد مع ان اظهر منه بالنسبة الى المعنى الثالث غير واضح فحين اراده المعنى الثالث ومحصله الالالة النص لو خلى في
طبيع على الالتزام وان ابيد في خصوص المقام فيكون النص اجازة فعليه في مقابل الاجازة القولية وهذا هو الذي ينبغي ان يعتد عليه
فالتمسقة ان هلاك الحيوان في الثلاثة من الباي لا ان يحدث فيلذ يتبع حدثا يدل على الرضا بالادبياع انتهى ومثل للنص في مقام
اخر ان ينظر في كونه ما يحرم في المالك وقال في طاعة احكام الحيوان اذا كان المتبع فيه واصاب بها عبثا فله ردها ولذا كان في طاعة الرضا
حاله ردها وسبقها وعلفها واكلها واخذلها واريجت كان له ما يجازيها ثم قال ولا يفسد الرضا لانما يفسد بالرضا بالعيب بترك
الرود بعد العلم بالعيب بان يحدث فيه عيب عند وليس هنالك من ذلك انتهى في الغينة لو هلك المتبع من الحيوان فهو من قبل باعيه
الا ان يكون المتباع قد احدث فيه حدثا يدل على الرضا انتهى وقال الحجة في الكفا في خيار الحيوان فان هلك منه الحيوان فموضوع الداي
الا ان يحدث فيه حدثا يدل على الرضا انتهى في ثمة بعد حكمه باختيار الحيوان في ثلاثة ايام قال هذا اذا لم يحدث في هذه المدة حدثا يدل
على الرضا او يصرف فيه تصرفا يفسد قيمته او يكون مثل هذا ذلك النص الحق بان ركب الدابة او يتعاطى بها او يقبل الجازة او يارضاها
ويديرها تدبير ليس في الرجوع في مكانا لم يذوقه في مكانه في موضع اخر اذ لم يصرف فيه تصرف يفسد في الرضا في الغاذه واما العلالة
فقد عرفت انه استدلك على اصل الحكم بان النص دليل الرضا بالذوق وقلة في موضع الخلو ركب الدابة ليس بها سوا فطر السائر او
طالت لم يركب ذلك حصه بها ثم قال ولو عفاها المالك او كرها لبقيةها ثم ردها لم يركب ذلك حصه منه باقتاكه ولو عفاها في طريقة قال لا
انصرف في الرضا في الخمر في مسئلة سقوط ردها المعيب النص قال وكذا لو اشتغل المتبع او تصرف فيه بما يدل على الرضا وقال
في شئ استثنى بعضهم من النص ركب الدابة والطير عليها وجلبها اليها بغير حاله الخبير وليس في جيبه قال المحقق الكركي لو تصرف
في خيار غيره عالم كان طمها جازية المختصة فليثبت ان الخيار اذ ردها عن كونها الشراة ففي الحكم ضرورة نيشان اطلاق الخبر في
الخيار بالنص وعرفانه غير اصله في الرجوع ولو علم لم يفعل والنص بانما عده مفسقا لالالة على الرضا بالذوق وقال في موضع
اخر ولا يعيد كونه الدابة لا الخيار اوله في جميعها او لغو من ظالم او ليس ردها تصرفا ثم قال وهل يعيدها للاستحباب انصرف
بعبدان لا بعد ذلك الوارد ردها وجلبها لغيره ليشك في نيشان انه ملكه فله استخلاصه في حكمه عنه في موضع الحق
ان قال والمالك بالنص المستطفا كان المقتضى من الاخبار ولا يحفظ البيع كركوب الدابة العتيقة انتهى ومروءة من الملك اتفاقا عليه
والله اعلم وبجمل ان ردها لا يستحال للمنفاع بالملك ولا للخيار او لحفظ هذا ما خضر كلامهم في هذا المقام الظاهر في
المعنى الثالث خاصا بالنص على وجه يدل على لو خلى وطبعه على الالتزام بالعقد ليكون استقفا فاعليا للمخيار فيخرج منه ما لا
القرينة على وقوعه على الالتزام كرى في الاشكال المتفك سابقا من ان اكثر امثلة النص للكون في النصوص الفتاوى وليست
كل بل هي واقعة غالب مع العقلة او الرد لو اقر على الفسخ وطه وان اطلع على ما يوجب هذه فيه فحق غير الدابة نفسها
على الرضا ومنه يظهر وجه النظر في دفع الاستبعاد في ذكرناه سابقا من غير ان نذكر ان اشترى الحيوان من النص في الثلاثة x
فيكون مورد الخيار في غاية المدة بان الغالب في التصرف ووقعها مع عدم الرضا بالذوق فلا يقطع بها الخيار اذ فيه امثلة
بواجب بتما عقلة السقوط بطول الحديث مانه وصي لان المصحح لهذا التعليق مع العلم بعدم كون بعض افراد رضى من ظهوره فيه
عرفنا من الغلبة فاذا فرض ان الغالب في مثل هذه الصفات وقوعها الاعراض للعقد بل مع لغو على الفسخ والرد منه
او العقلة كان بتعليق الحكم على المطلق هذه العلة الغير لوجوده الا في قليل من افراد منجها واما الاستثناء لذلك فلما يجي
من ان تصرف البائع ثم يبيع الخيار غير مفسق خيارا وانما في ذلك الامر من جهة صدور الاعراض بالاعتقاد مع الغرم على الفسخ
مثل الشئ وفيه ما يجي مما ذكرناه استهجان التعليق على تقدير كون خالي الصفات واقعة لا عن التزام يظهر فساد الجمع
لهذا الوجه عن حمل الاخبار المتقدمة على صورة دلاله الصفات المذكورة على الرضا بل في العقد جبايتها بين ما دل من
الاخبار على عدم سقوطه بغير النص مثل ولية عند الله بن الحاكم في المقتضى التي لم يفسد جواها بين تصرف المشتري في العبد المتوفى
في رضان الجار وعنه واما ان يسقط الجار فيها بالرضا الفعله ومثل الخبر المصحح في رجل اشترى شاة فامسكها ثلثة ايام ثم ردها
قال ان كان ثلثة ايام شرب منها ثلثة امداد وان لم يكن لها لبن فليس عليها شئ ويخو الاخر وما يوافقها من ثلثة امداد
لعله يحمل على الاستصحاب مع ان ترك العمل لا يوجب الردية فتم وقد افنى بذلك في المصلحة فيها او اشع سائة غير صرة وحلبها
اياتا وجعل الشئ بها عيبا ثم قال وقيل ليس ردها لانه تصرف بالجلب وبالحيلة فابستم في النص والقوة الضاهية من كون النص

ما كان بين اثنين كما ينبغي عليه جملته من الجاهل ولا يقع انما انفقوا واحد ومثل ذلك انما يكون الشرط فاما بشرطين الشرط فلهذا الشرط عليه
لا يكون متوقفا على الايجاب والقبول لا ترى انهم يجوزون ان يشترطوا لصانع العبد فلهذا منتهى ما كانت كانه يكونون عند شرطهم غاية
الامر فوقف له فمكاشرا طما على العبد على قول بعض اهل هذا غير الشرط ووقع الشرط بين الايجاب والقبول فالاول
الاستدلال عليه مضافا الى ان كان منع صدور الشرط وانصرف من خصوص ما على ما تقدم من القاموس بعده مشروعية الفسخ في الايقاعات
فيما قبل الشرط الساطع على الفسخ فيها والرجوع في العتق ليس فيها للطلاق بل هو حكم شرعي في بعض اقسامه لا يقبل البتة في غير ذلك
بل في العتق في مودعه وصرح هذا الى ان مشروعية الفسخ لا بد لها من دليل وقد وجد في العقود من جهة مشروعية الاذا وبوت
دينار المحل في الجوان وغيره في بعضها من الجوان الايقاعات فانه لا يبعد ان الشارع يجوز بقبض ارضها العبد وقوعها حتى يصح شرطان ذلك فيها
وبالجمله فالشرط لا يجعل غير السبب في سببها فان العلم كون الفسخ لا يقع الايقاع او علم علمه بناء على ان اللزوم في الايقاعات حكم
شرعي كما يجوز ان في العقود الجارية فلا يصير سببا بالشرط الساطع عليه من الايقاع هذا كله مضافا الى الاجماع عريضا وفي الخلاف
عن الشرط على عدم دخوله في العتق والطلاق والجماع المسالك على عدم دخوله في العتق والبراءة وما ذكرناه في الايقاع يمكن ان يقع
دخول الجارية في انفسه في الايقاع ولو كان عقلا كالصبي المعتبر في الاربعة كماله في غير وجامع المقاصد غاية المرام ان الشرط في وقوعه
دخول الجارية في الشرط وان وقع في غير ذلك مع جهالة او على انفسه الدوى قبل ثبوته لا بد له من ان مشروعيته لعظم المنفعة فقط و
اشراط الجارية له وللخصومة بينا في مشروعيته وكل شرط بينا في مشروعيته العقدية غير انما في الكبر في المذكور في كل واحد من
الما ذكرناه ووجه المنع عن الايقاعات ولا قلنا في ذلك المرجع الى ان سبب الفسخ لرفع الايقاع ولما انعقد فيها مالا
لا يدخل في انفسها ومنها ما لا يدخل في انفسها فلا يخلو في انفسها فاما ما لا يدخل في انفسها فاما ما لا يدخل في انفسها فاما ما لا يدخل في انفسها
والمسالك الاجماع عليه ولعله لوقوعه في انفسه شرطا على اطلاق وعقد مشروعية التقابل فيه ومن الشك في الوقف فان الشرط عدم دخوله
فيه وعن المسالك ان موضع وفان ونظم من محكم الشرط والرد في وجوده في غير ذلك من غير ما على ان الشرط القبرية فيه ولعله ملك
بغير عوض والكبر في الصغيرين ممنوعة ويمكن الاستدلال به بالمشقة المذكورة في مسألة الشرط الواقف كونه احيى بالوقف عند الحاجة
وهي قول من وقف انفسا ثم قال ان اجبت اليها فانا اخوها ثم مات الرجل فانا يرضي الميراث وفيه شبهة فيها فها في ذلك لهما في الميراث
ناقل ونظم من المحكم في الشايع الثلاثة في ذلك المسئلة ما يظهر من مجموع اشراف الجارية في الوقف ولعله مخالف للثلاثة في محكم شر
والرد في اتمام حكم الصدقة فالظاهر ان حكم الوقف قال في كونه في باب الوقف انه بشرط في الوقت كالشرط فلا يقع لو شرط الجارية
ويكون الوقف بطحا كالعتق والصلح انتهى لكن قال في باب جباية الشرط اما الهبة المعقوضة فان كانت لا جباية في غير موقوف عنها ولا قصد
فيها القربة ولا تصرف الراهب يجوز للراهب الرجوع فيها وان اخذ احد القبول لم يضر وهل يدخلها الجارية في الشرط الاقرب الى الثاني و
ظاهرا دخول الجارية في الهبة لانها في الصدقة وكيف كان فلا قوى عدم دخولها في العتق نادى على انه لا يرجع فيما كان لله شاعلى ان
المتقاة كون اللزوم كما شرطت اليها الهبة الصدقة في غير العتق والجارية ولو شك في ذلك كفى في عدم سببية الفسخ في الوقف في
اشراط الجارية عليها ونوعه لم كان اثبات السببية بغير دليل الشرط واضح لا ندفع ومنه الصلح فان الظاهر في كلام جماعة القائلين
في المذكور دخول الجارية فيه مطم بغير هذا الشارع في باب الصلح الاجماع على دخوله فيه بقول مطلق وفي المبطو كالحكم عن الخلاف
على دخوله فيه مائة وقد تقدم التفضيل عن الجهر في جامع المقاصد وغاية المرام ولا يخفى عن قريب لما تقدم من الشك في سببية الفسخ
لشرطه لا يراه او ما يفيد فائدة ومنه الضمان فان المحكم عن ضمان المذكور والعواعد عدم دخول جباية الشرط وهو شرط ولا قوى في حوله
فيه لوقولنا بانها قبله ومنه الرهن بان المصريح في غاية المرام عند ثبوت الجارية للرهن لان الرهن يثقل للرهن والجارية لا يثقل
ولعله لئلا يشك في الجهر وهو شرط ومرجعه الى ان مقتضى طبيعة الرهن شرعا بل عرفا كونه اوثقة والجارية من ان ذلك في غير
ان غاية الامر كون وصحة على اللزوم فلا يثبت في جواز جعل الجارية بالرهن ومنه الصرف فان صرح بمسبوط الغينة و
الشرط عدم دخول الجارية في الشرط في مدعين على ذلك الاجماع ولعله لما ذكر في المذكور في الثاني في المانع عن دخوله في الشرط السلام
بان المقصود من اعتبار المقاض فيهما ان يفترقا ولم يبق بينهما علة ولو ثبت الجباية بقيت العلة والملازمة ممنوعة كما في المذكور
والاجرة فيها بدخوله في الصرف وان استشكل في ذلك في الفواحد من الثالث اقسام البيع ما عدا الصرف ومطلقا العبارة والمراد
والمساكنات وغيره ما ذكر من موارد الخلاف فان الظاهر في خلاف فيها واعلم انه ذكر في كونه سببا للمبطو دخول جباية الشرط في
الفسخ وان لم يكن فيها تارة ولا يفتوا الا بان بشرط الجباية الرضا في القول بالسماح لما الرضا في الفعل فلا يصح دخول الجارية
الشرط فيه سببا على وجوبه كشرطه في من العقد ومنه يظهر على ما بان في الاشارة في المعاطاة وان قلنا بل رخصا من
اول الامر ولعل السلف والشرع في ذلك ان الشرط القول لا يمكن ارتباطه بالذات الفعلية وذكر فيها ان دخول الجارية في

في غير ذلك من غير ما على ان الشرط القبرية فيه ولعله ملك

بجاء

الصدور والعلية لم يشترط فيه في بعض المقامات كما اذا زجها الولي بذكر من المثل وفيه نظر وذكره طائفة دخول هذا الجناح في البيع
والرهاية للمعروف كذا ولا طهره بغير القواعد اذ لا دخل في خيار الشرط بصحة التقابل في العقد فمضى شرع التقابل مع الرضا في العقد
حاشا ان رضاهما حين العقد على سلطنة احدهما او كليهما على الفسخ ان اقام على ذلك حين العقد كلف في ذلك بعد ما وجب عليه شرعا الفسخ
والوفاء بما شرطه على نفسه فيكون اياه بعد العقد بالرضا بما يفعله صاحبه من الفسخ والالتزام وعدم الاعتراض عليه بما مقام
رضاه الفعلي بفعل صاحبه ان لم يرض فخلا وانما اذا لم يصح التقابل فيه لم يصح شرط الخيار فيه لا نداء لم يثبت تاثير الفسخ بعد العقد من غير
مهما اقام الا التزام حين العقد لسلطنة احدهما عليه لا يحد ذلك اثر الماعرف من ان الالتزام حين العقد لا يفيد الا فائدة الرضا الفعلي بعد
العقد بفسخ صاحبه لا يجعل الفسخ مؤثرا شرعيا والله العالم التراجع حين الرضا الفعلي واصله الخرجة قال في الصحاح هو بالسكنى في البيع و
بالجهر في الرضا هو في اصطلاح الفقهاء ان يملك ماله بما يزيد على قيمته مع جهل بالآخر وثلثية المالك غائبا او لآخر معنوا مع فلا يكون
خلع اصله كالوكا ناجاهلين لاجل غلبته هذه المعاوضة على وجه الجمع والمراد بما يزيد وينقص العوض مع ملاحظة ما انضم اليه من
الشرط واذ باع ما يداوى غاة دينا باقل منه مع شرط الخيار للسابع فلا عين لان العين ليس بيع الخيار ينقص عنه عن البيع بالبيع للاراد
وهكذا غير من الشرط والاطان كون الزيادة مما لا يتاح به شرط خارج عن مفهومه بخلاف الجهل بقيمته ثم ان ثبوت الخيار به مع الشرط المذكور
هو المعروف بين الاصحاب ونسبة المذكورة لا علمنا ساو عن فتح الحق نسبته الى اقامته وعن الغيبة والتمسك بالجمع عليه من الحكم
عن المحقق وليس يرد في درسه نكار ولا يثبت ذلك خلافا في المسئلة ككون جماعة عن التعرض له ثم حكمي عن الامسكة منه هو ان
واستدل في المذكور على هذا الخيار بقوله نعم الا ان تكون بخلافه عن راض منكم قال ومعلوم ان المعنوع لو عرف الحال لم يرض وقوله
ان رضى المعنوع يكون ما اخذ عوضا عما يدعى منى على عنوان مفقود وهو عقد ففسخ عنه في الماينة وكانه قال اشترى هذا الدار
ليكونها مدرهم فالتسليم ان لا يكون دهما بين ان لم يكن باجبا به عوضا لك لما كان المقصود منه من قبيل البيع لم يكن بيعا وفقد
كاشفا عن بطلان البيع بل كان كسائر الصفات المقصودة التي لا يوجب تبين فقد هاء الا الخيارا عن استلام لزوم المعاملة
الترامية بالملكية ولم يرض به فالاية انما يدل على عدم لوفه العقد فاذا حصل الرضا بالعوض الغير المتساو كان كالرضاه في البيع العوضي
حكم الفسخ والمكسر هو بضعه مع كون الوصف المذكور عنوانا بل ليس بالحق فبطل الداعي المذكور لا يوجب بطلان شيئا بل لا يكون
داعيا اليه كما اذا كان المقصود من البيع من ملاحظة مقدار ما يثبت وقد يقدم على اخذ الشيء وان كان منه اضعافه المقت
الى احتمال ذلك مع ان اخذ على وجه التفتيد لا يوجب خيارا اذا لم يذكر في العقد ولو ابدل مدرهم هذه الاية بقوله نعم ولا تاكلوا
اموالكم بينكم بالباطل كان ولا يتبع على ان كل المال على وجه الجمع مع فائسورة ثمانية عشرة مع عقد شرط الخرج بعد تبين عدمه على
رد البعاطلة وعدم مفقود رد اكل المال بالباطل اتمام رضا بعد التبين بطلان الباطل لا يوجب مقتضى اية وان كان جرح
الكل خيبي فبطلان الخرج الا انه خرج بالاجماع وبقي ما بعد اطلاع المعنوع ورده للمعاوضة لكن يعارض الاية ظاهر وقوله نعم الا ان
تكون بخلافه عن راض منكم فخرج ذلك عن موضع الرضا منع التكافؤ بجمع الاصله للزوم لان بقاء الرضا
مع الجهل بالخال لا يوجب كون كل العين لمال المعنوع الجاهل اكلا بالباطل ويمكن ان يكون ان آية الرضا تشمل غير صورة الخرج كما اذا
اقدم المعنوع على شراء العين بمثلها لكونه باضعا وقيمته قبل على نفى الخيار في هذه الصون من دون معاوضة فثبت عند الخيار
في الثاني بعد القول بالفضل فيجاء صر مع اية النهى المختصة بصون الخرج الثاملة غيرها بعد القول بالفصل فخرج بعد اعتبارهما
وبقيته عند القول بالفضل فتكافؤهما الاصله للزوم واستدل ايضا في كونه ما زال النبي اثبت الخيار في ثلثي الركبان انما اثبت
للغير ويمكن ان يجمع حتى حكاية ثبات الخيار وعدم وجوبها في الكتب المعروفة بين الامامية لم يثبت بضعف الخيار بالاعل واوى
ما استدلل به على كونه في كونه وغيرها قوله لا ضرر ولا ضرارة في الاسلام وكل واحد لا يستدل ان لزوم مثل هذا البيع وعدمه
تعلق المعنوع على صحة شرطه على ان يرضه فيكون مبيعا فخالصا له وان الشارع لم يحكم بحكمه يكون فيه الضرر ولم يسوغ اضرارا للمسلمين
بعضهم بعضا ولم يصر لهم بالضرقات ما يد صر على المضيق عليه ومنه يظهر صحة التمسك بالزوال كل عقد يكون له فيه ضرر على
المضى لم يسوغ ان يرضه المعنوع ام لا وسواء كان في البيع ام في غيره كالصالح الغائب عليه المشاحة والنجارة وغيرها من المعاملات هذا
والذي يكره الحديث في ذلك بان استغناء اللزوم وثبوت الزوال في العقد لا يستلزم ثبوت الخيار للمعنوع من الرد والامضاء بكل اثنان اذ
يحمل ان يخبر بين امضاه المتقدم بكل اثنان ورده في المقدار الزايد فاية الا مشبوث الخيار للغائب يستحق المال عليه ويكون حال المعنوع
حال المريض اذا استخرج ما ريد من المثل وحال بعد العلم بالقيمة حال الوارث اذ مات في المال المبرور المشترى انه لا يشرى بالزيادة
من دون رجوع من العوض كما عاين لاكثره متعاضات المبرور المتخلفا على المحابان وان عذر علم العلاقة باحصاله ان استرداد
بعض حال العوضين من دون بعض لاخرنا في مقصود المعاوضة ويحمل ايضا ان يكون في اللزوم بطلان المعنوع على الزام الغائب بالجد

[illegible]

حجۃ الاسلام

جہاں عجب کھیل
الوں

[illegible]

ان شاء الله

一、

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

المطبعة الكائن في

منه

الأول

الثاني

الثالث

الرابع

من العبد المصالح قال من اشترى ببيعته ثلثة ايام ولا يبيع في البيع ورواية الجاهل قال شترت بكلا واعطيت بعض الناس وكرهه عندنا
ثم احببت اياما ثم خربت الى الجاهل لاخذ فقال قد بعته فضحكتم ثم قلت لا والله لا ادلك والمخاضيك فقال الشتر ببيعته بل ببيعته
فامتناه ففحصنا عليه ففتنا فقال ابو بكر يقول من يبيع ان يقض ببيعك يقول صاحبك او غيرك قلت يقول صاحبك قال من يبيع ببيعته
شترت اياما بالشر ما بينه وبين ثلثة ايام والا فلا يبيع له وصحى بزاره عن ابي جعفر قلت له الرجل يشترى من الرجل المصاع ثم يده عند فيقول
اذلك ببيعته قال ان جاء ما بينه وبين ثلثة ايام والا فلا يبيع له وفي هذه الخبر ابطالان البيع كما فهمت في طحيث قال في صاحبنا انه اذا اشترى
شيئا ببيعته ثم معلوم وقال للبايع جيبك بالشر ومضى فان حيا في مدة الثلثة كان البيع له وان لم يمتح بطل البيع انتهى ورواية الجاهل هذا
عن نفا الاستكناك للمصير لفظ الروايات ونوقض فيه الحق لا بد من وقوعه فاما صاحب الكفاية وحرم في الحد فوطا على العلامة في الخلاف
حيث انه اعترف بظهور الاخبار في خلاف المثل ثم اخذنا المثل مستدلا بان اصل بقا صحة العقد وحل الاخبار على نفي اللزم اقول
ظهر الاخبار في العادة في محل الارهم العلم والمصلحة الاختلاف اللزم مما يقرب هذا المعنى فاما ما يقال من ان قوله في اكثر نفا لا يخفى
لا يبيع له في ثلثة ايام فالبينة في المشرى فقط ولا يكون الا في اللزم من شرط البائع لان في رواية ابي بصير في البيع ببيعته كما كان
فلا يقل من الثلثة يرجع الى ان يبيعه الا ان المشرى على البيع فهو كونه الصحة باقية في اللزم وينفع بارتفاعه من دفع بان اللزم ليس في قبل
العقد للصحة واما ما هو حكمه فمقدار له في خصوص البيع كالحال في الجاهل ثم انه يشترط في هذا الخبر ان يكون له واحد ما عدا فحين البيع ولا خلاف في
اشراط ظاهره او يدل عليه الروايات المتقدمة فوالله في صحة على بعضين المتقدمة فان قصص بغيره فلا يبيع ببيعته باطلا ان البيع هنا بغير
البيع كمن في الرايس انكاره لا لانه لا يبيع على هذا الشرط بغيره بعضا عاجزا ولا اعلم له رجعا في سقوط هذه العقدة عن النسخة لما خولف فيها
الرواية واحتمال اثره في بعض التحقيقات وبغيره بالتسديد بغيره بعضا عاجزا ولا اعلم له رجعا في سقوط هذه العقدة عن النسخة لما خولف فيها
بالجواب مع امكان اجراء اصله عند التسديد فظهر ما ذكره في الروضة من اصله عند المد في لفظ البكا الواو في فوطا طم الصلوة ثم انه لو كان
عند بعض الشترى بعد ذلك البائع بان يذله التمس فامتنع من هذه وابناض البيع فالظاهر الجاهل لان ظاهر النص الفتوى كون هذا الجاهل ارضا
للبيع وفعال النص فلا يجرى بما اذا كان الامناع من قبله ولو قبض المشرى على وجهه يكون للبايع ستر له كما اذا كان يدين لانه مع عدم اقباض
التمس فيكون كونه كالمقبض مطلقا ومع ستر له او كونه قبضه وجوه رابعها اثبات المسئلة على ما سيجي في احكام القبض من ارتفاع الضمان عن البايع
لهذا القبض وعنده ولعله لا يقر في رفع ارتفاع الضمان بهذا القبض لانه لا يجرى في وجهه ويحفظ البيع لما له وفيه عدم وصوله اليه كما لا
يمكن الانطاع باخذ البيع مقبضا واما مع عدم ارتفاع الضمان بذلك فيجوز دليل الضرر بالقرينة المقدم وان ادعى انظر لا خجل في هذه الصورة
مشكل كدعوى ثلثها ولو قلنا بان ارتفاع الضمان ولو تم في المشرى من القبض فلم يقض فلا قوى لبقاء اثبات المسئلة على ارتفاع الضمان وعنده وربما
يتظهر من قول السائل في بعض الروايات ثم يده عند عدم كفاية الممكن وفيه نظر ولا قوى عند الجاهل العبد الضمان في كون بعض بعض البيع كذا
ينصطط الاخبار او كالمقبض لدعوى الصلوة عند بعض شترى او بعض الجاهل بالسنة في المقبوض وبغيره اسنادا مع تسليم لا نظرا للملك
الى تحقق الضرر بالسنة في غير الصور لا غير وجوه الشرط الثاني عند منصوص في الشرط واشراط مجمع عليه وضاف في قبض البعض كالمقبض
بطا اخبار المستند بغيره في كثره فياش في رواية الجاهل المقتضى وربما يتبدل بطلان الرواية بطلان المذكور وفيه نظر والقبض يكون
الا ر كعد لظهوره في اشراط وقوعه بالاذن في بقاء البيع على اللزم مع ان من ضمان البيع مع عدم وصوله اليه على وجهه بوزنه
النسخة ينفذ فيتم لو كان القبض قبل الاذن حقا كما اذا اعرض البايع عن المشرى فلم يقض فلاحظ عند الجاهل العقد دخوله في منصرف الاجزاء عند
نقض البائع بالناظر ببيعها بقبضها من قبضها مع الاعتراف باعتبار الاذن في الشرط السابق عنه قبض البايع نظر الى انهم شرطوا
في عدا اية المسئلة في طرنا ابيع عدم اقباض البايع بانه في طرف التمس عند قبضه في نظر لان هذا النوع من القبض مناسبا عدا المسئلة
باسم البايع في غير طرف التمس بما هو فخل له وهو القبض في الاذن والا فلا يبيع في ولو اجاز المشرى قبض التمس بنا على اعتبار الاذن
كانت حكم الاذن وهل في كاشفة او مثبتة اقوى بما الثلثة وتبين عليه ما لو قبض قبل الثلثة فاجا المشرى بعدها الشرط الثالث عدم
اشراط الجاهل في عدم العوض لان المبادر من النص غير ذلك فيقبض في مخالفة الاصل على منصرف النص مع انه في الجملة اجماع الشرط ان
ان يكون للبايع عينا او بكم كصاع من بصر بغيره في عبادته للتقدمة في مطلقه وروايات اصحابنا وظاهره كونه مفتية عنده
وصحى في الجاهل والمهد البائع والقيمة المرام وهو طجا مع المصاحف في الاذن في التمس بكونه عينا او في الذمة وقال في الغيبة وروى
اصحابنا ان المشرى اذا لم يقض البيع وقال خلتك بالشر ومضى فخل البايع الصلوة ثلثا ثم هو بائنا بين منخ البيع ومطالبة بالشر هذا
اذا كان المبيع مما يصح قبضا فان امكن كان كالمخروا في الصلوة بغيره او اذا جاز ثم هو بائنا ثم ذكر ان المبيع قبل الثلثة من المشرى في بطل
من البائع ثم قال فبدل على ذلك كله اجماع الطائفة انتهى وفي معقد اجماع الصلوة والخل ووجهه المصاحف ثم لو باع شيئا سعيها ثم جاز
لكن في بعض نسخ الجواهر لو باع شيئا غير معين فداخذ عنه مفعنا كالمزاة وغيره ونسب المصاحف عوا لا يجمع على غير معين اطلاق المصاحف في

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وہابی

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

على هذا البايع لا يتقاضي ثمنه حتى يتأكد ذلك بشرط ان لا يبيع من غير ان يتأكد ان الصفات التي يبيعها هي التي يبيعها في البيع والشراء
يعتمد على هذا العقد شرط البايع على المشتري عند تقديمه الثمن العقد عليه ان يبيعه ما ظهر له من الصفات لذلك نعم لو شاهد المشتري في
متمم على هذا العقد ان لا يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
كما انه لو لم يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
في ذلك ان كل وصف من صفات البايع كان في الغرض بذلك ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء
كان شرطه ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
لجواز بين شرط البايع من الصفات المذكورة في بيع العين الغائبة وبين شرط البايع من الصفات المذكورة في بيع العين الموقوفة
ايضا لو يبيع المشتري بوجوب الصفات المذكورة في العقد لبيع ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
بالزام تلك الصفات بل لعلها وكذا لو اطلق وجودها ولم يبين في العقد ان يكون ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء
هناك مع امكان الزام في الشرط على الجاني على تقدير فقد الصفات المعبر عنها في البيع في شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء
ما عدا في الغرض ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
ولان الغرض ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
المشروط فيه المتوقف على عدم اطلاقها بالوصف اذ حال العريضة من قبله فانه يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء
الزام البايع بوجوب الوصف لا نفس الجاني واما كون الاطلاق من قبله فلا يوجب الرخصة في البيع في الغرض من المسئلة موضع شك
لا يفي هذا الجاني بغيره في الفاتورة ولا ما يبادل العين لان العقد انما وقع على الشخصي فذلك غير صحيح الى ما عداه من حيث
من العقد لا يبادل الوصف في الفاتورة على الوصف في الدروس والادوية الفاتورة والعلل لان البديل لا يفي في البيع في الشرط ان كان بازاء
الشرط في حجة معاصرة جديدة على تقدير شرطه في الفاتورة بان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
وانتفاء عقد الخ كل ما يتعلق على طه هو الفاتورة من المعلوم عند تهود الشرط ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
مرجع الى انتفاء معاصرة بغيره في الفاتورة لان الفاتورة هي البديل وعلى اي تقدير فالظن عند شرطه في البيع في الشرط المذكور في العقد
وبذلك ظهر ضعفه في الفاتورة على الفاتورة في البحث قال بعد ذلك في حاشيته رحمه الله تعالى فان كان الحكم اعم من ان يظهر على
الوصف الا وفيه لا موجد للمشتري على الوصف في الشرط وهو محرم شرط البايع لا يبادل مع عدم ظهور الوصف في البيع في الشرط المذكور في العقد
الجبا المقتضية ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
في العبارة في الشرط المذكور حيث لا يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
بجمله عليه انتهى مسئلة الظن في خيار الرقبة في كل عقد واقع على عين شخصه موقوف كالصلح والاجابة لا نه لو لم يحكم بالجبا
مع تبين مخالفة فاما ان يحكم بطلان العقد المتقدم عن الادب في بيع العين الغائبة فاما ان يحكم بطلان العقد المتقدم عن الادب في بيع العين الغائبة
والاول مخالفة لطريقة الفقهاء في خلاف الوصف في الشرط في المتعقبات عليه في الفاتورة في البيع في الشرط المذكور في العقد
وجوه التعقبات موقوف على الاثر في العقد على العين الفاتورة للصف في الشرط في البيع في الشرط المذكور في العقد
بعض ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء كان يظن ان شرط البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
فناد العقد ومثله مع الجاني والاضاف لطريقة الاصحاب في غير باب فغيب الشا من مسئلة لو اختلفا فقال البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
وقال المشتري فلا خلاف في المذكور فدم قول المشتري لا ضالة في البايع فغيب الشا من مسئلة لو اختلفا فقال البايع ان يبيعه ما ظهر له من الصفات
نظير مسئلة ان افترقه بالشراء اثاره بالاشتغال بالتمش ويمكن ان يكون مراده ببراءة الذمة عند وجوب تسليم البايع بما عدا ما ذكره في الجبا
احكام المذكورة في جبهه بطلان التمس ولا المتم في هذه الجبا وان سلم الاخر وكيف كان فيمكن ان يبيعه ما ظهر له من الصفات التي يبيعها في البيع والشراء
دمته بالتمش في وقت صعب في الجبا في الفاتورة في البيع في الشرط المذكور في العقد
كما لو اختلفا في شرط كون العبد كائنا ما وجد في شئ من الاصل عند فتيحه الاشتغال لا فاعا في الجبا في البيع في الشرط المذكور في العقد
وهو ذلك لا اخذ الصفات في البيع ان كان في بيع الاصل عند فتيحه الاشتغال لا فاعا في الجبا في البيع في الشرط المذكور في العقد
فيها عفا مقصودا وتعلقه بغيره في الصفات الموجودة او غايبها والزم من احكام البيع المعلق على العين على الوجه المذكور في الاصل
منه في الفاتورة في البيع في الشرط المذكور في العقد
فيها عفا مقصودا وتعلقه بغيره في الصفات الموجودة او غايبها والزم من احكام البيع المعلق على العين على الوجه المذكور في الاصل
فيها عفا مقصودا وتعلقه بغيره في الصفات الموجودة او غايبها والزم من احكام البيع المعلق على العين على الوجه المذكور في الاصل

عين حاضر وبصحة الذمة مجبوع والمختلف صحة ولا يختص إلا جهة انما في دليل ذلك ذكر البيع فانها اذا لم يكون في
النسبة انما باع البعض النسيج المنضم في غير معين على ان ينسج على ذلك المثل فلما منع منه وكذا اذا منع معه مقدرا لمعين كليهما من العنق الوثن
على ان ينسج كان ذلكا منع من كل الى التصرف واليه بطريق كل ان في هذا المثل جعل شرط ان ينسج البائع كل شرط النجاسة والصنع
وكذا اذا باع حرد عام معلق منسوجة مع هذا النسيج بهذا المثل ولولم ينسج في الصوتين الاولين على ذلك المثل ثبت ان النجاسة والصنع
الشرط ولولم ينسج كل في الصوتين الاخيرين لم يلزم القول وبقي على المال البائع وكان للمشتري ان ينسج النسيج المنضم على ذلك المثل
السبع في حيا العيب اطلاق العقد في حق موعدين على ان العيب انما ان كان شرط صرحا اعتمادا على امانة السلامة
لا ان يصح العقد من جهة الجهل بصفة العيب الغائبة وبقي معها الشيء من ماميلولة لا غير من ذلك العقول في بيع العيب الغائبة على شرط
وذكر الصانع ان النجاسة لا يلزم الا في حاله ولا شرط اوصافه العينة فليس كذلك الا في حاله ولا شرط اوصافه العينة فليس كذلك الا في حاله
يعلم ان من صحيح سواء باع مع هذا البتة في صحة الا على النجاسة كالمعتد في هذا المبيع سابقا على فاقته على ما شاهد في النجاسة الى ذكر
ذلك الصانع في العقد كالمعتد على ان النجاسة البائع بالوزن قال في ذكر الأصل في البيع في النجاسة والاشخاص الثلاثة من العيب والصنع فاذا قدم المشتري
على ذلك في مقابلة ذلك العيب فاما انما في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
بفرضها على ما السلامة فمن ان العقد انما في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
من ان كانا في المقابلة ليس تابا انما في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
عنه باينة في ما نحن فيه لعدم كون البيع مطلقا بل هو في حقيقة خارجة والنائبان مضطرا عند وقوع العقد سابقا على العيب في صحة العقد
الواقع عليه ومن جهة حيث ثبت التجزئة فيهما ووضع جميع هذا بل وصف الصحة فذا أخذ شرط في العيب لخاصية في غير هاتين
الصفتين الشرط في العيب لخاصية فيهما ووضع جميع هذا بل وصف الصحة فذا أخذ شرط في العيب لخاصية في غير هاتين
في وجوب اصلها ووصفها على الأصل ولقد اختلف في الكفاية حيث قال في المعروف بين الاصحاح ان اطلاق العقد يقتضي لزوم السلامة ولو باع
كلينا حالا او سلمهما كان الاضرار في الصحيح في هذا الا اذا ما اختلف في كون جهة الاطلاق المنضم الى الصنع مقام الاستمرار وان لم ينسج اليه
في غير هذا المقابلة ثم ان المصريح في ذلك ان جماعة ان شرط الصحة في من العقد بعد ذلك كالمعتد في البيع مما يكون الاطلاق من جهة انما ان
لا عيبا للمشتري على اصاله السلامة فلا يحصل حل هذا الشرط في حق العيب انما في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
ما اذا نزل الشرط واعند على ان النجاسة البائع بالوزن كالمعتد في هذا المبيع سابقا على فاقته على ما شاهد في النجاسة الى ذكر
وبالحال في النجاسة العيب شرط الصحة لا ينسج ويؤثر في ما ورد في رواية يونس في حال شرط في خاتمة على انها احد اقسام مجدها عندنا فالمراد عاين
القيمة فلا ينقصه على احد الا في الظاهر في عقد جواز الرد بدل على ان النجاسة العيب لو كان هذا ناسيا مختلفا لشرط ان ينسج الرد بالقيمة في
المجازية بالوطى العقد فانه ومنه في موضعها سكا في المال من ثبوت نفي الشرط هنا فلا ينقص الرد بالتصريف ويؤثر في كماله الزاوية
على التصريف او عند ذلك على شرط البكارة في من العقد كالمعتد في مسكنا في طهر العيب المبيع وجوب شرط المشتري على الرد واخذ الارش
بالخلاص وبدل على الرد الاختيار المستفيدة الاية واما الارش فلم يوجب احكاما بدلا على التجزئة وبين الرد باطل على الارش في خصوص
التصريف لما نفع الرد ويحوز ان يكون الارش في هذه الصورة لندرك من المشتري لا ليعين احد طرفي التجزئة بعد الاخر ثم في الفقه الرصوي
ان خرج السلم معينا وعلم المشتري ان النجاسة البائع بالوزن كالمعتد في هذا المبيع سابقا على فاقته على ما شاهد في النجاسة الى ذكر
بتمام التمسك اذ لا بد من ان ينادى المشتري في لفظه او يكون او العطف في بدل على التجزئة بين الرد واخذ الارش وقد يكلف لاستشهاد الحكم من
سكا الاختيار وهو صحيح واصعب جعله مفضة القاعدة ببا على الصحة وان كانت في صفا في جزئية التجزئة في رد كفاية باشرط ما يتلوه
من التمسك فيكون النجاسة لتبعض الصفقة وفيه منع من المزاولة والشرط لا ينسج في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
المطالبة بل لا يتحقق الحل لتدبير ما فاقه على ناصح به العلاقة وغيره ثم صرح في الخبر القائل بقبول من التمسك في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
الشخصي على وجه الشرطية كما في سبب الارص على انما ان العيب في ما نحن فيه من هذا القبيل في الحل فالاظطر في الخلاف في المسئلة الى اجتماع
على التجزئة بين الرد والارش ثم يظهر من النجاسة في غير موضع من المطبوع ان اخذ الارش شرط في النجاسة من الرد لکن مع مخالفة ظاهر كلامه في
النهاية وبعض مواضع المطبوع في اطلاق الاختيار اذ اخذ الارش فانه ثم ان يكون ظهور العيب في النجاسة او كفاية في النجاسة
حيا العيب قد عرفت ان لا يظهر ثبوت نفي العيب الغائب او غاوان كان ما كثر في كلامهم فيهم حرد في شرطه هو العيب في حاله على ان يكون له في الأصل السلامة حتى وقال في موضع آخر اطلاق العقد والشرط
منه في روية المبيع على خلاف الشرط وقد خرج العلاقة بعد جواز اسقاط خيار الروية قبلها مع عللا ان النجاسة انما است بالروية لكون المنقول
هنا ايضا ومقر جواز البير واسقاط خيار العيب في ثبوت النجاسة هنا نفس العيب استحقاق المطالبة بالارش الذي هو واحد في النجاسة
لا يفي لثبوت شرطه والعيب بل هو ثابت في انما في موضعها فالاظطر في النجاسة ان السهو من العيب لکنها

العالم من غير ان يكون له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
مقتضى ذلك ان لا يكون له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
بل على اعتبار الالتزام اذ لو كان له الشئ في نفسه لكان له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
الشروط وحكمته فلو كان له الشئ في نفسه لكان له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
نا فلا يمكن ان يكون له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
بموت وصدق اوله او ثبوت ذلك في الحقيقة في الشرائع لا في الواقع بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
فقط الثوب فيكون له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
من المحكم فلا يمكن ان يكون له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
او بعد الموت لو لم يكن له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
من النص في العلم كالمطلب فيكون له الشئ في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
المنفعة في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
دلالة على الالتزام بالبيع وعدم تغيره للعين واطلاقه معقد الاجماع المتفق عليه في كبر العباد كالذكر والسر والغنية وغيرها في
هو في ذلك كله لاعتبار اطلاقه في حصة ما كان هذا التقييد في غاية العبد كالنصر في الجارية بعد ثبوتها في الجارية اذ
بما هو في المملوك من جهة النسبة في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
كلما لم ينفك بالعبادة بالرضا بالعقد كان عموما لاجماع ومقتضى ذلك على التعلق بما يدل على الرضا من النص خصوصا في
وهو في الغنية حيث لا ينفك من الرضا في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
الرد في النص في البيع لا يجوز مثله الا بملكه او اذن الحاكم بعد العلم بالعبادة في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
بالادش لان النص في كالاته الرضا بالبيع لا يوجب كالاته لو كان قبل العلم بالعبادة كان مغيرا للعين في ذاته في مثل الضعف الثوب
بالخصاصة في كالاته الرضا بالبيع لا يوجب كالاته لو كان قبل العلم بالعبادة كان مغيرا للعين في ذاته في مثل الضعف الثوب
وقد امكن ان يرد في ان مقتضى ذلك لا يوجب كالاته لو كان قبل العلم بالعبادة كان مغيرا للعين في ذاته في مثل الضعف الثوب
يمنع من الرد فاطلاق النص في العلم بمقتضى ذلك لا يوجب كالاته لو كان قبل العلم بالعبادة كان مغيرا للعين في ذاته في مثل الضعف الثوب
بعد ثبوتها او هبها كان بمنزلة الرد في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
دفعه بوزن بالرضا من جهة الجبل في العين مع الهبة والتبعية في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
بالنقص في الوفاء عينا مع ان لم يقل احد الا في حق الروح وتما العبد في ان الذي يقضي له هو المذهب ان المفسر لما في المتن بعد
البيع انه لا يجوز له ولا خلاف في ان الهبة والتبعية في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
المحقق الثالث انه لا يوجب كالاته الرضا بالبيع لا يوجب كالاته لو كان قبل العلم بالعبادة كان مغيرا للعين في ذاته في مثل الضعف الثوب
انما هذا بخلاف الجارية اما المنفعة في العينة في الشاكلة في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
فان الظاهر عينا بقاءها في ملكه فلو تلف او انتقل الى ملك الغير واستحوذ او هرب او اوقعت العبد او انفق العبد على المشتري فلا رد وما ذكرنا
ظاهر ان عدلنا والعبد على المشتري معطى بالرضا في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
عشر في الاول ما ذكرنا انما لو كان الملك في المشتري لم يجز له الاصل خلافا للشيخ بل القيد قد سترها كما في المتن بعد
نصا وفوقه في ان وطى الجارية يمنع عندها بالعبادة وانما بان مطلق النص في انعام فلما اخصنا بالنص الموجب لعدم كالاته
فانما بعينه غاية الامر كون الوطى على هذا القول مستلزم غي النص في غير العبد في العين كما عرفت من جانب الغنية مع ان العلامة على المسح في
موضع من المذكور بان الوطى جناية وهذا يوجب جرم من الغيبة كسائر جنات المملوك وقد تقدم في كلام الاسكافي ان الوطى ما
لا يمكن مع عدم البيع الا ما كان عليه قبله في نفسه بل هو متعلق بالعلم بالعبادة والدين فيكون ذلك خلافا لما في المتن بعد
انه لو رد هذا الا بدان من معها شيئا اذ كان الجناية ان لو كان الوطى مجرد استيفاء منفعة لم يتوقف ردها على رد عوض المنفعة فاطلاق
الرجوع عليه الرتبة على طوقها يترتب في نظر العرف من كون هذه الغرامة كما انها الجرم للوطى خاصة في ان اذا حكمت بالرد مع ارجاعها
كان ذلك في الاظهار بتركة الاجرم وهي ممنوعة شرعا لان الجاني المخرج غير جارية وهذا انما وقع من اهل الموقفين من منسب على نص
وعينه على ما فعله الثالث من محرم العقد المقطع فلا ينفك عن المنفعة مشروطة وقد ذكرنا في المصنفات ما جاز فلا وجه لان تعار
ما به من جعل الاجرة المخرج هذا ما يحظر عاجلا بالنابك في هذه العقدة والله العالم وكيف كان ففي الفروع المستفيضة الواردة في

[illegible]

مجلس العلماء

[illegible]

بعد ولائهم وقال المشرع في الحاشية والرد قال الشافعي بخلافه ان طاعة ما يقولان فاذلحلفوا اسفاد البايع بيمينه فضع الرد ولسنا المشرع بيمينه
 اخذ الاشرفي التاثير لو كانت جيب شاهد عاين لم يلق عليه باي بيع حشد عند المشرع والمشرع سبقه فضع الرد ولو كان عليه المشرع
 يعني بخلاف البايع كالمالكين في هذه المسئلة في التيق والناظر ولعله لا يخاف من الغم ويمكن ان يقال ان هذه المسئلة هي ان لا
 عيب في الجوارح وانما هذا فلا يرجع الى ثبوت المقطع بل الى ظاهر حديث العبد للمشرع وقد مر غير ذلك ان اذالة النسخ لا يثبت بها أحد
 كالحديث في الزمان الماشي وانما يثبت به عند المسئلة المذكورة فان في الرد يكون لاداعي البايع زيادة العيب عند المشرع و
 انكر اخذ حلف المشرع لان الحياء من غير الزيادة وهو موهوم ويحتمل حلف البايع لغير الزيادة بحرف العيب بعد اذ قد عرف الحكم في
 العيب بعد بيان حلف البايع فيه بخلافه انه لا بد من فرض المسئلة في الحلف في مقدار عيب وجوز ان لا يحد على المشرع عليه انه
 كان مقفيا او سائرا ولما اذا اختلف في اصل الزيادة فلا اشكال في تقديم قول المشرع السراعية ولو اختلف في البرائة فلا منكر هنا
 فيثبت الجوارح اذالة الحد منها الحاشية على اصل الردوم العقد قد ما تير في غير مكانه جعفر بن عيسى خلاف ذلك قال كنت في الرد على جاك
 وذلك الماشع بياع فبين يده فيستأد عليه لستأد فاذ اناد عليه في كل عيب به فاذ اسيرة المشرع وصيغته لم يبق الا نقض القضي فربما قيل
 منه فاذ انه قد مر ادعى عيوب وان لم يعلم بها فيقول له المشرع قد ريت منها فيقول المشرع لو اسمع البرائة منها اصعدك فلا يجعليه لا يصعد
 فكيف ان عليه القضي بخبري عن الحق لا ريب في انه لا يثبت في هذا الخبر لضعف كتمانته ومخالفة الفاعل ما تقي وما ابعد ما بينه وبين
 ما في الكفاية من جعل الرواية مؤيدة لفاعله البينة على الدعوى اليه على انكر في كل منهما فانظر في الحدائق ان المفهوم من الخبر المذكور ان
 انكار المشرع في ما وقع من المشرع وعينه في المبيع والافوضو عالم يمينه البايع والا امام ما في الزيادة بالثمن في هذه المسئلة وعينه في الزيادة بالثمن
 حكمه العالم باليمين المنكر فيها بيمينه وبالله بل الظاهر من ان الشؤل استعمل في قوله في ذلك في الشرع من البايع والمشرع مع حكم العالم
 بالشرع في كل ما كان من مملوك او كل احد من مملوك لا يثبت في قوله لا يصعدك الدال على وضع حكم صوته صدق وكذا في الاول في قوله
 الرواية بالحكم بتقديم قول المشرع الجوارح العادة بنحو الدال عند البايع والبرائة من الجوارح وجب به ماله من حلف المشرع في حاله فلا
 نظير دعوى العيب والغش من العينة من لا يخفى عليه في المبيع في قوله اشكال اخر حيث ان البرائة من الجوارح عند المشرع عند المشرع في
 سقوط جيب العيب ليعبر في وقت من العقد وبمك المقصود منه ما بالبرائة كفاية في عقد الشرط على العقد بعد وقوع العقد عليه كما تقدمت
 باب الشرط وما يمين ذلك الدال في الزيادة لا يثبت في الايجاب بل لا يثبت في ابعادان من عينة احد الخصايع في ذلك الدال ويقول اعتبار هذا
 للوجوب بكل عيب كغير ذلك من الزيادة في الايجاب حتى يملك من ابطاله عند ابداءه من ادولحاح ميل ندائه ايجابا للمبيع ولو ابيح لغيره ان
 المعارف في الدال كون ندائه من ايجاب البايع امكن وعو كوز المعارف في ذلك الزمان فيخرج له مع ن الواية لا يصحح فيها بكون البينة
 في النداء قبل الايجاب كما لا يخفى ثم اختلف هنا على ان العلم بالبرائة لا يوجب وطحا لاشغال البرائة واقعا الحاشية لاداعي
 البايع ضد المشرع به بل العلم او اسقاط الجوارح او بغيره منه او بحدوث عيبه وحلف المشرع لاصالة هذه الامور ولو وجد العيب
 اختلفا في حكمه وقد مر في تقديمه كالحديث لاصالة هذه الامور كفاية في مقدم سابقا في دعوى فقد العيب المخر او مكره لاصالة البقاء
 الجنا التاثير بالعقد على الجوارح في شطو محذوف العيب من ضمان المشرع فالاصل عدم وقوع العقد على السليم هذا العيب حتى
 يضمن المشرع واما الثالث فيض من المالك في لو اختلف في الضم فانكار الجنا با بيا فلا فاشانه في سائر ان يمكن جعل فاشانه في
 ولعله لا اشهر من ان من ملك يستلزم ان لا يترادى بالوادعي الزوج الطلاق وبذلك عليه بعض الاجبا الوادعي في اخر يقول ماله ثم جازا
 يدعي المقتضى على اتمام الرجل وان يرف لهم في كل كلام في هذه الفاعله وان كان بعد انقضاء الجنا كما لو تلف العين اقمصره فيه
 الى البينة ومع عدمها حلف المشرع على نفسه عليه بالعين او على غيره من اذ الميثاق الضم فليثبت المشرع في المدعي للفتح الا ان
 لئلا يخرج من الحقن الا لافتراسه بالضم وزاد في الدروس ان يميل ان ياخذ اقل العيز من الاشرف وما زاد على العينة من الثمن ان انفق
 لانه بعد يتيقن اسرار الفتي ود العينة فيقع القصاص في العينة فيم قد لا يرضى تخلفا على التقدير ما تقي التاثير لو اختلفا في فاشا
 الفسخ عن اول الوقت بيا على فورية الجوارح في تقديمه في السائخ لاصالة الدقا العقد وعند حدوث الفسخ في اول الزمان او مكره عند اذالة
 صحة الفسخ وجها ولو كان منقضا النزاع الاختلاف في زمان وقوع العقد مع الانفاق على زمان الفسخ في الحكم بياخر العقد في الضم
 وجب ضعف بان اذالة المخر العقد الرجعة حقيقة الى الصاعك قد تقرر على الزمان المشكوك وقوعه فيه كاشتباق وقوع الفسخ في اول الزمان
 وهذا المسئلة نظيرها الوادعي الزوج في حقه عند المطلبه وادعته ما في حاشية التاثير لاداعي المشرع في الجنا او بغيره
 بناء على فونته مع قوله لا رجعة في حق الجمل للاصل وقد فصل الجمل الجنا ولا يبعد الا اذا انشأ في بلد لا يعرف الا حكامه والجمل
 بالقوة في عقد مطلق لانه في الما لا يخفى على العامة القولة في ما فيه العيب في كسر بعض افراد اعلم ان حكم الرد ولاش حلف في الرد وان على
 فهو العيب العوا اما العوا في الصحاح انه العيب اما العيب في اللغة والعرف انه الفسخ من مزية الصفة المعطاة بينه وبين الكمال فالحق

از خاندان
افغان

مكتبة
جامعة
البحرين

الشيء الذي لا يشك في كونه
موجودا في كل زمان ومكان

الشيء الذي لا يشك في كونه
موجودا في كل زمان ومكان

نظير في الشيء الذي لا يشك في كونه موجودا في كل زمان ومكان
مع العلم بان الشيء لا يكون في مكان واحد بل في كل مكان
الشيء الذي لا يشك في كونه موجودا في كل زمان ومكان
فلا داعي الى عقيدته كونه عينا بل كونه في كل مكان
واحدة في الباب في غاية البعد والجل في السر والعلانية
العبود على وجهه في كل الاوقات في كل الاماكن
بعد العقد على وجهه في كل الاوقات في كل الاماكن
في عهد النابغ لا خلاف ان ثبت وجوده عند النابغ
لفظ الشرايع في صريح النكاح لكون ذلك منصوصا
في الويت والسند في عهد النابغ في كل الاوقات
الله في الرجل يشهد في ربه في عهد النابغ في كل الاوقات
التكون في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
لك بكل الرب في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
حكمه في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
البيع في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
هنا لان الذي في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
كان الزيادة في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
البدن في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
هذه العلة في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
الحمل في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
من الرتبة في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
لعلك في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
وحيث في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
الوصف في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
حصول في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
من اجزاء في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
قد عرفت في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
بانه في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
الثلاثة في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
بعض في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
المرشد في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
مع العلم في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
قال في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
هذه في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
استدل في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
انما في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ
في عهد النابغ في كل الاوقات في عهد النابغ

[illegible]

وهكذا يكثر الامثلة وان كان الاختلاف في المصطلح فالخطا عند الفقهاء في اعتبار بدل الاربعة الصحيح المصنف هو قيمته على ما هو
المع مساوية لثلاثة نصفه الى نصفه عدما ونصفه الاخر الى نصفه الاخر كما اذا انفق على كور العجوة اثنا عشر قاشا حديها المعيشانية وقالت
الاخرى ستة فارقا واثنا عشر لثلاثة عشر هو طريق المشقة المصنف يجمع تفاوت في الثمانية مع لاثني عشر الستة مع الاثني عشر لاثني
الاولين بالثلث والاخرين بالنصف ونصفه في السبعة والرابع وهذا يعني بقاوت الستة والاثنا عشر والثلثا في الصحيح المعيشانية
النسبة بين الصحيح المعيشانية كلنا البيتين السبعين في هذا الطريقان دائما كما اذا قوله حديها صحيحا باثنا عشر ومعيانته وقوته الاخر صحيحا
فستة ومعيانته ثلثة فارقا نصفه لصحيحة في غنى الستة تفاوت مع نصف مجموع العجوة وهو لا ربعه ونصفه من نصفه تفاوت في الاثني
عشر مع الستة والستة مع الثاثة والحاصل ان كل صحيح ضعف المعيشانية كور نصف الصحيح نصف العجوة وانما لثلاثة نصفه
يختلف الطريقان وقد يتحذران وقد يفتقد ملاحظا في اول المسئلة ثم ان الاظهر من البيتين في المقام هو الطريق الثاني في النسبة في الشبهة
منه فاما عن اصباح النافع حيث ذكر ان طريق المشقة ليس بجيد ولم يذكر وجهه يمكن ارجاع كلامه الاكثر اليه كما ينبغي وجدي في هذا الطريق
ان اخذ العينة من القيمة على طريق المشقة او النسبة الوسطية النسبين على الطريق الثاني اما الجمع بين البيتين باعمال كل منهما في نصف
العين كما ذكرنا واما الاجل ان ذلك قد تيسرنا لاجل الجمع بين الحقين بتبسيطه التفاوت فبما واثنا فاعلى النسبة الذي ذكرناه اخيرا في
الجمع بين البيتين كما يحكم بتبسيط الدم الباني من البيتين المملوكين لتخصيص ضاع احدها المرديينها من عند الوعدى وان كان هياينة شمد
لا حدهما بالاخصاص بل ولا ادعى احدهما الخصاص بل الدم المملوك في الاول فاللزام وان كان هو جمع نصفه في الصحيح المعيشانية
ان يجمع لاثنا عشر والثمانية المرفوعة في اثنين في اثنين الصحيح المشا لثلاثة المرفوعة ويؤخذ نصف واحدة في نصفه الصحيح لاثني عشر
للنصف لاثنا عشر ولازم ذلك كون تمام عشرة ويجمع فيهما العجوة في العشرة ويؤخذ لكل نصف المبيع ليعود نصفه لعدما ولازم
ذلك كون تمام المبيع ستة ونصفه لانه لا ينبغي ملاحظة نسبة المجموع من نصفه احد القيمة في العشرة المجموع من نصفه لاثني عشر
سبعة ونصفه كانت في المشقة لانه اذا فرض كل نصف المبيع فتمت تغير في نصفه الاخر وجب ملاحظة التفاوت بالنسبة الى كل النصفين
صحيحا ومعيانا واخذ الاخر لكل نصفه على حقا وصحيفة معينا لاثني عشر لثلاثة المجموع الصحيح لا باعتبار ان نصفه مقوم لثلاثة ونصفه الاخر
باربعة وكذا الستة ونصفه لثلاثة المجموع المعيشانية باعتبار ان نصفه مقوم لثلاثة ونصفه الاخر باثنين ونصفه فلا وجب خلافنا وما
في مجموع عشرة والستة ونصفه بل لا بد من اختلاف تفاوت ما بين الاربعة والاثني ونصفه لثلاثة وتفاوت ما بين الستة والجمع
للصنف الاخر وقوته ان حكم شرائه في غير وقتنا نصف حكم ما لو اشترى باليمن الواحد من معيين في المبيع في القيمة صحيحا معسبان
اشترى عبدا وجانته باثنا عشر فظهر امر معيين والعبد يسو اربعة صحيحا ونصفه واثنين معسبان والمجاذبة يسو ستة وخمسة معسبان
فانه لا شك ان اللان في هذا الصو ملاحظة مجموع قيمته الصنفه صحيحا ومعيانته الستة والعشرة والستة واخذ القنارت وهو ربع من العشرة
وهو ثلثة اذا فرض العشرة عشر كل هو طريق المشقة فيما تخرب مد فروع بان المثلث في المثال ما كان موزعا على العبد الجانته بحسب قيمتها
فاذا اخذ المشتري ربع العشرة ارشافا فقد اخذ العبد ثلثة اثمانا وثمانية والمجاذبة يسو كما هو لطريق المحار لانه اخذ من مال المجاذبة اعنى
سبعة وخمسة وتسعون وهو واحد وحسب من مقابل العبد اعلى اربعة اثمانا وهو واحد اربعة اثمانا لثلاثة اثمانا
ربع اثنان منطبق على الستة وثلثة اثمانا بخلاف ما في غير المثلث في مقابل كل من النصفين المختلفين القيمة امر واحد هو نصف المثلث
فالمساواة في غير من شرائه كل الجانته والعبد لثلاثة المرفوعة بشر من الاربع ان اشترى كل منها نصف لثلاثة عشر بقا واحدا
عقيد فلا يجوز اخذ الربع من ثلثة عشر بل للعيش ان يؤخذ من ستة الحادية سبعة وستة العبد ثمانا وربعه فيصير مجموع لاثني عشر لثاثة
ونصفه لاثنا عشر في الما لا تفكر على الطريق الثاني وقد ظهروا بان ان لا فرق بين شهادته الشيا بالعلم او شهادتهم بغير النسبة الصحيح
والمعيشانية ان لم يذكر ان القيمة هذا كل اذا كان مستندا لم لاخذ القيمة الوسطية العمل بكل البيتين في حق المبيع واما اذا كان مستندا لجمع
بين الحقين على ما ذكرنا فخير ان يزل القيمة الزائدة ويقع الناقصة على حدة او فالمعيشانية الطريق الثانية اربعة شواهد البيات بالاعتماد على المعيشانية
ام شهدنا بغير النسبة من الصحيح المعيشانية ما اذا شهدنا بغير التفاوت فلاما اذا شهدنا حديها فان التفاوت بين الصحيح المعيشانية في السبعة
وهو لاثنا عشر لثاثة عشر وثلثة اثمانا وهو لثلاثة عشر ثمانية ودا على السدس فاقص من ثلثة اثمانا وصا كل واحد
من النفاين بعد التقابل سدسا نصف سدس عشر وهو من العشرة المرفوعة ثلثة عشر ثمانية وربع كما ذكرنا سابقا واما شهدنا في البيتين
فمقتضى الجمع بين حكم البايع والمشتري في مقام العمل الاثر اخذ بعد بل في كل من الصحيح المعيشانية او بآذاه والقفا ما حذفته نسبة المبيع
دون نسبة القيمة الزائدة ووقوتها الناقصة ويؤخذ من الاثني عشر من الثمانية والحد في الصحيح المعيشانية احدتها الى الاخرى يريد
على السدس اربعة من ثلثة اثمانا فهو خذ قيمتها من زيد صحيحا على الميسر سدس عشر كما ذكرنا في ارجاع كلام الاكثر الى الطريق
الثانية بان يريد اربعة اثمانا في قيم المقتدة الصحيح المعيشانية في القيمة الوسطية بين القيم لكانها ما حذفت منها القيمة الاخرى فيكون مرادهم من اخذ

وحيثما كان
الشرط لا ينفك
عن العقد

وحيثما كان
الشرط لا ينفك
عن العقد

وقد بالغ فيه جعل هذا شرطاً على العمل بالشرط الوفاء ومنها مسئلة: توارث الزوجين بالعقد المنقطع دون شرط أو غيره عند توارثهما
مع الشرط أو لا مع غيره فانهما يمتنع على الخلاف في مقتضى العقد المنقطع قال في الإيضاح: ما لم يشرط به في العقد لا يوجب الإتمام انما اختلفوا في
ان هذا العقد يقتضي التوارث أم لا على الأقل فيقول المقتضى هو العقد المطلق من حيث هو وفيه هذا القول لو شرط سقوطه بطل
الشرط لان كل ما يقتضيه الماهية من حيث هو فيستحيل عدمه مع وجودها وقبل مقتضى إطلاق العقد الى العقد المحرر من شرطه
لغرض الماهية بغير الاستثناء لا بد من الاستثناء سقوطه على الثاني فيلزم مع الاستثناء مع عدمه وقيل لا يصح شرط استثنائي ومخرج
القولين لان عدمه الذي من مقتضى إطلاق العقد مناهية واختاره هو هذا القول الرابع بتناجده والدقة قدس من غير الاستثناء عليه
أخيراً بما دل على ان مجرد مقتضى إطلاق العقد مناهية واختاره هو هذا القول الرابع بتناجده والدقة قدس من غير الاستثناء عليه
مقتضيات ماهية العقد من مقتضى إطلاقه النجاء الحق الثاني مع كل بجرة في الفقة حتى يثبت الحق فارجع هذا التفسير عند مقتضى
المنافاة وعدم الانجاء على الصحة والبطالان النظر الفقهية في اول المرامب ان مقتضى العقد ما يقتضيه عدمه من حيث لا يشك في جعل
الشارع من حيث هو بحيث يقتضيه بترتيب عليه على انه لا ينافي وفائدة التي لا جعلها وضع كاستقال العوضين في السقاطين والطلاق
الصريح بينهما في البيع وتبوت التوس في الرهن في المال فعدمه الضامن بالنسبة الى العناصر وانتقال الحق الى ذمة المحال عليه في كونه وهو
ذلك فاذا شرط عدمها او حدة البعض اطلاقاً فانه مقتضى العقد ثم اعترض على ذلك بجهة اشتراط عدمه الانقضاء فاما ما مضى واجبا
تكملة حيوان الانقضاء وقتاً ما في مقتضى العقد ثم اعترض بان العقد يقتضي الانقضاء مطلقاً فانه من غير العوضين ان لم يشرط ذلك
لا يخرج عن صفة ذلك القول في خيار الكفو وان تبوت مقتضى العقد فليز ان يكون سقوطه من اوقا التيم قال ولا يمكن ان يقي مقتضى
العقد ما لم يجعل الا لاجل كاستقال العوضين فان ذلك يتجسس اشتراط ان لا يبيع ولا يطيأ مثلاً ثم قال والحاسم لمادة الانشكال ان
الشرط على اتمام منها ما انقضاء الاجماع على حكمه من جهة او حدة او غيرها ما وضع فيه المناقاة للمقتضى كاشتراط عدم ضمان المقتضى
بالبيع ووضع مقابلة الكلام فيما وقع ومنها ما ليس واحد من النوعين فهو يجب بطلان مقتضيه حتى كلاً من دفع مقامه قولاً وصحح المناقاة
ان كان بالعرض كاشتراط عدمه الانتقال في العوضين وعدم انتقال المال الى ذمة الضامن في المحال عليه فلا يملك معه انما مفهوم
العقد العرفي وان كان غير العرفي من جهة الشرع من غير اجماع على صحة الاشتراط وعدمه مع عدمها وجب الرجوع الى الدليل
اقتضاء العقد لذلك لا اثر للشرط عدمه فان دل عليه على صحة تغيره اطلاقاً او عمومته ليل وجوب الوفاء به بحيث لو اوجبنا
الوفاء به وجب طرح عموم ذلك الدليل وتخصيصه حكم بفساد الشرط لمخالفة فتح الكتاب والسوابق وان دل على تبوت العقد وطلوع
طبعه بحيث لا يملك فيه تغير حكمه بالشرط حكم بعض الشرط وقد فهم من قوله: الرخايل قوامه على التناهي الدال على ان التلمذة على
الرفعة من آثار الرفعية التي لا تتغير بمقتضى اشتراط كون الجميع بيد الزوجية في الرقابة السابقة منها في هذه الآية ولم يجعل شرطاً
عدمه لا يخرج من الجبل منها في وقتهم الفقهية من قوله: البيضا بجواز ختمه بغيره فان افتقر وجب البيع الثاني فاجمعوا على صحة
اشتراط سقوط الخيار الذي هو من آثار الشرعية للعقد وذلك اعطى صحة اشتراط الخيار بعد الافتراق في موقد الدليل وجب الرجوع
الى اصله بوث ذلك الا على الوجه الثاني في صحة عموماً الشرط سلباً عن المخصص فقد ذكرنا هذا في بيان معنى مخالفة الكتاب
والسنة الشرط السالك ان لا يكون الشرط مجهولاً لجهالة توجب الغرر في البيع لان الشرط في الحقيقة كالمجهول من العوضين كالمجهول
بيانا في التذكير وكان الجهالة في العوضين مبطلة فكذا في صفاتها ولو اثنى البيع فلو شرط شرطاً مجهولاً بطل البيع انتهى وقد
سبق ما يدل على اعتبار تعيين الاجل المشروط في الثمن بل لو فرضنا عدم سائر الغرر في البيع كغيره من مصادم الشرط بتأويله ان
للتعريف مطلق الغرر حتى في غير البيع ولذا يستدون اليه ابواب المعاملات حتى الوكالة فبطلان الشرط المجهول ليس لابطال البيع المشروط
به ولذا اقتضيه بطلان هذا الشرط مع الاستشكال في بطلان البيع فان العلامة ذكره في اشتراط العمل بمجهول في عقد البيع
ان في بطلان البيع وجهين مع بطلان الشرط لكن الانصاف ان جهالة الشرط يثبت في العقد وانما مقدار الغرر الذي
يلزم وجه التجهالة احد العوضين ومنه لا يظهر وجه النظر في ذكر العلامة في مواضع من التذكير ومن الفرق في حل الحيوان
وبصر الدجاجة وما في العبد المجهول المقداد من تملكها على وجه الشرط في ضمن بيع هذه الامور بان يقول بعتكها على انما حال
او على ان لك جعلها ومن تملكها على وجه الجزئية بان يقول بعتكها او جعلها فصح الاول لانه تابع وابطال الثاني لانه جزئي لكن قال
في من وجعل المخرج من البيع قال هو على وجه العينة لانه بمنزلة الاشتراط ولا يصح كجهالة التابع وقال في باب بيع المملوك ولو اشتراه
وقاله صح ولم يشترط عليه ولا يقتضي من الرأيا قلنا انه يملك وان اشتراط التمتع في المسئلة محل اشكال وكلماتها لا يمكن ان يكون
اليامها حيث سجدوا بان للشرط عطاء من احد العوضين ان الرضا على المعاوضة وقمع منوطاً به ولا ينعون لجهالة فيه
فان حده والاقوى اعتبار العلم له وهو في الغرر لا ان حد الشرط في الغرر بالتأخير مقتضوا بالبيع كبيع الدجاج وقد ما يقع

وَلَا تُنْفِ

مجلس الشورى

في وجوب الوفاء

في وجوب الوفاء

ولا اشكال في انه لا حكم للعقد الاول الا فيما يتعلق بينه وبين العقد الثاني لا فيما يتعلق به مع غيره من العقود
 محقق في هذا العقد انما الثاني ان اراد ثلثه الغاية لضمها للملكية والرفعية ونحوها اشترط تحصيلها بالثبوت الشرعي فيرجع
 للثالث وهو اشترط الفعل وان اراد حصول الغاية بنفسه لا بشرط فان دل الدليل الشرعي على عدم تحقق تلك الغاية لا سيما
 الشرع الخاص بالزوجية والطلاق والعبودية والامتناع وكون المهر مباحا عند انقضاء الاجل بخلاف ذلك كان الشرط فاسدا في العقد
 للكتاب السنة كما انه لو دل الدليل على كفاية الشرط في كفاية الوكالة والوصاية وكون مال العبد وحل الجارية ونحو السجرة ملكا للشرع
 فلا اشكال انما لو دل دليل على احد الوجهين كالشرط في البيع كون مال خاص من رابع لاحد العوضين كالامثلة المذكورة ملكا لاحد
 او ضمرا او كون العبد الفلاني حرا ونحو ذلك ففي هذه الشروط اشكال في انما لم يمتنع تحقق تلك الغاية الا بما حكم كونه هليا ونحو المؤمنين
 عند شرطهم ونحو ما يجرى من هذا العقد كون الشرط فاسدا ليجب الوفاء به من ان الوفاء لا يتحقق بفعل ما شرط بل بشيئ لا فاعلى نظير الوفاء
 بالعقد وفي هذه المسئلة الامامة بهذا العوض في موارد كمالها من هذا القبيل كعدم اختيار المكاتب التي فانها لو ادركت فاسدا طال
 الكتابة بشرطها عليها عند انقضاء العقد لانها مضافا الى كفاية دليل الوفاء بالتحقق في ذلك بعد صيرته الشرط في العقد
 وانما يثبت الملك شبيهه على استقامته وفي نحو غيره موقوفه مع وجوده وانفق على صحته كما في حمل الجارية ومال العبد غير موقوف
 لتوفي ذلك كونهما تابع للبيع مدفوع بعد صلح ذلك للفرق مع انه يظهر من بعضها جواز اشترط ملك حمل اية في بيع شئ كما
 يظهر من الحق الثاني في شرح عبادة القواعد بشرط العوضين وكل مجهول مقصود بالبيع لا يصح بيعه ان انضم الى المعلوم فكيف كان
 فالقوة صحة اشترط الغاية التي اقبلت الشارع اطلاقها ما سبب خاصة كما يصح فذلك من هذه الغايات بان يندرج في مال صدقة او
 الشاة اصبحت او كون هذا المال للزوجة فالظاهر خلافه في وجوب الوفاء به في غير ذلك وانما الخلاف والاشكال في العقد الثاني
 وهو ما يتعلق فيه الاشترط بفعل والكلام فيه يقتضي مسائل **الاولى** في وجوب الوفاء في التكليف الشرعي في الشئ هو الوجوب لثبوت
 للمؤمنين عند شرطهم والملتزمين شرطه لا سريته شرطه لطيف لها بان المسلمين عند شرطهم لا شرطهم حلالا او حلالا ما يؤيد الوجوب
 ما ارسل في بعض الكتب من اذنه قوله الامن عصاة في اليوم سار على كون الشئ من الشرط عليه لا في الشئ اكله مضافا الى وجوب
 الوفاء بالعقد بعد كون الشرط كالجزم في العقد خلافا لظاهر الشبهة في العقد ووجوب الوفاء به في غير ذلك لا يوجب الشرط عليه
 ففلا شرطه انما ما يندرج في العقد عرضة للزوال ومعه مع ضعفه يظهر مما ذكره قدس سره في تفصيل المحكي في الروضة عنه قدس سره
 في بعض حقيقاته وهو ان الشرط الواقع في العقد لا ينافي ان كان العقد كافي في تحققه ولا يحتاج بعده الى صفة فهو لان لا يجوز الاختلاف
 به كشرط الوكالة وان احتاج بعد ذلك الى امر اخر وادنا ذكره في العقد كشرط العقد فليس يلزم بل يوجب العقد لان جازا وجعل الشرع
 ان اشترط ما في العقد كاشي بتحقيقه كجزم من الاجابات القبول منها ما في الشرط والوجوب واشترط ما يوجب من فصل عن العقد وقد
 علو عليه العقد والمعلق على الممكن يمكن وهو محقق قلب لان جازا انتهى قال في الرضعة بعد حكمية هذا الكلام والاقوال للزوم مطلقا
 وان كان تفصيلها جوتها اختاره هنا اقول ما ذكره قدس سره في بعض تحقيقاته لا يجرى في تفصيله في محل الكلام مقام ما لا يخارجه في
 المقتضى في الكلام في اشترط فعله وانما في هذا يصير واجبا على الشرط عليه كما ذكره الشهيد الثاني في مثل اشترط كونه وكلا دليلي كما
 شرط ثبوت الخبر او عدم ثبوته فلا ينافي انما يوجب له ولا يوجب وجوب الوفاء به في غير ذلك انما في ذلك الشرط المتحقق بنص العقد
 مما لا خلاف فيه ان لم يقبل احد بعد ثبوت الخبر فانما في الشرط بعد اشترطها في العقد وبالحكمة في الكلام هنا في اشترط فعله يوجد
 بعد العقد مع كلام الشهيد في المقتضى من ومن كل شرط لم يلب الشرط ومراعاة العقد الشرط وكيف كان فمثل اشترط الوكالة والوجوب
 وعدم خارج عن محل الكلام اذ لا كلام في خلافه في وجوبه في ثبوت ان هذا الشرط عليه لا في عدمه وانما في العقد بعد ثبوت كذا
 ولا في ان الشرط عليه يجرى على ثبوت كذا وانما في ثبوت فمثل اشترط الوكالة من اشترط الغايات لا سيما انما ذكرنا يظهر ان ثبوت القول
 المقتضى والاستدلال عليه في الرضعة من لا يجمع على لزوم الوفاء بالعقد غير صحيح لانه انما في مسئلة اشترط الجواز قد عرفت خروج مثل
 ذلك عن محل الكلام نعم في التذكرة لو اشترط عبد بشرط ان يعقده المشرع مع البيع والشرط عند علمنا انما اجمع ثم ان ما ذكره الشهيد
 قدس سره من ان اشترط ما يوجب من فصل وقد ظن في العقد لا يوجب فظن ان حاصل ان الشرط قد علو عليه العقد في الحقيقة وان
 كان لا يخلو صورة فحاصل قوله بعتك هذا العبد على ان تقتضيه ان الالتزام بهذه المعاوضة معلق على التزامك بالعتق فاذ لم يلزم
 بالاعتان ليجب الشرط على الالتزام بالمعاوضة ومنه مع ان امره في بينهم ان الشرط ينزل الى الجوز من احد العوضين وان يقتضي
 القاعدة العقلية في العقد الشرط لا يقتضي هذا المعنى لانه وان يجوز له العلق على الحقل بوجوب عدم الجزم للعقد انما في
 في صورة العلق ان لا ينافي هذا الكلام اعني دعوى تعليق العقد على الممكن ان تقا من اراد عند الشرط لا انقلا به جازا في الشرط
 في ان لو قلنا بوجوب الوفاء به في غير ذلك التكليف الشرعي فلهما يجرى عليه لوامع ظاهرهما في ذلك وظاهر التبرير خلافة قال في باب الشرط ان

[illegible]

مجلس الخلق والخلق

الاول
الستين
النفص

۲۵۹

[illegible]

من اثنى فيلوسوفين بعض الصفة في الخارصة في الايقان القليل معقار به صابة والدة في القواعد لا يحج عن قوة قال في القواعد الخارصة
مورد في المحقق كالمادة اي ان كان لا الزخيرة من ان الوارد على شكل اخر به ذلك ان الشرع بجنازة الترت من المثل انتهى وقال في
الايضاح بنشاء الاشكال من جهة ان هذا لا يتعلق بما قبله من حيث هو من ان الخارصة لا يوقف على الملك كالاجنبي ثم فرع المصنف لئلا يترتب
الموت في جنازة بالا قربان بل انما الخارصة لان لها حقيقة في النفس وبجملتها لا يترتب من النفس الا بعد الفسخ فلو علم بانها دار والاصح
للمصنف ان السراويل من ممتلكاتها في منزلة الشارع من جهة ان المثل وهو النفس فذلك الخارصة بما يترتب منه انتهى وقد جعل العبا على هذا
المقتضى السبيل للشارح للكتاب استظهر خلاف ذلك من صيانة جامع المقاصد فان قال بعد بيان منشاء الاشكال على ما يترتب من
الايضاح فان لا يترتب من هذا الاشكال عدم او ما ان كان للثمة قد شرع بجنازة فادلت الفسخ لثمة من المثل واما اذا باع ارضا بجنازة الاشكال
حج بالنسبة لانها اذا افسحت في هذه الصورة لم يترتب شيئا وعلى الشارع العبادات على ان الاثر لارثها اذا اشرع بجنازة فانما يترتب من المثل
مختلف ما اذا باع بجنازة وهو حلال الفسخ فان السباد وان المشار اليه بقوله ذلك هو عدم الارث للمصنف لا حيلة العبادات مع انه يترتب
بحكم غير متعين اي ان الارض في البالة الوارث استحقها بالموت فكيف يملك الرزقة ابطال الاستحقاقهم واخر اجزاء ملكهم ثم لو قلنا
في ذلك بحصول بافقا لحيات استحقاقا للثمة فانه اذا اوثنت في هذه الصورة وجب ان يترتب عنها اذا باع الميت ارضا بطريق لانها
ترتب ح من المثل وانما ما يترتب من ارضها من الخارصة ان يبطل عنها من المثل وهو ان المثل من ارضها لا يترتب عنها ملكها ثم قال ولحق ان
ارثها من الجنازة في الارض المشترية من جدها وابطال حق قد ثبت لغيرها يحتاج الى دليل بقوله لثمة من المثل يحتاج الى تكلف زيادة
بغير خلاف فاحل عليه انتهى قد تقدم فامكن ان يقال على هذا الكلام ثم ان الكلام في ثبوت الجنازة لغير متحق بحجوة من الوثيقة اذا اشرع
الميت او باع بعض جنان بحجوة الجنازة والكلام في ثبوت الرزقة في الارض المشترية والبيعة مستحقة لثمة في كيفية استحقاق كل من الوارث
للخارصة مع انه شيء واحد خاضع للثمة والقيمة وجوه **الاول** في الخارصة بعضهم من استحقاق كل منهم جبازة مستقلة كونه بجنازة يكون
لدا الفسخ في الكل وان احدا الباقيون نظير جده الفدا الذي لا يقطع بمقتضى بعض الخفين وكل حق الشفعة على المثل واستند في ذلك الى
ان ط النبوي المسقطة وغيره ثبوت الحق لكل وارث لعقل بعد تقدم الجنازة فلا مال الله لا بد من ثبوت مثل ذلك على اداة الاشارة بعد
بعدم الملاك شرعا لمال واحد بخلاف محل البحث **الثاني** استحقاق كل منهم جبازة مستقلة في نصيبه في الفسخ فيه دون باقي الخصائص
الامر مع اختلاف الوارث في الفسخ والامضاء بعض الصفة على غير الجنازة يثبت له الجنازة وجب ذلك ان الجنازة لم يكن للثمة
كان مقتضى ادلة الارث كما ينبغي اشراك الوارث فيما ترك مورثهم بغض بنصه بحسب علقه فيكون نظير المثلين لصفة واحدة اذا قلنا
بثبوت الجنازة لكل منهما **الثالث** استحقاق مجموع الوارث لمجموع الجنازة فيكون فيه من دون انكساب مقتضى بالنسبة الى جميع المال
ولا بالنسبة الى حصص كل منهم لان مقتضى ادلة الارث في حقوق الغير القابلة للثمة والاموال القابلة لها امر واحد هو ثبوت مجموع مال ذلك
لمجموع الوارث الا ان القيمة في الاموال لما كان امرا ممكنا كان مرجع اشراك المجموع في الجوازه اختصاص كل منهم بحصة مشاعة بخلاف حقوق
فانهما يترتب على حالها من اشراك مجموع الوارث فيها فلا يجوز لاحد الاستقلال بالفسخ بالكل ولا في حصص فاقم وهذا معنى التوافق الجنازة
بالمجموع وهو يقوم بالمجموع بحيث يحقق الطبيعة في منتهى لا يخرج كونه مجموعا فيكون لكل منهم الاستقلال بالفسخ فاما الجنازة
لتحقق الطبيعة الواحد وليس الا حادثة بعد ذلك كما ان الوارث الاخر لا يحجز الفسخ بعده لان الجنازة الواحد اذا قام بمباهية الوارث
واحد كان او مقعدا كان امضا الواحد كمنه فاصلا غير بما يقع من اثار الاخر لان الاول قد استوفاه ولو امتحان ما كان
ذلك كالا مضا الفسخ من جهة الجنازة من جهة واحدة ان الفسخ مقدم كما ينبغي في احكام النصف ثم انه لا يترتب فساد مستند
الوسيلة الاولى المذكورة لمنع ظهور النبوة وغيره في ثبوت ما تر لكل واحد من الوارث لان المراد بالوارث في النبوة وغيره مما
اخر وفيه لفظ الوارث المتحقق حين الوارث في حق الواحد الكثير في قيام الحياة في الحين يتاخر على الوجوه الاربعه المقدمة كما لا يخفى
على المتأمل واما ما ورد فيه لفظ الوارث بصيغة الجمع فلا يفيضان المراد به ايضا ما حيز الجمع او حيز المزدوا والاستغراق القابل للحل
على المجموع والافراد في الاظهر هو الثاني كما في نظائر هذا اكل مع قيام الفرقة العقلية والفقنية على عدة اربعة بنوثة لكل
واحد مستقلة الكل اي الاول فلان المفروض ان ما كان للثمة وتركة الوارث حق واحد يخصه ويأمر بالا شخاص للمخدين او وضع
استحالة وواظهم بطلاننا بخبره وانما ما على الوارث فكيف يدعى ظهور ادلة الارث فيه واما الثانية فلان مفاد تلك الادلة بالنسبة
الى المال المشترك ولحق الترتول شيء واحد لا يتقاضها بالنسبة الى المال المشترك والنسبة الى الحق التقديرا مع استعمال الكلام في معنى
هذا مع ان مقتضى ثبوت ما كان للثمة لكل من الوارث ان يكونوا كواكلا المتعلقين فيمنع التاخر من اجابة احد ما وخصه ولا يؤثر
اللاحق فلا وجه لاعتدال الفسخ على الاجابة على ما ذكره واما الوجه الثالث فهو ان لم يكن منافا لفظا لادلة الارث في ثبوت مجموع
الزرك لمجموع الوارث لان تجزئة الجنازة بغيره كما تقدم تمام يدل على ادلة الارث اما ما كان منها كالنبوة غير متعين للثمة

فوضع لها ما من غير من القصة كما كانت في الدرس بين الوترية فغاية ما فيها من الغاية في العام بعد ما حلت عنه انقسام من الشرط
هنا بوث القصة فيما يحصل باعمال هذا التي لقاطه فيتم بدوام العين المستمرة بالفتح او ثمة الثانية في ملكهم بعد ان جازة على طريق
الادب وانما بوث الجواز لكل منهم مستقلا في حصة فلا يتعدى من ذلك لادلة فالمتفق من هذا هو بوث الجواز الواحد الشخص
المجموع وان اتفق المجموع على الفسخ انفسه في المجموع والاختلاف دليل على الافتتاح في شئ منه ومن ذلك يظهر ان الفسخ الثاني للوجوب
الثالث وهو قيام الجواز البينة المتحققة في ضمن الجوع ايضا لا دليل عليه فلا يثبت فسخ احدهم وان ايجز الاخر مع ان هذا المقتضى يحتاج
لادلة الادب لما عرفت من ان مفادها ما بالنسبة الى المال والحق واحد من العلوم ان المال للمالك ليس هو المقتضى في ضمن المجموع
ثم ان ما ذكرنا جازا في كل حق ثبت لمقتضى الجواز كونه على خصوصي احدهم والوجوب المذكور نعم لو علم ذلك من دليل خارج اتبع كما
في هذا المقتضى فان الضم لا يدل على انه لا يقطع بعفو واحد الشريكين ولا حتى القصاص لكن مع دفع الاخر مقدار حصة الباقي من الدية الى
اوليا المقتضى من جهة ما بين الحقين لكن يتعذر الاستحالة في حكم الشرع من خلاف يعرف بينهم وان احتمل في الدرس من ان احد الوترية اذا فسخ
عز الشفعة كان للاخر الاختار بكل المبيع فان الظن ان قولهم بذلك ليس لاجل دليل خارجي والفرق بينه وبين ما نحن فيه مشكل ويمكن
ان يفرض بالضرر فان لو سقطت الشفعة بعفو واحد الشريكين فضرر الاخر بالشركة بل لعل هذا هو الشرع في حد سقوط حصة العذف و
القصاص بعفو البعض لان الحكمة في هذا النسخ في بطلانها بعفو واحد الشركاء اضرار على غير العانة وهذا غير موجود في بعض فقههم
ان ما اخبرناه من الوجوه الاول هو محتار الصلة في القواعد بعد ان احتمل الوجه الثاني ولذا في الايضاح والسهمية في الدرس
السهمية الثانية في المال وحكمه من غيرهم قال في القواعد وهل للوترية الفرق في جهة نظر اقره بالمنع وان جازناه مع مقتضى الشرع
وذا في الايضاح بعد توجيه المنع بان لم يكن لورثهم الاختيار واحدة لا وجب لاحتمال الفرقي وذا في تن في باب خيار العيب
لوجوز في احد المشتريين التزم بمجوزة لاحد الوترين من واحد ان القدر طار على العقد سواء كان المورث خيار عيبا غير
الموت في ذلك بعد المنع من الفرق المشتريين في اختيار هذا كذا في الوترية المشتري ما لو تعدد مشتري المبيع مع اتحاد المشتريين ابتداء
كما لو تعدد وادب المشتري الواحد فانه ليس لهم الفرق لا اتحاد الصفقة وللعقد طار مع لطلالة انتهى في قول في القواعد لو ورثه اشترى
عصابة باختيار عيب في غير واحد ما سقط من الاخر من المورثين والادب ان خيار العيب خيار المجلس واحدا كما تقدم غير ان
طلعه مجموع عما ذكره في خيار المجلس ظاهر المذكور في خيار المجلس الوجه الاول من الوجوه المتقدمة قال في بعضهم والوجه الثاني
قال في بعضهم انه يفيض في الكل المورث لو فسخ في جواز في البعض اجازة البعض بغير ان لا يريد بذلك ان لا يرد الباقي
الفسخ في الكل كما هو مقتضى الفسخ الوجه الاول بل يملك الفسخ في البعض ويبرهن في الكل فيفسخ المورث في البعض كيف كان فسخ
ذكر في خيار العيب لو اشترى عصابة فاجاز فافترق فوجد ابر عيبا لم يكن لاحد من حصة خاصة للشخص انتهى في قوله لانه
فيما على عهده استقلا لكل منهم على الفسخ في الكل انه انما يتناول في القواعد في غيرهما من جوار الميراث على انه لا يفيض بعض
المبيع من حيث الفسخ والاجازة بل لا بد من الفسخ في الاجازة والكل صحيح فان فسخ احدهم واجاز الاخر فدم الفسخ على الاجازة و
تقديم الفسخ كما بين من الفرقين بل في الحدائق يصير لاختيار بتقدير الفسخ الوترية على الجواز لانهم ذلك الاتفاق على
انه متى فسخ احدهم انفسه في الكل فما بعد بين هذه الدعوى وبين ما في الراي من قوله ولو اختلفوا في الوترية قبل تمام البيع
وفي غير ذلك الاظهر في معنى ضمان القواعد ما ذكرنا وان المراد بعد جوار الفرقين ان فسخ احدهم ليس فسخا مع عهدهما
الباقيين كما يدل عليه قوله فيما بعد ذلك في باب خيار العيب ان او لم اختيار العيب اشكاله وجوب واقفها فان المراد بوجوب الوترين
وجوب الشرط ومعناه عدم نفوذ الخالف لا يثبت عدم نفوذ الخالف ليس معناه عدم نفوذ الاجازة من احدهم مع فسخ حصة
بل المراد عدم نفوذ فسخ صاحبه دون اجازته وهو المطلوب اصح منه ما تقدم من عبارة القدر ثم انما ذكره نعم ما تقدم من
قوله في الرخصة غير ان المولد اقر بذلك ان اشترى بختيار من المثل قد يدل على ان فسخ الرخصة فسخه كان في استرجاع تمام المثل
لرثته من اذ استرد مقدار حصة ما وجب للفرق المنوع عنه وعند غيره وكيف كان فيقضي ادلة الادب بوث الجواز للوترية
على الوجه الثاني الذي اخبرناه وحاصله انه متى فسخ احدهم واجاز الاخر لفسخ الفسخ وقد يقوم سلكهم ذلك مطلقا في سلكهم
اظهار الفرق حقه ويبدفع بان الحق ان كان شرعا كالميراث لانه لا يبرح الكل كما لو جعل الجواز لاجنبيين على سبيل التوافق ففسخ
اذا اجتمع الوترية كلهم على الفسخ فيما عدا مورثهم فان كان ضمن المثل موجودا في ملكا لثابت دفعوه الى الميراث وان لم يكن موجودا في
من مال الميت ولا يميون من ذلك وان كان على الميت من سلفه لانه لا يبرح الميراث ففسخه بختياره وفي استرا الى ذلك سلكه الذي
وعند وجهه ولو كان مصلحة في الفسخ والميراث عليه لانه لا يبرح الميراث ففسخه بختياره ولو لم يكن للميت مال ففسخه وجوب دفع
الفرق من المثل بعد اقصاء حصة من الميراث لانه لا يبرح الميراث ففسخه بختياره ولو لم يكن للميت مال ففسخه وجوب دفع

فيما اذا اشترى عصابة باختيار عيب في غير واحد ما سقط من الاخر من المورثين والادب ان خيار العيب خيار المجلس واحدا كما تقدم غير ان

في كل ما كان له من
الملك لا يكون له من
الملك الا ما كان له
من الملك لا يكون له
من الملك الا ما كان له

المستأنس له من البيع ملك المستأنس فيه ومنه ومنه من الملك في العين واشتغال في سبيل في الملك فلا يكون له من
عوضه من البيع الا ما كان له من البيع ومنه ومنه من الملك في العين واشتغال في سبيل في الملك فلا يكون له من
غيره من البيع مع الغرض وهذا من اشتغال في الملك في البيع ومنه ومنه من الملك في العين واشتغال في سبيل في الملك فلا يكون له من
ومن ذلك البيع فان كان البيع من غير اشتغال في الملك في البيع ومنه ومنه من الملك في العين واشتغال في سبيل في الملك فلا يكون له من
او من حق الشفعة استحقاقهم للملك المستأنس في الملك لا من مال الميت ثم لو قلنا يجوز الفسخ لبعض الوثقة وان لم يوافقه البناء وفسخ
وفي انتقال البيع الكلي او في الفسخ وجها من ذكرنا من حق الفسخ وما ذكرنا من حق الفسخ في البناء والقيام مقام الميت و
الاظهر في الفسخ هو كون ولا يورث ولا يورث الا في الوكيل في كوننا الاستيفاء حق للميت بل هو ولا يستيفاء حق متعلق بميت
فهو كغير الميت لا يورث من الفسخ ومنه من البيع بان يورثه البايع ببيع خياره من البيع دون مثل الثمن من المولم وبغيره
البيع لانهم من دون ان يلزم ما يورثه من البيع من بعد الاخراج والسئلة يحتاج الى شفع زائد مسك علة او كان الجناح
فان في انتقاله وان كان في الفسخ او في المقام في راسه سقوطه كما اخذناه غير واحد من المعاصرين وروايتهم من الفواحد جو
من حق تركه التي فلو اراد من حق ان استرطه من الساقية ولا يورثه الوكيل الذي حكم في التذكرة بانقال خياره الوكيل
دون وارثه ومن ان ط كحبل او محتملة مدخلية فمضى الاصيل فلا يدخل فيما تركه وهذا لا يخرج عن قولنا لاجل الثالث في مدخلية
فمن الاجابة في العقود لو جعل الخيار لعباد احد ما فاجتاز المولى ولعله لعدم نفوذ فسخه ولا اجازته بدون رضاه ولا بعد
العلم بالاجازة او اذا امر باجره عليه فلو اشغف فلو لم يورثه فمضى عنه فخرج لاجازته بالآخره لكن هذا يقتضي ان يكون عبدا
لا يجزئ ذلك مع انه قال لو كان العبد لاجب له ملك مولا ولا يورثه فمضى عنه فخرج لاجازته بالآخره لكن هذا يقتضي ان يكون عبدا
المذكور نقضا وحلا فانهم مسئلة ومنه من الجناح سقوطه بالصف بعد العلم بالخيار وقد روي ان ذلك في منقضا الخيار
والمقصود هنا بيان ان كما يحصل استقاط الخيار والزام العقد بالصف فيكون المصنف اجازة فليت ذلك بمحصل الفسخ
فيكون منقضا فعليا وقد مر في التذكرة بان الفسخ كالاخانة قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل وقد ذكرنا حقا حقه كالفسخ وابن
زهرة وابن ادريس في حقه من المتأخرين عنهم كالعقود وغيرهم فليس الله اسرارهم ان الصف ان وقع فيما اشغل اليه كان اجازة
وقد عرفت في مسئلة الاستقاط ان ط الاكثر ان المسقط هو الصف المؤذن بالرضاء وقد دل عليه الصحيح في المقدمة وخيار
الحيلان المعطاة للسقوط بان له صف فيضا بعد فلا خيار وكذا النبوة المتقدم ومقتضى ذلك منهم ان الصف في الاشغال
انما يكون فنحن اذا كان مؤذنا بالصف ليكون منقضا فعليا او اما لا يملك على ارادة الفسخ فلا وجه لفساخ العقد وان قلنا بجواز
الاخانة به سببا على حمل الصحيح المتكاملة على سقوط الخيار الصف بعد استيفاء من غير ان يكون فيه دالة عرفية فوعية على الرضا
بل يزم العقد كانه مقدم فعلة عن بعض الا ان يدعى الاجماع على ان الخيار لا يحصل به الاجازة والفسخ فكل ما يكون جازا لو ورد على ما
في فيه يكون فنحن اذا اردنا منه ط في يد صاحبه هذا الاتفاق وان كان الظاهر في الان اكثر هؤلاء كما عرفت كل ما هم في
سقوط خيار الشرط بالصف يدل على اعتبار الدلالة على الرضا في الصف للمعط فيلزمهم بالمقابل اعتبار الدلالة على الفسخ في
الصف الفاسخ ويدل عليه كل ما هم في هذه المقام ايضا قال في التذكرة اما العرض على البيع والاذن فيه والوكيل والرضا
غير المتبوضين على اشتراطه فيه والصفة الغير المعوضة فلا قرب بينهما في البايع فسخ ومنه من الاجازة لداله على طلب البيع و
استيفائه وهذا هو الاصح في مجموعها في جامع المقاصد ثم انك قد عرفت الاشكال في كثير من امثلهم المقدمة للصفات للمنة
كروايب الدابة في طريق الرز ومحوه مما يدل على الالتزام اصلا لكن الا ههنا اسهل بنا على ان ذي الخيار اذا تصرف فيما اشغل
عنه تصرفا لا يجوز شرعا الا ان المالك او ما يورثه ذلك بمصيبة فعل المسلم على الصحيح شرعا على ارادة انقضاء العقد قبل هذا
للتصرف فان في التذكرة لو قبل الخيارية بشهوة او باشر فبإذن الفرج او لم يشهده قالوا به عندنا انه يكون فنحن لان الاسلام
يصون صاحب العبيد فلو لم يجز لامسا لكان مقدما على المعصية انتهى ثم نقل عن بعض الشافعية احتلال العقد نظر الحدة
هذه الامور عن زينة في الفسخ والاجازة في جامع المقاصد عند قول المصنف قد تروى بمحصل الفسخ بوط البايع بغير
وعقده وهبت قال لو جوبضنا فخل المسلم عن احترام حيث وجد اليه سبيل فترى فعله على ما يجوز له مع ثبوت طر الجواز
انتهى ثم ان اصالة حمل فعل المسلم على الجائز من ايجاب الظواهر المعبرة شرعا كما خرج به جماعة كغيرها من الامارات الشرعية ويدل
على الفسخ لان الاصول المتخذة في حقها لا تثبت اذلة المصنف بالفسخ لما تقر به ان الاصول العقيدة لا تثبت الا الوان
الشرعية لجائزها هنا كلام قد يكون في الاصول ثم ان مثل المصنف الذي يحرم شرعا الاطع المالك او ما يورثه المصنف الذي
لا ينفذ شرعا الا من المالك او ما يورثه وان لم يجوزها بالبيع والاجازة والتكاح فان هذه العقود وارثت لميت المالك

في البيع
في الخيار
في الإيجار

المبدأ الثاني هو مع عقد المبدل وضع المكن بمقتضى مثله لأن في إختصاص ذلك بما إذا كان المبدل المتقدماً أو متأخراً على ملك مستحق المبدل
كأنه المصوب لأبوابها من غير أن يعين ملك المالك الثاني والعقد الثاني ما يقتضيه خروج الموضع من ملك من يد غيره ملكه العوض وهو العاقل الأول
فبمقتضى خروج العوض عن ملك العاقل الثاني فينتقل بدله على العاقل الأول ولا يلزم على الزم بمقتضى المبدل مع خلو ملك ثالث فلهذا
بعض الكلام في ذلك فحينما العقب هذا ولكن قد تقدم أن طاعة الدفوع الحامض لا تفيان على عقد نفوذ المصوبان الواقعة في زمانها
وتوجهه بأرادة الضرر على وجه الاستيعاف في زمانه بأن يفهمه ببدل بعد دفعه في الخيار فلهذا لم يظهر من تقدم نقل القول بالجواز عنه
الرجوع إلى المبدأ الثاني في مسألة العقب والاستيلاء فالمسألة غاية الاشكال في القول بأنفس العقد الثاني فهل يكون من حين وقوعه
أو من صله فلا خياراً بينهما بعضاً فاضل للعامة من جهة أن مقتضى الفسخ يلقى كل من العوضين من ذلك كل من المتعاقدين فلا يجوز في
الفاسخ المالك من العاقل الثاني بل لا بد من أن العقد الثاني يقتضي الأول فجميع العقب للمالك الأول ليخرج منه إلى ملك الفاسخ إلا
أن يميزه بأن ملك العاقل الثاني في الوقت الذي يلقى الفاسخ للمالك بعد الفسخ من العاقل الأول ووجه القائل بغيره معرفة العقد
الموقوف في الشرع فاعلم ثم إن المتيقن من زمان الخيار المنوع فيمنع من القبول به هو أن يحقق خياراً فعلاً كما هو المحل في الثالثة
في الخيار أو الزمان المشروط فيه الخيار ولما الرمان الذي لا يخرج من الخيار ما لم يعد يحقق سبباً فحينما التأخير بناء على أن الشيء بثبوت
خسره البائع بالصبر لا يند من الثالث وأما التحقق من ملكه كانه بيع الخيار بشرط أداء الثمن بناء على أن الرضا الخيار وعدك تحققة قبله
وأما شرط الخيار في زمان متلف ففجوان العقب قبل تجزئ الخيار خصوصاً فيما يتحقق فيه خيار من زمان المانع عن القبول هو زوال
العقد وكونه معزلاً لا يقع وهو وجوده هنا وإن لم يقدد في الخيار هنا على الفسخ وزمانه لاحق العقول الذي الخيار هنا
من الزمان فيمكن الأمر في الخيار المتوقف على حصول الرمان والموقوف على شيء آخر كالتأخير الزمنية على خلاف الوصفه كان ثبوت
لحقه الأول معلوم وإن لم يحصر زمانه بخلاف الثاني ولذا لم يقل أحد بالمخ من القبول في أحد من العوضين قبل قبض الآخر من جهة كون
العقد في سعره لا يفسخ من قبله فلهذا يقتضي ما يقتضي ما يظهر من قوة هذا التفضيل وعلى كل حال فالخيار المتوقف بنجته فعلاً على
خبره أمر العقب في البيت الذي يتر على خلاف الوصف غير مانع من القبول فلا خلاف ظاهره من الأول ولو منع من القبول
لأنه في زمان الخيار فلهذا لم يمنع من القبول من العقب في حق ذي الخيار من العقب كونه في زمان الخيار بناء على الاستيلاء
في زمانه من العقب في زمانه فلهذا لم يمنع من القبول من العقب في حق ذي الخيار من العقب كونه في زمان الخيار بناء على الاستيلاء
باعتبار أن لا يما يند في القول بوقت الملك على نفس الخيار كما اعترف به الإيضاح لأن أجل في من يجوز البيع للوطح على ما إذا
خبر الخيار بالوطح فيلزم أن عبارة الوطح لا قبل ذلك في المحكم من المذكور وظال الدوام من المانع عن ذلك كون الوطح معروضاً
حق في الخيار من بعض التمسك أنه هل يجوز لعامة العقب في زمان الخيار بدون أن ذي الخيار فيه خيار من كون ملكه له وبين
أبطال هذا القبول لسلط الطغ على أخذ العقب إذا العرض استحقاقاً للسلط لا لاجل استيفاء منفعة ولو أجبه من ذي الخيار وأبداً
ففسخ لم يجل إلا خياره لا المشتري ملك العقب ملكية مطلقة مستعدة للدوام فمنها هذا الملك المنفعة الدائمة فإذا استوفى
المشتري بالخيار فلا وجه لرجوعها إلى الفاسخ بل يعود الملك للمشتري والمنفعة في مدة الإجارة كما إذا أجاز عليه الإجارة وليس للمالك
وإنما يملك المالك المثل من الموقوف عليه لأن البطلان لا يتعلق للمالك منه حتى يتلقاه مملوكاً لمنفعة من الوافق كالوطن
أول فملكه يند في استعداده فأقول أن ملك المنفعة تابع ملك العقب من جهة أنه إذا ثبتت الملكية في زمانه وكان الوطح
بالنقل إلى الخ ملك المنفعة الدائمة لأن المرفوضان للنقل إليه يتلقى الملك من ذلك الملك فيتلقاه مملوكاً لمنفعة وأما إذا
ثبت وكان الوطح من فاسخ سبباً لم يكن ملكه فرعاً عليه متعلقاً بملك الأول ومشتد البطلان كان مستنداً لما كان قبل
تمام المال الأول فحينما المنفعة كالمرفوضان إلى الملك بائناً سبباً فيكون ملكه ملك المثل من الموقوف عليه والمنفعة
تخرج من ملكه ملكاً ولا أنه من فاسخ من إذا وقع الفاسخ بعد الإجارة مع عقد التزام أحد بطلان الإجارة وثابتاً أنه يكتفي
في ذلك المنفعة الدائمة بمقتضى الملك المستعدة للدوام لو لا الرفع أنما ثمن فاضل الفسخ في بعض اجوبته مثلاً اجزم بطلان الخيار
في بيع خيار رد مثل الثمر عليه ما لم يعلم بفسخ البيع المشتري لم يملك منافع ما بعد الفسخ وإن الإجارة كانت من قبل
وإذا أجاز بالفسخ المشتري أن كان مرجعه إليه ما كان ذكرها من كون المنفعة تابعة للملك والمالك المستند إلى ذلك الملك
فقد عرفنا بحواجب عن تفتتاً وحلوان المنفعة تابعة للملك المستند للدوام وإن كان مرجعه إلى شيء آخر فليست بمنفعة من
الأمر إلا في زمانه لأن الثالث في أن خيار الفسخ في العقب يوجب نزول ملك المنفعة إلى مع العلم بقا ملكية المنفعة بعد
الفسخ كما إذا أجاز ولا البيع بعد الإجارة ثم لا شك في نفوذ القبول بأن ذي الخيار وأنه يقطع خياره
للعقب أما إذا أجاز على التزام البعد عن وان لم يكن منافاة بين الاثنين في القبول والالتزام والفسخ وأخذ القيمة

فخر ليه وهو علامه ملكه وفيه انه لم يعلم من القابلين يوقف الملك على انقضاء الخيار الفول يكون فخره على المشتري حتى يكون مانعه وقد علم بها ذكرنا ان العدة
 في قول المشي عموما لانه جعل البيع الخيارا واستند للمقول الآخر باول على كون نفع البيع في حال البايع في زمان الخيار فذلك بعينه
 فاعده كون التلف على الملك لانه مقابل البيع على كونه في ملك البايع مثل خيار بيع ثياب من ثياب رجل فبشرط العبد او الدابة بشرط اليوم او يومين
 فهو على العدة والذات او يحدث من حادثة على زمان ذلك فقال على البايع حتى ينقضي الشرط ثلثة ايام ويصير البيع المشتري بشرط البايع ايام
 بشرط قال وان كان بينهما شرط اياما معدودة فذلك في يد المشتري فهو من مال البايع ودواية عبد الحر من عبد الله قال سئل ما عكده
 الله عز وجل لرجل اشترى مائة من بعل بشرط يوم او يومين فماتت عنده وقد قطع الشئ على من يكون ضمان ذلك قال ليس على الذي اشترى ضمان
 حتى يمضي بشرطه وموت سلة ابن باط ان حدث في الحيوان حدث قبل ثلثة ايام فهو من مال البايع والبول على من وفرا لاشاء في العبد المشتري
 بشرط يموت قال يختلف بالله ما رضى به هو من الرضا وهذا الحيوان المتجدي في مفايل من غير تلك المشتري مع اخضاع الحيوان وقدره في
 ان هذا المبسوط باب الشفعة ما حكمه عند الدروس من انقطع بملك المشتري مع اخضاع الحيوان وكل في العبدان المقدمة من الحيوان على
 لصاحب هذه الاجزاء اما ان تجعل محصة لادلة للمشتري بعينه فاعده فلازم الملك والضمان او لفاعده الا ان لم يضمنه ادلة المسئلة
 فيرجع بعد التكاثر الى الصانع عند ملك الملك ما بقدر قبل انقضاء الخيار ولكن هذا فرع التكاثر المفقود في المقام من جهة الظاهر الشريفة
 المحقة المؤيدة بالاجماع الصحيح من الشرائع ان يقتضيه طلاق ما تقدم من عبارة المبسوط والخالف من كون الخلاف في المقدم المقيد بشرط الخيار
 هو الخيار المنفصل عن البقية اذا شرط الخيار من العدة كان يقتضيه تخصيص الكلام بالعنوان المذكور عند سقوط الخيار بشرط الحيوان
 الذي يطالب عليه الشرط اي خيار ان يعيب النسيب والمرفية والتدليس الظاهر من مجموع ان الخلاف فيها وما يندلج على الاعتقاد ان ما ذكر
 من كادلة بخصه بالخيار وان الظاهر في انفقنا في مجرى ان محل الخلاف اخضاع الحيوان في زمانه ولما جاء الحل في الظاهر قوله في
 محل الكلام لعل الشئ في ذلك في حيازة المقدمة عنده باب الشفعة بقوله ان الشفعة ان العبد يملك شيئا من ملك الملك الا ان شرط
 بان يفرق بالابدان ولا يصح العقد او دخل الشئ في خلاف المبسوط على ان البقرة كاقضيا الخيار في لزوم العقيدة ومراة من الزم
 تحقق علة الملك لا مقابل الخيار الا يخفف مع ان في عتبات الدروس المقدمة في ماخذ هذا الخلاف ان كل خيار يقع من القرن في البيع
 داخل فيما يوقف الملك على اخضاره وكل العبدان المقدمة في عنوان هذا الخلاف في الجاه مع تقدم من الشئ في من المبسوط ان
 خيار الحل يقع من القرن في احد العوضين ومن ذلك يظهر وجوب خيار العيب اخوة من غير محل الكلام فان الظاهر من معهما
 من القرن في العوضين بل ظهرها فلا بد ان يقول الشيخ بالزوم والملك قبل الظهور والخروج من الملك بعد الظهور والخروج من الخيار
 هذا لا يوافق بالشيخ فثبت ان دخولها في محل الكلام مستلزم اما المتع القرن في موارد هذا الخيار واما القول بالخروج من البيع عن الملك بعد
 حذره وكلاما غير لان ما لا يلزم مع ان كلام العلامة في الفخ كالصريح في كون الملك بالعقد انفا في العبدان لا يثبت في ذلك
 ان المقتضى للملك موجود والخيار لا يصلح للمع كما في بيع العيب بذكر اية انه لا منافاة بين الملك والخيار كما في العيب وقد صرح
 الشيخ قدس سره في المبسوط اية بان اذا اشترى شيئا فحصل ثمنه وجده عيبا بده دون ثمنه فحقها بالاجماع وبالنسبة للخارج بالخيار
 وبوجه تمت ذلك ان شئ مكمل ومن احكام الخيار ان يكون البيع في ضمان من ليس له الخيار في الجاه على المعروف بين القائلين بملك
 المشتري بالعقد وتوضيح هذه المسئلة ان الخيار ان كان للمشتري فحقه جهة الحيوان فلا اشكال ولا في كون البيع في ضمان البايع
 وبديل عليه ما تقدم في المسئلة السابقة من الاجزاء وكل الخيار الثابت له جهة الشرط بل ان ذلك في ذلك لهؤلاء في ذهاب الخيار
 سئل وان كان بينهما شرط اياما معدودة فذلك في يد المشتري فهو من مال البايع ودواية عبد الحر من عبد الله قال سئل ما عكده
 قوة حتى ينقضي شرطه ويصير البيع للمشتري بناء على ان المناط انقضاء الشرط الذي تقدم انه يطابق على خيار الحل في الاجزاء باطامه
 ان المناط في ضمان البايع صيرفة البيع للمشتري واخضاعا به بحيث لا يقيد على سلبه من نفسه في هذا المناط بغير تقليل هذا
 انما في السرار حيث قال فكل زمان له خيارا فالتساع بملك زمان من ليس له الخيار لانه قد استقر عليه العقد والوجه له الخيار ما تمت
 عملية العقد ولم زمان كان الخيار البايع دون المشتري فكان المناع في نفسه المشتري وهذا في يده كان هلكه من مال البايع
 دون المشتري لان العقد مستقر عليه ولازم جهة من هذا يعلم انه يمكن بناء على فهم هذا المناط من الحكم في كل قيا فثبت ان المناط
 المعروف زمان التلف في خيار الخيار لا من غير وفيه بين اقسام الخيار اوله الشئ والثمن كما يظهر من كاتبا غير احمد لا حكم
 بل نسب جاعه الى اطلاق الاجزاء قال في المبسوط في احكام القبض وبالقضاء ينقل الضمان الى القايض لا يمكن له خيارا انما فان
 ظاهره كفاية مطلق الخيار عده ضمان المشتري في البيع القبض فيقول كلامه قدس سره في التعريف جامع لمقاسه في شرح قوله
 المعتبر ولو ماتت الشاة المصرة والامة المدلثة فلا شئ فكذا لو بيعت منه قبل علمه قال وفيه الحكم بما قبل العلم غير ان
 العيب يتجدد بعد علمه يكون كالملاك ان يقال انه غير مضمون عليه لان لبوث خيارا لم ينفذ في كلام المصنف وغيره في ذلك انما في قال

انما الخيار في زمان البايع

في شرح قول المصنف قد مر ولا يفتقر الى بيان الغرض من هذا الكلام بل هو ان لو تلف البيع مع خيار الغبن للمشتري فليس له ان يفسخ البيع لان
الخيار للمشتري ثم قد مر في خيار الرقبة في المسألة ان العيب الحادث يمنع من الزلزال بالبيع للمشتري وان كان له ان يفسخ
خياره ولو تلفه من قبل البيع فلا بد ان يكون له خيار الفسخ في المشتري وفيه خيار في مسألة ان تلف البيع بعد اثنائه مع خيار الزلزال
من البيع استثناء الى الصفة فاختار تلف البيع قبل الضمان قال ان هذه القاعدة متعاضدة بقاها اخرى وهي ان تلف البيع في
الحول المحقق بالبيع من قبل المشتري فان الظاهر من اجل هذه قاعدة كونها متعاضدة من الاصل وصرح بخود ذلك المحقق في الاصل
في حاشية الرقبة واستظهر بعد ذلك اختصاصها بما بعد القبض من غير ان يكون له خيار الفسخ في المشتري وفي هذه القاعدة كذلك عندنا في
اقام الخيار ولا يفتقر الى بيان الغرض من هذا الكلام بل هو ان لو تلف البيع مع خيار الغبن للمشتري فليس له ان يفسخ البيع لان
من لا خيار له في مفتاح الكرامة ان قوله في التلف في مدة الخيار من لا خيار له قاعدة لا خلاف فيها ثم ذكر فيها استثناء خيار ان الحكم
في بعض افراد المسألة مطابق للقاعدة لكن الانصاف انما يعلم من حال احد من غير ان الاصل بالجملة هذا العيب فضلا عن انما
عليه فان ظواهرهم في التلف في زمان الخيار هو الخيار الزلزال وهو الخيار الذي ذهب جماعة الى توقفه على ان يكون له خيار الفسخ في المشتري
لخياره في خيار الغبن والرقبة والعيب بخلافه الا انهم اتفقوا على انه اذا مات المبيع لم يكن مضمونا ولو كان الموت بعد العلم
بالعيب لا يترتب ان المحقق الثاني ذكر ان الاصل في الخيار ان كان في خيار المشتري كان زمان البيع وانما انما انما
سابقا في شرح قوله ولو قبضت قبل حله وجوز انما الخيار من ان لم يقبض فيه غلب على شيء مع انه ذكر في شرح قول المصنف في
باب العيوب وكل عيب يحدث في الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار في المشتري في التلف في ذلك الاصل على ما عجز
حيث قال الخيار الواقع في العيب ان يرد به خيار الحيوان وكل خيار في خيار الفسخ في المشتري في التلف في ذلك الاصل على ما عجز
كان بعد القول به خصوصاً على القول بان المورد لا خيار للعيب لان العيب الحادث يمنع من الزلزال بالبيع للمشتري وان كان له ان يفسخ
يعلم حاله ما نقلناه عنه في خيار الغبن فلم يبق في المقام ما يجوز الركون الا ما اشار اليه من ان مناط خروج البيع عن ضمان البائع
ناشئ من موطنه حتى ينفذ شرطه ويصير البيع للمشتري هو انقضاء خيار المشتري الذي يطبق عليه الشرط في الاجابة وصيرته
البيع مختصاً بالمشتري لان ما عليه يجب لا ينفذ على سلبه غير انه على ان كل شرط وليس العوض الذي وصل اليه لازماً
عليه فهو غير ضمان له حتى ينفذ شرطه ويصير مختصاً به لا ما عليه في الاعمال على هذا الاستظهار فاما في مقابلة القول مع انه
يمكن منع كلاً من هذا المناط المستند عليه لان طاعة الاختصاص بما كان الزلزال وعدم كون البيع لان ما على المشتري ثانياً من اقل
الامر كما يظهر من لفظة حتى الظاهر في الابداء وهذا المعنى مختص بخيار الحول والشرط ولو كان مفضلاً لكان ان البيع
من الزلزال ولو قبل حضور ضمان الشرط ولذا ذكرنا في الجواب ان الخلاف في المسئلتين السابقتين منه واما الغبن والعيب الشرطي فختلف
الشرط وتقليد المشتري وبعض الصفقة في وجوب الزلزال عند ظهورها بعد لزوم العقد والحاصل ان طاعة الرقبة استمر
الضمان الثابت قبل القبض الى ان يصير البيع لان ما على المشتري وهذا المختص بالبيع المشتري من اقل الامر فلا يشمل الزلزال المبني
باللزم بان يكون البيع في ضمان المشتري بعد القبض ثم يرجع بعد عرض الزلزال لضمان البائع فانضم بذلك ان الصحيح مختص
بالخيار ان التلف على امل في خيار الحول انما هو ما بعد القبض واما قبل القبض فلا اشكال
ولا خلاف في كونه من البائع من غير التفاوت الى الخيار فلا يشمل هذه القاعدة خيار التأخير واما عيوب الحكم للمشتري والمشتري بان
يكون تلف الغبن في مدة خيار البائع المحقق به من قبل المشتري فهو غير بعيد نظر المناط الذي استندنا ويشمل طاعة الغبن
المقدمة مضافاً الى استحقاق ضمان المشتري في التلف قبل القبض وتوقفه على ما نرى مع انقضاء القاعدة كون الضمان من مال المشتري
خارج منه ما قبل القبض مدفوع بان الضمان الثابت قبل القبض وبعد في مدة الخيار ليس مخالفاً لذلك القاعدة لان المراد به
انفساخ العقد وتحويل العوض في ملك صاحب الاصل فلهذا في الرفع هو مخالفة لاصالة هذه الاصل وحيث ثبت المخالفة قبل
القبض فلا يصلح قيامها بعد القبض في مدة الخيار نعم يبيح هنا ان هذا مقتضى كون ما للمشتري في مدة خيار البيع الخيار من المشتري
فيمنع البيع ويرد البيع الى البائع والزام عدم الخيار من خيار الخيار في ذلك البيع انما يحدث بعدد المشتري او مثله فلف الغبن في مدة
الخيار انما يتحقق بعدده قبل الفسخ لا قبل مدفعه بما اشارنا سابقاً من منع ذلك مع ان المناط في ضمان غير ذي الخيار لما انقلبه
الى ذي الخيار من قبل البيع المحقق ولو باختيار المفضل كما اشارنا سابقاً في الاول لا الزام بخلاف هذه القاعدة اذا كان المشتري مختصاً
بجانب يكون تلفه قبل قبضه موجباً لانفساخ البيع فيكون كل بعد القبض مع خيار البائع لو مفضل عن العقد واما اذا كان
المشتري كلياً فاما مال البائع اذا كان كما اذا اشترى طعاماً كلياً بشرط الخيار له في مدة فقبضه من قبله فلف في يده فان الفسخ
على ضمانه على البائع لان مقتضى ضمان البيع في مدة الخيار على لا خيار له على ما فهمه غير واحد فبقاؤه على ما كان عليه قبل القبض

ودخل الفرض في ملك المشتري لا يتلزم انفساخ العقد بل من الغبن بالنسبة الى الغير من جهة الكل كغير الغبن من جهة المالك على
 الاخبار المتقدمة ثم ان ظ كلام الاصحاب في غير ما عرفت منهم كالحق والشهد الثانيين ان المراد من الغبن من جهة المالك ان ينقل الى
 غيره هو بغير الضمان الثابت قبل قبضه وانفساخ العقد انما قبل التلف وهو الظاهر من قول الشهيد ع من م و
 ما يقين ينقل الضمان الى الغير ما لم يكن له خيارا حيث ان مفهومه ان مع خيبا الفايض لا ينقل الضمان اليه بل يقرب على ضمان المالك
 الثابت قبل القبض وقد عرفت ان معنى الضمان قبل القبض هو تعدل انفساخ العقد وتلفه في ملك فاقوله بل هو وظ الفاعلة
 وهي ان التلف في ملكه لا خيار له فان معنى تلفه منه تلفه ولو كالمع ان هذا ظاهر الاخبار المتقدمة الدالة على ان
 البايع المبيع مدة خيار المشتري بصيغة قاعدة عدم ضمان الشخص المتلف في ملك فالكه وقاعدة الثالث من بين الغبن وانفساخ
 فاما انفساخه في ملك البايع فاما لم يلزم من خياره شيء من القاعدتين والخاصة ان ارادة ما ذكرنا من الضمان بما لا ينبغي
 الشرع فيها ومع ذلك كله فقطعتان الدرونة في الفرض السابع من فروع خيبا الشرط يوجب بل يبدل على عدم الانفساخ قال قدس سره
 لو تلف المبيع قبل قبضه بطل البيع والخيار وبعده لا يبطل الخيار وان كان التلف من البايع كما اذا اخضر الخيار بالشئ فلو فسخ البيع
 وجع بالبدل في صورة عدم ضمانه ولو فسخ المشتري وجع بالثمن وعزم البديل في صورة ضمانه ولو اوجبه المشتري في صورة التلف
 قبل القبض لم يؤثر في ضمان البايع البتة المثل في انفساخه بما لو تلف مبدية في خيار نظر انتهى والعيان محتاجة الى التام في وجوه
 وقد يظهر من ذلك من اطلاق عبارة التذكرة قال لو تلف المبيع بغير ضمانه في نفس الخيار ان كان قبل القبض انفسخ البيع قطعا وان
 كان بعده لم يبطل خيار المشتري ولا البايع بحسب القيمة على ما تقدم ثم عكس عن الشافعية وجهين في الانفساخ بعد القبض وعلمت
 على المالك بالعقد ويمكن حمل على الخيار المشتري ان كان قوله في القواعد لا يقطع الخيار بتلف العين محمول على صورة ضمان البايع
 للمبيع لما عرفت من تعيين الانفساخ فيها واما يحتمل ان معنى قولهم ان التلف من خياره ان عليه لك اذا فسخ حسب الا انه ينبغي كما في
 التلف قبل القبض واما حيث يوجب المشتري فيفسخ ان يغير بين الرجوع على البايع بالمثل او القيمة وبين الرجوع بالثمن ويحتمل
 ان لا يرجع فيه فيكون معنى الخيار ان لا الضم في الظان حكم تلف البعض حكم تلف الكل وكذا احكم تلف الوصف الرابع وصف
 العتق بل اطلاق على الظاهر في الصحة السابقة او يحدث فيه حدث فان المراد بالحدث لم يزل فوان الحجز والوصف هذا كله ان التلف
 ما به نسيان وبنه ومنها حكم الشارع عليه بالانكاف واما انا كان بالانكاف في خياره عتقه خيبه ولزم العقد من جهة وان كان
 بالانكاف في غير ذلك الخيار لم يبطل خيار صاحبه فيغير بين انفساخ العقد بالرجوع بالقيمة والفسخ والرجوع بالثمن وان كان بالانكاف لغير
 محترقة بين الامضاء والفسخ وهل يرجع بالقيمة الى التلف والمصاحبة ويجوز وجوه من ان البديل القائم مقام العين في قيمة
 المثل في بستره بالفسخ وان الفسخ موجب لرجوع العين قبل تلفها في ملك الفاسخ او اعتبارها عند الفسخ ملكا كالفالفا
 بناء على الوجهين في اعتبار يوم التلف ويوم الفسخ وعلى الفقد في في ضمان التلف كما لو كانت العين في يد الابحار ومراية
 اذا دخل الثمن في ملك من تلف الثمن في ملكه خرج عن ملكه بديل الثمن وصفا في وقتته لان ضمان التلف محل الدفعة لا الامور الخارجية
 واما في ذمة التلف انما انقصها لا المالك وكونه بديل العين انما هو بالنسبة الى التلف من حيث وجوده الى المالك كالعين
 لو وجد لا انه بديل خارج يرتب عليه جميع احكام العين حتى بالنسبة الى غير التلف فهذا البديل نظر بديل العين لو اياها المشتري
 وفسخ البايع فانه لا يقين للدفع الى الفاسخ واما الفسخ فهو موجب لرجوع العين قبل تلفها مفقوتها لما لا على ماله
 بالقيمة في ملك الفاسخ فيكون تلفها بهذا الوصف مفقوتها المالك لا التلف من كون يد المفسوخ عليه بغيرها بالوجوه
 قبل الفسخ وبانقضاء بعده وانكاف الابحار فيفسخ الرجوع وهذا محقق الوجوه مسكتة من احكام الخيار
 ما ذكره في كره فقال لا يجب على البايع تسليم الثمن ولا على المشتري تسليم الثمن في زمان الخيار ولو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل
 خياره ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده ولا استراد المدفوع قبضه للخيار قال بعض الشافعية ليس له استراد ولا اخذ ما عنده
 وفيه ما كما لو كان التسليم بعد فسخ البيع انتهى ويظهر منه ان الخلاف بين المسلمين انما هو بعد اخبات احدهما التسليم او التسليم
 ابتداء فلا يجب في ذي الخيار اياها عا ثم ان ان اعيد بعد وجوب التسليم فلا كفاية من جهة ان له الفسخ فلا يتعين عليه التسليم فارجع الى
 وجوب احدا الا من عليه الظاهر غير مراد وان اعيد عند تسلط المالك على ما انقل اليه اذا كان المتناقل خيبا فلا يجوز منعه عن اعادة
 فبعضهم من جهة عدم الدليل المخصص لعموم ساطنة الناس على اموالهم بالحكمة فلم احب هذا الحكم وجها معتمدا ولم احب منعه عن
 لوجهه مسكتة قال في القواعد لا يقطع الخيار بتلف العين وهذا الكلام ليس على إطلاقه كما اعترف به في جامع لمفاسد
 فان من جملة اضرار الخيار انفساخه بل مطلق الخيار قبل القبض والخيار المخصص بعده ومن المعلوم ان تلف العين حرم موجب
 العقد فلا يتغير خياره فيكون المراد ان التلف مع بقا العقد على حاله لا بوجوب فسخ العقد وانفساخه في ملكه في يد

والمراد من خياره انفساخه
 فيفسخ الرجوع على البايع
 بالمثل او القيمة

فان كان البايع
 قد سلم الثمن
 فلا يجب له ان يعيد

لا ينفذ بغيره ولا يتأخر صاحبه هو كذا لان الخيار كما عرفت مما عرفت من ان العقد معطل وان العقد بعد التالف بل الفسخ ولذا
 الا فالج انما فلا يترتب لهذا الملك بعد التالف ولا معطله بصوره البقا اللهم الا ان يعلم من الخارج ان شرع الخيار لا يقع فسخ العقد
 نفس العين فبقي هذا الفسخ بتلف العين كما في العيبان فخير بين الرد والاداء لان الصبر على العيب ضرر ومع اخذ العيب فسخ
 الشارع بمالك الفسخ والرد فاذا تلفت فسخ حكم الخيار او بقاءه اذا كان دليل الخيار متلفا لعيب المدين فيه فلا يرد عند اطر ذلك
 بصورته تحقق الرد المتوقف على بقاء العين هذا مع قيام الدليل على سقوط الخيار بتلف العيب المدين فيه فلا يرد عند اطر ذلك
 الحكم ثم ههنا ما ورد في ثبوت الخيار مع التالف ويظهر من عدم كونه العلامة قدس سره في باب الخيار لو لم يكن الخيار
 من الخيار في خياره وليس المال بعد تلف المتاع بل من العيب وبغيره من الخيار بعد نظر الى ان الشرع انما يتحقق مع بقاء العين فاستأنا
 الى ما ذكرنا من ان التالف هو جواز الرد فيتحقق الفسخ بصوره متحققه لكن فوته في المسالك جامع المقاصد ثبوت الخيار بوجود
 المتحقق وعدم المانع كما في رد المحقق الثاني في سقوط خيار العين بتلف المتبقيين وظلغليل العلامة في التذكير عند الخيار
 مع نقل المغنوة العين من ملكه بعد ما كان الاستدراك وهو عدم الخيار مع التالف ولا فوته بقاءه لان العدة فيه نفى الفسخ
 الذي لا يفرق فيه بين بقاء العين وعدمه مضافا الى اطلاق قوله وهم الخيار اذا دخل السوق مع انه لو استند الى الاجماع لم يكن
 التمسك بالاشعيه الا ان يدعى انعقاده على التسلط على الرد فيتحقق بصوره البقا والخير في جامع المقاصد بخيار الفسخ الذي
 خيارا للرؤية ومنه ما وضع الرد وخيارا للرؤية ما اذا جعل المتعاقدان الخيار على وجه اردنهما التسلط على محرم الرد المتوقف على
 بقاء العين فان الفسخ وان لم يتوقف على بقاء العين الا انه اذا فرض الغرض من الخيار الرد والاسناد فلا يبعد اختصاصا بغير
 البقا والتمسك من الرد والاستدراك وان كان حكمه في خياره المحل والخير وان الا ان الحكم اعم من ذلك والحكمة اذا كان الدليل
 يقتضي العموم بخلاف ما اذا كان اطلاق جعل المتعاقد من عقدا على وجه التصريح به في الكلام واستظهر منه عدم وفاء الفسخ
 الا بالرد والاستدراك ومنه ما يمكن القول بعد بقاء الخيار الشرطية في البيع والخيار اذا تلف البيع عند الشراء لان
 الثابت من اشتهارها هو التمكن من استرداد البيع بالفسخ عند رد التمسك لا التسلط على مطلق الفسخ المشروط ومطلوعه عند التالف
 لكن لا احد من المتقدمين يدرك او يعرض لوجهها يمكن ان يبق في هذا المقام وان كان مخالفا للثبوت بغيره بخيار عند التالف
 الا في موضع دل عليه الدليل اذ لم يدل على خياره من الاجماع الا على التسلط على الرد والاستدراك وليس فيها الغرض
 للفسخ المتحقق مع التالف بغير ادائه ملك الفسخ من الخيار في متغيره في كلمات الشارع لما عرفت في اول باب الخيار الذي
 استعماله في كذا من بعض المناظر يتم لو دل الدليل الشرعي على ثبوت خيار الفسخ المطلق الشامل لصورة التالف او
 جعل المتباين منها خيارا للفسخ بهذا الفسخ ثبت مع التالف اذ لا العالم مسك حكمه لو فسخ في الخيار فالعين في ثبوت
 فسخ بلا خلاف على ان لا كانت مضمونة قبل الفسخ اذ لم يسلم ما فاعلم الا في مقابل العوض ولا شك بقاءه اذ لم يتغير ما يرد
 على وضعا ما لا يكون في يد الفاسد اذ الفسخ انما هو قبله والغرض من التمسك ببقائه ما قبل الفسخ بيان عدم ما يقتضيه
 كونها امانة ما لا يكون عليه كونه مضمونة غير ذلك او يجعل الشارع واذن الشارع في الفسخ لا يفسد دفع الضمان
 عن اليد كما في الفسخ بالتبوم ومخرج ذلك الى عموم على اليد ما اخذت والى انها مضت مضمونة فانما يطل ضمانه بالشرع
 بعين ضمانه بالعوض الواقع عند التمسك او القيمة كما في البيع الفاسد هذا ولكن المسئلة لا يخرج عن اشكال واما العين في يد
 المضمون عليه ففي ضمانه او كونها امانة اشكال مما ذكره في انه فيها ضمان فلا يرد الا بالرد الى مالكها ومزان الفسخ لما
 كان من قبل الاخر فترك العين في ضمانه مع الرضا به القضي لا يشترط مع صدق بان مجرد هذا لا يقطع الامر
 الثابت واية العالم هذا بعض الكلام في خياره واحكامها والى ما في محول الى الناظر في خبر بكليات الفقهاء والمجتهدين و
 صلوات الله على الفقهاء في العقد والنسبة قال في كذا في بيع البع باعينا والمناخر والتقديم في احل العوضين الى اربعة اقسام
 بيع الحاضر بالحاضر وهو العقد وبيع المثل بالمثل وبيع الكال بالكال وبيع الحاضر بالمتن المثل وهي النسبة وبيع المثل بالمثل
 وهو التام والمراد بالحاضر اعم من المثل والمثل خصوص الكل مسكلة اطلاق العقد يقتضيه العقد وعلامة التذكير بان
 قضية العقد انتقال كل من العوضين الى الاخر فيجب اخرج عن العهدة من طولب صاحبها فيكون المراد من العقد عند حق الشرع
 في تاجر النثر والمراد بالمطالبة مع الاستحقاق بان يكون قد بدل المتن او يمكن منه على الخلاف الا في زمان وجوب تسليم المتن على
 المشتري ويدل الحكم على المذكور ايضا الموقوف في جعل الشرع مخارطة بمن يفسد ثم اقرها قال وجب البيع والتمسك اذا لم يكن شرطه
 ضوئيا فلا شرط تعجيل الفسخ كان تأكيد المتقاضي الاطلاق على المشتري على ما هو الظاهر من هذا الشرط من ادائه عند
 المطالبة والناظر عن زمان المطالبة لا ان يغفل بدفعه من وقت مطالبته ان لا يكون ما كيد له كمنه خلاف متعاهد ولا الشرط

فانما هو الذي لا يمكن ان يرد البيع

فانما هو الذي لا يمكن ان يرد البيع

فانما هو الذي لا يمكن ان يرد البيع

مجلس شورای اسلامی

[illegible]

وَمَا جَزَاءُ الْمُعَذِّبِ إِلَّا الْمَذْئِبُ

بروئے خیر و صلاح

[illegible]

مجلس فیضیہ دارالعلوم دیوبند

القول القبيح
فلا أقول
القبيح
القصيدة

۷۴ کیله او د زین او عتق او نقل کړ

ولا يبرأ ولا وفاء على بيعه بغير البيع ظاهر عوانا في الاختصاص بالبيع واطهر منه في الاختصاص قوله في التذكرة بالافترق عندك ان البيع
متعلق بالبيع لا بغيره من الحواشي والظاهر ان كل قوله في مواضع اخرى لو كان لمزيد عند غير طعام من سلب من لمزيد عند هذه الدعايم
في الطعام الذي لك عندك لم يجز عند الشافعي لانه بيع المسلم فيه قبل القبض والا فلا عندك الجواز وليس هذا بيا واما هو فوقع متنا
لما في شرح من كل بصرحة في موضع ثالث بجواز الصلح في المسلم فيه قبل القبض لانه عقد مستقل لا يوجب اوانه للشيخ احكامه وقد
شرح جامع المقاصد اية في موضع ما يختص حكم بالبيع دون غيره وقد تقدم كلامه لا يجوز بيع المسلم قبل قبضه الا ابتداء
به لكن العلامة قد عير بلفظ الاستبدال في كثير من مواضع مسألة البيع قبل القبض مع ان ما استدل به للمأين من خصوص ولا يبرأ المشتري
في التذكرة لا يفسخ العقد باللفح جاز في مطلق التصرف فضلا عن المعاوضة وقد صحح الشيخ في المطبوعة نواب الحوالة بانها مفسخة
والمعاوضة على المسلم فيه قبل القبض من جازيه وهو ان يبيع غير الصلح في ابتداء لك لانه لم يبيع غير الكبري وشرح الافصاح ما بيننا
الفرق الذي اعتداه له من عليه طعام لغيره على نزل على طعام على ان الحوالة معاوضة مستقلة او استيفاء وان المعاوضة قبل القبض
حرام او مكروه واراؤه خصوص البيع من المعاوضة ليست باولى من اراؤه مطلق المعاوضة من البيع في قولهم ان الحوالة بيع اوليت بجواز هذه
انها في كلامهم وقد صرح اكثر ان مراضة المسلم والمسلم اليه على فقه المسلم فيه من بيع الطعام قبل القبض فاستدلوا بما جازوه على جواز ويؤيده
ايضا قوله في التذكرة لو كان لمزيد طعام على غيره سلموا الحوالة مثله على زيد فقال زيد اذهب اليه عرو وافض لي نفسك ما لي عليه لم يبيع
الحوالة عند اكثر علمائنا وبيد قال الشافعي واحمد لان البيع انتهى عن بيع الطعام بالطعام بحجره فيه ضاغان ضاع البائع وضاع المشتري
وسا في ابتداء هذا الفرق في كلام جامع على مسألة البيع قبل القبض ثم ذكر الشهيد كالمسلم في البيع قبل القبض وشرح ما بيننا الحكم في الوفاة
للمسلم اشتبهت هذه الدعايم طعاما وافضه لنفسك على حكم البيع قبل القبض وكيف كان فالمسئلة محل اشكال من حيث اضطرار كلامهم لان
الاقتضائ في مخالفة الاصل على القبض هو المتعذر منه يظهر جواز بيع ما انتقل بغير البيع للمعاوضة كالصلح والاجازة والصلح كما صح في
الدينوس فضلا عن مثل الدين والقرض وما في الكتاب والصدق وغيرها نعم لو ورت ما اشترى وما يقبل وصدقة او عوض عن الطعام
الحال في بيعه لثالث هل هو من البيع الممنوع اقباع عقد البيع على ما لم يقبض او ما يبيع في كل البيع به فيكون النبي عنه نقل ما له
بغيره بخاص هو البيع كالوحي عن بيع ام الولد وحلف على ان لا يبيع مملوكه حيث لا فرق بين اقباع المبيع عليه او دفعه على الكلي البيع
ظاهر الحق الفوقي وان كان هو الاول بل هو المعين في الاختيار المفصلة بين التولية وغيرها الا ان الغلغلة لا يبعد سياق
مجموع الاجزاء وعليه لو كان عليه لم يصح له صاحبه فدفع اليه زاهم وقال اشترى بها طعاما وادفعه لنفسك جزم به الخلاف في بيع مالم
يقبض كما صح في مس ولكن في بعض الروايات ولا له على الجواز مثل صحته يعقوب شيعيا سئل ابا عبد الله ع عن الرجل يبيع على
الحق احمال كزيتون والتمر فيبعث اليه بذابره فيقول اشتره هذه واستوف منه الله لك قال لا يلزم في التذكرة لكن في صحته الجلية فاستسك
ابا عبد الله ع عن رجل سلفه زاهم في طعام فلما حمل طعامه بعث لا يدراهم فقال اشترى لنفسك طعاما واستوف فحك قال لا
يحول عليك وهو مبيع حتى يقبض الذي لك ولا نقول انت شره وفي موثقة عبد الرحمن بن ميمون في ذلك لكن على الكبري
كرهه مباشرة الشراء من جهة كونه في معنى التهمة والمصلحة الشراء وعدم جواز الاستيفاء ان هذا كله ان كان الطعام المشتري
شخصيا واما اذا وكله الشراء الكلي فلا يجزى فيه ذلك لان شخص ما باعه سلمه الطعام الكلي المشتري موقوف على قبضه ثم ابتاعه
وبدون ذلك لا يمكن الا ايضا الا بالجولة او التوكيل فيدخل المسئلة في ذلك في الشرايع وغيرها ابتعا المندوب لئلا يثبت له لو كان
له على غيره طعام من سلم وعليه عند ذلك فامرهم ان يكتا لنفسه من الاخر فانه يكره او يجزى على الخلاف وقد علم في ذلك بيع مائة فضة
عوضا عن مال قبل ان يقبض حبا وذكر المسئلة في عد بعض الحوالة قال لو احوال من عله طعام من سلم على من له عليه مثله فاذكره
وعلى القول بالتحريم فيقبل لانه قبضه عوضا عن ماله قبل ان يقبضه صاحبه في الاضاح جواز الخلاف في المسئلة على ان الحوالة
معاوضة او استيفاء وان المعاوضة على ما للمسلم قبل القبض حرام او مكروه ولكن جماعة ممن باخى عن العلامة كون هذه المسئلة محل
الخلاف في بيع ما لو قبض مائة على ان الحوالة ليست معاوضة فضلا عن كونها بيعا بل هي استيفاء في ذلك اما وكالة واما حوالة وعلى كل
قد يبرأ من بيعه محل الخلاف لمطلق المعاوضة ويكون البيع كتابته عنها ولذا نسب فيما عرفت من عبارة التذكرة المنع هذه المسئلة
الأكبر علمائنا جماعة غير العامة محققين بالنوع المانع عن بيع ما لم يقبض واستند الشيخ اية في المنع الى الاجماع على عدم جواز بيع ما
لم يقبض وقد عرفت ما ذكره الشيخ في باب الحوالة ولعله لاذن بالشبهة في ذلك في حكم المسئلة لانه كالمبيع قبل القبض لكنه قد عير
في بعض تحقيقاته الموصية بالادراج المسئلة في البيع بان مورد التمسك لما كان ما هي ملكية ثابتة في الذمة فانه قد عير به المسلم المقتض
تلك الذمة والقبض اعقده اياه فكان لما قال اكثر من غيره فلان قد جعل عقد السلم معاوضة على ما في ذمة المفسد فيه ولما
يقبضه بعد ولا ريب في مملوك له لم يبيع فاذا جعل مورد السلم الذي هو بيع يكون بيعا للطعام قبل قبضه تحقيق السرطان ويطبق ما بينا

الثانية

فقد انما انما احد كماله ان يكون المال سلما بان سلفه طعاما في العرف وفي بلد بلدين مع عندا شرا لم يدينه فلا اشتراك في حكمه
اذا تقرر ذلك البلد ولعله فيجب الوجوب بالوطا ببيعة ذلك البلد لوطا لبيته ذلك البلد ببيعة في بلد وجوب البيعة ثم انما
ذلك قال الشيخ لا يجوز البيعة في الطعام قبل قبضه وهو حسن بناء على اراده بيع ما ذمته بالبيعة او اراده مطلق الاستبدال من البيع
عنه اما الوجوب انما هو في خصوص البيع ولم يحتمل التراضي على خصوص كون البيعة بمثابة احتمال كونه ممتنا والسلم ممتنا فلا وجه للبيعة بل انما
نظروا في البيعة خصوص اذا كان في البيعة في البيعة في الحكم على انفسه في التراضي المذكور في البيع او القول بجبره مطلق الاستبدال
واما اذا اراد من المسلم البيعة في وجوبه او اجبا على ذلك في لان التقابل قبل العقد كان الاول فيجوز منه هو الطعام لا البيعة وعن جماعة منهم ان
في التقابل يجوز ان كان الطعام الذي يبيعونه دفعه مقدم فكان كما لو عود الطعام في بلد بلدين التسليم فيه وتوضيح ان الطعام قلنا في البيعة
من المسلم الجبر في لو كان في ذلك البلد لبيته في المال في المشتري ان حضر الادفعه الى وليه ولو كان له او لم يكن له ولا يمكن
البرائة مستند الى غيبته فلم يفر من مطالبته في بلد الاستحقاق وقد يوقه انه يلزم من ذلك جواز مطالبته بالطعام وان كان اريد في كماله
القول بذلك في الفرض ولو كان الطعام في بلد المطالبين ما في البيعة لبلد الاستحقاق فالظ وجوب الطعام عليه بعد دفعه الحق في
عده موقوف للطالب بالبيعة عن بلد الاستحقاق فيطالبه بغير الحق الثانية ان يكون فاعليه فضا والظ عند استحقاق للطالب بالمثل على خلاف
البيعة لانها انما يصفها في بلد الفرض في لزم من البيع في فرض امر اضلالا للحق في فضا مع صدق هذا لكنه من ما يقتضيه في البيعة في ما
مطالبته ببيعة بلد الاستحقاق فالظ جوازها وفاقا لفاصلين وحكي عن الشيخ والقاض وعناية المرام في لفظها لما اقتضه من الحق
هو الطعام على ان تسليم في بلد الاستحقاق وقد قدس بقدر عيده لا ما يضاع في ذلك في فلا يعبه لسقوط غايته الصبر الرجوع الى البيعة لا لاجل
مراة فلان لو لم يخلف البيعة فالظ جواز مطالبته بالمثل لعدم الضرر لكن مقتضى ملاحظة الضرر انما الحكم بعد الضرر على الفرض او
بمصلحته ولو لم يضره جهة اختلاف البيعة ثم انه اعرج في المختلف بتعيين في بلد الفرض مع نقد المثل في بلد المطالب وعنه ان فضا كما
فعله العلامة في القواعد وشاهد مع المقاصد وظ بعض عند جواز المطالب لا بالمثل ولا بالبيعة وكانه يفرج على ما عاين الشهيد في
حواشيه عند جواز مطالبته الفرض في المثل في غير بلد الفرض في مع عدم ضرره في ذلك عند جواز المطالب بالبيعة بطريق اخر
لعله لان مقتضى اعتبار بلد الفرض ان ليس الفرض الا مطالبته تسليمه في بلد الفرض في جبره بقدر في وقت من جهة توقفه على مقتضى ما
لا يجوز له قتاله بالبيعة كالو لغير التسليم اختيارا في بلد الفرض اختيارا او اسماج تسليم المثل في البيعة في الثانية ان يكون الاستقرار
من جهة الغصب في كل من البيع والمراضاة لا يجوز مطالبته بالمثل في غير بلد الغصب لعله لظ قوله نعم فاعندوا على مثل ما اعتك عليكم
ان ما في ذمت هو الطعام الموضوع يكون في ذلك البلد فان مقدار ما في الطعام يختلف باختلاف الاماكن فان المالك لمقد انه في بلد
تدبيره صا والمسا ان لا يضا في فرض بعد ما في ذمته في الصفا في ذمته في الثانية ان البيعة في مقتضى الغصب والاختلاف في البيعة باختلاف الاماكن
فان اللازم على هذا عدم جواز مطالبته بالمثل في زمان غلته وحله ان الما في ذمته في مقتضى الغصب والاختلاف في البيعة باختلاف الاماكن
المات ولو لا فاعله في الضرر والضرب اطلاق العدة في مقتضى الفرض التسليم في ذلك في ما في ذمته لولا ذلك لكان في بلد الما لزم من
البلدان الا انهم عليه في ذلك هذا السلوك في ذمتهم فامة البيعة مقامه في طوعا عن الفاضلية في بلد الغصب هو حسن على ما
على اختلاف في المثل والبيعة في وقت الذبح لوجوه الما في ذمتهم مع قدره ويحتمل وقت القدر لا في وقت الانفاق الى البيعة في
المسئلة اقول انه يكون في باب الغصب كرها مع مباحة في البيع الفاسد عند ذكره في طه المقد

فليراجع الى هنا حيث لم يفر العلماء المحققين بل استأنفها
المحققين المحققين الحق المدعي مؤسس الحق
مشيلا في ذمت الواسل رحمه الله والابا الشيخ
الا فضا قدس الله نفسه له
وانما في ذمته البيعة
الراية

هذه لينا
بسم الله الرحمن الرحيم
في التقية
بعد غضب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعن الله على اعدائهم جميعا في يوم القيمة باسم لا تقى في في والنا
ابن عن الادوية في البيعة والنجمة والمراد هذا التحفظ عن غير الغير في خاصة في قول وفعل مخالف للحق والكلام تارة فيع في حكمها
التكليف واخر في حكمها الوضع والكلام في الثانية انما هو في ذمتهم في المراتبة على الفعل المخالف للحق وانما الترتيب على الصادق
بيعة في ترتب على الصادق واختار ادم وقوهما في البيعة وجب في ذلك الا انما واضحا في ان الفعل المخالف للحق هو في ترتب عليه انما هو في

الاجابة على ما ذكره في المتن

الاجابة على ما ذكره في المتن

الاجابة على ما ذكره في المتن

الذين فيها من قبل الشارع ام لا ثم الكلام في ان الحق الواقعي قد يقع في خصوص الاعادة والعصا اذا كان الفعل المضاد نقيضاً للثبات وقد يقع في
الاثر والنجس كرفع الوضوء النقيض للحدوث بالنسبة الى جميع الصلوات واعادة المعاملة الواقعة نقيضاً لتمام المرتبة على المعاملة النقيضة
فالكل في مقامات متقدمة قال الكل امر في حكمها النكاح في مقام النقيض تنقسم الى الاحكام الخمسة فالواجب فيها ما كان لرفع الضرر والنجس
فعلوا وامثلة كثيرة والنسبة كما في الضرر من غير الضرر بان يكون تركه مفضلاً له في الاصل والبدالة مع العامة وهو
في المعاشرة بلاهم فانه يخرج الى الاحكام الخمسة لوجوبه منهم والمباح ما كان الضرر من غير الضرر ومثاله في نظر الشارع كالنسيئة
في انكسار الكفة على ما فكره جميع الامم ويدل عليه الخبر الوارد في الجليل اخذوا الكوفة وامر السباير المؤمنين والمكروه ما كان
تركها ويحل الضرر او من مضله كما ذكره في بعضهم في انكسار الكفة وان الاول تركها من غير تركها للناس علة الحكم الاسلامي والامر بالمعروف
ح ما يكون ضد افضل المحرم منه كان في الدنيا وذكر الشهيد في قواعد ما كان المستحب اكان لا ينجح من افعالهم فيهم من اجل او
منها ولا اكان نقيضاً في السبب كالتزيت في سبب الزهر اصبوا الله يعلمنا وترى بعض فضلو الا ان المكروه النقيض في المستحب لا
منه عاجلاً ولا آخراً ويجوز من الناس على عود الذهب لحرمة النقيض حيث يوجب الضرر عاجلاً ولا عاجلاً او في قتل مسلم والمباح
النقيض في بعض الباطن التي يجرها العامة ولا يصح كمن اضرب في بعض ما ذكره في ما قبل ثم الواجب فيها بيع كل مخطور من فضل
الواجب ترك المحرم والافضل لذلك ازالة الضرر فيجوز في علة في شغلا منها ما اضطر الى مضافاً الى عموم النقيض مثل
قوله في الحرمان النقيض فاستعمل في النقيض الا في واجبه وغير ذلك من النقيض في خصوص الموارد وجميع هذه الأدلة
حاكمة على ادلة الوجبات والحرمان فلا يغير من ذلك ما حمله من الرجوع ويوجب الاصول بعد هذه كما ذكره بعض في بعض موارد
هذه المسئلة واما المستحب النقيض فالظهور بان مقتضى ربه على مورد الضرر قد ورد الضرر بالبحث على المعاشرة مع العامة وقيامه
منها ثم في جميع جازيمه كقولهم في مساهمة والاذان لم فلا يجوز النقيض في المسئلة ما لم يرد الضرر افعالاً في الخلق كقولهم
دعوا الشيعة العقاب لهم كل المحرم والمباح والمكروه فان هذه الاعكام على خلاف عموم النقيض فيصاح للدليل الحامض انما في
الثاني فقول ان الظاهر يتبادر العمل الباطل على الواقع نقيضاً وعدا انتفاع الاثبات في النقيض اذ كان دليل ذلك الاثر عاماً فيكون
الاختصاص والاضطرار فان من احتاج لاجل النقيض في النكاح والصلوة والنجس على ما لا يصح في النكاح والصلوة او فعله
ما يحرم على المحرم فلا يوجب الانتفاع احكام تلك الامور ويسبق فيها نقيضه نعم لو قلنا بدلا له حديث في النقيض على وجه صحيح
الاثر ثم ذلك في الجملة لكن الاضطرار في رتبة في دفع الواحدة من اضطرار الاكل والمشرقة اذ ان كلفه الضلوة وهذا هو
الاختصاص والاضطرار لا بد له لانه مقتضى عدم الادلة في المقام الثالث في حكم الاعادة والعصا اذا كان المكروه نقيضاً للثبات
فقول ان الشارع اذا اذن في اتيان واجب وسع على وجه النقيض اما بخصوص كل واحد في الصلوة متكرراً في النقيض او اياه ما يجب
كان باذن امتثال الامر بالصلوة او مطلق العبادان على وجه النقيض كما هو الظاهر من افعال قوله في النقيض في كل شيء الا في النقيض
على الخيصر ونحوه ثم اذ نعت النقيض قبل وجوب الوقت فلا يمنع الاشكال في اجزاء المنة في سقاطه الامر في محله في كل شيء
كله فيقطعه في الاختصاص كل فيقطعه في الاضطرار اذا تحقق الاضطرار لوجوب الامر في كل ان الامر بالصلوة فيقطعه بالصلوة مع
الطهارة الثانية كما يقطع مع الطهارة الثانية ان اوقعت على الوجه لما ورد اما لو لم يرد في امثال الواجب الموسع حال المسئلة
خصوصاً وعموماً على الوجه المنفصل فيقع الكلام في ان الوجوب الواجب الموسع هل يعلق باثبات هذا الامر المتعلق بالواقع فيختص
النقيض في وجوب الوقت في وجوبه بعبادة اخرى الكلام في انه لا يحصل الا في المطلقة بضمها و امر النية امر باثبات الواجب
على الاية او لا غاية الامر فيقطعه عن الكلفة في حال النقيض ولو استوعب الوقت والتحقيق في الجملة في جميع احوال الادلة
المسئلة في الشرط المتقدمه لا قبل النقيض فارقته من خلية تلك العبادة من دون فرق بين الاختصاص والامر بالصلوة في كل شيء
الامر بالمحافظ عين قد سئل في النقيض في الوقت كما لو تعدت الصلوة في تمام الوقت الا مع الوضوء بايديهما في اية ذلك
سقوط الامر بالصلوة واسا لشرطها بالطهارة بالماء الطلوة مقدمة في الفرض في حال الطهارة في ارضع من وجوب مدحيتها في
العبادة بشرط المتك من هذا دخلت المسئلة في الاعادة اية الاستوعاب في وقت لم يقطعه الامر بالصلوة وان كان في جزء
من الوقت مع جازي الذي لجزء الاخر مع عدم جازي في الحلق المعروف في اول الاعادة وانما هل يجوز له البدارام بحمل الاستطاعة
فثبت في جميع ما ذكرنا ان صحة العبادة المأخوذة بها على وجه النقيض يتبع اذن الشارع في امثالها حال النقيض والاذان مضموناً لاجل خبر حديثنا
الدليل الخارجي الدال على ذلك سواء كان خاصاً بعبادته او كان عاماً لجميع العبادات ولثالثه فيمنع قبول الامر العامة بآثار المسئلة
لحال النقيض لكن بشرط كل منها من بعض الاية في الشرط في الاخر في شرط في الثاني كون الشرط او الجزاء المقتضى للنقيض من الاجزاء والشرط
الاختصاص وان لا يكون له كلفة منه فانه لا يمكن من الاثبات بالعمل الواقعة في مجموع الوقت اذ في الجزاء الذي يقع مع النقيض

مولانا محمد رفیع الدین صاحب

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا في الضلال

في القبة المشرفة

القيمة فما كان له أو يمكن جعلها على أن المراد الاستيلاء والتمسك به الرجوع حقيقة عن الشيء المصنوعا لما كان المروحة بعض الرقابان أو اليد
 الشريفة مكدس على أمير المؤمنين وانه لم يده عنه ففي موثقة مسعدة بن حذيفة قلت لأبي عبد الله ع ما الناس في ذلك عليا فقال علي
 الكوفة أيها الناس لكم ستون نحو إلى سبع فيجوز ثم نحو إلى البراءة فلا تفرغوا عنه فقال ما أكثر ما يكذب الناس على علي ع ثم قال إنما قال تدعون لي
 به فيجوز ثم تدعون لي بالبراءة ثم تدعون لي على علي بن محمد ع ولم يقل أكثر في أموه فقال له السائل أني رأيت أن اخيار القتل دون البراءة فقال والله
 ما زال علي ع لاله الا فاصح عليه ما من بأس حيث كره أهل مكة وقلوب مطهرين بالإيمان فانزل الله نعم الأمير الكرم وقلوب مطهرين بالإيمان
 فقال النبي ع عند هذا بأمران عاودا فعد في رواية محمد بن مرقان قال فوالله لقد علم أن هذه الآية نزلت في عمار وأصحابه لأنهم كرهوا عليه
 الآية فنبهوا لصدها وأبى إلا أن يخرج بسبيل الذبيحة وقتل الأخر فقال أما الذي سمعته من رجل فقيه ع ورواهما الله ع لم يبرهن رجل عجل إلى الجنة
 ومكرنا بالكتبى لبنيه إلا أني نفعنا عمران الميثقي قال سمعت من الهرة أنه يقول قال علي بن أبي طالب ع يا أيها الناس كيف كانت أذا دخلت دعي بغيره
 عبيد الله بن زياد إلى البراءة فقلت يا أمير المؤمنين فوالله لا أبرئ منك قال إذا والله تقتلك مقتلك عياضك قال قلت أمير فان لا والله

لشأنه قليل قال عليه السلام يا أيها الناس فاذن تكون معني العدل
 موضعي برهنة

الله الرحمن الرحيم

العدل
 العدل
 العدل

العدل لغة الاستواء كما ينظم من حركة البطو والسرار والارستقاعا كما جامع لمقاصد جميع الفائدة أوها مقاصد الرغز والهدوء وكشف الظلم
 وهذا خلف الحكماء شيئا ما هو المراد من هذا الوارد كلام المشرع على أن العدل هو المنة بين العاقل وغيره من خواصه كما كلفه نفسا
 اعني على ملازمة التقوى وبعدها مع البرة والارستقاعا في العبر عنها بلفظ الكيفية والحالة والهيئة أو الملكة والصفة في محكم النجاسة إلى
 العلم وانه يحكم كثر الغرض من العفة وانه مجمع الفائدة إلى الوافق والخالف في المدايك الهيئة للرسوخ في الملتزم في كل ما يعين
 بحالة النفسان إلى المنة وكيف يتجلى عندهم كيفية من الكيفية فاعني على ملازمة التقوى والاشياء او عليها وعلى ملازمة المنة كماله
 اركب بل يعبر في الشر والحق والعفة واثبات المواقف والخالف الثاني ما عاينها عن مجتمعات الكفاية وحصول الكفاية وهو الظاهر في
 بحيث ما اجد العدل هو الذي لا يتخلل به واجب لا يركب شيئا وعمره في الوسيلة حيث كثر موضع منه في العدالة في الدين الاجتناب عن الكفاية وعن
 الصبر من الصغار في محكم العدل الصلاح حيث عني عنه انه قال ان العدل شرط في قبول الشهادة ونفت حكمها بالبلوغ وكما العقل والاعمال
 واجتناب الصغار لجمع من المحدث للمحقق السبر في ان الاشهر في معناها ان لا يكون سربا للكفاية ولا مصرا على الصغار وظاهر هذا
 انقضاء انما عاين عن الاستقامة العفلة في افعاله وقدره من عاين ذلك عن ملكة السالك انما عاين عن الاستقامة العفلة
 لكن من ملكة فلا يفتقد العدل على له فيقول له فقل كبره مع عدم الملكة وهذا المخلص من الامرين لان ملكة الاجتناب لا يسلط الاحتساب وكذا
 من الكبر والسياسة الملكة وهذا المفسر هو شرط من كلام والد الصدوق حيث ذكره في كتاب الولد لا مقتل لا خلف رجلين احدهما من نفس
 بدينه وورعه الاخر من نفس سبعة وهو شرط وله وظالم في المنة المنفعة حيث قال ان الغلام بعد من كل معروف بالدين والورع
 والكت من محارم الله انه ياتي فان الورع والكف لا يكونان الا مع كبرية فثابت لظاهر الفرق بينه وبين مجرد الشرف فانه وهو الظاهر في
 النهاية حيث انه ذكره بضمه صحيحا لانه يعقود وكان الوسيلة حيث قال العدالة تحصل بأربعة اشياء الورع والاكثار والوفق والتقوى ونحو
 المحكم القاص حيث عني عنها السرا والعفاف واجتناب القبايح فان الاجتناب خصوص ما مع ضم العفاف اليه لا يكون مجزئا للدين وبعبارة المحكم
 في النجاس حيث اخذ في تفرده بالعدل الكف والتجرب للكفاية ثم انه ربما يذكر في معنى العدالة فكل من احذر ان احد ثما الاسلام وعقد ظهور
 الامتثال وهو المحكم على الجيد والميت ككتاب الاشرف والشيخ في الخلاف مدعيان عليه لاجماع والثاني حسن النية لاجتماع بل اكثر الفائدة
 ولا يثبت منها لياقولين في العدة الزوايا ما لم يكن للعد الذهاب في كل منها لاجتماعه ولذا ذكره جماعة من المتأخرين كالشهيد الكرمي و
 الدرعي المدة في كبره في غير ما هي من القليل في عنوان ما يعرف العدالة مع ان عناية ابن الجبند المحكم عنه ان كل الملبس على
 العدالة ان يحياهم خلافتها لا تلبس على وجوب الحكم بعد التهم واوضح منه كلام الشيخ في الخلاف حيث انه لم يذكر الادعاء ويجوز البحث عن
 عدالة النسوة واذ عني اسلامها ثم اتبع اجماع المدة واجبا وهم وان الامانة في المسلم العدالة والفسق طار على محتاج الدليل نعم
 حيازة الشيخ في المبطو ظاهرة في هذا المنة فان قال ان العدة للغير ان يكون الانسان متعادلا لحوال متساوية في النسبة ثم كان
 عدلا في دينه حاله في عدة احكامه فالعدلة الذي ان يكون مسلما لا يعرف منه شيء من سبب الفسوق في المدة ان يكون محتسبا
 الربو اليه فقط المدة التي ذكرها في موضع محكم لكن الظاهر ان كفاية عدم معرفة الفسوق من غير ثبوت الحالة ان تفتها
 ولذا في العدالة في المدة بنفس الاجتناب لا يعنى العلم بالارتكاب هذا كله مع انه لا يعقل كون عدم ظهور الفسوق وحسن الظاهر في العدالة
 لان ذلك يقتضي كون العدالة من الامور التي يكون وجودها الواقع عين وجوها الذهن وهذا ان يجمع كون عدم الفسوق مقصدا

وإنما العلم بالدين
هو العلم بالشرع
وإنما العلم بالشرع
هو العلم بالدين

أول ما يتصور اعتبار الملكية في الأجناس الخاصة من جعله معرفة منطقية فاسدة لا من أن يراه من العرفين كإلهامه في حد ذاته بل من كل ما يقع
وعلى الأقل لم يتركه على الثاني بل من تعاليم الشارحين لم يتركه كذلك لا يجوز جعله معرفة شرعية لأن خاصه لا يخرج من حيث هو بل من حيث هو
الكون من ملكه وهذا بعيد لو جئنا حدهما أن معرفة الأجناس جميع الكبار ليس بأسهل من معرفة الملكية بل معرفة الملكية أسهل معرفة الأجناس
فلا ينافي جعله معرفة في الثاني من جعل الدليل على ذلك كذا أن يكون سائلا لجميع عتقوت حتى يحرم على المسلمين يقتلوا وذلك من غير اشتراط
العيون من الناس قد جعل طريقا ظاهريا والعلو أو جعل الأجناس الواقعة طريقا مستندك بعد جعله العلم بالدين كتاب طريقا إلى الدلائل
جعله طريقا إلى الأمر لأن جعله لا يضر طريقا بعد جعله العلم بالدين مستندك وهذا كما يقال أن أمانة العدل عند الجهل بها الإتيان الواقعي وعلى
الدين الواقعي عند الجهل به لا سلمه من جعل الدين طريقا مستغنى عنه بل كذا قوله حتى يحرم على المسلمين يقتلوا وذلك لا يجوز
الوصول إلى الثاني فإذ هو الأول وهو الأجناس الواقعة لا يتوقف على العتق من أحوال الوثنية من جميع ذلك أن الظاهر احتمال المقدرة هو كونه
نعمه للمعنى بأن يجعل المراد بكفا البين والفرج والبسالة كنهها في العلم الخاص بالدين عند الإطلاق لنسب المعصية إلى أحد الجوارح
مكون قوله وعرف ما جئنا الكبار من قبل التخصيص بعد العتق العتق بعد الإطلاق نبيها على أن ذلك مطلقا غير معتبر في العلم بالدين بل من
قاصر عن العلامة في معرفة العدل حيث عرفوها بأنها هيئة راسخة تنبعث على ملازمة التقوى والرفقة وهو الذي يوجب من عبثا المبسوط
حيث ذكرنا العدل في اللغة أن يكون الإنسان متعادلا لأحوال متساوية في الشريعة وكان عدلا في دينه عدلا في مرتبة عدلا في أحكام
بناء على أن المراد بالعدالة في الدين والرفقة والأحكام الاستقامة فيها ولما كاد غير الشيخ من تقدم على العلاقة فلا دلالة فيه بل على اشعار
على ذلك نعم ذكره ابن الجني في شرايط قبول الشهادة وكذا ابن جرير في موضع أو سبيل بل كاد في الأخير المقدم في مسألة كذا الصيد
والعلم المقدم ذكرها على عدم اعتبارها أما الصدق فمما وان لم يعتبر العدالة إلا أن كادها المقدرة لا يصح إلا خلاف جليل ظاهر
في عدم اعتبار المروءة في العدالة بناء على أن اعتبار العدالة في العام متفق عليه نعم قد أخذ القاضي الشافعي في العتق على ما سألنا من
أنه لا يبعد استظهار اعتبار المروءة من هذا اللفظ وذكره في جامع العدل كذلك قبل شهادته هو العتق بالسلام العتق بالصلح العتق بالقبول
الساكنة فمن جعلنا الوصوفه تقييده كان العتق الذي عرفنا مكاننا استطاع المروءة منها مأخوذة في عدالة الشاهد من عدالة الأما
ومستحق الزكوة والكانت مأخوذة في مطلق العدالة ومروءة غير المروءة في العدالة الحق في الشريعة النافع من قبله لعدالة الشاهد وولدت جميع
من أخصاح عرف الشريعة كذا في العدالة في كلام من اعتبرها في معنى الزكوة بأنها هيئة تنبعث على ملازمة التقوى ظاهر أن العدل تطلق
في الاصطلاح على ما لا يوجد في المروءة والحاصل لو ادعى المنتع أن المشي من تقدمه على العلامة عند اعتبار المروءة في العدالة خصوص العتق في
غير الشاهد لم يستند لك لما عرفت من كلمات من هذا الشيخ ولما أبلغ في العدالة المذكورة في كلامه لا ينطبق على ما ذكره المتأخرون
لأنه أخذ في الإسلام والبلوغ والعقل وهذا الذي معتبر عند المتأخرين وإن كان الغافل عندهم من أفراد البالغ العاقل المسلم لكن لا
سلام والكمال ليسا من العدالة عندهم ولذا يذكر من البلوغ والعقل والإسلام على حد فاعل أنه إذا د بالعدالة صفة جاللة شرايط
العامه لقبول الشهادة وكيف كان فالمنبع هو الدليل وينبغي لصريح بعد اعتبارها في العدالة المعبره في الأماناد أن المعبر من العلم
أو الاستقامة في الدين لأن الدليل على العدالة اعتبارها في الأماناد أما الإجماعات المنقولة أما الإجماعات المنقولة فلا يثبت لها ظاهر
في العدالة في الدين بالمقابلة للفقير الذي هو خروج عن طاعة الله مع أن الخلاف في أخذ المروءة في العدالة بوجوب جعل العدالة في كلام من
الجماع على العدالة في الدين وهو يجهل أنه لو كان المراد العدالة المطلقة التي تقدم تفسيرها من المبسوط يخرج إلى اعتبار البلوغ والعقل في الأماناد
مستقلا ويحتمل أن الجماع إنما وقعت من المشايخ الذين أخذوا المروءة في العدالة وكلام من الجماع يحمل على ما لا يلفظ ظاهر فيه عند من
يعتد بهم ما ذكره كثره بأن الجماع إذا فرض عواء على العدالة المأخوذة فيها المروءة وهو من مخرج جعل العدالة كما عرفت على خلافه
وإن كانت المستندات في قولنا فقولنا بها من مادل على اعتبار العدالة والظواهر الاستقامة التي لا ينافيها الاستقامة المطلقة في نظر الشارع
فإن التحقيق أن العدالة في كلام الشارع وأهل الشرع مراد بها الاستقامة لكن الاستقامة المطلقة في نظر الشارع هو الاستقامة على
خاتمة الشرع وعند المليل عنهما قولنا أنها منقولة من الأعم إلى الأخص لكن نقول أن المتبادر منها الاستقامة من جهة الدين لا من جهة العادات
المحمولة عند الناس حسنا أو فجورا غاية ما يمكن أن يستدل به اعتبارها في العدالة المستعملة في كلام الشارع محتمل بل لا ينفرد به وحده والدلالة
يمكن أن يكون فقرات الأولى قوله ما من يعرفه بالشرع أن يكون المراد من العتق الشرعية والعرفية الشبهة قوله وكفى
الظن والفرج اليك والشائبان على أن منافيات المروءة فالظن به ثبوت الجوارح الشبهة قوله ولذا على ذلك كذا أن يكون سائلا
عيق وقد مثل بكل واحد الفقرات بعض من غاها فيهم في الكلام على فقرات الأولى فلما عرفت سابقا أن المراد بالشرع
هو الشرع على ما تأملنا به صفة مرادفة للعفاف كما سمعنا من الصحاح كيف وقد جعل شر العيوب بعد ذلك ليلا على العدالة بل من
احتمال الدليل والمطلوب مضافا إلى أن المتبادر من الشرع قد تقدمه العيوب الشرعية دون العرفية فلا يبعد حذف المتعلق العيوب بهذا

وإنما العلم بالدين
هو العلم بالشرع
وإنما العلم بالشرع
هو العلم بالدين

يجل من الفقرة الثانية فان العلة كانت كذا في كونها من ماصها لا مطلقا فاشبهت بها او ما القوة الثالثة فيها اولا ان المبدأ
من العتوب ما تقدم في الفقرة السابقة العلة بها في مفهوم العلة لا مطلقا في الفاعل في الكتاب في الصفة والكثرة في الثانية في قوله
لهم يختصركم ان الكبار في مناقبة المدة في جنب غيرهم في الكثرة في العلة في كثرها ولا في طريقتها شرفا كالقطة في جنب الحجر فلا بد
من جعل على المعنى المتقدم في الفقرة السابقة مكان الاثبات لما عرفت من العلة بملكة الكف والمقتضى عن الكبار جعل شرفا عند المناقشة
والخاتمة طريقا اليها وثانيا ان غاية ما يدل عليه هذه الفقرة كون شس مناقبات المدة شرفا بطريق العلة لا ما خوته في
نفسها فيكون في دلالته على ان حكمه شرفا في مناقبات المدة وظهورها عند المناقشة والخاتمة لا يوجب حكم ظاهر بعدالة الرجل التي
تقدم معناه في الفقرة السابقة ولا يميزه في هذا الا الواطعنا على ذلك لغيره بحيث لا يحتاج الى الطعن في الشرف وعلمنا منه صدق مناقبة
المدة لوجوبه على ان الرجل في الطريق يقع في الطريق في الدلالة على الفضيل الذي ذكره بعض من حق المناقبة من انه لو
كشف فعل مناقبة المدة من قوله المناقبة في الذي بحيث لا يوجب مقدار العجز عن الكبار في الاصل على الصفة كان معتبرا في الاصل والفضل
غير بعيد لكنه في الحقيقة ليس فضيلا في مسألة اعتبار المدة في نفس العلة بل في قول غيره مطلقا لا يوجب الوهن في الخطي الموجه
هو طريق اليها ثم ان الله يحظر بالبال ان كان ولا يميزه في اعتبار المدة من الصفة في بيان المداور في حد لها الذي ان يكون مظهر
فكره الفرض لا اعتبارا ما يوجب محل بطريقها فالانسان في ان ذلك في المقادير في العجز في الشرف العفاف الرجوع في المدة واحد كما عرف في قوله
الصفا في كل ما فيكون المراد بالشر ما عرفت في الحديث المدة في اصول الكافة باب جود العقل والجمل في مبالاة للشيخ المفسر كلام
بعض محققين شرح اصول الكافة في الظاهر ما يقع في وجهه من الشرح او العرف ولا في مناقبات المدة مما يميزه في العرف في قوله
للمر والعتاب بذلك المنة وقد ذكر بعضهم في عدالة القوة الشهوية للمساء والعفة ان ما يحصل عند غلبة لها عند المدة وظاهر المدة
لانتم للعتاب ثم ان المدة على القول باعتبارها في العلة مثل القوى المراد بها عند الكبار في الاصل على الصغار في فعل مناقبها
بوجوب والعدالة بحجة من غير حاجة لا تكريه كان كتابا كثيرة لانهم في تفسيرهم للعدالة بالملكة المانعة عن مجانبته الكبار في مناقبات
المدة او الباعثة على ملازمة القوى المدة وقد عرفت ان المراد بالبعث او المنع الفعل لا الاشياء نعم ربما يكون بعض الافعال ينافي المدة
بحجة ولا ينافي مناقبة الاكل في الاسواق بصورة خلقه وقوع ذلك منه واما ان يفتتح نوعه ما ذكر او للضرورة او في التور في معناه
بغيره حطفت الضرورة والتواضع لا ينافي المدة لانهم مع مناقبات المدة لا يوجب والعدالة بحجة نعم فرق بين القوى المدة وهو
مخالفة القوى بوجوب العتوب بخلاف مخالفة المدة فانها في قول العلة دون العتوب فافاد المدة اذا كانت في ملكة اجتناب الكبار
واسطة بين العادل والعاسف في جميع انا ذكرنا في كلام بعض من اصابنا في حيث ان بعد اثبات اعتبار المدة والفقرة الثانية في الفقرة
من الصفة في الكلام في مناقبات المدة هل يوجب العتوب بحجة ها كالكبار او بشرط الاصل او الاكثار في الصغار او بفضيل بين
مثل تقبل الزوجة في الحاضر من مثل الاكل في الاسواق وهذا هو الاصل ثم استشهد بكلامه في حجة من قبله في كل في التوق
بالغبية واللدوام ويمكن ان يدل اول كلامه ان المراد من العتوب بحجة عدم العلة دون العتوب التكرار في كلام الشارع والمفسر لكنه
يعيد بعد توجيها لم يوافق من الوجوه الثلاثة في قول العلة مناقبات المدة بان المراد ما ينافيها في جميع المدة والاكثر
معناه ان ما ينافي المدة بحجة هي في العلة بحجة او بشرط الاكثار وهو كما عرفت ثم ان قد تلخص ما ذكرنا من اول المسئلة في هذه
القوى التي عليه اعظم القدا والمناخز في كون العلة عبادة عنيفة فمناخزة بوجوب القوى المدة او القوى فقط على ما فينا وحس
امعان القول بانها عبادة عن الاصل وعكظ هو العتوب في ظاهر كلام احد علماءنا وان كان في جانب لبعضهم كما عرفت في حرف
ما فيه وكل القول بانها عبادة عن حسن الظاهر في صريح كلام احد علماءنا وان في بعض مناقبي المناخز في الكثير بل في الكل
وكيف كان فالنوع هو الدليل وان لم نذهب اليه الا قليلا وقد عرفت في الاصل في الكلام في الورد على القول بالملكة وهي وجوبها ما في
الوجه الا عظم وجده في شرح الفايح على ما حكاه عن بعض الاجلة من حصول الملكة بالنسبة الى كل المعاصي بحسب مقتضى الصفة في المناخز
في ما يكون نالها بالنسبة الى الفاد من الناس ان فرضه في حقنا ويعلم ان العلة ما انتم به البتة في كثير من المناخز في العبادات والمعاملة
والافعال في كل ما كان العتوب في قوله لا يحسب واختلاف النظام في قوله ما مثل ما في في وثائق منها في التور والائمة ما كان لا يحسب
هذا النوع بل في قوله الاكثار في حصيل القطع بان الامر يمكن كذا ذكره في التور في امام الجماعة ويؤكد ما وروى ان امام الصلوة
اذا سلمت او حدث له فانحاز احد من المؤمنين فقام مقامه انتهى وقال السيد العتوب في شرح الوافية بعد ما حكاه عن المناخز في العلة
في الملكة الباعثة على القوى والمدة في العلة ما كون هذه الملكة علة في ذلك فيجب ان لا الوسط بين العتوب بحجة في جميعها وبشرط
الشهوة وبغيرها في العفة وبشرط الظلم والاعتدال في الشريعة فاذا اعتدلت هذه القوى حصلت كيفة وحدانية سبعة بالمرج
كانما في العلة للاعتدال في طرق هذه القوى وما ذكرنا في كل واحد كان في نفسها وبغيرها في العلة في المدة واما الشرائط

في العلم

كثير الواقع في العلم بالكتب حقيق ومودها تعين على ان العلم على العينة عقيب كذا ما ليس في حالة السابقة وهو الملكة المتفرقة
بالبيع او لا في حقيقته دون من يبيع ملكته عن اربكان بالعينة وبين من يوجب عليه تلك الملكة للندم على ما مضى من غير ان يبينها في حالة
المانعة فضلا عن الشخص من الندم على العينة حيث انها مكية كما هو في التوبة من بيع صدق والعينة في الشخص النادم من صفات الملكة المانعة فضلا
عن ان من لم يبيع فقد عينا ان ما اشترى من غيره من قول الجاهل على المصدق عند الفارغ لا يمانع الا على القول بان العدة هو حسن الظن واقاطع
القول بانها الملكة فلا يبعد ان العدة انما ينطق عن علم حصل بعلمه للعاشرة والاخذ او بعد الجدل في نفع الا ان يبعد عند الخطا منه
ويشترى ذلك بغير علم بغير الجرح باننا اذا اخذنا به قول الجاهل صدقناه فقد صدقنا العدة لا نه لا مانع من وقوع ما يوجب الجرح و
التعديل بل يكون كل هذا اطلع على ما يوجب جدها وابت خبير بان العدة على القول بالملكة انما يخرج عن علم بالملكة وما هو عليه في نفس
الامر الواقع في تقديم الجرح وصدقها معا جمع بين الفرضين فتم والجواب ان عدم الكثرة ما خور في العدة انما عا على طاعة اما
لكونه عند الملكة على ما اخبرناه واما الاخذ في العدة بدليل الاجماع والتفكير ولو لم يكن ما اخذنا لم يكن الجرح معاضا الاصل و
كذلك كان فاعتماد المعدل على هذا الامر العدة الماخوز في تحقق العدة ليس على امانة العدة ولو انما الصدقة وقيام الاجماع على ان العلم
بالملكة الحجة طريق ظاهر الحكم بتحقيق ذلك الامر العدة والحاصل ان الاجماع منعقد على النص على انه يكفي في الشهادة على العدة البعد
العلم بالملكة او حسن الظن على الخلاف في معناها عند العلم بصدق الكثرة عنه ولا يعتبر عليه او ظنه بان لا يصدق عنه كبره في انفاق اداء
الشهادة وعلى هذا فاحد جبر في الشهادة وهو تحقيق ذلك الامر العدة ثابت الطريق الظاهر في هو مستند شهادة من العلم واما شهادة
الجرح حاكم على هذا الطريق الظاهر فان تعلقها انما هو باعتبار تحقق الامر وعده مخفية والاطمئنان الجرح ايقظا لملكه بل يعين
جنازة من الشهادة في المقام على ما اخبرناه من اخذ الاجناس عن الكثرة في العدة الملكة نظير شهادة احد البنتين على انه ملكه فداشرا من العلم بقول
على انما صحة الشراء وشهادة البينة التي ان ملك الاخر مستند الا في ذلك الشر او جوا مانع من مانع الصحة وعلى القول بكونه من ملك
للعدالة بالدليل الخاطئ يكون نظير شهادة احدها بملكه لاحد ما شهادة الاخرى ما شفاة الاخر في المعدل يقول انه ذو ملكة لم اطلع
على صدق كبره من الجرح يقول قد اطلع على صدق العينة الغلانية في شهادة المعدل مكره في امر وجوه وقد شهدانه الجرح بل على
المنعاق ذلك الامر العدة فالتحضر انما هو الجرح الغير من المعلوم كونه من حصيل الشك والثبت نعم لو اعتبرنا في التعديل الظن بعد صدق
الكبير كان الغاير على وجه يمكن الجرح فلا بد اما من جرح الجرح لا سند له الا قطع الجرح بخلاف المعدل فانه مستند الا لظن الجرح واما
من التوقف عن الحكم بالعدالة والفتوى الرجوع الى العمل كما انه لو اعتبر في التعديل العلم والظن بكون الشخص بحيث لو فرض صدق كبره
عنه بادر الى التوبة البينة كان للناس تقديم المعدل ان خافه الجرح صدق العينة لكن المعدل يظن او يعلم بصدق التوبة عقيب العينة
على فرض صدقها فكان الجرح مستند في حقيقته لصدور الكثرة وعده العلم بالبر وهو التوبة والعدل وان لم يشهد بصدق
المعكبة لا انه يشهد بالتوبة على فرض صدق العينة وعدها فاذكر في مفاتيح الكرامة في طباق الاصحح الا السيد الاسكا على حقة
صلوة من على خلف من بين كبره وعنه وبطقت الاجبا **اقول** لم افهم وجه منافع هذا الحكم كذا العدة هي المصلحة
دور حسن الظاهر لم لا يجوز ان يكون العدة كما لا سلا اسرا واقعا استبد عليه بالاثار الظاهر وعينه من جملتها فاذا بين
لخطا بعدة تبسلا لا يحكم الشارع بمضه تلك الاثار وعده انما مضاهنا فان قلت مقتضى ظنوا الا انه في كذا العدة شرطا واقعا ما مضاهنا
ما دل على صحة الصلوة مع سوت الفنون ان يكون العدة امرا ظاهريا غير قابل لاكتشاف خلافه للملكة الواقعية والا لوجب انما مضاهنا
اشراط تحققت في الواقع من ظاهرها وعلمها من الشرط العقلية واما انما مضاهنا على ظاهرها من كونها شرطا واقعا وهو ادلة كذا العدة
الواقعية شرطا في صحة الصلوة الخاتمة في الفاتحة وغيرها من خواص المفسر الى كونها شرطا علميا وكلا ما مضاهنا فان الاصل قلت ادلة
انه قد صدق انه يمكن ان يكون العدة امرا ظاهريا مثل حسن الظاهر بخلافه مع كون الفنون احرا واقعا والاخر جاعا الى تضاد لاجتماع
ح فيمن حسن ظاهره وفرضه انما الواقع مع تضادها من بيننا العرف فانهم لا يحكمون بحديث الفنون حين الاطلاع على قول الامام
بالقول ان انه يبين صدق ولذا اعتبر في المسئلة المقدمة بقوله اذ اتين فسق الامام وتانيا انه لو سلمنا امكان تعقله لم يفسد
العدالة الواقعية حسن الظاهر وان فرض صدق واقعا لكن نقول ان الحكم بالصفة لا يدل على صدق كونه الملكة ولو بضميمة ادلة شرطها
في كونها شرطا واقعا لان الدليل على اشراط العدالة امرا الاجماع واما الاجبا المقدمة اما الاجماع فهو انما حصل بانضمام فتوى العالمين
بالملكة ومعلوم انهم يحكمون بانها شرطا علميا امرا بار جبر الظاهر فيكون شرطا واقعا هذا كله مع ان مقتضى اجماع الضميمة هو اعتبارها فيكون
العدالة لا اعتبارها فانما قال في العدة معتبر عند علمائنا وظاهره كونه شرطا علميا عند الكل وهذا الكلام من المفسر يدل على ان
العدالة عند المفسر في حد ذاته لا يظهر لا ينطبق الا على الملكة ومع فيمن حسن وعنه غيره شرطا واقعا واما الاحتجاج اذ لم يرها
على اعتبارها في العدة ظاهريا فيكون العلم ان ليس فيها الا انه اذا كان الامام عادلا فلا يخطو واما من مع صحة صلوة المامول ليست

١٢٠
١٢١
١٢٢

کتابخانه عمومی

فصل دوم

۱۰۰

نحوه الخاطئة ذكرنا من ان الفعل عندنا لا يفتقر الى الفاعل مع الفاعل ينظر كلام غير واحد من علماء الفقه فاما حكمه في غير الحق
حيث قال في مقام الشرع على الفاعلين يجوز ان لا يفتقر بالفاعل فاما هذا الفقه وقال الله تعالى انما احل الله البيع والحرام
الطهارة التي هي من شرط الصلوة ما يفي بظاهر ان صدق الصلوة بخبر من لا يفتقر الى الفاعل الذي هو منها الطهارة وحيث فرض ما سقا فلا يقول على
ما فيهم لم يزل عليه ما قبله ولا يفتقر الى ذلك الحكم بغير صلوة من حيث انه وفاء بغيره فيستحق ما يستحقه الصلوة الصحيحة ولا يجوز ان كانت باجازه ويجوز
القبض بها اذا حصلت في غير وقتها وجعلت مسجداً في ذلك ويؤيد ما ذكرنا ان لم يبا على احد في العمل بقوله تعالى انما احل الله البيع والحرام
من اجل ان الخبر والبناء لا يصدق على الكثرة مع انها اكثرهم لان القيد يلازم بار الشبهة ولا العمل بالاحاديث الموروثة في ذلك الحديث
من وقد ناهى عنهما من جهة الحديث وقد شاع من ان الاستدلال على ذلك ما لا يفي به الخبر والشبهة يعتبران عندنا في جميع الاحكام في حكمنا بغير جهة
اية الشبهة وهو من نحو ان العمل بها باعتبار تلف المولف بها وباعتبار ما فيها من كونها اخذ من جهة كلف صنف ومن هنا يعلم ان اعتبار التلف
وعده كفاية للكفاية في البيعة على الدوام انما هو دليل خارجي لان دلالة البناء لا تشمل ذلك فهو كاعتبار عدل الواسطة في الشهادة الامم مع اعتبارها
الاصل في كفاية الشهادة في الفرع في بعض الاماكن لا في أصله وحده الواسطة هذا ولكن الاعتبار على ذلك انما هو في الوثوق بالعدالة في غاية الاشكال
لفقد ما يطهر به النفس الدليل عليه بعد ما ذكرنا في عبادة العلة والشبهة لا يدل على ان فعل العادل معتبر في دلالة نظير اعتبار قوله لعل
سأله ان الفاسق يقبل بجزء او لا يخرج به فكيف يقبل اذا ما هو بطريق من قوله فان فعله ليس باقوى من قوله في حجة فالمراد ان فعل الفاسق كقول
المتكبر غير مقبول لان فعل العادل مقبول كقوله ثم ان هذا كله بعد فرض ثبوت قاعدة اخرى هي ان كل طريق يجوز للانسان ان يعمل عليه او يتبعها
والبيعة وقول العادل غيرهما انما يجوز له ان يستدل به في الشهادة وليشهد بمجوده كما يظهر هذه الكلية في رواية حفص بن عبيات الواردة في جواز
الشهادة للمالك استنادا الى الابدان المولم تثبت هذه الكلية كما هو ظاهر فلا اشكال في ان صلوة عدلين لا توجب الحكم بالعدالة ما بعد
الوثوق واما الشهادة القولية وهي شهادة قولي بعد التمسك بالاشكال بل لا خلاف في اعتبارها ويدل عليه مضاعف الى ما ظهر من
عموم حجة شهادة العدلين ما دمن فعل الشبهة حيث كان بيعت وجعلين من اصحابه لشركته اليهود المحمدين فيقولون فيقولون اجروا بعد ذلك
وما دل على شهادة الفاعل اذا استدعيها فقلت وقوم ما دل على اعتبارها في الحجج مثل قوله من لم يره بعينك لم يره بعينك لم يره بعينك لم يره بعينك
على ما سأل ان فهو من اهل الشريعة العادلة وهل هو معتبر بعد ما ذكرنا لو كان الظن على خلافها او لم يره بعينك لم يره بعينك لم يره بعينك لم يره بعينك
الظن وجوبه على ملاحظة اطلاق ادلة اعتبارها وانظر فيها الصورة افادة الظن وصورة عدم الظن على الخلاف ويمكن ان يفصل بين
ما اذا كان احتمال كذبه مستندا الى عدم كذبه فلا اعتبار به ولو كان ظنوا لان الظن الظاهر لا يصدق في العادل بل المؤمن يعني بهذا لكن عنده مظهر
ضعف الظن كما يدل عليه قوله كذب معه وصبر عن اخيك بين ما اذا كان مستندا الى خطائهم واستنباهة فاعتبارها كونه موهوما لا ان
ادلة حجة بخبر خصوصاً اية البناء المفضل بين الفاعل والفاعل عند الاعتناء باحتمال بطلان كذبه واما عدم الاعتناء باحتمال خطائهم واستنباهة
فهو ما ينبغي ان لا يخلو خبر المعتبر عند كل اعتقاد ان كان الخبر من المحسوس او من غيرهما النازل في ذلك من الخطا والاشبه من جهة المحسوسات
ولو عند الخبر من اهل الخبر والاطلاع بالنسبة الى نفسه والخبر من مضمون هذا القبول وجوبه بغير الفاسق ان اعلنا عدم بطلان كذبه في كل
احتمال الخطا الواقع في حجة اعتبار الخطا في المحسوس وهو الواشنة ما لعل فلكل ما هم باياه الا ان القول به متعين بنا على كون مستند اعتبار خبر الفاعل
عدد الفاسق اية البناء مع موهوماً وخطوفاً الا ان يقوم الاجماع في بعض المقامات كما بيناه في مسألة حجة الاجماع المقول في الكلام في مطلق
الظن بالعدالة هل هو معتبر ام لا وجهان بل ولا في ظاهره حصراً فيهما ما بالغاشره والشياع والشهادة هو الثالث وصريح بعض الفقهاء
هو الاول ويمكن التفضل بين الظن القوي الموجب للوثوق وبين غيره وهو الاقوى ويثبت لاول استدار باب العلم بالعدالة وعدم
حواله الرجوع في جميع موارد ليجعل بها الاصله صحتها ولا يطل اكثر الحقوق بل ما قبله من الشبهة في جميع موارد الرجوع فيها الى الشبهة
نظامه من الموضوعات بل اكثر الاحكام الشرعية عند الفاعل بعد وفاء الظنون المعتبرة بخصوص اكثر الاحكام في جميع موارد الرجوع فيها الى الشبهة
الاقتضاء فيها على خصوص الظن الذي لا يفتقر الى الاجماع على اعتباره كالماتمة وشهادة العدلين والشياع كما اقتصر على كل من خبره في
الثبوت واذا انما اقتضاء العدلين وشهادة العدلين في تركية الامام والراوية ونائباً بان الاستدلال ما وجب العمل بالظن في الجملة فيجب الاقتضاء
على الظن القوي المعتبر عن غير بالوثوق ولا من مع امكان استفادته حجة هذه المرتبة من النص مثل قوله لا يصلح الا خلافة في حق خليفة رسول
وقوله اذا كان ظاهرة فاعلم انما هو باجازه من جهة وقوله انما هو باجازه من جهة وقوله انما هو باجازه من جهة وقوله انما هو باجازه من جهة
بل كفاية عدم العلم بالحق فيقول ان هذه الاطلاقات تدل على اعتبار مطلق الظن بنا على ان المتيقن من مخرج عن اطلاقها
عدم صوته الظن يعني الشبهة هذا مضاعفاً الى قوله فيما حكى عن الفقيه من حيث الاحتياط في كل خبر وفي رواية فظنوا به خبر واجزا
به شهادة بحيث ان الضرر الظن لا يعقل احد كونه اختياراً لا فيدلالة الاقتصار على الامور التي يتبع حكم من خبر منها احابة شهادة فيدل
على ان هذه الاحكام ناسية لمطلق الظن قلت هذه الاطلاقات مع الاغراض من نحو انظر الى صورة الوثوق فلا بد من عقيدة بان

هذا هو معتبر في الظن بالعدالة

٧٨٠٣٥٤١٢٠٠٠

ماہنامہ

المعارف

المقتضى

مع الصلوة كالانغماء وفعل الطهورين ونحو ذلك في غاية العبد خصوصاً لو لم يكن عدم الغفلة عدم التمكن من قضاء ما يجب لا يتم فالتحاشي
 في قضاء وجبته من الظاهر المنسب بين قول المحقق وفتاى المحققين في الغفلة في منعه الموت بيم المراءى على حال الظاهر
 انصاف الاطلاق في الغفلة التي لا يخرج عليه احد فلا يعم الحظ بالولاية والاستيعاب وان كان العمل بالاطلاق احوط بناء على احتمال كون الغفلة
 هنا بطريقين السابق وأيضاً المقتضى عندهم ضرورة الدان لا غير بناء على الشئ من اختصاص المفاضل بالولد الأكبر ثم اختلفوا في
 دخول الام من جهة اختصاص ولاية الحاد بالرجل وانصاف وان ابن بنتا البهنا لحاق المرأة بالرجل فيما سلكنا من صحة الحاق المحقق والشيخ
 الثابتان في حاشية الشرايع بل حكى عن جماعة والاقول لدخول وفاقا لصريح المحقق عن موطنه وبقية الغفلة وهي ذكر بناء على عدم
 الفرق بين الصورة والصلوة وحكي في خصوص الصلوة عن الرسالة المحكية سابقا عن المحقق في جواب سؤال الحال للدين الاستعفاء وعن
 الذكرى والمؤيد بل حكى في نسبة النظم اطلاق الاكثر الا ان المؤيد في الترويض اختصاص الحكم بالاب وعند التعبد الا ان
 هو الشئ وكيف كان فان قوله العفو ودعوى الانصاف في رواية ابن سنان منوعة مضافا الى معنى في حصة عن امرأة مريضة في شهر
 او طشت او سافرت فماتت قبل ان يبعث شهر من خصا اهل بيته عنها قال الما الطشت والمرضى فلا واما التفرغ بناء على عدم القول
 بالفصل بين الصلوة والصلوة كما يظهر من بعض وعلى ان المسئول عنه وجوب المقتضى لما ذكره في الشئ من الاتفاق على الافتقار
 في هذه الصلوة ويمكن ان يكون طريق المحلل لهذه الاخبار لكونها احاداً عند موهل بشرط في المقتضى عند الحجة قولان في اعتبارها
 العد لاطلاق الروايات ودعوى انصافها في الحجة في غاية العبد وقوم كون الاولى بالعبد مولا ولا يجب عليه القضاء اجماعاً
 مد فوع بان المراد بالاولوية الاقرانية في النسب الاشدية في علاقة الظبيرة التي هي المقتضية للاولوية بالاولوية لولا اجتماع شرائط
 الارث ولذا يجب على الفائل لا يميز وان لم يميزه وحكي عن فخر الدين عدم الوجوب قال ومنشاء الاشكال عدمه وقولهم في قوله
 ان يصدق عنه من تركه بل بالجملة وهذه المسئلة تجمع الى ان الضمير يرجع الى البعض هل يقتضيه التخصيص ام لا وفي حق ذلك
 في الاصول والحق عندنا المقتضى لما تقدم انتهى في اخره شراح الرخصة بعد نقل هذه الكلام بانها لم تظفر بخبر فيه ذلك و
 انها انما تعرض فيه للصدق خبر في موم وليس فيه ذكر الصلوة الا بعد الصدق في حكمه طرية ولفظه وان صح ثم مرض حتى يموت
 وكان له مال فصدته عنه كل يوم بعد ان لم يكن له مال صام عند وليته سمي ولا يخفى ضعف ما ذكره فخر الدين ان لو سلم وجود خبر
 مستعمل على المذكور فتقصه السادر وان كان في قيد المطلوب به وليس هذا من قبيل العام المعقب بالقصر المرجع الى بعض افراده
 كما لا يخفى انما يختص بخبر المشمل على هذا لا يقتضيه تخصيص بعض المطلقات لعدم التناكح بينهما ثم ان حكم الجارية حكم العبد
 واما احكام القضاء فيحصل توضيح المهم منها في ضمن مسائل الاولي ان الظاهر من النص القوي بان يقتضيه عن المشايخ
 القضاء عن الميت نيابة عنه في الفعل لا انه كلفا على على الولي فلا بد من نيابة نيابة كما في الحج والزيارة عن الغير ولا يبره فيقتضيه
 ثواب العبادات التي لا بد من قصد نيابة بل لا يشترط هذا الفعل بخبر هذه الغاية مع عدم اشتغال من متبها انما كان اولاد اهل
 ظهر في غير وقتة ويهدى الى الميت لان هذا التواضع وجوده المتوقف على تحقق الامر المفروض عدمه ويعتبر في القضاء اجمع ما
 كل من يعتبر في فعل الميت مع قطع النظر عما يعرض باعتبار حضوره مباشرة الفاعل ففصر ما فاته سفره ونيام فاته حضار ولا يجب عليه
 الاخفات في اول المحرم لو كان النائب رجلاً والميت امرأة ويجب الاخفات لو انعكس الفرض وكذا الكلام في ستر تمام البدن
 والعرف بهما وليس القصر الا تمام ان القصر الا تمام ما خوذ ان في فاهية الصلوة واما الجهر في الاخفات فانما هو واجباً كون
 المباشر للفعل امرأة يطلب خفض صوتها وسترها عند الصلوة في احكام خصوص الفاعل لا الفعل ومثلها في الاحكام الشئ
 للفاصل ما يتبادر المحرم في الفقة فان العيا فيها حال المباشر للفعل فصلا الفاعل فاما عتق فاته عتق فاعداً ويصلي العاخر فاعداً عتق
 فاته قائماً ولا يجب على الولي الاستئذان مع غيره للاصل وربما يجمل ذلك بناء على ان الواجب على الولي تحصيل الاجزاء والشرائط التي كانت
 على الميت وانما هو من مقتضى صلبه ونفسه لا استئذانه فان لم يتمكن من الصلوة الاختيارية بنفسه تعيين عليه الاستئذان ووضعه
 الاستئذان مع جوارها مسقط للواجب المعين على الولي الاصل فري الواجب الخير فلا يتعين عند عقد الصلوة الاختيارية بل ينقل
 الى بدلها الاضطرار في الصلوة فاعداً او قائماً اذا كان غير راجع لروايات العبد بل وان كان راجباً بناء على عدم وجوب تأخير اولي
 الاعذار او على وجوب المساندة في البرية ذمة الميت ولكن الاقوي وجوب الانتظار مع رحا والاعذار فالأحوط الاستئذان مع عدم
 في حكم الجهر والعقد العلم والجهر للعدو وفيه موضوعاً او حكماً كس جهل الفعل وقصا اليهمة المظنونة او لا اربع جهات مع عدم الظن
 او صلي في طاهر كان يعقل الميت بخلاف هذه الأمور واشياءها لنحو الفعل باعتبار مباشرة لا باعتبار فاته وهذا القبول
 اخلاص الميت والثابت في مسائل الصلوة فان العتق فيها معتقداً لفاعل قليل الا احداً او دون الميت فلو فاته صلوته معتقداً فاعداً
 سافر الى اربعة فراسخ من الرجوع ليوماً واعتقدها الولي تماماً لا اعتقاده اعتبار الرجوع ليوماً الاربعة وجب القضاء عنه تماماً

انما الكلام في

[illegible]

فصل في معرفة

فَعْبَرِ الْبَحْرِ

وذا في الذكر ان الصلوة لا تقبل العمل في غير وقتها واما في ذكرنا ان الغرض من صلاة الوتر والناية في وقتها المستفيض
 الوجوب عن الوتر نعم يمكن ان يستدل به بكتابة الصفات الى الجهد العسكري وجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشر ايام
 ولد ولتان هل يجوز ان يقضيا عن جميعا عشر ايام خمسة ايام احد الوترين وخمسة ايام الاخر فوقع عليه السلام يقضيه عنه اكره واكثر
 ايام ولا انقضاه فان المنع عن اتمام الوترين على القضاء بالتون مع كون احدهما اكره بديل على جواز تبرع الاضطرر بقضاء خمسة ايام
 وحمل الامر بالقضاء على الاستحباب بنا فيه مع كون السؤال عن اصل الجواز ان السجدة هو ويجوز ان يبرأ منه الميت كما حصل بقضاء كل مناهم خمسة
 مئة صوم الاكره عشره ولا فالظن ان الامر بالاولى لوجوب المباداة الى ابراء الذمة فحينئذ لا بد من جواز تبرع غير الوترين مضافا الى
 اقتضاء تطابق الجواب والسؤال لذلك وعلى اي تقدير فقولنا يقضيه عنه ليس مستلزما في الوجوب بقدرته فقيده بالاولى فليس مستلزما
 كيف استدله المشقة على وجوب تقديم الاكره عند تعدد الاول بالاثبات الا ان يقال ان الاستحباب مناف لوجوب المباداة الى ابراء
 ذمة الميت فله جواز لغير الوترين القضا لم يبرح انفراد الوترين على المشاركة فظاهر الرتبة وحمل على الوجوب ناهي عن جواز تبرع الغير
 ولو حمل على الاستحباب لم يزل على خدشهم بغيرين القضا عما الاكره ثم ان فاذا ذكرنا من سقوط القضا عن الميت بفعل الغير مع التبرع والوصية
 اليه والمستاجر ولما التبرع فلا فرق فيه بين ان يقع باذن الوترين او بدون ذنن او المفروض عدمه فله شيئا عن الوترين حتى يحتاج الى اذنه
 ولما الوترين اليه فان قبل الوصية وجب عليه الفعل ولو كان تبرعا او وصية بالاستحباب من مال الموصي اليه على ما يظهر من الذكر في الحكم
 عن ابن طاووس وغيره احد المعاصرين بل في المناهل يعطون الوترين عليه وعكرته ان اذ الوصية الانسان بوصيته فان وصيته نفذت
 ويجب العمل بها الجواز ولا لانه على الدعوى فظهر ان استدلاله عليه بغيره بتدليل الوصية المستفاد من الآية ومن الاحتيا المستشهد
 بالآية وظهر من العناية المحكية عن التذكرة ان هذا الخبر في قول الوصية بمنزلة الوفا لا يجب الوفا به قال في مقام الاستدلال على وجوب
 قضاء الصوم عن المرأة برؤية له بصير عن امرأة مرضت في شهر رمضان ماتت في شوال فوصيته ان اقض عنها قال هل يستمر منها
 قال لا قال لا يقض عنها فلا بد الله تعالى لم يجعله عليها قلت فان انتهى ان اقض عنها وقد وصيته بذلك قال كيف يقض ما لم يجعل الله عليها
 فان استمر منها فصوره لم يفسد استمر عن حصول البراءة ولا ولو لم يجز القضا مع البراءة لم يكن للسؤال عنه ثم قال لا بد من فصلت
 الوصية بخلاف ان يكون الوجوب بسببها الا ان يقول الوصية لا تقض الوجوب امتناع عدم القبول فظاهر واما مع القبول فلا بد من رجوع الوعد
 انتهى كيف كان فعل الوصية النافذ فيسقط الوجوب عن الوترين ام لا في صحيح التمهيد في صاحب الموجز وشارحه صاحب الذخيرة ذلك
 لان بعد فرض وجوب العمل بوصيته لا يجب الفعل الواحد عنيا على مكلفين وارجاعه الى الوجوب الكفاية فظاهر التكليفين
 والحكم بالوجوب على الوترين مناف لفرض نفوذ الوصية فان التحقيق ان دليل وجوب العمل بالوصية حاكم على ادلة مثل هذا الحكم افعالي
 على الوترين والافضل واقعة قبل بقا الوصية لها حكم غير انقضاء الوصية ولذا لم يستدل التمهيد ومن تبعه على السقوط بارتداد
 من العمل بمارسمه الموصي ولجئهم زاد صاحب الذخيرة ان المنع من توارد الوجوب على الوترين ما اذا ابرأ من الميت ولا بأس بان لا يظن
 من قول السائل هو من الرجل وعليه وصيام من يقضيه من عدم وجوده من اذم على ابرأه ووجب عليه ذلك واما بقا ايضا ان النسبة
 يبرأ له الوجوب على الوترين وادلة وجوب العمل الوصية عموم من وجه والرجوع مع ادلة الوصية ومنه نظر في التحقيق حكم بمحاكمة ادلة
 الوصية كالحكم في مناهل ما عرفت ان ادلة الوصية هي في ادلة الوصية فلهذا لا يبرأ من الوصية فلا يبرأ من ادلة الوصية
 فلا خلاف في ادلة العمل بالوصية شبهة بالادلة والندوة شبهة بغيره في شرح الوحيد البهبهاني مع السقوط عن الوترين بالوصية بل يكون
 الوجوب عليها فانظر الكفاية فان اراد به كون الوجوب كل مراد الامر حين موت المقتضى عنه فغيره فظهرت وجه وان اراد ان
 السقوط مراد بفعل الوصية فلا يبرأ من مقتضى الامر بعد فعله ولو تركه استحقا العقاب فلا بأس به في الاحتياط بحصيل العلم والظن
 على الوترين بعباد الوصية بل لو ظهر له في ان مراد الوصية لا يمكن له الايمان بموته او نحوه فحينئذ يبرأ من الوترين للعمومية السليمة عن المتعاض
 الا ان يفي بعد تسليم ناذر بناء على كون مورد الحكم في الاخبار غير موصو ايضا الميت لا دليل على عود الوجوب بعد تحقق السقوط
 واما الاستصحاب فلا كلام فيه حيث يبرأ ذمة الميت بفعل الخبر اذا فعلها على الوجه الصحيح سواء كان له في مكان المساجد هو او غيره
 ام لم يكن الوترين الا كلام في صحة الاستصحاب وعداها هو الثمرة بعد الاتفاق على الصحة لو وقع من الخبر صحيحا كما لو وقع من غيره في ابرأه
 ان يقال ما استحق في الخبر الثاني ان يكون الداعي للعمل هو تحصيل احقاق الاجرة غير قادر في نية القربة المستمرة في جميع العبادات
 وهو لا فاسحة الاستصحاب فالحق صحة وفان لا يعظم لوجوه الاول في الاخبارات المنقضية عن جماعة كالشهادة حيث قال في الذكر في هذا
 الموضع مما انقضى عما في جماعة الامامية المختلف والتف وقد تقرر ان اجماعهم حجة فظننا انه في حكم الاجماع ايضا عن الايضاح
 من مسلمة ابرأ من الوصية باسقاط مجمع الفائدة ايضا ومن بعض اهل الجواز انه صاحب الحلائق عند الخلاف في المسئلة وبذلك
 مسالة في المسئلة اعطيت له في ذلك لا دنا صاحب الكفاية والمفاتيح استقر استقر الشبهة في هذه الاعضاء وادار بها الجواز
 ما قاربناه

فان قيل ان الوصية لا تقض عنها فلا بد الله تعالى لم يجعله عليها قلت فان انتهى ان اقض عنها وقد وصيته بذلك قال كيف يقض ما لم يجعل الله عليها

والمعاني
على ان
يكون
الشيء
مستقلاً
عن
الزمان
والمكان
وغيره
من
الاعتبارات
التي
تدخل
في
مفهوم
الشيء
المتعالي

والعوام والمخاطبين على ان يشهدوا بالادعاء ويدل على المسئلة من هذا المعنى ان المصنف لا يفتقر الى ما لا يتفق عليه
كل عمل مناسج مفسر للمعالي لا يجمع في نفسه في خصوص العمل ولا يجمع عليه يجوز ان يكون عليه ومنع من حصول الاجتماع في خصوص كل مفاد في نفسه
عند ذلك في حصول ذلك يجمع المناقشة في هذه القواعد ومطابق الدليل على الصفة في كل مورد من الاعمال المستاجر عليها كماله لاخذ ان
للتاجر هذا كماله مضافاً الى العوامة الدالة على صحة اجابة الانسان لنفسه كما في رواية يصف العقول وغيرها وهو ما لا يوافق بالادعاء
وحل اكل المال بالاجارة عن رضى وموتها الصلح اذا وقت للمعاوضة على وجه الصلح والجملة لا الاظهار من ان يحتاج الى الاستباة ثم ما يرد
الخالفة في المقام لا يوجب التناول في ذلك كما في الدليل الذي ذكره عن الحديث الكاشف في المقاييس ما هذا اللفظ اما العبادات التي توجبها
فانما في استباة المال كالحج يجوز الاستباحة كما يجوز البيع به بغيره بالنظر والاجماع واما البدن المحض فكما نقلوه والشيء في المصنفين
بعضها عنه اوله الناس وظاهرها اليقين عليه ولا يظهر جواز البيع عن غيرهما من غير ما يتناول به جواز الاستباحة لها عند المصنفين
تردد لفقد رضى من يرد عليه حجة اليقين حتى يقاس على الحج او على البيع وعده بثبوت الاجتماع بسببها ولا ريب ان ذلك لا يثبت ان يكون
محجوا البيع قال بجواز الاستباحة وكيف كان فلا يوجب القيام بالعبادات البدنية المختصة ببيع ولا استباحة الاعمال التي توجبها
استعداد الوضعية من جهة الوجوب سائما في جميع الوضعية في الجملة لا مطلقاً فينبغي ان لا يوجبها الا بغير رضى من يرد عليه ما لا يرد
للوضعية من جهة الاستباحة وكيف كان فاحصل ما ذكره كاحصله بعض يجمع في الاستباحة بالاصل فان اراد اصاله الفسامة في غير ذلك سقط
عن الرتبة وعده رتبة رتبة الميت فحينئذ لا يعقل الفرق بين فعل الاجارة او وقع جامعا لشرط الصفة وفعل البيع في رتبة رتبة الميت
والوالة في الثاني دون الاول وارادنا ان اصل الاجارة وهو عقد وقوع فعل الاجارة بعد الاخذ في الكلام احسن في الرواية
التي مدققة ما به فلا يفعله الاجير الا في القربة او الاستباحة لا يوجب امتناع فساد القربة وان اراد اصاله فساد الاجارة في
عقد تلك الاجارة المتناهية وعده تلك المستاجر العمل على الاجير ليرتب عليه اثاره فحينئذ ما عرفت سابقا من ان لا يوجب
الرضي خاص على صحة الاستباحة لهذا العمل الخاص بين جميع الاعمال التي يعرف بصحة الاستباحة عليها من غير توقف على رضى خاص في ما يرد
بذلك التوقف في الاستباحة لزيادة الائمة عليهم السلام من جهة ما يتوقف على رضى خاص وانما اصل ان التوقف في صحة رتبته
في هذا المورد الخاص من جهة عدم الدليل في غاية الفسامة فالا ما عرفت سابقا من وجوب الرضى على صحة الاستباحة على الرضى او فسادها
الاستباحة كالحج والمصالحه مثل ما من الصدق في الفقيه عن عبد الله بن حمزة عن عمار عن ابي عبد الله في رجل جعل عليه صياح
فلان في بعض من صوته كل يوم مدين فان غابته امره جعل على الاستباحة ليرتب عليه اثاره فحينئذ ما عرفت سابقا من وجوب الاستباحة عند
لكنه كان في اثبات الشريعة من ان لصاحب المصالحه دعوى اخرى في هذا المقام من جهة عدم وضد القربة في ما يفعله الاجير في بعض
مرتبته قال في المقاييس على ما حكى عن هذا الفقيه ان يطمع به ان يلبس به القربة كما يجوز اليقين عليه كما في قوله الاصل ان لا يثبت
كالمصنف فابست على الفعل دون ما يحظر نعم يجوز الاخذ ان اعطى على وجه الاستباحة ليرتب عليه اثاره فحينئذ ما عرفت سابقا من وجوب الاستباحة عند
فان لا يعتبر فيه ذلك بل يكون الرضى منه محسباً في الفعل على وجه الحق فيجوز اخذ القربة عليه مع عدم شرطها في الصورة العبادات واما
جواز الاستباحة لا يجمع كونه من ضمن القربة الا في الاصل فلا بد انما يجب بعد الاستباحة وفيه تغليب لجهة المالك فاما ما جاء في بعض من يمكن
من الحج ولا فرق في من المالك في النظر بين ان يصدر من صاحب المال او نائبه ثم ان الثاني اذا اوصاله حكمة ويمكن من الحج امكن القربة كما اذا لم
يكن اخذ الاجرة كالملطوع او يقول ان ملك ايقضه سبيل الاستباحة لا يوجب اما الصلوة والصوم فلم يثبت جواز الاستباحة لها واما رتبته
هذا من كلام بعض من سبقه كما سبق وانحوا عنه ولا يفتقر بعض الواجبات والسنن العبادية القربة كالحج و صلوة الطوان والركا
المندبة اذا وقعت الاجارة على فعل الاعمال فقط او مع المفادات ويغزو وجهها بالنظر في الاجارة ان رجب في ذلك وعندهما القربة
فيها كانت سنة بالبدن وادعى الرضى بينه وبين العترة والصورة في منافات الاجرة لفقد القربة فيها دونها في ظاهر
فساد ان لا يثبت رتبة اتحاد القربة المعترضة في جميع العبادات واما ثانياً ما كان قد تقرر باحاصله جعل القربة في الفعل اخذات
الاجرة فيها فانه منقول البينة مستند على قوته بما يكون الفعل خالصاً لله سبحانه ومنها كونه اداء وقضاء عن نفسه وعن الغير باجر او اجريها
وكل من هذه القربة غير منافع لفقد الاخذ في الاجرة فباعتق من انما وقعت الا بالذات بازاء العبد الثالث في اعية البينة عن رضى يفي
مستوحى البينة عن رضى بالانسان بهذه الفرضية القربة بها وقد تقرر في حمله على حاله لا تغلق للاختلاف الا في حيث كونه قبل الفعل
المستاجر عليه نعم لو شرط في البينة عن الغير القربة اذ في على القربة المشروطة في صحة العبادات المتحوزة فان الاجرة لذلك لا تليق
اخفاها والمحلل فان اصل الصلوة مقصود بها وجهه في ذلك كما في علمها والباعث عليها مع القربة هو هذا المبلغ الذي تقرر له في ذلك في ظاهر
في الشرح بوجوب بيع الاسماء في صلوات الاستسقاء والاستحاضة وطلب الحاخة والولد والرزق ونحوها مما كان الناعة عليها اخذ
الاجرة فان اصل الصلوة مقصود بها وجهه في ذلك كما في علمها والباعث عليها مع القربة هو هذا المبلغ الذي تقرر له في ذلك في ظاهر

وكان قد اورد في المتن المذكور ما ينافي على ان هذا القول المنسوب للمفسر في هذه الاوالة من ليله وهو وقوع العمل عن الغير
وصول فغلب عليه موقف على التبعة وهو صحة استنباطه للعلاج الذي يحصل الامور في هذا الموضع فاعتبر في هذا الامر ان وقع النظر
من الاجابة لم يتعلق امر ما يقع العمل عن الغير متعلقا بالموضوع حتى يتصور فيه قصد القربى ثم يتعلق الامر بالاخبار الكثيرة ما يقع
العمل من الميت بتبعها وهذا ليس متعلقا وقد عرفت مما ذكرناه في بابا في هذا الموضع ان القربى انما يقصد في الفعل الذي يتعلق به النيابة في
نفسها والحاصل ان النائب ينزل نفسه لاجل الموضع او عرض فيكون اخر من هذه القربة ايقاع الفعل بقربى الله لا انه ينزل نفسه قربة
لله وامثال الامور منزلة الغير ايقاع الفعل حتى يقال انه موقوف على وجوب النيابة ولا يستحبها بها ولا يثبت الا بغير وجوبها
فمن صحة الاجابة الموقوفة على احد القربى الصحيح في الاجابة حتى يفتح يتعلق الاجابة ثم ان ما ذكرناه من الاتفاق في صحة الاستنباط لا
ينافي ما تقدم من الخلاف في جواز استنباط الولي لان الكلام هناك في سقوطه عن الولي بالاستنباط لانه صحة فالحال بالايجاب لا يوسع
منه غير الولي ما جعل كما عرفت من الحديث الكاش في فالتبته بين القول بصحة الاستنباط وحجة قيامه غير الولي بالعلل بان زوايا دون
الذين هم من وجهه فخرج الظاهر انه لا يجوز استنباط العاجز عن الاعمال الواحدة كالقيام ولو كان الغائب من الميت كك لا يضر في
امر القضاء او الاستنباط الى الفعل التام فلما اوجز فعله فظهر عليه العجز عن افعال الصلوة الاختيارية كالقيام فاحتل في الحجة بتبعها
العقد وقتا المستحب في الفسخ والرجوع بالقارن والبيان بمقدوره فالله اعلم بالصواب والذين هذه الرضا ان وقع
للباشرة في الاستنباط كالمومات ثم ان العنق بالاصول الانفا المكنة من العمل المستحب عليه تمت الرضا له والحجة

الاستنباط
في القربى
الاجابة

في استنباط المواتعة المضايقة

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة اختلفوا في وجوب تعليم الفاتنة على الخاتمة على اقول احدهما عدم الوجوب وهو المحكي عن الحديث في كتابه
استحبه ابو عبد الله صلوات الله عليه بعد عرسه عليه من الحسين بن سعيد بل عن ابيه الحسين بن علي بن ماله من الكنتكا كاجنة
وعن ابي جعفر احمد بن محمد بن عيسى الا تسمع في القربة ومحمد بن علي بن محبوب الصدوق بن وعرفه صاحب المفاخر العرف في كتب الفقه
باب الفضل الصافي في الله ثم عن الشيخ عن واليه في واسطتين وعن الشيخ ابو عبد الله واسطه من مشايخ الكراجه والمعاذ السبيد
حيث قال في مسئلة من ذكر صلوة وهو في اخره انه قال اهل البيت عليهم السلام في الله هو فيها وبقيته ما فاته وبه قال الشافعي
وكم خلاف ما في الفقهاء وفي المحكي عن موضع اخر من كتابه انه قال دليلنا على ذلك ما ذكره عن الصادق قال من كان في صلوة ثم ذكر صلوة
اخره فانه اثم الله هو فيها ثم قضه ما فاته وعن الشيخ قطب الدين الرازي في مشايخ ابن شهر آشوب عن الشيخ سليم الدين محمد بن محمد بن محمد
والشيخ الامام في طالب عبد الله بن حمزة الطوسي والشيخ ابو علي الحسين طاهر الصوري وعن الشيخ محمد بن الحسين بن سعيد جدد المحققين
وعن ولد ولد ابن سعيد بن محمد بن المحقق في الجامع عن السيد الاجل علي بن بطاوي عن العلامة في كثير من كتبه وعن والده والذين
وابن خنيد السيد عبد الله بن اكثر من عامه والشهيد والمحقق الثاني وولده واليوسر وابن الغطال وابن خنيد والعباس بن ابي
الثاني وولده واليوسر وولده والشيخ اليوسر والمحقق الاول في المحقق لاجواد الكاظمي والفاضل في التمدد والسيد احمد بن
الله الخليلي وولده السيد عبد الله في شرح النخبة والمحقق الوحيد اليوسر واكثر فلا مذهب منهم السيد محمد بن محمد الخليلي
والشيخ الوحيد الفقيه الشيخ جعفر وخاتمة علماء البحر واكثر المفاخر بل كلهم وقد صرح جماعة بل في الشريعة عليه من بين استنباط
وهو لا مع انعامهم على جواز تقديم الخاتمة بين من يظهر منه وجوبه كما عن طاعة من القدر فافيدون الفاتنة والذين
كالكويت بالنسبة اليها عند خاتمة بين من يظهر من الخاتمة كما عن طاعة من يظهر من الخاتمة والذين في المقتضى اليها من بين من
على استنباط تقديم الفاتنة ومن نص على استحباب تأخير الخاتمة استنادا الى الاحياء طاجها ومن يظهر منه التوجه اليها
حد الفاتنة الواحدة ففائدة اليوم كما عن سائر الملوك للمحقق الحلي حيث حكم بان الاحوط تقديم الفاتنة اليوم والذين
واذا ما طلق الفاتنة فاطاعة وجوب تقديمها بل في الفضيلة انتهى لكن الاضاف ان هذا ليس قولنا فافيدون
الفاتنة بل في القول برحمان تقديم الخاتمة لعمومها ورحمان تقديمها فان من يقول برحمان تقديمها لا يبعد الا ان
الدالة على رحمان تقديمها على الفاتنة لاجل اودا فضيلة وقت الخاتمة من وعلى كل حال يمكن القول بان
لما غاها الاحياء الغير اللزوم مع استحباب تقديم الخاتمة اما الموقوف فضيلة اول الوقت واما اللزوم الخاصة ولا بد
كما في قول الامام في الاذنا في الاربعه افضل والعقل حوط بل يمكن القول بان الخاتمة من جهة
الوقت واستحب تقديم الفاتنة اما لخصوص اولاد في السادة لا لغيرهم والحاصل ان لكل من الخاتمة فضيلة

منفاد من مفهوم العبارة وما يجوز في كلامه في مسألة العدل في الثالث ان كان الترتيب لا فالحق في غير من عدم
وجوب الترتيب في المسئلة بعد وجوب المبادء اليها والا فلا يحق في غير وجوب المبادء اليها ان قد خرج على
هذا القول ان من عليه فوائدها فاضلا حتى بقيت واحدة لم يخرج الا اشتغال بالخاضرة وان جاز له بل ذلك كان من عليا في
واحدة اذا صار عليه في سطر عنه وجوب الترتيب في الفرع الاجرة فلو اقام الاول فلا يخرج عن شيء لا مكان فيكون كل من كانت اجازتها
القول كاد لهم فيما اذا التحدث في الفائنة بالاصل فلا يتم لما اذا بقيت من المسئلة واحدة وكيف كان فلا ينفذ الاشكال في ان اذا كانت
الفائنة واحدة بالذات لم يضر لها التقديم لعددها في الاشياء القليلة واشتباها الا في اخذ التوب الطاهر بالتحسين ان حكمه وجوب
الترتيب حكم الواحد ان لم يفت من المكلف الا واحدة الا ان البرائة منها بل العلم بما يوافق على متعدد الثالث القول بالواسعة في
غير فائنة اليوم وبالمضايقة في فائنة اليوم واحدة كانت او متعددة وهو المحكى عن رفق حيث قال لا فائنة اذا ذكر الفائنة في يوم
الفوات وجب تقديمها على الخاضرة اذا لم يتضيق وقت الخاضرة سواء التحدث ام قد دت ويجب تقديم سابقها على لاحقها في
ان لم يذكرها حتى يضمن ذلك اليوم جازا وفلا الخاضرة في اول فوائدها ثم اشتغل بالفضا سواء التحدث الفائنة او بقية ويجب
الاستدباب سابقها على لاحقها والاول تقديم الفائنة فاله يتضيق وقت الخاضرة انتهى وهذا القول عن بعض شرح الارشاد
ايضا الظاهر ان المراد بيوم الفوات في فوائدها كالمصداق هو ما قبل الدليل ان الفهار فظلا يمكن ان يكون ظر الفوات الصلوة
المعدية ولذا ذكرها في قوله اذا ذكر الفائنة في يوم الفوات لا يستقيم الا على ان يكون الذكر في الدليل والفوات في النهار العكس
فالظرف الواحد للذكر والفوات كلها ليس الا اليوم بالمعنى الشامل للدليل هل المراد الليلة الماضية والمستقبله لظن المنع
هو الثاني كما يظهر من الترتيب في كلامه وعلم انه قد مر ذكره في مسألة العدل عن الخاضرة الى الفائنة انه لو اشتغل بالخاضرة
في اول وقتها ناسيا ثم ذكر الفائنة بعد الا تمام صححت صلوة واجازا وان ذكرها في الاشياء فان امكن العدل الى الفائنة عند
بنية الخاضرة عندنا او وجوب عند القائلين بالمضايقة انتهى وظاهر هذه العبارة يوم العدل غير الفضيل المذكور في القول
بالمواظقة مطلقا لان ذلك يعطيه لتدبر في كل من مراده الفرضية الخاضرة المختلف فيها بينه وبين ارباب المضايقة المطلقة
ويجمل في اربابنا ذلك على وجوب فوائدها اليوم عنده عجل النزاع بين ارباب الواسعة والمضايقة تبعا لما شاع في شيوخ
المحققين في الغيرة فلا يكون هذا القول تفضيلا بين القولين نعم تباينك عدوله عن هذا القول الى الواسعة في المسائل الدينية
المتاخر اليها عن كتاب المختلف ثم ان ظاهرا الفائنة السابقة انما تفضل فيما اذا فوات الارادتين وانما اذا فوات لغيرة في التحدث
او بعد فلا تضر فيها الحكم كما لا تضر في الحكم ما اذا اجتمع فوائدها اليوم مع ما قبله ووسع الوقت للجمع وهل يقدم الجميع على الخاضرة
لثبوت الترتيب بين الخاضرة وفوات اليوم وثبوت الترتيب بين فوات اليوم وما قبلها بناء على القول بترتيب الفوات بعضها على
بعض او لا يجب الاشتغال بشيخ بعد التمكن من قبلنا الا بعد ما اذن في اخذنا مع امكان ادخاله في اطلاق كلامه لراجع عند وجوب
الترتيب في كان غلبة اكثر من يوم فاعمل او يجب الافضا على فائنة اليوم لدفع اختصاص وجوب الترتيب بين الفوات بما اذا كانت متساوية
في وجوب قدرتها فلا يتم ما اذا كان بعضها واجبا لمقدم لا من الشارع بالخصوص خصوصا القول بوجوب الفورية في فائنة
اليوم دون غيرها وجوه لا يبعد اولها ثم ثالثا على القول بالفورية مع الترتيب الرابع ما حكم عن المحققين في الغيرة حيث قال في
عنون هذه المسئلة ما هذا القدر ويجوز موضع النزاع ان يقول صلوة كل يوم مرتبة بعضها على بعض خاضرة كانت او فائنة
فلا يقيد صلوة انظر من يوم عاصم ولا عصر على ظهر ولا مغرب على عصر ولا عشاء على مغرب الا مع تضيق الخاضرة ولما اذا
فاته استؤخر من يوم ثم ذكرها في وقت خاضرة من اخر فصل بعد سنة بالفوات فاله يتضيق الخاضرة قال اكثر الاصحاب نعم وقد
الخروج ترتيب الفوات في الوقت لا اختياركم تقدم الخاصة والذات يظهر وجوب تقديم الفائنة الواحدة والاختيار تقديم
الفوات فلو اتى بالخاضرة قبل تضيق وقتها او الحال هذه مما انتهى في ظاهره عندنا لان في وجوب الترتيب في فوات اليوم
وهو خلاف اطلاق كلمات ارباب القولين بل صريح بعضها المتأخر من اربابهم وهو الا حثا من الفضيل الى الواحدة الفائنة
اذا ذكرها يوم الفوات دون المسئلة والواحدة المذكورة في غير يوم الفوات السادس القول بالمواظقة اذا فاته عمدا او
بالمضايقة اذا فاته نسيانا او هو المحكى في التبع عمدا الذي من جهة في الوسيلة حيث قال اما فاضا الفرائض فلم ينعقد وقت لا تضيق وقت
وهو صواب انا فائنة نسيانا او تركها اعتداء فان فائنة نسيانا فاذا ذكرها فافوته حين ذكرها الامعة في وقت الضيق
فان ذكرها فهو من فضة خاصة عدل بينها ما يتضيق الوقت وان تركها فاضلا جازا لا اشتغال بالفضل الا في الوقت والا
تقديم الخاضرة اليه على ان يتبطل بالعقناء واخر الا اذا في الامر الوقت كان محظوظا انتهى وظاهر وجوب العدل عن حاجته
الى الفائنة الخفية وهو ما لا يعبأ بالترتيب لا ليجاب المبادء في المسئلة وان ذكرها في انما الواجب ان كان بعد امتثال

يبنى

في يوم من ارباب
الواسعة المطلقة

من ارباب

من ارباب

من ارباب

الترتيب

الترتيب بناء على القوة وهذا الترتيب كما سبق عن صاحب الشاهد المومنين وأما الدلائل الخاصة على وجوب العمل وان انفرد بالترتيب
ولا بالغور وهذا المبدأ الاحتمالات كان الاول اقربنا هذا كذا في المنتهى وأما الترتيب فمقتضى اظاهره عند وجوب الترتيب مع تنجيب
تقديم الحاضر ولا ريب عند وجوب الفور الا ان يجعل مقتضى زمان يقع الحاضر مستثنى من وجوب المبادرة وكون المكلف
مختار فيه مع احتجنا بتقديم الحاضر كما ينبغي عنه قوله وان اشتغل بالقضاء واخر الاداء الى آخر الوقت كان مخطئا بناء على ان المراد
بالخطا الام كما فيه الشبهة هذا على تقدير ان جاع الخطا الى اشتغال بالقضاء وأما اذا رجع الى تأخير الاداء الى آخر الوقت بناء
على ان المراد بان آخر الوقت مجموع ذلك الوقت لا ينظر الى الجواز للتأخير اليه الا لصاحب العمل على ما ذهب اليه صاحب القول
يكون اطلاق آخر الوقت على مجموع الوقت سقيا لافايات الواردة وان اول الوقت رضوان الله واخره عطف الله امكن ان يقع بينهما
فورية التمام من جهة ولا لذلك كونه بالمفهوم على انه لو اشتغل بالقضاء واخر الاداء الى آخر الوقت لم يكن مخطئا ولا يكون ذلك الا كان
القضاء من الاعمال والقضاء على ما ذكره صاحب هذا القول قبل الغاية المتقدمة بما يقرب من المراتب والمرض والاشتغال لله يصير تركه بدنية
او دينية فلو لم يكن القضاء فوريا خرج عن الاعذار الدارعة الان بوقوع العذر كلامه ما عدا الصلوة فتم وأما المراد بالوقت في قوله ما لم
يتيقض وقت الحاضر فيحصل ان يكون وقت الغيبة ويؤيده ما تقدم عن المحقق في الغيبة من انها خارجة الى الفوات مرتبة
في الوقت الاختيارية ثم تقدم الحاضر وان يكون مطلق الوقت بناء على جعل القضاء من الاعذار للسوغة للتأخير ثم اذ لم يفسد كلامه
يعرض حكم الترتيب لغيره اذ لا يحكم اجتماع الترتيب في الترتيب مع الترتيب على وجوب الترتيب بين الفوات عند
هذا المعنا فانه ينبغي فيه مع غيره ما جبر النسبة الاحتمالات الثلاثة المتقدمة في فرع القول بتقديم عن الخلف السامع ما تقدم عن
العهدة من الاشارة الى وقت الاختيارية دون غيره السامع امول ايضا في العاطفة وهو المحكى عن كلام القديسين والشيخين السيد
الامام في بيان الحكم والشرع في الترتيب وهو الذي يراه في شرحه من الشيخ الجليل الحسن في طالب الترتيب
الا ان هذا المحقق وحكاية هذا القول عن الشرح ما عدا نصه وحكي عن غير واحد انه في هذه اصول احوال المسئلة واذ الوضو
الا ان الخلف بين اهل المواسعة التي تقدمت اليها الاشارة زارت الاقوال على التمامية وذكر بعض المحققين ان جملة المطالبين
ما يروى بهذه الاقوال الاخير يدل عليها كلام القائلين كلا او بعضا فقاموا صراحا بسبغ الاول ترتيب الاداء على القضاء وهو المحكى
عن عبد النبي في البيع ولم من تقدم ذكره من الفقهاء الثلاثة التسوية بين اقسام الفوات واسبا الفوات في مقابل التفاضيل
ما تقدمه الثالث فورا بقضاء الحكمة عن صاحب المعين والسيد والجليل المحكى في الشيخ والقديسين والادب بلع البعيد والقاضي
ولما كان كلامه والجليل الاجماع على ذلك الرابع بطلان الحاضر اذا قدمت على الغائبة في العدة وهو المحكى عن صاحب الشيخ والسيد
والامام في الحل والجليل ومن الغيبة الاجماع عليه الخامس العدة ومن الحاضر في الغائبة اذا ذكرها في الاشياء وهو المحكى عن صاحب
الادب في تيسر الحلال للشيخ وخلاصة الاستدلال للجليل في ليل الاجماع عليه السادس وجوب التفاضل بالقضاء الا عند ضيق
الاداء والاشتغال بالادب من مشرب العاش من الكلب الاكل والشرب والموم وهو المحكى عن صاحب المرتضى والشيخ والقاضي
في بيان ان كل من قال بالفورية ولذا ذكر في ما حكى عنه ان عند احتجاب المضايقة بالجواز الاحلال بالقضاء الا لكل
نوشرب ما يستلزمه او تخيل ما يتقوت به وهو على اوجه الاحلال بها يستحق في فنية كل من من الوقت انتهى السابع تحريم
الاداء التمامية لله وما عدا السلوة الحاضرة في اخر وقتها وضربات الجوء وهو المحكى عن صاحب المرتضى والجليل في المعين والجليلين
حيث رويوا تحريم الحاضرة في السعة على مضيق الغائبة ومنه المعين تحريم التفاضل لغيره فائنة على تحريم الحاضر ومقتضى التمام
التحريم في التصار فبطون في جوام لا ضدا فذكر المحقق والعلاء في المعين المنتهى ان لازم هو لا تحريم جميع المسابح المضادة
للقضاء وح مخصنة لجامع نسبة القول بتحريم الاضداد الى المرتضى والجليل فقط محول على ارادتها الغضاضة بالتحريم بذلك ولذلك
نسبة محكية الى السيد وجامع ثم اعلم ان هذه المسئلة معنوية في كلام بعضهم بوجوب ترتيب الحاضر على الغائبة وعد في كلام
الغيرين بالمضايقة والمواسعة ولا ريب ان الترتيب الصحيح غير متلازمين بانفسها الجواز القول بالترتيب من دون المضايقة من جهة
الضرورة ان اوضح الى القيق احيانا كما اذا كانت الفوات كثيرة لا تقضى الا ان يقع من الوقت مقدار فعل الحاضر ويجوز القول
بالفورية من وجوب الترتيب كما تقدم عن صاحب هدية المومنين وان افضو الى التمام الترتيب بناء على القول بان الامر بالنسبة يقتضي
التميز عند القول بان الفورية والترتيب متلازمان لا ينفك عن نظر سوا ذلك في زمانها انفسها او اريد تلازمها بحال
يعني ان كل من قال بالحد ما قال الاخر لما عرفت من وجود القائل بالحد ما دون الاخر لكن ايضا ان معظم القائلين بالترتيب انما قالوا
به من جهة الفورية فها ذكره الشيخ فها حكي عنه ان منشاء القول بالترتيب عند القول بالمضايقة وعدمها على ما نقل الا ان هذا به
الاكثر او اريد جميع القائلين بالترتيب بالنسبة الى زمانه واولا بالتام ما يظهر من بعض اقوال الترتيب القول بالفورية ليس

مسئله ۱۰۰

[illegible]

الحاضرة اذا كان الشك اعتبارا للبرية بين الفائسة ويروى على الاصل الاول فساد الحاضرة ان كان من جهة القول بل ان الامر
المضيق يقضي عدم البرية فيه وفيه ضد من هذه الجهة اذا كان من العبادات فاضالة الاباحه وعدم الضرر لا يرفع في شيء بل الاصل
هو عدم وثاق الامر بذلك الفاضلة في هذا الزمان نعم هذا الاصل مدعوع باضالة عدم الضيق المقدمه لكنه اصل مستقل قد عرفت
حيث ان اعتبار الكلام هنا غير وان كان من جهة الامر المصنوع فيضحي من رتبته فجميع الكلام في الشك في حصة الحاضرة والاباحه
لاصل لا باخه وعدم الضرر من جهة ان لا يرد اضالة البرية فيه عليه ولا ان حصة الضد لو ثبتت في الواجب الضيق فاما ما ثبتت عند المش
من باب كون ترك الضد مقدر لعل المصنوع فيجب الظاهر جريان الاصل في مقدمه الواجب اذا كان الشك فيهما متبعا للشك وجوب
فيهما او عن الشك في اصل وجوب مقدمه في المسئلة الاصولية نعم مجرى الاصل في صورة ثالثة وهي ما اذا كان الشك
في وجوب الشيء متبعا للشك في كون مقدمه كما اذا شك في شرطية شيء للواجب في غير شرطه وذلك ان اصل البرية انما يعني
المواخذة على العلم لونه مثلا للمواخذة ويوجب للتوسعة الترخص في الاجتهاد للتعهد وهذا انما يتحقق في الصورة الثالثة واما في
الصورتين الاولى والثانية فلا يلزم من الحكم بوجوب مقدمه مواخذة عليها ولا منع ولا ضيق خفي فبذلك البرية الدالة على نفي المواخذة
عام يعلم وتوجب البرية فيه وثانيا ان اضالة عدم الضرر الحرة الحاضرة معارضة باضالة البرية وعدم اشتغال اللزوم بها وارتباط فعل
ان الامر انما يترتب من حصة الحاضرة وجوبها فلا اصل في وجوبها باضالة عدم الضرر استصحابا بان يقول انه فيكون في ان
الوجوب الحادث للفضا كان على الفور حتى وجب حصة الحاضرة او على التوسعة حتى ينفى الحاضرة على حالها من عدم الضرر فالاصل
بقاها فان قلت ان فرض بوجوب الحاضرة في اول وقتها قبل تذكر الفائسة فيقول الاصل بقاها وجوبها بعد التذكر قلت
قد عرفت ان تذكر الفائسة ليس محذا لوجوبها بل للتبليغ وافتقارها لاداء وانما يرفع بالذكر العدد السقط للتكليف
وهو النسيان صح فالوجوب ثابت للحاضر قبل التذكر وجوب ظاهره يرتفع بان تعلق مناطه وهو النسيان لكن الاصل
ان ما ذكرنا من معارضة استصحاب عدم الضرر بوجوب مقدمه مستقيم لان الشك في مجرى الاصل الثالث مستبعد
الشك في مجرى الاصل الاول فالاول حاكم على الثاني لما تقر في الاصول فالصواب الجواب عن الاستصحاب المذكور بما يجيء في الوجه
الحاضر من غير الاصل هذا اكله في اجراء الاصل في الحكم التكليفي وحصة الحاضرة واما اضالة عدم اشتغالها بخلاف ذلك من
الفائسة فان اردنا بها اضالة البرية بناء على القول بجبرها فلها عند الشك في شرطية شيء للعبادة فهو حسن هذا القول الا ان
كلام المستدل به اطلاله اضالة اطلاق الامر الحاضر ونسبة الكلام في الاطلاقات الحاضرة ان الحاضر لو كان يجوز فعله لم يمتنع
قبل اشتغال الذمة بالفائسة فكذا بعد الاستصحاب هذا الاستدلال حكماء بعض المعاصرين من المختلف وقال انه فساد المقدمه
الحاضرة في الحالتين وعقد بوجوب الحكم لكل حاضرة والا استغنى عن التمسك بالاستصحاب وهو لا يجزى مع تعدد المحل ثم قال
ان الاستدلال لانه لو لم يكن عليه قضاء مجاز له فعل الحاضرة في التعفك مع شونه ففاسدا ليقول ان مرجعه الى القيل او
استصحاب الحكم الغير الثابت من اصله الا على سبيل الفرض في نفس كلالها باطلا فقول استصحاب الحكم الشرعي على فني من حكم
استصحاب الحكم الجبري الثابت بالفعل كما اذا مضى من الوقت مقدار الفعل مع الشرط ثم سافر الى ارضه فتركت شكك في حدوث
وجوب الضرر عليه بعد وجوب الامام عليه بالفعل بناء على ان العبء بخال الاداء دون الوجوب او مات محمد الذي
افتى بوجوب الحجة عليه فثبت حدوث وجوب الالفه عليه بعد وجوب الجمعة فعلا وادعى ما مشبهها بالحيض فثبت
في ان تعلق وجوب الثابت عليه بالفعل لا يمتنع في نفسه بل في مثله والادعاء استصحاب الحكم الكل الثابت لانه بطريق الفضيحة الشرعية
مثل حكم الله بان الامام يحشر طهها على الحاضرة والجمعة في شرطية الشرطية في الاداء من قال بوجوبها والصلوة تجب بشرطها
على الظاهر في الجملة النفس وهذه الاحكام شرطية لا يمتنع في نفسها بشرطية شرطية ما يمتنع مع مع فساد الشرط
كدخول الوقت وحدث الطهور فلا يعتبر في استصحابها ان هذا الامر لا يمتنع في نفسه فثبت فساد الادعاء فان فرضنا ان
الشخص كان في بلد فافاد الطهورين ولم يدخل عليه الوقت ثم سافر الى محل بثلث ساعة او غدا المدة لثبته في الحكم او الموضع
فلا يخلو في استصحابها ان الامام في حقه انما يمتنع في نفسه فثبت فساد الادعاء فان فرضنا ان
اكون في السابق من جهة غير الامام او اذ لم يمتنع في نفسه فثبت فساد الادعاء فان فرضنا ان
الصلوة على من رأت دما شاة في لونه من اثمته في الحكم او الوقت فانه يمتنع في نفسه فثبت فساد الادعاء فان فرضنا ان
السابق غير جازل في لونه ولا يضر في ثبوت الحكم بالفعل ان ثبتا الحكم الطاهر او عود من استصحاب الحكم الفعلي كان الاول حاكما
اذا كان الشك في الثالث متبعا للشك في الثاني او في هذا القول وجوب الفعل في سائر اول وقتها حكمه في سائر اول وقتها فلو
المكلف وان توقف في شونه فعلا غير شرعي الا ان هذا هو مقتضى الشك في الاصل مع فساد الحكم في الاصلية

الحكماء في الفقه

بأن يقال في الكلف من وجوب الصلاة في وقتها أو غيرها في وقتها في الصلاة فإحدى وجوب القضاء عليه أو غير الصلاة
 يقع الثالث في رفع الحكم الكل المذكور في الأصل بقائه المستصحب مع الحكم على كل الحاضرة بالصفة والوجوب في أول الوقت لا على خصوص
 الحاضرة المستصحب عليه حين فراغ الدفعة من الصلاة في جميع النجاسة الحاضرة التي يدخل وقتها من استئصال الدفعة بالفائتة لا بالقياس
 أو بدلالة دليل العام للمنفعة عن الاستصحاب فإذ ذكره آخر من تقرير الاستصحاب فهو راجع لما ذكرناه ونوهم كونه من القياس أو من
 استصحاب الحكم الفرعي مدفع بما ذكرناه فإن استصحاب الحكم المعلق على شرطه قبل تحقق شرطه راجع إلى استصحاب ما يحق من غير ما يظهر
 للباطل ولا يخفى أن وجود مثل في المسائل الشرعية والطالب العرفية أكثر من استصحابه واعتقاد رباب الشرع والعرف عليه لا يكاد
 يخفى وهذا الأصل بعينه هو استصحاب عدم حصة الحاضرة الدفعة بمثلها من المعترض في التقرير الرابع من تقرير الأصل إلا أن ذلك محذور وهذا
 وجوده لكن جريان كيانها على الوجه الذي ذكرناه هنا ما ذكره من الأضرار فإذ في ذلك أيقن فنسليم أحدهما وضع الآخر بحكمه إلا أن يرد من
 الأصل هناك أصالة البرائة الاستصحاب وقد عرفت ضعف التمسك بالبرائة وكما كان الاستصحاب على الوجه الذي ذكرناه لا اعتبار عليه فلو
 سابقا ضعف منازعة الاستصحاب بعدم وجوب الحاضرة لأن حكمه عليه يتم من لا يحجب الاستصحاب في الحكم الشرعي أما معطاه هو مذنب
 بعض أوجه الحمل مدخل وصف في الموضوع موقوف في الحاضرة اللاحق كما هو المتعارف يمكن له التمسك به فيما نحن فيه لا احتمال كون الحكم
 الكل المستصحب هو وجوب الصلاة في الجزء الأول من الوقت في الحال السابق أعني قبل الاشتغال بالقضاء أو ما يحلوا الدفعة عن القضاء
 فيكون الكلف الفارغ في الدفعة من القضاء يجوز له فعل الحاضرة في أول وقتها والثالث في المدخلية يرجع إلى الثالث في بقاء الموضوع
 فلا يجوز الاستصحاب لأشراطه بقاء الموضوع بقيا لكن الاستدلال المذكور من غير على التمسك به من العلل المذكورة ومن تلحقه من اجزاء
 الاستصحاب في أمثال المقام السابق لما ذكره من المناقبات أصلا الفائتة من المناقبات الدائمة وهذا الأصل حسن بحسب الاستصحاب
 دون البرائة فاعرف في التقرير الرابع الخامس على أي تقدير في هذا الأصل إنما يتم في رد من قال بوجوب الترتيب من جهة قضاء
 فورية القضاء فيهم الحاضرة والقول بأن محرمه المقدمية ثوابا لقضا لو كان الثاني المحرم من باب ما عرفت من المناقبات وأما قوله
 نقل كما هو مذنب لما عرفت منهم المحقق الثاني في شرح القواعد في باب الدين بل ربما سمع بعضهم كما شفع الغطاء إلى كافر الاستصحاب
 فلا يتم بهذا الأصل لأن إثبات الترتيب من باب الاحتياط الدلالة على تقديم الفائتة لا من وجوب إنباد الزيادة إليها من باب أن الأمر
 بالشيء يقتضي عدم الإصرار في عدم الحكم بالقضاء من غير الوهمين مجاميع عدم حصة الحاضرة فلا يتم على أصالة عدم الحاضرة
 الحكم بصفة الحاضرة ومن هنا يظهر فساد ما قيل من أنه إذا ثبت عدم حصة المناقبات بالأصل ثبت منعه فعل الحاضرة في المستقبل
 القول بالفضل مع أن التمسك بالإجماع المركب عدم القول بالفضل فيما إذا ثبت أحد شرط المسئلة بالأصول الظاهرة محل إشكال
 فقد أنكم غير واحد لا يخرج عن قوة وكيف كان بالأصل الغلبة المسئلة هو الأصل الأول وهو أصالة عدم الفورية وقد عرفت
 ما قضى أصالة الاشتغال بالترتيب سبيل الكلام عليها في أدلة القائلين بالمضايقه أنه الثاني من حجج القائلين بالمواصلة لا إطلاق
 وقد مضى لها بعض الغامض من طوائف الكتاب والفتاوى الأولى ما دل على وجوب الحاضرة على كل مكلف حين دخول وقتها ووجوب
 قضائها على كل من فاته مع من فاسيها عن وقتها ما دل عليه ولية بعد موتها لم يقضها عنها ولو وجب تأخيرها عن الفوات لم ير أن لا
 يجب على من عليه فائتة معلومة الإعتد بوقت الحاضرة أو مضى زمان بيع الفائتة وأما ما لم ير أن لا يجب عليه قضاء الحاضرة إلا
 إذا أدرك وقت صحتها أو مضى ما يبيع الجميع فلو كان ذلك أو مضى حيزا وشبهه لم يكن مشغول الدفعة بالقضاء ولم يجب عليه وليه بداركه
 بعدم موقر وكل هذه محالفة للفتاوى المذكورة وهو عليه أن القائل بالترتيب وجوب تأخير الحاضرة عن الفائتة أيا أن
 يقول برحمته فورية القضاء عند نظر إلى الأمر بالشيء بقبض عنه النهي عن الصلح الخاص أيا أن يقول برحمته وجوب الدليل
 على شرط الترتيب الحاضرة وإن لم يقبل بفورية القضاء على كل بقية فلا يرد الأطلاق المذكورة ولا يلزم بقبول تلك الأطلاق
 من جهة قولنا بالترتيب ما إذا قال بغير الحجة الأولى فلا يرد أن الأصل في التمسك به وجوبه في أول الوقت من حيث لو خلى وطبعها ما عرفت
 لها عدم الوجوب بجل عرفت محرمه لها من باب المقدرة الواجب فوري وإن شئت فقل أن وجوبها في أول الوقت مفيد عقلا لعدم
 الامتناع العقلي أو الشرعي فإما من شرط المحرمه لها من باب المقدرة صامتا شرعا لأن المانع الشرعي كالمانع العقلي فهو فطر
 ما إذا لم ير واجب فوري من شرط الوقت كذا دفين فوري أو نقاد نفس محرمه ويخوفا فانه لا يلزم التقيد في تلك الأطلاق
 بعد هذه العوارض بل أنا نقول أن تلك الأطلاق موقوفة لبیان حكم الصلاة في أول الوقت لو خاتمت نفسها فلا يثبت عدم
 الوجوب لها لغرض بغيرها كما أن قول الشارع محم الغنم حلال أو طاهر لا يثبت المحرم المشرق وبخاصة اللحم الملائم للبحر لأن
 تحليته والطهارة الدائمتين لا تنافيان المحرم والنجاسة العرضيتين وأما أن يقول أنها مفيدة بالتميز وعدم الامتناع عقلا
 شرعا أو ادعى مدعى الامتناع الشرعي فيما نحن فيه لأجل محرمه المعدية فلا ينفرد عامة الأطلاقان نعم إنما استدلوا بالحق

توجب

القول بالفضل مع أن التمسك بالإجماع المركب عدم القول بالفضل فيما إذا ثبت أحد شرط المسئلة بالأصول الظاهرة محل إشكال

الاجماع والاعتراف

المقدمة الموجبة لعدم وجود الاستصحاب في هذه الاستدلال على نفوقه لا ملاقات بل وجوب الاطلاقات كمدحها لا نقاش
 الاجماع والاعتراف على ان الخاصة لو لم يمنع عن علمها في اول الوقت مانع على او شرع مصنفه الوجوب هذه المقدمة كان مقتضى الحاشية مدح شوت
 على المانع ولو بحكم الفصل المتقدم الدال على الفور والوجوب في هذه المقدمة ولو كان كماله من ذلك الاطلاقات من الحاشية احكام الصلوة
 في نفسها على حد قول الشارع الغنى ملاكها ظاهر في مقام بل قوله الكلي عام او محصور في معنى البيان التكليف في كل الكافة في اول الوقت على
 الفعل بحيث يظهر من اطلاقه في كل الكافة على الفعل صفة كونها متوقفا على شرط من الاشياء في كل مورد شك في فورية ما يلزمها وانقضت
 الفورية عند حكم تلك الاطلاقات حكم من اجلها بعد المانع الشرعي وكان كذا او روي الدليل على فورية شيء يتوقف على ما في الحاشية مقتدا
 للثبات الاثبات مغايرتها لكن المشتبه في تلك الاطلاقات في النصف لا يجد من فية الا ما ذكرناه في هذا كذا في اهل البيت من جهة الفورية و
 انما اذا قيل من جهة وجود الدليل على شرطية في الحاشية فيصير حاله كمال سائر الشرطية في الصلوة في ان وجوب الصلوة في اول الوقت
 انما هو مع التمكن من فعلها جامعة للشرط فان شرطية شيء للصلاة كطهارة ما عدا موضع التمكن من مكان المصلي وانهل يجب قبله ان
 كل من يقود عند دخول الوقت ام لا فلا يجوز التمسك بالاطلاقات المذكورة فيكون شرطية للشكول لاجل الملاقاة الحكم بلبوث الوجوب في
 اول الوقت عند وجوب التأخير وكذا لو شك في شيء من شرطية من جهة كالتسوية بعد الجهد في لا يجوز ان يمسك بالاطلاقات المذكورة عند وجوب
 تأخير الصلوة في غير مقام التسوية وبما عدا ذلك في اول الوقت في وجوب الصلوة في اول الوقت ومثلنا ان الصلوة هل يعتبر فيها الشرطية
 ككسرها في الفاشية ما عدا موضع الجهد فلا يفرق التسوية بعد الجهد ام لا فم يثبت شرط وجوب الصلوة بوجوبه في كل لفظ الصلوة بناء على
 وعندها لا يتم لا في قبل الملاقاة وجوبها عند دخول الوقت فيكون هذه الاطلاقات كاطلاقات في الصلوة بل التحقيق عدم جواز التمسك
 بها وان جازها التمسك باطلا في الصلوة في الشرطية ويجوز فيه عند الشك ان اطلاق الصلوة في هذه الاطلاقات في سوية لبيان
 حكمها من حيث وجوبها فلا يقيد بطلوبه كل ما يصح صلوته في كل ما لا يملك الاطلاقات في سوية لبيان احكام الصلوة بعد الفراغ من بيان
 جهتها كاحكام الجماعة والصلوات والقضاء في ذلك اما اطلاقا في وجوب القضاء على من مضى عليه من الوقت مقدار الفعل فان كان المراد
 مقدار الصلوة والطهارة دون غيرها من الشك فلا دلالة على المقام وان كان المراد مقدار الصلوة ويحصل جميع الشرطية في بيان
 عن بيان الشرطية فادعى شرطية شيء للصلاة فلا دلالة فيها على نفيها كمال لا يخفى لثابت ما دل بوجوبه او اطلاقا في صلواته جميع وفات
 الحواضر لا دارها بالنسبة لجميع المكلفين فينبغي ان عليه ثمة اجماع في فعل الحاشية في التسوية في عليه ما في سابقه من ذلك فانه
 في اطلاقها سواء جعلنا اعتبار الترتيب من جهة الفورية ام من جهة ثبوت شرط الحاشية في تأخيرها عن الفاشية اذ كمالها في صلواته كل
 جزء من الوقت للحاشية وهذا غير منكر عند اهل المخاضية فانهم لا يقولون بعدم الصلاحية للحاشية وانما يقولون بعدم ما اوجب
 تأخيرها او بوجوبها في شرطية مفقود يحتاج الى تحصيل وهو في الغاشية نعم بما يظهر من بعض عبارات الحكمة على الترتيب
 المرغبي ما يوجب عدم صلاحية زمان الاشتغال بالفاشية لاداء الحاشية ومع مضي هذه الاطلاقات في الشرطية لكن من القطوع ان مراده
 بعد صلاحية الفعل في ذلك الوقت لثالثه فادعى انه اذا دخل وقت الفريضة لا يمنع من فعلها شيء الا اذا نالها الترتيب مثل قوله اذا
 الشمس ما بعد الاستحباب وقولهم اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوة لان في يديها جنة وذلك اليك طولت او قصرت ويرد عليه ان
 هذه الروايات في مقام توهم رجاء تأخير الظاهر احد محذور كالقديس والزاع والقاض على ما يراى من بعض الاخبار الدالة على هذه
 التحذيرات فيبين ان المقام بذلك انه ليس بعد دخول الوقت مانع عن فعل الفريضة الا لثالثه فلا يظن القديس ولا الذريع ولا القاتنة
 ولا غيرها من ذلك فكيف عماد كذا في غير محذور كذا في بعض اخبارنا الى الجحش انه روي عن ابيك القديس والذريع والقاض
 القاض والقامين وظل ذلك في الذراعين فكيف لا القدم ولا القدم من انزال الشمس فقد دخل الصلوة وبين يديها جنة فارتبعت
 وارتبعت حضرت الحديث والحاصل ان من لاحظ الاخبار المذكورة يظهر له ما ذكرناه في معنى الرواية غاية الظهور ثم كيف يمكن الاشارة
 بهذه الاخبار مع ان المراد بالمنع في قوله لا يمنع المنع الكلي لا يمنع الصلوة والاخرى بقرينة استثناء النافلة والطلوع في مسئلة
 المصابقة منع الفاشية عن صحة الحاشية قبلها فانهم الزاع بعد ما دل على تأكد استصحاب فعل الصلوة حاشية مع استمرار البتة في الحاشية
 المبادىء في اكل الاوقات وما دل على تأكد استصحاب فعل الصلوة في الساجد على استصحاب الاذان والاقامة وتأكدهما في بعض
 الصلوات استحبابا باخبار السو الطولية بعضها والاقامة باخبارنا فان امتثال هذه النسخة في الحاشية بقضه عدم تأخيرها الى
 الضيق في العوائق بقضه عدم المباداة في كل منهما والجواب عن هذه كلها يظهر مما ذكرنا من ان هذه الاطلاقات في فورية
 القضاء لا اشراط الاداء بخلاف الدفعة عن القضاء والمامل بعد الانصاف ان هذه كلها اجبية عن الطلب كحاشية ما دل على استحباب
 المنجيات ويرد عليها ما ورد في السابق في نظرية المناجات السابعة ما دل على لا يعاد الصلوة الا في حاشية وعلم ان فريضة الصلوة
 سعة وعشره وبيان المراد عدم الاطلاق من الاطلاق سهل في غير الحاشية وان الفريضة الشرعية في كل الشرح في الصلوة سبعة عشر

الاجماع والاعتراف

الاهل للوحدانية
الثالثة وهو الامام

اهل المضائق يدعون ان فريضة الصلوة يمنع عقلا عن صحة الطهارة فكيف كان فالتمسك بنبينا وامنا لما اتيناكم نذكره وان ذكره بعض قبض الفرض طائفة
 غلام الشريعة ما دل على انكم لا تتجملوا بالدين من طائفة الصلوة في اولى اوقاتها فبذلك علمه فانه ويرى عليه ما تقدم في طائفة الفرائض
 ان الوقت وصلا فيه كل حين من الوقت الحاضر من انها لا تقع وجوب تقديم الفائنة سواء اخذناه عن فريضة الصلوة بانها افضا بها
 انتهى عن الحاضر ومن دليل اعتبار الفريضة الحاضرة وان يحكم بفريضة الفائنة مضافا الى ان الاستحباب المذكور انما يتوجه الى فعل الحاضر
 في اول الوقت بعد الفراغ عن جوبها وصحتها لان استحباب العمل لفرض الواجب من وجوبه في الواقع في لحاظ الحكم بالاستحباب والكلام
 في هذه المسئلة في ثبوت اصل وجوب الحاضر في الجزء الاول من الوقت لمن عليه فائنة فالحكم بالاستحباب مقصود على ما منع من تحقير
 وجوب الحاضر عليه اول الوقت في قديم هذه الاطلاقات وجوب دفع اليد عنها من جهة الاستحباب لاهل الواسعة لاستحباب تقديم الفائنة
 فلا يجامع استحباب الحاضر في اول وقتها وفيه نظرا اما اولها فلا يزال بعض اهل الواسعة كالصديق وعبيد المسلمين وغيرهم الاستحباب
 بتقديم الحاضر وفيها بعض التحجيز في تقديم الحاضر وتقديم الفائنة ولا يرد هذا القول كما قلنا في اول المسئلة القول بافضلية فعل
 الحاضر في وقت فضيلة او اما ثانيا فلان القول باستحباب تقديم الفائنة اما ان يكون من جهة الاحتياط فلا ينافي في افضلية الحاضر من حيث
 الفتوى التي هي مقيضة الدلالة الاجتهادية فيكون المسئلة نظر الحكم بافضلية الاتمام في الوطن الذي يغلب ظاهر الاصل وان التصرح بوجوب وكذا
 الحكم بافضلية صلوات كعبه وكون الظاهر احوط وان كان يكون من جهة الاخبار الدالة على رجحان تقديم الفائنة لمجملها على الاستحباب بعد فرض
 اختيار الواسعة لكن بقولنا في ان استحباب تقديم الفائنة يعني استحباب فعل الحاضر في وقت فضيلة فان امكن الجمع بين المستحقين بان
 بعض الفائنة وبعضها بالحاضر فبذلك وجب وقت فضيلة ما فقد فلا للمسلمين وان لم يمكن الا احدها بعضهما نفيتم او لا بعضهما نفيتم
 الحاضر كقوله ما دل من الاخبار على كونها في ذلك الوقت في وقتها من غيرها عند وان ما في وقتها من اهل الاصل الاعتدال او لصلوات الصلوة
 وبحكم لك وكيف كان فكون كل من فعل الحاضر في وقت الفضيلة وتقديم الفائنة عليه ختام ما يمنع مانع وقد ذكرنا ايضا في اول المسئلة
 ان هذا انما يستحق تقديم الفائنة تلك جهات تقديم استحباب الحاضر لوجوب فعلك بالاحاطة ما يمكن اجتماع جهات تقديم احدهما مع
 جهات تقديم الاخر في ذلك الثالث من وجوه الاحتجاج لاهل الواسعة الاخبار الخاصة في بعض خصوصياتها وهي لو انما الاول
 ما دل على نفعه الفضا في نفسها فمرجلا ذلك حلال الاجراء الكثير المشتملة على الامر بالقضاء او شيئا ما في وقت الحاضر في الفضا ويرد
 عليه ان الاستدلال بالاوامر المطلق خصوصا الاوامر الواردة في الحاضر في الفضا ان مقام بيان اصل الوجوب غير غير لو انما
 وعدنا فان الامر بما على علمه دلالة بالوضع على المورد لا يدل على عدمه بل غاية الامر كونه عنه فلا ينافي ارادة الامر بالاداء اليه ما امر
 وليس يلزم من بقرينة ذلك الاوامر المندعي لا يجوز وان كان عليه فائنة الدليل الا ان الاطلاقات لا تدل على خلافه فبذلك الامر حيث انه
 موضوع لطلب الفعل الغير المعتد به فان حصول الامتنال بالاثبات بين الزمان الثالث والثالث وان قلنا بدلا لثبوت الفرضية وحدوا
 وضمانا عن اصل الحجة التي عرض على الامام الصادق صلوات الله عليه في جنس صلوة يصلين على كل حال وفيه احصاؤه ففريضة
 ليسها بغيرها مع طلوع الشمس غروبها صلوة ركعتي الاحرام ركعتي الطواف الفريضة وكسوف الشمس عند طلوعها وغروبها ويرد عليه
 ان قوله يصلين على كل حال يدل على طاعة غيرهم في مقام دفع نوم المنع عنها عند طلوع الشمس وغروبها في الفضا من الاخبار الظاهرة في الهوى
 عن الصلوة عند طلوع الشمس وغروبها وانما نطلع من فريضة الشيطان وليس المراد من راسه وقتها واختيار الكلفة في تعجيلها وانما هذا
 غير ممكن في كسوف والطواف وصلوة الميت المذكورة في بعض الاجامعها فلا ينافي في هذا وجوب تعجيل الفضا في ذكرها ولذا اجمع بعضنا
 بين الفضة المذكورة وبين وجوب الفضا من ذكرها مثل رواية رذاه الحكيمة عن الخطاء عن جعفر قال ربيع صلوات يصلونها
 الرجل في كل سنة صلوة فائنة من ذكرها اذ ينها ركعتي طواف الفريضة وصلوة الكسوف والصلوة على النبي واما قوله في بعض
 دليل على حواش التفسير بعد جهات بانها في الصلوات المذكورة في الرواية فلا بد من انما على وجه لا ينافي في التعجيل ولا يخفى في الاصل
 حسن له وجهها ايضا هذا مع ان العناء المذكورة ليست وانما لان الحجة لا يند هذا الامام فلهذا افترقوا في استنباطها فخر بعض الروايات
 الدالة على الوجوب في كتاب الفخا في ذكره اوله انه لم يرد فيها الا ما اجمع عليه عن قول الامامة عن قول الله عز وجل قد يرد في الصلوة
 الفائنة في صلوة لا يدخل عليه في صلوة فان دخل في صلوة بدلة بدلة دخل فيها وفيه الفائنة في صلوة من عليه ان الظاهر من الصلوة
 المذكورة في الرواية وانما هو من غير من طائفة الروايات الظاهرة في الواسعة فليس لاهل الواسعة في الرواية غير المشتملة على مسائل
 منفرقة منها ما على الرجل يكون عليه صلوة في بعض اهل بعضنا وهو من قال نعم بغيرها ما لا دليل على الاصل فاما على الظاهر فلا يصح كما قيل
 في بعض الروايات انما يفسر المنع عن الصلاة على ظهر الرجل لانه لا يرد في الحضران المراد فضا الفريضة فلو كان الفضا مصيغا لحاجته
 على الرجل كما في الفريضة المضيقة لضيق وقتها او وقت المكن منها وبيد ان لا ينافي في الرواية الا على وجه جواز فعل الفريضة على الرجل
 واما وجوب الفضا عنها لاهل الفضا ان يمكن وعدمه ان لم يمكن فلا يفرق في الرواية نعم ربما كان في قوله بغيرها ما لا دليل على

بشرها الى الكيل ليعطى على الاضطرار فلا يفتن بها بالها ليعطى على المرحلة على ما هو الصواب ان يابطل ما في من حمله العريضة الى ان ياتى بكونه لا
ظهوره في غير هذا القضا لا لانه لا يثبت على ان ياتى بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الشرط الاخير لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الكلف لم يحصل شرطه في غير هذا القضا لا لانه لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الشرط الثاني لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الاختصاص لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
واما اذا دار الامر بين فرائض التجهيل للمانع من فرائض الشرط والاداء الاخير فلا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
انما عرض للعمل بعد اعتبار الشرط والاداء الاخير فالتجهيل للمانع من فرائض الشرط والاداء الاخير فلا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
التجهيل هذا هو الشرط الرابع العقلا في مخالطة الاطراف من احكام الشرط والاداء الاخير وان تلحق من الفاعل لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
والتجهيل انما يعتبر بالنسبة الى فرائض الامكان ما فهمه ما فهمه ان الغامض ان يفسر من الشرط والاداء الاخير فلا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
لناخير الفاعل الى التجهيل من فروع بان مقام السؤال لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
بينما في الفرضية مطلق النفس فهو كمن يضع الجواز في فريضتها بالها قال لا يقضى صلوة نافلة ولا فريضته بالها ولا يجوز ولا يثبت على
لكن يجوز فريضتها بالليل ولا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
يجوز وامان على الكراهة وهي بعيدة عن مساوئها ومخالفة لظن الاجتهاد بل يصح كثير منها ان لم يكن هذا كله وجوبا لظننا ان الاختصاص
على ما ذكرناه في ادعي المصنف من احكامه الى الكراهة اذا كان المحرم منافية للفتنة والاداء الاخير فلا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الجماع عن التجهيل من فروع بان مقام السؤال لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
ان يكره الصلوة لم يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الاداء لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
لفظ الدين في الفريضية محل فطرته لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
من جواز نافلة لظننا ان الفاعل لو اعترض ذلك فقول ان التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
منه خصوصا على تفصيل الحق والعلامة ومنها ما على التبدلية في رتبة المواضع الى التبدلية في طائفة الجنبين في كتاب الجواز عن عبد الله
قال قال رجل يا رسول الله كيف تقضى فاعلم صلى مع كل صلوة مثلها قال يا رسول الله قبل ام بعد قال قبل وبعده ان الامر بالصلوة ليس
لوجوبه فاعلم بان يمكن ان يكون ارشاد الكيفية فضاء ذلك الشخص فاعلم ان الفضا مسجحة احقة فيجب قبل كل صلوة ان يقضى صلوة منها
فان الذكر عن ابنه فيجب الجواز قال فقلت على ام لا فقلت سبعة عشر ليلة من قبله صلى عليه فقلت عن ذلك قال فضاء
مع كل صلوة صلوة وبعده ان التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الرواية غير مذكورة على ما قيل في كتب الحديث فاعلم ان التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
في التمسك به ومنها الاجتهاد في فريضة الدالة على مخرجها فضاء الفريضة او مطلق الصلوة عند طلوع الشمس يذهب جماعة وذهب عليه
ابنما مخالفة للاجتهاد الكثرة الوارد على خلافها وان ما يؤوله التماسك في التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
في مثل الصلوة فصلها وادغم ان الشيطان والاداء الاخير فلا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
السبب في ادائه حملها على الفريضة وان اشتمل بعضها على ما يخالف العادة فانه غير متين للام على ما يخصصه ان لم يكن يحمل غير من جهة ورود
الاجتهاد المعبر عن خلافها ومنها الاجتهاد الخصة لصلوة الليل بالها وقضا صلواتها بالليل ان شاعدا للمغرب ان شاعدا لعشاء مثلا
معها المبرم عن لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
على الخصة المبرورة فالصلوة المفضية فيها التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
فضاء في وقت الفريضة بل على القول بالكراهة ايضا لظهورها التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
الليل والتمسك به هذه الرواية فاعلم ان التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
فوتها في التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
لصفتها في الليل والتمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
في الليل مع ما كان يحمل التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها
في التمسك به هو من حق الفريضة وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها

هذا هو الحق في الفريضة
والاجتهاد في الفريضة
والتمسك به هو من حق الفريضة
وامان في الترتيب لا يثبت على ان ياتوا بالها بالها ثم يكره المقاتلين بالفتنة ان ياتوا من غير ان ياتوا بالها بالها

[illegible]

باب في بيان
الاحتياط في الدين

الحجة
من آرائهم

لكن فافهم حاصل ان لزوم التسليم على كراهية القوائيم سلم قائلنا بالمضاهة فافهم قلنا بل لزوم الترتيب من دون المضاهة لكن
حكم فيها عموما في مورد عدم المرجح على دليل اخر والفتك بالاحتياط المركب في غير موضع لان الفصل في الاحكام التكليفية بين
موارد المرجح وغيره الكثرة وقوة الشبهة لا يعلم غايتها في هذه المسئلة لقول الامام وان كان القطع في بعض الموارد ممكنا الا ان غلبه
الفصل بين المورد في المسئلة مما يمنع القطع فالباقى فافهم فانه نافع في كثير من الموارد وهذا خلاصنا لهذا القول بالواسعة قد عرف ضعف
اكثرها مع عدم الدلالة على الترتيب خصوصا في احوال اليوم واما ما يمكن ان يستدل به لقولنا بالمضاهة فوجوب الاول الاصل والاول
بما صالة الاحتياط اما من حيث القوة بل من حيث عدم التواخيذ على تقدير التعجيل وعدم الاكتمال على تقدير التأخير مع اتفاق طرفي الخبر وان
حيث يقرب امثال الحاضرة على تقدير تأخيرها عن الفائتة وتأخيرها عن الفائتة في وقت الحاجة في امثال لو قدمها على الفائتة والجواب عنه
عدم وجوب الاحتياط لان جهة القوية ولا من جهة الترتيب لما تقر في محله من لالة العقل والتفكير على عدم التواخيذ عما لم يعلم كونه منشا لها
سواك ان الشك في التكليف لا يحل ان كان في التكليف للمقتضى كجزء والشروط انما لو قلنا باصالة الاحتياط في الوجوب تقدم قبل الجزم
والشرط على ما هو مذهبنا وقد كان قد دعوا اختصاص احلة البرائة عقلا ونقلا بالشك في التكليف المنقل كوجوب الدعا
عنده رتبة الملال وعسل الجمعة لكن وجوب الاحتياط في التكليف الوجوب المنقل كما قبل به احد المجتهدين والاختيار بين علم ادا
بعض الاختيار بين من اختصاص الخلاف بين المجتهدين في وجوب الاحتياط وهذه الصورة الشبهة في الحكم الشرعي
وعلى هذا فوجوب الاحتياط من جهة القوية وجوب المباداة الى القضاء لجزءها احتمال الشك على التأخير مما قبل به احدا ما اصالة
الاحتياط من جهة الشك في اعتبار الترتيب على ما هو مذهب جماعة في الشك في الشريعة والجزئية في المقام وان قلنا
بجبرائنا في غير لان الترتيب عند اهل المضاهة من لزوم المباداة فالغاية في اعتبار الترتيب مسبب عن الشك في لزوم المباداة واذ
كان المرجح عند الشك في لزوم المباداة اصالة البرائة على خلاف على ما ذكره ليجب الاحتياط عند الشك في اعتبار الترتيب بل المرجح
الى اصالة البرائة التي هي الاصل في الشك في اختصاص هذا الشك لما تقر في محله من ان احدا لا يصلح ان اذا كان الشك في مجرى سببا
للشك في مجرى الاخر هو طام على صاحبه ولا يلتزم الى صاحبه ولذا لو شكنا في وجوب تقديم احوال القياس عن المجمل على الضايف
فيه لاجل الشك في وجوب اخراج القياس الغير الموثق منه لم يكن هذا الموضوع اجرا اصالة الاشتغال بالثاني من القائلين بجبرائنا عند
الشك في اعتبار شيء في العبادة المأمور بها والحاصل ان اصالة البرائة كما على اصالة الاشتغال مع كون الشك في مجرى الشريعة
عن الشك في مجرى الاولى وهذا هو الضابط في كل اصلين متعارضين سواء كانا من جنس واحد كما سنصفا بين اوصاف جنسهم كما في غير
فيه والظاهر ان تقدم البرائة على الاحتياط في مثل ما نحن فيه مما اتفق عليه الموجدون للاحتياط وان خلفوا في الاستصحاب بيننا
رضي ان كانا من هذا القبيل ثم انما نحن فيه ليس من الشك في شريعة شيء لعبادة او جزيئية لها بل الشك في صحة العبادة لاجل الشك في
ثبوت تكليف اخر لهم من فانما انظر باصالة البرائة فلا مسح للاحتياط الواجب فافهم واعلم ان جميع ما ذكرنا انما هو على تقدير تسليم
الصحة وهما الاحتياط في تقديم الفائتة واما لو احدثنا طواها العباد المحكية عن جماعة من القداما اطاهر بعض الاخبار من وجوب تقدم
الحاضرة وان كانت موسعة ولا حنا قول جماعة كثيرة بثبوت الوقت لا شرط في الاحتياط في المقام الثاني اطلاقا وامر القضاة على
كونها للقوة اما التمسك عن الشيخ وجماعة واما شكاكم عن السيد مدعي الجماع الصغابة والتأخير عن حله واما عفا كما يظهر عن بعض اهل
التأخير والجواب عن كون القوية لا غنى ولا شرعا وعرفا الثالث فكل على وجوب المباداة الى القضاء فمن ذلك قوله ثم اقم الصلوة لذلك
فمن الطبري بعد ذكره من عاتبه وقيل له انما اقم الصلوة متى ذكرت ان عليك صلوة كنت في وقتها لم تذكر عن اكثر المفسرين وهو
المروي عن جعفر وعز القم اذا ثبت صلوة تم ذكرتها فاصلا او في كتم قال كثير من المفسرين انه في الفائتة لقول النبي من نام عن صلوة
او فيها فليصلها اذا ذكرها ان الله ثم يقول اقم الصلوة لذكره وفي رواية زرارة عن ابي جعفر انه قال اذا فاتك صلوة ذكرتها في وقت
اخر في وقت فاد بالتي فائت ان الله عز وجل يقول و اقم الصلوة لذكره ما انتهى ومثلها في تفسير الاية صحيحة اخرى في الزيادة الوارد
في حكاية قوم النبي وفيها قوله من في شي من الصلوة فليصلها اذا ذكرها ان الله ثم يقول اقم الصلوة لذكره ومنها الاية
الحكاية في الاية على الامر بالقضاء عند ذكره مثل ما تقدم في تفسير الاية ومثل ما عرفت في الخبر المجمع عليه بين جميع الامنة من نام عن صلوة
او فيها فافهم فافهم احسن يذكرها ومثل رواية حماد عن ثمان الزاوي قال سئل ابا عبد الله عن رجل فاته شيء من الصلوة فلا يذكر
في عند طلوع الشمس وعند غروبها قال فليصلها عند ذكرها ورواية يعقوب بن شعيب عن الرجل ينام عن الفداة حتى ترغ الشمس
فليصل حين يشرق فليصلها عند غروب الشمس قال يصلي حين يشرق حتى ينشط الشمس قال يصلي حين يشرق حتى ينشط الشمس قال يصلي حين يشرق حتى ينشط الشمس
في الاخبار على ان عدة صلوات يصلها على كل حال منها صلوة فانك تقضي حين تذكروا قريبا الاستدلال بالآية والروايات
في ان وقت فعل الصلوة بوقت الذكر ظاهر في وجوب اتمامها في ذلك الوقت فهو وقت الواجب لا الجزم الوجوب كما في قول القائل
ادخل الوقت عند طلوع الشمس والروايات او اصل ذلك احسن قدوم زيد ونحو ذلك وجعلها على الاستصحاب مخالفا لظاهرها

خصوصا لما امر الابرار بان يقولوا اقم الصلوة عطف على قوله فاعبدوا الصبح في وجوبه وكذا جعلها على محرابها لانه المبادىء في مقام رفع يديكم
الصلوة فيها في بعض الاوقات ساقط في محرابها الصلوة فيها اقربها او غيرها ما دل على عدم جواز الاشارة الى غير القضاة مثل صحيحه في بلاد
الواردة في حكم النافذ القاصد للنافذ الراجح عن قصد قبل تمامها وفي اخرها فان كنت لم تقم في يومك الا بخرج من غير ما فان عليك ان تقص
كل صلوة صلواتها بالقصر يتاخر قبل ان ترجع من مكانك ويحتمل رارة عن رجل صلى في غير محرابه وادى صلوة او نام عنها قال بقضيتها اذا ذكرها
في لحي ساعده ذكرها من اجل ان هذا اذا دخل وقت صلوة ولم يتم ما فات فله قص ما لم يتحقق ان يذهب وقت هذه الصلوة التي قد حضرت و
هذه احق بوقتها فاذا قضاهما فله ما قلناه من اقامته ولا يطوع بركنه حتى يقضى الفريضة كلها والحواس ما من الابرار بان يذهب
اثبات دلالتها بنفسها على غورية القضاء فلا دخل في هذا الا في ظاهرها في خطاب موعظي ما قام من الصلوة فان قوله لذكر محتمل
ان يكون قبل الكمال الا من يعني قوله فاعبدوا الصلوة خصوصا بعد ما لاحظنا ان في شأن مثل موعظي الصلوة الفريضة بل نوب
عنها اكلاما قديم شطرنج في نوم النبي واللام في محتمل وجوبها وكذا لذكرها في الجمل فعدم دلالة الابرار بنفسها على المدعى بحسب فهمها
بما لا يحتاج الى بيان وجوب اجال الابرار وبعضها ولا لم يحل عن احد من القسرين من يفسرها بخصوص الفاتحة حتى يمكن حل الابرار من بعضها
على الفور وان لم يدل عليها بضميمة ما ورد في تفسيرها من الروايات المتقدمة المستشهد بها فيها على وجوب القضاء عند الاكراه عند الاكراه
لها الا ان الرواية الاولى على طامب والصحة الاخرى لزارة مع اشياءها على نون التثنية واصحابها عن مناهم بعد الاستيفاء وقديهم نافذة الفجر
لا الا ان والاقامة بل قد تدل مراعاة التثنية للنجس عزاء الشك في عدم ناهية الفجر عن فريضة ما وعدم ترك الاذان والاقامة على
عدم استحباب المبادىء في القضاء على وجه يكون له خيرة على المستحب المذكورة واما الرواية الاولى لزارة فلا دلالة فيها الا على تقدير كون
الامر للفجر وقد عرف منعه سابقا في لا يدل الا على الامر بتقديم الفاتحة الواحدة على الاخرى واهل هذا من القول بالخطا بقرعة و
جوب المبادىء وبطلان المخاضة لوقتها على الفاتحة وان تعددت واما الاخبار غير صحيحة في ولا لزارة فهي بين مسوق لبيان
اصل وجوب قضاء المثل ولاحذر ومسوق لبيان عدم اختصاص القضاء بوقت دون وقت في مقام رفع يديهم وجوب في بعض الاوقات
مع انه لو سلم دلالة الفاتحة على الفور في نفسها لا تستلزم الترتيب الا اذا قلنا باستلزام الامر بالتثنية التي هي عندهم الامر بمكان ما دل
بظاهرها على الترتيب لا يستلزم وجوب المبادىء كما عرف سابقا ثم لو ثبت اجماع مركب امكن الاستدلال بما دل على احدها على الاخر بضميمة
الاجماع وهو غير ثابت وهذا يمكن دفع الاستدلال بالصحة من الاخبار بين غير صحيحة في ولا لزارة مع ان دلالة صحة الابرار
على المطلب معروفة على القول بوجوب قضاء الصلوة القصيرة اذا دلت على النقص في تمام المبادىء وهو مع انه لما قيل به لحد الخلف
الصحة لزارة الا ان الصحة في نهي الاعادة على مرجع عن قصد النقص بعد الصلوة قصرا فالجواب على الرواية على الاستحباب فلا تدل
على وجوب المبادىء وله الصحة زائدة فهي كبعض الاخبار لا ينتج ادلة هذا القول ووجوب اجاب عنها بان اطلاق السؤال منها فيها يقتضيها
القضاء في الجواب على مطلق الادعاء اسفل فيه في اخر الخبر فلا يكون الغرض الا اجاب الفعل وقتنا الذكر وهو ضعف لما قلناه ظاهر السؤال
فضلا عن ظواهر فقرات الجواب لان التوهم عن الصلوة وفاتها لا يصدق عرفا بل ولا لغة الا اذا نام او نسي في مجموع الوقت ويتلوه القضاء
على السؤال على كونه غير وقت القضاء مع العلم باصل وجوبه فيكون الجواب لبيان الاختصاص في القضاء في اوقات ساعده ذكر ولو في اوقات يكون فعل
الصلوة بها ماضيا او في الجمل مرجوحه كما اذا دخل وقت الفريضة وكما بعد صلوة العصر والفجر في قوله في صحة اخرى لزارة في اوقات
ذكرتها ولو بصلوة العصر وجب الضحك في محتمل كون السؤال عن وقت القضاء مع الصراخ عن اصل وجوبه ممنوعة وغايتها لظاهر
السؤال كان ينبغي فالاحسن تسليم ظهور الرواية بنفسها في وجوب المبادىء وصلها على ما ذكرنا من بيان تعميم الوقت للرخصة او على استصحابها
معمونة ظهور بعض ما تقدم من اخبار الواسعة وبيان هذا للدلالة على الاخبار الواردة في اوقات قضاء التوافل والقرايض في مقام السؤال
عن تعميم وقت القضاء وبظهور ذلك لا يحل كتاب الوسائل في باب عدم كراهة القضاء في وقت من الاوقات ثم لو سلم دلالة الفاتحة على التثنية
لم يكن فيه دلالة الترتيب الا اذا قلنا بكون الامر بالتثنية مستلزما للنهي عن هذه الخاص او لعدم الامر بها وقام اجماع مركب بالبين وكلاهما
هما ممنوعان في الراجح من ادلة هذا القول ما دل على الترتيب وتقدم الفاتحة في الابداء والعدول من الخاصرة اليها في الابداء مثل صحة
زارة عن ابي جعفر اذا شئت صلوة او صلواتها بغير وضوء او كان عليه قضاء صلواتا فابدا بالهاتين واذن لها واما ثم صلواتها ثم صل
ما بعد لها باقامتها لكل اقامته وقال ابو جعفر فان كنت قد صليت الظهر وقد فاشك الغداة فذكرتها فاضل الغداة في اعيانها
ذكرتها ولو بعد العصر متى ما ذكرت صلوة فاشك الغداة فذكرتها فاضل الغداة في اعيانها
فراصل فانها الاولى في صل العصر فاشك في اربع مكان اربع وان ذكرت انك لم تصل الا في وان في صلوة العصر وقد صليت بها
ركعتين فانها الاولى في صل العصر فاشك في اربع مكان اربع وان ذكرت انك لم تصل الا في وان في صلوة العصر وقد صليت بها

من
الابرار

الاجاب عن هذه القضية

الاجاب عن هذه القضية

في الجواب عن هذه القضية من اتيان الاستدلال على صحة المغرب بكتاب عن رواية عن بن يحيى ونظيره بكتاب عن رواية عن بصير فان الظاهر
من قوله في نظره حتى دخل وقت العصر ان الجواب على هذا وقت الظاهر من المشايخ في حق قوله بهد بالقياس ان الجواب ان
تخرج وقت الصلوة خرج وقت المحل في وقت العصر عند خوف وقت المغرب المخاير لوقت العشاء وجب ليلة بالمغرب ثم العصر
وهذا من الاستدلال على صحة المغرب على المقدار الذي يبع الفعل عن اخر الوقت مخالف للظاهر قطعاً واما رواية محمد بن يحيى فالا
بدور ان يثبت لها بصورة الاستدلال على الاستصحاب وحل الوقت على ما تقدم في رواية ابى بصير فلم يبق الا رواية بن زاذ
الضعيفة بالقياس من رواية العصر الضعيفة على بن محمد ورواية الدعاء المحمولة بالسند النبوي المرسل والجواب عنها بعد
الاختصاص عن سندها وعن روايتها بعد تسليم ظهورها لا لتمامها ما مضى مما تقدم من الاخبار الظاهرة في عدم اعتبار الترتيب
بل في الامر بتقديم الحاضرة وهي اكثر عدداً واضح سنداً واطهر دلائل لا مكان على هذه على الاستصحاب وليس في ذلك اخبار مثل هذا
المحل في القرب ثم لو سلمنا التكافؤ فالرجوع الى الاطلاقات والاصول الدالة على عدم اعتبار الترتيب وعدم وجوب المباداة وقت
رجح القول بعدم الترتيب بخلافه لا كقول الجوهري على ما عن المذكورة وحكم انه مذهب الاربعية عند الشافعي بل انه يثبت بناء على المحكي
عنه اولوية الترتيب ان لم يقل بوجوبها لا بخلاف الدلالة على رجحان تقديم الحاضرة مخالفاً لقول الاربعية الخامس من الاطراف الاجماع
غات المنقولة من اساطير القدماء كالثاني المقتضى حيث حكى عنه انه قال في رسالة في السهوان الخبر المروي في نومه عن صلوة
الصبح مقصود خلاف ما عليه عصاة الحق لا فيهم لا يخالفون ان من فاته صلوة فريضة فليان بقضائها في اي ساعة ذكرها
من ليل او نهار وما لم يكن لوقت مضيقاً لمريضه خاصة واذ كان يحرم فريضة قبل دخول وقتها بقضائها فانه كان خطراً النوافل
عليه او مع الزيادة عن النبي انه لا صلوة لمن عليه صلوة من ليل الا فليان عليه فريضة انتهى وكذا الشريف في المحسن بن محمد
من ناصر الترتيب في المسئلة التاسعة عشر من الرسالة التي سئل عنها السيد الرضوي قال اذا كان اجماعاً مستقراً على وجوب تقديم الغائب
من فرائض الصلوة على الحاضر منها الى ما ذكره وقد اقره السيد تقي الله في حق الترتيب في حق الترتيب في حق الترتيب في حق الترتيب
وحكي عن الترتيب في حاشية المراتب قال في رسالة المصنف في هذه المسئلة انما هي خاصة بالاستدلال ان ذلك مما اطلقه الاطراف على
بعد سلف وعصر اربعة عشر صاحباً ولا يجد خلاف في خبرنا من ائمتنا فان ابي ايوب والاشعريان كعددين سعد وسعد
بن عبد الله صاحب كتاب الحزب ومحمد بن علي بن محبوب صاحب كتاب قواعد الحكم والفتاوى اجمع طامون بالاجماع المضمين للمصنفين لا يرد
انه لا عمل في الخبر الوثوق بروايته وحفظهم والصدوق ذكر ذلك في كتابه في حقه الفقيه وخوف هذه الصناعة ورواها عن ابي
جعفر الطوسي مودع احاديث المضائق وذكره في كتابها في الحاشية في حقه الفقيه وخوف هذه الصناعة ورواها عن ابي
كثير من كتابه في حقه الفقيه وخوف هذه الصناعة ورواها عن ابي جعفر الطوسي مودع احاديث المضائق وذكره في كتابها في الحاشية في حقه الفقيه
وغيرها حسب ما لا اكثر عن كتف الزمزم وغيره نسب الى التثنية واثباتهم والجواب ان حكاية الاجماع مع وجود القول بالخلاف
من عرف من القدماء والناحورين لا تنهض حجة الا على مدعيها لو من احتمال صدق وقوة احتمال اسناد قطعة الى ما لا ينبغي ان يوجب
القطع او احتمال ارضاء الاجماع الحكم الاجماعي المقتضى في شئ من هذه الحكم بعم المدعي كان يكون دعوى السيد من الاجماع على
ما عتد كون دلائل الامر على القوة عندهم اجماعاً واعتبار الاجماع على العمل بالاختيار وجوب قصا المصلحة اذ كرها لا بدعهم على ان وقت
الذكر في وقت القضاء فلا يجوز الناحية ولا يجوز فعل الخاصة فيه وقد اطلعنا على ما رواه من هذا القبيل اما بتقصير عن الاجماع
ولما انقضاء ذلك من طائفة كلامهم من الموارد التي علم استنادها الى ما لا ينبغي ان يوجب القطع ما تقدم من كلام المحكي في هذا المقام من قول
اجماع القسرين والاشعريين على الحكم لاجل مقدمته من احكامهم اذ كرها لتفان وانما المصداقية والثابتية بانهم على وجوب العمل بما يروونه من
اخبار الثقات ويكرهون به بصير المقص بان الثقات ورواياتهم الواسعة ابلغ من المحكي عن علماء المراد ان هؤلاء المجعدين مروا الخبر المروي
انه المحل بما عرفت في حقه الفقيه وخوف هذه الصناعة ورواها عن ابي جعفر الطوسي مودع احاديث المضائق وذكره في كتابها في الحاشية في حقه الفقيه
ولما انقضاء ذلك من طائفة كلامهم من الموارد التي علم استنادها الى ما لا ينبغي ان يوجب القطع ما تقدم من كلام المحكي في هذا المقام من قول
اجماع القسرين والاشعريين على الحكم لاجل مقدمته من احكامهم اذ كرها لتفان وانما المصداقية والثابتية بانهم على وجوب العمل بما يروونه من
اخبار الثقات ويكرهون به بصير المقص بان الثقات ورواياتهم الواسعة ابلغ من المحكي عن علماء المراد ان هؤلاء المجعدين مروا الخبر المروي
انه المحل بما عرفت في حقه الفقيه وخوف هذه الصناعة ورواها عن ابي جعفر الطوسي مودع احاديث المضائق وذكره في كتابها في الحاشية في حقه الفقيه
ولما انقضاء ذلك من طائفة كلامهم من الموارد التي علم استنادها الى ما لا ينبغي ان يوجب القطع ما تقدم من كلام المحكي في هذا المقام من قول
اجماع القسرين والاشعريين على الحكم لاجل مقدمته من احكامهم اذ كرها لتفان وانما المصداقية والثابتية بانهم على وجوب العمل بما يروونه من
اخبار الثقات ويكرهون به بصير المقص بان الثقات ورواياتهم الواسعة ابلغ من المحكي عن علماء المراد ان هؤلاء المجعدين مروا الخبر المروي
انه المحل بما عرفت في حقه الفقيه وخوف هذه الصناعة ورواها عن ابي جعفر الطوسي مودع احاديث المضائق وذكره في كتابها في الحاشية في حقه الفقيه

انصب هذا الاشراف بعد انما افنتا الترتيب بين القوائم الترتيب بين الفاتحة والخاصة ولا ينافي ذلك تقديم الخاصة عند سبق وقتها
 لانه تقديم غرضيها هو مؤخر بالذات ويمكن الاستدلال لما ذكر بالاطلاق اذ له وجوب متضامان فانها تلي بالاطلاقها على الاكثاف فعل
 الفائق فلو اعبر في الفاتحة بالحققة لآخرها عن الشبهة كان ذلك تقبيد للتلال اطلاقا بخلاف ما لو كان اعتبارا لآخرها حين كونها في
 فانه لا يلزم من ذلك تقبيد تلك الاطلاق لان فعل ما فان جميع شروطه واجبه المعبرة قبل الفوات لا يتحقق الا بانها عن الشبهة
 هذا ولكن ينبغي ان التقبيد لان اطلاق ادلة القضاء اذ لا يقرب فيها امر بل على ما اعتبر بها حال الازداد وما تقبيل ادلة القضاء باشراف
 لآخر لاحقة عن سابقها من غير اعتبار هذا الشرط في القضاء وجب لم يشأ التقبيد في احدهما بالخصوص وعلم من الخارج وجوب الترتيب بين القوائم
 بانفسها اقصر عليه ويخرج حكم الخاصة الى الاصول ثم وثقت وجوب تقديم الفاتحة على الخاصة امكن الاستدلال في مسألة الترتيب بين
 القوائم بانفسها بما اعلم ما ذكر من دلالة ادلة وجوب قضاء ما فان على اعتبار جميع ما اعتبر في الاداء في القضاء هذا خلاصة الكلام في ادلة
 القولين المشهورين في الموازنة المطلقة والمضاهية المطلقة وقد عرفنا ان القول بالموازنة وعدم وجوب الترتيب لا يجمع عن قوة خصوصيتها
 زاد على الفاتحة الواحدة اذ لم يكن فيما تقدم من اخبار المضا اتيتم ليرى ترتيب الخاصة على الفاتحة المتعددة اذ يدل صحة زائدة على
 الامر بتقديم المغرب والفتا الفاتحة على الفجر بقية هذا الامر الاول انه على القول بعدم وجوب الترتيب هل يجب تقديم الفاتحة وتقديم
 الخاصة وجهان بل قولان والاقوى التفصيل بين صورة سبق وقت الفضيلة الخاصة الذي قبل بكونه هو الوقت المخرج والمستحب
 تقديم الخاصة وبين غيرهما فاستحب تقديم الفاتحة اما استحباب تقديم الخاصة في صورة سبق وقت فضيلتها فلهما اذ لا بد من
 الخاصة عن ذلك الوقت لان من عذر او علة حتى قبل بغيره للتحقق من جهة ظاهر الرواية لانه على ذلك وحضور الصبيحة الطويلة المتقدمة
 في مسألة تقديم المغرب الخاصة على الفضل الفاتحة بعد حمل الوقت فيها على وقت الفضيلة وكذا رواية صفوان المتقدمة فيمن حتى الظاهر ان
 ان غريب الشمس وان تقدم الظهران لم يخف موت المغرب وكذا رواية ابي بصير المتقدمة فيمن حتى الظاهر حتى دخل وقت العصر فراجع ولا
 حظ ولا حل هذه الاخبار الخاصة بحمل ما دل بالاطلاق على الامر بتقديم الفاتحة في السعة المحمول على الاستحباب بناء على القول بالموازنة
 على ارادة سعة وقت الفضيلة دون مطلق الوقت فلا يوجد في المقام خبر يدل على الامر بتقديم الفاتحة مع سبق وقت الفضيلة ويحتمل
 موافقة الاحتياط للمرجح بغير خلاف من اوجبه التقديم معارضه بموافقة تقديم الخاصة في هذه الاحتياط للمرجح بغير خلاف من
 جعل وقت الفضيلة وقتا اخباريا مع ان اهل المضاهية قالون بهذا القول كالشجر والعايز والجلي هم قائلون بوجوب تقديم الخاصة
 في هذه الصورة مضاهيا الى ما عرف في نقل الاقوال من ظهور عذر بعض القدماء بوجوب تقديم الخاصة واما استحباب تقديم الفاتحة
 مع سعة وقت الفضيلة او بعد فواتها فالتا تقدم من الاخبار التي استدل بها اهل المضاهية من الامر بتقديم الفاتحة او العدول من الخاصة
 اليها المحمول على الاستحباب واما ما تقدم في بعض اخبار الموازنة من اطلاق تقديم الخاصة محمول على صورة سبق وقت الفضيلة ونحو
 فواته ثم انه لا ينافي ما ذكرنا من استحباب تقديم الفاتحة الاخبار والملاذ على استصحاب المباداة اول الوقت لا ينافي ما دل على استحباب الفاتحة
 القريبة في الوقت الاول هذا بخلاف ما مع تقديم الفاتحة وبين ذلك على استحباب المباداة في اول الوقت الاول فالاول التي بناه تقديم
 الفاتحة الا انه لا بأس بالحكم باستحباب الامر من اللذان فيمن فان جلا المستحبا كثيرا ما ينفق تناهيا ثم ان المحكم عن الصدوق من استحباب
 تقديم الخاصة بقول مطلق بناء على اخبار العدول عنها الى الفاتحة اذا اظهر منها التلادل والرجح ومعناه وجهاان تقدم الفاتحة الا
 ان يكون وجهاا مختصا بالذكور في انشاء او يكون الامر مجردا عن الحواز وكيف كان فلا بد من رجوع على التمسك لا بد من رجوع تقديم
 الفاتحة وهو بعيد وهذا مما يصعب القول باستحباب تقديم الخاصة مطر فان حمل الامر بتقديم الفاتحة على مجرد بيان جواز الاشتغال
 بالقصا في وقت العريضة مما التزم عدم حواره التا عن بعض الاخبار المتأخرة للتألف او مطلق الصلوة او خصوص بعض الفرائض كالكويت
 في وقت الجمعة لان حمل اخبار العدول على الجواز بعيد جدا التا اذ قلنا بالقوة والترتيب فلا اشكال في وجوب الاشتغال بالخاصة
 عند سبق وقتها وكذا مما هو مقرر في العيش والظمان لو كان الانسان ضروريا يمكن الاشتغال بها بعد الخاصة وقبلها لانه نجحنا حين
 الصلوة غيرها لان ما خبرها الوقت ضيقها ليس للتعب وانما هو لاجل اتمام الفاتحة والمقصود سقوط التكليف بها لا لان الوقت فقد انقضت
 الضرورة والخاصة فلا يوسط علة الفاتحة بعد ما ذكرنا اذ بقي من وقت الظهر مقدار عشرة ركعات وعليه رابعة فانه لو استغفل بها فان
 عند كنهان من التصريح لواحد باطلاق قوله لا صلوة لمن عليه صلوة كان مقتضاه الاقتصار على التيقن من وقت الاشتغال لثالثه
 لا اشكال في ترجيح الخاصة على الفاتحة في احوالها المضروب لادانها بالذات وبالعرض كطريقه وحضر او فقد ظهور وهل يرجح تأخيرها اذا كان
 وقت العمل بمحض لا يتمك منها اصلا ولو قضاء كما اظهره في الوفاة لا يصح بعض محققين من عاصرها بالرجح وباريها ان كانا بمجمل
 كسبق وقت الاداء وفيه بطر لان الخاصة انما رجحت على الفاتحة عند سبق وقتها للعرض المعصدا بما علم من اهمية الخاصة بالنسبة الى المباداة
 الى الاخبار الاخر ونسب قول المباداة اليها واما ترجيح عمل الخاصة على اصل فعل الفاتحة بان بدو الامر بين قول الخاصة اداء وقضاء

الخاصة على
 الاحتياط في
 الاصل

قول الفاشنة واساطير يعلم وجهه اطلاق النص الدال على ان الخاصرة احق بوقتها لكنه منصرف الى صورة التمكن بعد ذلك من التصاوير اما اذا علم
ان غير لا يفي الا بعمل احدها فدهو كخوله في اطلاق قوله لا بعد ان يثبت من الادلة انه من قبل الفرض في وقتها من جميع مللها
من حقوق الله مع الاحتياط يقينه لادوان الامر من التمكن والتجيز لا ينبغي القطع بحدوث وجوب ترجيح الفاشنة في هذه الصورة الرابع صرح بغيره
فلا بد من ان ينسحق الفاشنة على قول بليس كضيق الخاصرة في وجوب لا قضاء على اقل ما يحصل به الامتثال والتحقيق ان ادلة فورية القضاء
لا تستبعد بها وجوب الاستغفار بالقضاء عن غيره في مقابل الاستغفار بغيره عنه فهو كذا ذكر فيجوز له الابتناء في الفاشنة مع جميع المستحبات
الصائفة كالقنوت والاذان والاقامة وغيره مما يستحب في اثناء الصلوة او في اولها وان استبعد منها وجوب الاستغفار بجمع التمكن عقلا
منه بما يجوز في الابتناء بجمع المستحبات الصائفة الا انه لا يجب كونه الصلوة فاشنة اخرى ولا له تجزئتها بالبداية الى الاستغفار في الفاشنة
المتأخرة وان استبعد منها وجوب البداية الى تخصيص المأمور بها والوقا من مكانه لم يجز الاستغفار في غير المستحبات ووجوب القضاء
على اقل الوجوه الفاشنة ما هو في حجة ادلة المضائق عن ادلة المأمور به لا كمر على الفور فهو يقتضي الوجوه الثالث لان فضل المستحبات
والاداء في الفاشنة السابقة بوجوب التأخير في لاحقتها مضائق الى ان يقتضيه فوريتها اصل الواجب وجوب تخصيصه في اول وقتها ما كان
حصوله الا ان يقال فيكون التمييز بين افرام المأمور به في التمكن في الطول والقصر يكون المراد المسارعة الى التلبس بالفعل من غير
الابتناء الى زمان الفراغ عن الذي هو في ان حصول المأمور به في الخارج كما اذا وجبت الكثافة التحية بين الخصال فورا فان ذلك
لا يوجب وجوب اختيار الغنى على صورته من ان كان يحصل في زمان اقل من الصور وفيه انه سلم اذا كان المأمور به في الامور
التحيرة شها اما ان كان التخيير عقليا فاشاحكم العقل به ملاحظ كون كل من الافراد ما يتحقق به ابتناء المأمور به على الوجه الذي
فاذا لم يتحقق ابتناء على النحو الذي ان يتحقق من بعض الافراد فلا يحكم العقل بجواز اختيار ذلك البعض لئلا يجوز ان الامر المولى باحضار
شيء فور الاشارة الى عقيدة ان القرابة لا يحصل الا بعد زمان طويل وكذا التلبس بغيره لا يحصل تمام وجوبه في الخارج الا
بعد زمان طويل نعم له ثمة في القرينة على ان الفورية واجبة الى التلبس المأمور به لا الى تخصيصه في الخارج صرح الاكفاء بالمبادأة الى
والمرجع الاسير من ان يمكن الفراغ عن فريضة اقل من ذلك خلاف ظاهر الصيغة المنبهة للفور نعم لو ادعى ظهور هذا المعنى في
حين المبادأة على وجوب الاستغفار بالفريضة الفاشنة عند ذكره او اذ دخل وقتها فاشنة ولم يتها فاشنة في ابتناء على قائله
ولا انها على الفور لم يكن بعينها خصوصاً بعد ملاحظة نصيب الشاهد سقوط الاذان والاقامة وعدم التعرض لوجوب الاقضاء
على اقل الواجب من اوقاتا غير اعتقاد ان اداء الاقضاء حتى في اوقاتا خارجة والمستحب الاشارة فافهم فاولى من ذلك لو كان
المستند الفورية الاجماع المتفق او المحكي المنص في الى فورية الاشارة فانه يميل الى دعوى عدم اخلاص المستحبات بالفورية المتعقد
عليها الاجماع هذا لا بالنسبة الى المستند او الى الاجزاء والشرط الاختيارية فانه في ثاقبة للفورية حتى يجب تركها امرها على التخييل
لان الواجب هو تعبد الله تعالى بجميع الاعمال والشرائط اذا اطلب ما يحضر الفعل بعد ملاحظة مقتضاه بها فلا يجوز قرلة السودة
ستادها مما لا يجوز في حاشية عند صبيح الوقت كذا نظير الثوب والبدن بل النظير بالماء فلا يجوز في التيمم كما يجوز عند ضبط الوقت
وهكذا ما مع التيمم منها واولو لم يكن بينهما فان له روح التيمم كمال اشكال في وجوب التيمم المأمور به في كل من الوجوه في فاشنة
او من ذلك الاجزاء والشرائط في اوقاتا وجوبها بل في اوقاتا لا يجوز في الاشارة الى عدم التمكن من هذا الزمان مثال
الاجزاء والشرائط في اوقاتا ما دل على ثمة عند العجز عنها ما لو قبل بعد وجوبه في ان شجرة الامركا في صحة الفعل ما بين
الشرائط الاشارة الى عدم تعاضد احوالها اعتبارا في الشرط محال في اوقاتا لا يصح في اوقاتا الاحكام وكشفه لا لئلا يسهل ويجزئ
وشرحها وارشادها مع توافر مبدء من رتبة القضاء فيقول المفسر ان هذا في رتبة الاستثناء ما لو هذا الظاهر في قول
التأخير في اوقاتا اولين والاخير في اوقاتا ما لا يحل في المبادأة من الما بعد اوقاتا في الواجب هو الفعل المستحب
للاجل من الشرط والتخييل في اوقاتا لا يراى اجزاء والشرط الاختيارية هو العجز عن امتثال الامر في عدم التمكن من اتمامه
بذلك الشرط في مائة الذي يحل الفعل بخروج عجزا خطاب بان الفعل المستحب فيكم بكتابة الفعل الفاعل للشرط المنع في حق هذا الفرد
الخارج في امره كجزا الاشارة الى الفعل المستحب في الزمان المستقبل وهو داخل تحت القادرين لا دليل على كذا في الفعل الفاعل لبعض الاشياء
في حقه فيكون هذا التعمد الخارج عن الشرط في الحال القادر عليه في الاستقبال عاجز المأمور به في الحال قادر عليه في الاستقبال
فيجب له توقيف في ان القادر على المأمور به ووجهه في كشف من اطلاق الامر شامل لهذا التخصيص كونه مكلفا بالفعل في هذا
الزمن في اوقاتا في صحة الشرط بالنسبة اليه فيكون بان الامر اذا اتفق بالفعل المستحب الشرط فاطلاقه نافع عند تمكن المكلف عن
المأمور به فانه يخرج من اوقاتا في فرض دليل الى اطلاقه على من عجز العجز عن الشرط في حق من اجاز في
الواجب مع عدم اعتبار في ذلك العجز في بقاء التكليف بالفعل في ذلك العجز من الزمان فانه يحسب لا مكان لكن هذا الظاهر

المقدّم على بعض الشكوك لا يوجد الا من والكل في ان مجرد الخبر في من الزمان يصير يتوسطه من ان يبقى اطلاقا من الشامل لذلك
الجزء لما عجز التقيد بذلك الشرط انما من ان لو كان عليه فوائده ولم يتبع الوقت الا لقله الحاضرة وبعض تلك الفوائد قد عرفت ان
يجب تقديم ذلك البعض على الحاضرة عند اهل المضائق من ان شرط الترتيب بها في شروط متعددة عند تعدد الفوائد كما ذكر
منها لا يسقط بالاعتدال لان الشرط بتقديم الجميع من حيث المجموع حتى يسقط اعتداله عند تعدد الجميع مع احوال هذا الحق وقد تقدم ذلك
في الجواب عن دليل الصبر والحج وحيث يجب تقديمها ما يمكن تقديمه وان افضى الى اختلال الترتيب بين الفوائد مثلا اذا كان عليه
ظهور وصح وفيها فرق لا يبع الا للحاضرة والصلاة الصبح فهل يجب تقديم صلاة الصبح على الظهور وان لم يخلو الترتيب بينهما
وبين الظهور لقائنه او يجب تقديم الحاضرة لوقوع الفوائد على ترتيبها فهدوا الامر بين الحال الترتيب بين الحاضرة وبين الفوائد وبينها
الترتيب بين نفس الفوائد مقتضا لقاعدة الاول لان الترتيب بما يجبر بين الحاضرة وبين لقائنه المستبحة كجس شرانها الترتيبات بينها
على سابقها فاعلم على الحاضرة صلاة الصبح للناحية شرعا عن سابقها فانهم السادس لو كانت لقائنه مريدة بين اثنين
او ان لا يجب يجب تكرارها من باب المتقدم ولم يتبع الوقت الا للحاضرة وفعل
بعضها فهل يجب تقديمها ما يمكن من التحمل ان لا وجهان

لا يخفى الترجيح بينهما على التجهيز بالقواعد

هذا الحق ليس بضرر على

وجه الاستصحاب

تتولى المال

والجمل

اولا واخر على كل حال قد انطبعت هذه الصفحة في دار طباعة مستطاب احكاما

ادام الله عز ملكه عبد الصمد بن عبد الله الكرمي

ملا باشي

١٣١٢

ملك شيئا ملك لا قربة

رسالة في قاعلة ان من

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنه الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين وكعبدة الاشهر
في السنة العظمى من زمان الشيخ قس الى زماننا قضيت كلها بذكر ونها في مقام الاستدلال بها على ما ينبغي عليها كما انها بنفسها
دليل معتبر ومضمون دليل معتبر وهما من ملك شيئا ملك لا قرار به فاجبت ان تكلم في موادها ومقدارها وما فيها يمكن ان يكون وجهها
لثبوتها والقصد الاصلى الانتفاع بها في غير مقام اقرار البائع الكامل على ما ذكره في ذلك المقام ما اجمع عليه نصا وقوى من نفوذ اقرار
العقد على انفسهم لكن لا يسمع ذلك في اقرار الصبي فيما لا يقع عليه اقرار الوكيل والولي على الاصل فلا وجه لما تجمله بعض من استندوا هذه
القاعدة في قاعدة اقرار العقلاء وينبغي ولا ذكر كل ما ذكرها بينهما او ان يرد فيها ثم يتبعه بذكر ما ردهم منها بمقتضى طاهرها او بموجب قس
استدلالهم بها في الموارد الخاضعة لمقول منعتنا بالله قال شيخ الطائفة قدس سره في مسئلة اقرار العبد المانق في التجارة قال وان كان يبيع
المقر به يتعلق بالتجارة مثل ثمن البيع وادتر المبيع وما اشبه ذلك فانه قبل اقراره لا يملك الا اقرار به الا انه ينظر فيه فان كان لا قرار بقدره
في يده من مال التجارة قبل وقض منه وان كان اكثر كان الفاضل في نعمته يتبع ما اذا اعتق انتهى وحكي هذا على الحل في ثمن سلكا عليه مع ان من جاب الحل
عدم المسامحة الا برضه وعز الفاضل في المهاد من اقرار المير للكتاب لبيد في حال الفسخ بان يقض مال الكتابة بضع اقراره وعق العبد لان
المريض يملك القرض قبل اقراره بمثل الصبح وقال المحقق في الشرح لو كان يبيع العبد ما دون في التجارة فاقرب ما يتعلق بها صح لانه يملك القرض
يملك الا قراره ويؤخذ مما اقر ما في يده انتهى وقلا استدلال على تقديمه في الوكيل في التصرف بما اقر به ان يفعله ونحو الملازمة في عده في تلك المسئلة
وصرح بهذه القضية في باب الاقرار به وصرح في جهاد كره بجماع دعوى المسلم ان من الجرح في زمان يملك انه وهو ما قبل الا من يدعي عليه
الاخراج ونحو الحق في الشرح بجماع الميسر من دون دعوى الاجماع وذكر في تحرير الدين في الاصلح في مسئلة اختلاف الوصي والولي عليه ان لا يقر
ان كل من يملكه فعلا او فائده غير ما كان اقراره بذلك ما ضاع عليه وهذه الكنية وان كانت اخضر من القضية المشهورة ان من يبيع الميرض في ذكر
الاستصحاب بغيرهم على ارادة نفوذ اقرار المالك للتصرف على نفسه والاصح صرح سلك القضية في غير ذلك المقام وذكر التمهيد قواعد
كل من قدر على اداء شيء قدر على الاقرار به الا في مسائل اشكل منها ان وفي المرة الاختيار لا يقبل قوله وكذا قبل في الوكيل اذا اقر

بالبيع أو قبض الثمن أو الطلاق أو الثمن أو الأجل وإذا أقر بالرجعة في العدة لا يقبل منه مع أنه قد مر على إنشاءها وقبل قبل انتهى
و في قبض الولي بالاختيار احتراز عن الولي الإختيارية فإنه لا شك في قبول إقرار عليه ولا خلاف بين العامة والمخاصة على ما يظهر من
التذكرة ويخرج من الشك في مسئلة دعوى الوكيل ضد ما وكل فيه نعم تأمل في جامع المقاصد على ما سبق قال في التذكرة لو أقر الولي بالنكاح فإن
كانت بالتدريسية لم يبعد بإقراره عندنا لا تنفاد الولاء ما عند العامة فنظر إن كان له إنشاء النكاح للمقرب عنه إلا قراره من غير عنده
قبل إقراره لقد مر على الإنشاء والشاغبة وجب لغيره لا يقبل حتى يسأعها المرأة كالوكيل إذا دعى إليه بها وهو وكيل فيه ولو لم يكن بإنشاء النكاح
المقرب عنه إلا قراره من غير عنده لما لم يقبل انتهى ويظهر من الخبر بالفصل بين الولي الإختيارية وغيره في مسئلة ادعاء كل من العاقدين على الو
سبق عقده على المرأة في بطلان اللابح هذا ما حصره من موارد تفسير الفقهاء بهذه العبارة أو ما يراد منها أو ما هو أخصر منها أو لا يلتزم بحد ذلك
فساد ما يقبل من سداوة هذه القاعدة لحدوث الإقرار حتى يستدل عليها من غير ما خرج إلى تفسير العبارة فقولنا المراد بملك الشيء السلطة عليه
فصلنا فلا يشمل ملك الصغير لأمواله لملك السلطة الفعلية نعم يملك بعض التصرفات كالبيع مثلاً الوصية والوقف والصدقة وهو داخل في دعوى
القضية ولهذا طبقوا على الاستناد إليها في صحة إقرار الصغير بالأمور المذكورة والدليل على إرادة السلطة الفعلية مضافاً إلى اقتضاء
اللعنة كما لا يخفى وهو محمول على الشيء لا على الإنسان والافعال مثل التصرفات فلا يمكن أن يحل للملك على ذلك لا على الإنسان ليشمل ملك الصغير لأمواله بل
الظاهر أن لفظ الشيء يراد به خصوص الافعال أعني التصرفات على ما تقتضيه ظاهر الإقرار به لأن المقرب حقيقة لا يجوز أن يكون من الاعيان و
قولهم الإقرار اختياراً بحق لازم معناه الاختيار بثبوته لا الاختيار بمسألة التحريم لا يكون عبثاً ثم انظر على التصرفات عم زمان يكون باصلاً أو
وكالاً أو لا به والمراد من ملك الإقرار بذلك السلطة عليه والمراد من الإقرار به ما معناه اللغو وهو إثبات الشيء وجعله قاراً سواء شئ على
نفسه أو على غيره ولما معناه الظاهر عند الفقهاء وهو الاختيار بحق لا يرد على المحرم فيخص بهما إنشاءه على نفسه ويخرج مدعى الوكيل أو الولي
حقاً على موكله أو الولي عليه أو شهادته لغيره عليه ما وعلى هذا المعنى فساداً حديث الإقرار وهذا المعنى وإن كان وفق بظاهر الإقرار في
كلتا المنكبتين بالقضية المذكورة إلا خلاف صريح استنادهم إليها في موارد دعوى الوكيل والولي والعبد المأذون على غيرهم كما سمعت
معصداً فلا يميز إرادة المعنى اللغو مع أن الظهور والمذكور في الملح كما يشهد به استنباطهم الإقرار في الإقرار على الغير ثم الظاهر من القضية
وقوع الإقرار بالشيء المملوك حين كونه مملوكاً وإن ملك الإقرار بالشيء تابع لملك ذلك الشيء وحدوثاً وبقاءً على ما تقتضيه الجملة الشرطية الدالة
عن القربة عن القربة على كون العدة في الجزاء هو نفس الشرط وحدوثه وإن زال وما ذكرنا صريح جامعهم من التحقيق خاتمة السلب عدم
قبول إقرار المريض بالطلاق في حال الصحة بالنسبة إلى الرجعة لأنها من الإلزام ونقص التصريح على عدم النماح إقرار العبد المأذون في الخاتمة
بعد المحر عليه بدوئ سناء الإخالة لا من وقال به وكل من لا يمكن من إنشاء شيء لا ينفذ إقراره فيه فلو أقر المريض بأنه وهب وأقبض طال
الصحة لم يعد من الأصل انتهى وقد تقدم منه في التذكرة النصيح بذلك في مسئلة إقرار الولي بالنكاح في زمان ليس له إنشاء وقد نص الشهيد مرة
على ذلك أنه في ذلك كما عن نهائية المزمع تقبيل قبول إقرار العبد المأذون بما إذا كان حاله لا من وهو طائفة من مزرع يبارك في العبد المأذون من
سريع قبل إقراره ونحوه الذين يملكه من ظاهر عدم بطلان الإذن بل هو صحيح في مسئلة الجهاد المتقدمة وعلى هذا فالحكم ومثل إقرار المريض
بالطه أو الطلاق أو الباس حال الصحة فهو نفوذ إقراره بالنسبة إلى الأصل للبه والطلاق لأنه المأذون لا من مرض لا خصوص البه والطلاق للبه
بما لا يخفى أن المرض في هذه الحالة من الأصل وعدم إرت الزوجه من صريح فط عدم إرت الزوجه في مسئلة الطلاق وظاهره تعميم قبول إقرار
المأذون لما بعد ذلك إلى أن لا يمكن حمله على إقراره إذا قل في أصل الطلاق في وجوده لأن الطلاق في حال المرض لم يقع باعتباره فلا معنى
لقبوله إلا الحكم بوقوعه في زمان يحمله ويدها من معنى ما ذكرنا نفوذ الإقرار بالطلاق المقيد بالصحة بالنسبة إلى بعض أحكامه وهي
التي يعمد من إقراره بإنشاء الشيء لا إنشاءه في حال المرض فالظاهر من مسئلة الشيخ قدس سره عموم نفوذ إقرار المقر على ما
في الأصول من المأذون لا من جهة التفليس في الإقرار من القيد المقيد من جهة مرضه مع عموم القاعدة لما بعد ذلك ملك التصرف في
رأس المال في الإقرار به إنشاءً والولي عليه المال كما لا يخفى من قول الولي وقال إن لا قوه على كل من يلزم من فعله غير بعضى إقراره
بأنه له المال أو ما بعده من هذا ما لا يخفى من عدم نفوذ إقرار الزوج بالرجعة في العدة وإن اعتبره مرجح كونه إنشاءً لها إلا أنها لا
يخفى أنتم من جهة المال أنه لا يجوز أن يكون هي السلطة بل يكون مستقلاً لا يترجم فيه أحد فيخص بالمأذون الأصل والولي الإختيارية
ويجوز أن يراد به عدم القدرة على التصرف فيشمل الوكيل والعبد المأذون وهذا هو الظاهر من موارد ذكر هذه القضية في كل ما فهم والمراد بملك
الإقرار به دار أصلاً وإذ هو وإن كان غير أصلي كالولي والوكيل فيجوز أن يكون الأصل في السلطة على الإقرار به بخلاف إقراره ما نصه
و يكون كإقراره إلى الله الذي يصره للمقرب منه ولا حتى أنه لا يجمع منه على خلافه فضلاً عن حلفه على عدمه وهذا المعنى وإن كان يجب
أنه انس لفظ الإقرار إلا أنه يكاد يقض بعدم إرادته إلا أنه في إقراره به نافية بالنسبة إلى الأصل كنفوذ إقراره وإن لم يترتب عليه جميع
أثار إقراره فالغيب بالقرار به يتأسس إذا كان في نصيب نائباً عنه وكان كالنصف الصادر عن نفسه فالإختيارية بكانه انحصاراً عن نفسه فضلاً

فكأنه لو كانت كسنة ولا غرض في بيعها فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 الدين بالبيع فغلبه يكون بمنزلة البيعة للغير على الأصل الواسع على طلبة بقاها الدين وكذا انبعاث الوكيل بالبيع فلو أنكر الموكل بعض
 التزويج وكذا الواسع الناجع على الأصل في البيع وكذا المانع من البيع فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 الأصل الواسع فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 كالثابت الثالث على الأصل في البيع فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 ان يفعل وتقديم قول الموكل في البيع فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 من ذلك بل قد غرضه شيئا وانما يريد ان يثبت لغيره حق على موكله فهو بمنزلة الشاهد على الموكل ومياداة اخرى مما يجبر اقراره به بالدين
 بفعل في المانع نفسه لا في المانع غيره فلو كان اذ وكل وجب على قرضه من غير غرضه فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 الدين وقال الموكل لم يقضه وقال قوم القول قول الموكل مع غيره ولا يقبل قول الموكل ولا الدين الا بدينه فلا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 دون الموكل لا يقبل قول الموكل في البيع فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 على الموكل شيء فاذ كان كل كان بمنزلة ان يثبت لغيره حق على الموكل وهو بمنزلة الموكل في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 والتسليم وقض الثمن فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 الموكل مع غيره لان الموكل مع غيره لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 ضمان عليه ومما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 الموكل غرامة وفي المسئلة الثانية يوجب غرامة فكان القول الموكل انتهى والمسئلة الاولى في نظري ما ذكره القم في اختلاف الموكل و
 الموكل في الثمن من الموكل ما يثبت عليه شيء بل هو بمنزلة الموكل هذا لكن المحقق في الشرايع ينظر في الفرق بين المسئلتين اللتين ذكر في ط قال
 في ط اذا اذن له شراء عبدا وصفه واشتراه بمائة ثم اخلف هو والموكل فقال الموكل اشترته بثمانين وقال الموكل اشترته بمائة والتجدد
 بينا وما قبل فيه قولان احدهما انه يقبل قول الموكل كما يقبل قوله في التسليم والتلف والثاني لا يقبل قوله عليه لانه يتعلق بغيره وكذا
 كل ما اخلفه فمما لا يكون له دعوى من ذلك الأصل الواسع في البيع فلو أنكر الموكل بعض
 لما ان يكون هي السلطنة المستقلة او مجرد ان لا يفعل في الاول يخص بالمالك الاصل والاولى الاختصاص وعلى الثاني فيقول الموكل
 العبد المانحون آية ولا يخفى ان مراد محل الفقهاء بل كلهم هو الشاخي ويؤيده تعبيرهم بان له ان يفعل كما فعل الا قراره بقوله لم يقضه
 على انشاء شيء بقدره على الاقرار به ومن يبين فضله غيره بلزم اقراره به عليه وامام مالك الا قراره فيجوز ان يراد بالسلطنة المستقلة
 المطلقة بمعنى انه لا يبرأ من احد اقراره وانما فاعلى كل احد وان يراد به مجرد ان له الاقرار به فلا سلطنة مطلقة له فمما لا يكون له
 يبرأ من يكون له آية سلطنة على الفعل فيكون ملك الاقرار بالشيء على نحو السلطنة على ذلك التي فليس للبنت البالغة الرشيدة ثبوت
 على ولا يثبت الاب عليه عزامة الوكيل في اقراره كما ليس له عزامة في اصل الفعل وكذا اذا قامت البينة على اقراره لا يوجب صغر الطفل
 يتصرف فيه او في ماله فليس له بعد البلوغ عزامة وهذا بخلاف الموكل فانه يبرأ من الموكل في اقراره كما يبرأ من اقراره في اصل التصرف اذا عرفت
 ما ذكرنا في معنى القضية فاعلم ان حديث الاقرار لا يمكن ان يكون مشاعلا القاعدة اما او فلا من حديث الاقرار لا يدل على
 قربة الاثار التي يلزم على المقررون غيرهما بل يلزم غيره فاذا قال الكبير البائع الناقل انه ابني فلا يثبت عليه الا ما يلزم على المقرن
 احكام الابوة ولا يلزم على الولد شيء من احكام البنوة نعم لو تربى على الا ثار للابنة على المقر ان لا يثبت عليه غير ثبوت على
 غيره فلو كان لا يبرأ من كونه من ظاهرها الرقبة لا يفرق فقط عن حق الغير في المانع بامواله مثل نفقة واجبة النفقة ودين التعريم لان مثل
 ذلك مانع الا بعد ثبوتها فهو مقبل الوجوب المشروط بشئ يكون المكلف مختارا في ايجاده واعدا له لا مقبل الحق المانع من الاعمال
 كقول المهرن والفلس ويخالف فانه حق لصاحبه نظير المالك للمالك فله الحق كالشرايه والمأصل ان دليل الاقرار لا ينفذ في
 اقرار الموكل بالاجد والولي على غيرهم وامانها فلاجل الاصل فاذ ذكرنا هذه القضية مستندا لصحة اقرار الصبي بما يرضع منه كما
 الوصية بالمعروف والنهي عن المنكر في المسئلة في حديث الاقرار لم يجز ذلك لبيانهم على خروج الصبي من حديث الاقرار لو كان مسلوبا
 العيانة بعد ثبوت رفع القلم وكيف كان فلا بد في علمنا من هذه القضية من حديث الاقرار ورواها على الجماع على القضية
 المذكورة بمعنى ان سند لال اصحابها بها كصحة وجود دليل معتبر لو عتزلنا به لعدله عن وان لم يكتف عن الحكم الواقع وهذه
 اما انهم مع عدم ظهورها في حد او ترددها فيهم في الكثرة من ساطعها في بعض المقامات عدم الالتزام بها والقول في هذا الصدد
 كونه يوجب تقديم قول الموكل عند دعوى الموكل قبل العزل التصرف وترد ذلك في الخبر في بيع المحقق في تقديم دعوى انقضاء الثمن بما يرضع
 الموكل ويظهر من خبر البينة في الايضاح عدم قبول دعوى الزوج في العدة الرجوع وجعل نفس الدعوى رجوعا وترد في ذلك في موضع

حد وقدم عن الشهر بد في القواعد الاستدلال في دعوى الزوج الجدة وانكر الحق هذه القاعدة راسا حيث تدعى قول اقرار الجدة المذكور
وفي قول قول الولي في تزويج بنته لو انكر بل ولو انكر بغيرها بالمال قال في مع صدق في شرح قول العلامة لو قبل الولي تزويج بنته
من فلان فقال نعم فقال الزوج قد لا بعد شرح العبارة ما لفظه ولو صرح بأدلة الاقرار فلا زوجة في نفس الامر اذا لم يكن مطا بقول
قول وهل يحكم بظاهرها بالنسبة لا البتة في احتمال ويجوز ان يكون القول قولها اي بغيرها ظاهرا اذا ادعت ذلك بالولي في اقراره وهل لها
ذلك فيما بينها وبين الله اذا لم تعلم بالمال فيه نظر يشاء من اصالة العدة وان الاقرار لا ينفذ في حق العبر ولو لا ذلك لنفذ دعوى الاستدلال
واشياء مع امور اخرى ان اشأ التكليف وقت قبول الولي بغير فعله وهو مساط عليه في غير اقراره ويغني التامل لذلك انتهى وقال
في شرح قول العلامة انما لم يقرقن ان مطلق ويجوز بالمطلق نفذ اقراره في كل ما ينفذ تصرفه ما حاصله ان هذه القضية لا تنقض بغير
سماع دعوى الوكيل في اقراره في لا هنا شهادة وليست باقرار اذا اقرار بالخيار يحل لازم للحج وطه هذا الكلا ان هذه الكلية المراد القضية
من ماله مختصة باقرار المالك بما يتعلق بنفسه لا غيره وهذا ولكن الاضافان للقضية المذكورة في الجملة اجماعية بمعنى انها من احوال الاعمال
من وصل اليها كادهم الا وقد عمل بهذه القضية في بعض الموارد بحيث علم ان الاستدلال سواها فان ذكرنا خلافا فيهما انما انما القوا
في بعض موارد القضية وعملوا في مورد اخر فان الحق نشأ وان ظهر من الخلاف فيما ذكرنا من الموارد الا انه وافق الاصطلاح في اقرار
الصبي بما لا ان بفعله مستند في مع صدق هذه الكلية مع انه لا يمكن الاستدلال في غير هذا الا ان حدث الاقرار بخصيص بالصبي والمجنون
لعدم العبرة بكلامهما في الرقعة والاعتراف والعلم من ان ظهر من مخالفة في بعض الموارد حتى في مسئلة اقرار الصبي بما لا ان بفعله
واقرار العبد فيما يتعلق بالتجارة علمنا في النكاح الا ان من يجره في كثير من الموارد الاستدلال في القاعدة كما في اقرار الولي بالاعتراف بالعقد
عليه على الولي من غير سماع الدعوى كمالا بان لو اقرتفع المذنب لان اقراره ماض بل تقدم منه دعوى الاجماع على قول دعوى
المسلم امان المحرم في زمان مالا لان وكذا في المذنب حيث كثر هذا العمل بهذه القاعدة فظهر مخالفة منه في مسئلة الاقرار بغير
مضمر مع امكان ان يكون مراده علم المخالف في تلك المسئلة الى تلك القاعدة لان محجرا الاخبار بالرجعة ودعوى من غير حاجة الى التمسك
بمعنى اقراره فان التمسك مستند الى اسبق سلبه فاذا كان اصل الاخبار بان يتبع انما في الحال لم يتجلى الى اثبات صدق الخبر بل لا خلاف
وكيف كان فلم ينفذ فيها اسقطه عن استقلال التمسك لكن الاجمال في الاستدلال في الجملة انما يتبع لوعلمنا ان لها اهمية في الموارد
من حيث وجوبه ما دبر ما اذا ظهر او حمل كون الالهان من جهة تفسير القضية بما لا يشمل تلك الموارد واختلفوا في التفسير على وجه
يكون مورد متفق عليه يتمسك في هذه القضية لم ينفع الاتفاق المذكور فان ظاهرا علمنا في كره في مسئلة اقرار الصبي علم نشو
وجوده وعدم العبرة بكل ما حتى في المالك ان بفعله فالحال بالوصول عنه في قضية من ملك هو المانع العاقل وكذا في قوله في عقد بالان في
لو اقرت بغيره ولا عمن فانه ينفذ اقراره من الثالث فان لظان مراده حجب الاخ العلم في مقدار الثلث من الشركة لا مثل الخلق وهذا الحق
التأني لم يعمول القضية للصبي لكن ينكر شمول ما لا اقرار على التمسك بتقديم من غيرا حتى في الولي الاخبار في التمسك بغيره من المالك
في كره عدم المخالف فيه من العامة والخاصة فاذا لم يكن اقرار الصبي او الاقرار على الغير ما اتفق على شمول القضية واقرار المانع القائل
على نفسه داخل في حديث الاقرار لم ينفع القضية الجمع عليها في الجملة في مورد من موارد الحاجة الا ان يبقى على عدم العبرة بمخالفة قوله
في كره في شمول القضية للصبي مع ان عبارة ما لا تقع من الحاجة الى التمسك مع وجوبه من هذا في شارب كنه مع دعوى الاجماع على قول دعوى
المسلم امان المحرم في حال ملكه لا ماله وظاهرا ان ليس مسئلة الا القضية المذكورة ولذا يظهر من بعضهم دعوى الاتفاق على ان
من صحيح صدقة الصبي ووصيته حكم بمعنى اقراره فيهما وعلى عدم العبرة بمخالفة الحق التأني في شمول القضية للاقرار على الغير لان
الظاهر يثبت الاتفاق من غير سماع اقراره من ملك على غيره تصرفا عليه خصوصا اذا كان ولها اجبارا عليه بحيث لا يمكن
الولي عليه التصرف وقد سمع ان الظاهر في الاتفاق الدائمة والخاصة على سماع اقرار الولي الاجباري تزويج الولي عليه وبقي
استمرار التبرع على ماملة الاولين ابل مطلق الوكيل معاملة الاصيل في اقرارهم كصرفاتهم هذا غاية الوجوب للصبي ودعوى
الاجماع في المسئلة لا يخفى بعد التبرع فلا بد ان يتبع مدرك اخر لها حتى يكون منسظا لاجماع عليها امورا له وجواب الصفة او هذه
بعض الموهبة او لا بد ان يعلم ان كمالها لا بد ان يكون جامعا لوجه اعتبار قول الصبي بما لا ان بفعله حتى يعلم على ادلة عدم اعتبار كل القضية
في الاقضاء والاجبار الحاكمة على حد الاقرار واعتبار اقرار الوكيل والولي على الاصيل جميعا على ادلة سماع اقراره على غيره
لكن قد عرفت من اجازة البينة لا اقرار على النفس ومن هنا يظهر ان التمسك ما لا يقبل قول من اثبت المالك بالاذن او الشارح بالامر
جواراتهم غير صحيح لا في الاقضاء اقرار الصبي والرجوع فيها الى داهل اخر لا يجرى في الوكيل والولي يخرج القضية عن كونها قاعدة واحدة
على ما يظهر من القضية من ان العدة في قول الاقرار لونه ما كمال التصرف للغير به هذا مع ان لو كان مدرك القضية قاعة الايمان لم يخف
الفرق بين وقوع الاقرار في زمان الايمان وبعده مع ان جاعه من جوابا لشرط فان قولهم ان من لا يمكن من انشاء شيء لا بعد اقراره

فيه ليس المراد من عدم تفوق اقراره بفعل ذلك في زمان عدم التمكن ان لا يحق لعدم التفوق هنا لعدم توفيقه على القريب بل المراد
تفوق الاقرار بفعله حين التمكن من الفعل ولذا فرغ في القهر على القضي المذكورة انه لو اقر المريض بانه وهب والبض حال الصحة فثبت ذلك
وصحح فيها غيره وفي غيره بعد تفوق اقراره بعد المأذون بعد الحج عليه بين اسناده الرجال الاذن وقد عرفنا ما في جهاد المذكورة والظن
ان ما بين هذه القاعدة وقاعدة الايمان عموم من وجه وهذا قاعدة اخرى اشار اليها القهر اللين على ما تقدم من الايضاح بان كل ما يلزم
فعله غيره بمضى اقراره بذلك الفعل على ذلك وظاهره ولو بقرينة الاسناد اليها في قول قول الوصي ما بين انما كما اذا اختلفا مع الورثة عليه
ارادة مطلقا لا قراره على الغير ولو بقرينة ذلك الولاية فان ان لم يزلزم فعل القهر على الغير ومضته ولو بقرينة نصبه للاداء والله له ان شاء
مطلقا من القاعدة في التمسك لولا النكاح الاجباري النافذ اقراره على المرأة وان يمتد لزومها عليه ابتداء لسلطنته عليه كما لو اقرها حين
في المال والنكاح كانتا من وجه من كل من القاعدة بين الاضمار الكلي في اقراره على الصغير يبيع ماله واقتراق قاعدة الايمان عنها في اقراره لكل
ببطلان القول واقتراق قضيت من ماله اقراره الصبي بما لا يملك من اقراره على الايضاح باقراره في الاجباري بدينه والى قوله في النكاح
في خالها انه يمكن ان يكون الوجه في القضي المذكورة ظهورا عن غير ما ذكره وبما ان من يملك احدثا تصرف فهو غير متمم في الاخبار عنه
القدرة عليه والظاهر صدق وقوع القهر وان كان هذا الظهور متفادرا لا قوة وضعفا يجب قدرة المقر فلا خلاف في القهر في
توقف على مقدمتها غير خافصة وقت اقراره كما في قول الزوج رجعت فاصدا به الاخبار مع قدرته عليه بقصد الاضمار وعدم قدرته لقوا
بعض المقدمات المذكورة فانه على تحصيل المقدمات في الزمان المتأخر كما اذا اقر العبد الدين في زمان فله الاستلزام شرعا لكن هو قوف على
مقدما غير حاصله فان اظهره انما صدق وان لم يكن كونه باعتبار بعض الدواعي لكن دواعي الكذب فيها اقل مما في الكذب المعجلة
في اقرار العبد المنزول من التجارة المتروكة عن الاستدلال ولو كانت هذا الظهور ولو في بعض اقراره وحدها أقوى من ظهور حال المستمحل
فعله بمقتضى طابعه الواقع بل يمكن ان يقال ان حكم اعتبار انما والعرف لا قراره بالتابع العاقل على نفسه ان الله ان الانسان غير متمم فيما يجبر
بما يكون عليه لانه وفي النبوة اقراره العقلاء ما اشار اليه حيث اضاف لا قراره الى العقلاء فينبغي ان العاقل لا يكذب على نفسه غالبا
والا فانه يهد من انما اضاف الى سبب البائع الساقط وان اخصر السبب به الا انما يقتضي عن ذلك في جميع الاسباب القولية والفعلية
بحدوث دفع العلم فالصبي لا يجزله بعض النصف من الوقت ونحوه ولم يكن اقراره مظنة للكذب كان مقبولا ولما كان بعض الاقرار
موجب وقوعه لا ظهوره في الصدق لم يعتبر الشرح كما في اقرار المتعارف لا قامد رسم الضالة وكما في اقرار المريض ومعه اذا كان متممها
ويؤيد ان بعض القضاة اقل حكم بما عدا اقراره وان تضمن دفعه نحو القهر وسناده عدم كونه متممها كما في اقراره مال القبط
ببغضه بعد اتفاق الخاكم عليه باعاقبه قبل ذلك فان الشبهة حكم في طبعها لم تكن غير متمم لانه لا يملك العبد ولا يزيد المثل فيبيع
دعواه وان تضمنت دفع الثمن عن نفسه وليس الغرض من جميع هذا القول في هذه المسئلة بل الغرض تبيين عدم اتهام المخبر في
خبره بوجوب تقديم قوله ووجهه الى تقديم هذا الظاهر الاصل كما في نظائر من ظهور الصحة في فعل المسلم ونحوه من الظواهر هذا
ولكن الظهور المذكور لا يوجب فيه بنفسه حتى يقدم عليه مقابلة من الاصول والقواعد المقررة بل يحتاج الى قيام دليل عليه
استنباطا من ادلة بعض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولقد افاد الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين قاعدة في
الضرر والكلام يقع ثلثة في معناها واخرى في معادها وبيان خالها مع الادلة المتعارضة لها في الظواهر ثلثة في بعض ما يفرغ
عليها بها ولا يبا ولا من ذكر الاخبار الاربعة عشر عليها في حكم الضرر فيقول وبالله التوفيق منها ما اشتمل عليه صلى الله عليه واله في
قضيت سمها بن جندب وقد روى بالفاظ مختلفة في موقفة زارة عن ابي جعفر ان سمرة بن جندب كان له غلق في خاطمه
لرجل من الانصار وكان منزل الانصاري بابا لبنتا وكان يملأه نخله ولا يساذن فكلما لا تذك ان يساذن اذا جاء فاجاب
فيما لا انصاري الرسول الله فشكل اليه فاخبره بالخبر فارسل اليه رسول الله فخره يقول الانصاري وما شكاه وقال انما لا يدخل
فاحتاذن فابى فلما اليه ما روى حتى بلغ جز الشمن له ما شاء الله فابى ان يبيعه فقال له يا ابا ذؤانبة في الجنة قال ان قبل فقال رسول الله
لا انصاري اذهب فاقطعها وارزق اليه فانه لا ضرر في رواية الخلد عن ابي جعفر نحو ذلك الا انه قال لتمر بعد الامتناع ما
اراك يا سمرة الامصار اذهب يا فلان فاقطعها وارزقها ووجهه وفي رواية ابن مسكان عن زائدة عن ابي جعفر نحو ذلك من زيادة
لا تقبل الطلب وفي اخرها انك يا سمرة رجل مصل الضرر ولا ضرر على المؤمن امر بها فقلت فرجها ووجهه وقال انطلق فاخبرها
حيث شئت وفي هذه القصدا اشكال من حيث حكم التبرع ببيع العلق مع ان القواعد لا تقتضي فيه ونفي الضرر لا يوجب ذلك
لا يخل بالاسناد لا من جهة رواية عقبة بن خالد عن الصادق رضي الله عنه بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن

الضرر عن الغير باضرار نفسه لان الجواز في الاول والوجوب في الثاني حكمان ضرريان وتجرى على الاول ما ذهب اليه المتأخر من عدم جواز
 القاطع المحرم وقوله في جلع النار خلاف التيقن مدعى بعدم الخلاف فيه وقوله على ما لا خلاف من وقوع اهلا لا نفس عنه من اد
 يجب حفظ النفس المحترمة غاية الامر لزوم اجرة للثلث للاسناد كذا هذا الطعام قهر لسد الرق ويكره على ما لم يتضرر اصلا بحيث يكون
 كالا مستظلل بنهاية القبر وقوله تجرى على الثاني جواز اضرار البع اكراما او تقية بمعنى انه اذا امر النظام باضرار احد واعد على تركه الاظهر ان
 ان اتركه لما لم يضره الا بالغير ولا يجب تحمل الضرر في دفع الضرر عن الغير ولا يتوهم ان هذا من قبيل الاول لان لما صور ببلغ الضرر عن نفسه
 باضرار الغير لا يضره من ان الضرر يتوجب له الغير ولا لان المكرة به باضرار الضرر في امره وانما يضره لاجل تركه ما اراده او لا وبالله
الخامس لا فرق في هذه القاعدة بين ان يكون الحق كوضع الحكم الضرر من اختياره للكلف او باختياره ولا في اختياره بين ان يكون جائزا
 شرعا او محرمات اذ اضرار الكلف باختياره سببا للمحرر او عدو يتضرر به بسقوط وجوب الصوم والحج لكونه حكما ضرريا وكذا اذا اجنب بنفسه مع العلم
 بتضرره بالنفس او قصر في العمل عن قيمته ما باعده وضار مغويا فانه لا قدم على اصل الضرر كالاقدام على البيع بدون ثمن المثل عالمنا فاشل هذا
 خارج عن القاعدة لان الضرر حصل بفعل الشخص لا من جهة الله فذكره بعض في وجوب رد الخصوب الى مالكه وان تضرر بالخاص ببدن لا يضر
 هو الذي دخل الضرر على نفسه بسبب الغضب لا يتجسس عن نظره ويكره ان يوجد ذلك بلا حكمة ما ذكرنا في الامر السابق من ان مقتضى القاعدة
 عدم جواز اضرار الغير لا بتضرر الشخص وحده وجوب الضرر لاجل دفع الضرر عن الغير فكان احداث الغضب لئلا يضره بتركه حراما
 متفق بقاعدة الضرر كمال ابقائه لاجل ذلك حرام غير جائز لان دليل حرمة الايقاع هو دليل حرمة الاحداث لان كلا منهما اعصب فان قلنا حرمة
 الايقاع سبب لوجوب اضرار الغير فيجب تحمل الضرر في دفع الضرر عن الغير وهو من قبيل لا يبين ملاحظة ضرر المالك ونفى الحكم لجواز اضرار
 به وارضى الضرر الخاص به من غير جواز الشروع باضرار الغير به وجوب تضرر الخاص به في دفع اضرار الغير باضرار ما اعصبه من غير
 منافع لان من شأنه بخلاف الاول فكل من جاز اضرار الغير وجوب تحمل الضرر في دفع اضرار الغير حكما ضرريا لكون ثبوت الاول في الشريعة
 مراعاة لثبوت الثاني بان يجوز الضرر الايقاع على اضراره لا بتضرر به فحده هو بنفسه منافع للاشتغال وبناء الشريعة على التسهيل ورفع الضرر
 عن العباد هذا كالمع امكان ان يقال ان اضرار الضرر حكمان ضرريان وفرض عدم الاول لثبوت الثاني اذ اضرارها هي الاخرى كان الجميع اذ لا حرمة
 الاضرار بالغير لان حرمة كحرمة الاضرار بالنفس ثابتة بآلة اخرى غير قاعدة نفى الحكم الضرر وان كانت في غير اضرارها فانما اضرار ضرر من
 القاعدة يرجع الى عمومها من اضرار الغير والنفس هذا كله وصافا لا الرواية المشهورة لبس لفرق طالح فان هذه الفقرة كما به عن كل مو
 ضوع بغير حق فكل موضوع بغير حق لا احترام له فاذا كان المصوب لوحا في سببه كان ما الصق بالوح ومالك عليه من الاختيار
 موضوعا بغير حق ولا احترام له وكذا ما نفى على الخشبة المصوبة نعم هذه الرواية لا تفي بجميع المراد لو فرضنا ان الرد يتوقف على تضرر
 الذاء سبب غير ما وضع على الخصم به او معتزلا لمورد الحاجة **الشان** من لو دار الامر بين حكيم ضرر وبين مجتهد يكون الحكم بحد
 احدهما مسلما له الحكم بثبوت الامر فان كان ذلك بالنسبة الى شخص واحد فلا اشكال في تقديم الحكم الذي ينافي ضرر اقل اضرار
 الحكم الاخر لان هذا هو مقتضى نفى الحكم الضرر عن العباد فان لا يجرى بضرر عباده لا بخلافه الا اقل الضرر به عند عدم التما
 عنها وان كان بالنسبة الى شخصين فيمكن ان يبقا بغير ترجيح الاقل ضررا اذ مقتضى نفى الضرر عن الضاد في مقام الامتنان على الوفا
 بحكم ضرره اكثر من ضرر الحكم الاخر لان العباد كلهم متساوون في نظر الله بل بمنزلة العبد واحد فلقاد الشارع احداث التخصيص في الضرر
 بتشريع الحكم الضرر في نفس من نظره لزوم اضرار باحدا الشخصين احسنه فكما يوجد فيه الاقل كلفا احسن فيه ومع التساوي فالرجح
 الجوف الامر ومع عدمها فالقرعة لكن مقتضى هذا ملاحظة الضرر بين الشخصين المتخالفين باختلاف خصوصيات الوجود في كل منهما
 من حيث المقدار ومن حيث التخصيص فقد بدور الامر بين درهم وضرر بنار مع كون ضرر الدرهم اعظم بالنسبة الى صاحب ضرر بنار بالنسبة
 الى صاحبه وقد بغير حال التخصيص في وقت حرمانه واعتباره عليه من كل اقل القهقهة في هذا المقام لا يتجسس عن اضطراب قال في كره لوعصب
 ديارا فوقع في محنة الغير بعد الاغصاب وغيره كثر له وعلى الغاصب صمان المحبة لانه السبب في كرها وان كان كرها اكثر ضررا
 من تعبه الواقع فما خصه الغاصب ولم يترك له وطاهر انه بكسر المحبة مع تساوي الضررين لان الحمل على الغالب من كره ضرر الدرهم ولو
 صمد في س فواحد ديارا في محبة وكانت قيمتها اكثر ولم يكن كسره لم بكسر المحبة وضمن صاحبها الديارا مع عدم تفریط مالكه انتهى
 ولا بد ان يقدح في الديارا يكون اذن المالك على وجه يكون مضمونا لكونه كان بغير اذنه تعين كسر المحبة وان زاد في قيمتها وان كان باذن غل
 غير وجه لا يضمن لم يفته تضمين صاحبها الديارا **الشابع** ان ضررنا لما لا يملكه اذ اسلخه ضرر رجاء يجوز ان الله على الجواز
 قال في كره باباح الموان ان ضرر رجل بغير اذنه او اذنه بغيره بالوعنة او شركه بغيره هذه التبرير يمنع منه وان كان كذلك في تقييد التبرير
 وكان صاحب التبرير بغيره فله ان يقره بالكسوف والبالوعة لان له ان يتصرف في ملكه بخلافه وقال في رتبة باجرع الحقوق وان ارد
 الا ان كان بغيره ملكه واداره وان اذبحه ان يجره لغيره من اقرب ملك التبرير في غير ذلك بلا خلاف وان نقص بذلك ما بالبر لا

الملاحضه

۴

15

از آنست که بهر دو اصطلاح را اصلاح انداخته و قرار داده اند

ان يكون دليل التوقف على الرضا اعم من كونه اقل او كاشفا فلا يثبت بذلك كونها عقدا الا ان يقال ان الاصل يقتضي كونه نافلا فثبت
كونها عقدا وما ان كان منسقة لها ان يثبت توقفه على رضى غيره الوصى فثبت هناك عقدا ولا ينافي هذا الاختلاف في الموارد وانما يقتضي
الوصية في جميع الموارد كونه ناشئا عن اختيار متعلق الوصية لا نفسها فهي تظهر الوقف لكن الحكم بذلك يتوقف على وجود عمو بل على
نفذ وصية الوصى بقول مطلق والا فلا يصل في ذلك في توقفه على الرضا التوقف فيكون مح عقدا كما لو ثبت بالدليل توقف حصول
متعلق الوصية على الرضا وما ذكرنا من ان صالته كون القبول عند ثبوت الحاجة اليه اقل من ان الوصية بالمعنى الذي ذكره المتعقد
يفتقر الى ايجاب وقبول لا مطلق الوصية كما مر اجاله ومجيئ تفصيله فقط قوله قس قال لا يوجب كل لفظ دل على ذلك العطف ان المتعبر في
ايجاب الوصية هو اللفظ مع التمكن من كماله بل اجماعا كما في فظ الغيبة حيث تعي الاجماع على كونها عقدا كما في اعتبار اللفظ ولا
يكفي الاشارة مع القعدة على النطق ولا الكتابة ولا يرتب عليها اشرافا لبعض من اخرج من كتب الرضا والمساهل لظن
في كونه رديا ينسب الى النافع للاطلاق كالتولية فيما دل على انه لا يثبت المراء والوصية بخلافه ولا يخرج عن قوة لولا الشهرة العظيمة
وظهور عدم الخلاف وديما قبل ما بينهما انفس لان مقتضى اللفظ وانما اعمت في المعاطاة في العقود اللازمة وفيه ان المعاطاة في البيع عند
المتم على ما تقدم في اول البيع لا يفيد الا باحة التصرف دون الملاك وكل في الغيبة ولا معنى للاباحة هنا ولا خلاف في عدم تحققها
ولذا التزم بعض المتأخرين الذي يكون الايجاب العجلى من قبيل المعاطاة عدم الثمرة هنا بينها وبين عقد الوصية وهو اضعف
من التزام الاباحة اذ لا يمنع حكمهم بافتقار الوصية الى الايجاب والقبول وحله على ان المتعبر اليها عقدها لا موطاها كما ترى
ولا يجمع مع فرض حصول ثابتهما بغير العقد لا التزام يكون الوصية عقدا حتى يقتضي اليها والاصل انه لا اشكال في كون الوصية
عندنا من العقود التي لا تؤثر غير اللفظ فيها اثر العقد حصول التملك به عندهم وعدم مغيرة للاباحة هنا وعدم قابلية ثابتهما ذكرنا انما
الفعل في جميع من العقود احد هذه العقود المملكة التي يعقل فيها الاباحة كالبيع والقرض والهبه وثمره الفعل ثمة المعاطاة في البيع والقرض
العقود المقتضية للاذن كالوكالة والوديعة والعارية اذا افتاها بالاشارة والكتابة والقرض وسواء في هذه العقود يجوز والفعل في ايجابها
الا ان الفعل فيها من قبيل المعاطاة في العقود والوصية خارجة من اقسامها مع ان حكم المعاطاة لا يتغير بغيرها من العقود اللازمة
والجارية اذ مع القبض من الطرفين واحدها وهذا المعنى لا يجرى في الوصية كما لا يخفى ثم ان لا فرق فيما ذكرنا المتعبر عدم جواز الوصية
بالكتابة بين ان يعمل الورثة ببعضه وبين ان يعملوا في من خلا فالحكم عن ثابتهما التبع فان لم يورثوا بالكتاب اذ اعلموا ببعضه لم يورثوا بقصده
السنن ان اللفظ الذي لا على الايجاب كثر منها اما هو صريح في ذلك قوله اعطوا وان اعدوا وان اعدوا كذا بعد وفاته او وصيت
له كذا وكل ذلك صريح في الايجاب كما في كونه ولا اشكال في الاخير وكذا في التابته بناء على ما ذكرنا المتعبر ان الوصية هي التملك كمالا استكمال
في الاول اذ اجلها اعني التملك لا عبرة وانما الاشكال في الجمع بينهما الصراحة فان التابته غير صريحة في العقد كما ان الاول غير صريحة في
التمليك فكل منهما يهدى بالالتزام العرفي على ما يهدى بالآخر عليه بالمطابقة ولعل المراد بالصراحة ما يصح دلالة على التملك ولو التزموا
بفعلهما اي بالوصية المنشأة بالايجاب للملك الوصى به الى الوصى له بموت الوصى الذي علق عليه التملك فلا يفعل تخبر قبله وقبول الوصية
التي هو محرر الرضا بايجاب الوصية تظهر القبول في الغيبة ولا يقتضي من افتاء اخر في المعاطاة ولا يجعل سبب الانتفاء وظل العبارة هو ان
وجعل القبول للتمتع هو من العقد الناقص مساوقا للموت الذي هو شرط وعلى هذا الظاهر العبارة كون القبول شرط العمل كصريح بعض العارفة على
كون القبول جزءا للسبب الناقص في غير محل الار يستظهر ذلك من جعل الوصية من العقود التي يكون كمالها صحيح في كون الوصية عقدا
وهو وان كان ظاهرا بل صريحا في ما ذكرنا ان حين من قبل كون القبول كاتما لذلك بكتمة عن كون المراد بالعقد ما يتوقف على القبول
لا يتركب منه من الايجاب وكيف كان فالاحتمال في القبول اربعة احدها كون شرطه ان يعلم القابل به وان كان ذكرنا ان شرط عبارة التمس قس
الثاني كونه حيا ناقل وهو المنسوب الى المتصا وجماعة الثالث كونه كاشفا وهو المنسوب الى الاكثر ثارة ولا التماس احدها كونه ناقل اطلاقا
الاكثر بل كل مرحلة عقدا الرابع كونه شرط للزوم فعله على الوصى له ملكا من غير ان يظهر العقد الخاص بالذات والآخر وهو التمس قوله
موضح من التمس بل تسمى بالطلاق تقدم الوصية على الارث من غير تقييد بالقبول الا انه سمي في موضع اخر ولا طلاق لا طلاقا عدم
الانتفاء هو الاول من هذه الثلاثة والمطابق لما يظهر من ادله هو الوصية وحده بشددا امرين في الايجاب على ما ناهى للملك الا ان
الاجماع قائم على كونه يرد الى الوصى له كما لو ارث هو القبول الثالث فالقول بالكشف مخاليص الاصل والادلة التي فان تمه اذكر وال
من الدليل والافوخة بالاشارة تمسك الا بالذات والا فلا مناصر القول الاول وهو المعتمد لان حاصل ما اعتدوا في المتصا من
الاول اذكر من صاغت منهم الوحيد الذي لا يميز ما حرك عنه سبب التمس ان مقتضى الايجاب هو انتفاء الملك عقيب الموت بل فضلا والادب
انما وقع على هذا الايجاب لا ابتداء ووقوعه على بعد الاذنه لا نحوه بل هو المبدأ وفيه ان الكلام في السبب الشرعي الذي يرب
عليه المالك لا يعقل انتفاء الواجب كما يسميه تقدمه وان كان فان انتفاء الايجاب المحرم على ما يتراعى شرطه اطلاقا هو الذي يرب

فصل في ايجاب

اختصاص

واه اكون للوارث فمع منافاة الظهور اذ لا ارث في آخر من الوصية بل فعلان فادلة الوصية تلحق للملك من الوصى لا من الوارث مع
 ان يخرج عن ملك الوارث من دون علم الظاهر هذا ولكن الايضاح صنف هذا الدليل في نظرها لا مكان الترتيب كون في حكم مال الميت وكيفية
 في حكمه من حيث انما هو امانة في حكم تركه للبنت المملوكة والقرآن كونه فملاك الوارث مع خروجه عنه بالقبول وثبوت الارث بعد الوصية
 كونه بعد الدين لا يرد عليه الا استقراره ولذا لم يزل احد ثبوت ما قاله الدين في الغرر والاحتياط هذا الدليل في محل الشامل بالنظر في المنع و
 العلة في هذا القول هو الوجوب الثاني فان لم يطل ما كان بعد تقيد ما بالقدرة للثمن وهو الوصية المقبولة في احد لا من هذه الثلاثة فهو ولا
 يقتضيه الاصل ان لا يتقبل بالثمن منقول عن القول لا من غير ولا من غير على الاظهر عندنا وصاحبة منها في التخصيص واعلم ان
 الوصية لما كان انشاء معة اعلى الوارث فيكون زمان تجزئتها للملك بالتقدير في انشاء ما بعد الموت قبله في الوفاة فان عندنا لا
 كما في المسائل المحصول المطابقة بين الايجاب والقبول الرجوع القبول في التملك المنقضي المنشأ بالانجاء وقبل بعد الجواز وظل الرضخ
 انما المشهور لان الانجاء الوصية ليس بحجرا انشاء التملك المنقضي الذي هو مدلول لفظ الوصية ولذا اورد الوصية بعد هذا الاش
 لم يورث في بطلانه علمه وهو حكمه في العقود بل هو هذا المنشأ بعد وجوده في العقد عليه ولذا ورد في بطل الانجاء وبطل الاصل ان مقتضى
 عدم تأثير الوارث في انشاء الوصية بقصد قاعدته ان الرق يورث في ابطال الايجاب ان مجرد قول الوصى الذي مدلوله الاش التخليف ليس ايجابا
 ودعوى ان الترتيب ان يكون الانجاء به للمعنى المتخبر بعد الموت دون القول الدال على الانشاء التطليق ليس باولى من الترتيب علمه تأثير الوارث في هذا
 المقام في ابطال الانجاء لان الاول مخالف لقاعدة العقود كون الانجاء هو الانشاء المدلول عليه باللفظ وهو لا انشاء التخليف
 دون المعنى الاصل من عند الموت وهو التملك المتخبر مدعوه بان لفظ الاول ليس مخالف لقاعدة العقود لان الامر لم يحصل اصل بعالم
 هو نفس المنشأ بالقول الاول لان ما يبرر ما ادعى باللفظ بالاعتبار فان التملك على تقدير الموت المدلول عليه بالانشاء هو انما يتجزئ عند
 الموت هذا ولكن الايضاح ان قاعدة العقود تقتضي كون الانجاء هو نفس مدلول اللفظ وهو الا امر المتخبر في مرتبة نفسه اعني التملك
 ولذا ذكر وان التعلق في العقود كما ذكر لا سابق في العقد راسا وبازم تقدم القبول على الانجاء في العقود السابقة وتبطل
 ذلك ما دل على الانجاء ان اجازة الوارث مؤثرة حال المحبة فلا يجوز له ان يرد بعد الموت فلا يخلو تمام الانجاء حال المحبة لم ينفع انما
 الوارث في هذا كما مضى في اطلاق وجوب انشاء الوصية وحرمته بطلانها الشامل لصوره قبولها حال المحبة وان كان وقوعه
 بعد الوفاة اكد من حيث وقوعه بعد تجزئ التملك العلق في الانشاء وان اخرج القبول عن الوفاة فان ذلك مالم يرد بعد الوفاة فان
 في حصة الوصى ليجاز ان يقبل بذلك في حصة الوصى او بعد وفاته ولو لم يكن اذ لا حكم لذلك الراس السابق فان ردت بعد الموت فان
 كان قبل القبول بطلت الوصية اجماعا فلا ينعى وكذا لو ردت بعد القبض وقبل القبول اذا قبض لا ينعى عنه ولو ردت بعد الموت وقبل القبول وقبل القبض
 والقبض الشئ في ذلك والحكم عن اجماع انها بطلت لا يعتد بالقبض فاصل الملك كما في بعض كذا الشئ او في تركه وصح كذا بطلت من سائر عبارات
 وان مثل هذا اخرها لا يقتضي في الوقت الذي اخبر فيه كغير اشتراط القبض في حصة وكف كذا فلا دليل على اعتبار شئ من الامر بل يقتضي
 اطلاق ذلك وجوب بطل الوصية وحرمته بطلانها ولذا قبل والقبض العظم انها لا بطلت وهو اشبه بالقواعد ما قبل ووصى ثم ردت
 لم يطل اجماعا وان ذكر وان الوصية من العقود المجردة وقصدنا جواز الفسخ وذلك لتحقيق الملك وثبت استقراره بالاصل فلهذا
 المتعدي ولو ردت بعضا وقبل بعضا صح في اقله حصتها الوصية والقبول في العقد بالنسبة الى المقبول ولذا الوصية للبيع جاز في البقا
 على ما اوقف من العقد والوفاء وان لم يجرى كماله ولو لم يصدق العقد الوفاة بموجب بعض الصفقة او مع حوان وصف الصفقة او غيرها
 الشروط في العقد للمحوي للملك اذ من كان للمعنى الحكم بالبطان لا لا عقدا ولا فسخ فكشف ذلك عن عدم اصال المطابقة بين
 ايجاب القبول بين المطابقة التامة بحيث يتحد علق الانجاء والقبول حتى في الصفقة القبل القوم لكونه بالتقدم معتبة في الوصية ولو
 مات الوصية قبل القبول قام واثمة مقامه على الشئ سواء كان موثرا قبل الوصى ام بعده على المشهور بين القدماء والناظرين ووه سندهم
 وجوه الامكان ان الوصى له وجود سبب الملك وهو الانجاء صادق بلا ريب بل لا يوجب بالمال هذه الغالبية حتى لا يعود له
 مات تركه الميت فحق الوارث وقد بان ان فيه نارة تمنع كون حق القول هذا ليس كمال الادان ان ينعاه بعد حقا عرفا واخرى مع كونها
 حتى يكون للوارث ان يرد في حق منقوض لا ينعى في غيره ولعل حق القبول من هذا القبيل بل الظاهر للملك بناء على ان لا ايجاب بطلت
 الوصى له والقول تملك الوارث فلا يطل باق وان بعدالة اخرى تملك الوارث ان كان قبله الوصى له فالقصد من ذلك ان يملكه كيف يملكه ان
 كان قبله الوصى فلم يجر من هذا ايجاب بوجوب تملكه كونه في دفع الاول بانه يكفي في ثوب الحق حصول سبب الملك للوارث بحيث لا يوجب
 للملك الا على شرط الموت على ما يقصد عموم الوصية التي لا ينعى وعرفا بحجرا لا يجرى دفع الشئ بانه يملكه في صفة التملك كونه حقا
 للمالك فان تعلق ما لا يملكه الا كقصد الاموال يصدق عليها ان التملك تركها او بعدالة اخرى تملك الوارث ان كان الوصى له في دفع
 ما لا يورث ان الوصى له في دفع الاول بانه يملكه في ثوب الحق للوارث في حق سبب التملك

الانجاء في العقود

الانجاء في العقود

الانجاء في العقود

بمقتضى لا يتوقف حصول السبب الا على شرطه حتى يترتب له الحق ويبرق بينه وبين القبول في سائر العقود التي يجرى فيها السبب فيها و
القبول هنا شرط والسبب المورث هو مجرد اليجاب لا شرطه من حيث انقاذ الوصبة التي هي لغة وعرفا مجردا لا ييجاب وفتح لنا الامر بذكر
في صفة القبول كونه مقتضى كسر الاموال بصدق عليها ان الميت تركها او اما ان تظهر ان هذا تقوم به الحق بالمورث فخرجت
ان اليجاب يملك الموصي لقبول الوارث انما يقتل نفسه لا ينطبق على ذلك اليجاب فلهذا انه لو كان من غير الارث قيام
الوارث مقام الميت في كونه مالا للمال الاموال واستحقاق الحقوق فكان حصل سبب المالك لنفس الوارث وان لا إنشاء وقع له ففتح
القبول منطبقا على اليجاب لانه ما ذكره جلال الدين في حاشيته الرخصة من الموت والذلة على وجوب انقاذ الوصبة خرج منها ما اذا لم يقتضها
قبول الموصي له ولا من الوارث ولا دليل على خروج صورة قبول الوارث وهذا الاستدلال حسن او قلنا بالكشف وان الشرط فقب
الرضا وان القبول ولو من الوارث يحصل بمقتضى الوصبة وهو ملك الموصي له وما على النقل عليها استوجب المثل ففتح قول
الوارث لا يحصل النقل بالوصبة التي هي ملك الموصي له فملك الوارث الوصبة عن الموصي يحتاج الى دليل اخر غير قوله انما اذا الوصبة
المقتضية لملك الموصي له او لا فانما ملكه انما ذكره جلال الدين في حاشيته الرخصة من الموت والذلة على وجوب انقاذ الوصبة خرج منها ما اذا لم يقتضها
عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين في رجل اوصى لآخر والموصي له غائب فوفى الله اوصى له قبل الموصي قال الوصبة لوارثه لانه
اوصى له وقال من اوصى لاحد ما هذا كان او غائبا فوفى الوصبة قبل الموصي قال الوصبة لوارثه لانه اوصى له الا ان يرجع الى وصيته
قبل موته ويؤيد بها رواية الشيخ قال سألته عن رجل اوصى له بوصبة فان قبل ان يقتضها ولم يبرأ عقبها قال اطلب له وارثا للموصي
فادفعها اليه قلت فان لم اعرف له وارثا قال اجتهد على ان تقدر له على وفيه فان لم تقدر له على وفيه وعلم الله منك الجهد فقصته
بها بناء على عموم اصوله من قبل القبول ولا شرط لطلب الوارث لاجل كوننا القبول حقا للوارث ونحوه في الاطلاق رواية محمد بن
علي بن ابي عمير عن ابي جعفر في رجل اوصى له وارثا قال سألته عن رجل اوصى له وارثا وان غاب عنه علة في كل سنة شيئا فان العم قال اعطه ورثه وفيما
تعارض بينهما محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل اوصى له وارثا فان الموصي له قبل الموصي له لم يبرأ من ثوبه وخيوطها حتى يبرأ
حازم وترجمها على الرواية انك ابقه من حيث السند بناء على ان امل في سنده الرواية الاولى وفي انتخابه ضعفه بالثبوت وفي دلالته
ويخرج انهما تقدم من دلالته القبول او كون القبول حقا مانا بر القبول في سائر العقود في بطلان الوصبة بموت الموصي له قبل القبول
مطلقا واما الفصل بين ما اذا تناقض عرض الموصي بخصوص الموصي له قبل بطل وبين ما اذا اطلق فننقل الى الوارث بعد قبوله و
توضيحه ان الوصبة وان كانت منعقدة بما يخص الموصي له بحسب عبارة الوصبة الا انه قد يكون عرضة مباشرة فملكه
له بحيث يكون عدم الرضا بملكه ابتداء امره كونه في نفسه بحيث يعلم انه لو اطلع على الموصي له يرجع وبين كون عرضة دخوله في
جمله املاكه يعلم ما ملكت املاكه من دون تناقض الفرض وبوجه خاص من الاما ملا في الاول بطل انقضاء الوصبة على وجهه خاصة بخلاف
القائد وهل العبرة في صورة موت الموصي له قبل الموصي له بوجه من موته ولم وان قلنا سبب حصة القبول منهم في حصة الوارث
لان الوارث ممتنع اهل القبول وهو موجود نظير الشبكة للنصوص بل تصدقنا لا عبرة في زمان وقوع التصديق اذ ينبغي ذلك على جواز
القبول في حصة الوارث انما علم حوا ذلك تمنع ثبوت حق اهل الوارث وانما يحدث بهذا الحق بعد موت الموصي نظير الوارث في النقطه الاخر
التي ينفصل بعد انقضاء الموقوف عليه الى ورثة الواقف حين الانقضاء او العبرة بموت حين موت الموصي لانهم يحكموا وروى
كفائته مجرد تحقيق سبب ذلك قبل هذا وان لم يتحقق شرطه منعوا منع ثابته اليجاب لعلوا واحدا شحقا في حصة الوارث وهو مترتبة في
القوة ثم لا اشكال في هذه الصورة فان الورثة يتلقون الملك من الموصي وانما يبرأون من الموصي له حق القبول اما الوارث الموصي له بعد الموت
فان قلنا بان القبول ناقلا فلا اشكال في حصول الملك للمعد القبول لاقبله وان قلنا باننا كاشف فلا يصح به الاكثر الشئ والتمس
الشهادين والمحقق لنا وغيرهم انهم يحكم بدخوله في ملك الموصي له المفروض جوده عند موت الموصي وهو الله يقتضيه اطلاق التلاوة
للكونه سابقا لهذا القول على اختلافها في الكشف الحقيقي والحكم كالا ينحصر على من رتب لها ابدان نامل والحمل في السائل حول على
هذا القول في ملك الوارث ابتداء وحكام جلال الدين قدس سره في حاشيته الرخصة بالقبول ثم ضعفوا واستقر به سلبا انما في لنا
هل وجوب براءة الجواهر انما قدس سره دخول في ملك الوارث بعد موت الموصي له قبل قبوله ولا علم لهذا القول وجهها عند بن فند بن
انما قدس سره فرج على الاختلاف في اصل سلسلة القبول من كونه ناقلا كما قلنا ان الوارث الموصي له بغيره وحالها الزوجية او غيرهما حاصل
منه فاعلم الموصي له قبل القبول كان القبول الوارث فانما قبل انتقال المال اليه من حصة على مذهب المصنف وملك الوارث الاول ملكا
ان كان من بطله فملكه ولا يتحقق على الموصي له لانه لم يملكه حال جوده لعدم قبوله ولا يملك بعد الوفا بقبول ولا انما مقامه ولا لا
برضا به لا يدرى حين موت سببه الا ان يكون ممن يتحقق على الوارث بان يكون من محاصره ويكونوا الورثة جماعة لم يقتضوا البراءة فبر
لحقه قبل القيمة من جميع الزكاة على حق القبول الذي لا يجوز اشتراكهم فيه ولذا لا يبرأ من رتبة ما يتحقق عليه فانه لو وثق منها لم يكن الا

[illegible]

صحة لا يحكم من شيء مع تذكر الوارد من جهة صاحب نقد او معناه المحرم غيره من استيفائه من غير الجنس بهذا الترخيم وصداه بعد خاضرا
على التمام من الاول ولا بعد كونه الناطق في المسئلة فلو كان مال الميت يد وكل ينفذ المورث لكان اليمين والاسلم يوقف على نقد ما
وصفته ان كذا في المسئلة على نامل في الجملة فسرغ لواءى بك عبد معقلا لملك جميعه فخرج ثلثا مستحقا للغير انصرفت
الوصبة الى الثلث الباقي ولم يكن باعطاء مال الجميع موجبا للقيود الوصى به بالوصف المضقد وهو ثلث ما يملكه وما كان باعطاءه حتى
يخصر الوصبة في ثلث الثلث وليس الوصبة المذكورة وصبة المورث في ثلثه حتى يقي يقط المستحق عليها بل استحقاق المورث من حيث
استحقاق ما بقي بعد الوصبة فممكن ان يكون المانع شيئا اخر وهو ان الثلث اسم للكسر المشاع فاذا اضيف الى الملك فقبل ثلث الوارد
فليس في مقابلة الا انك لا تطلق الاخران واما انهم لئلا او باعتبار خصوصية اخرى فهو ملغى فيه وهو مشاع من هذه الجهة بمعنى اشتراكه
مع الثلث من هذه الجهة والاشارة الى ان يخرج من فرض الا شاعه فاذا فرض ثلث المال لم يرد ثلثه لغيره وثلثه لغيره فاذا اطلق ثلث المال فله ثلث
مشاع في هذه الخصوصيتها ومنه على الكل بحسب الاقل بحيث لو بيع فضولا ملك مطلق من ذلك المال فاجاز لكل خروج عن ملكه كل واحد
ذلك واخذ ثلث الثلث او ادعى احد ثلث هذا الثلث فلا يقال ان دعواه على اى واحد من هذا لا تضاعف واخبار الجنب او شاق بان ثلثه
لغلات لم يكن قوز به على الكل لاجل عدم الجمع بل بحكم اللفظ وليس المراد بالطلاق احدا من الافراد كالتكرار لانهما مشاع وهذا مشاعا
في الاعراض والا لم يصح بيعه كالتكرار والكل وكل فرد يطلق عليه الثلث في المنة بمقتضى ذلك الكسر المشاع لانه فرد من كالتكرار فالتك
المشاع من حيث اشاعت ليس تكرر ولا اجتماع الوصبة بالثلث المشاع البند نظير بيع الثلث المشاع وصبة اذا فرضنا ان لا يفتحق الا ثلثا
في ان لا يفتحق بحسب اللفظ ثلث لانه مصادق كما يتوهم بل البيع والوصى به والوصبة مشاع فبالذوق الواقع وما ليس له في حصصه
فما يخصه عند التوزيع لا عرف من ان كل خصوصية هي الية الثلث اذا اطلق الثلث يكون مشاعا فذلك المضاف في مقابلة ورهنا
لوسيل احدا من فرض المسئلة ما لو ابيع مستحق النصف نصف مشاعا الحكم باضرافه الى نصفه المخصص يكون البيع مطلق على ما يستحقه
هذا بعض المخاصرين وانما ذكر بعضهم كجامع المقاصد ما يحصله ان مقتضى اللفظ الاشاعة في نصيبه ونصيب غيره كما في الاقرار
الا ان القرينة قائمة في البيع على ان الانسان لا يبيع ما لا مال غيره بخلاف الاقرار وعبارة فخر الدين في الايضاح وان اهتم غير ذلك
الا ان محصله يرجع الى ما ذكره في المقاصد فراجع هذا ولكم خبره ان ما ذكرنا من المانع للمقتضى لبيع الثلث الوصى به في ثلثه
وتلقى شركه انما هو لا يفرض علم الوصى باستحقاق الغير حتى يمكن ارجاع الوصى به الى المشاع ومع فلا بد من دعوى انصرف اطلاق
الثلث الى ما يخص بدون الشايع في حصصه وحصصه غير كاف في مسئلة بيع مال النصف واما اذا لم يعلم بذلك واعتقد الوصى
استحقاق الجميع فالوصى به وهو الثلث المشاع منطبق على ما يقبله بعد ظهور واستحقاق الغير اذ لم يكن لهذا الثلث المملوك الوصى
خصوصية من حيث المال هنا من ارجعها عن ثلث النجزة يكون الثلث الوصى به مشاعا فيه وفي الثلثين فان الوصى به ثلث
مشاع في جميع البند والكتابا ثلث مشاع في جميع البند ولم يكن الوصى به مشاعا في هذا الباقي وغيره لانه هذا الباقي من حيث
الاشاعة هذا كما لو ابيع معقلا استحقاق الكل نصف مشاعا ثلثين استحقاق النصف للغير فانه لا ينبغي ان يجعل هنا كون البيع
رجاعا من ورثته من شره ولا اصل الحكم في التذكرة بان الثلث الباقي كما هو موصى به وفي جامع المقاصد بان يصدق على الثلث ان ثلثه عبد
هذا ولكن نبيها لانه قد عسى الحكم بلفظ الاشارة فيكون غلظا مقتضى اللفظ ثم العدول عن تعليل ذلك ببقاء مصدق الوصبة كما
عرف من التذكرة في قوله بخصلا لا مكان العمل بالوصبة اى محافظة على معنى اعادة يمكن عمله العمل بالوصبة وبما جرح يكون مقتضى اللفظ
الاشاعة الى ان ينبغي حمل الوصى به على ثلث من ثلث البند نظير الغير من الكل لا اشكال في وجوب دفع الباقي ونحوه ما حكاه في التذكرة
عن بعض العامة بقوله قال بعض الشافعية في المسئلة نظير ما لم يعللها لهما فيها قولين اظهرهما ان لة الثلث الباقي لان المقصود افاق الوصى به
فاذا وصى بما اخل بالثلث يمكن رجاءه غرضه فيها انتهى ومعناه ان غرض الوصى حصول ثلث من العبد الى الوصى له وهو معنى اعادة ثلث
سائر البند ثم قلنا انما هو محكي عن ايجافه هذا لان لة الثلث من الباقي لان الوصبة بالثلث الشايع في الكل فاذا خرج الثلث بالانها
لغيره في الوصبة في الثلث من الباقي وهو نوع الكل الطريق ثلثا القطع بان لة الثلث من الباقي وحمل الاول على ما اذا لم يقطع بلفظ الثلث كما لو
اوصى بعشرة من ثلث شاة او على ما اذا اوصى باحد ثلث العبد المعبر او على ما اذا اوصى بثلث معين من الدار فاستحق باقية الوصل
ما اذا اشترى ثلثها من زيد وثلثها من غيره فلو وصى بما اشترى من زيد فخرج ما اشترى من غيره ومستحقا فان هذه الصورة تكون الوصى له
الثلث الباقي انتهى فخصوا الوصى بما اجمع على المحلل والحرر انصرف الى المحلل بالاختلاف في الوصى به من غير عبد انه الا ان
تعليله في جملة من كنهه المذكور والتصديق من كونه مخصصا بقصد السلم غير المحرم لا يخرج عن شيء ان لم يرجع الدعوى عليه اذ اعادة هذا الفرع لفظ
الكل لان مجرد تخصيص السلم بقصد المحرم لا يصبر قرينة مبنية للفظ المحلل عاجلة الامر بحكم بانه لم يوص بالحرر والنصيب يحصل
بهذا وما اوصى بمشال فلا يدل عليه كالتوزيع كلام السلم بين كونه قد غلب الخايب واقراره او قسما عليه فان وجوب النصيب

على الصحيح
٢٢٢

لا يجوز ان يكون الكلاهما الخاطبا لطالب القبر او قسما فاجب طلب روضه السلام لان بقا ان احاطا بالصلوات
 قبل الامانة الاجتهادية للشيعة انما هي ان الجبل لا الاصول العلمية ثم لا يفاض الظواهر العلمية فلو كان هذا اللفظ هو المحرم لم يضر
 عنه هذه القواعد قال في المذكرة اذا وصى بما يقع اسمه على المحل والمهر ولم ينص على احدهما بل اطلق صرفا الى المحل لم يمتد الى المهر
 لان الوصي يقصد حيازة الثواب والاطمان بقصد ما يصلح الوصية به ولا يلاحظ حال المسلم حصة نصه فان قيل مطلقا عليها علم باللفظ
 وعدد ولا يحصره وصو الكلام على اقل من الغرور من انصف الفاسد انتهى عن شريح انتهى وقوله ولم ينص على احدهما لا يعلم
 انه اذا نص على المهر بان صرح بهود المهر مثلا بطلت الوصية ولا يضر عن ظاهره الى المحل من جهة فضل المسلم كما ذكره لكن يمكن الفرق
 بين الظهور والوضوح والظهور لا ينفي الوجود في المطلقان والمشاركين من جهة غلبة الاستعمال فلهي هذا الظهور واذا وقع اللفظ
 في مقام لا يقتضيه حال المسلم اذ لا يعلم ان يكون الغالب في هذه المقامات اذ لا يفرق بينه وبين غيره في غلبة استعمال هذا اللفظ في المحرم
 مع ان يثبت اذ لا يقع في مقام الظاهر في المذكرة في الوفا قال اعطوه عودا من ابي ورضا ان لفظ العود يصرح الى عود اللؤلؤة بشرط ان يكون
 لهوان يمكن الانفعاع به منفعه مباحة ولو كان مخصصا بالجملة بشرط ان يكون لهوانا لو كان موجودا في مال الفدنة الوصية فيه ولو لم يفرض له منفعه متبا
 عطا لغيره في المالكين والباطل ان على بعد انتهى وكيف كان فلو لم يكن له في الفرض المذكور الاعوان والوقوف في فرض عدم امكان
 الانفعاع ولا يضر منفعه محالة بطلانها اعمد امكان العمل بشرط ان لا يمكن قبل بطلانها لان الوصية الوصية غير قابل للظلم
 ولا يبطل به وبغير هذا القول هو مخصصه وقيل يصح لعموم الوصية ولو كان الوصي بملاكه بل يكفي قابلية نصه وروية ملكا
 ولو بالنصير والكسركا كالحجر المتخلف للقبول والجو القابل للتعليم فهو ملك بالفعل من حيث ماله ولا الواجب ضمن قيمة الرضا وبطلان
 به شرط الكسركم مع ما علم من ان الوصية من البيع والجملة فالجواب مع قصد الرضا في الوصية قوله وفانما عاين بل يمكن
 اخراج هذا القول عن محل الكلاهما لو لم يقصد المحل ولا المحرم لا يمكن العمل بالوصية فيجب بل يظهر من العلامة ان النص في هذه
 الصيغة اجابته قال في الحاشية الاعيان انهم من ان لم يفرض لها منفعه من بطلت الوصية اجماعا كما لو وصى بماله في اعانة نظام على طم
 او فاسق على فقده وان فرض لها منفعه محالة اعم من بقائها على صفتها الجوهرية حال الوصية وبعد ذلك في انما صححت الوصية
 اجماعا لعدم انفعاد المنفعة في المحرم والاصل ان العمل بالنص فان المسلم على النصية انتهى ويلوح من عبارة ان وصية العمل الوصية على قصد
 الوصي للمنفعة المحالة كما اوضح من بطلانها في بعضها هنا قول ثالث وهو ان لو لم يكن نصير الى المحل مع بقا الاسم صححت الوصية وبطلت الوصية
 المحرمة انما لو لم يكن فيه مع بقا الاسم الا المنفعة المحرمة بطلت الوصية وان جاز الانفعاع به مناضها بعد الكسركم امكان العمل بالوصية
 والمفروض ان قصد الرضا في الوصية يعطى ان يعطى بل لا يضر بطلان الوصية ولذا لو وصى الوصية كان ذلك رجوعا الى الاسم ونصير
 بالكلية بالملوكة ككسركم والاشبه والزرع اجماعا كما عاين كره والظاهر ان الحجر والقابل للتعليم كل وان لم نقل بملكه ان يكون في
 الوصية حق الاختصاص قال في كره ويصح الوصية بما يجمل الانفعاع من الغياش كالكلب المعلم والزيث النضر لا يشترط ان يكون له مال
 العبر ولا يشترط ان لا يشترط وحدها ان سوغنا الانفعاع من الحجر المحرم لثبوت حق الاختصاص فيها وانتقالها من يد الى يد بالارث
 غيره وشيخنا لا يذهب الى ان سوغنا الانفعاع ثم لو وصى باحدهما التي لا يمكن ان لا يكون له مال فلو لم يكن له مال فلو لم يكن له مال
 سواء فاقوى الوجوه انه يفرض له بقية بحسب عبات العرف لو لم يكن مع شرع ونجس وفي وجوه اخرى لو وصى بمجدة من عبد او مائة
 دينار او مائة دار وغير ذلك من زرع الاعيان اعم كان او اعياها على المتأبد او مدة معينة صح غير خلاف لما تقدم من صحة الوصية
 بكل ما قبل الانتقال الى الغير من اموال الوصي وما يتعلق بها فيكون في صحة الوصية التسلط على الوصية به عنها وبذلك فلا يباح عقد
 كون المنافع اموالا حقة بقتة ولذا لا يجوز الفاسد ولا يحصل الا منطاعة من القادة على اجارة الملك علم ما قبل والمحال ان جميع
 هذه الوصية باستيفاء هذا التام من العين فلو حصل جيب هذا الاستحقاق بقصر العين بحسب القبة اختص جبرائيل والوصية
 صبر وتماما لا يجرى حقها من طلب تمام قيمتها من الثلث ويشكل فيما لو اقل الوارث معظم الانفعاع كما تحدد الموتبة مع صلوة الاستحقاق
 في بعض الجمل كما اتفق فانه غير له المملوكة الوجبة تمام القيمة ولذا قبل بقوم المنفعة والعين كلها على الوصي له نظيره ما لو باع الميراث
 موحل فانه يضر في كره على ان الورثة ان يبيعوا البيع في البيع وان باع الميراث بان يخر من الثلث لان نفوسهم على التمس بقوم اصلهم
 عليهم وبيعهم ورويت في الوصية باسكان شخصه دون مدة عمره حيث صرح فيها بقوم الاداء على الورثة من الثلث وهذا قولنا
 وهو يقوم المنفعة على الوصي له وعدد بقوم العين عليه ولا على الورث اعم عليه فلو انتقل اليه وان كان سبيبا لقوان بدل الوارث
 عنها انما الورث خلفون به ونحقق المحال في ثلث السنه ما لو وصى لم يجز منه عبدة موزنة وقيل ان قيمة العبد بدون سلب المنفعة عشر
 فالعشرة محسوبة على الورث على الاول وعلى الوصي له مائة الى السبعين على القول للثاوي وغير محسوبة على احد على القول للثالث
 لو وصى بمنفعة العين مائة نصيبا خال اخر وهو يقوم نفس المنفعة بجملة الثلث حكمه عن بعض المسألة

المعقود منه مائة
وفيه وسلب

عن القليل وتقبل الغنى على من غيره ما لا حظ له من الفساد لا أقل من ذلك وتظهر آية ضعف قومه لا تملكه ثمة لا حظ له من الفساد الوصى
فيحقق بصيرة فقد عرفنا أنه ليس للوصى من مال الوارث والمالك وكذا أولئك الفاسق على ما جعله الفقهاء التي يرجع الحكماء
غرض من صولها لهم وعرفنا أنه قد سبق بإبطالها لهم خروج من المانع إذا التزم في الفاسق مع قطع النظر عن صفة الذميمة توجب النظر في بطلان
ثم قد يشك في الإحقاق الغريب وإنما الحق البطلان ما لا جعله وصيها من ثلثها يرجع إلى البطلان في الغياض فانه لا دليل في المقام
على وجوب مراعاة المصلحة عند الفساد إلا أن يلحق المال المذكور جبراً بالوصية بموجب ما على المصلحة المذكور ولا تسلط البطلان
عليه فيصير في المصنف المذكور فلا يجوز أن يتولى ذلك من لا وثوق بفعله وقوليه البطلان يكون قوله على المال في زمان لا تسلطه
لعله ولعله تفوز الوصية بذلك على ما لا تسلط على ما لا فاعجل ما لا يجوز ما في مصرف كان هو كغيره في عدم جواز تفويض ذلك إلى من لا
وثوق بفعله وذلك نظر الوقف فانه وإن كان الواقف مسلطاً على وقته كما وجهه كان إلا أنه بعد فرض وقفه على وجبة الوجود ليس له
بطلان امره الفاسق ويحرم من التولية ليس بعد الوقف والوصية وإنما هي ضمنها ممدومة بما عرف من التولية ليس من القبول والالتزام
لنفس الوقف والوصية وإنما هي جعل مستقل في ضمنها يشبه الشرط في ضمن العقود بل والجبال استقلالاً ولذا لا يبطل أصل الوقف ولو
بتولية الفاسق بناء على اشتراط العدالة وإنما يلحق التولية لكن الانقضاء المسئلة لا تصفون الاشكال فان التولية في الوقف ترجع إلى
التولية على مال الغير وهو الوقف عليه بخلاف ما نحن فيه فقد وجب مراعاة المصلحة أو عند الفساد عليه فيما لا يرجع إلا لنفسه
حرمه من الثالث محل نظر فكان القول بالفضل في المسئلة بين ما يتعلق بحق الغير ولو كان صبراً ونحوه فانفس الوصية للفقراء في
في العدالة وبين ما لا يتعلق بحق الغير ولو كان صبراً ونحوه فانفس الوصية للفقراء في
كالوصية بمباشرة بعض الامور المتعلقة بتيئجه ونحو ذلك وهذا الفصل حتى عزاه المذهب نسبة إلى بعض لكنه مني على قسائم شرط
العدالة في متولي الوقف الذي مناه على وجوب مراعاة المصلحة في البصر بنفس الوقف والوصية حق الغير وهو وإن كان مشهوراً بل حتى
بعض الاتفاق عليه لكن ما ذكرناه في وجهه من عدم الفرق بين تولية نفس الواقف والوصى في ضمن الوقف والوصية وبين تولية غيره من الحاكم
أخرى عدول الوصية في وجوب مراعاة المصلحة فيها يمكن الاستشكال فيها بان المسلم وجوب مراعاة المصلحة في إحصاء ما يوقفه والوصية
حق الغير وأما وجوب إيقاع الوقف والوصية على وجه لا يملكها في حق الوقف عليه والوصى فلا دليل عليه ولا اتفاق على الظاهر
بطلان جواز جعل النظر في الوقف لنفسه وإن كان فاسقاً بل صرح في التحريم بأنه لو جعل النظر في الأمر فاسقاً لا يقرى بشد
ضمه العدل البطلان صرح في كونه مطلقاً للتولي لو اشترط التولية لغيره بطل العدالة اشترط ثم قال ولو علم فاسق وشروطها في الاقرب بناء على شرط
انتهى فاشتراط العدالة في الاقرب لا يتعلق بحق الورثة على ما ملأنا على تقديمه عننا البطلان على حد سائر الشروط واقفاً في وصاية الوصى
بل هو شرط على الصفة الاضداد فلو وصى في من لا يملك عدالة لم يصح الاضداد وإن كان عدلاً في نفس الامر ولو وصى في من لا يملك عدالة
وكان فاسقاً في نفس الامر صح وصايته وتقدم عليه على طبق الوصاية وليس ضامه إذا كان اجنبى فلو ثبت فسق حجب العمل ولكن ثبت
مطابقة عمل الوصية بشهادة عدلين لم يضمن ولو وصى في فاسق جازاً ما يقوم بما وصى به ولا يشاكون تصرفه على طبق المصلحة
صحيحاً بالحق فاشتراطها في النظر اشتراطها في الاستئناس للعدالة في الشرط في الحقيقة هو وثوق الوصى شرعاً بسلطان العدالة أو
من جهة القطع بعدم المخالفة وكون اشتراطها على هذا الوجه هو الذي يقتضيه استدلالهم بان الوصية إلى الفاسق وكون الفاسق
منهى عنه بالادلة وانها امانة والفاسق غير موثق لوجود التبين في خبره وقد صرح بما ذكرناه جماعة كجامع المقاصد وصاحب السالك
وغير واحد ممن تأخر عنهم واشتباه في التذكرة ولما جاءه فيناهم يظهر من بعض كلامه في التحريم قال لو وصى في الخائن فلا يقرى بطلان
الوصية وكان كمن لا وصى له ولو قبل يجوز وضمة البطلان فيمكن الحفظ والا فلا كان وجبة انتهى فان ظاهره انه لو طابق عمل الواقف
ولو ثبت ذلك فيما بعد وعلم من اول الامر عدم خيانتة صح ذلك وقال في المقنعة سداً لسلطان العدالة في الوصى فلا يباس في الوصية
إلى المرأة إذا كانت عاقله وامونة انتهى فاستغنى عن ذكر العدالة بما هو المقصود منها والظاهر ان ما ذكرناه من اتفاق علم بينهم على ما يظهر
من استدلالهم واستغراب بعض المحققين من ذلك صاحب الرابض بما فانه لكل من ذكر هذا الشرط في سابق سائر الشروط كما
العقل ونحوه الظاهر في انعدام الشرط بانعدام الشرط استغراب لما اتفقوا عليه من الشهادة كلها ثم التي يستفاد منها بادية ما لان
العدالة إنما اعني طريقاً شرعياً إلى الواقع فإذا احرز الواقع لم يقدح في صحة ما اشترط ان الوثوق المذكور شرط لتحقيق ولا ينافي الوصى فكما انه لو
وصى في فاسق كان له ما عثر في الوصى في من يملك عدالة فاعقده الغير فاسقاً لم يكن له ترتيب احكام الوصى عليه لان قصره في غير ما مونة
ولفساد وصايته في الواقع فلا يكره وثوق الوصى فقط فاما انما اعني بثوق بغيره فانه لو كان مجهول الحال عند الغير امكن الحكم بجواز المخالفة
لأصله صحة وصايته ونظير ذلك قيم الحاكم الذي نصبه واعقده العدالة مع فسقه واقام ان مقتضى اشتراط العدالة في كمالها عدم كماله عدم كماله
الصق خصوصاً ما بعده لا حظ له من الفساد في الفاسق بوجوب التبين في خبره الثالث في مجهول الحال الإجماع على حقوق المجهول بالفاسق في عدم الاعتراف

امرين

الاهم لان مرجع المتأخر او ما صله ان يباد الفعل بالثابت لما كان بدلا عن الابدان مباشرة و مرجع الامر بالثابت بالنسبة الى محل المكلف
على احوال طرفة عين من غير ان يقرض ان لا يقدور ذلك الا على ان يصاد كان الاضواء مسقطا للتكليف وان لم يحصل نفس
البذل الواجب وهو يباد الفعل بالثابت فافهم و بما يستدل به من معاقلة بعض الابدان الدالة على وجوب الوصية لكل حق واجب
مسئلة ثم عد وجوب الاستجابة للواجب بالبدنية المحضة كالصلوة والصوم اذا لم يوص بها الاصل وعمود الادلة التي هي
والذين فان مقتضى ادعاءه من جهة الواجب البدنية لها وحده عن بعض الاحتمالات القول بوجوب الاخراج لاطلاق الدين عليها في الاخبار
المستفيضة المتفق عليها من امر افراده او ثبوت احكامها و هو بدني ذلك ما ورد في بعض اخرج حجة الاستدلال من اصل المال بانها دين عليه
و قد ورد في بعض صحيحها بتميز الدين الواجب بقوله من دين الله لا حق بالتضاوير على الاول انه اريد بالاطلاق التشبيه والتشديد
فلا يخفى على من تأمل في تلك الروايات اعادة محرم اشتغال الذمة بها ولا بد من ضلها والاستراحة منها لا ثبوت جميع احكام الدين للملحق
في وجوب اخرج جزا الاصل وان اريد بالاطلاق الحقيقة فيكون الدين اسم المطلق الحق الثابت في الذمة فالكبر هو ان كل الدين يخرج من
صلب المال اتم لان المحج من صلب المال ما كان من جنس المال والواجب البدني لا يصح لاجز صلب المال واخراج اجرة الاستجابة
منه على كون الدين هي الاجرة وهو خلا المفروض ان نفس الصلوة دين لا توجب على الميت دون بذل الاجرة والضابط
ان الوجوب اذا تعلق بمثل المال كان المال الواجب بدله دينا يخرج من اصل التركة ويبذل واذا تعلق بعقل بده فالدن نفس الفعل والمقتضى
صدمه بالبدن لان يخرج من التركة ويثبت في مزاولة الاثر وكونه اجرة فادناه يفرغ وجوب بدله اذا المال ما لم يجب بدله لا يصح بهما ووجوب
بذل الاجرة في المقام عين المنازع فان قلنا ان ذلك لا يوجب على الميت الاضاحا كاقدم و مرجعه الى الاصل بذل الاجرة للاستجابة قلنا
الوجوب لصاق الدين هو وجوب البذل على الميت لا وجوب الامر به عليه بل اذا وجب الامر بالبذل يصير الامر بالبذل واجبا مثل الفعل
فصاح اطلاق الدين عليه فاذا تركه فقد ان فادناه فقد اذت على غيره وما ذكرنا بانهم ان كل من اطلق في قوله او مصداقا لاجاره ان الواجب
يخرج من الاصل اريد به بقوله يخرج من الاصل الواجب القابل لاجز جزء مال الميت بان يكون نفس بذل المال او موقوفه عليه والصلوة
عن الميت في نفسها انتهى ادعاء دينها وما للذات ليس كل عام الاستجابة للصلوة عن الميت قابل لاجز اجزائها من مال الميت لموقوفها على بذل
المال لكنهما الميت واجبه على الميت بل الواجب عليه لا امر بها فافهم في دمه غير قابل لاجز اجزائها من المال وما هو قابل غير واجب
وكذا الكلام في قولهم ان غير الواجب يخرج من التركة فان المراد بها كان من الامور الغير الواجبة الموصى بها قلنا لا يخرج من المال مثلا
الزيادة مستحقة لكن لو اوصى بنفسها بان قال للوصي زر عني فهو بمنزلة قوله صلوا عني لا يخرج من المال اصلا بل يجب على الوصي
مباشرة ان يفرج من الكلام وان فرجها ردة مطلق التخصيل جازلة الاستجابة من ماله الى الميت وهكذا قوله صلوا عني وما اذا
اوصى بالاستجابة من ماله بان ارد التخصيل الزيادة من ماله خرج من ذلك ماله الكا اوصى بتخصيل الصلوة من ماله فلا يجب على الميت
الصلوة من ماله بل الواجب عليه الامر بالتخصيل وقد فعله فيها افعال ثلاثة لاشخاص ثلاثة فدل ان نائب بنابه عن الميت وهو اداء الدين و
استجابة الوصي للميت على الاداء وهو التسليم في اداء دين الميت بما له الامر الوصي الوصي بالاستجابة و مرجعه الى الامر بالتسليم
واما الواجب للميت ففعل الوصي هو نفسه اداء الدين الواجب على الميت يظهر فعل النائب في الواجب البذل فليس هذا الاصل الوصي
هو الامر باداء الدين وهو اداء الواجب في مصل المال واما المحج فان قلنا ان الشارع جعله بمنزلة الدين ونصر على احوال المال لا
عليه راي الاصل فاداشكال فتحتاج الى افاق غير مباله دليل يدل على انه يتم بمنزلة الدين واخبار الدين قد عرفنا انها على تقدير الحمل
على التشبيه دون الحقيقة لا يستعاد منها عموم التبريل في جميع الاحكام وان اردنا تطبيقه على مثال الدين دون مثال الصلوة قلنا ان المحج
نفس الدين مثل الصلوة لكن كان امر الوصي بتخصيله مستلزما لارادة بذل المال مقدمه لما كان موقوفه على بذل المال بخلاف الصلوة
فقوله للوصي زر عني لقوله ابدل المال فهو بمنزلة قوله ابدل المال للزكاة او الخس او الكفارة الا ان الفرق كون وجوب البذل في
الامثلة نفسها وفي ماله الى المحج مقدمه وهو غير مؤثر وورد على الدليل الثاني ان طر واية كون حق الله تعالى اهم من حق الناس مع انه خلاف الاعمال
وقد صرح بعض من اخبار خروج الواجب البذل في المحج من مال الميت اصلا بخلاف الدين مع ان طر واية تبريل المحج بمنزلة الدين في المخرج
من الاصل في ذلك ومع ذلك جعل التسليم في الروايات من قبيل القضاء الخطابة التي يحسن استماعها في الخطابة وحاصله حيث
وقع تسليمه لا تنفع الميت بقضاء صوميه و حجه كما ينفع باذنيه ان كان ارضا المملوك باعطا حقه موجبا لان تنفع الميت في الاخرة
فانصالحا لو جاز ان اولى بان ينفع بغير تلك النشاة ومثل هذا الاشك في وجهه في نفس العوا يظهر قوله ان ربا المار بالتصديق وورد على
الثالث الا للاق مسوق له ان حكم اخر وهو ان مثل الصلوة الفائتة بما يقصر ومقابل ما لا يقصر من الفوائت من غير اعادة بيان عموم
القاضي والمقصر وخصوصهما و يمكن ان يستدل بقوله في الرواية الواردة في اداء دين القبول عند من دينه ان حق دينه من غير ما
المراد من القبول الوارث فظاهر احصاء الميت بتركته من الوارث كما يقصر اخرج وبني منها قبل الادب كل يقضي وجوب اخرج اجرة

الوجه في الرواية ان الواجب البذل في المحج من مال الميت اصلا بخلاف الدين مع ان طر واية تبريل المحج بمنزلة الدين في المخرج من الاصل في ذلك ومع ذلك جعل التسليم في الروايات من قبيل القضاء الخطابة التي يحسن استماعها في الخطابة وحاصله حيث وقع تسليمه لا تنفع الميت بقضاء صوميه و حجه كما ينفع باذنيه ان كان ارضا المملوك باعطا حقه موجبا لان تنفع الميت في الاخرة فانصالحا لو جاز ان اولى بان ينفع بغير تلك النشاة ومثل هذا الاشك في وجهه في نفس العوا يظهر قوله ان ربا المار بالتصديق وورد على الثالث الا للاق مسوق له ان حكم اخر وهو ان مثل الصلوة الفائتة بما يقصر ومقابل ما لا يقصر من الفوائت من غير اعادة بيان عموم القاضي والمقصر وخصوصهما و يمكن ان يستدل بقوله في الرواية الواردة في اداء دين القبول عند من دينه ان حق دينه من غير ما المراد من القبول الوارث فظاهر احصاء الميت بتركته من الوارث كما يقصر اخرج وبني منها قبل الادب كل يقضي وجوب اخرج اجرة

كتاب النكاح

٣٩٢

والجاءت تلك الاخذ على ان الرجل يشترط بها اعلان الشئ فيجوز له النظر استنبهت بها ان المرأة تبيع نفسها وبعضها ولا يبينه اعلان
 ثمن وبذلك ظهر ضعف القول الا وهو مستند الى عدم الدليل فانما شئ من عدم الدقة في هذا التعامل وكذا يجوز النظر الى امره من قبلها
 ويحقق ذلك في كتاب البيع والشك في كلاهما جواز النظر الى شئ ما اهل الله من شئ وان كان النظر فيه رتبة او قصد الكمال في شئ
 المسئلة ضعيف مجبور وقصيف طرحة الحلي والفاضل في الخلاف على ما حكى عنهما ولا يجزأ اخذها الاخرى ويجوز للرجل النظر الى
 الوجه من بعد النكاح او مع قصد الكمال وان نظر الى وجهها او باطنها من قبله او يتحقق ذلك في غير وجهها او في حكم
 النكاح اما الزوجه في كل غير واحد من المعروف بينهم انها كالاجنبية وكذا المكاتبه والشركة اما المراهونة والموجة ففيها كراهية ويجوز
 ان ينظر الى الخمار رايه وهي من محرمات عليا كالحجاب والنسب او رضاع او مضاهرة عدل النكاح والزوجان في النظر الى وجهها او في حكم
 وعونه ثلثة او اربعة او اقل من ذلك لا يجوز له النظر الى وجهها او باطنها من قبله او يتحقق ذلك في غير وجهها او في حكم
 واما فيهما مع عدم الوصفين فاختلف في قبيل الجواز وطريق كراهية وقيل بالجواز في كل الجوانب لا اريد وقيل لا يجوز في الاخرى وهو الوجه والظهر
 المتصان وهو بعض آخر تسكا بمواد على وجود بعض البصر وقوله لا يبدى من زينتهن هو هذا بمعنى الاخبار المتقدمة في ان لا يباس
 بالنظر الى وجهه من بعد تزويجهما حيث شرط في بعضها عدم البس بصورة ارادة الزوج ويجوز ما دل على ان النظر في زينة المرأة ليس لها
 العين النظر وان رب نظرة او رشت حسرة في القصد وبكاتبه الصفار قال كتب في الجمل في رجل اراد ان يتهمد على امرأة ليس لها عمامة
 هل يجوز ان يتهمد عليها وهو زوجه او لا السر في جميع كلامها اذا شهد رجلان علان انهما فلان زنت فلان للزوجة هذا وهذا كلامها او لا
 يجوز له التهمة حتى يتبين ثبوتها بغيرها او يقع في ثقب وتظهر للشهود ويجوز ان لا يتبين على مع النساء من ان يخرج من مكشفا ولا ان النظر في
 الفتنه فالأول بحسب الشرع حرم الباب ولا ان امرأة خفية جئت الى رسول الله في حجة الوداع فتشبهت وكان الفضل في السامر يهتف به من
 الله فاحد بطرأها ونظر اليه فصر به رسول الله وجعل الفضل عنها وقال رجل شاب وامرأة شابا فاحد بطرأها فاحد بطرأها فاحد بطرأها فاحد بطرأها
 ما وقت عليه من ذلك الشئ وفي الجمع نظر اما ابنه الغض فلا يملك الاخذ بالعمى واما قوله لا يبدى من زينتهن فخصيصه بقوله الاما ظهريها في
 في الرواية المحكية عن تفسير علي بن ابراهيم بالشباب والكل والنكاح وحصلها الكف والسوا في موثقة زرارة لولا القسمين عروة الطائفة
 الثالث في روايتها بصبر النكاح والسوا ولا ريب ان ابداها مسلو لا بداء الكفين غالبا وفي صحة الفضل قال سالت ابا عبد الله
 عن النكاح من المرأة اما من الزينة التي قال الله ولا يبدى من زينتهن الا يقول ليس قال وما دون النكاح من الزينة وما دون السورين وفيها
 دلالة ظاهرة على حرج الوجه والكفين عن الزينة التي يحرم ابداها واصح منها رسالة سرور بن عبيد لكون فيها براءة القصد من
 الوجه والكفين ولا فتح لا طرح بعض الروايات لا يثبتها عن درة العبد وفي الكافي عن قرب الامانة عن الحمزة عن محمد
 زياد قال سمعت ابا جعفر يقول وسئل عما ينظر المرأة من زينتها قال الوجه والكفين وفيها ابصر حسنة لم يسمع عن علي بن
 حفص عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل ما يصلح ان ينظر من المرأة التي لا يخل في النظر الى الوجه والكفين في غير ذلك من الاخبار التي تفيد
 عليها المتدفع ومنها ما يبيح في مسئلة جواز النظر الى الوجه والكفين ومنها ما يبيح في جواز سماع صوتها ومنها ما دل على كراهية النظر
 والعقد وقس الراية المختصة للمرأة وان ذاك في اسرائيل هلكن هذه اذ لو وجب ستر الوجه والكفين كغيرها لم يكن تركها كالا بكون
 زينتهن غيرها كيف شئت ومهما ما ذكره دخول جابر مع النبي صلى الله عليه وسلم في طرفة عين ووجهها اصفر من الجوع فادعى رسول الله ففشت
 وطأ وجهها الحمار لما فادرا حاد المسئلة الشاذقة على اشتراط وجود جواز النظر براءة الزوجه ووجهه او لا ارسياق الشرطية التي هي من مبدء اللباس
 كما يظهر بالناس في الامامع ان لو سلم ثوب المهر فقد عرفت ان الحواشي هناك غير مشروطة من عند قصد اختيار حسن المرأة حلقة ولو اوضحها
 وقابلها للفاشة والمساورة وعدها ولا شئ ان الطرحة هذا القصد معلق على ارادة الزوج مع ان الحواشي هناك اريد الا ما حذر المعنى
 الا وهو معلق على ارادة الزوج وهذا كله مع ان الاخذ في ذلك كراهية في المخرج من ظاهر المهر في المهر على الكراهية بل على العبد ليس
 مخالفا للظاهر ما في ذلك على ان النظر في زينة المرأة ليس فلا يخل في ذلك كما لا يخفى وكذا ما دل على ان هذا العين النظر في شئ من زينة
 القم القصد فانها لا يكون الا عن شهوة واما قوله رشت حسرة فلا يخل في وجهه الا في الحرجة وما في المكاشفة فلهذا دلالة على وجوب
 الثقب ولا احتمال كون الامر بالثقب من جهة اداء الامر من الكسفة كونهما متسترين مستحبة عن ان تترك الرجال فان ذلك مما يفتق على كثير
 السوا وان كان الغرض خافر يثقب من جهة الغيرة والرفقة فذلك قد عرفت جواز النظر الى وجهه وادعى وجهه او كفيها انما قالوا ان هذا شاق على كثير
 من السوا واحب اليهم ان لا يذكروا الى الاخطار ويؤيد ذلك ان قالوا وجهه لو هو الطاق انت محل المسئلة فلم لا ترحص في ذلك بمنس
 ويكتسب في قوم الطاق ليس كل الضعفاء بعينها وبذلك ما روي ان امير المؤمنين قال لا هال العرق في سباب ساءكم هذا هو الرضا
 في الطرحة ما اتصحيون وفي هذا حرجا له بالموثقة قال ما تسمي ولا تعادون ساءكم عمر بن الاسود في تزويجهما
 المراد ان رب حجب اختياره في زينة المرأة يظهر وجهه الطرحة في زينة المرأة عياض الله بيننا في تزويجهما

[illegible]

ويظهر من صحيح ابن سلم وحسن ابن ابي حمزة اختصاصه بالجلباب وحده ولم يورد محمول على الاستحباب ثم ان وضع النكاح والجماع
يستلزم جواز كشف الشعر والذراع ونحوهما انما هو في الظاهر عند وضع النكاح والجماع وانما لو كانت التطهيرة غير النكاح فيجب
للرجل النظر اليها الاصل وصحبه الحليلي وفيه الكافي قال سالنا ابا ابي بصير عن النكاح انما يرد ما متى ينبغي ان ينظر الرجل الى
ليس فيها وبينه عزم ومتعجب عليها ان تقنع راسها من الصلوة قال لا ينظر راسها حتى يجر عليها الصلوة فينظر حتى يتجسس وفي رواية
اليزيدية المحكي عن الفقهاء فيكشف النكاح بالصلوة وهو ابن سبع ولا ينظر المرأة منه شعرها حتى يجر عليها الصلوة فينظر حتى يتجسس وفي رواية
عليه عن الزيدية عن الرضا واما ان الرجل ان وان دلنا على جواز كشف المرأة عند الصبي الا انما يدل على جواز نظر الرجل الى الصبي بعد
القول بالفصل اقول وفي هذه الاصلحت خص السائل والمصوم النكاح بالشعر والراس انما هو الجواز كشف الوجه والالوان يجر الى
ذكر شعر الراس لان كان في موضع من راسه لم يكن بل كان ينبغي ان يقول متى ينظر المرأة عن الرجل من غير ذكر المتعلق ثم ان جواز النظر الى
الصبي مشروط بعد الوصفين السابقين اعني النكاح والرسوب ومجرى منهما ما هو مع مظهرها كبره ولذا ورد في الاحتياط التام عن قبيل
الصغيرة البتة سبب وروى عن النكاح في الجرح والتميز فيقبيل الصبي البالغ سبع سنين ثم انما ذكر حكم نظر البتة الى الاجنبية وله النظر غير البالغ
انما كان كان غير من غير فلا يمس الشترع اجماعا لقوله او الطفل الذي لم يظهر راسه او النكاح وان كان من غير ما يجب من غير على نظره
ثم الشهوة او الشوق فقد سبب الى الاحتياط في جعله كالبالغ ويجب على الولي منع عن النظر على الاجنبية الاستثناء عنه والاولى ان يبق
ان اريد من قرب ثوران الشهوة ترهب فلا على النظر فلا كلام في التحريم وان اريد ان يكون من شأنه ذلك كما هو ظاهر الفقهاء وان لم ترهب فلا
على النظر فيجب منه على الولي وجوب الشترع على المرأة نظرا له الدليل بل قد عرفنا ان الرواية بين المحكيين عن الفقهاء وفيه
الاكتفاء مطلقا في عدم وجوب قسمة المرأة عن الملاءمة وجوب منه على الولي بحكم عدم القول بالفصل ثم انما بالقول بالكل
في المنع الله بقدر ان يصف ما بين الراس والكفا عن السكوني عن الصادق ع من انما سئل امير المؤمنين ع عن الصبي يلحج المرأة قال يحسن
ان يصف فلا ولعله مضافا الى عموم الآية ولا يبدل من بينهما مستند من قال بالتحريم اذا كان الصبي مجبرا مطلقا لكن الخبر معارض بما هو
منه وقادهم وهو المخصص للآية في النظر في العورة وتكشفها عنه مستثنى اجماعا على الطمحين على الولي منع عن النظر اليها ومجرى
للرجال والنساء كشفها عنه واعلم انك لا يجوز للرجل ان ينظر الى الاجنبية كمن لا يجوز للمرأة النظر الى الاجنبية وان كان عملي
الدلالة وبنيته هنا استثنى في اصل المسئلة في عرفنا واطلاق الاجنبية كلما هم وان كان يشمل البالغ وغيره لكن قد عرفنا ان في
رواية الفقهاء في قرب الاستثناء وجوب نكاح الراس عن لم يجرى ولينها جواز نظرها اليه بعد القول بالفصل وان لا يجرى فيها
رواية السكوني ورواية ولا يبدل من بينهما لوجوب طرح الآية وتخصيص الثانية نعم بما يبق ان الآية ناهية عن التخصيص جهة ان
الطفل فيما بالدين لم يظهر راسه او النكاح وهم غير المتبين من الادلة اخرج مطلق الطفل عن عموم التحريم لانه مخصص بمقارنته
التعميم وهو هذا كما اذا قيل كرم العلماء الا هذا الفاعل في رتبة على خروج زيد الجاهل اليه فانه يوجب هذه الصفة لانه من جهة القول
بمفهوم الوصف بل من جهة ان ذكره مجموع الى القرينة اخرج غير مورد الوصف بغيره عن العموم وتركه من غير اجوابه ان هذا اذا لم يظهر
للو وصف فائدة ترجع ذكره وان اخرج الى القرينة على تركه وان اعني عنها لكن الفائدة موجودة لان حكم ابداء الزينة فهم استثنى في الآية
هو الا باخذ بالمعنى الاضيق ولا ريب ان عطف الطفل عليهم لفقد لا تخاد حكمه مع ما انما يصح في الطفل الذي لم يظهر راسه او النكاح
بكره ابداء الزينة عندهم وان كان غير محرم فلذا اخرج في ذكر الوصف وكيف كان فلا قوى جواز نظر المرأة الى الصبي المميز مع عدم قصد
السلطنة وعنده الزينة ثم لا فرق في الرجل بين المحض وغيره فلا يجوز نظرها الى المحض كالا يجوز للمحض ان ينظر اليها في غيرها استثنى اجماعا
الادلة وحصوص رواية عبد الملك ومحمد بن اسحق نعم في صحيح ابن ابي عمير عن الرضا ع ان الاعوان لا يمس من امر من الشيخ طهرا على
النقبة ويؤيد ذلك رواية اخرى ان سكتا المصوم عن الجواب في احدها واما السائل الا من ان هذه المسئلة في الاخرى ثم ظاهر
اطلاق العبارة عند الفرق في المرأة بين كونها مالكة للمحض وغيره كالكثرة وط المحكي من المفسرين في المختلف جواز نظر المحض الى مالكة
على كراهة اسناد الاستثنا ما لم يكن لها امر في الآية عن عموم ولا يبدل من بينهما وللوصول عام العبد والاماء والتخصيص بالامه الا وكبره ورواه
الاختلاف الدالة على جواز نظر المولى الى شعره ولا يمس من راسه وفي بعضها اضاف الى اخرج الفحل وهو مقابل المحض بالاجماع لو شئت وقول المحكي قبل محال
حيث على النقبة وهو متكل لا ان ذكره في ذلك من اختلاف علماء الفقهاء في هذه المسئلة انما في النقبة عن سلطان الوفاء والادب الحاصل بالاحتياط على
حريم السائلين في كل زمان بل لان العمل على النقبة يخص بالاختلاف لانه لا على جهة العموم والمصوم المطلق اذا لم يكن في هذه النكاح
حمل القائل على الخاص واما العامة ولا ريب ان اخبار الجواز اخصر عمومات المتعمد على عرض الانفاص عن عموم ما ملك انما هم لما فيه
والا كى هو مخصص عموم تحريم النظر الى اجنبية لكن لا نقصان الاحتياط في تحريم النظر على عمومها بحيث تشمل الفحل اذا كان في الاصل
اد لم يرب قبل جملته الا في قوله نعم وما هو في عبارة ط المحكي ويظهر من الكنية حيث اورد الاستثناء في قوله نعم وما هو في عبارة ط

والا فانما هو من غير النكاح

والا فانما هو من غير النكاح

[illegible]

لقد وجدنا في عواريف القود وما يخص من رواية سهل الساعدي جانت امره الى النبي قال زوجي فقال من هذه فقال جيل فقال
 الله زوجي فقال ما نطهره افاق ما عتدك شي فقال لا ما طاعت فاذا رسول الله الكلام فلم يبق احد غير الرجل ثم اطلعت فقال رسول الله
 في امره الثالث ان الحسن من القران يشبه قال نعم قال قد تزوجك على ما تحسن القران فلهما اياه وفيه مع الدلالة على جواز الاكراه بالامتنان
 قلنا قد قبل لا خلاف وهو ان الاصل على تحقق القبول لا الاحتياج في القبول بما قلنا من غير الطلب ولا دفع حصه العقد
 بهذا العقد منظور فيها كما قرر في الاصول من ان مقتضى الاصول الشرع ترتيب الآثار الشرعية لا الآثار الشرعية وان ترتيب عليها اثر شرعي
 مع ان الطلب السابق الصادق من الرجل ليس فيه دلاله على الرضا بالتزويج بالقران لهذا الظاهر الذي لا ولا عدم حله بجواز جعل تعليم السوء
 بل اعتقاد ان العقد لا بد ان يكون ما لا يفسد له ما ذكره بعض الروايات الخائفة ان النبي قال لا رجل منكم يشترط في نفسه ما لا يملكه الا لا يملكه
 كيف فاولا فهو اشكل القبول بخصوص الخبر وكما قبل بعض العقد او قال الرجل في مقام القبول اترى رجل فقال له من زوجك وبذلك هذا القبول
 ما امره بشرط الماصوب من الدليل التام والخاص ولو قبل زوجت قبلت من فلان فقال نعم كفى في الاحتياج فاولا قال الزوج قلبك مع العقد
 وعلمه فمع بان نعم بضمين عادة السؤال والاطلاع مراده اما اراد به الانشال الاخيلا وقد يشكك في حجب الثابت به يكون احدا للفظين او
 الا لفظ الثالث صالحا لا لفظ النكاح ولم يثبت صلاحه ما لمقامهما وان كان صريحا على فرض تسليم الصلح وهو غير صريح في الانشال
 بل هو ظرف في الاختصاص الى القرينة ولو سلم ظهوره فلا بد بانها ضعف ظهور من الضمانع الذي منع الصلح من وقوع الاحتياج به نعم
 يستفاد من بعض ادعاء الواردة في المسئلة انه اذا قال المرء عقيب قول الزوج اترى رجل منعتك بكذا الى كذا فمضى امره ولا ان نعم من المرء
 احتياج به ولو قدم القبول مع العقد لمع الوفاء بالعقد ولما دل على التقديم في المنع مع صلاحه ثم قلنا للدوام بالاختلاف مع انه يمكن ان يفي
 عدم ملاحظة ان النزاع في جواز التقديم ليس في اكان القبول بلفظ قبلت او وضبت للاختلاف على وجوه جواز تقديمها لما كان بلفظ من مثل
 للتزويج كقول تروى رجل اترى رجل منعتك بلفظ قبلت او وضبت للاختلاف على وجوه جواز تقديمها لما كان بلفظ من مثل
 النكاح والتزويج يصح ان يستعمل كل منهما مستندا لكل من الرجل والمرأة قال الله سبحانه ولا تنكحوا ما نكح آبائكم وقال حتى تنكح زوجا غيره
 فان قلنا ان المرء نشأ فسلط الرجل على بضعها في مقابل المهر فمقتضى المقابلة ان يصدر من الرجل اما انشاء القبول للسلط المذكور بالمهر للزويج
 واما ان ينشأ ابتداء لميل المهر ياراد البضع فقبل الزوج ولو لم يجز العقد بالطريق الثاني انا فاعلم ان الاول فاشأ في التزويج بها بان يقول ابتداء
 من ذلك مراد بانشاء زوجته لها لاقول تزويجها المرأ لا يطبق على انشاء المرء قلت ليس المهر عوضا حقة في النكاح حتى يقابل انشاء المرء
 للسلط على بضعها بان المهر يات الرجل ذلك للسلط كالشترى او ابتداء انشاء التملك بازاء النصح كانه الصلح حيث يصح فيه الاحتياج
 من كل النكاحين بل كل منهما ماصح لا فاشأ في زوجت لصاحب ابتداء فبعبصا حقة فهو كالصلح من جهة صلاحه كل واحد لا فاشأ في نكاح حقا
 وزوجته لا من جهة معاوضه كل من البضع والصلح الاخر وما يوجد ما ذكرنا من جواز انشاء النكاح والزويج من الرجل وقبوله من المرأة
 كما يجوز العكس رواية ابن تيمية وفيها انه اذا قال المرء نعم بعد قول الرجل اترى رجل منعتك بكذا الى كذا فمضى امره فخير علق
 حدوث الزوجية رضاهما اما انشاء الرجل فلي هذا فان قال الرجل اترى رجل فقال له من زوجك او وضبت من فلان فقال نعم فخرج عن تقديم
 القول على الاحتياج ولا يضرب ان المقصود ان يصح سبق الرجل باشاء النكاح والا فاما ان المقصود سبق الرجل بالانشال على وجه كونه قبولا بان يقول
 تروى رجل قاصدا منه قول التزويج فلا يعقل الحكم بصدقه اذ لم يسبق تزويج المرء حتى قبله الرجل ولذا اصرحوا بان النزاع فيها اذا لم يكن
 القبول مطلقا لله ويصح تفسيره عن المسئلة بجواز تقديم القول على الاحتياج مباحة واصطلاح منهم حيث اصطالحوا على فهمه
 انشاء الرجل في كل من الطرفين ان المرأة قسط الرجل على بضعها ويكون الصلح كالعوض له والا فاقول من حيث هو قول الاحتياج لا يعقل تقدير
 عليه واشترط ان يثبت عند الفصل بين الاحتياج والبرر حصولا اعراضا عن ابقاء المجلس وعرضه للفاضل المصداق ان لكل الشرفية ان لا يكون
 بقا المتعاقبين على الرضا والاعراض انما يثبت في تمام المسئلة مع مقتضى الفصل او نقصد المجلس لا يعلم ذلك وان طرغ فيه من قبل النكاح
 ولا ينبغي ما ذكره من الطرفين لورق التراجع فيثبت بين النكاحين عند اشكال الصلح مع احدهما واشترط ايضا في العقد الشجر وعند العلوي
 بالشرط والصفه وقد يمتنع من العلوية العسر وهو لم يرد دليل عليه وبكيفية الترجمة العربية مع الترجمة عنها وعن شملها بناء على اشتراطها ولا
 يجب التوكيد وان قدر عليه وادعى المحقق ان هذا في النكاح ونقله الكتاب دعوى ظهوره في الاتفاق عن بعضهم التوكيد مع
 العقد احوط كان الا حوط مرأا الا شراب وعند الله بحجة ان اعدا العربية ولذا قلنا في تكرر الصيغة بانها مختلفة ولو عجز عن الطو
 اصلها في الاشارة معدي مع العسر وكانها الاختلاف فيه مع تعدد التوكيد وادعى امكانه فافظ انه كل ايه ولعلنا ان نثبت في شفع
 احكام الشارع في تمام الاشارة معا اللفظ في العبادات والامارات دعوى ما ورد ان اطلاق الاخرى الاشارة ولا يستبعد الاحتياج الى النكاح
 بلفظ الهبة والتكليف والا لكانت اختلفا منا خلافا ليعبر في التام فجزوا ذلك مظهر ولا خوف منهم فجزوا مع ذكر المهر الثالث في المتعاقبين
 وبشرط فهمها سواء كانا متعاقبين او ليسا بهما وكان التكليف بالبرع والعقل والاختيار والحرية او ان الاولى وعلى هذا فلا اعتبار

مقدر الصبي والمجنون وان اجاز بعد البلوغ والعقل ولا يقبل السكران ولا افاك من سكره واجاز بعد قضاء العقد الاول التقدير
 تلفظ به فان نفسه لا تجاز بعد الاقامة ثم وردت رواية معتبرة بحول تزويج السكران فثبت سبيل الاتفاق واقامت مع زوجها و
 حمل بها الشيخ والقاض ومضى ما خرج من التاخير وعن ائمة اهل البيت ع من تحقق عقد القصد والتميز في المصلحة والنفس فثبت
 فعله ولذلك توقف على الرضا بعد الاتفاق وروايتان تحقق القصد في جميع الرضا المتأخر لان القصد من الرضا باطل فثبت
 لا مانع من كونها خال السكر السفيه في كونها غير رافعة العقد عند معرفة ما يصلح لها ونفسها لا اذاتها غير مؤثرة في اجماع
 لانها لا تافقه دون السفاهة التي هي في بلادها يحتاج الى ذلك وفي الجملة فلا يبعد العمل بالرواية مع صحة ما اذا تحقق القصد
 من السكران بل هو اولى من السكر في صحة ما اذا صحت به والاكراه لا يمكن للسنة مشككة حيا ولما اشترطها غيره ولو
 اذ لم يوافق في العقد اذا كان رجا او رغبة وامان في الوكيل فهو محل نظر لان تصرف العبد في نفسه مقدر والنسبة بالصيغة
 ليس بمادول الدليل على كونه ممنوعا وعلى فرض المنع فانه لا يقتضي افساد المهر بل هو مطلق من هذا النكاح في فسخ الوكيل لو كان لهذا العقد
 من المصلحة عوض في العرف والعادة وبكفي عبارة المنة الرشيدة في الاتفاقات نفسها او غيرها وكذا في القبول وكذا في غيرهما من غيرها
 وتقييد المنة بالرشيدة انما هو في الاتفاقات نفسها من دون ذلك لان براد بالرشيد البلوغ والعقل والحرية لا مقابل الفسخ في شرط
 في الايجاب بقاء المهر على اهل البيت ع الايجاب الى تمام القبول من القابل فلي هذا من او اغنى عليه قبل القبول جيل الايجاب على القابل
 بلهم ظاهر او حكمي الحدائق عن بعضهم دعوى اجماع عليه نظر لان الايجاب قبل القبول بمنزلة العقد المجاز في جواز فسخه وانقضاء
 بالمجنون والاعفاء منه يظهر عند انقضاء بنوع المهر كالمهر في العقد المجاز حيث لا ينطلي بالثبوت واستدلال به بعض المفسرين
 بان معنى اشراط العقد بلوغ المتعاقدين وعملها وجود هذه الصفة في حال العقد هو الذي من الايجاب والقبول لا في حال الا
 يجب فقط في القبول فقط وجعل هذا وجبا لا مستحكما كما ذكره في ذلك من عدم بطلان الايجاب بتخلل نوم المهر بينه وبين القبول
 ونفا عن الانكاح ان الاشكال في هذه المسئلة من حيث جواز انشاء القبول في حال نوم المهر وجبا وبغيره فقط وان جبر ان مادا على
 اعتبار بلوغ المتعاقدين وعملها الدليل على ان من زاعجهما في ايجابهما او لزاما يتوبون عليه ان عبادة الله والمجنون وسلوبه وان
 لا عبرة بمقدما فان معناه انما لا يصح ان لا يكونا عاقلين نعم لا يثبت الاستسلام المحكي الى تمام القبول بغير ان لا يظهر ما ينافيها من
 الرجوع عن الخبر المسمى بل عليه الايجاب وكذا الحكم في القبول لو تقدم على الايجاب في القابل او اغنى عليه قبل تمام الايجاب واعلم انه وان كان
 روي انه لا نكاح الا بغيره وشاهد من الامة قد اجمع علماء على انه لا يشترط الوكيل عند عقد الرشيدة على الاطلاق وان اختلف في
 اعتباره في سبغ افراده كما سيجي وكذا المنة لا يشترط اتمامها كل خلاف للحكم عن الثاني وقد رتب في الاداب وسبب انقضاء القبول
 في الوكيل انه فان زاعجهما في الايجاب او قاسرا او كاتما صح لوجود القصد وعلى ما يصلح للمهر وتبطل في الزوجة فلوزوجه
 احكامه بغيره في جميع بلاد خلافه في الكفاية لا امر وفي خلافه وعن الكفاية في الشافعية ولوزوجه الادب ابو الباق باحد من ولم يثبتها في
 العقد باق في نفسه ثم تنازع هو والزوج واختلف في العقود عليها بعد اتفاقها على صحة العقد للسنة من لزوم واليجاب والقبول
 واحدة محبته بالنسبة لا الفقه بينهما بان حصل الاختلاف بعد اتفاقها في النسبة لان قصد كل منهما بانشاءه غير ما قصد الاخر فان هذا
 باطل قطعاً فالقول قول الابان كان الزوج رايا من رضى بكل واحدة منهم وفوض بينهما الى الادب وان لم يكن الزوج اهن بطل
 العقد ولعلنا في صحة الفسخ بناء على ثبوت العظم بهذا القوم لكن الانصاف ان هذا مشكل وان رجلاه بعد ما انقضت به محكي
 عن كسوف اللثام ثم ورد النص بهذا التفصيل في رواية ابي عبيدة وعن الحسن في المختلف ان البطلان سبيل الزوجة بعد العلم بما يجب الا
 وحاصل هذا ان في صورة الزوجة وبطلان القبول الى الادب صح في عدة هذا المالم يثبت لم يصح فانه في بطلان القبول وعدمه فاما في
 كسوف اللثام فيصير لا ينطبق على القواعد التي تقضي به وان القاطع ان يكون منقولا للايجاب والقبول او يكون معهما مع وكل الزوجة
 او مع نفسه في الاول فالقول قول الابان كان وكذا الزوج تزويج احدهما من غير قبضه وان عين واختلف في المنة فالقول قول الزوج
 الاصاله عند تزويجهما بعد وعلى الثاني فالقول قول الزوج على الزوج دون الادب وعلى الثالث اختلف في المنة في العقد من المنة اجماع
 المتخالف لان كلامهم امدع ومنكر وان اتفاقا في المنة وقع القبول من الزوج على ما قصد الادب فوقع الاختلاف في قصد فالقول قول الادب
 اعرف بفعله وان اختلف في قصدهما حين العقد عليها بان ادعى الادب الكبر في الزوج الصغر في ولوزوجه الادب واحدة قصدا ما بينهما من قبل
 الزوج ما قصد الادب بغيره بغير هذا الايجاب والقبول كما مر التذكرة ثم ادعى الابان قصد الكبر في وادعى الزوج انما قصد الصغر فاقولوا
 الادب لا يخرج عن قصد ثم لو قال الزوج ح في قصد الصغر فالباطل بطلان العقد والفرع كثيرة جدا ولو ادعى احد الزوجين الزوجية في
 الاخر فدل على دعوى الاول وقد بطل الثالث وحكم به اى بما ادعى واقربه وقوارن القوم اقرر العقد على انفسهم جائز والدليل انهم قصدوا
 لا فسخ للمدعى اليه فثبت فانها عند الحكم او حلف العبد المردودة بعد اتمام المهر ونحو الحكم ان يحكم عليه بتواضع الزوجية في

وهو ان لا يكره سبيل المدعي طلب وعلى جميع القادريين على كل منهما فيما بينهما من العمل بما يقتضيه ما تناهوا وان كان
عالم الحكم بظاهره لان حكم الحاكم لا يغير الشيء فانما هو عليه في نفس الامر خلافا لا يخبئه ولو عقد رجل على امر من خالفه من
زوج ثم ادعى رجل ان زوجته المنة المتقوية عليها لم يلقها الا بالبنين فان قام البنت حكم له بقضاءها وان لم يلقها الا
ببنين حكم له على المنة لان البنين انما التوجه فيما بينهم من اقرار المنكر وهذا لا يوجب اقراره لانه اقراره في حق الغير وهو الرجل العاقد وقد
يمنع من كونه اقرارا في حق الغير اذ ثمة الاقرار لا يقتصر على هذا المقدم من العاقد وفيها الى الاجبي حتى يقر ان اقرارها اقرار في حق الغير
بل فائدة اقرارها في حق الغير انما هي ان يثبت بضعها على المدعي كما اذا باع ما من غيره ثم اقر بانها كانت لزيد ومن هنا قال غير
واحد ان معنى المسئلة على ان البضع هل يثبت بالتقريب ام لا وعلى كل حال فلا اشكال ان اذا اقرت بزوجته المدعي ثم ماتت العاقد
او طلقها حكم بها للمدعي لانه يتحقق دعوى الزوجية من الرجل وطبقه من المنة وانما الحق فيها ما قد عرف في المسئلة الاولى لانه
يحكم في الزوجية لانه لو صدق العاقد المدعي دفعت اليها بغيره وبما يكون ثبوت مثل هذه الفائدة عند الاقرار كما في قوج البين عليها
عند الانكار ومنافاة الدعوى واليه على من انكر ودعوى ان يكون المنكر بحيث اذا اقرت على اقرار ثمة فليكن للمدعي بغيره
الاطلاق لكن اذا كان مجرد تزني ثمة على اقرار الشخص في زمان من الزمان في فرض من الفروض لا يوجب قوج البين عليه مع الانكار بل العمل هذا
اجماع واما احاد البين على المنكر فمما يمكن الاستدلال به بعد القول بضم ان البضع بالتقريب والا فلا يترتب على نكول المنكر على الزوج
فائدة ولا فرق بين اقراره وانكاره حتى يقر ان وطئته البين فلهما واعلم انه قد تبدل القول بعد قوج البين على المنة بما رواه
الشيخ في النهديين عن يوسف قال سئل عن رجل تزوج امرته في بلد من البلدان فالتها الذ زوج فقال لا فترجها ثم ان رجلا اقام
علي امرته فاكسر المنة ذلك ما يلزم الزوج فقام هي امرته الا ان يقيم البينة ويخونها وابدا في اعتراف المسئلة بانها دون المنة
في الظهور ولا ينبغي ان يخبر المذكور مع قطع النظر عن سنده واضافه لادلة على المطلوب لان السؤل فيه عن كلف الزوج وانما يلزم
كما هو صريح قوله ما يلزم الزوج ولا ريب ان الجواب هو ان المنة زوجة الا ان يقيم البينة وليس في السؤل تعرض للمنة بل هو على الزوج
او لا منفعة كبقية قطع النزاع بينهما حتى يقر ان حكمه يلزم البين على الزوجية دليل على عدم وجوبها عليها ثم قد عرف في المسئلة
الثانية ان الزوجية المنكرة الخالصة من الزوج تلزم بالبين اجماع البين على ما انكر وهل لا تزويج قبل انتهاء الدعوى بينهما او يبررها على الرجل
او ليس لها التزويج وجهها قبل ما مبنيان على المسئلة الثالثة وانما يلزم المنكر بالبين مع الانكار او يقطع دعوى المدعي بمجرد
الغير عن البينة فان قلنا بالاول فيجوز تزويجها لان وطئها لا ينافي بالتزويج ودعوى الرجل انه لا تنقطع بعد تزويجها وان قلنا
بالثاني فلا يجوز تزويجها لان تزويجها مع سقط الدعوى المدعي باختيار منها فلا يجوز لان الدعوى في الزوجية لا ترفع الا باسقاط
المدعي وقيام المحجة عليه بين المنكر ويمكن النظر في هذا الا بقاء ما في جواز التزويج بناء على الاول فلان دعوى المدعي منساقنة
ببضع المنة ولا ريب في صوابه انه بعد العقد اذا غاب ما يحصل من نكول المنة وحلقه البين المردودة هو وصول مهر المثل اليه لان مهر
البضع وما في عدم جوازه على الثاني فلان دعوى المدعي الغير الثانية لا تمنع من صرف المدعي عليه فيما يملكها يقتصر الاصل وانك
لكن الا في اخذ الا بقاء المذكور لاننا قلنا بامتناع دعوى الرجل بعد العقد فلا مانع لها من التزويج الا تقوية المدعي على المدعي
على فرض ثبوت دعواه ولا مانع منه اذا ثبت بعد استحقاقه حتى يمنع من تقوية عليه ويجوز احتمال ثبوت استحقاقه لا يوجب منع
المالك النظر فيما يملكه ولا يجوز بيع الدار المنارة فيما قبل انما التزاع ثم للموع منه تقوية اصل الدعوى على المدعي لما استنفذت الادلة
الشرعية ان الدعوى اما تنقطع ببينة عادلة او بين قاطنة وطبقه اذا قلنا بعد سماع الدعوى بعد العقد لا يجوز التزويج بالجماع حيث
جاز للمدعي تقوية المدعي في حق تقوية اصل الدعوى عليه توجب الحكم بجواز التزويج مع سماع الدعوى بعد الحكم بعدم صحة
نكاحه ولو قام رجل ببينة بزوجته امرته منكرة لها واداة من اخنها المدعي على الرجل بانها الزوجية قلنا بينة الزوج ما لم يدخل بالاداة
المدعيه او تقام تاديب عقدها بشهادة البينة على الله وفي الكتاب ان بعضها تقبل الاجماع عليه وفي لسان الله بل لا يظهر فيه خلافا
رواية وموافقا لضعف ما يقو بها بالقبول وفي المسئلة التي اعلمها للقواعد حيث ترجح بينة الرجل على بينة الاخت مع اطلاق البينين وقتها
ما ترجح به الا منكر وقد قيل مع عدم البينة وكان القول قوله فالبينة بينة صاحبه وفيه نظر لان تقديرهم سبب الرجل ليس في مقام انكار
للدعوى الاخت بل في مقام ادعائه لزوجته المنة المنكرة فليس هذا دعوى واحدة ساو في ما بينا المنكر والمدعي وحكم الشارع فيها
تقدير بينة المنكر بل هذا دعوى ان من انكاره ومنكر ان الشارع انا حكم بماع دعوى الاخت من اجل ذلك لا يوجب منعها
ولا سيما انها عين على الرجل كما يظهر من الروايات حيث حكم فيها بعد تصديق الاخت وعدم سماع بينتها من غير تعرض لثبوت البينين
بل اخذت النصا بغير عقد الا بقاء الدعوى وانما لا ترجح بين الدعويين وهو امر بعيد لا بين البينين في دعوى واحدة وهي دعوى
الاحت على الرجل وانكار الرجل حتى يقر ان سماع بينة المنكر وتقدمها على بينة المدعي خلافا للقواعد مع امكان تطبيق عليها

زوجية
بينة
المدعي

وان لو فصل خبرها بصرفها الا لا دليل على ولا به انما ذكر عموما ولا خصوصاً بحيث يظهر من نفسه النفس ولا اختيار لها بعد بلوغها
 وشهداها اما عند الخيار للصغيرة فاقطاعه موضع وفاق خلافه لما سبق وفيه خلاف وبطل علمه لاخبار الكثير كصحته
 الخاء عن الحجة عن وفيها ان كان ابوها هو المميز وجهها قبل ان تدرك بلوغها فوجه الاب ويجوز على التمسك والتمسك على
 الاب للممازاة ونحوها صحته عن النبي عن ابي الحسن وصحته على من يقطعه عن غيره في صحته محمد بن
 مسلم قال سئل يا جعفر عن الصبي تزوج الصبية قال ان كان ابوها اللذان زوجها فاقسم جازم ولكن انما الخيار اذا درك فان ضابطا بعد ذلك
 فان لم يجل على الاب لمصر وهذه الرواية وصحته لكثرة التمسك والتمسك بالاب او صار ضابطا لكن من قال لا يدرجها او حلها على ما ذكره
 الشيخ من ان الصبي مختار في الطلاق او الفسخ باستبواب الصبي بخبره ومطالبة الطلاق والفسخ مع وجود اسبابه ولا يخفى بعد ذلك
 من الطرح واما عند الخيار للصغيرة اذا ادركت ما سئلته لم يبدل عليه صحته الخاء المتقدمه وضابطا من الاختيار على انها اذا زوجها
 الا بوان وما اشبهه ان كان صحته محمد بن مسلم ونحوها فان وقررت العقد على الاجازة بعد البلوغ ثم التوارث اذا مات قبله اللهم ان يقر ان
 العقد لواقع ليس موقوفاً كالفقهاء الصادق من غير الاستصحاب بعد صحته عن ابي الحسن وصحته عن ابي الحسن وصحته عن ابي الحسن فلا ينفك ذلك
 التوارث ورد ان ذلك مخالف لما يظهر من ان سعى الخيار بعد الادراك هو ان العقد التوارثي لا ينفك من صحته الخاء المتقدمه
 عجزها وبطل على خلافه لما رواه في التمسك عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 ادركه وبلغ خمس عشرة سنة او ثلثه في عاتقه قبل ذلك ورواها ما من وموتته الفضل بن عبد الملك قال اذا درج الرجل
 فذلك الحاب وانما درج الابنة حار والاقوى ما عليه المشايخ ان المرء يثوب الخليل للصبي بعد الادراك ان كان هو الخليل لم يجر اجازة الا بعد
 ورواه محمد بن بكير العقدة نه فصولاً موقوفاً فيه مضاعفاً لصحة الخيار اختلا التوارث ولا يبارضها الخبران وان كان هو الخليل
 بين فسخ العقد والبقاء والخيار في سبيل التمسك وهو موقوف على ما في الروايات من ان القول بثبوت التوارث لا ينافي في الخيار وانما القول بالتوارث
 كما مر في الروايات التي في التمسك حيث ان كذا ذلك انما يرد بالخيار لا اجازة فيكون كالعقد الخارج لا الفسخ فيجوز لو سلم على صحة التمسك لما يظهر من
 الاجازة من ان المرء بالخيار بعد الادراك هو ان قلنا لا يثبت على العقد ارجح الامر في معارضة صحته الخاء المتقدمه والخبرين في خبرها
 مع قطعنا عن الترجيح بالتمسك وتوهم ان ادراكه الاثر وعنده شيء الخاء المتقدمه فسخ العقد صحته عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 اخبار التوارث قلنا ان الروايات والروايات من ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 الخاء واما الروايات في هذا المقام مع عدم المقام من سندنا ثبت ان السابفة في تخصيصها بالتمسك بحكم الصحة هي التي هي خصوصاً في هذا المقام
 لنفسه انما يثبت على الابنة الرثبات انما كذا في الشافعيان فقهان وان كان ذلك من ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 بنسب الجاهل على ربي منه وهو يثبت في التمسك عن السبب دعوى الزباج لاجل صحة العقد الواقع بينهما على نفسها ولو هو ما يدل على ان
 التوفيق باثباته واطلاق قوله وحمل كتم ما رواه ذلكم المالك في صحة العقد الاول ويذكر قوله في حكم المشقة بالوفاء وانما ليس
 لغيره فلا يباح عليهم في افسادها انفسهم من معروف وقيل به يوم التمسك المدخل في الوطء فيكون له في ذلك ما سأل عليه
 ان يزوج والمراد بالاجازة المباحة للعقد وفيه لاجل انما في التمسك في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 ان المسلم احد الخيارين هما احدهما انما في التمسك في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 فتبين في الموضوع وفيه الصبر كما قبل ما رواه في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 على ما يثبت في الاخبار انما في التمسك في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 امرنا في صحة العقد عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 هاتمه وموثقه في صحة العقد في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 الا انما في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 حجة من ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 عن لنادقها لما يصحها قتيلاً في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 ان مسلمان عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 رواه في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 ايات ويؤقتها الفضل بن عبد الملك بان فان حمل الابن على الابن بغير ما مر من الاختيار للصغير بعد البلوغ اذا زوجها
 في من قريب على المراد بالتمسك في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها
 ترجيح التمسك في رواية في غير هذا المقام لاجل الجمع المكي وبطلانها

لا يزوج على

خيار الفسخ

[illegible]

التمس مع قطع النظر عن تنجيم الجارية نفسها بعضها على بعض اهل المروءة كما به فساد قصص من الطراف مع ان خفي وقصصا خلافا
 مع بعض اهل الناموس والناسل ان اخبار الجواز في المصداق على الجواز في الدام بالاولوية وبعد القول بالفصل كما استقر عليه مدة
 الاستحقاق على ما عرفت وضمف هذه الاخذ كالتاخيرين عليها فاضربها بالاكثري وعلى ما هو العمل بالاحكامها كالسبب وابن ادریس
 حكاه الإجماع عن السبب الانصار والناصرة واصل الكل ودوران الامر بين ابقاء اطلاق اخبار استقلال البكر على خالها و
 حمل اخبار ولائها الاب على الاستحقاق يكون قد علمنا باطلاقات المعبره بالصراح المنجزة بما عرفت وبين ابقاء اولاد ولائها الاب على ظاهرها
 من عدم الاستحقاق مع تقييد اطلاق المعبره من ادلة استقلال البكر وطرح الصراح المنجزة منها ولائها لولا ان يصرح كون الصراح المنجزة
 مرجحا لادراك الاستحقاق على التقييد فلا أقل من كونه موجبا للتسوية بينهما فيجب الرجوع الى قاعدة الصحة المستفاد من العلوم اظهر من ان
 ضعف القول باستقلال الاب كما هو محكي عن الشيخ في اكثر كتبه وعن الصدوق والعماد وطه الفاضل ويخرج اليه كثير من متاخره للناس من
 اصحاب المدارس والحدائق واصلها الكهان والواف وان يكون ادلتهم ومظهر دلائلها انضافا الى ان التبع في القران في ظاهره لا دلالة الخذلان
 وان كان المعبر منها غير اب عن التقييد والادعاء منها غير محبر بما هو من النسل بها على كثر ثبوتها وظهور دلائلها ولذا اعرض عن القول
 بها اكثر المتقدمين كابن الجبير والسيد والسيد والشيخ في التبيين الذي هو احسن كونه كما قبل ابن ادریس ومظن المتأخرين كما في الفاضل والمختار
 الثاني والشيخ بل الظاهر القول الاول من زمان رجوع الشيخ عن التبيين الى زمان ختالي يظهر انهم بما ذكرنا من استنفاذ هذه اقسامها
 الامامية على عدم القول بالفصل بين النعمة والندوة ضعف ما ذكره الشيخ في التبيين من استقلال البكر في النعمة وثبوت الولاء لولا ان
 في الدوام بناء على كون ذلك قوي لا محص جمع وظهوره ضعف عكس هذا القول المحكي في الشرايع وعن الشيخ في التبيين ان الحق سبحانه
 قائل فلم يجب ولا مستند له عند الجمع بين الاخذتين المختلفتين في هذه الامور وانما هو من مولى الصادق قال في الامور لا يخرج
 دونه الا بان يثبت لها اختصاصا مادام على استقلال البنات كره وقد عرفت ما هو الاظهر في علاج اختلاف تلك الامور وما القول بالتمثيل
 بالجارية في الاذن بمعنى جواز عقد اهلها الامع اذن الاخذ هو المحكي عن المفيد والحق والمحرمان لم يفسد الجمع بين ما دل على
 وجوب استيفاء الابكار وما دل على ان ذوات الاباء منهم لا تزوج الا باذن الاباء وانما لا ينقض النكاح الا لو ب مضاهاة او موثقة صفوا
 قال عبد الرحمن بن موسى بن جعفر في تزويج ابنته من ابن جعفر افضل ويكون ذلك بمثلها فان لها في نفسها نصيبا قال واستنار خالد
 داود وموسى بن جعفر في تزويج ابنته على بن جعفر قال افضل ويكون ذلك بمضاهاة ما لها في نفسها خطأ وحيث عالجنا الاختلاف
 بحمل استناده الاب على انه ينفصل ان لا تجل نفسها امر فلا يجد محل الخط والنصيب في هذه الموثقة على ما لا ينافي ذلك ثمان مائة فاما ما
 بالتمثيل عند الفرق بين الاب والمجد ويحكي هذا قول سادس بعد مدخلية المجد والتمثيل بين الجارية والاب قبل وهو ان يثبت له
 لا يخرج من المضاهاة من الاخبار والاولوية المجد على الاب ما عاين اذ من مسلم لا يعتد اذ من بطريق قوله واعلم ان احوط الاقوال هو القول
 الخاص فلا ينفذ في اذن الجارية ولو لم ينفذ في جواز مخالفة الاخبار وقاوم الاختيار ثم لا خلاف ظاهر في انه اذا عصلها الولي
 منه من الزوج بالقوم طلبة للزوج فلا ينفذ في كماله لا ينفذ ما استندنا من نصيبه منقطعة ويؤيد عدم المخالفة على
 قد غنى الجرح واعلم ان لا نقط ولائها المجد حيث ثبت بموت الاب على ما في التمس للاصل وعدم ما يصلح للزوج عنه حله والابوة
 بالضعف وان عمل بها جماعة مخالفة للاعتبار ولما ثبت فاذن الاختيار والاولوية المجد من الاب وقوله ولائها الابوة على الجارية المسلمة
 وفي مضاهاة الحدود بالانطلاق لقوله نعم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والولاء به سبيل وقوله الاسلام على ولائها
 عليه وفي الحدائق الظن ان خلافا فيه هذا اذا كان المولى عليه مسلما واما اذا كان كافرا فنقصه عموا دلة ولائها الابوين ولائها
 الا انه يحكي هذا ابنه القول باستقلال الاسلام ولم يظهر وهو ما استدلنا به من هذا القول والمحكي عن السبب وخرأ في الكافر لا يكون الا
 كافرا حتى انه لو كان له ولها ان احدهما المسلم فالولاء لاخرهما كما يقولون والذين كفروا سبهم اولياء بعض وهو غريب والاستدلال
 به عجيب الثاني من اسباب الولاء الجارية المسلمة على ما دللنا على ان احدهما العبد والامه المملوكين على النكاح عطف وان كانا كبيرين
 لان الرقة سبب استقلالهما الاختيار فسلط الناس على اموالهم وقولهم ثم عدا على الاموال لا يقدرون على شي والامتناع من النكاح حتى فلا
 قبله على المولى والاعادة الخلاف في المسئلة وما ذكرنا ظاهر انه لا يخبر له ما مسدودا من لغير لاحدهما المتخالف او على نفسه الابدان
 المولى اجماعا على ان لا خيار الكثير ولو لم يرد لحداهما الى التقيد بدينه اى بدين الادق وقف على الاجارة من السيد على راي وقيل بطل
 لما عطف ولوم نقص الابن او مع كون الادق كالمسلم المضاف وقيل بغير النكاح وبطل ما كان الامر فلا قوة الوقوع عطف والاب السفيه
 ومع لولا ان المولى مع المصدق عليه مريد وفقره وجهه على المنة كما لا يستدل عليه بان الادق في الشيء اذن في لوازمه وقواصيه كما لو اذن
 له لاحق في الحج فانه اذن في سائر ما يجرى عليه من الاعمال ولما كان المولى والمصدق لا ينفذ في النكاح والسداد لئلا يتناول كسرة جملة اموال المولى
 كان لذن هو وحيا لا ينفذ ذلك من غير ان يقدح في خاتمة من الجارية فيقتضي بين بدلتها من كسب المصدق وفيه وبالاوجب عليه

[illegible]

عليه لاجل استيفاء المصروف والطلاق كذا السائل والتفصيل قطع للشبهة في الحقيقة دلالة الجس النبوي وشبهها أصحبه
الجمعة العامة الدالة على انذار زوج الصغيرة في الابد وفقد التولد بعد موت احدكما على بلوغ الثاني بانه للنكاح وجوبها الصغيرة التي
في الكفاية من محليها أصحبه بل يزوج ابنه الذي هو من جيل ثالث وثاني من ذرية أصحبه فكذا لا يجوز الوصي في تزويج الابنة ثم ما لا يوافق الابن المزوج
فلا مانع قال الشيخ ان لم يزوج ابنه فزوج الجارية من ابنة فكذا لا يجوز الوصي ان يزوج ابنة له من الامهات والامهات والامهات
اكثر من الابن المزوج فقال الجارية اخذها بهذا الجليل الزوج الاول والزوج الثاني لا يجوز الوصي ان يزوج ابنة له من الامهات والامهات
زوجها وليس لها ان تقض بعد ما عقدت بغيرها ولا في اخلاقي جماعة فالتقيد بالولد بغيره من الوصي على ولايته في النكاح او طلقها بغير
بشأنه فكذا يجوز من قبل الوصي المستأنس من الحقوق والاولاد بغير الوصي ووجوبه مستقبلا في تفسيره من بيده عقدة النكاح حيث
بالاب والابن والوصي الذي يجوز امره في مال المهر وورده في الوصي ووجوبه المستقبلي بان الصغيرة في بيده راجع الى الاضمار للقول
والاخرين المتقدم ذكرهما في الوصية فلا يعم مطلق التبدل وهو ضعف الاخبار المستفظة المشبهة على استدلال المصنف في احكام
كثيرة من الوصايا بمعنى الابنة فلا بد من ارجاع صحتها الى مطلق الاضمار اما بخصوص الاضمار للقول المدبر والاقرب من كونها ما طرأ
حكم الامم باصل مبتدئ الاضمار بخصوص هذا الاضمار بان يجعل المهر وخصوصا والمناطة عاما فالاضمارات الابنة ظاهرة في المدعى ولو عرفت
الاخبار المشبهة على الاستدلال بها واما الاخبار المستفظة في بيده عقدة النكاح فلا يخفى ضعف دلالتها لان المراد من في بيده عقدة النكاح
اما ان يكون هو المستقل في عقد النكاح بحيث لا يكون اخبرهما مدخل في خصوصه من حيث ثبته باصل الشرع والاولاد الفهرية على الزوج واما
ان يكون المراد بالاستقل فيهما والاولاد فيهما باصل الشرع او يجعل نفس المهر كالوكيل وجلة الصلة على هذا المصنفين براهين
عبر الحكم الوضع اعني الولاية الخاصة بالاجابة والادع من في الاخبار واما ان يكون المراد من بيده عقدة النكاح على وجه الاول
والاحقة الشاملة للوصي كذا في الولي الاجابة ولا مستحبة كذا في المدعى ووصي الابن في بيده عقدة النكاح وجلة الصلة على هذا
الوجه براهين الحكم النكاح في النكاح الراجع الى المهر كاحمل على ذلك سابقا ما ورد في الاخبار وان لم يفسر مع الابن واما ان يرد به مطلق
وقع عقد النكاح في المهر بالطلاق قبل الدخول في كان هذا النكاح الخاص ببيده وجلة الصلة على هذا الوجه ان يرد به ما صرف الاخبار
عن النكاح الواقع قبل الطلاق وعلى التقديرين اما ان يرد به المهر في المهر في بيده عقدة النكاح فيكونها خصوص الصغيرة او
الكبيرة او الادع منها او على التقديرين فاما ان يرد به في الاخبار المذكورة في الاخبار حصر من بيده عقدة النكاح في هو لا واما ان يكون ذلك
لاجل كون عقد النكاح ببيدهم غالب على بعض الطرق الاربع المذكورة ولا ريب ان الاظهر من هذه الاختلاف واقفا على الفقه للاصل والظاهر
هو المعنى الثاني المذكور في الاخبار المذكورة واردة الادع من الكبيرة والصغيرة وكون المراد من في الاخبار المذكورة في الاخبار في
طالبها الا الحصر في فلا دلالة في تلك الاخبار على ان ولايته الوصي في بيده ولا يرد الاب على الصغيرة او في ولايته الاخ ومن بيده ولا يرد مال المهر
على الكبيرة وكذا ولا يرد الاب عليها مطلقا مع كونها ثيب على الخلع للفتنة فظهر ما ذكرنا من ان ما لم يرد في الاخبار المذكورة فم
في صحتها عند الله تعالى ففسر من بيده عقدة النكاح بولي امرها ولا يخفى ان المراد من امرها في غير النكاح والادع من في بيده عقدة النكاح
الدخول ولم يرد في الاخبار ولا يرد الابن الوصي على الصغيرة ولا امرها في غير النكاح فيكون عقد من بيده لكن هذا الخبر ينافي مع ما في الخبرين
في التمهيد في اخبارها لو كان قبل باب القضاء بين الناس من تفسير من بيده عقدة النكاح والادع من في بيده عقدة النكاح في قولها امرها من قولها
نكاح او غيرها انما لا بأس بالاستدلال بالابتداء بل يعمون الاخبار المشبهة على الاستدلال بها ويجوز ان يستدل بها على ثبوت ولا يرد في الاخبار
بوجوب ما ورد في وقوع الصلوات السكينة عليها جازن لها الوصي على ما اوصى في النكاح لا يرد في خصوص المهر وورده
الكفاية ويجوز الوصي الى احد النصارى باموال صغيرة واخذ نصف الزوج من لا من اجل ان يرد في ذلك وهو محمول بمقتضى
عموم العلة والقاء الخصوصية المترتبة من اختصاص اسم الاشارة الى المهر بالخصر ربط العلة بالمعلول بالولاية المأثبة على كل ما اذ فيه ابو
الصغيرة حال جونه فهو نافذ ما من بعد ما في من في الوصي في تزويج صغيرة وقوله في بيده لكن يبقى النكاح في ان النسب بين الامهات
بما في الروايات وبين عموم الاخبار النافذة لولا انه ما عدا الاب والمجد عموم من وجه ويشكل الترجيح فيرجع الى اصل العلم بثبوت ولا يرد في
صحة النكاح من غير اجازة من الزوج واعلم ان معظم من انكر ولايته الوصي مطرأ به الى اثبت ولا يرد في من يرد في فاسد العقل مع الحاجة
الضرورة وعدم زوال العلم وخوف المهر والتمسك في الزنا وفيه دلالة على ان لا يرد في الوصي وهذه الوجوه لا يثبت انتقال الوصي
الى الوصي باضمار الاب والجد لا يثبت لم يفرق فيها بين المهر والتمسك ولا يرد في النسب ولا يثبت انما من اصحاب الحكم في وجوب الحكم
بالولاية النافذة كزوج غيره من سبي وكما يزوج للفروض مع عدم الوصي كما سيجي لان الضرورة تنفذ في الحكم كانه يزوج غيره
من اصحاب الولاية النافذة هو كذا في الاصل المنصب اماما متوقفا بالتمسك بالنسب المنصب بابنة الخاص او العامة وهو العقبة الجامع للشرائط
الذي يحكم الوصي في قضاء ولا يرد عن الصغيرة المذكور والادع في العاقبة بالنسب والمنصب بالتمسك بالنسب المنصب بابنة الخاص او العامة وهو العقبة الجامع للشرائط

[illegible]

[illegible]

والاخرى ما عرفت ثم ان مقتضى الرواية لو كانت المنة بالتعبد من الزوج النافع المجهري عن الزوجين لم يثبت في تركه الزوج للمهر
نصفه ولو انكس الامر بان كان الباقي هو الزوج فاجاز ولم يناف ذلك خلق المهر في ذمته لاجل اقراره في ضمن اجازته وانما هو من كونه
عن الزوجين عن الارث لاجل انه في الطبع في الارث مع ان اعتبار الزوجين المتخالف للاصل ثبت في طرف الزوجين انما ثبت بعد الزوج قد وعلى
المهر فهل يثبت الزوج عند الاقوى نعم فيستلزم اجازته استحقاقه عقداً في نصيبه من المهر على كل تقدير لانه ان كان صادقا في اجازته
المهر ثابت وان كان كاذبا فجميع المهر له فاستحقاق نصيبه من المهر ثابت على المتقدمين بخلاف غير المهر من تركها فانه لا يستحق نصيبه منها
على تقدير كونه في اجازته فاجازته فاجازته في جميع المهر وانما اقراره بالنكاح في ضمن الارث لم يثبت الا اقراره باثتغال ذمته بجميع المهر لانه لا يثبت
نكاح البنت بغيره انتقال بعض من المهر الى الزوج بل انما ينقسم الاقرار باثتغال ذمته من ثلثيها وانما ينقسم المهر في المهر في ثلثيها لان
اطلاق النص فان ثمة من حكمه غالب ولا يلزم اطلاقه ما ورد في حكم شرعي فتعبد عن مودعته من انصراف النص الى الغالب من ثبوت المهر في
غيره لا دليل على ان الزوجين المتخالفين للاصل نعم لو وجد الدليل لربا في وجود الحكم واعلم ان النص بما ورد في الصغيرين لا يثبت فيهما فاقضوا ان ولما
غيرهما كالجنتين والكبيرين في الزوج كلاهما فاضول والصغير والكبير في الزوج كلاهما او احدهما فاضول اذا ما كان له العقد في طرفه وتحت من يحتاج الى
اجازته فهل يحكم بثبوت الزوجين والارث بمجرد الاقوى واليه ان لا وجهان بل قولان من شأنهما ان ثبوت الحكم في مورد النص على طبق الأصل
فتمسكنا في كل ما وافقنا في الأصل فيقتصر على محل النص ظاهر من كمال الحكمي في نيل المقاصد ان الحكم على خلاف الأصل سوا قلنا
بان الاجازة جواز الشيء بانها كانت من سبق النكاح في العقد اما على الاول فلا من مودعته احد المتعاقدين قبل تمام العقد بطل كالموت في الزوج
قبل تحقق القبول وانما على الثاني فلا في الارث وحده لا في ثبوت هذا العقد بل لا بد من ان يكون العقد حصل الموت قبل تمام السبب يخرج منه
مورد النص وروى ان الزوجين لا بد من ثبوت العقد في ثبوت العقد بل لا بد من ان يكون العقد حصل الموت قبل تمام السبب يخرج منه
مثلا مستقل الاعتبار لانه لا بد من ثبوت العقد في ثبوت العقد بل لا بد من ان يكون العقد حصل الموت قبل تمام السبب يخرج منه
كفهمكم بالارث في العقد لا بد من ثبوت العقد في ثبوت العقد بل لا بد من ان يكون العقد حصل الموت قبل تمام السبب يخرج منه
الأصل فلا بد من ثبوت العقد في ثبوت العقد بل لا بد من ان يكون العقد حصل الموت قبل تمام السبب يخرج منه
الأصل فيقتصر فيه على مورد النص لان ثبوت الزوجين في ثبوت العقد الكاشفة عن الرضا الواقع باصل الزوج نعم قد يرد باعتماد
المعقود عليها حين حازة الاخرى وهي مقبوضة فما قام وتسلط اعتبار اجتماع المتعاقدين في الرضا بالعقد في زمان وهو مقبوض وهذا ولكن
عمل مناقشة لعدم الدليل على اعتبار ان يثبت تحقق رضائهما بالتقدم لاجتماعهما بالرضا او رضاهما مع بقاء قابلية الاخر فلا دليل
عليه ثم ان بعض من جعل الحكم مخالفا للأصل شدد الى بعض الموارد من غير المنصوص مما لاجل ما او امره يقتضي المناط واما لاجل اقراره
بالحكم من المنصوص فالحق العقد الفصول في الجنتين والصغيرين في المساواة وفيه نظر بعد فرض مخالفة الحكم للأصل وكذا لو كان الظاهر
على الصغيرين باحدهما الولي والاخر فاضول فان من عقده الولي قبل بلوغ الاخر قد يرد بتعبد الحكم المنصوص اليه بطريق اول لان العقد
في المنصوص خارج من الطرفين وهذا لا يرد من احدهما ولا يرد من نظر الحكم بالصحة فيا اذا كان احدهما كبيرا وزوج نفسه صالحة من غير قصد
وكيف كان فاما مخالفة الحكم للأصل بشكل العقد بمجرد المساواة المتأخرين والاولوية الاعتبارية الظنية فيجب للباقية الرشد ان شئت
فاما في العقد لا يخرج الاختيار والالتزام ظاهرهما على امرها به المحمولى على ان يكون جعل امرها اليه في بعضها التعليل بانه انظر طائفة من
التعليل ببلوغه مع عدم اى عدم الاب توكل اخاها استجابا لالتزامه من غير عبد الاب ولو شددوا وكنك الاكبر لم يرد ان فضلا
عن الرضا ان اخ الاكبر يعتبر الاب ولو لم يردوا خاها فاضول فاكل واحدتها في شخص او قسماحي الاخوان في تزويجها فينصبت في نصب
لها اختيار ما يختاره الاكبر لم يرد ولو وكل اخي في تزويجها من شاء افا ان وقع عقد بين شخصين قدام الاول وقوعه صحيحا لانه
المستلزم لاطلاقه في زمان دخل المنة بالاطاعة المحكوم بطلان عقد فخر بينهم الا انها زوجة غيره والزمان الماخو المهر هو على الشبهة ان
كانت المرأة جاهلة وان كانت بولدها من حق بولدها بولدها بالنسبة بالشبهة كالمصير واعتدلت مع الجهل ولو من احداهما اصدق وطى الشبهة
الموجب للمدة واحترام النطفة بوضع الحمل ان كانت حاملا ولا اقرار وان كانت حاملا ولا اقرار وان كانت حاملا ولا اقرار وان كانت حاملا ولا اقرار
ومع اقرار المتقدمين بطلان على لتمام ظاهر الان الحكم صحة احدهما دون الاخر في جميع من غير من حج وبترب عليه انه لو دخل مع الجهل الى
كلا منهما اظهر المثل ويجب عليها المدة من كل منهما بالترتيب وحكم الولد ينجى ولو تحقق العقد بين رجل او وكل وبين شخص اخر من امر
ثم ادعى الزوج النكاح فيحقق الزوجية العرفية بالعقد على المدة عدم ادائها قدام قولها من غير يمين ان صحة الفصول في النكاح لان دعوى انه
مرا زوجة في قوة الاجازة الاشارة على فرض عدم تحققها لان الساق الاقارب صحتها في الرضا بالعقد في عدم صحتها فانه لا دلالة لها
فلا وجه للذين انهم لا يقطع الدعوى باجازه فاما بعد فثبت النكاح او ردها في بطل العقد بثبوت العقد وعدمه موقوف على دلالة الخبر الذي
واما الواجب انما الفصول او صحة الكون في الزوجية كراهة العقد بحيث لا ينفع معها الاجازة اللاحقة فيحتاج الى اليقين ووجوبه في

[illegible]

فِي حَازِلِهَا الْاَعْتَرِ

المراد بوثوقنا بالمراد بالتقديس قبل ذلك التخصيص فلهذا حصل ان تزويج الوتر بمقتضى التوثيق الاصل فيه المأثور والموافق
على التزويج وقدره من دعوى الانصراف لان في الضرر والنجس دل على حدة وجوب صير التزويج على الصداق المسمى والضرر من ان
لا يتقبل في الشريعة الحكم على العقد بالزوم وعلى الصداق بحد بل بعد الصداق فبما بين مقتضى ما دل على لزوم التزويج عليها
وما دل على نفي الضرر عليها وانما العقد عدم جواز التفكيك بين العقد والضرر والصداق المسمى فيها اجازة الاول دون الثاني فبما
مع الضرر لا تاتى فيه بان التزويج الواقع على صداق مسمى امر واحد شخصي في الخارج لا يجوز لاحد الزوجين اجازة التزويج دون الصداق
لذلك ليس الاشارة واحدا ان اجبر جاز وان رد من اصله فان اجازة التزويج الواقع فيه ذلك الصداق ليس اجازة للعقد بالبدن بل يمكن
نقول ان الشارع قد حكم في موارد كثيرة بل في التزويج دون الصداق فادلة في الضرر في المقام لا يثبت الاجواز الا على اثر في الصداق
ولا دليل على جواز الاعتراض في التقدير فثبت تفكيك المقولة او عليه بين التزويج والصداق المسمى بان يجبر احدهما دون الاخر
وبين حكم الشارع بل في احدهما ويحجب الدليل من الخارج على اجلة الجبر ولذا قال الموجب ببل هذا هو الحق القابل قبله بصفته
لذلك القول مطابقة للايجاب لان الاجابة فشاء واحدا لم يحصل قبول من القابل واما اذا قبل الكل بالكل ثم لم يزل نصف مستحقا للغير
بحكم بل زوم العقد بالنسبة الى النصف الغير النسخ مع ما العقد غير قابل للنسخ لانه انشاء واحد وما يوجد ما ذكرنا انهم حكموا بان
ان الوتر في التزويج غير المثل او مكمل بناء على انصراف الاطلاق في المثل فزويج البعد بان يد منه بصفة التزويج غير المثل ولا يقع
وقع لم ينفذ غير وكان مقتضى الامر ان توقفت اصل العقد على الاجازة مع انهم لم يقولوا به عللين بان العقد انما كان في المثل فلو
بما لا يخفى على من طالع المقاصد ان قال في ان الاشب بالقواعد بوثوقنا بالمراد في العقد والصداق المسمى ولا يخفى ان ثبوتها في
في العقد بل في القول به ما قد تقدم ان يقول في المقام ان معنى ان لها الاعتراض في المثل هو التسلط على خصه والرجوع الى
المثل بل معناه ان المروجة لها التسلط على مطالبة الزوج بان يرد على المثل بحيث يكون الجميع بقدره المثل ويظهر اقره بين هذا
وبين ثبوت الخبران في دفع المسمى والرجوع الى المثل في ان كان الصداق المسمى عنها فاما بعد الفسخ ترجع الى المثل في نية الزوج و
اما هذا المسمى فان ملكها باق على المسمى المسمى صداقا ولها مطالبة الزوج بالزاد من الرضا بذلك المسمى في معنى اسقاط ما عليه
كرضاء مشعر العيب جزئيا راس ثم على كل تقدير لو عرض للزوج ورجع الزوم الزوج غير المثل فحل له الفسخ لانه انما اقره على تزويجها
بالمسمى ام لا فبفصل بين علم الزوج بالحال الموجب لا قلمه على التزويج وان الامر في الاعتراض والادعاء في المثل وبين جهله
بحال وجوه والمسئلة مشككة من ان الزوم بان يد ما اقدم عليه ضرر من اصله كزوم وعدم الدليل على الخبر وان المثل للمسمى في
في مقابلة الاصل ضرر هذا كما اذا زوجها بدون المثل وغير الكفو اما اذا زوجها بالخبير الكفو غير المثل والخصي او الضنين فالادعاء
ان لها الاعتراض بها لعموم في الضرر مع انصراف ادلة الاول لا في غير هذه الصورة واستدل عليه في ذلك بوجود نصيب الموحدة كان
هو لا يشترط اهلا ولا هل لول له لخال صغره بمنزلة الجهل وينتج هذه الاستدلال بعض المعاصرين وفيه منع المتصلة للعداة وخصه
دل على الفسخ احد البعدين انما اذا جهل الزوج لا ما اذا اعتقد الوتر مع العلم بل يمكن ان يقال عقد الوتر على المولى عليه قبل الكمال من العقد
المولى عليه به كما لا يخفى خبره لو عقد مع العلم فكذلك العقد عليه مع العلم فالاول في الاستدلال ما ذكرنا ثم يشك الحكم في اصله
كما اذا كانت المرأة تقيما او قرناء او محبوبة الجنون الادوار بحيث لا يحصل له كفو غير هؤلاء العيوب وكذا الحكم لو زوج النفل بذلك
من العيوب الثلاثة وغيرهما من عيوب المرأة المحققة للصنع اما لو زوجها من مملوك لم يكن لها الفسخ لانه ضرر عرفي في ذلك ولا يخفى
للصبي لو زوج به لم يكن له على راي خلافه قال بعد جواز نكاح الامن بدون خوف النساء في حق الصغير ويكفي فان البكر حب
مخير ولو تم على التت وفيه لا تعلم فيه مخالفا ما الا ان اردت من ولده الاصل وعدم صدق الاذن عليه وعدم دلالة على الرضا
وطرح ما دل من الاخبار على ذلك وان كانت صحيحة وعرض بعض الحاق الفصل بالشك وعرض اخر الحاق البكاء وبكاف الشب للنطق
للأصل والاحار والمراد من الشب من ذهب بكارتها بجماع او غيره قبال البكر لكن اطلاق الشب بصرفا في من ذهب بكارتها بالوطي
في زواج البالغة الرشيدة نفسها من غير ولسوا قلنا باستقلالها ام لا اذ غاية الامر على الثاني وقوع العقد الصادر منها الخطأ
موقوف على اجازة وفيها وليت مسلوقة العبارة خلافا للصحة عن بعض النامد ولا ولا بلكا كافر والخبون والمغنى عليه ما عدم
ولا لا الكافر على المسئلة فلتفي السبل له عليها وان الاسلام لم يلزم ولا يلزم عليه وقد تقدم الكلام فيه واما عدم ولا لا للخبون
والمغنى عليه فلهذا عن القيام بوظائفه لولا من اختيار الزوج والنظر في احوالهم وادراك الثمار في بينهم كما قالوا وفيه انما انما
من ذلك عدم صحة العقد والاذن الواقع منهم في هذا الحال فهو مسلم لكنه لا يوجب ارتقاء الولاء به في عدم انظار زوال هذا
مع عدم الجرح والمثقة به وان كان اريد زوال ولا يثبت فيهم ثم لا يجوز ان يكون العذر كالنوم وغيره من اسباب العجز ثم لو ثبت اجماع
على زوال الولاء به من المبيع فان زال المانع عادت الولاء به مع وجود ما عليها كالابوة والمجدرة والحكومة قبل الاكالا لوصفها فان عوب

[illegible]

22

بنیاد اللہ

ولما اختلفوا في ظاهر الظاهر انهما معا وروى ما عدا ذلك من النسخة فلا منافع البضع لا تدخل في الهبة والالهبة المنفعة لغيرها الى النصف وهو
باطل انما كان في ذلك من الاستدلال من جهة التام في النسخة فانما هو في النسخة في اباها للرواية المذكورة التي هي في مقابلة ما مر في سند
الشيخ في الاجتهاد ولكن الرضا لا يمتثل في علم ان طلاق الصداق من جهة الحرمة او الملوكة سببه وليس للولي اجبار عليه الا ان يزعم بان
فالطلاق بيب المولى والحكم في المستثنى والمستثنى من ثابت في الاخبار الكثيرة ولا خلاف ظاهر في حكم المستثنى في الحدائق في الخلاف
عن ذلك انه موضوع وفاق وعز المصنف في لف دعوى الاجماع على ذلك واما حكم المستثنى منه فهو من ذهب الشيخ على خلاف المسائل والحدائق
وفيها ما في غيرهما من جملة ان الطلاق مطرد لغيره لبعض الاخبار الصحيحة وعز الحلي ان المولى اجبار عليه وان لم يكن سببه لان طاعته
واجبة ولذا كان سببه طلاق زوجة عبد المملوك في الفسخ اية بغير ما يحجر الطلاق لصحة محمد بن مسلم في تفسيره المصنف من النساء الزنا
ملكنا انما نكح وحسنه عند الله بن سنان بآب هاشم وموثة عمار وفي رواية محمد بن فضيل عن عبد الصالح ان ابن شاذان كان من غير طلاق
وان جازا الوعد ظاهرة في ذلك انهم ومن يعلم ان لا الفسخ لا يثبت الطلاق على ما في قوله خلافا من عدل في الطلاق قطا ومع وقوع
الفرق بلفظ الطلاق ثم ان عدم كونه طلاقا مباحا على عدم كون زوجا نكاحا واضح كما حكى عن بعض ائمه ابا عبد الله الكاظم واما على القول بان الزوج
كما يطلق عليه التزوج في جملة من الاجتهاد فالتسديد هو الاخبار المذكورة على ان في ذلك سبب الملوكة وفيه نكاح ليس في الطلاق وظاهر الثمرة في
اعبار اجماع شرائط الطلاق فيه وعدمه ولو يابحها الى الابد بعد طلاق الزوج اتم العدة وكه في الاستبراء لا انصر من قد حصل بالعد
خلافا للحكم في جاعة لا يما سببا استقلال ولا بابطال الدين الابدليل وكبر وطى الفاجرة **القسم الثاني** في المنفعة وفيه مطلبان
الاول في اركانها وهي اربعة الاول التقيد ويحتاج الى الجواب والفقهاء عليه قول المنع من جعله وكذا النكاح وكذا النكاح
مقتضى مقبولة كل واحد من الثلاثة بقوله كذا فكذلك من الاجل وحكي عن المرتضى في التعليل عقد منعه فنهى به بعد بلفظ التعليل
وكيف كان فالظاهر خلاف في ان لا ينعقد بالتعليل والابادة والعتق والعتق والقبول الصريح من الزوج بعد الاجابة قبله ورضيت
وشبههما وهل يجوز تقديمه فيه قولان مضى في الدائم الكلام فيه وفيه اشترط على ما في المصنف والاكثر قدس سرهم وان الاخبار سببا
الواردة في المنفعة قد وردت بانها مستقبل مع كون الاجابة من المرأة والقبول من الرجل ويشترط صحة العقد في نفسه صدوره اهلها
اعطاء الزوج او الزوجين او كليهما او لهما فافان لا لولي الانكاح منعه اياه ولغيره ذلك فصولا **الثاني** في المحل بشرط في محل المنفعة اذا كان
الزوج مسلما ان يكون الزوجة مسلمة او كائنا كاليهودية والنصرانية والمجوسية فلا يجوز لاسلم المهر بالثقة ولا بالناسبة للمعنة
لعدواها اهل البيت كالحواجر لكونها كافر غير اهل الكتاب وعدم جواز نكاح المسلم على الكافرة غير الكتابية لادوامها ولا منعها
كذلك المسلم لا يمتنع الا بالمسلم وكذا لا يمتنع منه وعنده حرة الابادة بها ولا يبعد حمل عليها في النكاح ولا يثبت فيها الاصح ان هذا لا يغير ذلك
مما اشترط في الدائم والمقطعة في احد **الثالث** الاجل لا خلاف بين الاصحاب كادعاء غير واحد على اشتراط ذكر الاجل في المنفعة فلو
به لم ينعقد منعه اجماعا وبطل اصل العقد على ما في المصنف في اعنه لان المنفعة لا تقع للاختلال بشرطها وغيرها لم يقصد فله يقع ايه بعد
وكه وهو المقصد الصريح في العقد بخلافه الاكثر فتعقد دائما في رواية امان شبيب وعبد الله بن بكير في اولها فلك وانا استحي ان اذكر ترجم
الايام قال هو اعز على ذلك وكيف قال بل ان لم تشرط كان تزويج مقام ولزمنا المنفعة في العدة وكانت واثنا لم تقدر على ان تطلقها الا
طلاق السنة وفيه التاخير ان من الاجل فهو معتد وان لم يتم الاجل فهو كاح باق ورواها في ذلك ما ليس فيها دلالة على ان قصد المنفعة
ولم يشر كرا الاجل يكون بايها بل انما دل على ان الدوام لا يتركب الاجل وهو كذلك لا يخفى ان هذا العمل لا يتطرق في هذه الرواية ولم يواف
محمد ورواها في رواية الاولى اي من عنه قطعنا ربنا اوله هي ايه ان المراد بالاعرية هو الاضافة الى طاعة الشرع حيث ان المرأة ادعت ذلك
واتت الاضافات بدون الاجل حكم على الزوج ظاهرا بالدوام والبر احكاما من الثقة وغيرها والمراد من الاستحباب من اجل التمتع بها لا
مجرد ذكر الاجل في المنفعة والمسئلة مشككة لمخالفة الحكم المشهور للاصول القطعية ويظهر من بعض المعاصرين موافقة الحكم للاصول من
حيث ان الاقطاع الاصل في العول الذي شرع الشارع من حيث اشتراط الاجل فيه فمع عدم ذكره يكون كالتعقد اما عند الشرط لان لفظ النكاح
مستعمل في المقطوع على وجه يكون ذكر الاجل كاشفا عن المراد بل هو ليس مستعملا في معنى النكاحية فاذا ان هذا لا يقطع على جى بما يدل
عليه من ذكر الاجل فهو صحيح والآن ومما لا يخفى عليه من جهة الاول ويجعل الدوام من مجرد ثبوت النكاحية فيه وعدم اشتراط الاجل
انتهى وخاصله ان اصل الصيغة دالة على النكاح ومقتضى طلاق النكاح الدوام وقصد الدوام عبر شرط في الدائم كما صرح به في مقابلة
وحله في قبل ما يدل على التعليل والتلا في مطلقه يدل على الملكية الدائمة ولا يعتبر قصد الدوام **اقول** لا يخفى على من لا يخطئ في
والفناويج ان النكاح المقتطع والدائم حقيقة مختلفة وان كان لفظ الزوج واخوه موضوعا للتعديل ليشترط بينهما لكن ذلك لا يوجب اطلاق
الحقيقة وليس اختلافهما بغير ان الدائم تزويج مطلق والمقطوع تزويج مشروط فالحال انما كمال السبع والبيع حيث ان التعليل وان كان موضوعا
للقدر ليشترط بينهما الا ان ذلك لا يوجبهما مع اختلاف الحقيقة وليس الفرق بينهما ما عجزوا ان يثبتا مطلقا والبيع تليها مشروط

مستصل

راى قوى للصحيح النقطة في رجلين دبر جار في فاحها احدهما الصاحبة فحق مولده حلال فان وطئها قبل ان يخلع قبل التمسك وجعلت
العلم بالخير وقهر عليه حصص الشر كما في الام والولد لان الجارية صادرة عنه ولدته سلبت منه جسداهم منها وولده وان كان الوطئ
لان بعض الام مملوكة لبعض بعض الولد فكذا المملوكة ولولدها علمهم ويجوز الجمع بين الام والمملوكة في المالك للاصل وما قيل
ماقتوا لانه لا خلاف في كفاية الحدائق ويجوز الجمع في الوطئ فان وطئ احداهما من الاخر في موطئ شرع النافع ان عليه اجماع المسلمين واما
عليه الاختيار ولا يجرى نكاح الا بمالك البنت ولا العكس ويجوز لكل من الاب والابن موطئ من موطئ الاخر ولكن يجرى موطئ العتق ولا تنكح
ماتكح ابائهم وحال ابائهم من شرع النافع ان الحكم يجوز تلك الموطئة ومنه وطئها كلها الجارية ولا يجرى موطئها بالاب الا من زنى
الوطئ والاصل في جميع ذلك ان المصاهرة منوطه بالوطئ دون المالك وليس لاحدهما اى الاب والابن وطئ مملوكة الاخرى ان يعقدوا بالاسم
للاذلة المصاهرة فيمضي النكاح في مال التبر الا اذنتهم قد دل على ان الاختيار على ان المالك ان يوطئ مملوكة ابنته الصغيرة فيجب من نفسه ثم يطئها بالمالك
ويقتضى اطلاق تلك الاختيار عدم اعطائه المصلحة في ذلك وحكى في الحدائق النسخ بذلك عن جماعة وفي مقتضى الحكم الى الحد فويل من حكمه على
الاول ومن سلبه الثاني ولو وطئ احدهما مملوكة اخرى غير شبيهة فهو زنا لما عرف في جميع الامم خبر ان من موطئها ولا يجرى موطئها
على المال عندنا كما سيجي في احكام المصاهرة ويجوز ان يكون الاب قبل النص والاعتناء ويقتضى ولده على الاب ولو وطئ الابن بالشبهة
جاء به اسببه لانه ابن ابنته لا العكس وان وطئ الاب جانبا لابن شبيهة فان الولد الحاصل صيرها للمالك ويجب على الاب فكه الا ان
يكون الولد المصاهرة الوطئ اني فيعتق لانها اختار المال فلا يفتق قيمتها على الاب بخلاف الاخر ويجوز وطئ المملوكة على المال لو
زوجها اجاعا كما با وسنة الحق به اللبس والنظر بشبهة والنظر في القوة وفي الرأى عن بعض المناخين دعوى الاجماع على جرمه فذلك
بل وحرمة النظر لما عدا الوجه والكفين وفي بعض الاختيار كراهة ان تراه منكشفة في الموثق في الرجل يرتجج جاريته هل ينبغي له ان ترى عورتها
قال لا وهدى الرواية ظاهرة بل صريحة في المنع عن النظر الجارية المروجة الى عورة موطئها فثبت العكس بعد القول بالفصل ولا يجوز ان قوله لا
يجوز غير الحكم المسلول باللفظ ينبغي بمثابة قوله لا ينبغي وهو عام من المحرم لان قول السائل ينبغي يجوز ان لا يزوج ام لا وحكى عن
جماعة عدم ظهير النظر لما عدا القوة مما عجز على غير المال النظر به وحرمة المصاهرة او المصاهرة لانه وجوب عص البصر وقوله ولا يهدى
فمنهم من يفرق الزوج باحد اسباب الفراق ولا اشكال في اشتراط جواز الوطئ بانقضاء العدة مطلقا ولا في توقفه عن الاستمتاع بل ومط
ما كان يجرى قبل الفراق على خروج العدة الرجعية لانها بمنزلة الزوجية قبله وهل يتوقف على خروج غيرها صرح في السالك الاول وليس كالموطئ
لزوج امه من غير عتق فصح العقد بدون بينهما لا خلاف ظاهره في الرأى وفيه ما حكى عليه الاجماع هذا كله مضاهيا الى الروايات ثم لو
باعها فظهر المشتري مضاء العقد وفصح لصحة محرمه مسلم وحسنه بذكره ويدل على ما ذهبنا اليه من الفرق في ذلك بين صورتيه الدخول وعقد
ولا يابن ما ان كان الزوج عبدا او حرا بل مورد الصحة الزوج حرا ولو اشترى بها المشتري من زوجة فجازا ولم يفسخ العقد مع العلم بموتيه بل
على الفسخ استقر عقد الزوج لقوله في الحنفية فان شاتركا فان كانا مملوكين لم يفسخوا العقد واستقراده ان لم يفسخ العقد بعد ذلك
حالة الزوج خرج ما اذا فسخ قبل الرضا وبطل عليه قوله في رواية الكاظمي المحكية عن العقب فان هو تركها ما عيب فليس له ان يترك بينهما عقد
ما رضى فان فسخ على الفور بطل العقد وكذا الاستبراء من العدة مع الدخول والمالك للمدة باحد الوجوه المملوكة على المشتري خلاف الحكم
عن ابن ادرس حيث خصه بمورد النص وهو البيع ولا يجل الكاح قبل الاستبراء لهما بحضته او نجسة واربعين يوما ان ما خرج من
وان علم بمصولة في كل شهر من مثله على ما اطلقه المصنف الا ان يملكه كما يباح الحنة الحلي بان هاشم وموثقة جماعة وفيها رجحان
الاستبراء بحضته اخرى وعن الحلبي وجوب ذلك او ينقل اليه من امرأة لرواية ابن ابي عمير عن شخص وابنة فانه لا عدة عليها ولا استبراء
لرواية عبد الله بن عمر او يكون حاملا با على جواز وطئها قبل مضي ان مدة شهر من الحمل او يجرى الباطح انقضاء الاستبراء لرواية ابن ابي عمير
خص من التجري او يمتنعها ويقتد عليها فان العدة عن الموطئ لم يجرى ولو وطئها الموطئ اعنتها حرم على السري قبل العدة وهي ثلثة اقراء على ما
سجى في كتاب الطلاق الشافعي في اسناحه الامم بالنقد انما يجمع المقعد على الامم باذن المالك ولا يشترط التخصيص فاذا اطلق فخير بالامم
المأذونة في شهرين من شاة من العبد والادارة واعلم ان صرح غير واحد من القواعد ان لا يجوز تزويج الاثان بامنه باى مملوكة
الا ان يجعل عتقها صلاقة فان لا يجوز عتقها اهل البيت كما في السالك وادعى عند الخلاف في غير واحد وحكى ابنه عن المختلف والاك
حتى ان حكيت دعوى قوتها وكيف كان فلا خلاف ظاهره في اصل هذا الحكم وانما الخلاف في مواضع احدها في انه لا يقدّم الزوج
على الاعتاق في النكاح على ما حكى عن اكثر النقاد من ان قول تزويجك واعتقك وجعلك مملوكا باعق على ما هو في النص
والجماعة ولا ترتب بينهما فيجوز الامران كما هو الحكم عن اكثر المناخين اقوالا وسطها خبرها لان اصل المسئلة على خلاف القواعد لاجل
النصوص وليس شيء من القولين يميل بخالفه للاصل علما بانهم لا يرون ان تزويجك اعتقك فخير رضاها في الزوج ويجوز ان
لرواية علي بن جعفر عن اخيه المصنف المحكية عن النقيب قال انك عن رجل قال اعتقك وجعلك عتقك مملوكا قال عتقت وهي بالخيار ان

لم يترد بعد فتوى الاقرار بالفرق الثالث في حل فروج الامانة على وجه الاباحة واختلاف فيهما اعتقادا وتاميل منقصة والاحتالة
داخلية في الزوج او في ما ملك اليمين والظاهر ان كل مقتضى فيمنع من القبول وفي الكتابات المروية بين الاصحاب لاختلاف
عدم التام الا بالرضا والاختيار ومن ذلك ما علم ان عقد على القول بالاباحة انما لا ينعقد في منعه من كساح الا واما ان التاميل لا
يقع بغير اللفظ لعدم حل الفروج بالرضا كما صرح به في حديث واحد في اللفظ الصحيح لما يشق من التاميل بشرط صلاته بقوله لم يملك
لك او جعل في حل واما من بعض قولين في حل وفي انشائه بما يشق من الاباحة ولا سيما الصفة على ما هو اصح والتمسك بوجاهة القول بالاختيار
على التاميل على وجوب الاقتصار على لفظ التاميل وان وردت بلفظ لكن المراد منه العبر عنه بالاباحة وفيما اشترط العربية والترتيب كلام مرة
غير مرة وهل يستباح بهبة الوطى او قسونه او تملكه الاقرب عند التاميم وغير واحد لا ينعقد كساح ويجوز ان يقع المولى امانة القهر والمنشئ بالحرية مثل ام ولد و
البنى على الاختيار على المنقضى وهو ما عرف ملك منقصة لا ينعقد كساح ويجوز ان يقع المولى امانة القهر والمنشئ بالحرية مثل ام ولد و
مدبرة تملك او غيرها فلا ينعقد كساح اما ما على ان تملك منقصة وعقد قابلية الجسد للتملك واما الاجل واما على ان يقطعه المولى على الكساح
بقهره بغير الاختيار والله على جواز اشتراء المولى للجوارى وطبها باذن سيده واما في الكساح في باب ما يملك المولى من القهر واما ما يملك
تخلبه لغيره من كانا وعبد غيره فهو جائز بلا خلاف ظاهر الام من صاحب الحدائق في العقد يملك الاختيار عنه ومما ألفه الحكم للا
يقول ولا يجوز للحلل الاستباحة ما خرج من اللفظ الدال على التاميل ولو اباح التاميل من غيره من لمس ونظر لا يوقع التاميل عليه بما و
لوايح الوطى حل التاميل وشبهه لذلك لا تخلبه ولو اباح التاميل لغيره لم يطعها وانما اباحها المولى كساح الرجلين وبالعكس فلا
يجوز لا استخدام اذا حل الوطى وولد التاميل من على ما سبق في لزومه الا ان يشترطه المولى على التاميل منقصة ولا يقدح في الاب
خلاف الصدوق على ما حكى عنه جماعة من ما دل على الحرية وفادى على ان يزوج قهره يوم سقط حيا واستجوز في الكساح المقصود
المشايخ في الصديق وفي مطالب الاول كلما يصح تملكه عنها كان او منقصة وان كان ذلك التاميم بخلاف الزوج نفسه من المرأة لغيره من
منه من صرح بما قل او اكثر لم يوافق من الاختيار المستنفذ على ان المهر ما تراضى عليه الناس وهل يجوز جلد حيا ميمنا كحق الفجر ونحو
مما يقابل بالمال استظهر بعض المعاصرين جواز ما تراضى عليه الناس وهو مشكل لان عمر قوله ما تراضى عليه يمكن ان يرد
انه مخصص بما دل على ان الصداق ما تراضى عليه الناس من قبل او كساح فان ظن ذلك بقهره التاميل والكساح المالك فهو جاز في وقوعه
معد به الصديق حلالا ما تراضى بهما بمخصص عموم ما تراضى عليه الناس مضافا الى امكن دعوى ان السؤل في الخبر العام يقول السائل الم
ما هو سؤل عن الكساح الحقيقة لعدم الحاجة اليها مضافا الى ما دل على انه لا يصح النكاح الا عن دهر او دهرين فانه الحق به الا باجماع
المركب مطلق المال واما الحق فلا مضافا الى قسمه في القرآن صدقة واجرة في المنفعة فان كان لا قبل بالفضل واما كون الصداق
منقصة مع ان منقصة المحرم لا يكون ما لا يوافيه لا يضمن بحسب المحرم يضمن بحسب العبد قهره لو سلم عدم كونها مالا امكن التزامه بزوج
بالدليل مع جواز الفرق بان منقصة المحرم يمكن ان يجعل عوضا للبيع وفي الاباحة بخلاف حق الفجر والحكمي عن الشيخ في الخلاف ان الصداق
ما يصلح ان يكون ثمن البيع واجرة قل او اكثر وادعى الاجماع على ذلك مضافا الى كلام الفقهاء في تفسير الصداق هذا في المحرم والماله
اما الحقوق التي لا تقبل الانتقال بالاسقاط فقد عرفت هذا المعاصر بعد جوازها مخرج ان الدليل جار في بغيره خلافا للحكمي عن الشيخ
وجامعة في العقد على منقصة الزوج مدة المهر عن الزنطى المضعف سنانا ولا لالاغوى ثم ان قال العوفي فادى على ان المهر ما تراضى بهما
الناس هو جواز جعل الحقوق الغير المأهبة صداقا كحق الفجر وغيره من الحقوق المأهبة القابلة للنقل ولو اسلم الزوجان اللذان او احد
هما بعد الحقوق على ما سبقا على عقدها ووجب على الزوج القيمة لانها اقرب شيء اليه حيث عقدت وصية للاسلام ولان المعين يدين
وهو المأهبة فاذن هذا الاول جاز الى الاخر وهو ما رواه في غير موضع عن عبيد بن رارة وفيه القسمة بين الجاهدين ولو قبضت الزوجة خالها
منها كافر من صحرى وبنان من الزوج فلا يطلب بشئ بعد الاسلام كما هو ما يورد من الذين في حال الكفر بما لا يجوز في الاسلام ولو عقد
السلام عليه عالما بالوضع صح على الاقوى لوجود القضي وعدم التاميم علامنا بسند مر وجوب اقرار الرضا بالتقدم لم يقع الرضا الاعلى
اثباتا لما رتبنا به لم يصح وما يصح لم يترضا عليه ولا ينعقد ما وضعت يذكر فيه المهر وان لم يمكن عظم فيفسد فساد العوض كالبيع و
فيه اولا القضي بمال يظهر المهر الشخص منقضا للمهر فانه لا يوجب فساد القضي بخلاف على الكساح يظهر من حديث والرضا من ذلك مع ان يتأهل
ببجاءه حوا محرف وكذا الوضوء خلافه في امر او ثانيا بالحل فان الرضا باصل الكساح حاصل فانه منقوض بالزوجين والاولى ان الرضا باصل
يتمتع الا لتمام بالشرط انما لا ينعقد النكاح الا بامتناعا ظاهر اعلى عقدنا القضي به لهما والوجوه في اشرط انما ينعقد بها
بعد الرضا بالتقدم بخلاف الصداق فانه انما ينعقد ولو كان من المأهبة وانما الصفة في اشرط عمل كذا لا بعد القول بالتقدم لكن
الاختلاف المسئلة مشككة وكيف كان على القول بالصحة لا اشكال في عدم استحقاق المهر من المصلح للاقالة بما لا يتحقق شرعا فيحل
الواجب طامبله بهر للكل مكن على ايراد الم سلم المعين صداقا فلو اوجب باله وهو في الشك او مع الدحل ساعلى ان القيمة اذا سدد ولا يجب

لا وكل شيء تراضى عليه

ومنع ان لا يطالب به مع عقد اقراض المهر وانما مصادق بل فيه ثبوت استحقاق البضع بنفس العقد وتحقق الزوجية بل يشمله كل ما دل على
حرمه امتناع الزوجية وثبوتها بل قد يتبع اصل الحكم في المسئلة ولا ينافي مع البتة الاجل الوجه الذي ذكرناه كما حكى عن السيد في شرح
النافع وقال لا يخفى على السابق وسبقهم الى الخدشة في المسئلة المحقق الا رد على في مسئلة تقاض البضع في البيع والماله الذي يمكن الزوجية قابلة
للوطى لصغرها فبغير قول ان حرم امتناع التقاض ومن ان الصداق حق ثابت لطلبه المحقق فوجب دفعه اليه وعدم قبضه ومقابلته فاقدم
الزوج عليه حيث عقد عليها اكل وهو الا حق كماله في هذا الدليل بغيره يجرى في مسئلة اعطاء الزوج والقول الاول محكي عن
الشيخ في هذا اذا لم يصلح للاستمتاع ولو صلح انجب الوطى في وجوب جانيه وجهان من تحقق الزوجية فبغير الاستمتاع ومن ان القسوة
التي في الوطى والمباقة ما لم يات بها انتفى التزوج وانما لا بد من الصداق حاله ان كان العقد المختلف وحكي في الرأى الرابع في الجماع في ان لا يفسد
طاه الامتناع من الدخول ولا يجب طاه على شيء في وجوب حقه عليها بغيره ما مضى ولا يخطا على الرضا بتسليم نفسها قبل قبض العوض
في المعاوضات الصرفة من حلال او منعت عصبا فانها لم تفسد الصداق فليس لها انتم الامتناع بعد الحول لوجوب تسليم
نفسها قبل الحول فلتنصص ووجه الامتناع انها تحقق الصداق الا انها الامتناع عما تقتضيه حتى يسلمها ما يقتضيه الاول محكي عن الاكثر
كفى وانما يجب بدله اذا كان الزوجية مستحقة فلا يلزم تسليمه في الجوسنة والمهرية عنه من روادا لم يسلم عليه بها انها للنفقة و
البواغ اذا كانت صغيرة والصحة اذا كانت مريضة لا يلزمها في الجوسنة والحض فانه مستحق بل هو الفرج ثم اعلم ان المحكي عن السيد في شرح النافع الخدشة في
هذا الحكم وهو جواز الامتناع للزوج ان لم يكن المسئلة اجماعا من ان مقتضى العقد استحقاق الزوج نحو البضع وجواز الاستمتاع وان صح
وجب عليه اداء الصداق مع الطالبة والحال في الجوسنة ما دل على وجوب طاعة الزوج ووجوب النفقة والامتناع اللهم الا ان ياتي بانطلاق
العقد في عقود النكاح من غير ما يقتضيه التراضي على هذا الوجه فالامتناع من تسليم احد المتوضين قبل تسليم الاخر لا يترتب مقتضى العقد
وليس من وجاع الوفاء بمقتضى العقد المتساقين لم ينفرد الا بالكليل واقراض ما ملكه لا مطرود عوى ان العقد اذا اقتضى للملكية فيه وجوب
رفع اليد عنه لغيره وانما ساطون على اموالهم مدعومة بجمع الملائمة اذا كان اطلاق العقد الذي هو منشا الملكية منصرفا الى التوصل
وهذا الكلا يجرى في النكاح بخلافه في القرب مع امه يمكن ان يستدل على جواز امتناعها اذا امتنع الزوج من المهر مع التمكن باتباعها الاخذ بالمثل
المطلب الثاني في النفقة وهو قسمة البضع والخل والعقد من المهر اصل ما هو مقتضى وهو صحيح بلا خلاف كما اذا عاين ولم
سوا اهله او شرطاه من ولو شرطاه من المهر والمال والمال على وجه يشمل ما سبدا لدخول عند العقد على ما نسب الى الاخير فلما اختلفت في
العقد في نأمل ان العقد لا يقتضيه ثبوت المهر الدخول نعم اشياء المهر مع الدخول مخالف للمشروع فبطلان من جهة عدم مشروعيتها وانما بمنزلة
التي لا تدخل الا لرسول الله كما في الخبر والمهر العهر فلا يصلح الا به في المسئلة قول القصة وقول اخري في النفقة دون العقد يجب المهر المثل
كالوتر في المهر فافسده من كماله بالمال والزوج والنفقة بما يتحقق في الرتبة لان المهر يهدا دون الصغيرة والصغيرة وهو واضح ولو زعم
بجها الوطى بدون المهر المثل فقد حكموا لها الاضرار اذا ابلت اذ زوجها من غير مصلحة او مطرود ولو زعم بما معوضه فالاقرب بها انتم
الصحة مع المصلحة وان لم يكن مصلحة ثبت المهر المثل مع النفقة وحيث يصح النفقة فلو تزوجها ولم يذكر مهر او شرطه سقوطه صحيح
العقد لكن لا يقتضيه مهر اصل بلا خلاف كما يظهر من لكا والرافض لم يثبتون المقتضى فان حمل فلها مهر المثل لا بمنزلة القيمة للبضع
بغيره حال المهر في الشرف والمجال وغيرها مما انفاد به المهر من العقد والادب والبكارة وحسن التدبير ونحو ذلك كل ذلك مع مراعاة تقاض
اهلها المستقر من ثمة بل هو او ما ياب او من حيث العادة في المهر والمهر في الادل اقل بها من الطرفين ما لم يجاوز خمسة درهم وهو المثلثة
لروي عن ابي بصير المصنف سنة ودلالة ومنهم من قال بسد شبهة بذلك لاطلاق الاخبار ان لها صداق فاسما مع اعتدادها بمعاونة
ان مهر المثل بمنزلة القيمة للبضع وان طلق قبل الدخول فلها المثلثة بلا خلاف في الاخير والاختلاف في دعوتها ومقتضى اطلاقها ثبوتها انما
حركات وامر وانما بغير المثلثة بما لم يوسر قسمة بالادب والثوب المرفعة عشرة وثمانين والنوسط خمس او القوب الوسط والعقر بالادب والجماع
وشبهه وكل ذلك على وجه المثلث والمناط الا لازم هو المناع بالمعروف كما في الابن ولو كانت احداهما قبل الدخول للمقتضى المهر المثل وقبل الشرع
خلاف الحكم عن طفايتها بما يقع من طلاق او فسخ او قبل ما دون ما كان من قبلها وحكي ثبوتها في الجمع ايها الما الدخول قد عرف
اما الفرض فلا يلزم عنها بعد العقد جاز ولو لم لا الحق فخصه فيها وان زاد عن مهر المثل ونقص فان مهر المثل قد عرف انه بمنزلة القيمة التي
لا يمنع من راضي المتأخرين على ان يزوجها او اقل وان طلقها قبل الدخول فلها نصف لقولهم فقص ما فرضتم ولو زعم احد مفوضه صحيح
بلا خلاف فانما باعها لمولها كان فرض المهر من الزوج والمهر هو المولى الشا ان جاز النكاح ولم المهر بدو لا استحقاق فملكه دون
الاول لانه لم يقع في ملكه الا العقد الذي لا يقتضيه المهر في الموصصة معضا فاما ما عرفت من ان اجازة الشرع بمنزلة العقد المتساقي ولو اعتقد
المولى المزوج على وجه النفقة البضع فانه يرضى ان العقد بعد العتق لم يردوا مستحقا فقامت حرجها ولم يجلد في ملك المولى الا العقد والقيمة
الثاني من النفقة نفقة المهر وهو ما لو تزوج بها بمهر احداهما صحيح ويلزم الزوج ما يحكم به الحاكم منها اقل او كذا ان كان كذا

في النفقة
في النفقة
في النفقة

في الزمان فاما الاتفاق في السنة بالاتفاق كادعاء في المال البصر والروايات فان طلقها قبل الدخول في الزمان لم يحكم بها في الفرض وان فرض في
 لها نصف ولو لم يكن الا حكم قبله فلها النصف على رأي النصارى وحكي عن جماعة المصنف ولا يشي على رأي يحيى عن الاسكاف والشيوخ في الخلاف وروايتهم
 للاصل وطرح الرواية وقلة اطلب الفرض ولما حجب فيها بعد الدخول الفرض السابق من ان ذلك ليس لها الا مناع بعد الدخول ولو اسقط حق
 طلب الفرض لم يبق لها ما دام مستحقا لموض بعضها اليها الطالبين ببعضه **المطلب الثالث** في الاحكام هو تلك التي للصورة الصالحة
 المصححة في العقد بنس العقد على الاثر بل عن الخلق في اختلافه وعلمه على مذهب الاسكاف على ان المال المستقر للنصف موقوف على الدخول
 كالحكم في كنف اللثام وكيف كان قبل على المذهب المثل ان مقتضى نفس العقد المصداق من غير توقف على شيء اخر كما في كل العقود مصداقا
 المتفاوتة في موقته غير متبدل ولا من كون تمام العقد قبل الطلاق لها وما دل على جواز برائه من الصداق كموثقة جماعة المروية في باب النصف
 من المذهب ونحوها وروايتهم ان بن عبد الله ويرد عليه ذلك النصف ما ابرأتموه ان لا يملكها الا بطل الا برأه في النصف فلا وجه في
 المثل اليه وما دل على استحباب نصدق الزوج بالصداق على الزوج قبل الدخول مع انه لا صدقة الا في مالك ولا في نصر فيها بل تنصرف
 به بالبيع ونحوه قبل القبض على التمسك خلافا للحكم عن الشيخ اللهم عز مع ما لم يقبض وهو ضعف لا اختصاص التمسك بالبيع والبيع بما اشترى
 قبل القبض وعقد مقاومته للقاعدة للنفقة من الأدلة القطعية من قسطنطين الناس على اموالهم فان طلق قبل الدخول رجع بنصفه كما
 وسند واجماع فان عفت المطلقة عما اسفر ملكها عليه وهو النصف فله الجميع والاب والجدة اي للاب العفو لكن من البعض اما
 على العفو فلو لا يتمها عليه ما وهل يعتبر الصلحة او لا وجهان احوطهما الا قولنا في ما الثاني واما عقد جواز العفو عن الكل فلروايتهم
 والفقهاء موروها صورة عدم الصلحة في العفو عن الكل والافا ظاهر جواز كافي في الخلاف والجامع ومال الله في الكشف على ما حكى له
 ما دل على جواز قيامه بمصالح الورثة عليه بل وجوبه فهذا ينبغي على ان العفو عن البعض لا ينافي بالصلحة اذ منعهما يجوز العفو عن الكل
 هذا ان عفت الزوج او وليها وان عفت الزوج فلها على وجه الاستقرار للجميع وليس لوليها الله بطلاق عهده مع خبوة المصل بالبيع او
 ملك العفو عن شيء من عقد عدم الدليل والظاهر جواز مع الصلحة للمعومات ان كان الصداق دينا على بنصف الزوج او وليها او اقربها او
 تلف في بدنها فحق الزوج فالحقوا بآذان كانت عينا ظاهرة في بدنها ما لمعصية لا بد منه من لفظ صريح او ظاهرة في الايجاب وقول او فعل
 ظاهرة في القبول وقبض ان لم يكن في بدنها هو بطلان الزوج بعد البيع والرهن والتدبير والتفوق والتلف
 هذا اخر ما وجد بخط الشريف في النكاح ثم كتاب النكاح وبطلان ما كان للزوج

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وعلينا الله على العلم بما جعدها في يوم الدين اجمع علماء الاسلام ظاهرة
ان من جملة اسباب محرم النكاح الرضاع في الجواز والاصل في هذا الحكم قبل اجماع قوله في اراء الفریقان محرم من الرضاع ما يحرم من النسب
وروي عن الصادق عليه السلام بعدة طرق صحيحة ورواه عبد الله بن مسكان وابو الصباح الكاظم وعبيد بن زرارة عن مولانا الصادق اسمع مخالف
بشيء العن ومعنى هذه العبارة انه محرم من جهة الرضاع بطهر من محرم من جهة النسب لان نفس من يحرم من جهة النسب محرم من جهة الرضاع
رضاع كما ترى سر كمال العبارة وانما اعتبر بهذا التشبيه على اعتبار انما العنوان الحاصل بالرضاع والحاصل بالنسب في التحريم صفامشاد
الام محرم من جهة النسب فاذل حصل بالرضاع نفس هذا العنوان حصل التحريم من جهة الرضاع ولو حصل بالرضاع ما يلازمة مثل ثوب
الحمية لا يوجب المحرم وكذا الاخت والبنات وغيرها ممن يحرم نكاحها واسطة النسب الحاصل بين شخصين او بين احدهما وزوج الاخر
او من فحكمها فانام الزوجة محرمه على الزوج من جهة نسب عليهما وبين الزوجية يحدث باعتبارها المصاهرة بعد التزويج وكل الام الرضعات
للزوجة فاحاصل معنى هذا الحديث التسوية بين النسب والرضاع في ايجاب التحريم وان العلاقة الرضاعية تقوم مقام العلاقة النسبية و
تنزل مكانها فلا يتوهم ان تحريم الرزوجة من جهة المصاهرة فينبغي ان لا تحرم من جهة الرضاع فوضعي الدفع ان معنى هذه القضية التسوية
وهي ان المحرم من جهة المصاهرة لا يحرم من الرضاع على قياس تلك القضية الموجبة وان الرضاع لا يقوم مقام المصاهرة ولا ينزل عنها
فان ارضعت ولدك امرأة فلا تحرم عليك انها من جهة النسب لان الرضاعية من جهة ان حبة الود لا لا لها بها تحريم على الاب لاجل نسب
بينهما وبين زوجته ولا مثل ان الزوجية هنا منقبة ومجرد ارضاع ولد الرجل لا للزوجة في حكم الزوجية لا عرف من ان الرضاع لا يقوم
مقام المصاهرة واما الزوجة المرضعة لها في المثال الذي قد مناه فاما قامت مقام امها والوالدة لها فقام الرضاع مقام النسب لا مقام المصاهرة
لان زوجية الزوجة ثابتة بنفسها لم يبدل بالرضاع وانما البديل بالنسب الحاصل بين الام والزوجة ولخص الكل كما انما كانت المصاهرة
حجارة عن علاقة محدث بين كل من الزوجين فحكمهما ما كان بالآخر فوقف وجودها على امرين ثوب الزوجية بين الرجل والمرأة

ما لو امتنع من شربه أو لو فرض تسليمه قول الأرضاع لعنه الله تعالى فلا يملك الكفار أنصرافه اليه فيكون ما عداه باقيا لصحة إرضاعه إلا ما عدا ذلك
الحكم من ابن الجوزي فأنكى بالوجود ما لا يوجب صدق الأرضاع وإنما يحصل ما هو المقصود من إرضاعه عند العظم وإما المراد من قوله في الفقهاء
أي عبد الله قال وجود الصبي بمنزلة الرضاع وفي الكل نظر لما هو المذكور من البنية كدعوى كون المناط في النشر مجرد إرضاعه بالبريد
العظم وضعف ما سلكه وضاعفها برؤية زائدة عن الصادق لا يخرج من الرضاع إلا ما أدرضا من ثدي واحد ولو كان كاملين يباح لكل رجل
المحولين نظر الأصل الرضاع لا يقتضي حتى يخالف الجماعة فالأقوى إذا نقول المثل إلا أن الأولى مراعاة الاحتياط لما لا يوجب جوده منها فلا
اعتداد بما يرضع من المرأة بما هو في أعلى المثل بل ما عثر فيه على حكمه بخلافه قبل قوله ثم وأما ما ذكرتم من الأدلة في تضعيفكم الظاهرة فمباشرة
للمرة للأرضاع المفترضة في حق البنية قبل ذلك في عموم واحد لكم ما ورد أنكم ولا صالة إلا باحتمال أن يثبت الحمل وقبل ذلك يخرجون بالكون عن التحا
ل الأحكام في كماله من الرضعة وإن المباد من إطلاق الرضاع في الأدلة ما انفصل بالأرضاع من المحرم فيبقى غيره داخل في عموم أدلة
الإباحة وفي الجمع نظر ما ظهروا إليه في مباشرة الأرضاع فلا يجزئ للقطع بخروج البنية عن حكم الإبر ولا يلزم منه دخولها في قوله واحد
لكم ما ورد أنكم لم تعد قابلية البنية لحكم علبه بالتحريم ولا التحليل فإن الكلام في الأرضاع من البنية عما هو في حدود المحرم بين الرضيع عني
البنية من متعلق به اللبن فيكفي لدعي النشر في قوله ثم ونحو أنكم من الرضاعة وقوله ثم ويجوز من الرضاع ما عجز من النسب ولا ظهور له من أنه في
مباشرة المرة للأرضاع مع أن مباشرة المرة للأرضاع وقصد هذا البنية بشرط اجتماعها كما عذب في المسائل بل شئ إليها الولد وهي ما عدا
التعميم فيها وهي غاطلة بتحقيق الحكم وما قبل من أن الإبر والظهارها على اعتبار المحبة والمباشرة والقصد ولا يلزم من عدم اعتبار الإبر
خبرين تصادف عدم اعتبار الأول فسدان دلالة لفظ الرضاع على الجمع لأنه واحدة فلا يمكن التفكيك في مدلولها ولهذا لم يتسلب الإبر
عن الدلالة على الأرضاع مع سلامتها عن بعض ما يرد على الإبر وأما التمسك بالأصل فهو صحيح لولا الإطلاق وأما خروج البنية
عن قابلية الحكم عليها فهو أمر مسلم ولا كلام فيه وإنما الكلام في فشر المحرم بين الرضيع وأصول وفروعه وبين غيره هذه المرة من التحل
أولاده وأولاد المرأة وغيرهم وأما دعوى بقاء غير الأرضاع من البنية من الإطلاقان فهي على أنها ممنوعة فاما لا يجزئ في النسب إلى الله
لها وأما بغير من أرضع من جميع الرضاع حال المحبة وبين من أرضع من خال المحبة خمس عشرة رضة الأخرى واحد فكلها يجعلون نعم إلا
نفسا أصلا فالإطلاق في غير صورة أرضاع جميع الرضاع حال الموت فالأحسن في الاستدلال على اعتبار المحبة هو أن بعض فرض
الأرضاع من البنية خارج عن إطلاق مثل قوله وأما أنكم من الرضاعة لا صراف الإطلاق في غيره كما عرفت فدخل تحت قوله واحد لكم ما ورد
ذلك فيثبت عند النشر في هذا الغرض بالإبر ويجوز الحاق غيره من الفرض إذا دخل تحت إطلاق إبه التحريم بها لعدم القول بالفصل وقل هذا
الدليل بأن ثبت التحريم في الفرض المداخلة تحت إطلاق إبه التحريم بها ولحق الفرض الخارج منه بعد القول بالفصل وإن كان ممكنا إلا أن
الامر وقوع المعارض مع بواطن عدم القول بالفصل بين باقي التحريم والتحليل فيجب الرجوع إلى أدلة الإباحة من العتق والاصول المقتضية
فمنع معظم القول **المراد** أن يقع مجموع الرضاع العشر الرضيع وحول رضاعه فلا اعتداد بما يرضع بعد الحولين على المعروف من عهد
الاحتياط ونقل عن كرمه عوى إجماعهم عليه وفي ذلك في الخلاف عنه وبذلك علب حسن الحلبي بأن هاشم عن أبي عبد الله قال لا أرضاع
بعد فطام ويحرم ما رواه حماد بن عثمان عنه زيادة قوله قل جلت فلا روم الفطام قال الحوليين الذين قال الله عز وجل ويحرم ما رواه الفضل
بن عبد الله الرضاع قبل الحولين قبل الفطام ورواه منصور بن خازم ثم إن المراد بالفطام في الأخبار المطلقة هو ما أن الفطام أعطي الحولين
كما ذكر عليه ورواه الفضل وحده فلا عبرة بنفس الفطام حتى لا نعلم فطام الرضاع إلا أن تجاوزا الحولين ثم أرضع بعدها قبل الفطام لم
يثبت التحريم كما لو فطم قبل الحولين ثم أرضع قبل ما ثبت التحريم ويحرم من ابن جندب المخالف في الحكم الأول ثبوت التحريم إذا وقع الرضاع بعد الحولين
مثل الفطم كرواية ابن الحصين المروية في الققه والتهذيب المروية فيه المخالف للآخرين كلها وفي كذا يحكي عن التهذيب أن هذه مسبوقة بالإ
جماع وملحوق بغيره وأما الحكم الثاني فلم يجل فيه خلافا لا يوافقهم في كلام العامة حيث قال الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل الفطام وعن المختل لا يثبت
الأثر له بربا الفضل عبد الله المنقذ من الرضاع قبل الحولين قبل أن يعطى ويجوز عنه أن المراد قبل أن يستحق الفطم وهو حسن وجعل
في عبارة العامة إبه فغير يقع الخلاف ثم إنه هل يثبت في ولد الرضعة الذي يحصل اللبن من ولادة تكون في الحولين حين أرضع الرضاع من لبنه
لا يقع شيء من الأرضاع بعد تجاوزها إلهام لا فيه قولنا لا يحكي عن أبي الصلاح وابن ذريرة وابن جهمزة الأول تسكا بظاهر الخبر لا رجا
ببد فطام الشامل الفطام الرضيع ولذا لم يضعه بل بهم منه ابن نكير الفطام ولذا لم يضعه لما سأل ابن فضال عن امرأة أرضعت غلا
سنتين ثم أرضعت صبيها فأنزل من سنتين حتى يملكها استئذان أبيه ذلك بينهما قال لا لأنه أرضاع بعد فطام وإنما قال رسول الله
لا أرضاع بعد فطام أي إن أتم للنساء استئذان وإما ما روي في خروج من حلالين ولا يفسد بينه وبين من شرب منه ولا كثر على الثاني وهو
الظاهر لأن سبل والإطلاق ظاهر والخبر المذكور في فطام الرضيع أو عدم ظهوره في عموم الوجوب فيفسد المطلقات ونفسه ابن بكير
مخارص بما عرفت ثمة الأسلاك والصلوات في الكافة والحق يقال في الكافة من قوله لا أرضاع بعد فطام أن الولد إذا شرب لبن المرة بعد ما

من رضاء يور ويلد
والملف كملون
ولا لان الرضاء
رضاء للملح
عش

بالعقل كان ينظر
في الرضاعة لقوله

الرضاع ليس الرضاعة التي قال رسول الله واطهر من هذه الشبهة صحتها عند الله بن سنان وحسنه ابن هاشم في تفسيره ليس العقل ما الرضعة امر لا
منه بل ولد ولد امرأة أخرى فهو حرام وقهرها الاستدلال فيما كالتا بقوله وهذه الأخبار لا المغضة بعد الخلاف بقوله الاطلاق ان الكتاب
السنة واعلم ان هذا الشرط ما يقرب كما يقرب في الرضاعة المقدرة بالزمان لان معنى الشرط الاول وهو الثاني في المدونة عند غلط رضاع اخر
وفي اليوم والليلة عدم غفل عنه اخر في ان كان ابن غير الرضعة غدا اخر وان كان الشرط الثالث لا يفسر ويختلف في القدر الزمان الا على فرض
تأخير ان يبقى ابن الفحل الاول الى زمان حصول الملامح الثلاثة لا يحصل من اللبن الاول وحده الرضاعة المقدرة بل يحصل رضاع يوم من الاول و
لبن من الثاني ثم ان هذه خلاصة الكلام في شروط نشر الحرمة بالرضاع فكما انتمى هذه الشروط السنة في نشر الحرمة بين الرضعة والرضع واحد فربما
وبين الفحل والرضعة واحدة فربما ما وهذا شرط اخر اعني هذا الذي ذكر في نشر الحرمة بين كل من الرضعتين من رضعة واحدة وبين الآخر وجوبه
فقط في سائر شروط الرضاعة باعتبار ان شرط النشر في الحمل وهو اتحاد الفحل بالرضع بالرضعة من لبن فلو ارضع احد من امرأة من لبن
شما وارضع اخرى من لبن الفحل اخر لم يجر احدا للرضعتين او اصولا وافرعه على الآخر فليعتبر بالادوية من قبل الادب الرضاعة و
هو الفحل ولا ينعى به الرضاعة حتى لو ارضع عشرة من لبن فحما واحدا وكل واحدة منهن اولاده صار الجميع اخوة محرم بعضهم و
فروعه على البعض الآخر وفي روعة وهذا معنى قوله اللبن للفحل وخالف الطبري صاحب التفسير في اعتبار هذا الشرط واكتفى باتحاد واحد من
الرضعة والفحل والحق الرضاعة بالنسبة كقائمة الادوية من احاد الابوين في نشر الحرمة تسكبا بوجوب قوله ثم واخواتكم من الرضاعة وقوله محرم من
الرضاع ما احرم من النسب وشبهه ذلك ويخص من روعة غير محرم بمسألة المحل قال ابو الحسن الرضا ما تقول اصطالحا قال قلت كانوا يقولون
اللبن للفحل حتى جاءهم الرواية عندنا محرم من الرضاعة النسب فرجعوا الى قولنا قال فقالوا في ذلك انما امرأته من لبن فلو ارضعها
اشرج لبن الفحل وانما كره الكوا قال لك انك حتى اسأل عنهما ما ظنك في رجل كان له امة وان ولدته في شقة فارضعت واحدة منهم بلبنها غدا
غيره ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من امة ان لا ينعى به محرم على ذلك التعليل قال قلت بل قال فقال ابو الحسن في ابال الرضاعة محرم
من قبل الفحل ولا يجر من قبل الامهات وانما الرضاعة من قبل الامهات وان كان لبن الفحل امة والظاهر ما عليه الا كقولك في حكم الاجتماع عليه من
مكث احدا بغير واحدة من نواحي رضعتها الرواية بعد تسليم ظهورها في المدعى والادعاء من اختصاصها باولاد الرضعة فبما لا خلاف في
تحريمهم على الرضعة وان تعدد الفحل كما سبق وفيه اطلاق الكتاب والسنة في الاخبار والدلالة على اعتبار اتحاد الفحل منها صحة المحل قال سنان
ابا عبد الله محرم من رجل وضع من امرأة وهو على الحمل ان يزوج اخواتها من الرضاعة حتى ان كانت الملائك رضعنا من امرأة واحدة من لبن
فحل واحد فلا يجر وان كانت الملائك رضعنا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس ومثما موثقة طار الساباطي لمحمد بن محمد بن محبوب
هشام بن سالم قال سالك ابا عبد الله عن غلام وضع من امرأة الحمل ان يزوج اخواتها من الرضاعة فقال لا يفرق رضعتها من لبن فحل
واحدة امرأة واحدة قال فتزوج اخواتها من الرضاعة قال فقال لا بأس بذلك ان اخواتها لم يرضعها كان فحلها غير فحل التي ارضعت
الغلام فختلف الفحلان فلا بأس ولا يفرق بينهما على اعتبار اتحاد الرضعة بل بالنسبة صبرا بالاطعام ومثما صحة من يرضع موعودة المقدرة
قريبا في الشرط الرابع شروط الرضعة العدة وقدرها مسئلة الطبري على مطلبه بقوله ثم واخواتكم من الرضاعة ينعى كون الرضعة
من امرأة بل بن فحل اخذ اميا صاعها الرضعة من ذلك المرأة بل بن فحل اخر لو كان الرضاعة امرأته على كونها مذكورة مندة رجة في محل الطبع
فلا ينعى بل بل عليه وفيه ان صدق القول في الحاصلة بالنسبة على ما يحصل من الرضاعة غير منوقف على الوقوف من الشارع بالخصوص
كف ولو كان كل لم يثبت نشر الرضاعة المحرم في ذلك الموضع بل ينعى الشارع في بيان تحريمه نظائر النسب الحاصلة من الرضاعة بقوله محرم
من الرضاعة ما يحرم من النسب لان القاطن في الكلام على هذا القصر بصبره فيقبل الاطاحة على المجهول مع انه لا يربط بالمتبع والمنازل في ان كل
من جملة هذا الكلام من التزوج او الاثمة او زمانا فاما في خصوص ظاهر العوانا النسب من بين العلاقات الحاصلة بالرضاعة الى بيان
وتوقيف وجهه لئلا يفسد ما حرمه رواه محمد بن عبيدة الطحايري حيث قال للرضاعة ان اصطالحا كما هو يقولون اللبن للفحل حتى جاءهم الرواية عند
المشعر من الرضاعة ما يحرم من النسب فرجعوا الى قولنا قلت عن اي شيء هو اصل الكلام في رجوعوا الى قولنا بعد اعتبار اتحاد صاحب اللبن الا
الرضاعة غير هذا فافقه في الرضاصة والغامة تسكون هذا الحد من غير تأمل في معناه من هذه المحجة ثم اعلم ان اتحاد الفحل بامهات في حصول
الادوية بين الرضعة الذين يكونان كلاهما ولدها صاعا غير الرضعة واما اذا كان احدهما ولدا فبما لا خلاف في اخوة ولدها الرضعة
ولدها النسب اتحاد فحلها فلو ارضعت ولدا هو عليه ولدا فبما النسب كلا وان كانوا من غير صاحب لبن الرضعة لان اعتبار اتحاد الفحل من
مخالف الاطلاق الكتاب والدلالة للثبوت له عنصرا بالولادة الرضا صاعا من لبن فحل من راحة امها مصفاة الوثقة يجر من ادراج الحمل فقال
عن ابي عبد الله اذا اتصع الرجل من لبن المرأة هو عليه كل بني ولدها وان كان الولد من غير الرجل المنة ورضعة بلبنه وهي صريحة في المطلوب
لكن يظهر من بعض ادبيات اتحاد الفحل هنا انهم متل صفة صغوان عن ابي الحسن وفيه فقلت فان رضعنا في جارية يعني قال هي اخلا من الرضا صاع
قلت فحل او غيرهم اي الرضا صاعا اي بلبن في الفحل واحد قلت نعم هو اي لا يرب واجب قال اللبن للفحل صار ابوا ولدها وامل اهلها منقطعا

الادام من اتخاذ الحمل من تصريح السائل يكون الاغ ولا الرضعة فبالا على ثواب حكم مع حكم صورة تعدد الحمل يعني هنا ثبوت وهو
استدل على عن الق في القواعد ان الرضعة من الرضاع ولو لم يكن الرضاع لا يخرج من الرضعة لان الرضاع الحاصل بين الرضعة والرضع بل من قبل
والحاصل بينهما وبين اهلها واخوها بل من قبل اخر فلم يمتد الحمل فلا يشر ويشرع للمحقق الثاني في شرح هذه العبارة من عقد وزاد على فروج
الذين عقد تحريم الرضعة وخالفها من الرضاع على الرضع ثم نسب التحريم الى القبل تمسكاً بما في الادلة من الكتاب والسنة والكتاب عنه
بل ما دل على اعتبار الحمل في الرضعة من الرضاع لا يخصص خاص فلا حجة في العام أقول ولا ينبغي صنف هذا القول ما لا يطابق ما عرفت من اطلاقه على اعتبار
اتخاذ الحمل في الرضعة من الرضاع لا يخصص خاص فلا حجة في العام أقول ولا ينبغي صنف هذا القول ما لا يطابق ما عرفت من اطلاقه على اعتبار
نسب الا اذا اتخذ في الحمل ولو يكن فيه اطلاق بشمل ما يخرج به وانما ثابته انما هو صحة الحمل المتقدمة التي هي دالة اعتبار الحمل فلا يخرج فيها التحريم
لأن الرضعة من الرضاع على الرضع وهي احد الموارد التي حكم فيها وشهد به التحريم تقريباً على تعدد الحمل وشملها ما وثقه علماء السلف لا يطابق
انهم للعلم فيها تحريم الرضعة من الرضاع انما الاختصاص من امره واحدة ما بين فعل واحد مع امره لا بد من مفاصلة في الرضعة قبل الرضعة
فهم من السلب انما اذا اتخذ الحمل بين الرضاع وتحقق الاختوة بينهما كفي ذلك في كل منهما على مخرج الاخر ولو لم يكن الرضاع اذا ظهر ذلك فاعلم
انما اذا حصل الرضاع العسر من الرضعة والقيل بين الرضع وفروجه لهما احاد واصولهما لا يجدوا وجباً وفروجه لهما اولاد
وفي حاشية نسبه او رضاع مع كل من الرضعة والقيل واصولهما وفروجه لهما في حاشية ما قبل ذكر احكامها الا ان بيان طائفة
للحريم في الرضاع يقول ان السلف من قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من انسان كل عنوان قد جعل عليه السارح التحريم من جهة علاقة نسبه وهذا
لغوا من حرم من جهة نظير ذلك المسمى من الرضاع وذلك لا يخرج عن كل شخص من النسب فهو عين حرم الرضاع اذا استدل في عدم ابدان هذا
الخير لا ينقص الحرم بالنسبة ليس محرم الرضاع فالمراد بالوصول في الحديث هو عنوان كل من كان مشتركاً بين ما يحصل بالنسب وبين ما يحصل بالرضاع
فعلق التحريم من جهة النسبة باعتبار بعض افراد وهو الحاصل بالنسب وعلق التحريم من جهة الرضاع باعتبار بعض افراد وهو الخواص بالرضاع
صاح مثلاً يصدق على عنوان الام الله هو شي واحد بالوجه النوعية القهر المتأخر مع تكثر الاشخاص لها محرم من جهة النسب ويحرم من
جهة الرضاع ولا يخرج في هذا المطلب كون استعمال لفظ ذلك العنوان في الحاصل بالرضاع استعمالاً عاماً اذ لم يقع في الكل لفظ احد تلك
الصادق حتى في المراد بخصوص الحاصل بعلاقة النسب بل نقول انما اعتبر متلا في مشتر بين الام الرضاعية والنسبية وادعى الوصول وان
ابن الاخر ان المراد بالوصول خصوص العنوان النسبية فلا بد في الكلام من تقدير بان المراد من حرم الرضاع نظير كل عنوان من العناوين النسبية الى
تحريم من جهة النسب وهذا التقدير هو الذي انكب جمع كثير من الفقهاء والمناويع في تفسير الحديث ثم ان العنوان الذي يحرم من جهة النسب ليس الا احد
العناوين المتعلق بها التحريم فلما اذ لنا مع كالام والبيت والاحد وغيرهم من المحرمات المذكورة في الكتاب والسنة واما العناوين المستلزمة
لاحد هذه كالام الاخرين المستلزمة لكن في الاما او كالم السط المستلزمة كونهما باو كاخ الاخرين المستلزمة لكن في هذا الاختلاف بين
شي من محرم من جهة النسب اذ لا نسب بينهما من حيث هذا العنوان وفيما يحرم عليه فان ام الشخص من حيث انها ام الشخص فبالا على النسب بل كل
نسبه لاحبه والنسب الى اصل بين الشخص وبين نسبه ثبت كونه من جهة التحريم والشاهد على ذلك دالة التحريم فانها لا ينفاد جهة التحريم
الحتم اذ لا ينفاد من قوله تحرم عليكم امهاتكم الا ان جهة التحريم امهاتكم لا ينفاد جهة التحريم واما امهاتكم لا ينفاد جهة التحريم واما امهاتكم لا ينفاد جهة التحريم
فلم ينفذ دليل كونهما جهة التحريم ثبت به ان النسب الذي يصلح كونهما جهة التحريم ليس الا ما يكون عند احد الصنفين المتقاربين
الحتم في الكتاب والسنة وعلى هذا فاذا ارضعت امرأة اخاه فلا يحرم عليك لانها ام اخيك ولم يثبت حرمه من الاخر من جهة النسب اذ لا نسب
بينك وبينها من حيث انها ام اخيك بل النسب بينهما وبين نفسك ثابت شخص وبين نسبه لم يثبت كونه من جهة التحريم واما امهاتكم لا ينفاد جهة التحريم
المراد من هذا الاخرين عموماً في الرضاع وعلم الفرق بين ان يحصل الرضاع احد العناوين المذكورة ودالة التحريم وبين ان يحصل من غير
احدها فكما ان الرضعة ليست محرم عليك مرتب ان يحصل بالرضاع بغيرها لك فكلما خضعه ولد مثله حيث ان حصل بالرضاع امهاتكم لا ينفاد جهة التحريم
منك واما ولد البيت محرمه سال كونهما متافكاً ثم انما رضاعاً لا يحرم لك وقد عرفت وجهه فاذن ودان اسلم ان الحديث اليوم انما هو
بالرضاع ما حرم من جهة النسب اذ لا نسب بينهما بل العنوان وبين الشخص بل النسب بينهما وبين سبيل الشخص ولم يثبت كونه من جهة التحريم واما امهاتكم لا ينفاد جهة التحريم
ام ولد البيت محرمه النسب فكيف يحرم من جهة الرضاع مع ان دعوى عموم الوصول لكل عنوان من العناوين المذكورة في الكتاب والسنة لا يرد في الاستدلال
من العناوين العبر المحصورة موجب للتكرار في شموله لانها فان قلت اذ اصدت على ام ولدك النسب انما كانت وصفاً لا كمالاً في
منع لا يكون ام ولدك النسب محرمه من جهة النسب فضاها لعل قوله في هذا من النسب محرمه النسب في الرضاع
الرضاع قلت ولا ينبغي ان المراد بالام في قوله ام ولدك نسباً تاماً ان يكون هي خصوص الام النسب او هو المراد
بالنسب فالاحتمال لا تسعة ولا فلم يصح ان في احتمالين منها احدهما ان المراد بالام النسب او هو المراد بالام النسب او هو المراد بالام النسب

[illegible]

جی. پی. واکر

روز آشنای
ایمن بخیر و
روح المحرم
عنه

فيما لا يشترط ان تضع الزوج وعنده

فقد انما اولادها ليست كمنها مع هذا الاموال والاخوة الغير الحاصلة بالرضاع **الثالث عشر** ان ترضع خال الزوج او خالته فوق ان
 للرضع حضانة ما صار اما العمومة الزوج او خولته حرم عليه كونهما جارية له وفيما عدا ذلك من غير حضانة الا ان الرضا
 بالنسبة لان الرضا فرع النسب فكل علاقة حصلت بالرضاع انما وجوب الحضانة اذا كان نظيرها الحاصل بالنسب موجبا للحضانة لا لا يحصل
 ان يشترط الحضانة لاجل علاقة رضاعية لو فرض حصولها بالنسب وجوب الحضانة لان هذا منافق لقرينة الرضا واصالة النسب فتقول في
 هذه الصورة الثالثة عشر لم يحصل بالرضاع الا العلاقة الامومة بين الرضعة وعمومة الزوج او خولته ونظيرها الاصل بالنسب ليس
 موجبا للحضانة لان الامر بالنسبة للعمومة والخول لا يخرجهما عن النسب حتى لو كانت عمومة او خولته بل خرجت علاقة جدودها فلا يوجبها
 في الرضا الا اذا حصلت هذه العلاقة لا علاقة مستلزمة لها الا دخل لها في الحضانة ولو حصلت
هذا ما كان بخط الشريفة من جهة النسب كما مر اذ افرج الجمل لله او اخر القهر من جهة الحضانة **شرحها**
 بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الاول في المضاهرة وهي علاقة تحدث بين كل من الزوجين واقرباء الاخر فوجب حرمه النكاح من عقد على امرأة حرم عليها
 وان علت بغيرها موبدا وان لم يدخل بالعقود على المم بغيره كانه يكون اجاعا في الرضا من مثل المضاهرة والغيب دعوى الاطاع
 عليه في قوله واجهات فاما السليم من مضاهرة ما يصلح لخصيصه علامتها في احتمال كون القيد قوله من فاما كالا في قوله
 راجعا الى هذه الجملة كما يرجع الى الراتب انما انما يقط ذلك عن المحبة وما يوجب من الانكاح على بعض الروايات في تخصيص الابن وشي من هذا
 يقع في ظهورها اما القيد الرابع الى الراتب فلا رخصه الى قوله واجهات فاما كالا في قوله راجعا الى الراتب في معنى لا يوجب بالنسبة الى الراتب
 استدلاله بالنسبة الى قوله واجهات فاما كالا في قوله راجع اليه يثبت وهو غير باهر ولو استعمل في القدر الشرعي وهو مطلق الاتصال كان هو حرم
 مخالفا لظاهر هذا في الابدان والروايات فلا يصلح لخصيصه لعارضها كونهما اقرباءا وانما هو وقوع ومنها الحكمي من تفسيرها بغير حرمه عن كونهما
 الباقر من راجع الى من رجل تزوج امرأة وطلة ما قبل ان يدخل بها اقل من ذلك فاقطع في ذلك امر المؤمنين لا باس ان الله يقول وبما كنتم
 اللان في مجرى من فاما كالا في قوله واجهات فاما كالا في قوله راجع اليه يثبت وهو غير باهر ولو استعمل في القدر الشرعي وهو مطلق الاتصال كان هو حرم
 لم يخل له انها قال فلك الله ليس لها سواء قال فلك لا يثبت لهذا انه عز وجل يقول وامتناعا منكم لم يثبت في هذه كما اشترط في ذلك هذا
 مقلد هنا مائة ليس فيها شرط ذلك فاستنص بعض المصنفين هذه الرواية على رجوع القيد الواقع عقب الجمل المتعددة على رجوعه الى
 الاخره بطر الى استدلال المم باطلاق غير الاخره وفي نظر يجوز كون الوجه في اطلاقها عدم تجميع القيد اليها كما عرف في رجل التز
 في المسئلة الاصولية اذ اصل القيد الغير الاخره انما وكيف كان فالحكمي عن الغاية من اشراط الدخول في العقود في تحريم افعالها
 حدا وار حرمه وروايتهم ومجربهم ما يعلق عليها بانها وان لم تكن مع عدم الدخول انما اخرجهم عما عدا حرم الجمع بينهما وبينهم لا عبا اقل
 محل بالام من موبدا لقوله ورائكم اللان في مجرى من فاما كالا في قوله واجهات فاما كالا في قوله راجع اليه يثبت وهو غير باهر ولو استعمل في القدر الشرعي وهو مطلق الاتصال كان هو حرم
 انما قالوا وعلافة في راجع اليه ورائكم اللان في مجرى من فاما كالا في قوله واجهات فاما كالا في قوله راجع اليه يثبت وهو غير باهر ولو استعمل في القدر الشرعي وهو مطلق الاتصال كان هو حرم
 على من الحبس عليها السلام بقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء انه لا يصلح للرجل ان ينكح امرأة جده ولو وطئ احدهما زوجته
 الاخره لسيتمه لغيره الا ان يكون على الزوج لا صلا لبقاء الحمل وهو في الروايات من ان الحرام لا يجرى الحلال والرواية في عقد على ام زوج
 ورواية في رقبيل يرم على ابنه زوجة اذ وطئها او بغيره لغيره ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء على ان النكاح هو الوط
 وكذا لا يشترط الراتب على اب الزنا وابنه ولا نكاح مطحلى راي في الاكثر لا يستلزم صحة العقد عليها ما قبل الزنا لا بانها رضائية
 ام يد وطئ والظر قبل العقد اذا اتى بصحة العقد لا استصحابه من سائر الروايات والامر ولو قوله واحل لكم ما وراخذكم ولما دل من الروايات
 على عدم تحريم الراتب في الزنا بناء على عدم الفرق في الحكم بين اصول الزنا والمزني بها وفروعها في نشر المحرمه وعلافة خلافا
 للحاكمي الاكثر في حرمه لروايتهم في حرمه روي على جعفر عن اخيه عليهما السلام وموقفه عار وكذا لا تحرم الراتب في الزنا
 في راتبها وان تقام لما حرم الاصل والتمس مضافا الى راتبها في النشر وسن من راتبها وحنان زاسد ورواية سعد بن ابراهيم
 حرمه من راتبها والاوليان يقتلوا الحمل على ما اذا وقع الفجر بعد العقد خلاف الاخرين كمنها ما عارضنا من غيرهما اما دل على التحريم
 كصحة محمد بن مسلم وعنه عن القم ومنصور بن حاتم فلا بأس بحملها على ما اذا لم يحصل الزنا وراى لفظ الفجر فيها امثل ليس والقابلة
 ونحوها على ما ذكره الشيخ في باب ما يستلزمه من بعد تحريمه في الزنا صورته ان تار اليها المصقس بقوله الا ان يرضيه منه او خالته فان سنها
 نشرها انما لا خلاف ولكن النص يخص بالخال ثم انما لا خلاف في ان سق الزنا على القبل وان لم يسبق على الوطئ ولا يسبق على العقد وان
 سق على الوطئ فلا يحرم اجماعا المستصحب للادلة على انه لا يحرم المحرم الى لال في بعض الروايات استلزام عدم الخليل بناخر الراتب عن الوطئ كروايتهم
 في الصلاح ومعه هو المحرم في راتبها عا وكذا لا يحرم لاجل الوطئ بالنسبة تزوج الوطئ على ابها وطئ وابنه ولا على اهلها وبناتها على ما

فانما لا يشترط ان تضع الزوج وعنده

[illegible]

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه

على الاول سواء اضافها على ملكه او اخرجها من ملكه او كان ملكا او اجماعا الا ان يخرج الاول من ملكه فيلزم ان يكون له ما هو من وطئها في الاول
فلا ينضمها الى انحراف الحرام الحلال ولا يملكها بما اخرج الا في ملكه فلو صدق الجمع فلا يقتضيه المهر من في السنة اقول انحراف
دليلنا القصة حسنة الخليل بن هاشم في الخبرين وعلى الملك احدهما ثم وعلى الاخرى قال اذا وطئ الاخرى فقد حرم من الاول حتى ينفذ
الاخرى قلنا ان بيان ابطال الاول قال ان كان مبيتها الحاشية ولا ينظر على فله من الاخرى شيء فلا ريب في ذلك باننا وان كان انما يبيتها
ليرجع الى الاول فلا ريب في كراهته ونحوها واما الكاكة الا ان فيها سقطا لا يملك بالقصود فان الكاكة من مباحات من رواها الخليل في ظاهرها وان
عم صورة الجهل الا ان في بعض الاخبار تخصيص ذلك بصورة العلم ولا يجوز للرجل ان يصدق على امره الجماعا ولا للفصل في قوله لا على
ازواجهم او ما ملكك انما هم ومعه عبد الجواز هذا للتوفير ولا يجوز للمرأة ان يهرم عليها ان يملك عبد الجماعا اليه وقد حرم الله
امرأة امك بنفسها من عند الله الكافر وفيه بخان الاول يهرم على المسلم تكاح غير الكاكية من النساء الكواكبي فرما ومنه وملا في
بالخلاف كما صح من غير واحد واجماعا كما ادعاه آخرون لا كالكاتب والسنة المستفضة وفيها الفرق الكاكية قولنا ان خرج حرمه بطلاق الكا
او خصوص الدوام ولا فقد يحكى في السنة اقول منتهى ونجمل ان يكون القول المذكور ان اشهر الاقوال في السنة ثم اشهر من مباحاتها
عندنا وبما عرفت من سنة الدائم وجواز التقطع وملك اليه انما هو من الدائم فلو قلنا لا ولا تنكحوا المشركان وقوله ولا تنكحوا بصم الكواكبي
مضافا الى بعض الروايات كرواية الحسن بن المحم والحق من نوادر الروايات وما جاز المتقطع فليخص الروايات الصريحة بالجواز المنع عنها
لو كان بمكة الاجماع عن غير واحد مضافا الى ما دل على جواز التكاح بملك اليه كايضا وما ملكك انما هم وخصوص الصحيح في الموضع اذا
كاسه من بعد ما استنفذ من غير واحد من الروايات ان المنفعة بمنزلة الامانة كل ذلك مضافا الى عموم قوله ثم واحل لكم ما وراء ذلك مخرج
منها انما هو من رواها اوله في معابيل المذكور عند اطلاق الايتين السابقين والروايات ونخصها بما ذكرنا طريق الجمع فاقول يا
لمع مقصود من ضعف من القول بالجواز مطعون والمختص من الذين رواوا الكتاب وعموم بعض الاخبار الصحيح وبعض الروايات و
الاية فنحن نقول لا تنكحوا بصم الكواكبي في بعض الروايات وقوله ولا تنكحوا المشركان كما يظهر من بعض الروايات لا يقتضيه بل منة
مع موافقة عموم المذهب انما هو على ما حكى في الكتاب الكاكية ما لا ينافي في كتابه ويقتضون انهم حر قواكبيهم واما النبي محمد
بهم سنة اهل الكتاب واما ما ورد بالخصوص من جواز التمتع بالمجوسية مؤبدا فما صححه محمد بن مسلم جواز تكاح المجوسية بملك اليه بعد
ضم كون المنفعة بمنزلة الامانة والضابطون وهم كما قيل طائفة من النصارى كما ارسلنا طائفة من كانوا ملحدة الاول من من عند الله
والثانية عند اليهود فكانت فيهم من رجمهم من كل الملة الذين فلا يشاركهم في الحكم للاختلاف في اصول الملة وان كانوا من بعد
منوافقة في اصل الملة في الكاكية وعن جمع الجرح عن الصادق انه ليس للصابية دين ولا كتاب ومقتضاها انهم غير كاتبين وعن الشيخ
لنصر في ذلك وعن الصباح للشيخ انهم يدعون انهم على دين بني امية بن شيب بن دهم وعن الصباح انهم اهل الكتاب وحكى عن الحق الثاني
في شرح القواعد ان الصابية فرقان فرقة توافق النصارى في اصول الدين والاحكام في تقاليمهم ويعبدون الكواكبي السبعة وثسند
الانوار اليها ونسب الصباح المختار قال وكذا الفيد قريب من هذا وقال ان جمهور الصابيين قد صدقوا في الاصل وفيما هم من يميل
هوى في القدم وضع منها العا وكان عندهم الاصل وينفذون في الفلاح ما لم ينجو والطق انما المديرة في هذا العالم الذي عليه
وعظم الكواكبي وعبدوها من دون الله وماها ايضا مما ذكره وبعضهم المذنبون والها يوا للعبا انتهى وعن يمسر القتي الصابيون
قوم لا يمسوس ولا يهود ولا نصارى ولا مسافين ولا هم يعبدون الكواكبي والنجوم وعن النبي والجمع للطوبى والطوبى لانه لا يجوز عندنا
اخذ الخبز من الصابية لانهم ليسوا من اهل الكتاب كيف كان يجوز التكاح منهم في غابة الاشكال فلم يخرج من عموم امة القهر الا اليهود
والنصارى والمجوس كونهما من اهل الكتاب الى دليل الا ان يقال ان الشك في دخولهم فيهم بوجوب الشك في شمول العموم فيقضى على اصل الا باحتر
لكن ان نصيب ان الشك في اليهود والنصارى الخارجين عن العموم هو ما يقابل الصابية لكونهم من اهل الكتاب في شمول الخاص
فيقضى عن العام ثم اعلم ان قال في المسالك لافرق في الكاكية بين الله وهو القام بشرائط الدين منهم والحرية وهو الناقض لها العمى الادلة وفيه
اشكال لا ينظر اليه والنصارى الذي والله العالم لو اسلم زوج المرأة الكاكية والمجوسية في على نكاحه وان لم يدخل بغيره
بين العلم انما هي من نكاح الكاكية ابدا كما يظهر من غير واحد يدل عليه ما شجاف من اسلم على اكثر من اربع وان اسلم المرأة ورضى دوى
الرجل فان كان اسلامها قبل الدخول انضم النكاح لحرمه نكاح الكافر على المسلم ولو لم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا عدة
عليها هنا حتى يتوقف الا نكاح على مقابلة على الكفر فيقتضيه امة كذا في ابد الدخول ولا يهرم لها اليه لان الحدس جازم قبلها وبطل على ذلك
كله مضافا الى ان الظاهر المعروف من مذهب الاصطفا على الصحيح فيضرب ترويج نصرانية فاسلمت قبل ان يدخل بها قال قد انقطعت عصمتها
ولا يهرم لها ولا عدة عليها مرفوعة في رواية الشوكو وجوب نصف المهر لان الاسلام لم يرد هذا الا في موثا وان كان اسلامها ابدا بعد الدخول
ينظر عدة الطلاق بان اسلم فالزوج باقية ولا يملك من حجب اسلامها وهذا الحكم في غير الزوج الكاكية والمجوسية مما لا خلاف فيه

كما يجوز من طلاقها النكاح المبرور بحكمه كذا عندنا قبل من النكاح في الخلاف وهو الموافق ولكن خالفه في الهنديين والظاهر على ما
 ما حكى عنه في حكمه النكاح وان لم يسل الكفا الا لا يجرى بها ولا يتحقق من نكاحها بالزواج المبرور من طلاقها وان لم يكن غير
 من طلاقها بل من طلاقها على وجهه ولو لم يسل احد المحرمين قبل الدخول انفس العقد ولو كان السلم وهو الزوج اسد جاز في نكاح
 الكتابيين بل يملكه ولا يستل من احد او على نصفهما ان كان الاسلام وقيل على جميعهم لثبوت العقد ولا دليل على سقوطه والظاهر
 بالطلاق قاس والظاهر ان السلم من قبل كان لا سلم بها فلا شيء لا عقد وان كان سلم احداهما بعد اى بعد الدخول فانظر اربعة فان
 اسم الزوج في النكاح والاسم في العقد في خلاف ظاهر كما صح به في الرأى وفيه ان حكمه على وجهه لا يجمع على حكم السلم مع اسلام
 المرأة او لا السلم فيكون مع العكس بالاجماع والاولون يزوجوا بغيره وسلم عن ابن ابي عمير وعلى كل تقدير على الله لا يستقر به بالدخول
 وان كان الاسلام من امره لان مطلق قوله في البضع لا يوجب الصداق وطهارة الوقتات نفسها لم يقطعهما وكذا لا يضمن لهما من قتلها والظاهر
 فوجه الدخول للمهر الى غير الاسلام انفس النكاح في الحال قبل الدخول كما في قوله في غير الاسلام ينفق فان قيل منه وعلى قوله من بدل فيه فاقوله
 يجب عليه بعد الدخول الفل او يدخل في الاسلام ونظر في ذلك من وجهين الاول انه يجوز ان تنقل الى من يصح عندهم ذلك كمن في ذلك ينفسق مادام
 الشافعيان قلنا لا تنفسق بالافتقار الى الانتقال وان سلمت فبقي هذا مرقاة انفسا العدة وعلمنا ان كان بعد الدخول وعلى كل تقدير لا
 يستل انفسه الخاص بل باخذ الدين والاقا وهو واضح فان كان قبل الدخول من المرأة فلا مهر كما قلنا وان كان من الرجل عليه المهر على ما حكم
 من انفسه وقد قلنا من قبل نظر وان كان بعد الدخول ولو كان المهر المسمى فساد فيه الا ان الدخول وان كان سلم قبله عليه المهر فساد
 له على طلاق القوض وفيه نظر بعد كونه طلاقا في العدة مضمونة ولو انكر الزوج احد ما قبل الدخول انفس العقد في الحال لان المهر ان كان
 هو الزوج فلا يجل اسم الكتابين على المومنين سيما وان كانت الزوجة فلا يجوز في الباطن على نكاح غير الكتابيين والمومنين باجماع ولا علة قبل
 الدخول حتى ينظر في ذلك فان كان الا في ذلك الزوجة فلا يجرى لها الا الحد سواء قبلها او لا يجرى فيها كمال على الزوج المرد نصفه الحاقا بغيره
 كما قلنا مع النظر في الخلاف وان كان ان لا احد من احد الدخول فاجب لهما الاستبراء وتفسخ العقد في الحال ان كان المرد من الزوج و
 كان له من طهره بعد قول الاسلام في حتى ينظر العدة كما في غير النكاح وان كان له من طهره في المدة في قوله "وقد لا ينفسق مع
 على انفسا العدة مع بقائه المرد عنهما على ابداده وهذا الحكم ان خلا عن النص بل عن الاخبار لا يوجب في الردة وان وقروا على انفسا
 العدة بما اختلف فيه وصح به في الرأى وحكى النص في الاصل بقا النكاح وان وطئه الزوج كنهه في لذة
 قال الشيخ عليه السلام ان كانوا على مطلقه في العدة البينة هذا مع عدم الاسلام في العدة فكيف ينعقد من حاشا الردة فتكون اجنبية
 كالمطلق وفيه نظر لانها لا يجرى الزوج وهذا لا يحتاج الى تحديد بعد الاسلام فليت كالمطلق **باب الثالث** في الصدق والوطي اذا
 عقد المحرمة اي دوما على ان يجرى في حقها من طهرها الى طهرها على انفسها على انفسها من طهرها الى طهرها وان كان من طهرها الى طهرها
 اذا جتمع الرجل ان ينفق اطلاق احد من فلا يجرى في حقها من طهرها الى طهرها وقال لا يجمع ما نهى في خمس ونحوها ورواها على
 حمزة ومحمد بن قيس ولا خلا ايه كما قيل في انه لا يجرى في ذلك ما رواه وان لم يكن معصية من حق الزوج في الرأى ان حكمه باجماع عليه واسد له في
 الرأى والمدان به وان لم يصب لا يصلح ان يزوج تلك ما رواه ولكن نظره في الرأى في خلا ايه ظاهر من غير واحد منهم على البينة ورواها
 فاد على المحرمين اربعة وامتنان او اربعة ما رواه ويل عنه ورواه محمد بن مسلم عن العبد بن زنج ومنه ان شاء تزوج اربع ما رواه قبله
 نضر كالح في حق الا كما يظهر فلا يجرى على امتنانه وكذا السيد في حق المحرم فلا يجرى على من يجرى في العدة في حق الصدق والامتنان في
 المحرم قبل ولعله لثقل الحرام اذا جتمع مع الحلال والبينة المحرم استكمال العدد والامتنان حل لهما على البين والتمتع ما اذا اعدا له في
 ملأ البين فوضع وفاق كما صح في ذلك فهو قوله ثم ادنا ملكك بمانته وما في التقطع فهو التخييل في اجماع عليه للروايات الكثيرة وعرفنا
 محرمه وان اذ على الاكثر في اورد بعض الروايات اي المتقطعة من الاربع وحل على الاستبراء لانه متى حصلها من الاربع واطلع عليه المحرم
 امكن ان يدعى انها ما انان بخلاف ما افاد ويدل عليه قوله في الحسن لصدقه ان قال ابو حنيفة في اجماعهم من الاربع فلك على الاصح باطلا
 مع والمراد من الاخبار المحرمين واعلم انه لو طلق واحدة من كمال العدة ما يجرى له نكاح غيرها وانما على كراهية في الحال اما المحرم فلا يجرى
 عصمة المطلقة على ما جسد الروايات ولما اكرهه فلوروا من الخامسة قبل انفسا العدة الرابعة الشامل لغيره اجنبية وكذا امر الاحد
 ولو كان الطلاق رجعا حرم لا اخرى والاحد لا يسل العدة لانهما حكم الزوج ما دام في العدة ثم انعكس عن الاكثر بل انما الحاق عدة
 للسنة البين وفيه من قبل الجواز في عدة الناس باقطاع عصمتها الجارية في المقتطع ايه وفي بعض الاخبار وجوب الرجوع الى انفسها
 فيزوج انفسها وحكى القول في النكاح وهو احوط قول الله اقوى ولو تزوجت في عقد واحد وتزوج اربعة ومعه تلك وتزوج احدا
 في عقد واحد مطلق العدة النسب اليه كالمهر والنزح يجرى ويقل ثم يجرى عليه حنة جميل وقد مر نظره في الاخبار في غير واحد
 طلق الحرة ثلثين يوما رجعت بالرجوع اراستها المطلقة الا بالحلل التي ياتي في صيغة الطلاق سواء كان المطلق حرا او عبدا

في بيان حكم النكاح

في بيان حكم النكاح

[illegible]

[illegible]

عجوباً ونفسه لاحتكامها وهل يجوز الرجوع من غير الرجل فيه قولان الأشهر لا والحكمي عن القاضي والاسكندر والشهد الثاني فيهم وهو الصحيح
برهانهما من البرص والجذام والعقل ولا داعية في الضرر لا سيما من الأمراض المتعدية بالحقاق العبادي وفي الخبر فيمن أجهل أهله من الأدب
مع أنها عبيد المرأة مع طريق النكاح من الرجل في فراقها بالطلاق فتشبه في الرجل بطريق أو لا حبس لأطريق المرأة في فراقه بوجه آخر وفي الخبر
الصحيح المرأة بحكم النكاح والنكاح المذكور في غير النكاح والخصص يمكن مع الضرر بإخبار الحاكم له على الطلاق ولو تضمنت بالباشرة والمباشرة
مضافاً إلى أنه من شأنه في ثبوت الفسخ بغير الرجوع من الزوج خفي وفي ذلك موضع الخلاف ما إذا كان محكوماً بالذكور وبالأمهات بالثبوت
أو بكه وحكمي عن الشيخ في طائفة من النكاح ما لو ظهر الزوج خفي وفي ذلك موضع الخلاف ما إذا كان محكوماً بالذكور وبالأمهات بالثبوت
وعند حصول الإطلاق بالامتناع ما لو كان مشكلاً بين وقت النكاح وعجوباً للمرأة سبعة الجنون والبرص والقرن بسكون الراوي العقل
وهو كمن ينف في قبل المرأة أو شيء يخرج من قبل المرأة شبه الأذن للرجل اعتناءً بفاح الخصيتين أو عظم كالعق قبل المرأة واتحاد العقل والقرن
هو الحكمي عن أكثر أهل اللغة والفقهاء وبطل عليه الصحيح المرأة من أربعة أشياء البرص والجذام والجنون والقرن وهو العقل ما لم يقع فإذا
وقع عليها فلا يجوزها خبر آخر كما قيل ثم إنه لا خلاف أيضاً وقوي في هذه الأربعة عجوباً للمرأة توجب الفسخ ولا فرق في الجنون بين المطبق
والأدري وفي هذا القرن عيباً مطبوعاً ويشترط كونه فاضلاً عن الجماع بهدولة ولذا أطلق في كل جماعة من أهل اللغة أنه يمنع الوطء ولكن ينفذ من غيره
وأحد من الأخبار أماكن وطها وعلى كماله الحكمي عن الشيخ والأكثر هو عدم ثبوت النكاح إلا بغيره ومثال البرص المحقق في رجل لا يخلو الأخبار ونص
بعضها بالنكاح ولو وقع الدخول ثم إن النكاح ما ثبت بالجمام والبرص إذا تحققت فيهما مادة أهل النجسة وبظهر ذلك في بعض اعتبار النكاح في
ثمة واحدة وفي اعتبار العدة النظر وقد يشبه الحق بالبرص والنكاح من العيوب الاضطرارية وهو جعل المسكين واحداً ولا خلاف ظاهر في ثبوت النكاح
بما يظهر من غيره وأحد وبطل عليه صحيح النكاح والسادس البرص لا خلاف فيه ظاهر إلا ما حكمي عن طائفة من المصنفين وبطل عليه صحيحه
سهران وموثقاً من مسلم والشيخ في الصحيح مطلقاً على الحكمي عن الشيخين والاسكندر والجليل وأكثراً من المصنفين يروون برصاً وموثقاً من محمد بن
أبي بشر طرقت في كتابها من البرص منهم من قال في الفسخ وبطلان النكاح من كثير من المصنفين كمن اعتبر النكاح بالاعتبار
أنه منصفه إلا بين وقبل ليس عيباً مطبوعاً وقبل أنه عيباً بلغ الاقفاً والأول أقوى وهل يثبت النكاح بالبرص وهو على ما حكمي من أهل اللغة النكاح
الفرج بحيث لا يكون للدخول فيه من غير النكاح وإن لم يثبت في الفرج فمجرد الدخول فيه قولاً لا يتم لغيره التعليق في رواية أبي الصبح عن رجل
تزوج امرأة فوجد بها قرناً قال هل لا يخل ولا يقدّر زوجها على عظامها ترد وهي حاضرة قلت فإن كان دخل بها قال كان علم بذلك
أن ينكحها بغير النكاح ثم جاءها ففقد رضى بها وإن لم يعلم إلا بعد ما جاءها فإن شاطئاً طلق بعد وإن شاء أصل ونحوها رواية الحسن بن
صالح عن الفقهاء والكاتب والمراد بالطلاق هو الطلاق اللغو بالفسخ لا الطلاق الشرعي واختلف في المدة وفي الفجور فمن كثير من المصنفين
يرون أن أكثرهم إنما أرادوا الدخول على الزوج ولم يجدوا الروايات ما يدل على هذا الحكم نعم في بعض الروايات عن رجل تزوج امرأة فلم يبعدها ثم
جاءها أنها قد كانت زنت قلت إن شاء زوجها أخذ الصداق من زوجها وطأ الصداق بما استحل من فرجها وإن شاء تركها وهذا يدل على
جواز الرجوع على ولها باصداق وليس إلا كون عيباً فسخ به وعن الشيخين نعم بقوله في من عدلها عن النكاح بغيره ما بينهما لا يبيح أو أياها
في الحكم بمثل هذا السند مشكلاً وقسم المرأة تكاحها بالجنون الحاصل للرجل وإن كان دوراً أو سوانجاً من الدخول أو كان ساقياً عليه أو على
العقد بالاختلاف صحيح إذا كان لا يعقل أو كان الصاوة وإن كان يعقل فإن كان قبل العقد ومثلاً في المأخوذ عن عدان حجة الصحيح أنهم
إن كان متأخراً عن العقد الحكمي عن أكثر المتقدمين عند الفسخ خلافاً لكثير من المتأخرين لم يهتم إطلاق رواية علي بن حمزة عن إبراهيم عن المرأة
يكون لها زوج وقد أصيب عقله بعد ما تزوجها أو عرض لجنون فقال لها إن تزوج نفسها منه إن شاءت وإضافاً إليها في الدخول
صحيح الجليل أنه إنما يبرئ النكاح من البرص والجذام والعقل والجنون وأعرض عن هذا السؤال المذكور في هذه الرواية في عيب من غير هؤلاء واستدل
للقضاء بالحكمي عن العفة الرصو والمسئلة عمل اشكال ونسخ المرأة نكاحها بالخصاء وهو سبب الاثنيتين وإخراجهم إلى مسألهما الحكمي الوحي هو
رضي المصنفين وحكي عن بعض أفراد الخصاص كماله على ثبوت خبر الفسخ بالخصاء من الأخبار الكثيرة وظاهراً في الفناء في نعم حكمي
عن الشيخ في الخلا والمبسوط أن الخصاء ليس بهنكاح بقدره على الوطء وبما لا يخفى من غيره من جهته عدم الانزال وهو ضعيف في مقابلته الصو
وإن لم يكن من أفرادها فالخلاف مشكلاً وهذا الحكم في الخصاء ثابت إن كان حصوله ساقياً على العقد والابن ساقياً فلا خلاف أنها لا طائفة
النكاح واختصاص أدلة الفسخ بصورته ليس بالخصه وهو طويل مرص في تقديم خصائه على العقد ونسخ المرأة بغير نكاحها بالفسخ وهو كافي
مصرح بغيره من الإلهام أضف الذكر من الأنتاس من دون تقيد بعد أدلة النكاح وبما حكمي عن المصنفين من بعض أهل اللغة اعتبار
وحكمي عن الفقهاء الأكفاء بالأول وفيه شهد بذلك رواية الكشاف ورواية أبي بصير السمرقاني عن الفقيه على النكاح من دون تقيد بعد أدلة
وثبوت الفسخ بها ثابت بالإجماع ظاهر كما يظهر من غير واحد وبطل عليه الإخبار المنخفضة وأطلق غير واحد منهم ما يدل على ثبوت النكاح
وإن تخلف بعد العقد قبل الوطء وأما لو تخلف بعد العقد والوطء ولمدة كذا رواية كذا في كونها واسمى وعن غيرها الوطء قبل خاصة فلا خلاف

الحكمي عن أكثر أهل اللغة والفقهاء وبطل عليه الصحيح المرأة من أربعة أشياء البرص والجذام والجنون والقرن وهو العقل ما لم يقع فإذا وقع عليها فلا يجوزها خبر آخر كما قيل ثم إنه لا خلاف أيضاً وقوي في هذه الأربعة عجوباً للمرأة توجب الفسخ ولا فرق في الجنون بين المطبق والأدري وفي هذا القرن عيباً مطبوعاً ويشترط كونه فاضلاً عن الجماع بهدولة ولذا أطلق في كل جماعة من أهل اللغة أنه يمنع الوطء ولكن ينفذ من غيره وأحد من الأخبار أماكن وطها وعلى كماله الحكمي عن الشيخ والأكثر هو عدم ثبوت النكاح إلا بغيره ومثال البرص المحقق في رجل لا يخلو الأخبار ونص بعضها بالنكاح ولو وقع الدخول ثم إن النكاح ما ثبت بالجمام والبرص إذا تحققت فيهما مادة أهل النجسة وبظهر ذلك في بعض اعتبار النكاح في ثمة واحدة وفي اعتبار العدة النظر وقد يشبه الحق بالبرص والنكاح من العيوب الاضطرارية وهو جعل المسكين واحداً ولا خلاف ظاهر في ثبوت النكاح بما يظهر من غيره وأحد وبطل عليه صحيح النكاح والسادس البرص لا خلاف فيه ظاهر إلا ما حكمي عن طائفة من المصنفين وبطل عليه صحيحه سهران وموثقاً من مسلم والشيخ في الصحيح مطلقاً على الحكمي عن الشيخين والاسكندر والجليل وأكثراً من المصنفين يروون برصاً وموثقاً من محمد بن أبي بشر طرقت في كتابها من البرص منهم من قال في الفسخ وبطلان النكاح من كثير من المصنفين كمن اعتبر النكاح بالاعتبار أنه منصفه إلا بين وقبل ليس عيباً مطبوعاً وقبل أنه عيباً بلغ الاقفاً والأول أقوى وهل يثبت النكاح بالبرص وهو على ما حكمي من أهل اللغة النكاح الفرج بحيث لا يكون للدخول فيه من غير النكاح وإن لم يثبت في الفرج فمجرد الدخول فيه قولاً لا يتم لغيره التعليق في رواية أبي الصبح عن رجل تزوج امرأة فوجد بها قرناً قال هل لا يخل ولا يقدّر زوجها على عظامها ترد وهي حاضرة قلت فإن كان دخل بها قال كان علم بذلك أن ينكحها بغير النكاح ثم جاءها ففقد رضى بها وإن لم يعلم إلا بعد ما جاءها فإن شاطئاً طلق بعد وإن شاء أصل ونحوها رواية الحسن بن صالح عن الفقهاء والكاتب والمراد بالطلاق هو الطلاق اللغو بالفسخ لا الطلاق الشرعي واختلف في المدة وفي الفجور فمن كثير من المصنفين يرون أن أكثرهم إنما أرادوا الدخول على الزوج ولم يجدوا الروايات ما يدل على هذا الحكم نعم في بعض الروايات عن رجل تزوج امرأة فلم يبعدها ثم جاءها أنها قد كانت زنت قلت إن شاء زوجها أخذ الصداق من زوجها وطأ الصداق بما استحل من فرجها وإن شاء تركها وهذا يدل على جواز الرجوع على ولها باصداق وليس إلا كون عيباً فسخ به وعن الشيخين نعم بقوله في من عدلها عن النكاح بغيره ما بينهما لا يبيح أو أياها في الحكم بمثل هذا السند مشكلاً وقسم المرأة تكاحها بالجنون الحاصل للرجل وإن كان دوراً أو سوانجاً من الدخول أو كان ساقياً عليه أو على العقد بالاختلاف صحيح إذا كان لا يعقل أو كان الصاوة وإن كان يعقل فإن كان قبل العقد ومثلاً في المأخوذ عن عدان حجة الصحيح أنهم إن كان متأخراً عن العقد الحكمي عن أكثر المتقدمين عند الفسخ خلافاً لكثير من المتأخرين لم يهتم إطلاق رواية علي بن حمزة عن إبراهيم عن المرأة يكون لها زوج وقد أصيب عقله بعد ما تزوجها أو عرض لجنون فقال لها إن تزوج نفسها منه إن شاءت وإضافاً إليها في الدخول صحيح الجليل أنه إنما يبرئ النكاح من البرص والجذام والعقل والجنون وأعرض عن هذا السؤال المذكور في هذه الرواية في عيب من غير هؤلاء واستدل للقضاء بالحكمي عن العفة الرصو والمسئلة عمل اشكال ونسخ المرأة نكاحها بالخصاء وهو سبب الاثنيتين وإخراجهم إلى مسألهما الحكمي الوحي هو رضي المصنفين وحكي عن بعض أفراد الخصاص كماله على ثبوت خبر الفسخ بالخصاء من الأخبار الكثيرة وظاهراً في الفناء في نعم حكمي عن الشيخ في الخلا والمبسوط أن الخصاء ليس بهنكاح بقدره على الوطء وبما لا يخفى من غيره من جهته عدم الانزال وهو ضعيف في مقابلته الصو وإن لم يكن من أفرادها فالخلاف مشكلاً وهذا الحكم في الخصاء ثابت إن كان حصوله ساقياً على العقد والابن ساقياً فلا خلاف أنها لا طائفة النكاح واختصاص أدلة الفسخ بصورته ليس بالخصه وهو طويل مرص في تقديم خصائه على العقد ونسخ المرأة بغير نكاحها بالفسخ وهو كافي مصرح بغيره من الإلهام أضف الذكر من الأنتاس من دون تقيد بعد أدلة النكاح وبما حكمي عن المصنفين من بعض أهل اللغة اعتبار وحكمي عن الفقهاء الأكفاء بالأول وفيه شهد بذلك رواية الكشاف ورواية أبي بصير السمرقاني عن الفقيه على النكاح من دون تقيد بعد أدلة وثبوت الفسخ بها ثابت بالإجماع ظاهر كما يظهر من غير واحد وبطل عليه الإخبار المنخفضة وأطلق غير واحد منهم ما يدل على ثبوت النكاح وإن تخلف بعد العقد قبل الوطء وأما لو تخلف بعد العقد والوطء ولمدة كذا رواية كذا في كونها واسمى وعن غيرها الوطء قبل خاصة فلا خلاف

بسم الله الرحمن الرحيم

والمفروض مالك
الصديق العقد
ص

[illegible]

لان النكاح لا يثبت الا اذا علم سببه وهو عقد التبرع على المقدور او فرض حصول العلم بانح التبرع وشك زمان العقد فلا يثبت الا اذا علم سببه
الاصل اخر العقد لان احد العقد لا يثبت بغير العلم بان كانا من عقلا لا من غير عقلا فلا يثبت الا اذا علم سببه
لا يثبت الا اذا علم سببه وهو عقد التبرع على المقدور او فرض حصول العلم بانح التبرع وشك زمان العقد فلا يثبت الا اذا علم سببه
الباقى موضع الفسخ هل ان يقصر عن العمل بسببه ما يبرأ من الاصل او يقصر عن شيء ولم يبرأ من الشارع فتدبره وقدره بالسبب من قبيل
الوصف بالثبوت او تقديره موقوف الى نظر الحاكم اقول وعلى الاول بان الرضا بالعلم العاين يحصل على تقدير انما يبرأ من الكفاية في القفاون كارتقاء
العلم والبرهان ضعيف بان ذلك انما يكون حيث تثبت قول المولى العقد اما مع امكان تحيد مبدل فلا دليل على سقوط شيء من النكاح وهذا لا يبرأ من شيء
عن تسليم النقص مع تحقق سبب التبرع وسبب القول الثالث بورد مبادىء نقص قبول العمل فاما العمل على معنى التبرع او العمل على السبب او يفتى على
الحاكم وسبب العقد هو ان النقص على خلاف الاصل فان مقتضى العقد وجوب جميعه فان اقصى العقد وجب العمل بمقتضاها ونسب الشرط ناس
الا انما يبرأ من الزوال اذا كانت اوطى الا انما يبرأ من شيء مع فوات الوصف للشرط وهذا اقوى لولا ان كان في الصحة الواردة في النقص ومنها فوجوه وكيفية
الى نظر الحاكم ورجح فالاولى ان يقر ان الحاكم على ان ينظر في نفس هذه المسئلة الخلاف ويحكم بما يوجب له النظر بل قد يقر ان وكول ما ينقص الى
الدليل عليه لان شبهة ما اهمه الشارع ليس موقوف الى الحاكم ويمكن ان يقر ان الظن الرواية حيث لم يبين مقدار النقص هو مقتضى النكاح
لاستلزامه في ثلثه الفئات وقد وكله الشارع الى التعارف بل مقتضى ما انزل الله السؤل عن نقص القفاون كما لا يخفى على من امل قلبه لا
ولو شرط اسلاهما فان كانت فان قلنا يجوز ان يبرأ من نكاح الكتاب فلا يصح قضيتة للشرط ولا يخبر مع ذلك ان الشرط في من العقد
لاستلزامه اللزوم كما في كل عقد لم يذكر منه شرط ولو تزوجت على اسحق فان لم يملكها الفسخ وقد تقدم ان لها المهر مع الدخول ولو
احلت امرأته كل من الزوجين على الاخر فلها مهر المثل على الواطى في شبهة والتمسك على الزوج وتزوجه كل منهما التبرع لكن لا يابطاها
الا بعد العدة مسكلة لا بد من الاحتياط كما صرح به جماعة في وجوب القسم بين الزوجين في الجملة وبطلان عليه الاحتياط المستفصصة
انتهى وانما الاشكال والاحتياط اسهل من يفسر العقد والتمسك فيصير للزوج الواحدة قبله من اربع نال ولاتين ليلتان ولثلاث ثلث
والفاضل عن تمام الاربع لم يضعه حيث يشاء فان كان اربعاً فليس له شيء للفاضل من اللبالي وكل ما رجع دونه من القيمة يجب عليه الشرع
في صورة اخر عام فهو وجوب على الشرع في القيمة وينفرد عليه كما ذكره جماعة وسبب بعض الاحتياط عدم الوضوح للزوج الواحدة وعما
وجوب الابتداء بها للثلاثة ثم لو ان عند واحدة لم يجب عليه المبيت عند غيرها فانما انقصت دونه القيمة لم يجب عليه استئثنا
دونه اخرى الى ان يبيت عند بعضهم فيجب عليه ايضا القيمة للباقي ان لم يجب عليه الاستئثنا وهكذا وانما كما صرح به جماعة على
الاول وحكي عن الشيخ في طرق التحقيق في بيع ومدة في القفاون واختار الشيخ الشهيد الثاني وسبب وجوب الاحتياط في القفاون والاضار
يمكن ان يسدل للثلاثة من الاثبات والاختيار من الاثبات قوله وعما اشروه من المعروف دل على وجوب مباشرة النسبة في الجملة ولا يثبت
عرفا بمجرى الاتفاق ولا بانضمامها في كل اربعة اشهر مرة واحدة باقل مما يوجب الغسل فدل على وجوب شيء اخر يوجب صدق القفاون
وليس غير الاحتياط اجتهاد الاجماع فقهين وجوبها وادع على ذلك بان المباشرة تحقق بدون الاحتياط بل لا يثبت والافاق وتحسين
الحاق والاستمناع بالجملة والاولى بل مع عدم استيعاب اللملة بالمبتل مع عدم البت على الوجه الذي اوجب المقتابل بل يمكن تخصيص المباشرة
بالضرورة بانه في الزواجا مع عدم مبيت عدله وفيه ما عدا الاتفاق من هذه الامور المذكورة غير واجب لاجتماعها وقد عرفنا انه
على تحقق المباشرة عرفا بمجرد الاتفاق او بانضمام اقل الواجبين الوطى فليطبق هذا ما صرح ان يكون واجبا الا انضمام مع ان مثل هذا
لو توجه لم يكن الاستدلال بالانضمام على وجوب الاحتياط اجتهاد في الجملة لا خلافا فيه مع عدم ابرقاس سره كغيره من ادلها عليه
ومنها قوله فلا يملكوا كل البتل فدل هذا كالحلف لا يملكوا العقد الزوجين حتى نل ذلك الاخر كالحلف لا يملكوا العقد ولا يملكوا
فذلك على حرم البتل لاجل العلة المذكورة وهي ان تلكها كالحلف ولا ينبغي تحقيق هذه القفاون في القفاون ابتداء فيحقق النكاح ومنها
واللذان يفتاؤون نشورهن مظهرهن واهجرهن في المضاجع واضربوهن فان طعنكم فلا ينبغي عليهن سبيل دل على جواز الطهارة في
المضاجع مع نحو الشئ او مع غيرها على اختلاف التفسير فبطلان مفهوم العتبه انما ظاهر او ان كان مفهوم الوصف على علة
جواز مع عدم خوف التشور وجب اعتبار مفهوم الوصف هنا انه في مقام تحيد الصنف الذي يجوز له من النساء ماضيا الى وجود
القرينة في ذلك الا انه وهو قول فان طعنكم فلا ينبغي عليهن سبيل ولما اوجبنا فيها موقوفه محمد بن قيس عن ابي جعفر قال اذا كانت
الامنة عند قل كالحرة على الامنة في الحرة الثلثين من مالها ونفسه بينة آتية ولا دمنة الثلث من الوطى ودها في الامنة ووجه
الكل حيث انها يابطاها نل على وجوب ما ليس بواجب لاجتماع العدة ونحو الحرة بالثلاثة من تمام الاوقات والامنة الثلث واخره يضعف
السبب اقول اما الابداء صحت الدلالة فضعف لان دلالتها على وجوب ما ليس بواجب لاجتماع الاوجوب طريح الرواية وان التقييد بالنقص
المطلقا والعموما بواسطة الرأى ليس بغير فكا ان المراد بالامنة الرواية خصوص النفقة كما فسره الامام فكلما المراد من النفس المصاحبة وليس

مكرر

غيرها واجبا انما عاوما الا براد بضعف السند فان كان بواسطه محمد بن قيس حيث انه مشر في بين الثقة والضعف فغير ان الظن كما
 استظهر غيره واحد هو واقف من تركه عنه طاعته محمد بن كاهن هذه الرواية في العمل بكتبه بفضل كاف في هذا المجال من الرواية والحق
 ظاهر من كتاب علي بن الحسن بن فضال ان كان ضعفه بواسطه نفس علي بن فضال حيث انه خطي فغير ان في غاية الوثاقه والورع في دينه
 كما يظهر من ملاحظه ترجمته مضافا الى ان الشيخ في الرواية من كتابه كاهن هو الظاهر طائفة من يثبت في السند وقلة ورواية حسنة
 كما الصحيح في شأن علي بن فضال واسم اخيه وكنيته عن العسك كثر في الرواية ورواية مضافا الى انجب الرواية بالضمرة نعم هذا الا
 براد منهم حسن علي بن علقه من النامل الضعيف المنجبر ولو كان موثقاً حيث قال في مقام آخر ولا اذكره الا ان العمل بالموثق خرج عن قيد
 الايمان وجبر ان ضعف بالثبوت محبوب بالثبوت وفيها موثقة عبد الرحمن بن فضال واما بن عمار بسبب الله وفيها الحرة لينا ولا من له
 وفيها صحيح ابن مسكان فان تزوج الحرة على الامة فلهمة بوقا ولا يورث ويخولها الحكمي عن الفقيه حماد ورواية ابن جبير وفيها
 صحيح الجلي وحسنه ابن هاشم قال سالت ابا عبد الله ع عن قوله وان امرت خال من جعلها فاشور او اعراضا هي المرأة تكون منه
 الرجل فيكون هي اقول لها ان اريد ان اطلقك فقول لا تفعل ان اكره ان تمشي ولكن انظر في ليلة فاصح بها اما شئت وما كان سوا
 ذلك من بيتي فهو لك ودعني عما لك فهو قوله ولا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلى الله عليه وسلم وهو الصلح فان الرواية كانت في ظاهرة في
 كون الليلة حلالا لزوجها وطهرا لها اسقاطها والمصالح بها كابر الحقوق على ترك الطلاق ويخولها رواية ابن جبير ورواية زيد الشحام
 والرواية في نفسه التمسك عن البرقي عن مولى الرضا ورواية في دار التوبة كذا في نفسه الامة الشريفة المذكورة وظهر من الجمع من رواية
 علي بن حمزة الوارد في نفسه الامة عن ابي الحسن ع قال اذا كانت كذا ثم بطلت فهاضت له مسكني ودع بعض ما عليك واحل من يها
 وليتني حل له ذلك ولا جناح عليهما ولا يفتلح هذه الرواية في غير هذا الشاها على ذكر البو مع اللبنة مع ان البو ليس حقا لها على
 التمسك لان ترك ظاهر الرواية في بعض الموارد لا يوجب لزوما بالنسبة الى التمسك ان كون الزوج عند الزوجية في صحتها لهما من الحقوق
 المستحقة وقبوله عندها من الحقوق الاجتناب عن الاستسكا وعلى الحكمي عنه فليس شي من الرواية مخالفا لاجماع هذا كله مضافا
 الى ان حجة الزوجية في المضاجع ضرر عظيم عليها نفى بجوه لا ضرر ولا ضرار الله عنسكوا بها اكثر في موارد منها القسمة للزوجين و
 غيرها وبخصوص ما يثبتها من بعض الروايات من حصة مضارة الرجل المرأة والمرأة الرجل ثم ان هذه الدلائل وان اخص بعضها من حجة
 القسم مع ما ذكره في الرواية من بعضها في مثل صورة اتحادها مضافا الى ما يظهر من ذلك القول بعد الوجوب في الواحدة والوجوب في التعددة
 ويمكن ان يستفاد من ذلك كراهية انه نعم حكمي في فرض عن اس حجة النصيح باشرط التعدد وجوب القسم قال بعده وحكي انهم عن طاعة
 كالقصد وتبر والمذهب والجامع انتهى كلامه رفع مقامه ويحل قولا ان يكون مراد ابن حمزة من القسم التي اشترط فيها هذا الزوج
 هي القسم بين الزوجين ولا يشترط اعتبار في الزوجية في مفهومها واما القسم في الواحدة بمعنى اعطائها قسم او حط احسن اليها او
 نصيبا للناشرة فلا ينبغي فيه التحد وكذا كان فاعل مستند التفصيل اختصاص ما اعبر عنه ودلائل من الدلائل المذكورة في
 النعمة وحده صورة في المضاجع المركب وضعه ادل منها على القبول سدا ولا على سبيل منع الخلو فيرجع في صورة الاتحاد الى
 اصل الدلائل في ذلك بغير مستند لا القاباين بعد الوجوب مع حيث اتم غضوا ولا لما اعني منه وسند ما اعني به لانه و
 لم يردوا على ما لا يرد وقدا سدل له في ذلك مضافا الى الاصل بقوله ثم فانكم اما ظا لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وان خفتم
 ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم فان لا يبدل حلوان الواحدة كالامة لا حق لها في القسم ما يثبت فيها العدل ولو وجب لها
 ليل من الاربعين ان غيرها او كذا في بعد الفجوة للواحدة قال بعده لانها لا مع الاسد انتهى وفيه دلالة في الآية على كون الواحدة
 كالامة وعطفتها على الاول على اتحادها بالمراد وانه لما لم يرد ان حصة من لا تعدلوا من الزوجات فانكوا واحدة فقتلوا من المبل
 والحف او ما ملكت ايمانكم ولو كانت من امة لان اصحابها مملوكه للولي فلا يلزم ظلم عليهن بترك المولى اسبها المنفعة من بعضه لار
 ترك الرجل الحق المختص لئلا يظلمها وكيف كان فليس في الآية دلالة على المصلوب ولا اشعار به بان يمسك لهم بمدول من الاختيار الى
 حصة الحق الواحدة للمرأة في ان يمسكها من العز وطبعها من الجوع كقوة التمسك بن عمار ورواية عن جابر الخمر ورواية في الحديث ٨٨
 ونحوها ويثبت التمسك عنها بان المراد من الزوجية في ذلك الاحاطة حقها التمسك بها ولا ضير في حصره فينادي فيها قال - م عنده بوجوبها
 هو في الحقوق المشتركة بين الزوجين وليس بخاص بالزوجية وبالجمل فالمسئلة محل التمسك وان كان

ففعها
 هذا ما وجد بخطه الشريف في
 لما ان يثبت كتبها مع قلها الكثرة
 بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين والثناء لله على اهلها اجمعين المولى الشريف القضي

44

[illegible]

[illegible]

السراير في
مقام كنقض

فان لا بل كان فاسعا والخاص ان النباد في الصلوة والقصد الباطنية وانها احسن الباطن دون حسن الظاهر فكم يعرف بحسن الباطن
من جهة ان الظاهر ان الباطن وبهذا يظهر ان ان يراد من الصلوة ملكة بعد بل الظاهر ببيان ملكة السر ان يكون ههنا نفسانية
نفس على ترعوبه من الناس وفعل بل ظاهر فيهم فضلا ان ملكة الله ليس على هذا بل في ملكة الصلوة اللهم الا ان يقال ان الصلوة
ملكاة للسر من الناس من جهة المحل من الله في الظاهر بحيث يصب في ملكة الله ليس في السر من الناس في خوف سقوط عن محل القلوب او
لظن بها اليك في كل الامور التي هي في هذا كذا عظاما لان الظاهر ان ان هذا القول جعل حسن الظاهر في الصلوة نفسها كما يظهر
من اللبس قال وتعلم الصلوة بالشباب والمناشئة و صلوة عباد من خلفه ولا يكمل الاسلاف في معرفة الصلوة بخلافه فلا ينال الجهد ولا
التعب بل على حسن الظاهر على الاقوال التي هي في مثل المحكي عن الذكري والبيان والجفر والوخر والكنة والمذنب والروض بل في الاخير
الخلاص عنه وكيف كان قد حوت الصلوة عبارة عن مجزى من الصلوة بملكه بحسب ما قد وجدنا وعلى تقدير القول به فيجب ظلال
خيار الصلوة على ان المباح حسن الباطن وان الغلبة هو الوثوق بعقول قول لا اصل الا خلفت في يد يديه وامانه وقوله اذا كان خلف
امام قوله وثق وقوله في شهادة الصلوة اذا كان عفيفا فاننا لا نعرفه بل مما دل على اعتبار عقده وصلاحه وخبره قال هذه
كلها امور باطنية اعتبرها الشارع في الشاهد والامان ان اردوا به ما هو الظاهر من كلامهم ظاهرا عرف من ان حسن الظاهر في
ظاهر الصلوة فان اردوا ان طريق نبي صلى الله عليه وسلم في قوله في رسالة بوش اذا كان ظاهره ظاهرا ما موافقا لشهادته
ولا يسل من الباطن وقوله من صلبه الحسن في جاعة فظنوا بخبر او كل الخبر كما عن العقيد وقوله في رواية ابن ابي بصير والذليل
على ذلك كله ان يكون سائر العيوب كفي في الدلالة على الصلوة التي ذكرها سابقا وقوله في رواية الصلوة والخطا من حامل
فلم يظلمهم الخ الى غير ذلك فبعد اطلاق هذه الدلالة منصرفا الى صورة افادة هذه الصلوة الظاهر من الظن بحسن الباطن ولو اريد
عن اطلاقها فقول انما مقبلة بما دل على اعتبار الوثوق وكونه من رضى صلاحه وعقده مع ان قوله من صلبه الحسن في
فقط وبخبر او كل الخبر يدل ان الشاظر في ترتيب الاثار وهو ظن الخبر بالتحصيل لا مجرد فقال الظاهرة وانما اعتبر بكونه استنباطا
لظن الخبر الله بترتيب عليه الاحكام فظن الخبر او نال الخبر من رتب على رتبة التحصيل مصلية في الجاهل بواسطة حصول الظن من ذلك
بالخبر فهذا على خلاف المطلوب بل وانما فقول من حامل الناس الخ ان قال وحيث اخبر في رتبة على ارادة حصول الوثوق
بذلك من الاوضاع المذكورة لعدم وجوب اخوة غير القلة للتميز بالظنون بحسن الباطن وكذا قوله في صحيحه بوش في بصير ولو لا
ذلك لم يكن لاحد ان يشهد لاحد بالصلاح فانما قرينة على ارادة الكف بل قوله في رسالة بوش اذا كان ظاهره ظاهرا ما موافقا
لما موثبه من ارتكاب القبايح الواقع وكيف كان فهذه الاخبار لا اطلاق فيها وعلى فرضه فنصرف في صورة كيف حسن الظن
من حسن الباطن على فرض عدم الاضطراف بل يعرف بل يمكن ان يثبت اطلاقها بما دل على اعتبار العقده والصلاح والصلوات والامانة
حيث ان الظاهر ان الاثبات اعتبارا للمسلم بهذه الصلوة لا اقل من الظاهر للصوف عرفا اللهم الا ان يقال ان هذه الاوضاع اذا اعتبر في حقها في
نفس الامر وحسب دل الدليل على ان حسن الظن طريق الى هذه الاوضاع وان يحصل الظن الصحيح بل عرفا بل يكفي وجود الطريق القبيح
الصحيح المحل شرعا فلا خوف في الجاهل ما ذكرنا من انه لم يظهر من الاخبار كون مجزى من حسن الظن كافيا في الحكم بترتيب احكام الصلوة وان لم يثبت
بحسن الباطن الذي ذكرنا من الحالة النفسية الراعية لله في عن مخالفة الشرع والتسبب في جميع الكاثر في غالب الاحوال وان صار مغلويا
لله في بعض الاحوال نظر الى غلبة القوة الشهوية وانضبطت مع انه لو سلم ترتيب احكام الصلوة بمجزى من حسن الظن لكن من ابن
ثبت ان حسن الظن نفس الصلوة كما يظهر من بعض ما بيننا المعاصر كيف وقد عرفت ان القول في س وغيرها عن ان باب هذا القول هو كذا
حسن الظن في الصلوة وانما جعل طريقا كذا فلا يابا ان باب القول بالملك ثم انه قد دل بعض المعاصر ان جعل الصلوة عبارة
عن نفس اجناس الكاثر كما يظهر من كلا من جهة وابن اديس على ما تقدم ويكر حسن الظن طريقا اليه وفيها ولا ان الصلوة ليست
من الاجتناب ان الصلوة من الصلوة لا من الافعال مضافا الى عدم علة عرف للشرع عليه وكذا كلام الفقهاء على ما تقدم من ابن
ادريس وابن حنبل ولا دليل في الاجتناب عما يابونهم من قوله في صحيحه ابن ابي بصير بوش بان يفي او صلا الله عليها النادم
حيث انه عطف على قوله بان يرفق بالشواذ المتفاوتين العينة من الصلوة بان يعرف باجتناب الكاثر لا يخفى ان هذا لا يثبت ان
يكون الصلوة عبارة عن نفس الاجتناب بل يمكن ان يكون الاجتناب طريقا اليها ان يكون هي الحالة من آثارها كما يعرف بالآثار وعرفه
انه وانما ان اريد بل جعل حسن الظن طريقا بعد الاجتناب فلا دلالة على ذلك الاخبار على قوله في رواية ابن ابي بصير الدليل على ذلك
ان يكون سائر العيوب الخ ولا يخفى انه لا يدل على كون الشرع طريقا بعد الاجتناب لا ضرورة الى صورة افادة الشرع بالشرع وبشرط
قوله في رتبة مقام اعتبار النجاة المحاذرة ولا ذلك لم يكن لاحد ان يشهد لاحد بالصلاح فان ظاهرا من مداومة الجاعة انما اقيم
لكونه مظنة للصلاح التي هو عبارة عن عدم دوافع من مخالفة الشرع والظاهر ان من حامل الناس فلم يظلمهم في قوله فهو مرتب على

هذا الخبر لا يثبت
انما هو من جهة
حالة الوصول

فلا بد أن يكون على كون العلة نفس هذه الافعال المذكورة وان كان ما هنا بل على كون هذه الافعال طريقا الى العلة لا هو على غير
 المطلوب بل ان شاء الله تعالى ان جعل نفس هذه الافعال الثلاثة المذكورة طريقا للحكم بموافقة تلك امور تلك الشبهة وهي عبارة اخرى عن كون
 القبايح وكيفية كماله فكل نفس لا يجتاز ذلك لا دليل عليه فضلا عن جعل نفس الظاهر الى الراجح والظاهر كلام المصنف المذكور
 المتأمل في هذا الاحتمال ان الذي في هذا دفع ما جرد على كل من القول بالملك والقول بحسن الظن ان للمشرع الحق الحسن الظاهر
 الناس الواحد الملك العلة التي هو عدل واقف عند ادب القولين اذا اطلع بالملك والقول منه على مصبته خفية لم يظهر بها عند
 احد فيجب ان يحكم بعد الله على القولين ان لم يرفع عنه عتية ذلك الملك ولا حسن الظن مع انه يحكم بعد العلة عند من اطلع على
 ذلك من اتفاق على الظواهر الواجبة العلة عبارة عن الاجتناب وجعل حسن الظن طريقا فلا يلزم ان لا يرفع القبايح انما يرفعها انما يرفعها
 الواقع ولا يخفى ان القبايح من هذا يمكن على القول بالملك ان في الملك الباعث على ملازمة التقوى فلو ادا من الملك مضمنا
 بالبعث على التقوى والرجوع الى الخاشية هي علة واذا وقت للمصنف بالملك في حال الوقوع غير مضمنا بالرجوع والبعث فلذا
 يوصف الفاعل بالفسق ثم لو ان لم يرفع على ما قبل نصف الملك بالبعث والرجوع بواسطة انصافها بانصاف المذكورة الزم والنصر
 بالتوبة وحصلت الندامة ولا ينافي ذلك ما سنشئ اليه من ان المراد بالملك الحالة الفاضلة لقوة الشهوة والغلبة بالنسبة الى جميع
 الخاشية في اغلب الاحوال بان يقال ان هذه الحالة موجودة في حال الغلبة لان المراد بهذا التفسير هو ان هذه الحالة لا يجب ان يكون
 وظفقتها المنع في جميع الاحوال بحيث لا يوجد الانسان حال يخل فيه القويان على تلك الحالة القادرة بل يميزان يكون من شأنه الغلبة
 على القويين في اغلب احوال لكن لا يكون على ذلك الا اذا انصف بالغلبة والبعث فاذا صار من مغلوب فلا يمتنع عدالة لا فيهما الملك
 المتصف بالبعث مع انه ينبغي ان العلة ان جعلها عبارة عن نفس الاجتناب عن جميع القبايح فلا يكون حسن الظن طريقا اليه لان
 ترك الخاشية الغلبة التي ليس من شأنها الظهور لا يعلم ولا يظن بحسن الظن فلا بد ان يكون الطريق اليه طاعة الملك وحيث يكون حسن
 الظن كاتفاضا عن الملك وهي امانة على الاجتناب ونحو تفصيل هذا في الكفر في من عند القائل بالملك وقد عرفنا ان المراد بالملك
 هي الحالة المتقنة وان عتيرهم بالملك وان لم يظن في الكيفية الا ان الكيفية هي بعض الشاة المصنفين هي الحالة
 المراد منها الامم انما يحصل بعد التواضع وما يحصل بوضع بالظن الحسن في قلبه كما قد ينفق فليرد بها الحالة المتقنة الفاضلة لسلطان الطوبى
 الاحدة بظن القوي الشهوة والغلبة ملازمة في غالب الاحوال وهذه حال الغلبة كحصول شاهدة في الطيبين من عبيد سامية
 ولا يحد غلب القويين عليها في بعض الاحوال لقوى مما لا يمتنع في الاجابة انما يقرر بانتم خص من الاضطراب وهو في الامر على خيل
 فتمت الحالة المذكورة عن المذات الضعف البصرة المحركة لها على الدفاع والخالف في حصول الكبر من اهل العلة هو الشاة في ان
 الخالف في حصول الغلبة في طبع عبيد اهل الدنيا هو الاول وامرنا ان هو الاول في كماله انما في تلك وهو ليس الفصل لا على
 الشخص من الله وعفوانه بعد التوبة وتدارك السبب بالحسن الكفا في الحقيقة راجع الى القم القاطن في الامم على الاشارة اصل متعينة
 العمل في هذه القصة في عفوانه سبحانه واذكرنا في ان هذه الحالة لا تزل تجرد اشباع الكبرية ثم تزل وصفها اعني سلطانها على طوبى
 وبقي رتلا وهو طوبى غالب بعد صدور الغلبة ما يحصل الندامة فاذا حصل الندامة رجع الطوبى الى مغلوبين والحالة المذكورة
 الى سلطانها فالعلة هي الحالة الباعثة الخالف مع غلبتها بوصف البعث والغلبة ولا ريب ان ذلك اذا قل كبرية وبقي غير ادم عليها
 مع الاتفاقات البها قلبت الحالة الموجودة فيها غالبية على الطوبى والاند عليها اقطاعا لان رتلا غلبتها على الطوبى هو انما كما هو مشاهد
 في القبايح العرفية فان قلت قد يجعل المصنف وبذلك هل عنها فلا يند عليها طائفة في رجوع غلبة الحالة بحسن صاحبها لذلك الغلبة
 انما لا يمتنع ان من معك الشاة ان لم يلف البها فصبدا حتى يند عليها ولا دليل على كون العلة هي الحالة المذكورة هي صبيحة ابراهيم
 ينفقوا للنقد من الدالة على ان يعرف علة الرجل بان جردوه بالستر والمعا وكذا الجوارح الاربع فان الظن من العاصف هي الحالة
 النفسانية وكذا المراد من الكف ليس مجرد تحقيقه في زمان بل المراد ان يكون ثابتا ليدان يوجد في الحالة الموجبة للكف فان الانسان لا يعلم
 ان كان عفيفا ما لم يحصل له الحالة النفسانية ولا يصدق ان مجرد تحقيقها في زمان ما في الحالة الموجبة للكف هي العلة ولو لم يكن في العفة
 الا ذكر العاقل كان كافيا في المقام من جهة ان العفة من الصفات النفسانية والمراد ملكة التعفف عن القبايح في الحقيقة الدالة في زمان وجب
 الاول ان اخذ فيها العفة وهي صفة تقتضي ملكة من الملك انما لا ينبغي ان يكون احد الكف حيث ان المراد تحقيقه على وجه يكون من الاجتهاد
 للشخص لا من الافعال الحادثة الصادقة عنه في زمان لا في نفسه ولا يكون ذلك الامم الحالة الموجبة لكن الذي يحصل بان في وجده ذكر
 هذه الامور انما هو ان الشريعة لا يكفي ما لم يتحقق العفا وهو ان لا يند بحقوقها وهو الكف فلو تحقق فيه
 العفة ومع ذلك لم يكف نفسه عن الحرمان فهو ليس بنادر لاجتنابا من العلة ولا يند بحقوقها ارتكاب القبايح ولو مع فاضلة العفة
 ولما كان ذلك في الجوارح الاربع بقول مطلق وهو الاشارة على مشاهدة الغضب من افعال عقيب تقوى ويعرف ما خلت الكبرية والاربع

فصل في الجملة
 في قول الله تعالى
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 اولئك هم الصالحون

الله عليها الثاني ان كان العلم بالاجتناب عنها لا يتحقق للغير ولو مع المعاينة اذا القيا مع الخفية مثل الاطباء في الخلوة وجماع الخائض
ونحو ذلك لا يسلّم المعاينة نصب لذلك دليل اظهرنا قبوله والدليل على ذلك ان يكون سائر العيوب الاخرى اذ ذكر من اعتبار الظاهر
على الجملة التي قد وردت في تحقيق العقدة والصدق وتوجب حسن ظن الناس وبذلك على اعتبار الملكة انهم الانبياء الاخرى الذي لا يخطئ
اعتبار الحق والضمير والصدق والوثوق بالدين والاعتماد ان كون الشك الاول من الاوصاف الثبوتية لا ينكر والوثوق بانها لا يحصل
الوصف الظن بل الاطباء لا يتحقق الحالة السابقة حتى يقضى خلافا او لا يحصل بمجرد زعم الشخص غير ركب المعصية ولو بعد المعاينة
الان يكلف ذلك عن كون الملكة الامراب الاتفاقات ان لم نلنا باعتبار الملكة هو اخرج من تنجيب المحرمات وياق بالواجب على وجه الاطباء
لكن لا خلاف وجدنا به باعتدله على اطاعته الله سبحانه في الجميع بل بمجرد اتفاق اختيار الطاعة على المعصية في كل مورد حتى توافقنا الاتفاقات
فان الطان هذا الغير بما لا يصدق عليه مجرد ذلك العقدة والصدق ولا يوثق بمجرد ذلك في حقها شي وهو ان غايته ما يدل
عليه صحتها ان لا يجوز هو ان يعرف الشخص بهذه الصفة موجب لمعرفة عدالة كانه شاك قوله في عدم قول الشاغل به يعرف على
الرجل حيث قال بان يعرفه بالشر والحقا طريق المعرفة عدالة واذ ان العدالة من الصفات والمكان فلا وكل الاجتناب انما ذلك على
اعتبار الضمير والعقدة ونحوها في الشاهد الا ان هذه بعينها والحالة التي لا تلتزم فيها هي العدالة ومع فجمال ان يكون العدالة عبارة
عن استقامة الانسان وعدل اخلافها واقاع طريقه الشارع اذ ان الشارع حصل هذه الصفة طريقا الى الاستقامة المذكورة الواقعة في
بناء ذلك جعل اجتناب الكبار طريقا لمعرفة العدالة في قوله ونجرب باجتناب الكبار التي اوصى الله عليها التار لادن المراد من هذا الاجتناب
انما للشاس عند معاشرته ومخالطته وقد جعل الشارع طريقا الى الحكم عليه بانه يمتثل في الواقع عن الجميع حتى عن المعاصير الخفية مثل ان
في الخلوات ونكاح الخائض والشرقة عند القرعة وبعض المؤمنين بالاجتناب عن المعاصير التي تظهر للشاس عند وجودها مثل قتل
المسلم والاهل بالمومنين وتتميم والظلم طريق الى العدالة التي هي الاجتناب عن الجميع مع انه لو دل قوله يعرف باجتناب الكبار على مغايرة
الاجتناب للعدالة ليدل قوله بان يعرفه بالشر والحقا على كونها معايرين للعدالة لا تلتزم فيها او لاحد وظهر بذلك ضعف ما
يق من ان نظا الصفة ان الاجتناب طريق الى معرفة العدالة لانفسها فيكون مراب الاستدلال بالعلول على العدالة وقد نقول الشبهة
عن هذه الظهور بعض سادتنا المعاصرين انهم يخبرون ان طاعة الصفة ليس الا ان تعرف العدالة بان يعرف الرجل الكف يعرف بالاجتناب
وان معرفة الكف والاجتناب سبب معرفة العدالة وليس هذا الا على ان العدالة هو الواجب والاجتناب الانفة ومع يمكن ان يقال ان العدالة
عبارة عن الاستقامة الواقعة ويكون ملكة العقدة والحرز التي تتوفاها بالعدالة طريقا اليها لان الحكم باستقامة الشاغل في المعاصير و
الحال والاستقبال لا يمكن الا مع تحقق الملكة او الاطمينان بقاء الاحوال لجعل الملكة دليلا عليها من قبيل الدليل التي وجبت هذه
العلم بالملكة الكف بالاستقامة الظاهرة الواجبة للظن بالملكة الواجبة للظن باستقامة الشاغل واقفا للظن هو محط نظر الشارع واعيانا
العدالة في الشك والجماع وهذا ظاهرا بل ان غرض الشارع لا يخلق اوله والادلة الا يتحقق صفة الطاعة والحرز عن القيا في الشك
ولذا الباطن بصدق الشاهد لا مجرد الفضيلة الا قد لا مع الاما لكن الظن ان هذا القول خلافا لثمة واركان يظهر من المحكي عن جماعة
من المجلي في الجمانه الاشهر عن محل الجان الاقرب لاثمة في معناه الا يكون ركب الكبار ولا يصل على الصغار وعلى هذا الجرح
فضل الكبيرة بعد نتج تحقيق الاجتناب في شئ سواه وان فضل الصغيرة لا يتقدم العدالة اجزاء في قسم الشاغل الى قسمين فعلى القول بان
العدالة عبارة عن الملكة ان قلنا بان المراد ملكة اجتناب الكبار لا يتقدم على ملكة الكف عن الصغار فهذا موقف على تميز غير الفاضل
بين الصغار والكبار ولا يحصل ملكة الكف عن الكبار من باب الاتفاق دون الصغار لا يتحقق غالبا وان قلنا ان المراد ملكة
اجتناب الجميع المصلحة الا ان حصل الصغيرة لا يتقدم فان لوحظت الملكة انصافا بالانصاف فلا خلاف في عدم انصاف الملكة بالنسبة حين
الفعل فيخرج عن العدالة نعم لو قلنا ان العدالة هي الملكة التي من شأنها النجس وان لم يمتنع الا ان الدليل قائم على فسق مرتكب الكبيرة دون الصغيرة
الصغيرة ففقيه ان مقام الدليل على تحقق فسق بذلك دلس على اعتبار عدلها في العدالة فان صريح تحقيق الشرايع والمناهي في
نق والشهيد ويحتمل بل ان عدلها كما صرح ببعض فوال العدالة بموافقة الكبار فضل الكبيرة ما حوز في العدالة فلا بد من اخذ
في العدالة انما يدخلها في الملكة او ارادة الملكة التلبيس بالنسبة عن الكبار وقد عرف ان خصوص الكبار لو اخذت في متعلق الملكة كما
صير الان تحقيق الملكة بالكبار دون الصغار موقوف على التميز بينهما فان الشخص قد لا يفرق بينهما كما هو الحال في العوا وكثرة
الخواص بل العدالة في هذا الكبار مختلفون فقد جفقت العوام بعض الكبار صغيرة وبالعكس مع انه بشكل الامر ان الملاح على معرفة
عنوان كونه كبيرة او على ملكة اجتناب ان تلك المعاصير التي عليها الشرايع كبيرة ولو اخذت في مطلق الاجتناب عن المعصية اشكل لبعده
فسق مرتكب الصغيرة وان جعلت عبارة عن الملكة التي من شأنها الاجتناب عن الكل مع عدم الايمان فضلا بالكبر فهو انهم
خلاف ما يظهر من عباراتهم من لاقتضاء معرفة اهل الملكة او اذنا على ما اخذنا من ان العدالة هي نفس الاجتناب عن الكبار

ان يعرفه
بالشر والحقا

العدالة هي الملكة
التي هي اجتناب
عن الكبار والكف
عن الصغار

العدالة هي
تحقق

الدين
في كتاب
الشيخ
العلامة
الفاضل
الطوسي

بجانب المحقق بنفسه لا يجب استقامته والاحتياط في طاعة الشارع الظاهر بالصلاة الواجبة ثم سندها بالجماعة فهو واجب على كل
 الشخص محقق بنفسه لا يجب استقامته والاحتياط في طاعة الشارع الظاهر بالصلاة الواجبة ثم سندها بالجماعة فهو واجب على كل
 شاة القرائة وجوب البديل قلنا القريب من الاقتداء بالجماعة ليس بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 لاصل القرائة والقريب من الاقتداء بالجماعة ليس بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 له نظر العجز عن أحد طرق القريب وهو الاقتداء بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 بغيره من القرائة والقريب من الاقتداء بالجماعة ليس بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 يدل على بطلان القرائة بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 الراجح أن الاحتياط المذكور مضاف إلى حقيقة عدم انقضاء الموقوف في حق من يظهره انصراف الصورة القديمة مختصرا
 دل على سقوط القرائة من الخارج عن القرائة والاحتياط معاقلها في الجملة ومنه الخارج عن القرائة القادر على
 والتجوز الآخر ان جعلوا في الأصل ما يبرر القرائة بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 قدرتها على القرائة البسيطة فلا يقطع عن المأمور فلا يثبت قوله بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 متكاملا من ادعاءه وعن لا فرق بين ما اذا قرأ المأمور في الجملة لا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 لأن ادعاءه انما هو كونه بحيث يضمن ويحتمل عن واللام ليس بحيث يوجب القرائة عن المأمور فلا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 او وجب عليه القرائة مع عدم سماعه في وقت الصلاة في الاعراب بين من غير الضم وغيره وهو الدليل على عدم ما دل من
 الاجماع ان القرائة في مسئلة الا نبي بناء على ان اللام لا يحس القرائة في ذلك الا في خلاف الحكم عن الحلي فلما اختلف مع الحلي
 وصلا لا يبرر الضم عن بعض احوال التمام للقسمة في بعضها من حيث انما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 ما موانع على القرائة مثل مصحح عبد الله بن سنان اذ كان مع امام لا يجرى القرائة حتى يفرغ وكذا الامام ما موانع على القرائة فلا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 الاول بغيره من القرائة في الاخيرين فانها بمعنى ما تدل على وجوب القرائة خلف الامام الغبر المأمور على القرائة ولو من جهة اللام
 والظاهر وجوب القرائة خلف الامام كونه عن عدم جواز الاقتداء بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 الامام من جهة القرائة عصبيا لا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 انما لا بأس بالامانة العبد اذا كان قادرا بان يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 وجه ذلك انه لا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 بناء على ان يكون المردل يكون من خلفه نقص قرائته من المأمور فيكون خلفه ناقص القرائة فيكون كغيره من الاعيان لا كغيره من الاعيان
 غيره اكثر قرائته من المأمور ما لم يكن له ما اقل وعلى التقديرين يتم ما طوينا في هذا المقام وهو ان اختلاف قرائة الامام
 لخصوصية بغيره من الادلة الشرعية وليس كاختلاف سائر الواجبات الشرعية للعبد فبما عن جميع ذلك ان الامام انما يصلح
 صلوة واقعية لا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 امامة القاع على ذلك حكمه وبعبارة اخرى مقتضى القاع جواز اقتداء القائل بالخطا ولا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 والمأمور في حق القائل الظاهر عن تجسيس باسمه مع عدم التمكن من الظهارة واقتداء بالخطا بالسلس والمطلوب ونحو ذلك ليست خطا
 في الحكم التواخي لا يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 في ظهور المقصود ببناء الامام امامه مع ان المأمور يجب عليه الاحتياط ونبه القصر والتسليم في الركعتين ولا يبيح له في المأمور وشعر
 بما ذكرنا من ان يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 منهم ما يجب بالنفس هل يوصون ويؤمر بعضهم بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 لما طهروا فان قوته فان الله لم يخلع جواز الامام الجواب مقام قومه وجوب الاقتداء بغيره من القرائة وقيل ما يقطع معيل الجماعة ولا يقتضيها
 يجعل الشارع التيمم طهورا في صحيح الصلوة من جهة الاضطراب فدل على انه كلما حكم الشارع بعبادة الصلوة وبالاحتياط في دخولها
 ولو من جهة معتد به المكلف كذا في جواز الامام في الكل فيما خلف صلوة الامام الواقع الاختلاف بطلان المأمور يجب بعبادة
 المأمور في صلوة مع عدم تحقق فساد عند الامام وهذا على قهين لان عدم تحقق الفضا اما ان يكون جهة عدم تحققه رافع
 لتكليف الواقع كالتيمم والاحتياط في الركعتين عدم الفضا سوا اتفاق بالوضع مثل كون الامام معتقدا بالخطا في الركعة الثانية
 محذورا بعبادة الامام جلد غير المأكول ام صلو بالخطا في الركعة الثانية او بخطا في طريق الدعاء وفي غير ذلك من خال الركعة
 ما يبرر عليه المسئلة في الاصول ونحو ذلك مما يكون خطأ في الاحتياط او ان يبرر الاحتياط والاستنباط ونحو ذلك السنبط

عدم اضطراب

الامام واقفا

هذا هو الحق لا ريب فيه
والصلاة هي التي لا تقبل
الاعتذار ولا التعليل
في وقتها

والصلاة هي التي لا تقبل
الاعتذار ولا التعليل
في وقتها

وإذا كان يكون محققا في نظر المأمورين شرقي كالظن. الإجماع والقبول مثل أن يترك الصلاة في السجدة الأخيرة
أو يقبل في صلاة وجوبها مع أن المأمورين واجبا أو مثل أن يترك غير المأمورين مع عدم اعتقاد المأمورين بطلان الصلوة بعد
بكون هذا الوجه في الموضوع مثل أن يشهد عند الحاكم على أن هذا التوبخ من المأمورين بطلان الصلوة بعد أن يكون
أشهر جواز أن يتركها كقول المأمورين مثل أن يكون القسم الأول أي يكون العذر في علة إبقاءه لا قوي على جواز الاعتذار
بالامتناع المندرج لأن ما لم يترك العمل غير ما يوجب الشارع فلا يوجب اعتذارا إلا في وجه واحد أو في وجهين
الأمر ليس إجماعا كما هو واضح فإن العمل في نفس الأمر للعقد المظهر غير مكلف في نفس الأمر بالصلوة في كل صلاة في كل صلاة
ما يوجب من طرف الشارع لا في الواقع كما لا يخفى ولا في العمل لعدم توجه خطا في الظن إلا أنه بحث بقوله ما يوجب من طرف الشارع
بقصد الاعتذار والافتقار من الشارع لا في الواقع ولا في الظاهر إنما يوجب عليه من طالع على اعتقاده المخالف بوجوب الإيمان بما
اعتقده واستحقاق العقوبة من جهة التفتيش من دون أن يخطب إلى العمل على طبق معتقده وقد حقق ذلك مستقصى في
مسئلة علة اقتضاء الأمر العقلي من التفتيش والاعتقاد المخالف وقوله لا يفتقر إلا لغيره من أن يفتقر إلى الطلب المذكور وهو
جواز الاعتذار من ضاعف وإثباتها ما تقدم سابقا من التروية الذي لا يفتقر إلى جواز الاعتذار في النصوصين معلا بآية الله سبحانه
جعل التفتيش طهورا وحكم عليه بالطهارة فهو مفهومه في أن من لم يترك الصلاة عليه بالطهارة إلا بخلافه أو الإضطرار
لا الاعتذار من ضاعف وإثباتها ما تقدم سابقا من التروية الذي لا يفتقر إلى جواز الاعتذار في النصوصين معلا بآية الله سبحانه
لم يفتقر إلى الاعتذار من ضاعف وإثباتها ما تقدم سابقا من التروية الذي لا يفتقر إلى جواز الاعتذار في النصوصين معلا بآية الله سبحانه
معدوم إلا في الاعتذار بالشرط لم يكن معنى لا شرط ما دام بوجوبه من شرط ما دام لم يكشف الخلل فلو كان في جواز الاعتذار
منكم أو الإحلال والتفتيش في أي الامام أو ضاعف وإثباتها ما تقدم سابقا من التروية الذي لا يفتقر إلى جواز الاعتذار في النصوصين معلا بآية الله سبحانه
الوجوب شرطي لا استقلاله بشرط ليس إلا باعتبار توقف حتمية الاعتذار على عدم فساد الصلوة إلا ما مع اطلاع المأمورين بالامر
الفتوى ومنها ما حكى عن عدم الاستدلال بحكم الأمرين بوجوب الاعتذار على من لم يترك الصلاة إلا ما مع اطلاع المأمورين بالامر
معلا بآية الله سبحانه وإثباتها ما تقدم سابقا من التروية الذي لا يفتقر إلى جواز الاعتذار في النصوصين معلا بآية الله سبحانه
المرور في مآله في مورد هذا الانبعاث من جناية الامام لا يوجب إلا أنه على المأمورين ضرورة بانخبارهم من الزيادة بالعلة المذكورة
لكن علة حقيقة لفناء الصلوة الذين صلوا مع عمر لأن صلواتهم فاسدة من وجوه لا تحصى فالتدليل المذكور صحيح لا يقدح في
مخالفة مورد التصريح لا يفتقر إلى الفتوى وثابتا بأن عدم العمل بالعلة في مورد هذا أجل على العمل لا بوجوب طرح العلة لأن منصوص العمل
أن من قيل القياس بالطريق الأولى حتى يظل التسليم بوجوب طرحه في مورد هذا حل هذه الكلام في القسم الثاني فقد عرفت
أنه في القسم الأول ما إذا كان الاشتباه في الحكم الثاني ما إذا كان الاشتباه في الموضوع أما الأول مثل الصلاة في الامام بغير طهارة
وإن يترك الصلاة في غير وجه واحد من مشايخنا المصنفين بوجوب الاعتذار من جهة الامام وعدها على مسئلة أخرى
هي أن الحكم الذي يراه المجهد من الأدلة الظنية هل هو حكم ثانوي واقعي محمول في حقا هو من باب العذر المسقط للتكليف بالواقع فلا
قلنا بالاول مع الامتناع من صلاة الامام صحيح في نفس الأمر بالنسبة إليه كصلوة الفاعل مع التفتيش في جواز الاعتذار بوجوب طهارة
بالثاني فلا يجوز الامتناع لأن المآله ليس صحيحا وإنما هو المصلحة صحيحا فأسقط الشارع عنه التكليف بالواقع في صلوة فاسدة
أسقطت الصلوة الصحيحة بالواقع فيكون كالقسم للفتوى أغنى ما لو اختلف بعض الشرط أو الامتناع العذر عقل على من لم يترك الصلاة
بالواقع في العذر العقل لا يجوز معه التكليف بالثبوت والعذر هنا استعجمي مع التكليف بالاحتياط وترك العمل بالظن إلا أنه
أنه بطلان الشارع ليس بغير وجه أصح إلى العذر العقل أقول بفتح الكاف هنا لأنه في حتمية الاعتذار وأخرى في تعيين المآله فقول أن
المراد بالحكم الإجماعي الذي هو جواز الامتناع على أنه واقعي ثانوي وحكم عذر كان هو الحكم التكليفي أغنى التكليف بالصلوة
من دون الظاهري أو معناه فلا يوجب اعتذارا بوجوبه واقعا ثانويا لأنه في حتمية الاعتذار المجهد وهو مكلف بما حصل له الظن بمقتضى
الاول على وجه ذلك لا يفتقر إلى الحكم التكليفي المجهد في الاعتذار فيه ولا يوجب باعتذاره لأن المآله في حتمية الاعتذار في حتمية الاعتذار
الغيب مع كونه حلالا في الواقع فذكره عليه بجعل الشارع شريفا وحل واقعا فعلق التفتيش من الشارع بمقتضى نفس الدليل الذي
على حتمية دليل التفتيش لوقال في أن الامانة الشرعية لم يجعلها الشارع دليلا له وجوب العمل بها وإنما يدل بها المجهد من جهة إمام
الظن بالواقع من حيث كونه من الواقع الذي لا يفتقر إلى تخصيص العلم وقوله مضى الشارع هذا العمل بمعنى أنه أسقط معها التكليف بالواقع
لا أنه لاحظ في الحكم الظنون مصلحته بعد شلق الظن بوجوب العمل به بل لمصلحته لا بعد التفتيش من جميع ما ذكر من الشارع في حتمية الاعتذار
الظنية واردة في مقام بيان الرخصة في العمل بها بعد حتمية الوصول إلى الواقع ما بالاحتياط وبالفتوى الزائدة إلى العلم مع رجاءه لكنه

خلاف ذلك الاصل وكيف كان فعلي فرض سبب الخلاف في الجمل وعدمه بالنسبة الى الحكم التكليفي انهم يقولون ان القول بانقلاب التكليف
لا يثبت من جواز الاقتداء به لان مجرمه من افعال الصلوة فلا امر الواقع القانوني لا يوجب حقه الاقتداء مع كون الصلوة فاسدة عند المصلي
ومما لا يثبت من الواقع الا دليل على كونه مجرمه من افعال الصلوة لا امر الواقع في جواز الاقتداء مع حال المصلي بالانحراف والاضلال والجهل فالاكتفاء
في الاقتداء بمجرم مطابقة الصلوة لتكليف الامام لا بد من دليل ولست الا ان يسدده لكن يقولون انهم لا يكتفون به الا اذا قلنا بسبب
انقلاب التكليف اذ وان لم يكن الصلوة مطابقة للامر الواقع بل مجرمه عند الامام لا يثبت من جواز الاقتداء به لان مقتضى جملته في
حكم الواقع الاول في استحقاق القضاء والاقاوع فيجب على هذه الصلوة جميع الحكم القابض للصلوة والواقع وعلى فاعلمنا جميع
الحكم الصلي ومنه جواز الاقتداء به والقول بترتيب جميع الآثار عليها دون جواز الاقتداء بترتيب من غير ترتيب والحاصل ان حقه الاقتداء
اذا كان من آثار امثال الامر الواقع وان كان في غير امثالها او ثبوتها فلا يثبت ان صلوة المجتهد بناء على القول بعدم الجمل انهم قد اثنوا
على جميع حكم الصلوة الواقع في الاقتداء بالنسبة موقوف على كون الصلوة تامرة بها واقابل بكيفية ما يكون فيها في حكم الحكم
بما الواقع هذا كله ان ريد بالحكم المقتضى جواز الاقتداء على الاصل وعدمه هو الحكم التكليف القابض للامام وان ريد بالحكم المقتضى
ان يحسن الصلوة وعدمها بان يقول ان كانت هذه الصلوة صحيحة واقضاة الاقتداء وان كانت فاسدة اكتفى بها الشارع عن فاعلمنا
عندنا لم يثبت الاقتداء فقول ان ريدنا الصلوة وعدمها مطابقة الامر ومما لا يثبت من الحكم التكليف لان الصلوة بهذا الصفة
الحكم التكليف وعدمها لعدم وقد تقدم الكلام في وان ريد بالصحة في ريدنا الصلوة على اصل الشارع على اصل الصلوة غير موقوف الا
ويحقق الامثال مثل جواز الاقتداء وجواز الاستيعابا على عدم كونها من آثار الواقع للامور واثار سقوط الامور وان كانا
مشروطين بكون الصلوة تامرة بمقتضى التكليف الا ان سقوط الامر بمجرم لا يكفي في ريدنا الصلوة اذ اننا على حكم الشارع واقضاة
الصلوة المجتهد عن الطائفة الشاذة ممن يترتب عدم وجوبها بهذا الاستسلاف جواز الاقتداء لان الصلوة انما جعلت صحيحة بالنسبة
الى المصلي فترتيب جواز الاقتداء من غير المصلي في اثر لا يجوز بل يوجب جعل الصلوة بالنسبة الى من يترتب ترتيب الاثر فان قلت ان هذا الحكم
انهم حاكم بصلوة صحيحة اجتمع عند الفرض قلنا انما يتكلم بصلوة صحيحة بالنظر في نفسه وترتيبها ووقلة ولا يتكلم بصلوة صحيحة
يقول مطلق حتى يترتب عليه الاثر والفرق بينه وبين صلوة النبي ان النبي حكم الشارع بصلوة صحيحة الشاذة عنه بالنسبة
الى كل احد لان دليل حتمها على الكل احدا قال الشارع الصلوة الصادقة من النبي صحيحة فترتيب حكمه الى الامور فلا فرق في هذا الحكم
بين النبي وغيره في صحة النسبة الى الكل ولما الصلوة الشاذة ممن يترتب عدم وجوب الطائفة مجتهد عنها فالدليل على صحة
حق المجتهد اما دل على صحة الصلوة المذكورة بالنسبة الى نفس المصلي ومنه ليس الا فاجعل هنا خاص بالمجتهد كما ان الجمل
انهم صحة الفعل الصادقة عن خصوص ذلك المجتهد من غيره وفي التيمم الجمل والمصلي وغيره وان كان المجمل صحة الفعل الصادقة
عن خصوص النبي هذا كله مع قطع النظر عن الجمل الخاص لما هو المجتهد في فساد الصلوة من دون الطائفة والا فهو بطلان بطلان عدمه
ترتيب الاثر على الصلوة المجتهد عن الطائفة من افعال صادرة لا تظن انما تعلق بفساد الصلوة المجتهد من افعال شخص صدد فكل
صلوة مجتهد قد جعلت بالنسبة اليه فاسدة فلا يجوز له ترتيب آثار الصلوة عليها وان صدر من غيره فلا يجوز له الاقتداء به هو من
اثار الصلوة ثم لو قلنا بان طائفة انما يوجب جعل الحكم بالنسبة اليه في افعال الصادقة عنه او ممن يترتب له افعالها او تقليد وانما بالنسبة
الى من اجتمع له وقد خلا فقلت لا يترتب حقه بالنسبة الى من اختلف له فاسد لان طائفة مجتهد في حقه وليس مظهر
الحكم الله الواقع في الخلق جميع افعال المكلفين فان ظن بكفي جواز الاقتداء بالحكم بصلوة الصلوة بالنسبة الى المصلي ولا يوجب حتمها
في حق غيره وبيان اخر جواز الاقتداء من اثار صحة الصلوة بالنسبة الى المصلي فكل من اذن في جواز الاقتداء بالحكم على المصلي
اثار الصحة وان لم يتكلم بنفس الصحة بناء على القول بعدم عدم الجمل لان الشارع اذا حكم في حقه بترتيب آثار الصحة وقد فرضت
ان جواز الاقتداء من اثار الصحة عنه فلا مانع من جواز الاقتداء بترتيب آثارها اذ قلنا ان المراد بالصحة هو كون الفعل على وجه
يترتب عليه الاثار التي فيها جواز الاقتداء في صحة الصلوة بالنسبة الى الامام الله اكتفي به هو كون الفعل في حقه من حيث الترتيب الا ان
ان جواز الاقتداء به فانما لم يجعل الصحة بهذا المعنى المستبث من اثار الصحة الواقعة في هذا الفصل بالنسبة اليه فمقتضى الترتيب انما
فترتب عليه جواز الاقتداء الغير لان المصلي من جواز الاقتداء الغير انما يكون الفعل عند الصحة بالنسبة اليه فمقتضى الترتيب الاثر
وحاصل ذلك يرجع الى ان الصحة التي يثبت بها جواز الاقتداء الغير لا يسجل منها من لا يكون الفعل على صفة تقتضي ترتيب الاثر فاذن
لا فرق بين القول بمجملها واقضاة بالنسبة الى الصلوة وبين القول بحكم الشارع على المصلي بترتيب الاثار وبكلا الوجهين يحصل على
صفة تقتضي ترتيب الاثر مع ان صحة الصلوة بالنسبة اليه فمقتضى الترتيب الاثار غير سقوط الامثال بحيث يكون
سقوط الامثال بينهما واحدا من اجل التحقيق ان الاثار المترتبة على الصلوة العقيمة كما انما هي اثارها واقضاة الامر واسقاطها

الان يقولون
انهم

المصلحة لا يغير فيه
يكون صحيحا بالنسبة

لكن جعل الله
هذا الفعل
نسبة اليه

الوقت الا ان اكتشاف الواقع له الامور في حق صلواته المربطة بصلواته المتماثل وكذا قول يوم لا نعلم ان كان من سبب عدم
صلواته الا ان بعض النسخ لا يفسد واقعا لعل وجوبه لاحاقه في الوقت ومع هذا فقد جعل علم الامور قادم على الاثم
لكن هذه الامور انما تجزى عند الصلوة بالقطعة بخلل صلواته الامام وانما يصح الظاهر اجتهادا او قتلها فلا تدل شيئا منها على
البطلان وكفى بالقاعدة القدر من دلالة على جواز الاقتداء ويمكن الحديث فيها انهم بان الطن الاجتهاد على انهم يجزى الطائفة
للصلوة لا يوجب في مرحلة الظاهر الا وجوب الصلوة مع الطائفة على صلواتهم وانهم بان الامام ما موروا قبا بالصلوة معها
فالمجزة الصادرة عن الامام مخالفة لحكم الواقع لكن الحكم بعد جواز الاقتداء لا يفسد شيئا على مخالفة الحكم الواقع بل هو منسوب على
مخالفة الظاهر الا ان يكون عدمه في البين فلا بد ان يقصر على مقتضى التبيين وهو ما يمكن مخالفة الواقع والظاهر ما يرجع
الكلام الى دعوة عند التمسك بهذه المحدثات خارجة في صورة القطع بالمخالفة انما اذا منع التمسك على وجه يشمل ما لو كان
صلواته الامام باعتماد الامور الحاصل من القطع او الطن المستبرخ مخالفة للواقع وبعبارة اخرى مع ما يرمي للصلوة الواقعية التي امر الله
بها واما مخالفتها على وجه يمكن القطع بعد التمسك به فربما بدروسه في ان قوله الصلوة مع الامام كذا والصلوة جماعة كذا وانما حصل
لاما تخلف كذا ليس المراد بالصلوة في هذه الاقوال الا الماهية الواحدة التي لا تختلف في الواقع باختلاف الاجتهاد وان اختلف باختلاف
سائر الاحوال فاذ فرض ان الامور اعتقد قطعا او بالحق الذات المجزى ان هذه الامور فبطلت الاما ليست تلك لطيفة الواقعية التي امر الله
بالجماعة فيها فكيف يعتقد به كيف يجحد في ذلك اعتقاد الامام بانها هي تلك الماهية ولذلك امثلة عرف فيها اما اذا قال اذا صنع عبد
الفكر الا باج الفاعل فانه من شئنا وادخله في العجز عن التمسك امره بالتركيب فاذا اعتقد صاحب الا باج تركبها من اجزاء فبطلت الصلوة
الما من التركيب من تلك الاجزاء ليس الا باج فعل المجزى من فاعل ان يحكم عليه بوجوب الاقتداء لا بدخل ومن ذلك يظهر الكمال في مخالفة
اعتقادها في اشياء الموضوع وعلى الامام فيه بمقتضى ما شرع به بها اما مخالفة للواقع مثل ما اذا شهد عند الامام مخالفا
بان هذا الثوب من المأكول لم لو كان في الشرط السلب لم يصدق مخالفة لان عدم تحقق الشيء المذكور في نفس الامر لا يجعل الصلوة
مخالفة للصلوة الواقعية لان الشرط تحقق ذلك الشيء في عالم المكلف واعتقاده العلمي والظني المستبرخ لا يتحقق واقعا فبطلت واقعا لا
يجب فعلا الصلوة الواقعية ومن ذلك ظهر الوجه في انه لا يجوز لاحد مخالفة من الاستنجاء من الاخر ولا يسقط عنه بفعل الاخر او
عليه كانه كصلوة النبي وما يقطع بفعل المبرع كصلوة النبي عن النبي بيا على سقوطه عن الواجب بفعل المبرع وهذا غير من الامور
التي علقها الشارع على الصلوة الواقعية فربما الا في شخص بالواقع في الاعتقاد وهذا هو الاصل الذي لا يحصى عنه اللهم الا ان
يقول احد النسخ في الحكم الاول والاول والاول بالانصاف في الحكم الثاني لا يجحد اذا الاحكام منبهة على الصلوة الواقعية الا ان كان
يكنى ودعوى الشارع قبل هذا الفصل بمنزلة الصلوة الواقعية بالنسبة الى الفاعل وغيره مخالفة في الاعتقاد غير ثابت كما عرف
في مسئلة المكتبة والترجمة وانما يترب عليها الاثار اذا اعتقد الفاعل اعل رجل ما اتبعها من ان المناد من ادلة من ثبوتها
على موضوعها الفاعل الى المكلفين كمالهم وازواجهم ثم يبايحهم تحقيق الاضافه في مذهب الشخص المضاف اليه وطريقه وان
يتحقق عنده من جهة ثبوت الاثار واقعا في غير الامور المضافه الى الاشخاص الخاصة كاللذبة والطهارة ونحو ذلك فلا يكون مجزى عند
ما هو من غير اعتقاد الفاعل وجوب الترتيب الا ما علق عند كل احد حتى المخالف له فاذا غسل احد الثوب مرة فليس طاهر عند كل احد ولو
باع الشارع المأكول الذي اخذ القوم لكل احد للصرف فيه لا يفسد من املا الخاسل ولو فسد من طهره وكيف كان فيها من غير
بدل دليل على ان ما جعله للصلاة اذا وقها يجب على احد ثوب الصلوة الواقعية عليه اللهم الا ان يكون ان هذه النسخ من قبل الفقهاء
الى الاخصاص الخاصة فان الشارع امره بالاقتداء بالامام المضاف في صلواته ولو في طريقه فمما ذكرنا من القاعدة يظهر ان لو كان المأمور
في مسئلة اخرى وشكوا وجوب الاحتياط فيها فلا يجوز الاقتداء بمن لا يملك المخرج ولا يشترط اجتهاد او ابا صا لا لغيره وكذا من التمسك
بطريقه الاحتياط والمقتل والاحتياط فلا يجوز الاقتداء بمن لم يمسك بعض الامور المحملة الشبهة او المجزى ثم ان مثل ذلك للشيء المستبرخ
انما يثبت عند ان يرى المأمور في مخالفة بل ولو لم يصدق ذلك عند بناء على ان الصلوة المذكور اذا كان مستنجبا اعتقادا فالتمسك به يثبت في
ليس صلواته اعتقادا المأمور كان في غير الصلوة حلالا ذلك في المستحب وانما لو لم يثبت القربة فلا اشكال في صحة الاتمام ولو اعتقد
الا ان جاز ذلك على ما تقدمه المأمور في مخالفة ذلك المجزى وانما اعتقادا باصل البنية والامام انما اوقاها للغير او اية على وجه الاحتياط
الذي حافظه صحة الاقتداء الى استنجاء من قوة الصحة الحاصلة من الوضوء فان الصحة هنا اقرب فانه يثبت القربة فلا اشكال في الصحة
لا اشكال في البطلان لانه لا يثبت الاستنجاء الوضوء الا ما بطلت الصلوة بين المخالفة ولو كان المأمور في مخالفة ذلك فاما الصحة متبعة
المخالفة في الصحة ايا من ان هذا في صحة واقعا باعتماد المأمور في مخالفة لا يوجب ذلك المجزى في وجهه في الصلوة في
في مخالفة بعد وجوبه في حق الامام وانما يفسد الاستنجاء بطل المأمور فكما لم يثبت بما هو وجوبه عند ولا

فيكون كصلوة

ان كان

المأمور إلا بوجوب الكراهة والاثم على تركه وكذا ذكره إمامنا الأعظم بالهنا والجلالة في كتابه الأشرف قبل والده بالهنا والجلالة في كتابه الأشرف
 وفي بعضها تحليل التي يكون من كل الجفائز الوضوء والصلوة وهو مستند إلى كراهة هذا المكان محل نشأته لا يحل لها وإن وجد
 وفي بعض الأخبار تحريم التي بائنا من الجفائز ولا يبعد أن يكون هذا من الآثار فالحكم بالكلية لا ينافي استكمال الآثار في
 فيها يحتمل التحريم وكذا ذكره في التتمين تحت الأخبار والأدلة من التوضيح أي التبيين من غير وجه التحريم في بعض المواضع
 وقع بها النص وجعل كراهة بعض الأخبار الناهية ووجه الصحة العمومية لأن المفروض صحة صلوة التيمم واقفا وإن كان يحتمل
 وقد تقدم في مسئلة اقتداء القام بالقاع ما يدل على أنه لا يقدح في ذلك الإمام والمأمور في الحكم الواقعي من جهة الاختيار والاضطرار
 مضافا إلى خصوص غير واحد من الخصوص مثل مقتضى جليل في إمام قوم كنجب ليس مع من المأثم بكتب الفصل ومعهم ما ينفذون أي ينفذون
 بعضهم وثوبهم قال لا ولو كان عليهم الإثم فيهم فان الله جعل الأرض للهوذا ونحوها مع التبرع عن التحليل موشة من كبر ورواياتنا
 وغيرها والظاهر أن التحليل المذكور في الصحة يقتضي الاقتداء بالأصل وجوب التحليل على الإمام لأن السؤل إنما هو ذلك لا عن حكم الإمام وحده
 تكليف نفسه كالأخفى فيستفاد من مقتضى ما ثبت عند المعظم من أن التيمم لا يقدح في صحة الصلاة في الدخول في العبادات بشرطه بالظاهر لا أنه
 واقع للحث لصحة الاقتداء بكل من جعل في حكم الظاهر واجبه للدخول في الصلاة فصح اقتداء الدخول بالظاهر بالتحقق إذا ضل ما يجب عليه
 للعبادة والصحيح بالسلس البطلان والظاهر على ثوبه وإن كان يجاسد لا يقدح على أن التيمم لا يقدح في صحة الصلاة في الدخول في العبادات بشرطه بالظاهر لا أنه
 فيه بعد جواز اقتداء المظهر بظاهر الظهور إذا قلنا بوجوب الصلوة عليه ولعلنا لا نلاحظ مفهوم العلة الذي لا ينافي الحكم بوجوب الاقتداء
 بالتميم لأجل أنه مستعمل للظهور فيدل بغيره التحليل على أن لم يستعمل الظهور لا يجوز الاقتداء به سواء كان مختارا أو مضطرا إذا
 الظهور وفيه من المسئلة التحليل هو أن الحكم بوجوب الاقتداء لأجل أن الشارع أباح له الدخول في الصلاة فيجوز له الاقتداء بكل من
 يجوز له الدخول في الصلاة ومنه القاع بعد فرض وجوب الصلوة عليه ولو علم المأمور بعد ما ضل مكان في ظهره بعد الاجتناد
 خادما مسلما منظره فشق الإثم أو كفره أو حذر بعد الصلوة اجزا ولا يبعد على المشقة أن لا ينسب إليه الأصل الصلوة
 بل بالنسبة إلى الجماعة بأكملها ولا يخبر بالسنة في كل من مسئلة الكفر والتحليل بل في الكفر الفسق بالإجماع المركب القطعي
 الأول في القطعة من جهة أن الكفر من أعظم مطلق أنواع الفسق في جهة أن الكفر والتحليل لفساد الإيمان وفقدان صلوة الإمام
 والفسق ليس موجبا للآثم وهو أولى لكن الأول في وجه على الوجه الثاني فظهر من ما ذكرنا بعلم الحكم بما لو ظهر بطلان صلوة الإمام أو رجل بعد
 التماسه أو فسادهما لأن الكافر لا يخرج عنها وكل لو ظهر إغتراف الإمام عن القبلة أو استغنا عنه المأكول أو بعد السجود على ما
 جزم عليه أو غير ذلك بالأول في النسبة إلى الكفر والتحليل مضافا إلى العلة التوضيحية في قوله فيمضي بصلته يقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه
 ليس على وضوء قال فيمضي صلواتهم فانه ليس على الإمام صاحبان معناه أن الإمام ليس بخاص من مضافا لصلوة المأمور بحيث يكون فساد صلوة
 موجبا لعدم برائة المأمور من جهة أن يجعل في صلواته كل من المأمور ما عليه عليه حسب تكليف وهذه علة عامة في جميع ذلك
 بطلان صلوة الإمام فانه يمكن جعل التحليل على غير هذا المعنى كما لا يخفى ويؤيد ما ذكرنا من العلة التوضيحية في الآية يوم تقوم
 وهو على غير القبلة قال لا يبعدون لأنهم قد غيروا دل على أن تحريمهم وإشغالهم بمقتضى تكليفهم كافي في صحة صلواتهم ولا ينافي في
 بطلان صلوة الإمام ثم تبين ما حكمنا بصحة الصلوة فصل صحة الجماعة لا ويظهر الثمرة في العبادات الشريعة كالجعة والعبادة
 المعادة والمنع والجماعة لا تؤثر صحة الجماعة لأن الظاهر أن صحة صلوة الإمام من الشرط والعلة للجماعة لا الشرط والواقع أن
 يستفاد من شرطها إلا من الإجماع والمقتضى منه أن لا يعلم المأمور حجب الاقتداء بفسادها وهذا دليل آخر على صحة الجماعة مستلزمة
 لصحة الصلوة ولا رافع لهذه القاعدة إلا المحكبة عن الدعايم على في قصة عمر من الصلوة بالناس حبا وحكم بوجوب إعادة عليه
 وعليه وعلة بقوله أن الناس بائنا هم يكونون ويكفون وفادافند صلوة الإمام فساد صلوة المأمور فان ظاهرها يدل على
 فساد الصلوة لفساد الجماعة ما يجمل من أن اكتشاف بطلان صلوة الإمام لا يكشف عن ما عجز الصلوة الواقعية فإذا لم يكن
 فساد صلوة لم يتحقق الجماع لا نه من صفات الصلوة وحجب لاصلوة فلا جماعة وهذا الوجه إنما يوجب بطلان الجماعة لا بطلان صلوة
 المأمور لأن ما ثبت اعتبار صحة صلوات المأمور هو علة العلم بفساد صلوة الإمام ولكن كلا الوجهين ضعيفان أما الأول فضعفها
 الحجة عن الجابر وأما الوجه المذكور فلأنه كون الجماعة بالنسبة إلى المأمور مشروطة بتحقيق الصلوة الواقعية بل يكفي فيها العلم بكونها
 غير الصلوة الواقعية وكونها في صفات الصلوة الواقعية بالنسبة إلى الإمام لا كالأصل بطلان صلوة فضلا عن الجماعة والمأمور فلما
 كان ما صلوة واقعية بالقرآن الكلا في هذا الوجه في بطلان جماعة المأمور وصفها وإثباتها أصل صلواتهم فرفع عنها
 فهذا الوجه الآن بقرآن تحقيق الجماعة بوقف على كون ما باله بكل من الإمام والمأمور صلوة واقعية فإذا انكشف كون هذا ما أعني
 فصل الإمام غير الصلوة الواقعية انكشف عند تحقق الجماعة كما انكشف في فساد صلوة المأمور مع احتمال انكشف فساد الجماعة الإمام

ولا ينافي ما ذكرنا
 ولا ينافي ما ذكرنا

سئل لأن صحة

في اثنين من الاماكن

المؤمنين
صلواتهم

الكتاب الثاني

وان صح صلواته فانه قد انقضى في قاعدة الاجزاء بالنسبة الى حصة صلوة الامام مع شئ من هذا المأخذ الى ان لا يفتقر من رتبة سقوط الفرائض
بطول الصلوة بزيادة الركن الثانية من حصة صلوة الامام واقفا وان مضى الفصل الاقتصار في السقوط وفي زيادة الركن لا بد من ان
على الاقتداء بمن صلى الصلوة الواقعة ولا يحكيه هذا العلم بالفتاوى في بين هذه المسئلة ومسئلة بيان الكفر والفسق ان مضى
الامر الى الاول هو عدم السقوط الا مع حصة صلوة الامام واقفا فاذا اكتشف عدم سقوط القرينة عن الامام واقفا فوجب عليه الاداء اما
فالمسئلة الاخيرة بان لا يسقط وان كان يقتضي ذلك الا ان الاداء قامت على الاكتفاء في حصة الاقتداء للمسلمين للسقوط بمجرد الوقوف
بالدين والاداء الحقيقي فحينئذ كرهوا فسقهم فان الشرط وهو الوثوق بالدين والافتقار الى الصلوة حاصل لم يختلف فثبت ان الكفر
الفسق شرطان علمان قول الاول ان التشويل على ضالة الصفة من الامام وهو الذي هو مع الطهارة بحكم الشارع بوجوب ترتيب
جميع اثار الجماعة ولا يرفع اليد عنها بظهور الخلاف لنا ثبت ان الدين بالامام هو بالامر الطائفة بوجوب الاجزاء ولو بعد كشف
الخلاف وثانيا ان مقتضى اطلاع ان الجماعة مرجح نحو الامام هو حصة الجماعة مع طمخ من علم بان لا اقتداء بفناء صلواته
وبقائه ما حصل ذلك ما استأنسنا سابقا من ان حصة صلوة الامام من الشرط العلمية للجماعة لا الشرط الواقعية فثبت ان
قضية ما ذكره لو سلم ثبت لزوم الاقتداء وهو لا يقتل بطول الصلوة المفرد من الاخلال بالقرينة او زيادة الركن لا لجل المسئلة
او لوجوب العلم بالجماعة بوجوب بطول صلوة المفرد كما تقدم في مسئلة ما لو ادعى ان الجماعة لا يفتقر الى ما مع انه يمكن ان يحدث
في البطول بمجرد الاخلال بالقرينة عمودا لا ضد الصلوة الا من خمسة او بمجرد الزيادة في الركن مع اذن الشارع فيه واخره هو
بالشك الموجب لبطول صلوة المفرد مع تكليفه من الشك بالثبوت على قول الامام وعدم وجوب الاستئذان عليه في ذلك الزمان
ووجوب الاتيان عليه لكن هذا كله مشكل بل التحقيق انه مع بطول الجماعة مع حصة صلوة الامام عدم وقوع ما يبطل صلوة
المفرد وخالف في المسائل الثلاثة السيد والاشم كافي الا إعادة على ما حكم فيها لكن عن التتمين والاختلاف نسبة الخلاف في مسئلة
الحكم في السيد والاشم كافي وكيفية كان فمسئلة السيد على ما ذكره هو بطول صلاة صلوة الامام ولا يخفى انه مصادرة وروايت
اسم من علم الدين ولو سلم عمومها وجب تخصيصها باخبار المختار وحملها على صورة العلم بكونها مخالفا لاقراء عن الصدوق
عن بعض مشايخه الا إعادة في الجملة فيه دون ما يجرى به القولين الروايات المتقدمة فان حجة ابن ابي عمير الواردة في قوم خرجوا
من خراسان وكان يومهم جلاظا صاروا الى الكوفة على امرهم هو في حق الامام لا يصح كونها الصريح في عدم وجوب الاداء في الصلوة
الاخفائه ثم ان قلنا عرف مقتضى القاعدة الاستفادة من صلاة الامير او تقبض الناطق والاولوية والتسليمين المتقدمين في الروايات
هو عدم بطول الصلوة الا ما وهل يلحق بكفر الامام وفسد سائر شرائط الامام في حصة الصلوة بالاشك فثبت ان بعضها يقتصر على كون
تورده النص الا في الاجزاء لقاعدة الاجزاء والاولى حيث ان الاسلام بالمعنى الاخص من شروط حصة الصلوة وحصة الاقتداء
واما غيره وسواء الجور وهو من شروط حصة الاقتداء ايضا فاما امكان الاستفادة ذلك من العمل بالاشك بانه ليس على الامام
واصل ان بعض من ناقش في صلاة الاجزاء في مسئلة بيان الشك اعرب بما في الكفر والفسق لما ذكرناه سابقا من ان فعله قوله
صل خلف من شق بدنه واما ان يكون الايمان والعبدلة من الشرط العلم لا الوجوب حيث حلق الاقتداء على الوثوق بهما الا على
وجوده في نفس الامر وفيه ان الظاهر ان الخبر في مقام بيان طريق الدين والامان لا في مقام ان الشرط هو نفس الوثوق بالدين
لا انما الواقعي فثبت ان الخبر لا يقتضي الصلاة الجملة على الصفة المذكورة على الاول في الاقتداء خلف من اعتقد حصة صلواته ثم
شكوا ان مقتضى الاقتداء بحصة الصلوة الواقعية كل قبل الايمان والعبدلة الواقعية في رواية اسمعيل مسلم عن الصادق في الصلوة
خلف رجل يكذب بعدة الله قال اجعل كل صلوة صلاة خلفه في عهدة ذلك يتبادل على انه بمنزلة الجدار في جواب من سأل عن
صلوة خلف الجماعة وقوله لا عند الصلوة خلف الجماعة الاصل في الرواية المذكورة انما ورد في مقام بيان اشراط
الوثوق وعدم حوز الاداء المجهول والاشك في شرطه في طلبه الى عدالة الشخص لا لا يخفى في نفسه وهل يلحق بشرط الامانة سائر شروط
منه كباقي ما عدا الحسن قال قلت لاسمعي خالف من ادعى في قتال الاصل في خلف من يتق بدنه وهل يلحق بشرط الامانة سائر شروط
لما عدا من القرب والمشاورة وعدم العلو الا ان يفصل بين ما ذكره دليله على كون من الشرط الواقعي مثل اشراط المشاهدة المستقاة
بقوله وان كان بينهم ما ستره وعلو فليس في العلم بالامانة وان ما لم ينفذ الا كونه من الشرط العلم مثل القرب وعدم اداء الوالفة
في الجماع فثبت في الاول بالفتاوى الثانية بالصحة الا ان الشك بانفسه حصل العلم بالبعد المفردة اذا دخل فيما ينبغي حكمه من صورة انكشاف
الجماعة سائر مقتضى التيقن لا انما في المسئلة الثانية بالثبوت وهي ما اذا ثبت عدم الجماعة كما اذا افتد بكن بمقتضى ما قبلنا من عدم
امومها وانما يقتضي الصلوة او افتد شخص طاعة فثبت بان عمر امع علله عمر ولو فسق وهكذا مقتضى القاعدة هنا عدم الامانة
في دخولها في الجماعة ليس بالجماعة وانما هو مقتضى اعتقاده المخالف لغيره وهو معتقد بكونها موزنا بالجماعة لا انه موزن بها

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بمكة الروايات
مؤرخ السعدان
تأليف

الى انتهى والمدار في إطلاق علم الحكم القطعي على الحكم بحدوث ما انفرد به ولا خلاف في غير ذلك من الماديات كالحاصل في ذلك
 ولعل وجه هذا ما انتهى من أن الحكم المتقدم استظهره هذا الخبر من النص وجاءت الآخرة وهو استظهار حسن في عمارة
 انتهى يمكن ولو عيّن على ظهور الخبر في المسئلة تنزيل القضي المذكورة على ما لا يخالف الحكم الشرعي بان يكون ذكر القضي المتقدم في
 حكمه لا ريب وهو قوله واتى صف بصلته هكذا بكونه من غير القضي المتقدم بل لا يخفى فليس فيه تلك الصلوة وإنما هو
 من باب المثال وذكر الخبر في إطلاق القضي موضوع الحكم كما هو الشايع فالمراد من ملاحظة القرب بين من يربط بالإمام وذكر القضي
 المتصل بالإمام المحكوم بغير اقتداره من الإطلاق من صف متفق غير بين الصف المتصل بالإمام منفصل عنه اعتبره في اقتضاء القرب
 البعد بجمع مع القرب يطل مع البعد فلا يربط في القرب والبعد هو الصف المتصل بالإمام متقد ما كان على هذا الذي يربط لاقتداء أو مخالفة
 وليس لأحد أن يقول إن ملاحظة القرب والبعد في هذا القرض خاص بالإجماع كما انفرد عن نص آخر دون هذا النص لا فرق بين هذا
 القرض وبين غيره في كونها القضي وضاغتها عند الاستحسان كما عرفه على هذا فيكون قوله وإن كان بينهما وبين ما اتصل بالآ
 من الإمام من غير خلاف في هذا ليس خصوص القضي على ما لا يقتضيه بل كل حكم بقضاء اقتداء موح فاستدنا من مجال آيات عن الحكم بطلان
 صلوة من كان بين وبين الصف المتصل بالإمام داخل في شموله خروج على جاني هذا السبب من الحكم المذكور فخرج عن موضوعه
 إذ ليس بينهما وبين من اتصل بالإمام وهو الواقع في مجال الباب ستة أوجلا في صهر الحكم بالطلان كبعد ملاحظة السبب وما يقع
 في الخروج من جهة أخرى عن الموضوع مختصا بالذات كان بل من غير ما لا يقتضيه من شأنه الإمام حابل ومثاله القطع من الصف
 المتقدان في جملته الباب وكذا في هذا نظر صاحب المدارك حيث ذكر أن المصنف قوله لا من كان مجال الباب بالإمام في باب
 أو بيان وهو الذي ذكر في مسئلة الخراب للداخل وحكموا بطلان صلوة على ما عرفت الشق والشق في كرى والتجفر في ذلك وغيره فلا
 عيان أنهم وضاغتها ما ذكرنا قوله في حكم المقاصير ليس من صف خلفها الخ حيث قصر البطلان على من يربط خلفه المقاصير وقد
 ان المراء خلف حابل جنبه وإلا فالصلوة خلفها حقيقة لا سهل لمد توجب المأمور إلى القبول والصلوة في الصف المتقد
 مواجه لا ليس صلوة خلفها بل هي صلوة قدامها في صحيحه بمقتضى السكون في مقام البيان فنصير الصلوة خلفها في الصف
 خلف حابلها من الماهين والبيان وإن استدلوا على أن الصف المتقد من أن الخابل بين الصف المتقد والتقد موجب بطلان جميع
 الصف المتقد إلا مرجح أن منهم مجال الباب أيضا الآخر ضعف دلالة القضي من جهة المخالفة الفقرة مع سبب الفقرة الشاقبة للصف
 فقد بدل المسألة بما لا يخفى الصلوة عند السليم على الاستحسان ولا جارية بعد ما عرفت من هاب الشك إلى خلافها كما عرفت فالمرجع إلى
 أصالة عدم اعتبار المشاهدة على الوجه المتعارف فيه أما للاطلاقة وأما لإصالة التبريز واستصحابا عند أخفاف الجامع في الإبداء
 معارض بأصالة بناءها إذا عرض التسريح إلا هذا مضافا للإطلاق بعض الزوايا مثل موثقة ابن الجهم في الحسن الرضا عن
 الرجل يصلى بالقوم في مكان حق وبهم وبينه ستة أحوار يصل بها من أن يجم أن يصله هذا كله في اقتداء المزمع من شرط
 بالمشاهدة كما حكى النصب في غير جامع بل عن القري فسيب إلى عدم انشاؤهم بعض معاقلا لإجماعهم وعمو القضي المتقدم في ذلك
 القضي والتعبير بالقول على الخابل كما في باب الخابل ومن يظن أن مقتضى الصلوة أو قبول الحكم لاقتداء المراء بالرجل كما عرفت الجلي بعد
 حكمه بانه وقد رخصه للسان أن يصل بين إذا كان بينهما وبين الإمام حابل ثم قال في الأول أظهر وأصح وأما ما راد بالمراد وموثقة
 عن قال سالت أبا عبد الله عن الرجل يصل والقوم وخلفه ياروهم أنا هل يجوز أن يصل بين خلفه قال نعم إذا كان الإمام أغل
 منهم قلت فليت بينهم وبينه حابل أو طريقا قال لا بأس ولعل الحلي لم يثبت عليه كونه من الأخاد وحيث أن الإمام عند ما مضى
 فلا بأس بالعمل بها أبدا غرضها بالشهرة والعظمة نعم بينهما وبين القضي الشاقبة بناء على عمو الحكم فيها المزمع عموه وحضره يمكن
 تخصيص الخابل بما لا يمنع من مشاهدة بعض الماهيات المأمور كما يمكن تخصيص تلك القضي بالإمام المذكور كما هو الظاهر منها في ذلك
 فالأول بلا اشكال بل لا يلاما عرفت من الشهرة وحكا الاتفاق اشكال إثبات الشرط المذكور في الاقتداء بالمرأة لتدبر وقوعها على
 تقدير جوازها فلا يشمله الإطلاق ثم الظاهر من النص والشك في كون هذا الشرط شرطا واقعا فلا يكشف الشرة بينهما ما بعد الصلوة بطلان
 الجامع والصلوة كما هو قوله ليس من صف خلف المقاصير صلوة من توافق ذلك مع عدم الاحتلال بوطيئة للفرد من القري وترى تعدد الزوا
 عند التقدر على الإتمام سهوا فلا يبعد القضي على تنزيل إطلاق بطلان الصلوة في القضي المذكور على المثال في ترك القري فلو فرض لاقتدا
 بين تركه بين الآخرين ولم يحصل ما يطل مع الأمر حكمه القضي ثم إن ظاهر الزوايا في ذلك النظر وإن كان هو اشرط على الخابل والإجماع
 ولاستلزامه إلا قبل التدرج في شهد بعد ذلك إليها على اعتبار استمراره لأن قوله فليس ذلك لهم بصلوة إشارة إلى الصلوة التي صابت مع
 الشتر والخابل وهي ظاهرة في الجميع والحكم بطلان الصلوة الأصلية تمامها مع الخابل لا يستلزم بطلان بخاصتها إذا وقعت كما أن بطلان الكما
 الخاوق البعض كل إلا أن يكون الحكم بطلان الجميع إنما خلق على مجرد وجود الخابل والشرط في بعض أوقات الصلوة لكن لا يفتاد أن تصرف

[illegible]

الاخبار مثل فقهنا من يرفع قال كذا في الحسن ان احضر الشاهد من غيره فامروهم بالصلوة بهم وقد صلبت قبل ان ياتيهم ورجعوا
على جفئ من يرفع كذا في الحسن ان احضر الشاهد من غيره فامروهم بالصلوة بهم وقد صلبت قبل ان ياتيهم ورجعوا
كبر واعل برضا الله فكتب صل بهم ونحوها وانه الحلي في حقا ورواية وشا وغيرهما ولا ولما اصله بعد من وعنه الصلاة سيما في الصلاة
مع قوله لا يجلي صلوة قرائن واخطا من الاطلاق المقدم بحكم التبادر فيمنع من هذا الا ان بقي كذا في حقا وعنه الصلاة سيما في الصلاة
المسيرة وصلوا في الصلاة في غير المسيرة مثل ما ذكرنا من ان كان من كان مع النبي في قوم فصلي بهم ومارس عن قول النبي في حين دخل المسجد
صل بهم في الصلاة في وسط الارض يصدق على هذا بناء على قاعدة التشايع في هذا المقام اللهم الا ان يمنع من ذلك القاعدة بما ورد من ان الصلاة
صلوة قرائن في حقا وان تكون بحرية الا انه في حقا كونهم انما يمارسون في حال الاستقبال باحاطة الحرم فيبقى اصله الصلاة في حقا وعنه الصلاة
عن الشارح وقد تضمن في الذكرى وكلام بعض ائمة النجاشية المنع مما يدل على التمسك بالجماعة في الصلاة وفيه ان التمسك بالجماعة
في الصلاة التمسك بصلواتها في حقا ولا يدل على التمسك بالجماعة في الصلاة في حقا وفيه ان التمسك بالجماعة في الصلاة في حقا
صلوة الفصل وفيه في الجماعة في الصلاة وفيه الاخبار القاطعة هو الاول لا الثاني والخاصل انه لا يراه بذا وما مل في معنى قوله
الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
منها ان الجماعة في الصلاة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
لوضوح الكلا في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
جماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
طها بالجماعة ان امرنا في الصلاة وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
بين الاقتصار في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
وانما السبب في التمسك بمقارنة الموضوع لثالث الصفة وان عرفت للصلاة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
ثم لو اعتبر في الوجه الاول ثبوت الجماعة للصلاة بوصف كونها في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
كذلك كان مقام من قبل الثاني ان الثقل يعلق بالصلاة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
من الله من لا يصلي صلوة قرائن لا بناء على قاعدة التشايع في المقام بناء على عدم ثبوت ولا بطريقا بل ورد بطريق العامة والخاصة
وان منج لا ينافي التشايع كما لا ينافي لو صرح بالقاعدة وصحفتها ولا ان مقتضى السند من ان مقتضى التشايع في حقا وفيه في الجماعة في حقا
دليلا والتشايع مع هذه الصفة الطريق وان صحت التسليم في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
خالو ورد التشايع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
للمعارضه كما لا يصح من التشايع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
من الاخبار الخاصة وقواعد الفقه في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
للتشريع فلهذا في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
التمسك بالتشريع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
مشر وعنه فلا يبقى ارباع الشرع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
كونه شرعا بل هو في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
بقي بالتشايع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
ضعيف على استحبابه فان دلة التشايع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
الشريعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
بوجه الوجوه ولا سبب في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
القول قاعدة التشايع لا في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
فلا ينافي من الدلة والفتاوى سماع في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا
في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا وفيه في الجماعة في حقا

بالتأني في حقا
عنهم في حقا
الجماعة في حقا

فصل في الصلاة

٢٤

اعلم ان الواجب فلا يقبل في الوجوه ولا وجوب اخرى يقع الفصل الثاني في المطلق او امر الصلوة هو الطهارة والركن التوجيه
للقول المذكور ان المدينه الفرض على وجه الوجوه وان يقصد كون هذا الفصل الثاني في المدينه هو الذي يقصد به المطلق لا سيما ان
ولا يحكي ذلك بعد ان التماسه ووجهه ان يجعل في الوجوه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
كما في رواية في وجهه أو أفضلها ما رواه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
الأول فهل يقبل في كل وقت من وقتها أو لا أم بينه على وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
التصویر ظاهره في كون الطهارة عادة للاداء في الصلوة مستقلة برأسه وأطراف يديه وأطراف رجليه على إبقاء الاطراف فانها كما في سقوط
القضاء وكذا لو اعتقد انه صلى أو لا فاعادها جماعة ولو بينه وبينه ان الطهارة لا يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
جائز في جميع ما اذا ورد الأمر بالتباعد عن عادة عبادة لا لغيره من غير أن يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
المبدل على وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
اما الوضوء والتباعد عن عادة عبادة لا لغيره من غير أن يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
واطلاء في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
من التكرير هو كون الأول مما لا يفسد في الاستبعاد للوجود في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
وجعل الاستبعاد عن عادة عبادة لا لغيره من غير أن يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
يخص التصویر في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
غيره من التكرير هو كون الأول مما لا يفسد في الاستبعاد للوجود في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
كله في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
الوضوء والتباعد عن عادة عبادة لا لغيره من غير أن يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
احباطا لما دلت عليه من التكرير هو كون الأول مما لا يفسد في الاستبعاد للوجود في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
فما بينه وبينه ان الطهارة لا يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
الظاهر في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
ذلك لا طاعة من غير أن يمسح على مسئلة لغيره المالك والظاهر ان هذا الحكم
فان الأول ونقص كان فيه أو لنقصه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
كالإخبار في حكمه القرينة خلف الأمانة المضي في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
بيان الحكم فيها يحصل الكمال في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
من وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
شأنها فان سمح القرينة في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
على وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
وليس المراد بالكره المصطلح في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
الرجحان من كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
افضل من كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
الجزئية وانما من وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
على وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
حذره وعلى الثاني يستحب تركها في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
والدعا في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
ما تقر في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
كونها مستحب في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
وكرهها على وجهه في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه
الاضمان وكل القرينة في كل وقت من وقتها وهو ان يمسح برأسه وبأطراف يديه وبأطراف رجليه

فصل في الصلاة
في كل وقت من وقتها
هو ان يمسح برأسه
وبأطراف يديه
وبأطراف رجليه

[illegible]

القديم لا يعد

المجلة على المراجعة

لا يصح العمل بالشبهة
ثم لا يتم بتقديم

ام يكون حال القيام

كما قلنا في هذا كله مضافا الى استعمال ان ينادى من التوضوء بوجوب سبوح الامانة هذه الافعال وعند جواز التخلّف عنه فيكون العمل على ما هو عليه
حدهم التمسك بالقديم ان يقول اذا ركعوا اذا ركع كما لا يخفى على من كان الباري الله تعالى في هذا على ما عليه من ان
التي على تقديمه ولا يلهي على ذلك التمسك بوجوبه شرطا بمعنى ان المأمور ما دام ما موكنا ليس ما ذكره في الركوع الا بعد ركوع الامام اكمه
ويؤيد هذا استدلالا في الذكر وغيرها لا يشترط عند تقدم المأمور مع فقضاءه بطلان الصلوة وتوكل قبله مع بقاء على نية القدوة وقفا
الحكي عن جرحه قال لو فارق الامام التمسك عن بطلان صلوة وهو الظاهر من عبارة الصدوق في التمسك به لما تقدم من عبارة
جامع الاخبار خلافا للحكي الذي عن المناخين بل عن جماعة من فقهنا الى الاحتياط في صلوة واجبا مستقلا بوجوب تركه الا ثم لا يطلان انما
فصل عن الصلوة ويحكم كل مضاف الى خلاف ذلك التمسك به هو الاصل في وجوب المراجعة ان استحقاق الاثم على التقديم لا يخل من وقوع
الفصل كالركوع منها يتبعه فيفسد ويحكم رجوع التمسك الى الوصف الخارج فهو غير لو قيل ان التمسك عن التقديم انما جاء من وجوب المراجعة
وهو مبني على اقصا الامر بالتمسك التي عن صلوة الخاص وهو يتبع كان احسن لكن الثلاثة ومن ان يقول بالتسليم من قال لا تقصدا وليس بك
هذا مع ان قوله يجب المناب التمسك على حد وسائر الجنايا مثل نية الاتمام وعند التقديم في الوقوف وغيرها الا ان المتعسر
بهذه الصيغة قد صرحوا بامد ارادة الاشارة حتى ان الشيخ قد حكى عن ذلك في رفع راسه قبل الامانة ان رفع راسه اشارة الى
فيكون رفعه مع رفع الامانة وكل القول في التمسك وان فعل ذلك قبل ان يجزى العود بطلان بقاءه في الركعة لا ما وكل الحكي عن ترك
فتح فالحكي عن سابقا من بطلان الصلوة بمفارقة الامام بعد تركه على المفارقة راسا وقوله يكيد ذلك الحيزان وان فارق
لعدو وتم تحت صلوة ويمكن ان يجعل المفارقة افعال الصلوة الواجبة اصل الركوع والتسليم ولو وقع عنها غيرها دون
الافعال الواجبة بمقدمة كالركوع والتسليم والهوى في الوقوف الى القيام لان وقوفها عنها بقاءها لا يوجب فساد الصلوة
لا يجرها فان لم يكن ان ينصرف لئلا يصح التمسك بالصلوة فلا بد من ان يخرج وجوب الاقلام ما دام اماما ولا
ظهور فيه كساقا الى الجنايا في الشبهة للصلوة خصوصا بعد نصيب التمسك بل الكل بعد بطلان الجماعة فضلا عن الصلوة بالقديم
حاصل قطعا لان المنابة اما واجبة فتساقا ما شرطها كون تركها مبطالا للصلوة على ما تقدم من ذلك الشيخ مع امكان ان يكون
القديم بطلان في الشبهة فاعلموا ما في ذلك في ثبوت الاثم الذي ان يقال ان التمسك به عند جواز التسليم لا عند التسليم فاعلموا ما في ذلك
فتمسكه ولذا الجواب عنهم عن ان التمسك به لا يخرج عن الجرح في الاثم على الاثم في الجملة لكن القول بشرطه للجماعة ادعا الظهور فيكون
في ذلك كما حلف في الذكر في صبر الامور القديمة من غير افتراس دون ثم لا يطلان الصلوة والقول بشرطه لتحقق الجماعة استلزامها
بالنسبة الى ذلك الجرح المتقدم من دون بطلان اكل الجماعة كما هو في بعض الاخبار الواردة في تقديم المأمور الامر بالاستمرار وعند العود
المحول على صورة فضلا عن تقدمه كجرحه بانه اثم هذا كله حال عند التقديم واما التمسك عن الامام بان لا يجامع معهم اهلها الصلوة بمثل
الركوع والتسليم والقيام فظا القوم عدم جواز ملصق صدق الاقلام مطلقا على قوله فاذا ركعوا ركعوا في ذلك على ما قلنا ولا ينافي ذلك
استدلال الفقهاء على عدم التقديم لا محال كون محل الدلالة على ذلك صدق الوجوب للائمة التمسك به فيحتاج التمسك وان كان ذلك خصوصا
بالتخلف ويبدل على الحكم في خصوص الركوع ما دل على تركه التوراة في اولي التسليم مع الجماعة مع اولي لا بد ان الركوع الا ان يدعى
كون الحقوق في الركوع بادرا الى الجماعة في ذلك الجرح مستتباً ومع ذلك لا يخله الواجب كما يباح قطع الصلوة لا بد ان الجماعة التمسك به في دفع
ظهوره في اعتبار المنابة بمعنى عدم التقديم والتخلف في نفس الجماعة من دون دخول ولا اعتبار له في الصلوة كما ينبغي توصيه على كل حال
فينبغي ان يستنتج من الافعال الفصل القصير الذي لا يغير الملاحظة على الاجتماع مع الامام فيه كالقيام بعد الركوع والجلوس بين التسليمين
عقب القيام واوجبناه لان التخلف في هذه لا يقدح في صدق الاقلام بطلان التسليم وهل يعلم التخلف عن القيام الواجب في الخبر الاول والخبر
فيكون الحيزان ذلك قرينة الامام في حال القيام مع قرينة الامام مخيرة عن قرينة المأمور كما ان القيام الركعتين الاجزئيين فلا بد ان يجامع الجماعة
بكر فحشا مخرجا عن صدق القدوة ويحتمل ان القيام اما واجب للقرينة وهو فرع وجوبها للعقوبة حق المأمور واما واجب بطلان والآثار
منه وجوبه على المأمور بقدرة القرينة لا محال قرينة الامام فانه مقام قرينة المأمور فيجب على المأمور القيام وتفرغ على الوجهين
ويجوز الظاهر على المأمور اقرنة الاما والاول قوي بوجه ما دون من اذن في الحقوق الا محال لتمام التمسك به في الخبرين
الحائز ويحتمل القيام والقيامين لقرينة الاما واستدلال ذلك بطلان صلوة تركه قبل فراغ الاما من قرئته وهو ضيق واركب ان آخره
وتحتمل ما من التمسك به في جرحه في جرحه لا يشترط على المأمور ان الاما ان الظاهر من كلام بعض اصحابنا ان حكم التخلف اربعة احوال احدها
مع عدم بطلان الصلوة وهو الظاهر من كل دليل من وجوب المنابة على ان المأمور الاما من عدم التقديم والتخلف كما يظهر من الاستدلال
من صلوة الكسوف وصرح جماعة منهم في التمسك به الذي حكى عنه في باب الكسوف فيمن لم يركع الركوع الاول مع الامام حتى يحكمه
دخوله مع الجماعة الى ركوع احد المحدثين عليه لانه انما بالخاصة بغيره الاما الى التمسك به ولو هو محصاة فان ركوع

